مركز أفق المستقبل للاستشارات
OFOK Center for Consultancy
الكويت

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
إسطنبول

التقرير الاستراتيجي السنوي 5

الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

تقرير عام 2019

الجزء الثاني 2-3

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

إسطنبول

مركز أفق المستقبل للاستشارات
OFOK Center for Consultancy

الكويت

التقرير الاستراتيجي السنوي 5

الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

تقرير عام 2019

الجزء الثاني 2-3

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

Strategic Thinking Group Association

http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

بسم الله الرحمن الرحيم

المُحتَوَيَاتْ

الرقم	المحتويات	الكاتب	الصفحة
1	مقدمة	أ. محمد سالم الراشد رئيس مجموعة التفكير الإستراتيجي	7
2	السعودية.. المتغيرات والتحديات والتطلعات	مركز أفق المستقبل – الكويت إعداد: أ. محمود المنير إشراف: أ. محمد سالم الراشد	10
3	قطر المتغيرات والتحديات والتطلعات		33
4	الكويت تحديات داخلية وتفاعلات إقليمية		46
5	الإمارات.. الأدوار.. والممارسات والتحديات		72
6	البحرين 2019.. الأدوار والممارسات ما بين ورشة صفقة القرن ومحاكمة الإرهاب		103
7	سلطنة عُمان.. التوازنات الإقليمية والشراكات الدولية		119
8	التحديات الكبرى أمام دول الخليج		136
9	تحليل حركات المتغيرات في الأزمة الخليجية		156
10	التقرير الاستراتيجي العراقي لعام 2019: بين تراجع الأداء الحكومي وتصدع المشهد السياسي	مركز أفكار المستقبل للدراسات والتدريب والاستشارات – بغداد	164

11	تطورات الأوضاع في الأزمة السورية في 2019 وتوقعاتها المستقبلية في 2020	المركز السوري للعلاقات الدولية – إسطنبول د. سامر عبدالهادي علي	192
12	لبنان 2019 على ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية	د. عماد الحوت	247
13	اليمن في 2019.. تغيير بوصلة الصراع	المؤسسة العربية للدراسات الإستراتيجية – إسطنبول أ. عاتق جار الله	266
14	الأردن بين «كيمياء» السياسة و«سيمياء» الاقتصاد	مجموعة التفكير الإستراتيجي – إسطنبول أ. فايز الجولاني	300
15	فلسطين 2019.. ضبابية المشهد هل تنعكس على المستقبل؟	مؤسسة يبوس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية – فلسطين د. إياد أبو زنيط أ. سليمان بشارات	327
16	مصر وأوضاعها السياسية والاقتصادية	د. خيري عمر	357
17	التحولات السياسية في إثيوبيا وتأثيرها على دول القرن الأفريقي	مركز دراسات القرن الأفريقي أ. محمد أحمد إبراهيم	375
18	تونس: 2019 كانت سنة كل المفاجآت، فهل تكون 2020 سنة الانفراج؟	مجموعة التفكير الإستراتيجي – إسطنبول د. عبد الحميد الجلاصي	393
19	تقرير الحالة الجزائرية 2019	مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية – الجزائر	417
20	تقرير الحالة المغربية خلال سنة 2019	المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة – المغرب أ. عصام الرجواني	437

21	الأزمة الليبية بعد مرور أربع سنوات على اتفاق الصخيرات استعصاء قابلية الحل السياسي	مجموعة التفكير الإستراتيجي – إسطنبول د. سعد أحمد سلامة	457
22	تطورات الأوضاع في الملف السوداني	مجموعة التفكير الإستراتيجي – إسطنبول د. مهدي دهب حسن	475
23	التقرير العام لموريتانيا – 2019	المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية مختار نافع د عبدوتي عالي د. سيدي عبدالمالك خالد محمدن محمد ودادي محمدن الرباني د. الطالب إبراهيم	495
24	داعش 2019	مجموعة التفكير الإستراتيجي أ. فايز الجولاني	577
25	تفاعل الحركات الإسلامية المعتدلة مع المتغيرات الإقليمية والدولية – عام 2019	مجموعة التفكير الإستراتيجي أ. فايز الجولاني	599
26	المتغيرات الإقليمية الفاعلة والمؤثرة.. قراءة تحليلية إجمالية للمشهد الإقليمي – عام 2019	مجموعة التفكير الإستراتيجي أ. فايز الجولاني	613
27	التقرير الإستراتيجي لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مجموعة التفكير الإستراتيجي أ. فايز الجولاني	639

مُقَدِّمَة

ما زالت الحالة الجيوسياسية والإستراتيجية في المنطقة العربية تشهد حالة من عدم الاستقرار بفعل التحولات والمتغيرات على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتمثل التداعيات التي شهدتها في عام 2019 امتداداً لحالة السيولة التي شهدتها خلال السنوات العشر الماضية (منذ يناير 2011).

وبالنظر إلى الأزمات التي شهدتها المنطقة خلال الأعوام الماضية، نجد أنها ما زالت مستمرة؛ كالأزمة الخليجية التي اندلعت مطلع يونيو 2017، وإن رأى البعض أنها وصلت لمرحلة من الجمود والكمون، لكن على صعيد آخر؛ تبوأت «الموجات الثانية للربيع العربي» صدارة المتغيرات الفاعلة والمؤثرة في المشهد الإقليمي العربي، التي بدأت في السودان (منتصف ديسمبر 2018)، لتتلوه الجزائر (نهاية فبراير 2019)، ثم العراق (مطلع أكتوبر)، فلبنان (منتصف أكتوبر)، فضلاً عن بعض الإضرابات النوعية التي شهدها الأردن (مطلع سبتمبر)، والاحتجاجات الأبرز في إيران (منتصف نوفمبر).

حيث أكدت أحداث العام 2019 أن دوافع «الربيعين» ما زالت راسخة تتعمق في الوطن العربي، وفي العام 2020 لا يستبعد أن تندلع احتجاجات جديدة في بعض الدول العربية، لا سيما في ظل تنامي مؤشرات الفساد التي كانت سبباً رئيساً في حراك الربيع الأول (2011).

ورث العام 2019 مجموعة من الأزمات على عدة مستويات، منها القضية الفلسطينية التي شهدت تكريساً لحالة الارتباك في مسارات النضال الفلسطيني وأولوياته، مع استمرار حالة الانقسام الداخلي في البيت الفلسطيني كما هي، وفي الأردن كان العام 2019 متخماً بالمتغيرات السياسية والاقتصادية؛ حيث شهد حراكاً نقابياً، فيما انكفأت الأحزاب والتيارات في مشهد متلبد بغيوم المؤشرات الاقتصادية والسياسية المتضادة.

وبالنظر للمشهد السوري، شاهدنا انخفاضاً ملحوظاً للعمليات العسكرية خلال العام 2019، خاصة بين النظام والمعارضة، وجرت محاولة للتقريب بينهما من خلال تشكيل اللجنة الدستورية، وانطلاق أعمالها، بالتزامن مع إبعاد خطر المنظمات الكردية الانفصالية في منطقة شرقي الفرات عن الحدود التركية، سواء بالطرق العسكرية أو السياسية، ودخلت إدلب على مشهد الصراع.

وشهدت الساحة اللبنانية انتفاضة شعبية، منذ 17 أكتوبر، شكلت محطة بارزة في تاريخ لبنان، رافقها استقالة رئيس الحكومة سعد الدين الحريري، وتعثر تشكيل حكومة قادرة على تلبية مطالب المحتجين ونيل ثقة المجتمع الدولي، فيما لا تزال البلاد تمر اقتصادياً بأصعب أزمة مالية ونقدية.

ولم يكن المشهد في العراق بعيداً عن الاحتجاجات التي ساهمت في توتر الواقع السياسي المحتقن منذ سنوات، والواقع الاقتصادي الذي يئن تحت وطأة الفساد.

أما في حوض المتوسط، فنجد الحدث الأبرز في الدولة المصرية دخولها، مع بداية عام 2019، في مرحلة استقرار السلطة، ومنذ سبتمبر 2019 شهدت مصر حالة جدل سياسي بين الحكومة وبعض المعارضين، دار محورها حول الفساد في الجيش، وتوسع نفوذ عائلة الرئيس عبدالفتاح السيسي.

وفي ضوء هذه التطورات المتلاحقة والمتصاعدة في الإقليم، تواصل مجموعة التفكير الإستراتيجي قراءة ملامح البيئة السياسية الإقليمية بكافة تحولاتها ومتغيراتها، حيث يرصد تقدير الموقف الإستراتيجي لعام 2019 التحولات المهمة التي شهدتها المنطقة، ويحلل التحديات الأساسية التي واجهتها في عام 2019، ويستشرف مساراتها المستقبلية.

ويأتي هذا التقرير استكمالاً للتقارير السابقة التي أصدرتها المجموعة على مدار الأعوام

الماضية (2015، 2016، 2017، 2018)، التي صدرت في تقارير متتالية، وتُنشر نهاية كل عام في ثلاثة أجزاء؛ الأول: «ملخص تنفيذي»، والثاني: «تقرير عن حالة المشهد الجيوستراتيجي للمنطقة العربية»، والثالث: «تقرير الحالة الجيوستراتيجية الإقليمية والدولية»، وتتطلع جمعية التفكير الإستراتيجي إلى أن تسهم هذه الجهود المتضافرة والتقارير المتخصصة في عملية صنع القرار، وفهم المتغيرات والتحولات التي تشهدها المنطقة العربية.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن هذه التقارير أُعدت بواسطة مجموعة كبيرة من مراكز الأبحاث والدراسات في المنطقة، ولم تتدخل الجمعية في مضمونها؛ وبالتالي فهي تعبر عن رؤيتهم الخاصة للمتغيرات في تلك الدول، فيما اقتصر دور جمعية التفكير الإستراتيجي على إعداد ملخصات تلك التقارير بعناية وتركيز شديدين، وقراءة الملامح العامة للمشهد الإقليمي، وصياغة السيناريوهات المتوقعة والتحديات الخاصة بكل دولة.

كما تتقدم جمعية التفكير الإستراتيجي بموفور الشكر للمراكز والباحثين الذين شاركوا في إعداد هذه التقارير المتميزة، والشكر موصول للأستاذ عاطف الجولاني، عضو جمعية التفكير الإستراتيجي لجهوده المتواصلة في تنسيق التحرير، والتقدير لمتابعة د. أشرف الشوبري، مدير الجمعية، وكذلك جزيل الشكر والامتنان لمركز أفق المستقبل للاستشارات في الكويت لجهوده ودعمه ورعايته لهذه الإصدارات، سائلين المولى عز وجل التوفيق والرشد والسداد.

والله ولي التوفيق

أ. محمد سالم الراشد

رئيس مجموعة التفكير الإستراتيجي

السعودية.. المتغيرات والتحديات والتطلعات

مركز أفق المستقبل للاستشارات – الكويت

إعداد: أ. محمود المنير

إشراف: أ. محمد سالم الراشد

حمل عام 2019 الكثير من المتغيرات والتحديات فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وازدادت حدة الأزمة الدبلوماسية بين السعودية وبعض المنظمات الأممية، غير أن هذه الأزمة ليست الأولى، إذ شهدت الرياض منذ تولي الأمير محمد بن سلمان منصب ولي العهد أزمات دبلوماسية مع دول بينها كندا، ألمانيا، وتركيا بسبب ملفات أبرزها ملف حقوق الإنسان.

ولعل أبرز هذه المتغيرات ما يتعلق بتأثيرات الأزمة اليمنية على المملكة، والإدانات الدولية بسبب الملف الحقوقي داخل المملكة، وقضية مقتل الصحفي جمال خاشقجي التي ما زالت تداعياتها مستمرة على المملكة دولياً –حتى بعد صدور أحكام تم انتقادها من جهات خارجية– أضف إلى ذلك ملف خصخصة جزء من أسهم شركة أرامكو الذي أعلن عنه نهاية عام 2019، وترؤس المملكة لقمة العشرين، وتطلعها المستمر لتشكيل والدخول في تحالفات تضمن استقرارها.

وفي هذا التقرير، نلقي الضوء على أبرز هذه المتغيرات والتحديات والتطلعات التي شهدتها المملكة خلال عام 2019، وتداعيات ذلك على مستقبلها.

ملف الأزمة اليمنية والعلاقة مع الحوثيين

– بعد مرور أكثر من أربع سنوات على «عاصفة الحزم» التي أطلقتها المملكة للقضاء على الحوثيين في اليمن واستعادة الشرعية، فيما يبدو أن المملكة بدأت تعترف بوجود أزمة حقيقية، وصعوبة بالغة في تجاوزها، وأكثر من ذلك حاجتها الخروج من هذه الحرب لا سيما بعد اختراق الحوثيين للعمق السعودي وضرب شركة أرامكو لمدة 17

دقيقة بـ25 طائرة مسيّرة في 14 سبتمبر 2019؛ مما تسبب بإيقاف نصف إنتاج المملكة من النفط، أي حوالي 5% من الإنتاج العالمي[1].

– تطورات المشهد اليمني غيّرت في المواقف السعودية تجاه الأزمة، حيث تبذل السعودية جهوداً كبيرة من أجل إنجاح عملية السلام مع اليمن، ويظهر ذلك في حديث وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عادل الجبير عن حوار دولي يجري بشأن اليمن، بهدف التوصل إلى حل سلمي للأزمة، حيث جددت السعودية، منذ بداية سبتمبر/ أيلول 2019، دعوتها الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي إلى الانخراط في حوار جدة «بشكل فوري ومن دون تأخير»، وجاءت دعوة الرياض إثر سيطرة قوات «الانتقالي» على مدينة عدن ومحافظة أبين جنوبي البلاد، بإسناد الطيران الحربي الإماراتي الذي قصف مواقع وتعزيزات القوات الحكومية[2].

– هذا التطور في موقف السعودية من الأزمة اليمنية أكدته تصريحات الملك سلمان بن عبدالعزيز، في خطابه السنوي إلى مجلس الشورى، أن المملكة تسعى إلى تسوية سياسية في اليمن، والإعراب عن أمله أن يفتح اتفاق الرياض الباب أمام محادثات سلام أوسع، وتأكيد ولي العهد السعودي محمد بن سلمان حرص المملكة على كل ما يحقق مصلحة الشعب اليمني وأمن واستقرار اليمن، خلال اللقاء مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن مارتن غريفيث[3].

– في البحث عن دلالات التغير السعودي إزاء الأزمة اليمنية، يتضح أن هناك تقاطعاً وربما تناقضاً في الأدوار بين كل من السعودية والإمارات عقب انقلاب عدن، فلدى السعودية جميع الدوافع الممكنة للشعور بالقلق حول السياسات الإماراتية الأخيرة، خاصة ما يتصل بالانسحاب من اليمن، بالنظر إلى التهديدات العسكرية الكبيرة التي يُشكِّلها الحوثيون على حدود البلاد، والتطور النوعي لقدرات الطائرات بدون طيار والصواريخ الباليستية الحوثية التي تستهدف عمق الأراضي السعودية، وتبدو الأخيرة عاجزة عن التعامل معها حتى مع الوجود الإماراتي، فضلاً عن الفجوات العسكرية الكبرى التي خلّفها رحيل الإمارات عن مسارح المواجهات المباشرة مثل الخوخا ومدينة المخا الساحلية الجنوبية والمناطق الساحلية المجاورة للحديدة وجزيرة بريم وحتى عدن نفسها، وجميعها

مواقع تجد المملكة نفسها مضطرة للانتشار فيها بسرعة لمنع استعادتها من قِبل الحوثيين أو استخدامها كطرق للتسلل، وهو أمر يبدو مُكلفاً جداً في ظل ما يواجهه الاقتصاد السعودي من عجز مالي[4].

مسارات جديدة في الصراع مع إيران

– شهد عام 2019 تطورات في ملف الصراع الإيراني والسعودي، بعد أن كان وصل مرحلة التهدئة بعد تسوية أزمة الحجاج الإيرانيين، فبينما كانت النيران تشتعل في منشآت أرامكو بعد استهدافها بطائرات مسيّرة، كما أعلنت حركة أنصار الله اليمنية، وصواريخ «كروز» إيرانية، حسب الرواية السعودية الرسمية، في 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، وصلت منطقة الشرق الأوسط فعلياً إلى مرحلة الغليان التي تسبق أي انفجار حتمي، وتوجهت أصابع الاتهام مباشرة إلى إيران التي نفت صلتها بالهجوم الذي عطّل نصف الإنتاج السعودي من النفط، وبدأ الحديث عن الردّ وحجمه وتداعياته.

– لم يكن الهجوم على أرامكو الأول على منشآت سعودية خلال عام 2019، فقد سبقه، في 14 مايو/ أيار، هجوم بطائرات مسيّرة على محطتي ضخ لخط الأنابيب «شرق – غرب» الذي ينقل النفط السعودي من حقول المنطقة الشرقية إلى ميناء ينبع على الساحل الغربي، حينذاك تبنى أيضاً الحوثيون الهجوم، لكن السعودية ألقت بالمسؤولية على إيران.

– بعد دخول الولايات المتحدة على خط المواجهة مع إيران واتهامها مباشرة بالوقوف وراء حادث ضرب أرامكو وصدور البيان الصادر عن محادثات رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون والرئيس ترمب، الذي ركّز على الحاجة إلى ردّ دبلوماسي موحد على الهجوم، إشارة إلى السعودية بالدرجة الأولى، إيران بدورها أدركت جيداً أنها وصلت إلى سقف التصعيد، وأن قدرتها على المناورة بعد أرامكو أصبحت محدودة، فجاء العرض الحوثي من خلال رئيس المجلس السياسي في أنصار الله مهدي المشاط الذي أعلن عن مبادرة من جانب واحد لوقف استهداف أراضي السعودية بالطيران المسير والصواريخ الباليستية والمجنحة وجميع «أشكال الاستهداف»، في خطاب متلفز ألقاه عبر تلفزيون

«المسيرة» التابع للحركة يوم 21 سبتمبر/ أيلول 2019، تزامناً مع انطلاق أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

– لم تتفاعل السعودية مباشرة مع مبادرة المشاط، إلا أن رسالة حملها رئيس الوزراء الباكستاني، عمران خان، من ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى الرئيس الإيراني حسن روحاني بدت وكأنها بداية مسار جديد، فقد أوضح خان أنه خلال سفره من إسلام آباد إلى نيويورك توقف في المملكة العربية السعودية بسبب الهجمات على منشآتها النفطية وتحدث إلى ولي عهدها الذي طلب منه التحدث مع الرئيس الإيراني.

– لم تكن رسالة الأمير محمد بن سلمان عبر خان آخر الرسائل، فقد توجه رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي إلى السعودية في زيارة عاجلة التقى فيها العاهل السعودي، وأكد بعدها أنه يعتزم زيارة إيران، وقال عبدالمهدي في لقاء متلفز مع صحفيين عراقيين: إنه بعد وصول الأزمة إلى حافة حادة جداً «هناك تجاوب كبير من المملكة العربية السعودية وإيران وحتى اليمن، وأعتقد أن هذه المساعي بجانب مساع أخرى يجب أن تبذل، أعتقد أنه سيكون لها شأن طيب في هذا المجال»، وفي مقابلة أخرى قال رئيس الوزراء العراقي: إنه يعتقد أن «المملكة تسعى إلى السلام»، داعياً إلى ضرورة إبعاد شبح الحرب عن المنطقة، وشدد على أن «الجميع يتحدث عن قبوله بالمفاوضات لحل الأزمة»، وأن «الكثير من المؤشرات تدل على أن لا أحد يريد حرباً في المنطقة باستثناء إسرائيل»[5].

– وفي نيويورك، كان حسن روحاني يلقي كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويرسل رسالة مباشرة إلى السعودية؛ مفادها أن «أمن السعودية يتحقق من خلال إنهاء الحرب في اليمن، وليس الاستعانة بالأجانب»، على حد تعبيره، ودعا روحاني من وصفها بالدول «المتأثرة بالتطورات في الخليج للمشاركة بتحالف الأمل عبر عمل جماعي لتحقيق أمن الطاقة وحرية الملاحة وتدفق النفط»، وأضاف روحاني: «هذه المبادرة تشمل مجالات التعاون المختلفة كالعمل الجماعي لتحقيق أمن الطاقة وحرية الملاحة وتدفق النفط من وإلى مضيق هرمز، وأبعد من ذلك»[6].

– وردّ ولي العهد السعودي على رسالة روحاني عبر مقابلة مع قناة «سي بي إس»

الأمريكية، حيث أكد اتفاقه مع وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو على أن الهجوم على منشآت شركة أرامكو النفطية «عمل من أعمال الحرب من قبل إيران»، لكن ابن سلمان قال في ذات المقابلة: إنه «يفضل الحل السياسي على الحل العسكري مع إيران لمنع مزيد من التصعيد معها، ولمنع ارتفاع أسعار النفط إلى أسعار خيالية، ما لم يتضافر العالم لردع إيران»[7].

- وحول اليمن، قال: «إذا أوقفت إيران دعمها لميليشيات الحوثيين، فسيكون الحل السياسي أسهل بكثير، اليوم، نفتح جميع المبادرات لحل سياسي في اليمن، ونتمنى أن يحدث هذا اليوم قبل الغد»[8]، ورحبت إيران سريعاً بالرسائل السعودية على لسان المتحدث باسم الحكومة علي الربيعي الذي دعا الرياض للقيام بمبادرات علنية، أولها وقف الحرب في اليمن، ثم جاء الترحيب الثاني على لسان رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني في مقابلة مع قناة «الجزيرة» القطرية قال فيها: إن بلاده ترحب برغبة السعودية في حل الخلافات بالحوار، مشيراً إلى أن أبواب إيران مفتوحة لذلك، مضيفاً أن حواراً سعودياً - إيرانياً يمكنه حل الكثير من مشكلات المنطقة الأمنية والسياسية.

- لكن تغريدات لاحقة من وزير الشؤون الخارجية السعودي، عادل الجبير، حدّت من درجة التفاؤل الذي سيطر على الأجواء إذ قال: إن «ما ذكره متحدث النظام الإيراني من أن المملكة أرسلت رسائل للنظام الإيراني هو أمر غير دقيق»، موضحاً أن ما حدث هو أن «دولاً شقيقة سعت للتهدئة وأبلغناهم بأن موقف المملكة يسعى دائماً للأمن والاستقرار في المنطقة»[9].

- وخاطب الجبير الإيرانيين: «أوقفوا دعمكم للإرهاب وسياسات الفوضى والتدمير والتدخل في شؤون الدول العربية الداخلية وتطوير أسلحة الدمار الشامل وبرنامج الصواريخ الباليستية وتصرفوا كدولة طبيعية وليس كدولة مارقة راعية للإرهاب»، كما كان حاسماً حول اليمن، مؤكداً أن بلاده لم ولن تتحدث حول اليمن مع إيران، «فاليمن شأن اليمنيين بكافة مكوناتهم، وسبب أزمة اليمن هو الدور الإيراني المزعزع لاستقراره»[10]، كلام الجبير أعاد المشهد إلى واقعيته التي وإن بدا فيه واضحاً أن السعودية قررت كسر ارتباط التسوية الإقليمية بالتفاهم الإيراني الأمريكي الذي قد يأتي وقد لا يأتي أبداً، إلا

أن مساراً كهذا لا يمكن له الانطلاق قبل صناعة الأجواء المناسبة للحوار.

– بالمجمل، فإن عنوان المرحلة ومسار الصراع ومستجداته بعد ضرب أرامكو وهو محاولات الطرفين كسر الجليد، والجليد الذي يحيط بالعلاقات السعودية الإيرانية ليس من النوع الذي تذيبه رسائل عبر وسطاء بإمكانها في أحسن الأحوال أن تصنع إطار عمل لعملية طويلة الأمد، ربما تشهده الفترة القادمة من العام 2020 إذا لم يطرأ في المشهد العام مستجدات تزيد الجليد وتجمد العلاقات.

تفاعل المملكة مع احتجاجات العراق

– حظيت الاحتجاجات التي شهدها العراق في عام 2019 ولا تزال باهتمام بالغ من إيران والسعودية، مع وجود إشارات متباينة تفيد بمشاركتهما في الأزمة التي تعصف حالياً بالعراق، وكتب المحلل السياسي الروسي إيغور سوبوتين في تقريره الذي نشرته صحيفة «نيزافيسيمايا» الروسية أن المراقبين يرون أن اللاعبَيْن الإقليميَين تصرفا بشكل غير معهود في الاحتجاجات التي يشهدها العراق، رغم أن «القيادة السعودية منشغلة في الوقت الراهن بالمشكلات المتعلقة بالصراع اليمني»[11].

– تناولت «فورين بوليسي»، في مقال نشرته في 8 أكتوبر 2019، الاحتجاجات الجارية في العراق، وقالت: إن المتظاهرين سئموا الفساد والنفوذ الأجنبي، وتحدثت عن محاولة السعودية الاستفادة منها من خلال توظيف وسائل التواصل الاجتماعي، واعتبرت أن إقالة قائد عسكري يتمتع بشعبية كبيرة من منصبه كانت أحد العوامل التي أدت لاندلاعها، وتشير تقارير صحيفة إلى أن السعودية تسعى لإذكاء هذه التوترات التي ترى فيها فرصة لإسقاط ما تعتبره حكومة عراقية موالية لإيران، واستخدمت الرياض منصات التواصل لإدامة الاحتجاجات في العراق، وتم إنشاء روبوتات أو برمجيات آلية لاستهداف وسائل الإعلام الغربية، ونشر تغريدات من قبل مستخدمين موالين للسعودية للترويج لشعارات «أنقذوا شعب العراق، أخرجوا إيران» رغم حجب الإنترنت بالعراق[12].

– بالمقابل، هناك آراء أخرى ترى أن السعودية التزمت الصمت تجاه ما يجرى في العراق رغم الصراع بين طهران والرياض في اليمن، والتوتر الذي كاد أن يشعل المنطقة،

فلم يخرج أي تعليق من السعودية حول مقتل أكثر من 250 متظاهراً في شوارع بغداد والبصرة والمدن الأخرى، وقبل التظاهرات بفترة، كان رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي قد زار الرياض نهاية سبتمبر/ أيلول 2019، وظهرت تسريبات إلى السطح حول محاولة عراقية للتوسط بين السعودية وإيران لحل الأزمة بين البلدين، بل إن صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية ذكرت في تقرير لها، بداية أكتوبر/ تشرين الأول 2019، أن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان طلب من العراق وباكستان التوسط للتوصل إلى تفاهمات بين السعودية وإيران[13]، وفيما يبدو أن الصمت يعود ربما إلى «تقارب سعودي إيراني، كما أن الجوار العربي برمته مع النظام الحالي في العراق»؛ إذ إن من الواضح، كما يرى مراقبون، عدم توافر رغبة إقليمية في توتر وعدم استقرار جديد في العراق، خصوصاً بعد حرب السعودية في اليمن والحرب السورية.

– بالمقابل، اتهم مستشار رئيس البرلمان الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، «إسرائيل» والولايات المتحدة والسعودية، في 25 أكتوبر 2019، باستغلال المطالب الحقيقية للشعب العراقي، لتهيئة الأجواء للتدخل الأجنبي في العراق[14]، فيما ردت مصادر سعودية على هذه المزاعم الإيرانية بقولها: «إيران تلوم السعودية وأمريكا وكذلك «إسرائيل»، مدّعية أن ملايين الناس الذين أغرقوا المدن العراقية واللبنانية الأسبوعين الماضيين بالاحتجاجات، من صناعة هذه الحكومات، إيران تريد أن تصمّ آذانها عن احتجاجات الشارع بأنها سبب فقرهم وهيمنة المليشيات عليهم وفشل حكومتهم، الحقيقة الاتهامات تطابق الواقع، فكل المليشيات المسلحة في العراق تتبع إيران أو تواليها، و«حزب الله» في لبنان أقوى من الجيش، وهو تابع لإيران، وقد اضطر معظم حكومات العالم إلى الامتناع عن التعامل بسبب نفوذ إيران في هذين البلدين»[15].

– بالمجمل، لا شك أن الشأن العراقي وما يجري فيه من توترات متصاعدة يقلق المملكة العربية السعودية، باعتبارها من دول الجوار، ولا شك أن تزايد النفوذ الإيراني في العراق يهدد أمن المملكة الإستراتيجي، وأن تنامي الاحتجاجات الرافضة لاستمرار التدخل الإيراني في العراق يحظى بتأييد سعودي حتى ولو لم تعلن ذلك رسمياً، وتتابع عن كثب مجريات وتطورات المشهد العراقي وما يفرزه من انعكاسات قد تضر بأمن بالمملكة مستقبلاً.

العلاقات السعودية مع تركيا

– رغم ما تشهده العلاقة السعودية – التركية من توترات على إثر أزمة مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية بإسطنبول، في أكتوبر 2018، فإن تركيا خلال العام 2019 اتخذت عدداً من الخطوات الحديثة التي يمكن اعتبارها جهوداً لتطبيع العلاقات مع المملكة العربية السعودية، منها: حضور وزير الخارجية التركي للقمة الإسلامية في مكة المكرمة، ومكالمة هاتفية من الرئيس رجب طيب أردوغان بمناسبة عيد الفطر للملك سلمان، وإدانة أنقرة للملك الهجوم الحوثي على مطار أبها السعودي، إنها بداية جيدة، لكن العلاقة ما زالت متقلبة وسط تفاعلات قضية مقتل خاشقجي التي رفضت تركيا الأحكام التي أصدرتها المملكة بحق المتهمين في القضية.

– وبالنسبة لتركيا، فإن استمرار تدفق رؤوس الأموال من الخليج أمر حاسم في الوقت الحالي، حيث يواجه الاقتصادي التركي تهديدات جديدة بفرض عقوبات أمريكية بسبب إصرار أنقرة على شراء نظام دفاع جوي روسي، علاوة على ذلك، فإن استمرار عدم التوافق مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يشكل عقبة أمام استثمارات تركيا وتحركاتها في الشرق الأوسط وأفريقيا.

– في 17 مايو 2019، حذرت السفارة السعودية في أنقرة المواطنين السعوديين من ارتكاب مخالفات في قطاع العقارات في تركيا، مشيرة إلى الشكاوى المتعلقة بالاحتيال، وسندات الملكية المفقودة والعناوين المقيدة للرهن العقاري، فالعقارات هي واحدة من القطاعات ذات الأولوية لأردوغان، خاصة كقناة لجذب الاستثمارات الأجنبية، لا سيما أن السعوديين وفقاً لتقارير رسمية اشتروا في السنوات الخمس الماضية أكثر من 10600 منزل من بين 122 ألف منزل تم بيعها للأجانب في تركيا، وهو ما يحتل المرتبة الثانية بعد العراقيين[16].

– أفادت تقارير اقتصادية، في 20 يونيو/ حزيران 2019، أن الطلب على الرحلات إلى تركيا قد انخفض بنسبة 70 %، وبلغ عدد السعوديين الذين يزورون تركيا حوالي 747 ألفاً، بزيادة من 651 ألفاً في عام 2017، و530 ألفاً في عام 2016، واستقطبت إسطنبول وحدها 628 ألف زائر سعودي في عام 2018، وفي الربع الأول من عام 2019 انخفض العدد

الإجمالي للسياح السعوديين 30 %، وراحت «عكاظ» تنشر يومياً عموداً في أواخر أبريل بعنوان «لا تذهب إلى تركيا»، وتتحدث عن الاحتيال وإساءة معاملة السياح السعوديين في تركيا، كما ذكرت الصحيفة نفسها في وقت لاحق أن رجال الأعمال السعوديين كانوا يعانون من خسائر كبيرة في تركيا وبدؤوا في سحب استثماراتهم، وبحسب أرقام وزارة السياحة التركية، تراجعت أعداد الزوار السعوديين بنسبة 30 % في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2019 مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي[17].

– على الجانب التركي، كتب د. ياسين أقطاي، مستشار الرئيس أردوغان، في مقالته بصحيفة «يني شفق» اليومية، في أواخر مايو 2019، قائلاً: «تركيا ليست عدواً للسعودية، ولن تتضرر من تركيا»، وأضاف في مقالته: «رغم كل المشكلات، فإننا نحاول تهيئة الظروف للحوار، ونحن لسنا خصوماً، بل على العكس من ذلك، نحن نقف إلى جانب المملكة العربية السعودية في وجه أيّ تهديد ضدهم سواء كان ذلك من إيران أو الولايات المتحدة»[18].

– السعودية وتركيا قوتان لهما دورهما الإقليمي المؤثر في منطقة الشرق الأوسط، ولهما من المكونات الصلبة التي تؤهلهما لذلك، من قوة اقتصادية وجغرافية وعسكرية، وتاريخية ودينية، كما أنهما يقومان حالياً بأدوار إقليمية فاعلة في مناطق الصراعات المختلفة في المنطقة العربية، وفيما يبدو أن العلاقات المتوترة بين السعودية وتركيا ستجعل من الصعب على الجانبين تحقيق أي أهداف إقليمية لهما، ومن المرجح أن تعيق الرياض جهود أنقره لممارسة دور قيادي في العالم الإسلامي أو لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع بقية العالم العربي، وبالمثل؛ فإن الجهود التي تبذلها السعودية لإعادة توحيد دول «مجلس التعاون الخليجي» وإعادة تموضعها إستراتيجياً في المنطقة، ستُحبط بسبب دعم تركيا لقطر التي تقاطعها السعودية منذ عام 2017، وفي النهاية سيؤدي هذا الانقسام إلى إضعاف الموقف الإستراتيجي لكلا الجانبين مع مواجهة إيران، وغيرها من المنافسين الإقليميين.

التغيرات الاجتماعية داخل السعودية

– من بين التغيرات التي شهدتها المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة، صدور قرار ملكي بتشكيل «الهيئة العامة للترفيه» في العام 2016، كأحد البرامج التي تضمنتها رؤية المملكة 2030 التي أطلقها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في نفس العام، تضمنت إستراتيجية الهيئة تدشين منصّة «عيشها» الخاصة بالفعاليات الترفيهية والثقافة والرياضية، وتنفيذ مشروع «القدية» الترفيهي كواحد من بين أكبر ثلاثة مشاريع كبرى في البلاد، كما تخطط الهيئة لإنشاء ما يقارب 30 – 40 دار سينما في 15 مدينة خلال السنوات الخمس المقبلة، إضافة إلى افتتاح من 50 – 100 دار سينما بحلول العام 2030[19].

– تلقت الهيئة الكثير من الانتقادات جراء تنفيذها العديد من الأنشطة التي يرى الكثير من أبناء المجتمع السعودي أنها خادشه للحياء وتتناقض كلياً مع إرث المجتمع السعودي وهويته وعاداته وتقاليده، أدت تلك الانتقادات في تزايدها خلال العام 2016، وعام 2018، إلى دفع الملك سلمان لإقالة أحمد بن عقيل الخطيب، رئيس مجلس إدارة هيئة الترفيه السابق في نهاية العام 2018، وفق ما نقلته «وكالة الأنباء السعودية» (واس)، التي نشرت نص الأمر الملكي، «ولم يحدد الأمر الملكي سبب الإعفاء، إلاّ أنه يأتي بعد حملة انتقادات لاذعة لهيئة الترفيه على مواقع التواصل الاجتماعي، على خلفية مشاركة روسيات بملابس غير لائقة في سيرك ضمن فعاليات الهيئة لعيد الفطر في الرياض»[20].

– اختلف الأمر كثيراً مع مجيء المستشار في الديوان الملكي السعودي رئيس هيئة الترفيه الحالي تركي آل الشيخ، وإطلاق الهيئة فعاليات موسم الرياض الترفيهي 2019 التي تستمر لمدة 70 يوماً، موسم سخرت له الهيئة إمكانات واسعة وكبيرة ووقعت اتفاقيات مع العديد من الفرق الفنية والرياضية العالمية، بينها فرق مصارعة للنساء وعازفو الموسيقى وفرق الرقص والغناء والمسرح وعارضات الأزياء.. وغيرها.

– تدعي المملكة أن الهيئة تعد من روافد تنويع الاقتصاد في المملكة، وأنها سترفع مساهمة قطاع الترفيه من إجمالي الناتج المحلي من 3 – 6 %، كذلك يعتبرها ولي العهد محمد بن سلمان استعادة ما قال عنه الحالة الطبيعية للمجتمع السعودي قبل عصر

الصحوة الإسلامية، ولكن إن كان الأمر كما أسماه الأمير محمد بن سلمان الحالة الطبيعية للمجتمع السعودي قب عامل 1979، كما أفصح عن ذلك في مؤتمر مبادرة المستقبل في أكتوبر/ تشرين الأول 2017، فقد اعترفت هيئة الترفيه أمام مجلس الشورى السعودي بأن من بين الصعوبات التي تواجهها عدم القبول الاجتماعي لما تقدمه الهيئة من أنشطة ترفيهية، كما أوردت صحيفة «الرياض»[21].

– صاحبت تلك التصريحات التي أدلى بها الأمير محمد بن سلمان حملة اعتقالات واسعة لمشايخ قبلية وعلماء دين مؤثرين في المجتمع، وأكاديميين وشعراء وناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي، في خطوة استباقية لأي نقد لأنشطة الترفيه وسياسات الأمير الشاب، يرى مراقبون أن الترفيه حاجة اجتماعية في أي بلد، خاصة في بلد حُرم منها عقوداً، إلا أن اللافت في بلاد الحرمين هو أن الترفيه فرض من الدولة بإصرار على الانتقال من المحافظة التي يتميز بها المجتمع السعودي إلى الانفتاح غير المنضبط، واستيراد ترفيه خارج سياق البيئة العربية الإسلامية، فضلاً عن البيئة السعودية، ومحاولة تطبيعه في المجتمع بالقوة، وهو ما يفسر حملات الاعتقالات المنددة بهذا النوع من الترفيه[22].

– فيما يبدو أن هناك عوامل عدة جعلت المملكة تُقْدِم على إعادة تشكيل هوية المجتمع السعودي بما يتناسب مع توجهاتها السياسية الجديدة في المنطقة، وتحسين صورة النظام السياسي السعودي في الدوائر السياسية والإعلام الغربي، بما يتناسب مع الصورة الجديدة التي تُطرح لإعادة تشكيل الشرق الأوسط الجديد، ضمن ما يسمى بـ «صفقة القرن» التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية بتعاون مع دول عربية عدة من بينها السعودية.

– ترى منظمة «هيومن رايتس ووتش»، في تقرير نشرته في 4 نوفمبر 2019، بعنوان «الثمن الفادح للتغير»، أن وراء المظاهر البرّاقة المستجدة والتقدم الذي أحرزه لنساء المملكة وشبابها، تقبع حقيقة مُظلمة، مع سعي السلطات السعودية إلى إزاحة أي شخص في المملكة يجرؤ على الوقوف في طريق صعود الأمير محمد بن سلمان السياسي، في صيف عام 2017، في الفترة التي شهدت تعيينه ولياً للعهد، أعادت السلطات بهدوء تنظيم

أجهزة النيابة العامة والأمن السعودية، أدوات القمع الأساسية في المملكة، ووضعتها تحت إشراف الديوان الملكي مباشرة[23].

الملف الحقوقي في المملكة 2019

– كانت –ولا زالت– السعودية عُرضة لانتقادات حادة في عام 2018 عقب مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، في 2 أكتوبر/ تشرين الأول، على يد عناصر سعوديين داخل القنصلية السعودية في إسطنبول، حيث اعترفت السعودية بمقتل خاشقجي بعد أسابيع من الإنكار والتعتيم، وأعلنت عن اعتقال 18 شخصاً وإقالة مسؤولين كبار، ونفت المملكة ضلوع الأمير محمد بن سلمان في الجريمة، ومنذ ذلك الوقت تحاول المملكة تحسين الصورة الذهنية لها وللأمير محمد بن سلمان إقليمياً ودولياً، وما زال المجتمع الدولي يطالب المملكة بتقديم الجناة للعدالة وكشف ملابسات الجريمة بمزيد من الشفافية وتقديم تفسير لوقائعها ومن أعطى الأمر بتنفيذها[24].

– وعلى صعيد آخر، واصلت السلطات السعودية الاعتقالات، والمحاكمات –بحسب تقارير دولية– والإدانات بحق المنشقين والنشطاء السلميين في عام 2019، بما فيها حملة واسعة منسقة ضد نشطاء حقوق المرأة.

– علاوة على الاتهامات السابقة بانتهاك حقوق الإنسان داخل المملكة وخارجها، واصل التحالف بقيادة السعودية حملة عسكرية في اليمن ضد جماعة الحوثيين المتمردة في عام 2019، شملت عشرات الغارات الجوية غير القانونية التي قتلت وجرحت آلاف المدنيين، بحسب تقارير حقوقية.

– جدير بالذكر، أنه لأول مرة توجَّه انتقادات حادة للسعودية –بشكل رسمي– في مجلس حقوق الإنسان الدولي، حيث وجهت أكثر من 30 دولة غربية انتقادات صريحة إلى السعودية بسبب ملف حقوق الإنسان في المملكة، وفي جنيف، 7 مارس/ آذار 2019، دعت تلك الدول الرياض في بيان إلى إطلاق سراح الحقوقيات المعتقلات، وإلى القيام بتحقيق شفاف ومستقل بشأن مقتل خاشقجي[25].

– جدير بالذكر أن التحالف العربي الذي تقوده السعودية في اليمن، انتقد التقارير

الأممية التي تدين بعض عملياته، ودعا لفرض حظر على نقل الأسلحة للأطراف المتحاربة، ووصفه بأنه «غير موضوعي ومتحيز»[26].

– في 25 سبتمبر 2019، أوضح تقرير جديد أصدرته منظمة العفو الدولية (أمنستي) أن المملكة العربية السعودية تعاقب المدافعين عن حقوق الإنسان بالغرامة والسجن 5 سنوات بعدما لجأت بشكل منهجي إلى قانون مكافحة الإرهاب واستخدمت قانون مكافحة جرائم الإنترنت، ووصفت المنظمة السعودية بمملكة الوحشية، وقالت: إن القمع المنهجي لحقوق الإنسان فيها تكثف منذ تعيين الأمير محمد بن سلمان ولياً للعهد في يونيو/ حزيران 2017، وأظهر التقرير تقصير الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في التزامهم بدعم وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية، وقال: إن الحملة الصارمة على المجتمع المدني في المملكة –خصوصاً منذ عام 2011 وبشكل أكثر حدة منذ مايو/ أيار –2018 لم تقابلها إستراتيجية واضحة أو حازمة للاتحاد الأوروبي لضمان دعم وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وكانت المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أعربت في وقت سابق عن قلقها من استمرار الاحتجاز التعسفي للناشطين عن حقوق الإنسان في المملكة، واعتبرت ما يجري دليلاً على أنه لا إصلاحات حقيقية بالمملكة في مجال الحقوق المدنية والسياسية[27].

– في 23 سبتمبر/ أيلول 2019، تحدثت تقارير غير رسمية مجدداً عن تعذيب واحتجاز غير قانوني ومحاكمات غير عادلة لنشطاء، منهم نساء وصحفيون في السعودية، وأعربت 24 دولة أغلبها أوروبية عن قلقها العميق بشأن تلك التقارير، وهذا هو ثاني بيان مشترك يقرأ أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف خلال ستة أشهر بعد أول إدانة على الإطلاق للسعودية في المجلس في مارس/ آذار 2019، وقال دبلوماسيون: إن سفيرة أستراليا سالي مانسفيلد قرأت، في 23 سبتمبر/ أيلول 2019، أمام المجلس البيان الأحدث الذي كانت من بين الدول الموقعة عليه كذلك بريطانيا وكندا وألمانيا وبيرو[28].

– في 23 ديسمبر 2019، أعلنت النيابة العامة في السعودية صدور أحكام بالقتل قصاصاً على 5 متهمين في قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، وأوضح المتحدث باسم النيابة السعودية، شلعان الشلعان، خلال مؤتمر صحفي، أنه تمت محاكمة

كل من ثبت تورطه في تلك القضية، وأضاف أن المحكمة عقدت 9 جلسات في قضية خاشقجي، وصدر الحكم في الجلسة العاشرة، وأوضح الشلعان أنه تم توجيه الاتهام إلى 11 موقوفاً، وجرى التحقيق معهم، والحكم على 5 بالإعدام وعلى 3 آخرين بالسجن في أحكام وصلت بمجملها إلى 24 عاماً، كما أضاف أن المحكمة أفرجت عن أحمد عسيري، نائب رئيس المخابرات، بعد التحقيق معه لعدم ثبوت تهم عليه، ولم توجه المحكمة اتهاماً للمستشار في الديوان الملكي سعود القحطاني لعدم وجود أدلة ضده، كما لفت إلى أن ممثلين من أسرة خاشقجي ومن تركيا، فضلاً عن ممثلين عن الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، حضروا جلسات القضية، كما أكدت النيابة العامة أن قائد فريق التفاوض لإعادة خاشقجي للمملكة، هو مَنْ اتخذ قراراً بقتل جمال خاشقجي في أكتوبر 2018 بالقنصلية السعودية في إسطنبول[29]، جدير بالذكر أن الأحكام قوبلت بالرفض من جهات دولية خارجية منها تركيا.

- بشكل عام، يمثل الملف الحقوقي معضلة حقيقية للمملكة العربية والسعودية، لا سيما بعد جريمة مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، التي لا تزال موضع تحقيق وإدانات ومطالبات دولية فضلاً عن ملف سجناء الرأي من الدعاة والنشطاء بمجال حقوق المرأة.

تطلعات على وقع التحديات

- رغم ما تواجهه المملكة العربية السعودية من تحديات، فإن لديها تطلعات واعدة في عام 2020، منها الإفادة من عوائد اكتتاب أرامكو في تنفيذ رؤية 2030، وكذلك تنمية اقتصادها والدخول في شراكات اقتصادية مستدامة لا سيما وأنها تولت قمة الدول العشرين بما لها من ثقل اقتصادي على مستوى العالم، فضلاً عن دعم وتعزيز استقرارها في المنطقة التي ترجمتها بالإعلان عن تشكيل قيادة عسكرية موحدة لدول مجلس التعاون مقرها الرياض، وفيما يلي رصد هذه التطلعات على وقع التحديات التي تعيشها منذ سنوات وستدخل بها عام 2020.

اكتتاب أرامكو والتحول الاقتصادي

– في أبريل/ نيسان 2016، أثناء افتتاح الوثيقة الخاصة برؤيَّة 2030، قال ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان: «رؤيَّة الحاضر للمستقبل نريد أن نبدأ بها العمل اليوم للغد»، ويعدُّ الاستثمار إحدى ركائز هذه الرؤيَّة التي تتحدث عن السعوديَّة قوة استثماريَّة رائدة واقتصاداً مزدهراً، وبعد ثلاث سنوات يبدأ فعلياً في تقديم هذا التحوّل للعام عبر الطرح الأولي لشركة أرامكو الذي سوف يتم على مرحلتين، المرحلة الأولى في السوق المحليَّة، والمرحلة الثانيَّة طرح في البورصات العالميَّة، وتابعنا خلال العام 2018 الاهتمام السياسي الكبير بهذا الطرح، وتنافس مراكز المال العالميَّة والبورصات في الظَّفر لأهميته[30].

– طرح شركة أرامكو يعدُّ أحد روافع التحوّل الاقتصادي، وسيسهم في زيادة حجم تدفقات الاستثمار، ويساعد في تحقيق أهداف رؤيَّة 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد قطاعياً وتقليل اعتماد الموازنة على النفط، إلى جانب هذا سيزيد من الإفصاح والشفافيَّة ويرفع من تنافسيَّة الأصول الماليَّة السعوديَّة.

– أظهرت بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي زيادة الاستثمارات الخارجيَّة المباشرة، وبلغت 450 مليار دولار بنهايّة الفصل الثاني من عام 2019، عدد الرخص الاستثماريَّة الأجنبيَّة الجديدة بلغت 800 رخصة جديدة، هذه مؤشرات تؤكد جاذبيَّة السعوديَّة للاستثمارات[31].

– على صعيد سيولة الأجانب، أوضحت التقارير ارتفاع صافي مشتريات الأجانب من الأسهم السعوديَّة 21 مليار دولار في أول 9 أشهر من عام 2019، مقارنة بـ2.5 مليار دولار للفترة نفسها من العام 2018، تحليل الأرقام بشأن تدفق الاستثمارات الخارجيَّة المباشرة ومشتريات الأجانب للأسهم يعد بمثابة تصويت بالثقة على التحول الاقتصادي، ورهان على مستقبل هذا البرنامج الاقتصادي الطموح، عوامل متعددة تعكس التطور الكبير الذي يمر به الاقتصاد السعودي، إذ احتلت السعوديَّة المرتبة الأولى في مؤشر التنافسيَّة الذي يعتمد قياس استقرار مؤشرات الاقتصادي الكلي المعتمد على السيطرة على معدلات التضخم وحجم الديون، وتقدمت ثلاثة مراكز في مؤشر التنافسيَّة العام

لتحتل المرتبة 36 عالمياً والثالثة عربياً، هذا التطوّر الكبير والمتسارع في جاذبيَّة وتنافسيَّة الاقتصاد سيسهم في تحقيق أهداف رؤيَّة 2030[32].

– ذكرت صحيفة «فايننشال تايمز»، حسب مصادر لها، أن أرامكو تعتزم جمع ما يصل إلى 3 مليارات دولار من صناديق سيادية في الخليج، من بينها الهيئة العامة للاستثمار في الكويت التي من المتوقع أن تضخ مليار دولار في الاكتتاب، وأشارت وكالتا «رويترز»، و«بلومبيرج»، أيضاً إلى عزم الكويت المشاركة بالاكتتاب، ولكن دون تحديد المبلغ، وكانت «بلومبيرج» قد أشارت إلى أن أبوظبي قد تستثمر 1.5 مليار دولار في اكتتاب أرامكو من خلال عدد من المؤسسات المملوكة من قبل حكومتها، تجدر الإشارة إلى أنه إذا ضخت الصناديق السيادية الخليجية 3 مليارات دولار في اكتتاب أرامكو، فهذا يعني أنها ستغطي 17.6 % من شريحة المؤسسات البالغة 17 مليار دولار[33].

– بدأ اكتتاب الأفراد على السهم اعتباراً من 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، حتى 28 نوفمبر/ تشرين الثاني، بينما انتهي اكتتاب المؤسسات الذي بدأ بنفس التاريخ، في 4 ديسمبر/ كانون الأول 2019، ويقول دانيلو أونورينو، الذي يدير مدير الصندوق دوجما كابيتال في سويسرا واستثمر في سندات أرامكو: إن «أرامكو هي ببساطة أفضل أصول النفط والغاز على هذا الكوكب»، لكن هناك مشكلات تتشكل في تكلفة رأس المال في المملكة العربية السعودية مرتفعة نسبياً، وسعر النفط ليس الذي تريده أن يكون عليه، وهناك مشكلات تتعلق بالشفافية، وبحسب الوكالة؛ فإن «المستثمرين قلقون بشأن حوكمة الشركات، كذلك لن يجلب الاكتتاب العام الاستقلال عن الدولة السعودية التي لم تقترح بيع أكثر من 5 % من الشركة، بالإضافة إلى أنه ستبقى مدفوعات وأرباح الضرائب من أرامكو أكبر مصدر للدخل الحكومي، والمملكة العربية السعودية هي أهم عضو في منظمة «أوبك»، لذا إن سياسة إنتاج النفط ستبقى قراراً سياسياً»، وفي هذا المجال، يقول روب ثوميل، كبير مديري المحافظ لدى شركة «Tortoise Capital Advisors»: إن «الشاغل الأكبر حول أرامكو هو الحكم إذا أمكن حل تحديات الحوكمة، فستكون مصلحة المستثمر مرتفعة»[34].

– انتهى اكتتاب الأفراد في الطرح العام الجزئي لشركة أرامكو، مساء الخميس 28

نوفمبر/ تشرين 2019، وفقاً للجدول المحدد للطرح، مع استمرار فترة اكتتاب المؤسسات، وتناقلت وسائل إعلام سعودية عن شركة سامبا كابيتال التي تدير اكتتاب أرامكو، بأن الأخيرة باعت «1.5 مليار سهم بقيمة 47.4 مليار ريال (12.64 مليار دولار) إلى المستثمرين الأفراد، وأن عدد المشاركين بلغ 4.9 مليون مكتتب»، لافتة إلى أن نسبة التغطية بلغت 148%[35].

– بينما ذكرت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني أن الاكتتاب العام في أرامكو السعودية لن يكون له تأثير مالي مباشر كبير على السيولة، «لكن يمكن أن يساعد في تعويض الأثر الاقتصادي لتدابير التقشف الحكومية»[36].

– ومن المتوقع، وفقاً لوكالة «فيتش»، أن يكون تركيز الاستثمار في تلك التدفقات محلياً بشكل أساسي، مما قد يساعد على نمو غير النفط، رغم وجود بعض المخاطر من تخصيص القطاع الخاص لرأس المال للاكتتاب العام، على حساب الاستثمارات المحلية الأخرى، وجدير بالذكر أن الاحتياطيات زادت، التي تتوقعها الوكالة بنحو 500 مليار دولار بنهاية عام 2019، بشكل طفيف خلال العامين الماضيين، «على الرغم من الفوائض الكبيرة في الحساب الجاري وإصدار الديون»[37].

– وبغلق باب الاكتتاب، اكتسبت أرامكو السعودية حوالي 300 مليار دولار من حيث قيمتها منذ طرح أسهمها لأول مرة في السوق المالية، في أكبر اكتتاب عام أولي في تاريخ الشركة، وأصبحت بذلك أرامكو الشركة الأكثر قيمة في العالم، متفوقة على شركة آبل، التي تبلغ قيمتها نحو 1.2 تريليون دولار[38].

رئاسة قمة العشرين

– تشكل دول مجموعة العشرين ثلثي سكان العالم، وتضم 85 % من حجم الاقتصاد العالمي، و75 % من التجارة العالمية، وأكثر من 90 % من الناتج العالمي الخام، وتهدف مجموعة العشرين إلى الجمع المنهج لدول صناعية ومتقدمة مهمة بغية نقاش قضايا أساسية في الاقتصاد العالمي[39].

– وتعد السعودية من الدول المؤسسة للمجموعة، وأسهم الدور السعودي في تعزيز

دورها الريادي في الاقتصاد العالمي، وأصبح لها تأثير على الكثير من الاقتصادات الإقليمية والعالمية، وتستعد الرياض لاستضافة القمة ورئاسة المجموعة العام 2020، بعد أن تستلمها من اليابان التي تولت القمة في عام 2019.

– وتدخل السعودية، برئاسة مجموعة العشرين، في تحدي الملفات الشائكة، خصوصاً الاقتصادية منها، إذ تلف العالم حالياً جملة من التحديات المرتبطة بالتنمية، يمكن اختصارها في ثلاثة تحديات؛ الأول: متعلق بالاقتصاد الكلي العالمي وما يمر به من أزمات قديمة وأخرى وشيكة، والثاني: التوتر السياسي في المنطقة، والثالث: مرتبط بتذبذب أسعار النفط والأزمات الاقتصادية المستجدة.

– رغم أن المملكة العربية السعودية تحركت تجاه الانفتاح خصوصاً عبر منح مزيد من الحقوق للنساء، فإنها واجهت انتقادات دولية واسعة جرّاء حملتها الأمنية ضد المعارضين وعملية قتل الصحافي جمال خاشقجي في قنصليتها بإسطنبول عام 2018، وفي إطار رئاستها لمجموعة العشرين، التي تسلمتها من اليابان، ستستضيف المملكة قادة العالم في قمة دولية تعقد بالرياض في 21 و22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020.

– وذكرت «وكالة الأنباء الرسمية» (واس): «بدأت المملكة العربية السعودية اعتباراً من اليوم الأول من ديسمبر 2019 رئاستها لمجموعة العشرين» التي ستستمر «وصولًا إلى انعقاد قمة القادة بالرياض» العام 2020[40].

– ونقلت الوكالة عن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان قوله: إن الرياض تلتزم «خلال رئاستها لمجموعة العشرين بمواصلة العمل الذي انطلق من أوساكا وتعزيز التوافق العالمي»، وأضاف: «نحن نؤمن أنّ هذه فرصةً فريدةً لتشكيل توافقٍ عالميٍّ بشأن القضايا الدولية عند استضافتنا لدُول العالم في المملكة»[41].

– وتتطلع المملكة، من خلال رئاستها القمة في عام 2020، إلى تعزيز التعاون مع شركائها من الدول الأعضاء لتحقيق أهداف المجموعة، وإيجاد توافق دولي حول القضايا الاقتصادية المطروحة في جدول الأعمال؛ بهدف تحقيق استقرار الاقتصاد العالمي وازدهاره، كما ستسهم استضافة القمة في طرح القضايا التي تهم منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

– وتشكل رئاسة القمة تحدياً وتطلعاً كبيراً للسعودية، لا سيما بعد أن دعت مجموعات حقوقية الدول الأعضاء في مجموعة العشرين للضغط على المملكة على خلفية تكثيفها لحملتها الأمنية ضد المعارضين التي تم على إثرها سجن عدد من الناشطات والصحفيين والمعارضين السياسيين.

قوة عسكرية خليجية مشتركة

– سعت المملكة العربية السعودية لتعزيز قوتها الإقليمية، بإنشاء ائتلافات وتحالفات غير رسمية متعددة الأطراف، تشارك فيها مجموعات من مختلف الدول العربية والإسلامية وغيرها من الدول تحت قيادتها، بهدف تحقيق السيطرة والاستقرار في الشرق الأوسط، التحالفات الأمنية السعودية كان أولها التحالف العربي في اليمن، وأُعلن في مارس/ آذار 2015، وتبعه التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب في ديسمبر/ كانون الأول 2015، وكان آخرها تحالف شكلته الرياض ضد قَطر في يونيو/ حزيران 2017، في محاولة لإجبار دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي الإذعان لخطها السياسي، وفيما يبدو أن السعودية تتطلع دائماً إلى تشكيل أو الدخول في تحالفات تضمن أمن واستقرار المملكة، ومؤخراً في 22 ديسمبر 2019 وقعت الحكومة السعودية اتفاقاً مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بشأن إقامة مقر لقيادة عسكرية موحدة لدول المجلس في الرياض، وأكد قائد القيادة العسكرية الموحدة، الفريق ركن عيد الشلوي، في تصريحات لقناة «العربية» السعودية، أن «طموح دول الخليج إيجاد قوات عسكرية مشتركة جوية وبرية وبحرية، بالإضافة إلى قوات دفاع جوية»[42].

– وكخطوة أولى، وفقاً لما هو معلن، تم إنشاء مقر القيادة الموحدة الرئيس في الرياض، مرتبطة بها قوات «درع الجزيرة»، وكذلك المركز الجوي والدفاع الجوي، ومركز القيادة البحري[43].

– تأتي هذه الخطوة من المملكة وفقاً لتصورها لضرورة وحدة العمل العسكري المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة الخطر الإيراني، وهذا ما أكده الملك سلمان بن عبدالعزيز في القمة الخليجية الأربعين بالرياض، حيث قال: «إن النظام

الإيراني مستمر في سياساته العدوانية وتقويض استقرار الدول المجاورة»، وقال: على منطقة الخليج أن تتحد في مواجهة عدوانية إيران، وعلى دول مجلس التعاون الخليجي تأمين نفسها في مواجهة هجمات الصواريخ الباليستية»[44].

الهوامش

(1) 17 دقيقة من القصف و25 طائرة وصاروخاً.. أرامكو تكشف ما حدث في الساعات الأولى للهجوم، الجزيرة نت، https://bit.ly/2YUhD8y

(2) بعد سنوات من الصراع.. السعودية ترضخ للحوار مع الحوثيين لإيقاف الحرب، TRT عربي، (تاريخ الدخول: 2019/12/15) https://bit.ly/2YQpRi3

(3) العاهل السعودي: نسعى إلى تسوية سياسية في اليمن، الميادين، https://bit.ly/34IBwRj

(4) هل يعلن انقلاب عدن عن نهاية التحالف السعودي الإماراتي؟ الجزيرة نت، https://bit.ly/36ST4vi

(5) هل انتقلت إيران والسعودية من حافة الهاوية إلى حافة التسوية؟ على هاشم BBC (تاريخ الدخول: 2019/11/5)، https://bbc.in/2N6LdmG

(6) روحاني: تحقيق السعودية لأمنها يأتي عبر إنهاء الحرب في اليمن، سبوتنيك عربي، (تاريخ الدخول: 2019/9/25)، https://bit.ly/36uU612

(7) الأمير محمد بن سلمان يفضل الحل السياسي على الحل العسكري مع إيران، مونت كارلو الدولية، (تاريخ الدخول: 2019/9/30)، https://bit.ly/2Fv4hqt

(8) ولي العهد السعودي يصف مبادرة الحوثيين بالإيجابية ويدعو إيران لوقف دعمهم، ديبريفر، (تاريخ الدخول: 2019/9/30)، https://bit.ly/2FuIhfc

(9) الجبير يعلن 6 مطالب سعودية من إيران، القبس الإلكتروني، (تاريخ الدخول: 2019/10/2)، https://bit.ly/2ZZb0Ch

(10) الجبير: لم ولن نبحث موضوع اليمن مع إيران، الحرة، (تاريخ الدخول: 2019/10/2)، https://arbne.ws/37GRAVx

(11) هل تتدخل إيران والسعودية في احتجاجات العراق؟ الجزيرة نت (تاريخ الدخول: 2019/10/28)، https://bit.ly/2ZYPI7M

(12) فورين بوليسي: هذه علاقة السعودية باحتجاجات العراق، الجزيرة نت، (تاريخ الدخول: 2019/11/3)، https://bit.ly/2SZoL2w

(13) حراك العراق – صمت الرياض وحذر واشنطن واتهامات طهران، DW، https://bit.ly/2tClMm5

(14) طهران تتهم السعودية وإسرائيل والأمريكيين باستغلال احتجاجات العراق تمهيداً لتدخل أجنبي بمعونة البعثيين، روسيا اليوم (تاريخ الدخول: 2019/10/25)، https://bit.ly/2N3toVv

(15) «الراشد» يرد على ادعاءات إيران بأن «السعودية وأمريكا» وراء الاحتجاجات في العراق ولبنان.. ويكشف عن أسباب التظاهرات! حصيفة المرصد، (تاريخ الدخول: 2019/11/15)، https://bit.ly/2SXeZOt

(16) تداعيات موقف أردوغان من قضية خاشقجي، مونت كارلو الدولية (تاريخ الدخول: 2019/7/11)، https://bit.ly/36BzFiU

(17) المصدر السابق.

(18) هل تتحدر العلاقات السعودية التركية؟ نداء سورية (تاريخ الدخول: 2019/6/20)، https://bit.ly/2Qwe1qD

(19) أول عرض سينمائي في السعودية منذ 35 عام، عربي 21، https://arabi21.com/story/1087360/

(20) أمر ملكي بإعفاء رئيس هيئة الترفيه من منصبه، صحيفة عكاظ، https://bit.ly/2Qc0zqw

(21) الشورى لـ«الترفيه»: التزموا بهويتكم http://www.acrseg.org/40717

(22) «اعتقالات الترفيه».. مم تخشى السعودية؟ الجزيرة نت، https://bit.ly/35Nv1Oy

(23) HUMAN RIGHIS WATCH «Saudi Arabia change comes with punishing cost». https://bit.ly/2Skf0vy

(24) التقرير العالمي لحقوق الإنسان، أحداث السعودية 2018، https://bit.ly/2Zi1IGy

(25) لأول مرة – انتقادات حادة للسعودية في مجلس حقوق الإنسان الدولي، وكالة الأناضول، DW. https://bit.ly/2sT3Lzs

(26) العفو الدولية: السعودية تعاقب المدافعين عن حقوق الإنسان، الجزيرة نت، https://bit.ly/35MaLg5

(27) التحالف العربي ينتقد تقريراً أممياً حول انتهاكات السعودية والإمارات في اليمن، إيماسك (تاريخ الدخول: 2019/12/20)، https://bit.ly/362Son2

(28) العفو الدولية: السعودية تعاقب المدافعين عن حقوق الإنسان، مصدر سابق، (تاريخ الدخول: 2019/12/22).

(29) السعودية: أحكام بالإعدام على 5 متهمين بقضية خاشقجي، العربية نت (تاريخ الدخول: 2019/12/25)، https://bit.ly/2tB61Mc

(30) اكتتاب أرامكو المخاطر والتداعيات والسيناريوهات، محمود المنير، https://bit.ly/2ZibwuR

(31) اكتتاب «أرامكو» المرتقب والتحوّل الاقتصادي، إندبندنت عربية، https://bit.ly/2QgISX7

(32) طرح أرامكو.. ما له وما عليه، صحيفة مال الاقتصادية (تاريخ الدخول: 2019/12/13)، https://bit.ly/2tL3VcG

(33) أرامكو تعتزم جمع 3 مليارات دولار من صناديق سيادية بالخليج، العربية نت، https://bit.ly/2ZpnZNy

(34) ما هي المخاوف التي تراود المستثمرين حول اكتتاب أرامكو؟ عربي 21 (تاريخ الدخول: 2019/12/20، https://bit.ly/3710VXL

(35) أول تعليق من أرامكو بعد انتهاء اكتتاب الأفراد.. وتقارير عن حجم الإقبال، CNN، (تاريخ الدخول: 2019/12/18) https://cnn.it/34JcHok

(36) «فيتش»: اكتتاب «أرامكو» يعوض التدابير التقشفية للسعودية، العربي الجديد، (تاريخ الدخول: 2019/12/21)، https://bit.ly/2MnzLml

(37) المصدر السابق، (تاريخ الدخول: 2019/12/21).

(38) بعد يوم من اكتتابها.. أرامكو السعودية أول شركة تبلغ قيمتها تريليوني دولار في العالم، CNN، (تاريخ الدخول: 2019/12/20) https://cnn.it/2QcHKU7

(39) «قمة العشرين» دور سعودي محوري.. وقمة مرتقبة بالرياض في 2020، الأسواق العربية، https://bit.ly/35TGBaR

(40) السعودية تقود قاطرة الفرص الاقتصادية بـ «قمة العشرين 2020»، الأسواق العربية، https://bit.ly/2MnACU4

(41) مجموعة العشرين لأول مرة برئاسة عربية.. دور السعودية وصورتها؟ DW. https://bit.ly/2sUb0XT

(42) السعودية تعلن إنشاء قيادة عسكرية موحدة لدول الخليج، إيماسك، (تاريخ الدخول: 2019/12/23) https://bit.ly/2MnAT9y

(43) السعودية في قمة العشرين والحضور الدولي، البيان، https://bit.ly/376tJhA

(44) مقر قيادة عسكرية موحدة لدول التعاون الخليجي في الرياض، العربية نت، (تاريخ الدخول: 2019/12/22)، https://bit.ly/2PWBX6t

قطر.. المتغيرات والتحديات والتطلعات

مركز أفق المستقبل للاستشارات – الكويت

إعداد: أ. محمود المنير

إشراف: أ. محمد سالم الراشد

شهدت دولة قطر في عام 2019 الكثير من المتغيرات، والتحولات على وقع الأزمة الخليجية التي دخلت عامها الثالث، واستخدمت قطر تلك الدولة الصغيرة كل قوتها الناعمة لتتكيف مع الحصار والمقاطعة التي فرضت عليها منذ مطلع يونيو 2017 -حتى إعداد التقرير- أخفقت وخسرت قطر الكثير بفعل الأزمة، وحققت بعض الإنجازات رغم هذه التحديات.

في هذا التقرير، نرصد أبرز المتغيرات التي شهدتها، وتحركاتها تفاعلاً مع الأزمة والتطلعات التي ترنو إليها في عام 2020.

تفعيل آليات القوة الناعمة

- حرصت قطر على تفعيل أدواتها من القوة الناعمة كإستراتيجية لكسر الحصار الذي فرض عليها مطلع يونيو 2017، ومن ذلك إعلانها، في 2 يناير/ كانون أول 2019، أن جمهورية الهند ستكون الشريك الرسمي لها خلال العام الثقافي 2019، ومثَّل هذا الإعلان إيذاناً بانطلاق برنامج حافل بالمعارض والمهرجانات والمسابقات والفعاليات الهندية والقطرية التي أقيمت في كلا البلدين على مدار عام كامل[1].

- أقامت قطر علاقات جيدة على المستوى الدولي مع الكثير من الدول، منها فرنسا؛ حيث أعلن فرانك جيلي، سفير الجمهورية الفرنسية لدى قطر، أن عام 2019 كان عاماً رائعاً لعلاقات فرنسا مع قطر، وأنها تعد بمثابة أقرب الدول بالنسبة لفرنسا في المنطقة، وتسلمت قطر أول الطائرات المقاتلة من طراز «رافال»، خلال عام 2019 لتصبح عنصر في قوة الردع لديها والدفاع عنها، وأعلنت فرنسا أنها ملتزمة بشدة بدعم الإعداد الجيد لبطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 التي ستستضيفها قطر[2].

- وسعت قطر لممارسة دور أكبر على المستوى الدولي، ففي 22 يناير/ كانون الثاني

2019، استضافت مباحثات السلام بين الأمريكيين وحركة «طالبان» بعد أيام من تهديد الحركة بالانسحاب من المفاوضات بسبب إصرار واشنطن على إشراك الحكومة الأفغانية، وبعد ساعات من تبني «طالبان» هجوماً راح ضحيته عشرات القتلى من قوات الأمن[3].

– سعت قطر لنفي تهمة دعم الإرهاب أو تمويله عنها عملياً، ففي 20 مارس 2019 عُقد في مقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك الأمريكية الحوار الإستراتيجي الأول بين دولة قطر ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وبحث الحوار الإستراتيجي سبل تنفيذ الاتفاق المذكور الذي يؤسّس لشراكة بين دولة قطر والمكتب في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وينص الحوار على أن يُبنى تعاون من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء مركز عالمي في الدوحة لتطبيق الرؤى السلوكية على التطرف العنيف، وبموجب الاتفاق تقدّم دولة قطر مساهمة قيمتها 75 مليون دولار على مدى 5 سنوات لمكتب مكافحة الإرهاب؛ ما يضعها في طليعة الدول المانحة لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب[4].

– على الرغم من استمرار الأزمة مع السعودية، فإن قطر أدانت الهجمات التي تعرضت لها المنشآت التابعة لشركة أرامكو في محافظة بقيق وهجرة خُرَيص شرقي السعودية، وقال وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني: نحن «ندين الهجمات على المرافق الحيوية والمدنية، وآخرها البقيق»، وأضاف: «يجب لهذه الحروب والصراعات أن تتوقف، وأن تتكاتف الجهود لتحقيق الأمن الجماعي المشترك في المنطقة»[5].

– زار أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الولايات المتحدة مطلع سبتمبر 2019، لتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة وتوسيع الشراكة وحول الزيارة، قال القائم بالأعمال الأمريكي في الدوحة ويليام جرانت، في تصريحات للصحفيين بالدوحة: إن زيارات أمير قطر إلى الولايات المتحدة، أصبحت دائمة ومتواصلة كل عام، وتحظى بقدر كبير من الأهمية، وأكد أن «العلاقة بين الولايات المتحدة وقطر، أكثر من مجرد شراكة عسكرية أو تطبيق القانون، لأننا نتمتع بعلاقة متوازنة ومتنوعة»، وأطلقت الدوحة وواشنطن «الحوار الإستراتيجي القطري الأمريكي» الذي عقدت النسخة الأولى منه في يناير/ كانون الثاني 2018، بواشنطن؛ والثانية بالدوحة يناير/ كانون الثاني 2019[5].

– كما عززت قطر علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2019، يؤكد ذلك وصف الإدارة الأمريكية قطر بأنها شريك أساسي لها في مكافحة تمويل الإرهاب، وقال وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين، في كلمته أمام «منتدى الدوحة» الذي عقد بتاريخ 14 ديسمبر 2019: «إن قطر شريك أساسي للولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة تمويل الإرهاب»[6].

تفاعلات قطر مع الأزمة الخليجية عام 2019

– قطر تقر بالمعاناة والخسائر التي تكبدتها جراء الأزمة الخليجية، حيث قال السفير القطري لدى روسيا، في المقابلة التي نشرتها «إنترفاكس»، في 5 يناير 2019: «ما زلنا نعاني من الكثير من الضرر» نتيجة المقاطعة، مضيفاً: «نحن الآن نتأقلم مع الواقع الجديد، من أجل تخفيف الأثر»، وقال العطية: إن «تكلفة رحلات طيران الخطوط القطرية ارتفعت بشكل كبير منذ المقاطعة»[7]، إذ أصبحت الطائرات تتبع مسارات أطول لتجنب أجواء دول المقاطعة، الأمر الذي كبدها خسائر فادحة، «وعمقت المقاطعة الرباعية لقطر خسائر خطوطها الجوية، إذ بلغت خسائرها التراكمية بنهاية السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2019، نحو 4.14 مليار ريال قطري، مقارنة بـ2.03 مليار ريال قطري بنهاية السنة المالية السابقة مسجلة نمواً 104 %»[8].

– في 27 أبريل 2019، أعلنت قطر رفض طلب تقدمت به الإمارات لمنظمة التجارة العالمية يقضي بتشكيل لجنة للفصل في النزاعات الاقتصادية بين البلدين تسبب بها الحصار الذي فرضته الدول الأربع منذ عام 2017، وجاء الرفض في بيان نشره الوفد الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة في جنيف، عبر حسابه على «تويتر»، قبل ساعات من انعقاد اجتماع هيئة تسوية المنازعات بمنظمة التجارة، وأكد الوفد القطري أن «الطلبات المقدمة من الإمارات ليس لها مبرر»، مشيراً إلى أن «قطر تجدد التزامها الكامل باتفاقيات المنظمة»، وأرجع في بيانه عدم تمكن السلع الإماراتية من دخول السوق القطرية، إلى تدابير الإمارات الانفرادية بفرض حصار جائر غير قانوني على قطر، وأضاف الوفد أن قطر تستنكر مواصلة الإمارات الإبقاء على هذه التدابير غير القانونية، مشيرة إلى أن

أبوظبي تشكو مع ذلك من عدم توافر إمكانية الوصول إلى السوق القطرية[9].

– في 2 يونيو/ حزيران 2019، أعلنت قطر رفضها بيانَيْ قمة مجلس التعاون والقمة العربية، حيث قال وزير الخارجية القطري محمد بن عبدالرحمن آل ثاني: «إن قطر تتحفظ على بيانَيْ القمتين العربية والخليجية، لأن بعض بنودهما تتعارض مع السياسة الخارجية للدوحة»[10]، وقال آل ثاني: «قمتا مكة تجاهلتا القضايا المهمة في المنطقة كقضية فلسطين والحرب في ليبيا واليمن، وكنا نتمنى أن تضع أسس الحوار لخفض التوتر مع إيران»، وتحدث الوزير عما جرى في مكة، وقال: إن البيانَين أدانا إيران دون الإشارة إلى سياسة وسطية للتحدث معها، إضافة إلى تبنيهما سياسة واشنطن تجاه طهران وليس سياسة تضع الجيران معها بالاعتبار، وقال: «تحفظنا على عناصر في بياني قمتي مكة الطارئتين لأنهما لم يقرأا وفق الإجراءات المعهودة، وبيان القمة الخليجية تحدث عن خليج موحد، لكن أين هو في ظل استمرار حصار قطر؟»، وسبق الاعتراض القطري على بياني القمة رفض العراق ما جاء في صياغة البيان الختامي للقمة العربية الطارئة التي اختتمت أعمالها في مكة المكرمة، الجمعة 31 مايو 2019[11].

– دعت قطر السلطات السعودية لتقديم أدلتها للاتهامات التي توجهها لقطر على الساحة الدولية، والتعاون مع جهود الوساطة الكويتية، مشددة على أن رفع الحصار سيعود بالفائدة على السعوديين أنفسهم، وقالت الخارجية القطرية، في بيان أصدرته، في 9 سبتمبر 2019، رداً على الاتهامات السعودية: «في الوقت الذي كان يجدر فيه بجميع أطراف الأزمة الخليجية التعاون مع الوساطة الكويتية عوضاً عن اللجوء لتصعيد التوتر في المنطقة، فوجئنا في دولة قطر بإصدار المملكة العربية السعودية، في السابع من سبتمبر 2019، بياناً لا يقوم على أسس حقيقية، ويكرر ذات المزاعم التي اتضح عدم استنادها للوقائع؛ لذا، تجد وزارة الخارجية في دولة قطر نفسها مضطرة للرد على محاولات لي عنق الحقيقة ونشر بيانات بعيدة عن الحقائق وتخدم حسابات ضيقة»، بحسب الخارجية القطرية[12].

– أصرت قطر على الحوار بلا شروط مع أطراف الأزمة، وصرحت في أكثر من مناسبة أنها لم تعد بحاجة لعودة العلاقات مع دول الحصار في حال لم توافق الأخيرة

على شروطها، وهذا ما تذكره أمام الوسطاء، وكان في آخر مرة بالعاصمة الأمريكية واشنطن، حيث جمع لقاء، في 12 نوفمبر 2019، وزير خارجية قطر محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، مع نظيره الأمريكي، وأكد خلاله الوزير القطري أن بلاده تقدر جهود واشنطن «لإعادة مجلس التعاون لسابق عهده»، وأكد أن بلاده أبدت استعدادها للحوار، لكنه شدد في معرض حديثه على أن هذا الحوار يجب أن يكون غير مشروط، ومبنياً على احترام سيادة الدول والاحترام المتبادل، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية[13].

– في منتصف ديسمبر 2019، تجاوبت قطر مع الدعوة للمصالحة، وكسرت الجمود مع السعودية؛ حيث كشفت عن إجرائها مباحثات مع السعودية لإنهاء الأزمة الخليجية المستمرة منذ أكثر من عامين، وعبر وزير الخارجية القطري محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، في تصريحات صحفية، عن أمله في نجاح المباحثات، وقال: «إن الدوحة مستعدة لدراسة مطالب خصومها في الخلاف الخليجي، لكنها لن تدير ظهرها لحليفتها تركيا»[14].

– حضرت قطر القمة الخليجية الأربعين التي عقدت في الرياض ممثلة برئيس وزرائها الشيخ عبدالله بن ناصر آل ثاني، بعد أن تلقى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني دعوة من العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز لحضور اجتماع مجلس التعاون الخليجي، الذي عقد في الرياض 10 ديسمبر/ كانون الأول 2019، واعتبرها البعض استجابة جيدة يمكن البناء عليها، فيما اعتبر البعض الآخر أن عدم حضور الأمير تميم بنفسه تفويت لفرصة المصالحة، حيث قالت وزارة الخارجية البحرينية: «الأمر الذي كان واضحاً تماماً في طريقة تعاملها (قطر) مع الدورة الأربعين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، التي انعقدت، اليوم 10 ديسمبر 2019، في العاصمة السعودية الرياض، وسلبيتها الشديدة والمتكررة بإرسال من ينوب عن أميرها، دون أي تفويض يمكن أن يسهم في حل أزمتها»[15].

تعديل نظام الكفالة للعمال الأجانب

– في 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، أعلن وزير العمل القطري أن بلاده ستعدل نظام الكفالة على العمال الأجانب، الذي تنتقده المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق العمال،

وقال يوسف محمد العثمان فخرو: إن بلاده ستضع أيضاً حداً أدنى للأجور بداية من عام 2022، وأدرجت قطر سلسلة من الإصلاحات على قوانين العمل منذ فوزها بتنظيم نهائيات كأس العالم 2022، وإطلاقها مشاريع بناء ضخمة تطلبت جلب أعداد كبيرة إضافية من العمال الأجانب[16].

– وكانت قطر ألغت عام 2018 منع العمال الأجانب من مغادرة البلاد دون إذن صاحب العمل، في أغلب القطاعات، ولكنها الآن قررت الإلغاء التام، بمن في ذلك عمال البيوت والعاملون بالإدارات الحكومية وشركة الطيران القطرية، ويبلغ عدد المواطنين القطريين 333 ألف نسمة في بلاد يصل سكانها 2.7 مليون نسمة، حسب الإحصائيات الرسمية، وتتطلع قطر من خلال هذه الإجـراءات التي جعلتها أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي وللمهارات والكفاءات المهنية، لا سيما أنها تعاني أزمة خانقة جراء الحصار والمقاطعة التي فرضتها عليها 3 دول خليجية (السعودية، الإمارات، البحرين) إضافة التي مصر منذ مطلع يونيو/ حزيران 2017[17].

تراجع فائض الميزانية ومخاوف محتملة

– سجلت موازنة قطر عام 2019 فائضاً بقيمة 4.3 مليار ريال قطري بسبب الزيادة المتوقعة في أسعار الطاقة، ومن المتوقع تقلص هذا الفائض عام 2020 إلى 500 مليون ريال، وقالت وزارة المالية القطرية: إن «تقديرات المصروفات ترتفع في موازنة عام 2020 لتصل إلى 210.5 مليار ريال مقارنة مع تقديرات بلغت 206.6 مليار ريال لعام 2019، بزيادة نسبتها 1.9 %»[18].

– وبحسب الـوزارة، فإنها «تعتبر أعلى موازنة حجماً من حيث الإنفاق منذ خمس سنوات»، فيما يعكس التزام الدوحة إنهاء عدد من المشاريع قبل كأس العالم لكرة القدم 2022، وسعت قطر التي تعد ثالث أكبر اقتصاد في الخليج إلى إيجاد مداخيل جديدة لتغطية عجز في موازنتها جراء تدهور أسعار النفط منذ أواسط عام 2014[19].

– أظهرت البيانات الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء القطري أن اقتصاد قطر انكمش بمقدار 1.4 % في الربع الثاني من العام 2019 مقارنة مع نفس الفترة من

العام 2018، متضرراً من تراجع قطاعي التصنيع والتشييد، وتراجع نمو قطاع التصنيع بمقدار 7.4 %، فيما انخفض نمو قطاع التشييد 3.5 %، أما مقارنة مع الربع الأول من العام الجاري، فقد انكمش الاقتصاد بالربع الثاني 0.9 %، بحسب تقرير نشرته وكالة «بلومبيرج»، من ناحية أخرى، باع مصرف قطر المركزي أذون خزانة بقيمة 600 مليون ريال في عطاء، وشمل البيع أذون خزانة لأجل 3 أشهر بقيمة 300 مليون ريال بعائد عند 1.89 %، ولأجل 6 أشهر بقيمة 200 مليون ريال عند 1.91 %، ولأجل 9 أشهر بقيمة 100 مليون ريال عند 1.95 %، وبعد أن كان الاقتصاد القطري يتفاءل بمشاريع بناء الملاعب، لاستضافة كأس العالم، تحول هذا التفاؤل إلى انكماش وتراجع في الأداء، فقد بدأت الخسائر في الاقتصاد وانكمش الإنتاج باستثناء استخراج النفط والغاز لأول مرة منذ عام 2012[20].

– وعلى الرغم من أن تقرير خبراء صندوق النقد الدولي، في يونيو 2019، حمل رؤية متفائلة عن الاقتصاد القطري فيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي، لتكون بحدود 2.6% في عام 2019، مقارنة بـ2.2 % عام 2018، فإن التقرير لا يزال يتخوف من اضطرابات سوق النفط، وآثارها السلبية على اقتصاد قطر، نظراً لاعتماد الاقتصاد بشكل رئيس على الإيرادات النفطية[21].

– ولم تكن قطر بمعزل عن باقي أخواتها من الدول الخليجية، حيث اتجهت بعد أزمة انهيار النفط بالسوق العالمية في عام 2014 إلى الاستدانة لتمويل عجز الموازنة، الذي بدا جلياً في عام 2015، وأضيف لعبء انهيار أسعار النفط دخول قطر كعضو في تحالف الخليج بحرب اليمن خلال مارس 2015، كما ازداد الأمر تعقيداً بتداعيات الأزمة الخليجية في يونيو 2017[22].

مخاوف محتملة

– يؤكد تقرير صندوق النقد الدولي، في يونيو 2019، تحقيق فائض لدى الميزانية العامة لقطر في عام 2018 بنحو 2.3 %، ويتوقع أن يزيد الفائض في عامي 2019 و2020 على التوالي بنسب 3 % و3.4 %، إلا أن ثمة مخاوف محتملة حول الاستقرار المالي لقطر

خلال الفترة القادمة للأسباب الآتية[23]:

أولاً: الأوضاع غير المستقرة على الصعيد الإقليمي، التي تنذر باندلاع حرب في أي وقت، تجعل المورد الوحيد والرئيس للإيرادات القطرية معرضاً للتأثير السلبي بشكل كبير، وبخاصة أن منابع النفط في الخليج أصبحت مستهدفة بنسبة كبيرة، على الرغم من أن قطر تحاول البعد عن الدخول في هذه الدائرة، بتحسين علاقاتها مع إيران، وخروجها من تحالف الخليج للحرب في اليمن، ولعل ما نشر من تصريحات الرئيس الأمريكي ترمب، في يوليو 2019، أثناء زيارة أمير قطر لأمريكا، توضح الالتزامات القطرية تجاه توفير متطلبات الدفاع والأمن، حيث صرح ترمب بأن قطر أنفقت نحو 8 مليارات دولار على توسعة القاعدة العسكرية الأمريكية لديها.

ثانياً: حالة الارتباك وعدم الطمأنينة التي تسود الاقتصاد العالمي، بسبب تصاعد الحرب التجارية، تلقي بظلالها السلبية على النمو والطلب العالمي؛ وهو ما يعني تراجع الطلب على الغاز والنفط، وتأثر الإيرادات النفطية القطرية بشكل كبير.

ثالثاً: ثمة مخاوف كبيرة تُنتَظَر من احتمالات حدوث أزمة مالية عالمية في عام 2020، وهي بلا شك ستنال من أسواق المال، وكذلك تلقي بظلالها السلبية على الاقتصاد العالمي ككل، والمعلوم أن قطر لديها صندوقها السيادي الذي تقدر أصوله الرأسمالية بنحو 350 مليار دولار، وهي بلا شك موزعة على مجالات مختلفة، إلا أن غالبيتها في القطاعات الريعية والخدمية؛ وهو ما يعني في حالة وقوع هذه الأزمة أن تتأثر قطر سلبياً، وتصاب ثروتها المالية في مقتل؛ مما يجعلها تتوسع في الاستدانة خلال الفترة القادمة.

الانسحاب من «أوبك»

– في مؤتمر صحفي عقده وزير الطاقة القطري، سعد بن شريدة الكعبي، قال فيه: إن الدوحة ستنسحب من المنظمة اعتباراً من يناير/ كانون الثاني 2019، مشيراً إلى أن بلاده أبلغت المنظمة بقرارها، وأرجع الوزير القطري سبب الانسحاب إلى أن بلاده تسعى إلى التركيز على تنمية وتطوير وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال، من 77 إلى 110 ملايين طن سنوياً، بموجب خطة أعلنت عنها مؤخراً، لكن الوزير القطري لم يشر إلى

علاقة «الأزمة الخليجية» بانسحاب قطر من «أوبك»[24]، وقال عبدالله بن حمد العطية، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة القطري الأسبق، إلى قرار قطر بالانسحاب من منظمة «أوبك»: كان قراراً صائباً؛ لأن قطر لم تستفد في السنوات الأخيرة من هذه المنظمة؛ لذلك انسحبت، ولأن «أوبك» بدأت تفقد حتى مصداقيتها بسبب تدخل السياسة في المنظمة، ومحاولة طبخ القرارات الإستراتيجية خارج المنظمة ودون الرجوع إليها، وأصبحت «أوبك» هامشية، أو فلنقل استعراضية، لذلك قرار قطر كان قراراً حكيماً بالخروج من هذه المنظمة[25].

تحليل حركة المتغيرات

- مما سبق عرضه يمكن القول: إن دولة قطر حاولت أن تتكيف مع الأزمة التي فرضت منذ مطلع يونيو/ حزيران 2017، وحققت نجاحات جزئية على عدة مستويات، إلا أنها تكبدت -وما زالت تتكبد- الخسائر بفعل الأزمة على مستوى الاقتصاد وغيرها من القطاعات.

- تمسكت قطر -ولا تزال- بحقها في استقلال قرارها السياسي، ورسم سياستها الخارجية دون إملاءات من أحد، ومارست سيادتها الكاملة على أراضيها، دون المساس بذلك من أحد، حتى عندما تجاوبت مع المبادرات الرامية للمصالحة مع المملكة العربية السعودية من خلال ما قاله وزير الخارجية القطري محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، الذي سبق وأشرنا إليها في التقرير.

- تضررت دولة قطر اقتصادياً مثلها مثل بقية دول الخليج جراء الأزمة الخليجية، وتتمنى حلها في أقرب وقت ممكن، وأبدت المرونة في ذلك، وسعت عملياً لنفي الاتهامات التي وجهت إليها من قبل أطراف الأزمة من خلال عقدها في مقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك الأمريكية الحوار الإستراتيجي الأول مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وقدمت مساهمة قيمتها 75 مليون دولار على مدى 5 سنوات لمكتب مكافحة الإرهاب؛ ما يضعها في طليعة الدول المانحة لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

- مارست قطر دوراً دبلوماسياً مميزاً في محيطها الإقليمي والدولي، من خلال

تميزها في مواقفها المتباينة عن فرقائها في الأزمة فيما يتعلق بالملفات الساخنة في المنطقة؛ كالموقف من الأزمة اليمنية والسورية، وكذلك في العلاقة تجاه إيران، ومن ذلك تحفظها على بيانَيْ القمتين العربية والخليجية؛ لأن بعض بنودهما تتعارض مع السياسة الخارجية للدوحة.

– سارعت قطر بالمشاركة في القمة الماليزية التي عقدت في الثامن عشر من ديسمبر 2019، بمشاركة كل من تركيا وماليزيا وإيران؛ لعلها تبني شراكات دولية جديدة عوضاً عن منظومة مجلس التعاون التي أصابها الشلل التام منذ الأزمة الأولى التي تم فيها سحب سفراء دول الأزمة من الدوحة في عام 2014.

– أدارت قطر الأزمة على الصعيد الإعلامي بشكل جيد، رسم لها صورة ذهنية تبدو فيها في ثوب الضحية من خلال قوتها الناعمة ممثلة في «شبكة الجزيرة الإعلامية»، واستطاعت أن تنال من أطراف الأزمة إعلامياً، وهو ما يسلط الضوء على التأثير الكبير الذي تصنعه قوة ناعمة كالإعلام لدولة صغيرة مثل قطر.

– نجحت قطر في تنظيم «خليجي 24»، واستضافت الأشقاء في الخليج، وفسحت المجال لتفعل الرياضة ما لم تفعله السياسة، لتحدث انفراجه وشيكة لحلحلة الأزمة وكسر الجمود الذي بدأته مع السعودية في خطوة يراها الكثيرون مبشرة ومحفزة لتسوية الأزمة الخليجية وفتح باب المصالحة مع قطر.

– تتطلع قطر لأن تتجاوز الأزمة سريعاً لتتمكن من تنظيم مونديال كأس العالم 2022، ذلك الحدث الأكبر في تاريخها دون عقبات أو منغصات تعكر أجواء المونديال أو تحول دون خروجه بالمظهر اللائق كما تحلم به قطر.

الهوامش

(1) 2019.. عام الثقافة بين قطر والهند، الشرق القطرية، (تاريخ الدخول: 2019/5/10)، https://bit.ly/35VtV34

(2) السفير الفرنسي لدى الدولة: عام 2019 عام رائع لعلاقتنا مع دولة قطر، لوسيل، (تاريخ الدخول: 2019/6/13)، https://bit.ly/399uF6Y

(3) قطر تستضيف مباحثات بين طالبان وواشنطن بعد هجوم للحركة في أفغانستان، TRT عربي (تاريخ الدخول: 2019/3/30)، https://bit.ly/2Qgjm47

(4) حوار إستراتيجي بين قطر والأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي، الخليج أونلاين، 2019/4/5)، https://bit.ly/2EThdpE

(5) قطر تدين الهجمات على أرامكو: هذه الحروب يجب أن تتوقف، الخليج أونلاين، (تاريخ الدخول: 2019/9/16) https://bit.ly/35ZJNle

(6) زيارة الأمير تميم التي واشنطن.. تعزيز للعلاقات وتوسيع للشراكة، وكالة الأناضول، https://bit.ly/2sitAZP

(7) قطر تقر بالمعاناة: المقاطعة كبدتنا خسائر فادحة، سكاي نيوز عربية، (تاريخ الدخول: 2019/1/10) https://bit.ly/2QltRmz

(8) خسائر الخطوط القطرية تتضاعف 8 مرات وتمثل 9.1 ٪ من رأسمالها، الأسواق العربية، (تاريخ الدخول 2019/12/20) https://bit.ly/2EQ0FPg

(9) واشنطن: قطر شريك مهم في مكافحة تمويل الإرهاب، الخليج أونلاين، (تاريخ الدخول: 2019/12/20) https://bit.ly/39dRZjE

(10) قطر تبدل موقفها وتعلن رفضها بيانَيْ قمة مجلس التعاون والقمة العربية، العربية (تاريخ الدخول: 2019/6/2) https://bit.ly/2PSN3cq

(11) قطر تتحفظ على بيانات قمم مكة وتكشف ألاعيب دول الحصار، الخليج أونلاين، (تاريخ الدخول: 2019/6/2). https://bit.ly/2sifAPC

(12) قطر ترفض طلباً إماراتياً بتشكيل لجنة للفصل في النزاعات، روسيا اليوم (تاريخ الدخول: 2019/4/30) https://bit.ly/2PVHwCc

(13) قطر تصدر بياناً ترد فيه على الهجوم الحاد من السعودية، روسيا اليوم، تاريخ الدخول: 2019/5/20). https://bit.ly/2QlwlBo

(14) قمة مرتقبة بآمال منشودة.. ما صعوبات المصالحة الخليجية؟ الخليج أونلاين، (تاريخ الدخول: 2019/12/1) https://bit.ly/2MsPzUV

(15) أمير قطر يتلقى دعوة من العاهل السعودي لحضور القمة الخليجية، وكالة الأناضول (تاريخ الدخول: 2019/12/3). https://bit.ly/34Uqeta

(16) الأزمة الخليجية: قطر «كسرت جمود» العلاقات مع السعودية لكنها «لن تدير ظهرها لتركيا أو إيران»، BBC، (تاريخ الدخول: 2019/12/22)، https://bbc.in/2tQftvf

(17) قطر تعدل نظام «الكفالة» للعمال الأجانب، BBC، (تاريخ الدخول: 2019/12/14) https://bbc.in/2SpDsLU

(18) تراجع فائض موازنة قطر للعام 2020، الحرة، (تاريخ الدخول: 2019/12/12)، https://arbne.ws/2sXP5PG

(19) المصدر السابق.

(20) بيانات تظهر انكماش اقتصاد قطر ٪1.4 بالربع الثاني 2019، الأسواق العربية، (تاريخ الدخول: 2019/12/20). https://bit.ly/2QhNcp1

(21) ديون قطر عند 103 مليارات دولار: الأسباب والتداعيات، البيت الخليجي للدراسات والنشر، (تاريخ الدخول: 2019/11/25) https://bit.ly/2PSwQUx

(22) 43 مليار دولار.. ديون قطر الخارجية تقفز ٪1200 في 10 سنوات، العين، (تاريخ الدخول: 2019/2/24) // https: bit.ly/2ENzBjF

(23) المصدر السابق، عبدالحافظ الصاوي، (تاريخ الدخول: 2019/11/25).

(24) قطر تنسحب من منظمة «أوبك» للدول المصدّرة للبترول، وكالات، تاريخ الدخول: 2018/12/3) https://bit. ly/2PXcKIM

(25) عبدالله بن حمد العطية: قطر لديها سياسة استثمارية واقعية والسياسة النفطية لأمريكا تغيرت، الشرق القطرية، (تاريخ الدخول: 2019/12/23) https://bit.ly/2ESLchu

الكويت.. تحديات داخلية وتفاعلات إقليمية

مركز أفق المستقبل للاستشارات – الكويت

إعداد: أ. محمود المنير

إشراف: أ. محمد سالم الراشد

شهدت الكويت عام 2019 العديد من المتغيرات والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأثيرت أكثر من قضية في الشأن الداخلي كقضية الفساد الحكومي الذي طال قيادات ومؤسسات وحكومية، وعودة قضية إسقاط القروض على الواجهة، وبروز ملف «البدون» في المشهد السياسي مجدداً، ونشطت الدبلوماسية الكويتية في محيطها الإقليمي وتفاعلت مع قضايا المنطقة لا سيما فيما يتعلق بالأزمة الخليجية، أو المخاطر التي هددت الملاحة في الخليج –ولا تزال- وكذلك تذبذب أسعار النفط بسبب الأحداث والمتغيرات السياسية التي تمر بها المنطقة، فكان عاماً مفعماً بالأحداث على المستويين المحلي والإقليمي.

وفي هذا التقرير، نرصد هذه التحولات والمتغيرات وتداعياتها وانعكاساتها على المشهد الكويتي في الفترة القادمة.

المتغيرات على المستوى الداخلي

أولاً: أداء مجلس الأمة والعلاقة مع الحكومة

– أقر مجلس الأمة في الفصل التشريعي الخامس عشر 325 تشريعاً، منها 43 قانوناً، منها قانونان ردتهما الحكومة، وهما: منح أعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارتي التربية والأوقاف بدلات ومكافآت، والقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية بشأن التقاعد المبكر، و45 اتفاقية، و237 قانوناً للميزانيات والحسابات الختامية، وفض المجلس دور انعقاده العادي الثالث من فصله التشريعي الـ15 في 3 يوليو

2019 حاملاً في جعبته إقرار 22 قانوناً، و12 اتفاقية، إضافة إلى 9 استجوابات، وأثمرت الحصيلة التي خرج بها المجلس لجهة التشريعات خلال دور الانعقاد المنقضي عن إبداء اللجنة الأولمبية الدولية ارتياحها من الخطوات المتخذة في سبيل تنفيذ بنود «خارطة الطريق» الهادفة إلى رفع الإيقاف عن النشاط الرياضي الكويتي بشكل كامل[1].

– وأقر المجلس أيضاً قوانين التقاعد المبكر الاختياري وحقوق المؤلف، إضافة إلى قانوني الجامعات الحكومية وحظر استعمال الشهادات العلمية غير المعادلة.

– وفي مجال ريادة وتحسين بيئة الأعمال، واصل المجلس إقرار قوانين اقتصادية مهمة، مثل المناقصات العامة والسجل العيني وتنظيم تبادل المعلومات الائتمانية وتنظيم التأمين والإشراف والرقابة عليه وإصدار قانون الشركات، إضافة إلى تدعيم الاستقرار المجتمعي عبر إقرار قانون الصحة النفسية، إضافة إلى إقرار مشروع قانون بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2019 بما لا يزيد على 4 آلاف شخص للمساهمة في منح الشريحة المستحقة للجنسية[2].

– واختتم المجلس، كذلك، دور الانعقاد الثالث على وقع انتصار حكومي جديد تمثّل في تجاوز وزير المالية نايف الحجرف استجواباً جديداً قُدّم له من قبل النائب السلفي المستقل محمد هايف المطيري، على خلفية تجاوزات مالية بحق المتقاعدين الكويتيين، بعد أسبوعين فقط من فشل الاستجواب الأول الذي تقدّم به النائبان رياض العدساني، وبدر الملا، كما تمكنت الحكومة، في الجلسة نفسها، من إقرار الميزانية المالية للدولة بسهولة وتمرير حزمة من القوانين، من بينها قانون الجنسية وقانون المحاماة الجديد وقانون الأحوال الشخصية الجعفري، ليكون مجموع القوانين التي أقرها البرلمان في دور الانعقاد الحالي 22 قانوناً، وهو رقم كبير مقارنة بدور الانعقاد السابق[3].

– وفيما يتعلق بالعلاقة بين السلطتين خلال العام 2019، فاتسمت في معظمها بالتناغم والتعاون بينهما، يتضح ذلك من خلال الكم الهائل من التشريعات والقوانين التي أقرتها الحكومة ونالت موافقة المجلس عليها، حيث تم إقرار 7 قوانين في دور الانعقاد الأول، و14 في الثاني، و22 في الثالث، ردت الحكومة قانونين، وتم إقرار 12 اتفاقية في دور الانعقاد الأول، و21 في الثاني، و12 في الثالث.

– إلا أنه لم تخل العلاقة بين السلطتين من مشادات وتوتر بفعل الاستجوابات النيابية التي قدمت، حيث شهد دور الانعقاد الثالث مناقشة 6 استجوابات، وإحالة اثنين إلى «التشريعية»، ورفع آخر من جدول الأعمال بعد سحبه من مقدميه، وشارك 10 نواب في تقديم استجوابات دور الانعقاد الثالث، هم: د. عبدالكريم الكندري، الحميدي السبيعي، مبارك الحجرف، رياض العدساني، عادل الدمخي، محمد هايف، محمد الدلال، بدر الملا، مع ملاحظة أن رياض العدساني شارك في 3 استجوابات، ومحمد هايف، وشعيب المويزري، ومحمد براك المطير كل منهم شارك في استجوابين، وانتهت الاستجوابات بإحالة اثنين إلى «التشريعية»، و3 طلبات بطرح الثقة، واثنين اكتفاء بالمناقشة، واستجواب بتكليف اللجنة المالية بالتحقيق في محاوره، ووجهت الاستجوابات لعدد من الوزراء على النحو التالي: 3 استجوابات لرئيس الوزراء، واستجوابان لوزير المالية، واستجواب لوزراء شؤون الأمة والتجارة والإعلام، وشؤون مجلس الوزراء[4].

ثانياً: الاقتصاد.. عجز الميزانية العامة للدولة

– أفادت بيانات رسمية بتسجيل ميزانية الكويت عجزاً بقيمة 488.2 مليون دينار (1.6 مليار دولار) خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام المالي 2019–2020، وحسب بيانات وزارة المالية الكويتية، التي نشرتها وكالة «كونا»[5]، سجلت الميزانية فائضاً بقيمة 1.76 مليار دينار (5.8 مليار دولار) بالفترة المقارنة من العام الماضي، وتبدأ السنة المالية في الكويت مطلع أبريل/

إجمالي المسحوبات من الاحتياطي العام حتى 30 يونيو

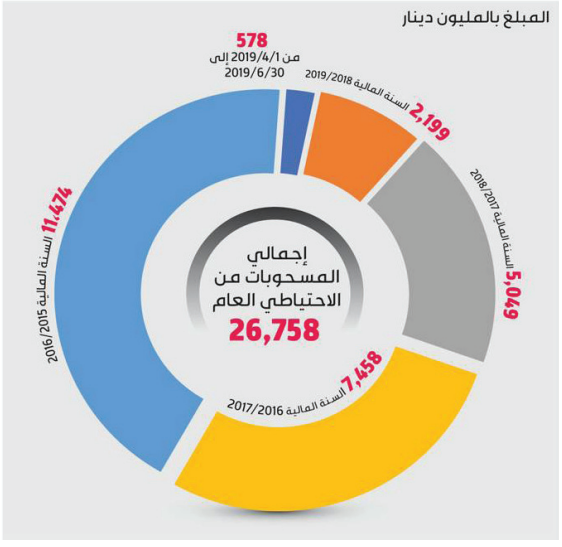

نيسان، وتنتهي في مارس/ آذار من العام التالي، وفق قانون الموازنة الكويتية.

– يأتي العجز المسجل، بعد خصم حصة صندوق احتياطي الأجيال القادمة بقيمة 735.8 مليون دينار (2.42 مليار دولار) التي تعادل 10 % من إجمالي الإيرادات، وتستقطع الكويت سنوياً نسبة 10 % من إيراداتها، ويتم تحويلها لصندوق الأجيال القادمة الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار التي تمثل الصندوق السيادي لدولة الكويت، وبلغ الفائض الفعلي للموازنة نحو 247.65 مليون دينار (816.9 مليون دولار) خلال الفترة قبل تحويل حصة احتياطي الأجيال، وفق البيانات.

– تراجعت الإيرادات بنسبة 13.4 % على أساس سنوي خلال فترة الخمسة أشهر بنهاية أغسطس/ آب الماضي، إلى 7.35 مليار دينار (24.2 مليار دولار)، وكانت إيرادات الكويت الغنية بالنفط سجلت 8.49 مليار دينار (28 مليار دولار) بالفترة المقارنة من العام 2018–2019، وبالنسبة للمصروفات والالتزامات، ارتفعت بنسبة 21 % إلى 7.11 مليار دينار (23.4 مليار دولار)، مقابل 5.89 مليار دينار (19.4 مليار دولار) بالفترة المقارنة.

– أشارت وزارة المالية إلى أن الموازنة قدرت على أساس 55 دولاراً أمريكياً متوسط سعر البرميل، وبمعدل إنتاج يبلغ 2.8 مليون برميل في اليوم، وفيما يخص المصروفات، قالت وزارة المالية: إن إجمالي المصروفات المقدرة هي 22.5 مليار دينار، وزعت حسب

التالي: 71 % مرتبات ودعوم، 17 % مصروفات على المشاريع، 12 % باقي المصروفات[6].

– من الجدير بالذكر أن اقتصاد الكويت يعتمد على الصناعة النفطية، ويشكل أكثر من 90 % من الإيرادات الحكومية، ويبلغ إنتاجها النفطي 2.8 مليون برميل يومياً.

تداعيات عجز الميزانية الكويتية

– نتيجة لهذا العجز الكبير في الميزانية، أعلنت بعض الوزارات عن خفض ميزانية المشاريع بنسبة تصل إلى 60 % في حالات معينة، ناهيك عن الحديث عن عرقلة أكثر من 25 مشروعاً تنموياً بسبب التشابك الحكومي وإجراءات التخصيص والتراخيص، وهي جميعها أمور تؤكد الأزمة التي تمر بها شركات المقاولات بسبب ندرة المشاريع وتقليص أحجامها وتأخر البت في بعضها[7].

– من المتوقع أن يُحدث العجز في الميزانية خللاً في التوازن المالي بالدولة، حيث كشفت وزارة المالية عن أنه من المتوقع أن تسجل الكويت عجزاً مالياً بعد الاستقطاع السنوي إلى احتياطي الأجيال القادمة يبلغ 7.75 مليار دينار، بانخفاض يبلغ 2.1 % عن ميزانية السنة الحالية للعام 2019[8].

– من المتوقع مواصلة الكويت في الاستنزاف من الاحتياطي العام للدولة، فخلال الستة الأشهر الأولى من عام 2019 تم استنزاف 13 مليار دينار من الاحتياطي العام للدولة، تحت مبرر سداد العجز في الميزانية، وكشفت دراسة حكومية تناولها موقع «العربي الجديد» أن الاحتياطي العام الكويتي سيُستنزف خلال 4 أعوام فقط، مع استمرار تسجيل الموازنة عجزاً مالياً، وعدم قدرة الحكومة على تنويع مصادر دخلها، والتخلي إلى حد كبير عن اعتمادها على أسعار النفط كمصدر وحيد لإيراداتها، خاصة في ظل تذبذب الأسعار نتيجة التوترات السياسية في المنطقة والصراع المتصاعد بين الولايات المتحدة وإيران، وبحسب بيانات وزارة المالية، فمن المقدر أن تكون موازنة الكويت المُنتهية في 31 مارس/ آذار 2019 قد سجلت عجزاً مالياً بقيمة 26 مليار دولار، فيما يتوقع تسجيل عجز مالي في العام المالي الحالي الذي ينتهي في 31 مارس/ آذار 2020 نحو 25.5 مليار دولار[9].

– من المتوقع استمرار قدرة الدولة على سداد التزاماتها، حيث إن نسبة إجمالي

رصيد الدين العام الخارجي والاستحقاقات القصيرة الأجل بلغت 24.7 % من إجمالي الأصول السائلة وشبه السائلة بالاحتياطي العام في 3 يونيو 2019، وأن معدل تغطية الأصول السائلة وشبه السائلة لرصيد الدين لها يبلغ 4.5 و4 مرات في 31 مارس 2019، و30 يونيو 2019[10].

– من المتوقع في حال استمرار العجز في الميزانية أن يؤدي ذلك إلى خفض التصنيف الائتماني لدولة الكويت، بفعل تآكل الاحتياطي العام وانخفاض أسعار النفط لفترات طويلة وعدم القدرة على معالجة الاستنزاف الهيكلي للمالية العامة.

– من الطبيعي عند تغير سعر الفائدة على السندات بالسوق العالمية، أن يؤثر ذلك على أسعارها، فضلاً عن تغير آجال تلك السندات، حيث تذبذبت أسعار السندات الدولية لدولة الكويت بالبورصات المدرجة بها بعد إصدارها تدريجياً، إذ وصلت إلى أدنى قيمة لها في منتصف عام 2018، حيث أقفل سعر السند استحقاق عام 2022 بقيمة 97.510 دولارات أمريكية، وأقفل سعر السند استحقاق عام 2027 بقيمة 97.347 دولاراً أمريكياً، وتحسنت الأسعار بنهاية يونيو 2019، إذ عادت إلى الارتفاع مجدداً.

– من المتوقع إذا استمر العجز في الميزانية العامة للكويت أن ينعكس ذلك سلباً على عدم القدرة على مواجهة معدلات الإنفاق وانخفاض المبالغ المخصصة لمشاريع خطة التنمية، وهو ما يدفع الحكومة إلى خفض المبالغ المخصصة لخطط التنمية وخفض الإنفاق الرأسمالي لمعالجة العجز، حيث لا تستطيع الحكومة خفض الإنفاق الجاري مثل الرواتب والدعم، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى عدم تحقيق تقدم كبير في تنفيذ كل من برامج الحكومة للخطة أو ما جاء في وثيقة البرنامج الوطني للاستدامة المالية والاقتصادية، على الرغم من مرور أكثر من نصف المدة المحددة للانتهاء من كافة البرامج التي تضمنتها الوثيقة[11].

– كشف مصادر كويتية مطلعة أن الحكومة انتهت من إعداد مشروع قانون جديد خاص لإصدار صكوك سيادية ستساهم في مواجهة عجز الموازنة ودفع مشاريع التنمية في البلاد، بالإضافة إلى 15 قانوناً اقتصادياً آخر، وسيتم عرض مشروع قانون الصكوك السيادية على مجلس الأمة (البرلمان) في دور الانعقاد المقبل، خاصة أن الكويت تستهدف

البدء في إنشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية، بالإضافة إلى إنجاز المشاريع المدرجة ضمن الخطة التنموية «كويت جديدة 2035»[12].

إجراءات اقتصادية لمواجهة مخاطر جيوسياسية

– نتيجة للتوترات التي تشهدها منطقة الخليج، اضطرت الكويت إلى رفع إنتاجها من النفط لتجنب المخاطر الجيوسياسية، والتوترات التي تموج في المنطقة، حيث أظهرت بيانات صادرة عن مؤسسة البترول الكويتية، ارتفاع إنتاج النفط الكويتي خلال شهر أغسطس/ آب 2019 بنحو 35 ألف برميل يومياً، ليبلغ مستوى إنتاج الكويت نحو 2.69 ألف برميل يومياً بنهاية الشهر، وأوضحت البيانات أن إنتاج الكويت رغم الارتفاع خلال شهر أغسطس، إلا أنه يظل ضمن الحصة التي تلتزم الكويت بتطبيقها ضمن اتفاق «أوبك +» لتخفيض الإنتاج حتى نهاية العام الحالي[13].

– سعت الكويت خلال العام 2019 لزيادة صادراتها وتحقيق أكبر قدر من العوائد خلال الربع الثالث من العام الماضي، وذلك للحفاظ على تدفق الإيرادات إلى الدولة، حتى في حال اشتداد التوترات بالمنطقة أو إغلاق مضيق هرمز، فإن الكويت تحافظ بهذه الإستراتيجية على إيراداتها النفطية، مع ملاحظة أن ارتفاع الإنتاج الكويتي خلال تلك الفترة لم يؤثر على التزامها بالاتفاق النفطي المبرم بين دول منظمة «أوبك» والمنتجين من خارجها.

– لا زالت تسعى لتنفيذ إستراتيجيتها النفطية حتى عام 2040، والهادفة إلى إنتاج نحو 4 ملايين نفط يومياً، حيث تعمل الكويت على استكشاف الحقول الجديدة، وتطوير البنية التحتية للمصافي النفطية، بما يمكنها من الوصول إلى هذا الهدف الإستراتيجي، مع العلم أن الكويت أعلنت أنها ملتزمة وستلتزم بجميع الاتفاقات التي توافق عليها الدول الأعضاء في منظمة «أوبك».

– اعتمدت الكويت خلال عام 2019 خطتها الإستراتيجية النفطية لمؤسسة البترول، التي تستهدف إحلال العمالة الوطنية بالقطاع النفطي وزيادة حصة الكويتيين من الوظائف بالقطاع، بالإضافة إلى تعزيز إنتاج البلاد النفطي، من خلال استكشاف الحقول البحرية

الجديدة، وكذا بحث عودة الإنتاج من الحقول المشتركة مع السعودية والعراق[14].

ثالثاً: محاربة الفساد وملاحقة قيادات حكومية

– بعد 5 سنوات من الإجراءات الحكومية في تحقيق النزاهة ومكافحة الفساد، استطاعت الكويت القفز من قاع مؤشر «نزاهة الدفاع الحكومي» لتصعد درجة واحدة وتستقر في المرتبة «E» التي تعني أنها «عالية الخطورة»[15].

– الكويت التي تنفست الصعداء، بالخروج من القاع إلى درجة أعلى، بعد أن تفوقت على 8 دول عربية، هي: الإمارات والأردن وقطر والسعودية والمغرب وعمان والجزائر ومصر، دخلت تصنيفاً جديداً مع 3 دول عربية، هي: لبنان وفلسطين والإمارات، في مؤشر نزاهة الدفاع الحكومي (GDI) الذي يقيس جودة الضوابط المؤسسية لإدارة مخاطر الفساد في مؤسسات الدفاع والأمن[16].

– رغم ذلك، شهد العام 2019 وخلال شهر أغطس/ آب سابقة تعد الأوسع من نوعها على مستوى الكويت، وهي صدور قرار من الحكومة الكويتية يقضي بتحويل عشرات القياديين الذين يعملون في أربع جهات حكومية إلى النيابة العامة، للتحقيق في شبهات تورطهم في قضايا فساد في المؤسسات التي يعملون فيها، الجهات المشمولة بقرار التحويل إلى النيابة العامة هي وزارة الأشغال، وزارة المالية، مؤسسة البترول الكويتية، بلدية الكويت، وغالبية القضايا تتمثل في تربّح بشكل غير شرعي من الوظيفة، بالإضافة إلى شبهات فساد بتعيينات الوظائف في هذه الجهات، وهو ما تطلب تحويلهم إلى جهات التحقيق لكشف ملابسات هذه القضايا[17].

– من الملاحظ أن المطالب بمحاسبة الفاسدين في الجهات الحكومية تزايدت في الفترة الأخيرة حتى تحولت إلى مطلب شعبي ورئيس عند جميع الكويتيين، عقب أزمة الأمطار التي ضربت البلاد في نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، وبينت مدى الفساد في الجهات الحكومية، حيث لم تستطع البنية التحتية في البلاد الصمود أمام موجة أمطار أدت إلى شلل تمام في جميع المؤسسات الحكومية وتوقف العمل بها لمدة 4 أيام كاملة.

– قامت السلطات الكويتية خلال العام 2019 بحملات طالت أكثر من جهة حكومية

وخاصة، بهدف ملاحقة قضايا الفساد، ففي فبراير/ شباط 2019 أصدرت الحكومة الكويتية قراراً يقضي بمنع الجهات الحكومية من التعامل أو التعاقد مع أي مقاول تسبب في تأخير أو تعطيل أو تسليم مشروع عام من دون مبررات مقنعة وموثقة، وذلك في محاولة لمعالجة البطء الشديد في إنجاز بعض المشاريع التنموية، بالإضافة إلى العيوب الجوهرية التي تم اكتشافها مؤخراً بمشاريع نُفذت خلال الأعوام الماضية، وكشفت عنها الأمطار التي هطلت بغزارة على الكويت.

– في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، كشف وزير الدفاع الكويتي الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح عن الاستيلاء على نحو 800 مليون دولار من صندوق لمساعدة العسكريين، وقال الوزير، في بيان: إن الاستيلاء على 240 مليون دينار كويتي (789 مليون دولار) تم قبل تعيينه وزيراً للدفاع في عام 2017، وأكد أن «هذا هو السبب الرئيس لاستقالة الحكومة»، وأوضح المتحدث باسم الحكومة طارق المزرم، في بيان، أن استقالة الحكومة كانت بسبب انتقادات في البرلمان طاولت وزراء عديدين لسوء إدارتهم[18].

– اتخذ سمو أمير البلاد قراراً وصف بـ «القرار الشجاع» حيث أعفى فيه نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وإعفاء نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ليتسنى للقضاء التحقيق في القضية دون حساسية.

– وجدت توجيهات رئيس الوزراء الجديد سمو الشيخ صباح الخالد للمواطنين في دولة الكويت –بالتقدُّم للإبلاغ عن أي قضايا فساد يملكون معلومات عنها– استجابةً شعبيةً سريعةً؛ فقد أكد المتحدث الرسمي باسم الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) د .محمد بوزبر أن وتيرة البلاغات ارتفعت بنسبة 60 %، وبمعدل 8 بلاغات يومياً[19].

رابعاً: استقالة الحكومة أزمة محتدمة

– على وقع قضية الفساد الأخيرة التي شغلت الرأي العام الكويتي التي عرفت إعلامياً بقضية «صندوق الجيش» وحظر القضاء الكويتي النشر في وقائعها، قدمت حكومة الشيخ جابر المبارك استقالتها، ثم كلف الشيخ جابر المبارك مجدداً بتشكيل الحكومة الجديدة، لكنه اعتذر عن عدم قبول المهمة ليفتح المجال للقضاء للنظر في

القضايا المطروحة أمامه في قضية «صندوق الجيش» الذي سبب خلافات بين وزيري الدفاع والداخلية في الحكومة المستقيلة، وبعث سمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد برسالة إلى الشيخ جابر المبارك عبَّر فيها عن تقديره العالي لرغبته بالاعتذار، ثم صدر مرسوم أميري في الكويت، يوم الثلاثاء 19 نوفمبر 2019، بتعيين الشيخ صباح الخالد برئاسة مجلس الوزراء، وتكليفه بترشيح أعضاء الوزارة الجديدة وعرض أسمائهم على سمو الأمير لإصدار مرسوم تعيينهم[20].

– جاءت استقالة الحكومة الكويتية في خضم أزمة سياسية محتدمة تعيشها الكويت، وتتمثل في: التذمر الشعبي الواسع تجاه الفساد، الفشل الحكومي في إدارة شؤون الدولة، عدم انسجام التشكيلة الوزارية مع نفسها ولا مع مجلس الأمة (البرلمان)، بالإضافة إلى تداعيات الاستجوابات النيابية الأخيرة وطلب طرح الثقة في وزير الداخلية خالد الصباح.

– كما جاءت الاستقالة إثر اتهامات بإهدار المال العام، وبسبب خلافات لم تعد خافية على أحد في الكويت بين النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح، وبين رئيس الحكومة المستقيل الشيخ جابر المبارك الصباح، ووزير الداخلية الشيخ خالد الجرَّاح الصباح.

تداعيات استقالة الحكومة على وقع محاربة الفساد

– تسود حالة من الاحتقان العام في المشهد السياسي بالكويت على وقع قضية الفساد الأخيرة التي طالت قيادات ومؤسسات حكومية سيادية، إلا أن خطاب سمو أمير الكويت والقرارات التي اتخذها التي أشرنا لها سابقاً امتصت غضب الشارع الكويتي بنسبة كبيرة، وخففت من وطأة الصدمة وتداعياتها المحتملة، لا سيما بعد خطابه الذي أعلن فيها بكلمات حادة حاسمة، وتنم عن إدراك كامل لخطورة تراشق الاتهامات بالفساد، أو استغلال التطورات السياسية الأخيرة لإحداث فوضى في البلاد، حيث شدد على أنه لا حماية لفاسد، ولن يفلت من العقاب من تثبت إدانته بالاعتداء على المال العام[21].

– من المتوقع أن تشهد الفترة القادمة فتحاً لملفات فساد جديدة في ظل توجيهات سمو أمير الكويت، ورئيس الوزراء الجديد الشيخ صباح الخالد، فقد أكد المتحدث

الرسمي باسم الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) د. محمد بوزبر أن وتيرة البلاغات ارتفعت بنسبة 60 % وبمعدل 8 بلاغات يومياً، ويعزز ذلك تحويل وزيري العدل السابقين يعقوب الصانع، وفالح العزب، إلى النيابة العامة على خلفية مسؤوليتهما عن إجراءات القبول في إدارة الخبراء بوزارة العدل، التي شابتها تجاوزات ومحسوبية، حسبما انتهى إليه حكم محكمة التمييز الإدارية، في 19 نوفمبر 2019، حيث أحال النائب العام الكويتي المستشار ضرار العسعوسي البلاغ المقدم ضد الوزيرين إلى لجنة التحقيق الدائمة بمحكمة الوزراء، وأكد البلاغ أن حكم «التمييز»، الذي ألغى قرارات تعيين 560 خبيراً محاسبياً وهندسياً، انتهى إلى وجود تجاوزات في عملية القبول، إلى جانب تعديلات وإضافات في الاختبارات التحريرية والمقابلات الشخصية، وهي وقائع جرت في عهد الوزيرين المقدم ضدهما البلاغ[22].

– فيما يبدو أن المعارضة الكويتية في أضعف أحوالها، بعد أن فقدت القدرة على التأثير بفعل الإجراءات الحكومية بشأن رموزها خلال السنوات الماضية، وعلى جانب آخر تجاوبت الحكومة مع بعض مطالب المعارضة –شكلياً– حسب بعض المراقبين؛ كمحاربة الفساد، والتعاون في إنجاز وإقرار العديد من المطالبات البرلمانية، لكن نشاط التيارات والأفراد المطالبة بتغيير شامل وسريع وجذري خفت، وتبدو المعارضة اليوم هشة أكثر من أي وقت مضى، وهو ما يخفف الضغط الشعبي على الحكومة في ظل تزايد وتنامي وتجذر الفساد في مؤسسات الدولة الذي أفضى إلى استقالة الحكومة.

خامساً: إسقاط القروض إلى الواجهة من جديد

– تشكل قضية «إسقاط القروض» ضغطاً شعبياً، وهي متداولة بشكل واسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وأصبحت ككرة ثلج تتدحرج وتكبر يوماً بعد آخر، وستكون بمثابة اختبار للنواب شعبياً، لا سيما أنها أصبحت قضية رأي عام، خاصة أنها استمرت على مدى 24 ساعة القضية الأكثر تداولاً في الكويت على «تويتر» أكثر وسائل التواصل الاجتماعي استخداماً في الكويت.

– وشهد العام 2019 عودة ملف إسقاط القروض عن المواطنين في الكويت إلى الواجهة،

ولكن هذه المرة باتفاق معلن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وذلك بعد أكثر من 5 أعوام في الشدّ والجذب بهذا الملف.

– وشهدت ساحة الإرادة منتصف فبراير 2019 اعتصاماً شعبياً ناشد فيه المعتصمون أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد إعطاء توجيهاته بإسقاط الديون عن المواطنين، حيث رفعوا رسالة أكدوا فيها أن الديون أثقلت كاهلهم[23].

– بحسب بيانات رسمية صادرة عن بنك الكويت المركزي، فإن عدد المقترضين بالكويت يبلغ نحو 429 ألف مواطن، وتبلغ حجم القروض الممنوحة لهم 12 مليار دينار، وتبلغ نسبة الديون المتعثرة 0.5 % (60 مليون دينار) من إجمالي الديون[24].

التوقعات المحتملة بشأن إسقاط القروض

– يرى بعض المراقبين أن عودة الحديث عن إسقاط القروض هو بمثابة دعوة لمزيد من الاقتراض، أو هو دعوة إلى نبذ الحصافة في إدارة ميزانية الأسرة، ويندرج معه عامل معاقبة من بقي ملتزماً.

– مع تزايد عدد النواب المؤيدين لقضية إسقاط القروض يوماً بعد آخر، من المتوقع أن تكون مشروع الصدام بين مجلس الأمة والحكومة القادمة، لا سيما أن مجلس 2006 تم حله بسبب زيادة 50 ديناراً، فما بالنا بقضية شعبية تبلغ تكلفتها على الحكومة حال إسقاطها 60 مليون دينار.

– من المتوقع أن تقوم الحكومة الكويتية ومجلس الأمة بدراسة وبشكل جدّي ملف إسقاط القروض، بهدف الوصول إلى حل جيد ينهي هذه الأزمة في البلاد يسفر عن إعادة جدولتها مجدداً، لكن ليس من المرجح أن تقوم الحكومة بإسقاط القروض بالكلية في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، وفي ظل عجز الميزانية العامة للدولة، فضلاً عن أنه لا يوجد سابقة بإسقاط القروض عن المواطنين، سوى بعد غزو العراق للكويت، ومن الممكن قبول هذا الأمر في حال وجود أزمات اقتصادية، لكن بالنظر إلى الوضع الاقتصادي في الكويت، فلا يوجد مبرر لإجراء كهذا.

سادساً: قضية «البدون» الملف الشائك

– نشأت قضية «البدون» بالكويت في خمسينيات القرن العشرين بعد إهمال البعض منهم التقدم بطلبات الحصول على الجنسية، أو إخفاء الهويات الأصلية، ومرت بعدها بمراحل متعددة، وتمتع «البدون» بالمساواة مع الكويتيين منذ استقلال البلاد في العام 1961 وحتى عام 1991م، وشغل معظمهم وظائف في الجيش والشرطة، قبل الغزو العراقي للكويت العام 1990.

– أدى الغزو العراقي وتداعياته إلى التضييق الحكومي على «البدون» بعد أن وُجهت إلى بعضهم تهمة التعاون مع النظام العراقي آنذاك، لأن معظمهم كان ينحدر من أصول عراقية، وطولبوا بإبراز أوراقهم الثبوتية الرسمية.

– تم إنشاء اللجنة المركزية لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية العام 1993، لتلحقها بعد ذلك اللجنة التنفيذية العام 1996، وافق مجلس الأمة عام 2000 على تجنيس ألفيّ شخص من «البدون» سنوياً، بشرط أن يثبتوا أنهم كانوا يعيشون في الكويت قبل عام 1965، وأن تكون سجلاتهم خالية من أي قضايا جنائية، ويتعين الحصول كل سنة على موافقة مجلس الأمة لإقرار هذا التجنيس، خصوصاً أن القانون الكويتي لا يجيز ازدواج الجنسية.

– مع بداية العام الدراسي 2004/ 2005، قررت وزارة التربية قبول التحاق معظم أبناء «البدون» بكل مراحل التعليم الخاص مجاناً، بتمويل من صناديق خيرية حكومية وأهلية، وفي عام 2013 عقدت «مجموعة 29» مؤتمراً حول قضية «البدون» هو الأول من نوعه، بمشاركة العديد من المنظمات الحقوقية الدولية كمنظمة اللاجئين الدولية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الاتحاد الأوروبي، ومؤسسة الخط الأمامي للمدافعين عن حقوق الإنسان.

– شهد العام 2019 تصاعداً جديداً واعتصامات من قبل غير محددي الجنسية، أو كما يطلق عليهم في الكويت «فئة البدون»، ووعدت القيادة السياسية بالكويت بإيجاد حل حذري للأزمة المشتعلة تحت الرماد بعد إحالة الملف لرئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم، على أن يقدم حلولاً نهائية ستُرفع إلى القيادة السياسية، بعد أن كشفت جناسي

90 % من «البدون» الذين ينتسبون إلى عدد من الدول، وأن مجموعة كبيرة منهم لديهم جنسيات سعودية أو عراقية أو سورية، وذكرت المصادر أن تلك الجناسي «جرى إثباتها عن طريق الأب، والجد، والأخ، والعم، وقد أقر جميعهم بذلك، وكتبت جنسياتهم الأصلية في بطاقاتهم الخاصة الشبيهة بالبطاقة المدنية».

– انتهت جهود التقصِّي الحكومية، وفق مصادر حكومية رفيعة، إلى أن أعداد «البدون» انحصرت إلى ما دون 15 ألف شخص فقط، وأن أعداد «البدون» كانت قبل الغزو العراقي تقدر بـ220 ألفاً، ثم انخفضت إلى 117 ألفاً في أعقاب التحرير، وبحسب المصادر، فإن «البدون السعوديين» هم الأقل تعقيداً من حيث الوضع الاجتماعي والإنساني والمعيشي، وسيحظون بمعاملة المواطن الخليجي[25].

– في منتصف يوليو 2019، كشف رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم أنه سيقدم حلاً لمشكلة «البدون» وسيكون «جذرياً وشاملاً وعادلاً لهذه القضية، لا يمسّ الجنسية والهوية الوطنية، ويراعي بشكل كامل الجوانب الإنسانية للمقيمين بصورة غير قانونية»، وأعلن الغانم عن «توجيهات سامية لحسم هذا الملف»، مبيناً أن «الحل سيبدأ بتشريع يصادق عليه مجلس الأمة بداية دور الانعقاد المقبل أو في دورة طارئة خلال الصيف إن تطلب الأمر».

– في أحدث بيان لها حول قضية «البدون»، اعتبرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أنه «منذ أكثر من 50 عاماً، يعيش مجتمع «البدون»، البالغ عددهم بين 88 ألفاً و106 آلاف شخص عديمي الجنسية يطالبون بالجنسية الكويتية، في مأزق قانوني، وبعد فترة أولية سمحت خلالها السلطات لـ«البدون» بالتسجيل للحصول على الجنسية، أحالت جميع طلباتهم إلى مجموعة من الهيئات التي تقاعست عن البت فيها، واحتفظت بالسلطة الحصرية لتحديد حصول «البدون» على التوثيق المدني والخدمات الاجتماعية، وتمنع المادة (12) من قانون التجمعات العامة لعام 1979 غير الكويتيين من المشاركة في التجمعات العامة»[26].

– وأضافت: «منذ عام 2011، بدأ الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بإصدار بطاقات هوية موقتة، غير أن عملية تحديد أهلية المتقدمين للحصول

على الخدمات، وإذا ما كانوا حاصلين على جنسية أخرى، لا تزال غامضة»، وأشارت إلى أنه «في السنوات الأخيرة، غالباً ما كانت بطاقة هوية «البدون» تذكر امتلاك حاملها جنسية أخرى، مثل الجنسية الإيرانية، أو السعودية، أو العراقية، أو السورية، أو اليمنية، وتبقى عملية تحديد الجهاز المركزي لجنسية الأفراد المزعومة غير واضحة، وكذلك أنظمة الإجراءات الواجبة المتاحة لـ«البدون» للاعتراض على قرارات الجهاز المركزي»[27].

– ذكرت منظمة العفو الدولية أن «السلطات باستمرارها في حرمان «البدون» من الجنسية، تكون قد حرمت هؤلاء المقيمين منذ مدة طويلة من سلسلة من الحقوق الأساسية، بما في ذلك حقهم في الصحة، والتعليم، والعمل، إذ تستثنيهم، عملياً، من أن يكونوا جزءاً أساسياً ومساهماً في مجتمع كويتي مفعم بالحيوية»، وأضافت المنظمة: «هذه قضية طويلة الأجل تعاني منها الكويت منذ استقلالها في العام 1961، لقد آن الأوان لكي تعالج السلطات بشكل هادف ومستدام هذه القضية»[28].

– فيما يبدو أن قضية «البدون» بلغت أبواب الحسم بعد عقود من الجدل، وسط ركون حكومي طويل امتد إلى أكثر من 40 عاماً، حيث جددت الكويت التزامها أمام الأمم المتحدة بمبادئ حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية، حيث أكد الوفد الكويتي ضمن أعمال الدورة الـ72 للجمعية العامة للأمم المتحدة قبل أكثر من عام أن الكويت تسعى إلى «دعم المقيمين بصورة غير قانونية، واتخذت تدابير إجرائية، منها إنشاء جهاز مركزي لمعالجة أوضاعهم في البلاد وتنفيذ خريطة طريق معتمدة لتقديم امتيازات وتسهيلات اجتماعية ومدنية لهم»، وذكر الوفد أنه «تم تقسيم المقيمين بصورة غير قانونية إلى 3 شرائح تبعاً لمراكزهم القانونية، حيث تتمثل الشريحة الأولى في المطلوب تعديل أوضاعهم، وأما الثانية فهم الذين من الممكن النظر بتجنيسهم، والشريحة الثالثة التي تمنح لهم إقامة في البلاد»[29].

تحديات الحكومة الجديدة بعد تشكيلها

– بعد أن تقدم رئيس مجلس الوزراء السابق الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح باستقالته، في 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، إلى أمير الكويت، صدر أمر أميري بتكليف نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بالحكومة السابقة صباح الخالد،

بمنصب رئيس مجلس الوزراء، وشكل الشيخ صباح خالد الصباح الحكومة الـ36 للكويت، وسط تحديات جمة، أبرزها تشكيل حكومة متجانسة، استمرار الاستجوابات البرلمانية للوزراء، إذ شهدت البلاد تقديم 8 استقالات منذ عام 2001، عقب تعرض أعضاء الحكومة لاستجوابات برلمانية، ومكافحة الفساد، وتأتي مكافحة الفساد في طليعة القضايا المهمة على جدول الخالد، الذي كشف «أنه جاري إعادة هيكلة الجهاز الحكومي وخلق بيئة عمل جديدة من خلال الحكومة الرقمية؛ وذلك لتقليص الفترة الزمنية للمعاملات وسد الطريق أمام أوجه الفساد»، وأوضح أنه سيتم تفعيل الجهات الرقابية وعلى رأسها الهيئة العامة لمكافحة (نزاهة)، داعياً من لديه أي بلاغ بشبهة فساد يتقدم به، مع التشديد على وجوب إعادة الهيكلة والتركيز على الترشيد وعدم التبذير[30].

– ومن التحديات كذلك أمام الحكومة الجديدة التي جرى تشكيلها إقرار القيمة المضافة، وتستهدف الكويت تطبيق ضريبة القيمة المضافة والاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون بحلول عام 2021، إذ أعلنت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في مجلس الأمة أنه سيتم تأجيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة إذ رأت وزارة المالية ضرورة تسريع إجراءات الضريبة الانتقائية، وتطبق الضريبة الانتقائية على بعض السلع المنتقاة كالتبغ ومشروبات الطاقة والمشروبات الغازية، بخلاف ضريبة القيمة المضافة الشاملة، وكانت دول مجلس التعاون الخليجي اتفقت على تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 % في عام 2018، وذلك لسد العجز في ميزانياتها نتيجة انخفاض أسعار النفط، ويتم تطبيقها في السعودية والإمارات والبحرين، يشار إلى أن الكويت تطبق ضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، وعلى الملكية إلى جانب الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية[31].

– كذلك من تلك التحديات التي تواجهها الحكومة الجديدة تبني سياسات لتنويع الاقتصاد، وسيكون رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد مسؤولاً عن إيجاد حلول لمحاولة تنويع الاقتصاد، إذ تحولت الكويت للعجز المالي في عام 2015/ 2016 لأول مرة منذ 16 عاماً، إذ قدر في وقتها بنحو 5.98 مليار دينار، في ظل تراجع أسعار البترول العالمية، مما أثر على إيرادات الدول النفطية، وكانت وزارة المالية الكويتية توقعت تسجيل عجز في الموازنة العامة لعام 2019/ 2020 بقيمة 5.27 مليار دينار، وتحقيق إيرادات بقيمة

15.81 مليار دينار، مقابل مصروفات بـ22.50 مليار دينار[32].

– كما يعد نفاد رصيد الاحتياطي العام في الكويت من أبرز القضايا المثارة بالكويت في الفترة الأخيرة، التي تشكل تحدياً أمام صباح الخالد للتصدي لتلك الظاهرة، ومحاولة الوقوف على أثرها، وفي ديسمبر 2019، أعلنت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية بالكويت وزيرة المالية بالوكالة، أن القيمة الإجمالية للمبالغ المسحوبة من «الاحتياطي العام» على مدار الـ5 سنوات الأخيرة بلغت نحو 42.788 مليار دينار، وأضافت مريم العقيل، أن السنة المالية 2015/ 2016 سجلت أعلى معدلات السحب بقيمة 12.793 مليار، تلتها السنة المالية 2014/ 2015 بواقع 10.911 مليار دينار، وكشفت العقيل أن حجم صندوق الاحتياطي العام لدولة الكويت بلغ 20.645 مليار دينار في نهاية سبتمبر/ أيلول 2019، مؤكدة أن لا مبالغ سُحبت من «الاحتياطي العام» من دون غطاء قانوني[33].

– ويقع على عاتق رئيس مجلس الوزراء صباح الخالد متابعة إقرار بعض القوانين المهمة، التي جاء أبرزها زيادة سقف إصدار السندات المحلية إلى 20 مليار دينار، بدلاً من 10 مليارات دينار، وزيادة مدتها إلى 30 عاماً، وذلك بعد انتهاء مدة القانون القديم في 27 سبتمبر/ أيلول 2017، وإلى جانب ذلك تسعى الكويت إلى تعديل قانون الدين ليشمل إصدار الصكوك الإسلامية كأداة من أدوات الدين العام، لتمويل عجز الموازنة والمشروعات التنموية، علماً بأن مجلس الوزراء الكويتي وافق، في سبتمبر/ أيلول السابق، على قانون الصكوك الحكومية، كما أحاله إلى نائب أمير الكويت تمهيداً لإحالته لمجلس الأمة[33].

التعامل مع المتغيرات الدولية

أولاً: العلاقات مع الأطراف الدولية

التوسط في الأزمة الخليجية:

– خلال العام 2019، تحركت الدبلوماسية الكويتية في محيطها الدولي بمرونة وإيجابية، واتسم أداؤها بالتجاوب مع مشكلات المنطقة والتفاعل مع محيطها الإقليمي، ومارست –ولا تزال– دور الوساطة في الأزمة الخليجية، وبذلت الكثير من المساعي لحل الأزمة وتقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمة، وحاولت رأب ما تصدع في منظومة مجلس التعاون الخليجي بفعل تداعيات الأزمة.

التوسط بين إيران والسعودية:

– تعدت الكويت دور الوساطة في الأزمة الخليجية لتقوم بوساطة على مستوى أكبر؛ حيث أكدت الكويت رسمياً، أوائل نوفمبر 2019، أنها سلمت رسالة من إيران إلى كل من السعودية والبحرين في محاولة لرأب الصدع بين طهران من جهة، وكل من الرياض والمنامة من جهة أخرى، وقال نائب وزير الخارجية الكويتي خالد الجارالله: إن «الكويت نقلت بالفعل للأشقاء تلك الرسائل، وحتى الآن لم تتبلور أي إجابات تتعلق بهذا الموضوع»[34].

العلاقات مع العراق:

– نجحت حكومة الكويت، بعد جهود دبلوماسية متصاعدة على امتداد العقد الماضي، في إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق، وتوجت بزيارة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الأخيرة إلى العراق، في رسم خارطة طريق لمستقبل علاقات قد تكون الأفضل على الإطلاق في تاريخ البلدين الجارين، الخارطة التي اتسمت باستثمار

قيادة الكويت في «السلام بعيد المدى» تؤسس لعلاقات أفضل حتى من علاقات ما قبل الغزو، وقد تكون أجيال مستقبل البلدين الأكثر استفادة على الإطلاق من المسار الحالي للتعاون بين الجارين والانفتاح الهادئ على تعزز المصالح المشتركة، ويبدو أن مساعي الأمير اليوم قد تجنب أجيال المستقبل في الكويت أغلب احتمالات عودة أي توتر مع العراق مجدداً، خصوصاً بعد مضي البلدين في اقتلاع جذور أي خلافات أو مشكلة من شأنها توتير العلاقات على المدى المتوسط والبعيد.

– وقد قدمت الكويت مؤشرات عديدة خلال السنوات الماضية، وكان مؤتمر المانحين الذي نظمته الكويت في فبراير 2018 علامة بارزة في العلاقات بين العراق والكويت، أثبتت الكويت فيه حسن نواياها تجاه مستقبل العلاقات مع العراق الذي برهن، بدوره، من خلال حكوماته المتعاقبة على رغبة شديدة في كسب ثقة الكويت ودول المنطقة والعالم العربي والدولي.

– وتشير الدراسات إلى أن مؤشر الثقة بين الكويت والعراق يعتبر الأفضل منذ مرحلة ما قبل الغزو؛ أي منذ 30 عاماً، وقد مكّن تعزز مؤشر الثقة من تحفيز وتيرة التقارب والتفاهم بين البلدين أكثر من أي وقت مضى[35].

– وتتلخص أهم احتمالات إيجابيات نتائج التقارب الكويتي العراقي في دعم رؤية الكويت التنموية المستقبلية 2030، وإن اختلفت توقعات أشكال الدعم لهذه الرؤية بفضل استمرار التقارب بين البلدين، يبرز تعزز عامل الأمن وحسن الجوار بين الكويت والعراق كأحد أهم العوامل الأساسية لنجاح مشروعات الكويت المستقبلية القائمة في جزء كبير منها على جذب الاستثمار الأجنبي المرتبط بشكل مباشر بمؤشر الاستقرار والسلام، وهذا ما يحفز الكويت لكسب العراق كجار وحليف في الأمن والازدهار المستقبلي لشعبي البلدين[36].

– في 18 يوليو 2019، كشف وزير التجارة والصناعة الكويتي، خالد الروضان، ونظيره العراقي محمد العاني، عن تشكيل 4 لجان رئيسة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وزيادة حجم التبادل التجاري، فضلاً عن تأهيل منفذ «سفوان – العبدلي» بين البلدين، ووضع الجانبان اللمسات الأخيرة تمهيداً لتوقيع الاتفاقية الخاصة بالبدء في إنشاء «السوق الكويتية العراقية الحرة» قرب الحدود الدولية للبلدين[37].

التوسط في الأزمة اليمنية:

– فيما يتعلق بالأزمة في اليمن، مارست الكويت دور الراعي الرسمي للمحادثات بين الفرقاء اليمنيين، حيث استضافت الكويت في عام 2016 جولة طويلة من المباحثات اليمنية، لكنها لم تنتهِ إلى حل يُنهي الصراع هناك، وفي مطلع عام 2019 أعلنت الكويت مجدداً عن استعدادها لاستضافة مراسم التوقيع على اتفاق يُنهي حرب اليمن في حال توصل الفرقاء إلى تسوية[38].

– وفي منتصف يوليو 2019، جددت الكويت موقفها الثابت من الأزمة اليمنية، بأنه لا يوجد حل عسكري للأزمة مع التأكيد على ضرورة خفض وتيرة التصعيد العسكري والتنفيذ الكامل والملموس لجميع عناصر اتفاق ستوكهولم الثلاثة باعتبارها المسار الأمثل الذي يمهد للأرضية الملائمة نحو استئناف الجولة القادمة من المشاورات التي ستركز على الجوانب ذات الطابع الشامل لإنهاء الأزمة، جاء ذلك في كلمة الكويت التي ألقاها مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي في جلسة لمجلس الأمن الدولي حول الوضع في اليمن[39].

جهود دبلوماسية من أجل سورية:

– مارست الكويت دوراً دبلوماساً مميزاً من خلال ترؤسها لمجلس الأمن خلال العامين 2018 و2019 تجاه الأزمة السورية، ومن هذه الجهود تأكيد الكويت في 28 مارس 2019 خلال جلسة عن الأزمة السورية أن دخول الأزمة عامها التاسع هو تذكير بعجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته في صيانة السلم والأمن الدوليين، وفي قدرته على تنفيذ قراراته، ومعالجة هذه الأزمة في شقوقها المختلفة وخاصة الجانب السياسي منها[40].

– ومن هذه الجهود كذلك تأكيد الكويت أن لا حلول عسكرية للأزمة السورية ودعوتها إلى تسوية سياسية عادلة للأزمة، وأن الحل الوحيد هو من خلال تسوية سياسية عادلة تسيرها الأمم المتحدة بقيادة وملكية سورية وفقاً لقرار مجلس الأمن (2254)، وبيان جنيف لعام 2012، وتأكيدها أهمية «أن تكون اللجنة الدستورية متوازنة وشاملة وذات

مصداقية، ونأمل بأن تكون بداية أعمالها الانطلاقة التي طال أمدها للعملية السياسية، جاء هذا الموقف في كلمة المندوب الدائم السفير منصور العتيبي التي ألقاها خلال ترؤسه جلسة مجلس الأمن حول المسار السياسي السوري منتصف يونيو 2019[41].

– وحول التصعيد العسكري في شمال غرب سورية، أدانت الكويت «قتل المدنيين الأبرياء من قبل أي طرف كان ونجدد التذكير بضرورة احترام كافة الأطراف للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان»، وأدانت كافة الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن ضد المناطق المأهولة بالسكان المدنيين، وفي ذات الوقت جددت التذكير بأن عمليات مكافحة الإرهاب لا تعفي بأي شكل من الأشكال أي طرف في النزاع من الالتزامات بموجب القانون الدولي»، كما أعربت عن قلقها من استمرار هذه الأعمال العسكرية في شمال غرب سورية وتأثيرها السلبي على العملية السياسية.

– وفي 14 مارس 2019، انتهى الاجتماع الوزاري لمؤتمر بروكسل الثالث حول «دعم مستقبل سورية والمنطقة»، الذي انعقد بمشاركة نائب رئيس مجلس الوزراء الكويتي وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، بالإعلان عن تعهدات كبيرة لمساعدة اللاجئين السوريين في الدول المضيفة وفي الداخل السوري، حيث أعلن الشيخ صباح الخالد عن مساهمة الكويت بمبلغ 300 مليون دولار على مدى ثلاث سنوات لدعم سورية، وذلك على المستويين الرسمي والأهلي، حيث ستكون المساهمة الرسمية وفق آليات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية[42].

– وفي 26 أكتوبر 2019، قال وزير الخارجية الكويتي صباح الخالد الحمد الصباح في القمة 18 لزعماء دول «حركة عدم الانحياز»: إنه «لا مكان للخيارات العسكرية في سورية»، إذ رأى أن الحل في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأضاف أن الكويت ترحب بتشكيل اللجنة الدستورية السورية التي ستعقد في 30 ديسمبر/ كانون الأول»، وعملت الكويت بشكل متكرر على تقديم مبادرات إلى مجلس الأمن، لإدانة أو وقف القصف على مناطق متفرقة من سورية، وكانت الكويت قد أعلنت في وقت سابق أنها لن تعيد فتح سفارتها لدى النظام السوري، إلّا في حال عودة مقعد

سورية (المجمّد) إلى جامعة الدول العربية[43].

استمرار دعم القضية الفلسطينية:

- تميزت الكويت بمواقفها المشرفة والداعمة للقضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية، ففي منتصف يونيو 2019، احتفى الفلسطينيون، على المستويين الرسمي والشعبي، بأمير دولة الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وبرئيس مجلس الأمة، مرزوق الغانم؛ لمواقفهما الداعمة للقضية الفلسطينية والرافضة لـ «صفقة القرن»، حيث دعا مجلس الأمة الكويتي حكومة البلاد إلى مقاطعة أعمال مؤتمر المنامة، الذي دعت له الولايات المتحدة؛ تمهيداً لـ «صفقة القرن» ضمن خطتها لتصفية القضية الفلسطينية، في حين ردت الحكومة بتأكيد تمسكها بثوابتها وأنها لا تقبل إلا بما يرضي الفلسطينيين[44].

- كما سبق وتقدم المندوب الكويتي في مجلس الأمن، منصور العتيبي، بمشروع لحماية المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، وحظي المشروع بموافقة دول مجلس الأمن، لكنه سقط بفعل «الفيتو» الأمريكي عليه، كذلك ساهمت الكويت في إسقاط مشروع أمريكي مضاد لتأييد «إسرائيل»، وإسقاط بيان إدانة لتصريحات الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، كذلك هاجم قبلها رئيس مجلس الأمة الكويتي، مرزوق الغانم، الوفد الإسرائيلي بشكل غير مسبوق في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي عام 2018، وهو أمر لم يكن معهوداً من قبل الوفود الدبلوماسية الكويتية الخارجية من قبل، كما دعمت الكويت عدداً من المشاريع الإسكانية والاقتصادية في قطاع غزة والضفة الغربية، في مقابل وقف الدعم السعودي، بأمر من ولي العهد، محمد بن سلمان، لزيادة الضغط على القيادة الفلسطينية.

- كذلك حازت القضية الفلسطينية على دعم أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في المحافل الدولية، ففي كلمته التي ألقاها في جلسة بالقمة العربية-الأوروبية التي عقدت في 25 فبراير 2019 بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، قال: «إنَّ تجاهل حل القضية الفلسطينية العادل والشامل سبَّب بؤر توتر واحتقان» في

المنطقة، داعياً إلى وضعها في «صدارة أولويات المجتمع الدولي»[45].

– كما أكدت الكويت استمرارها في رفض التطبيع مع «إسرائيل»، حيث أعلن نائب وزير الخارجية الكويتي خالد الجاراللّه، في 15 فبراير 2019 أن موقف الكويت واضح في رفض التطبيع مع «إسرائيل»، وأنها «ستكون آخر من يطبع» معها، معتبراً أنه «واهم من يعتقد أن الصورة الجماعية في مؤتمر وارسو»، حول الشرق الأوسط، تعني تغييراً في موقف الكويت «الراسخ والرافض للتطبيع»[46].

الهوامش

(1) البرلمان الكويتي يفض دور انعقاده بـ22 قانوناً و12 اتفاقية و9، كونا، https://bit.ly/38pn5o6

(2) مجلس الأمة يفض دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر، الدستور شبكة أخبار مجلس الأمة، https://bit.ly/2Yzm1JS

(3) 325 تشريعاً في ثلاثة أدوار انعقاد للفصل الخامس عشر منها 43 قانوناً عاماً، الدستور، https://bit.ly/38rJ9OU

(4) دور الانعقاد الثالث شهد مناقشة 6 استجوابات وإحالة اثنين إلى «التشريعية» ورفع آخر من جدول الأعمال بعد سحبه من مقدميه، الدستور، https://bit.ly/2qIPdBS

(5) عجز ميزانية الكويت 1.6 مليار دولار، العربي الجديد، نقلاً عن وكالة كونا، https://bit.ly/2YC321I

(6) 7.7 مليار دينار العجز المتوقع في موازنة 2019 – 2020، القبس، https://bit.ly/2RARUR0

(7) عجز الموازنة الكويتية يؤخر دفعات لمقاولي المشاريع الحكومية، الخليج الجديد، https://bit.ly/2Pzljr3

(8) الموازنة الكويتية تسجل 350 مليون دولار عجزاً شهرياً، الخليج الجديد، https://bit.ly/2rwf409

(9) الكويت: عجز الموازنة استنزف نصف الاحتياطي العام، الخليج الجديد، https://bit.ly/2RwGkWZ

(10) تقرير مراجعة وتدقيق لديوان المحاسبة 2015-2019، الاحتياطي العام ينزف 27 مليار دينار، القبس، https://bit.ly/2LBZfMg

(11) طالع تقرير مراجعة وتدقيق لديوان المحاسبة 2015-2019، للمزيد، https://bit.ly/2qEnAtE

(12) الكويت تتجه لتغطية العجز عبر الصكوك السيادية، العربي الجديد، https://bit.ly/2Yz6RUR

(13) الكويت ترفع إنتاجها النفطي تجنباً للمخاطر الجيوسياسية، https://bit.ly/345MDn4

(14) المصدر السابق.

(15) الكويت من «قاع الفساد» إلى مستوى «عالي الخطورة»، الراي، https://bit.ly/2DXamLB

(16) الكويت تحارب الفساد: ملاحقة قيادات في مؤسسات حكومية، https://bit.ly/2s9xMe5

(17) «نزاهة»: متابعة مكافحة الفساد في «الدفاع»، القبس، https://bit.ly/2rsyNh6

(18) الكشف عن فصول جديدة من قضايا الفساد في الكويت، https://bit.ly/2Psh55I

(19) استجابة من المواطنين لدعوة الخالد «انهمار» بلاغات الفساد! القبس، https://bit.ly/2qEFlsO

(20) تكليف صباح الخالد بتشكيل الحكومة الكويتية، إيلاف، https://bit.ly/3407xnn

(21) الأمير: لا حماية لفاسد، جريدة الجريدة، https://bit.ly/2LDXKwX

(22) «تحقيق الوزراء» تتسلم بلاغ «الخبراء» ضد الصانع والعزب، الجريدة، https://bit.ly/2PwblaH

(23) اعتصام «الإرادة»: نناشد الأمير إسقاط القروض، الجريدة، https://bit.ly/2Ly7b15

(24) ملف إسقاط القروض عن الكويتيين إلى الواجهة مجدداً، العربي الجديد، https://bit.ly/2RBxkQy

(25) أزمة «البدون».. على أعتاب الحسم، القبس، https://bit.ly/2E1JI45

(26) الكويت بدون... «البدون»، الراي، https://bit.ly/38kiN1n

(27) بعد اعتقال عدد منهم.. «رايتس ووتش»: ينبغي إيجاد حل عادل لقضية «البدون» مصر العربية (تاريخ الدخول 2019/7/20)، https://bit.ly/2QAH5NQ

(28) البدون في الكويت.. مأساة إنسانية مستمرة بدون حل، DW الألمانية، (تاريخ الدخول: 2019/7/18)، https://bit.ly/37OZfB7

(29) أمير الكويت يكلف صباح الخالد بتشكيل الحكومة، مباشر، (تاريخ الدخول: 2019/11/19)، https://bit.ly/2TeByxY

(30) رئيس الوزراء لإعادة هيكلة الجهاز الحكومي و«ترشيقه» وخلق بيئة عمل جديدة من خلال الحكومة الرقمية، جريدة الأنباء الكويتية (تاريخ الدخول: 2019/12/1)، https://bit.ly/35Iy9KN

(31) الكويت... ضرائب القيمة المضافة والانتقائية تنتظر موافقة البرلمان، العربي الجديد (تاريخ الدخول: 2019/2/21)، https://bit.ly/2QCFxTI

(32) 5.8 مليار دولار عجز ميزانية الكويت بـ7 أشهر، مباشر (تاريخ الدخول: 2019/11/17)، https://bit.ly/2N93FLt

(33) العقيل: 42.8 مليار دينار سُحبت من الاحتياطي الكويتي بـ5 سنوات، مباشر (تاريخ الدخول: 2019/11/20)، https://bit.ly/37O5Go7

(34) الكويت أحداث عام 2018، هيومن ريتس ووتش https://bit.ly/2PrS76i

(35) رسمياً.. الكويت تؤكد نقلها رسائل من إيران إلى السعودية والبحرين، الخليج الجديد، https://bit.ly/38onffB

(36) مؤشر الثقة بين الكويت والعراق الأفضل منذ 30 عاماً، مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث، https://bit.ly/35fvJUc

(37) الكويت والعراق: لمسات أخيرة لإنشاء السوق المشتركة، الراي، https://bit.ly/34haPmE

(38) الكويت قد تستضيف جولة جديدة من المباحثات اليمنية، الخليج أونلاين، https://bit.ly/2serlGy

(39) الكويت: لا حل عسكريًا باليمن، الوطن الكويتية، https://bit.ly/36qgNmt

(40) الأزمة السورية.. الكويت تذكر مجلس الأمن بعجزه، الوطن، https://bit.ly/2RNxSCZ

(41) الكويت تؤكد أن لا حلول عسكرية للأزمة السورية، الجريدة، https://bit.ly/35bXzRp

(42) 300 مليون دولار من الكويت للاجئين السوريين، القبس، https://bit.ly/2Pvv62k

(43) الكويت ترحب بتشكيل اللجنة الدستورية السورية، بروكار برس، https://bit.ly/2qH143b

(44) برلمان الكويت يوجه نداءً رافضاً لمؤتمر البحرين، الخليج أونلاين، https://bit.ly/35dSZlt

(45) أمير الكويت: تجاهل حل القضية الفلسطينية سبب توتّر المنطقة، الخليج أونلاين، https://bit.ly/2LYtU6J

(46) الكويت عن الصورة الجماعية مع نتنياهو: سنكون آخر من يُطبع مع إسرائيل، CNN. https://cnn.it/2qXWRIG

الإمارات.. الأدوار والممارسات والتحديات

مركز أفق المستقبل للاستشارات – الكويت

إعداد: أ. محمود المنير

إشراف: أ. محمد سالم الراشد

أولاً: الأدوار والممارسات

أولاً: الدور الإماراتي في اليمن:

لم تحمل السياسة الإماراتية، خلال عام 2019، تبدلاً أو تغيراً ملحوظاً في المواقف والأدوار التي تمارسها في المنطقة عن الأعوام السابقة، لا سيما فيما يتعلق بالملفات الساخنة في المنطقة، سواء أكان ذلك في الملف اليمني أو الليبي على وجه التحديد، ففي اليمن دعمت الإمارات الانفصاليين في الجنوب؛ حيث شنت غارات جوية على قوات الحكومة الشرعية بقيادة عبد ربه منصور هادي، في جنوب اليمن، حيث تدور معارك مع الانفصاليين -وفقاً لاتهامات رسمية من حكومة هادي- في 1 سبتمبر/ أيلول 2019، وبالمقابل، قالت الإمارات: إنها نفذت ضربات جوية في عدن ضد «تنظيمات إرهابية» هاجمت قوات التحالف، وأكدت وزارة الخارجية الإماراتية، في بيان لها، حقها في الدفاع عن النفس، داعية المجتمع الدولي للتحرك ضد «الجماعات الإرهابية» في جنوب اليمن[1].

- تتمثل حساسية الضربات الإماراتية في كونها استهدفت، وفق الحكومة الشرعية لليمن، قوات تابعة لهذه الحكومة، يفترض أن تتلقى دعم التحالف، الذي تمثل فيه الإمارات ثاني أكبر طرف فيه، وكان الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي قد دعا، من جانبه، المملكة العربية السعودية للتدخل لإيقاف «تدخل الإمارات ودعمها للانفصاليين وإيقاف الغارات الجوية ضد قوات الحكومة اليمنية»، وقال هادي، في بيان له: إن «المجلس الانتقالي هاجم مؤسسات الدولة في عدن بدعم من دولة الإمارات»[2]، ويعتبر مراقبون أن ما قامت به الإمارات في عدن كشف شرخاً وتبايناً في المصالح بين كل من المملكة العربية السعودية والإمارات، ضمن التحالف الذي شُكِّل لقتال الحوثيين في اليمن.

– من الملاحظ أن الخطاب السياسي للإمارات هادئ جداً مقارنة بالأدوار التي تقوم به ميدانياً، فما تقوم به في اليمن يثير الكثير من علامات الاستفهام بشأن ما تريده أبو ظبي من اليمن، وهي الشريك الأساسي للمملكة العربية السعودية، في التحالف الذي تشكل منذ 5 سنوات؛ بهدف تحرير اليمن من سيطرة الحوثيين كما أعلن.

– وفقاً لتحركات الإمارات ميدانياً في اليمن، من الواضح أنها تسعى لتحقيق أهداف مغايرة تماماً عن أهداف حليفتها المملكة العربية السعودية، منها السيطرة على الموانئ اليمنية، ومحاربة جماعة الإخوان المسلمين، وبدا ذلك جلياً عبر تمركزها في جنوب اليمن، وتدريبها للانفصاليين اليمنيين على مدار السنوات الماضية، حيث لا تتفق الإمارات مع حكومة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي؛ لأنها تضم «حزب الإصلاح» الذي تعتبره الإمارات مقرباً من جماعة الإخوان المسلمين التي تتصدى لها في جميع دول المنطقة وشمال أفريقيا.

– كذلك شهد العام 2019 تلقي المشروع الإماراتي في اليمن وليبيا صفعة قوية في ظل تقهقر القوات الانفصالية التي تدعمها أبوظبي في البلدين المتشظيين بالنزاعات والغارقين في الدماء، فمن المعلوم أن الإمارات قدمت مساعدات مالية وعسكرية ولوجستية للأطراف المحسوبة عليها في ليبيا واليمن، منذ سنوات، في مشهد لم يعد خافياً على أحد، كما كشفته أيضاً الوقائع ميدانياً، حيث كشف مسؤول إماراتي، بتصريحات إعلامية في وقت سابق، أن بلاده جنّدت أكثر من 90 ألف جندي، على غرار قوات «الحزام الأمني»، «النخبة الشبوانية»، «ألوية العمالقة»، «الألوية التهامية» وغيرها، وأنها تعمل على الانتقال من إستراتيجية القوة العسكرية في اليمن، إلى خطّة «السلام أولاً»[3].

– في مطلع يوليو 2019، أعلنت الإمارات انسحابها من المشهد اليمني فجأة ودون أي تنسيق مع القوات الحكومية الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي، التي نجحت في العاشر من أغسطس/ آب 2019، من خلال المجلس الانتقالي الجنوبي، في السيطرة على العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، من جهته، قال المستشار السابق لولي عهد أبوظبي عبدالخالق عبدالله، في مقال نشره على موقع «CNN» بالعربية: إنه لا يمكن لأي أحد تحميل الإمارات مسؤولية إطالة الحرب في اليمن بعد قرار سحب قواتها[4].

– خلافاً لما يجري تداوله في الأوساط العسكرية من كون الإمارات انسحبت من اليمن، إلا أن ذلك لا يمثّل إخفاقاً كما يُصوّر له، فأبوظبي قد تكون حققت أهدافها بعد أن بسطت سيطرتها عبر القوات الموالية لها على معظم المناطق الحيوية، ومن المعلوم أن المجلس الانتقالي الجنوبي مدعوم إماراتياً، ويحظى قادته عيدروس الزبيدي، ونائبه هاني بن بريك، بدعم سلطات أبوظبي، كما أنه يرفع شعار انفصال الجنوب عن الجمهورية اليمنية، وإعادة الوضع إلى ما قبل 22 مايو 1990، تاريخ توحيد البلاد.

– «يأتي قرار سحب قوات الإمارات منسجماً مع مستجدات جبهات القتال في اليمن، فمن ناحية أولى وبعيداً عن الاشتباكات الجوية المستمرة، فإن أهم دافع لقرار سحب القوات هو التراجع الملحوظ في كم ونوع العمليات القتالية على أرض الواقع بنسبة 80 % في بعض الجبهات خلال النصف الأول من عام 2019، هذا الانخفاض الكبير في المواجهات اليومية في ساحات القتال هو الدافع الأهم لخفض التواجد العسكري الإماراتي في اليمن»، وفقاً لما قاله المستشار السابق لولي عهد أبوظبي د. عبدالخالق عبدالله[5].

– «كذلك جاء قرار الإمارات سحب قوات من اليمن متزامناً مع استمرار الهدوء النسبي على جبهة مدينة وميناء الحديدة منذ توقيع اتفاقية ستوكهولم، خاصة خلال الشهور الأخيرة من عام 2019، كانت جبهة الحديدة الواقعة على البحر الأحمر أهم وأكبر جبهات القتال خلال السنتين الأخيرتين، لكن بسبب تراجع القتال قامت الإمارات بسحب تدريجي ومنظم لنحو 80 % من قواتها التي كانت على وشك حسم معركة الحديدة وتحريرها من سيطرة المليشيات الحوثية، توقف القتال في جبهة الحديدة كان من أبرز الاعتبارات الدافعة لإعادة تموضع قوات الإمارات ولاحقاً سحبها»[6].

– حاولت الإمارات فرض وجود لها في جزيرة سقطرى ذات الموقع الإستراتيجي على طريق الملاحة الدولية، ورغم جهودها فإن هناك رفضاً كبيراً من المجتمع المحلي تجاه قوات الحزام الأمني الموالية لها، وتعيش الجزيرة توتراً مستمراً منذ العام 2018، كان آخرها وصول 300 جندي من قوات الحزام الأمني الموالية لأبوظبي، في 8 مايو 2019، الذين تلقوا تدريبات في مدينة عدن، ومحاولتهم السيطرة على ميناء الجزيرة، ويعزو

مسؤول أمني في سقطرى فشل تواجد قوات الحزام إلى قلتها والرفض الشعبي الكبير لها من المجتمع السقطري[7].

– في محافظة المهرة (شرقي اليمن)، حاولت الإمارات فرض وجود قوات النخبة المهرية التي كانت قد أنشأتها منتصف عام 2017، لكنها فشلت تماماً، إذ اصطدمت بالنفوذ العُماني القوي، لتخلي الفراغ للقوات السعودية، ووفق دراسة لمركز صنعاء للدراسات (غير حكومي)، فإن الإمارات كانت قد توصلت إلى اتفاق مع سلطات المحافظة في عام 2016، يقضي بتجنيد وتدريب 2000 من أبناء المحافظة، وتضيف أن العمانيين الذين كانوا يتمتعون بعلاقات جيدة مع السلطات والزعماء القبليين استثمروا علاقاتهم لتأكيد نفوذهم في المحافظة، ونتيجة لذلك بدأت موجة معارضة كبيرة ضد الإماراتيين، الذين فسروا تلك المعارضة كخيانة لهم، وقالت الدراسة: إن الإمارات انسحبت بالكامل من المحافظة، ورغم محاولتهم في عام 2018 العودة مجدداً عبر المجلس الانتقالي الجنوبي الموالي لها فإنهم فشلوا أيضاً[8].

ثانياً: الدور الإماراتي في سورية:

– في 27 ديسمبر/ كانون الأول 2018، أعلنت دولة الإمارات عودة العمل بسفارتها في دمشق، وقالت وزارة الخارجية الإماراتية، في بيان: إن «هذه الخطوة تؤكد حرص حكومة دولة الإمارات على دعم استقلال وسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية ودرء مخاطر التدخلات الإقليمية في الشأن العربي السوري»، وتحمل الخطوة الإماراتية دلالات كبيرة، خاصة أنها تأتي من دولة ساندت المعارضة السورية ودعمتها في سعيها للإطاحة بالرئيس السوري، وكانت الإمارات قد أغلقت سفاراتها في دمشق مع اندلاع احتجاجات سورية عام 2011، ومن المستبعد أن الإمارات أقدمت على هذه الخطوة دون التشاور والتنسيق مع أقرب الحلفاء، وفي مقدمتهم السعودية ومصر، ويبدو أن ما شجع الإمارات على هذه الخطوة آنذاك تزامنها مع إعلان واشنطن عزمها سحب جنودها من سورية، ومن الواضح أن الإمارات ترى أن «المعركة قد حسمت في سورية بنسبة 90 % لصالح النظام، والأمر أصبح واقعاً يتعين على الجميع التعامل معه»[9].

– في 31 أغسطس/ آب 2019، حصلت وكالة «رويترز» على وثيقة بأسماء الوفد الإماراتي الذي زار سورية رغم التحذيرات الأمريكية من إقامة علاقات اقتصادية مع نظام بشار الأسد، مشيرة إلى حقيقة موقف أبوظبي من الثورة السورية، وشملت الوثيقة التي تحمل شعار غرفة أبوظبي للتجارة، 42 عضواً على الأقل، مشيرة إلى أنه تم رفع علم كبير لدولة الإمارات فوق جناح الوفد الذي شارك في معرض دمشق التجاري، وفي تفسير هذه الخطوة من قبل الإمارات، أشارت «رويترز» إلى أن الإمارات بدأت في توثيق علاقاتها مع دمشق للتصدي لنفوذ منافستيها إيران وتركيا، وأعادت فتح سفارتها هناك في ديسمبر 2018؛ مما أغضب الولايات المتحدة، مضيفة أن الإمارات دعمت خلال الحرب (الدائرة في سورية بعد انطلاق مظاهرات عام 2011) جماعات مسلحة معارضة للأسد، لكن دورها ركز بالأساس على ضمان ألا تهيمن قوى إسلامية على الانتفاضة[10].

– فيما يبدو أن الإمارات اتجهت بقوة في عام 2019 لزيادة استثماراتها في سورية، ومن ذلك إعلان رئيس اللجنة الزراعية في اتحاد المصدّرين السوريين، إياد محمد، في منتصف فبراير/ شباط 2019، أن العمل جارٍ على إنشاء شركة شحن ومستودعات للصادرات السورية إلى دبي، كما اتُّفِق عليه خلال زيارةٍ لرجال أعمالٍ سوريين إلى الإمارات، في يناير/ كانون الثاني 2019[11].

– مسار العلاقات الإماراتية السورية في عام 2019 اتخذ طابعاً استثمارياً، لكن يشكّل النطاق الواسع للعقوبات الأمريكية من دون شكّ مصدر قلق كبير للإمارات وغيرها من دول الخليج الساعية إلى بسط نفوذها في سورية، لكن الإمارات لا تستطيع المجازفة في تعريض علاقاتها براعيها وحليفها الرئيس؛ الولايات المتحدة، للخطر، فهي تضمّ ما يقارب 5 آلاف موظّف عسكري أمريكي بموجب اتفاقية تعاون دفاعية ثنائية، ناهيك عن أنها مشترٍ مهمّ للمعدات العسكرية الأمريكية، بما فيها الدفاعات الصاروخية المتطوّرة[12]، إضافة إلى ذلك أن الإمارات تُعَدّ سوق التصدير الوحيدة الأكبر للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حيث تلقّت أكثر من 19.5 مليار دولار من الصادرات الأمريكية في العام 2018، وهو العام العاشر على التوالي الذي تتمتّع به بهذا الامتياز، في المقابل، بلغ الاستثمار الإماراتي المباشر في الولايات المتحدة 26.3 مليار دولار عام 2016، فيما وصل الاستثمار الأمريكي المباشر في الإمارات إلى 13 مليار دولار، كما أن الإمارات تربط

عملتها، الدرهم، بالدولار، في حين أنها تضمّ أكثر من 1500 شركة أمريكية[13].

– من الواضح أن الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الإمارات، لا سيما إمارة دبي، تشكّل أحد العوامل الأخرى التي تحدّ من احتمالات اضطلاع هذه الدولة بدور اقتصادي فاعل في سورية، ففي عام 2019، سجّل الاقتصاد في دبي نموّاً بنسبة 1.9 % فقط على أثر التراجع في سوق العقارات، وهو النموّ الأبطأ منذ الأزمة المالية عام 2009، وفي هذا السياق، يعتقد خبراء العقارات أن أسعار المنازل في دبي ستستمرّ في الانخفاض بشكل حادّ في العامَين 2019 و2020، نتيجة التباطؤ في الاقتصاد الأشمل، والعرض المفرط للوحدات السكنية[14].

– بالمجمل، لتقييم مسار التدخل الإماراتي في سورية نقول: إن الإمارات وقفت ضد النظام السوري سياسياً، لكنها بقيت معه ومع حلفائه اقتصادياً؛ حيث تدخلت في سورية كجزء من صراعها الإقليمي في المنطقة من أجل تحقيق النفوذ الاقتصادي والسياسي، ضد ما يسمى «ثورات الربيع العربي» التي انطلقت منذ عام 2011 من جهة، ومشروع «الإسلام السياسي» من جهة أخرى، وتمثل مرحلة نقل السفارة الإماراتية حدثاً بديهياً في سياق استعادة النظام السوري لنفوذه، وفرضه عبر حلفائه لمعادلات جديدة على الجغرافيا السورية، ولتسير السياسة الخارجية الإماراتية بتناغم تام مع إستراتيجيتهم الإقليمية، التي تهدف لتعظيم نفوذها في مقابل وأد أي مشروع سياسي إسلامي في المنطقة، إستراتيجية سيمثل فيها نظام الأسد حليفاً مفضلاً ومتناغماً في أي حراك سياسي إماراتي يتخذ هذا المسار.

ثالثاً: الدور الإماراتي في ليبيا:

المشهد في ليبيا بالنسبة للإمارات وقوات حفتر المدعومة من أبوظبي لم يختلف كثيراً عن نظيره اليمني؛ إذ تواصل قوات حكومة الوفاق الوطني، المعترف بها دولياً، تقدمها في الصراع مع قوات حفتر المدعوم إماراتياً، فبعد مرور شهرين من خسارتها لمدينة غريان الإستراتيجية، شنت قوات حفتر هجوماً ثانياً واسعاً للسيطرة على هذه المدينة الجبلية، التي كانت في يوم ما مركزاً لقيادة عملياتها العسكرية لاقتحام العاصمة الليبية طرابلس؛

لكنها مُنيت بخسارة فادحة بعدما تمكنت قوات «الوفاق» من صده، كما أن الأخيرة استعادت عدة قرى ومناطق خسرتها في بداية الهجوم، ولم تكتفِ قوات «الوفاق» بذلك، بل شرعت في التحضير للسيطرة على ترهونة (90 كيلومتراً جنوب شرقي طرابلس)، للقضاء على آخر نقطة ارتكاز تنطلق منها قوات حفتر لشن هجماتها على طرابلس، وتشكل هزيمة حفتر في استعادة عاصمة جبل نفوسة (الجبل الغربي) نكسة جديدة، تعكس حالة انحدار لهجومه على طرابلس، منذ 4 أبريل 2019، وسط توقعات بانهيار معنويات قواته وانقسام مرتقب وتشظيها فيما بعد، وكان أحد العسكريين التابعين لقوات حفتر قد أقر بأن طائرات إماراتية مسيرة شاركت في الهجوم الأخير الذي استهدف مدينة غريان[15].

رابعاً: الدور الإماراتي في السودان:

- ألقت دولة الإمارات بثقلها في المشهد السوداني عقب الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير، وعملت على دعم المجلس العسكري الانتقالي لاحتواء الثورة الشعبية في السودان، نشرت تقارير إعلامية قبيل فض الاعتصام بأيام زيارة رئيس المجلس العسكري الانتقالي عبدالفتاح البرهان كلاً من مصر والإمارات، كما زار نائبه -وهو قائد قوات الدعم السريع- محمد حمدان (حميدتي) السعودية، تكرر أن يرفع متظاهرون في السودان شعارات منددة بما يعتبرونه تدخلاً من مصر والسعودية والإمارات في بلدهم، مشيرين إلى معاداة الدول الثلاث لثورات البلدان العربية خوفاً على مصالهم ووصول الثورات لبلدانهم[16].

- وقالت صحيفة «جارديان» البريطانية، في تقرير لها: «إن الحملة العنيفة المفاجئة على المتظاهرين بالخرطوم أعقبت سلسلة من الاجتماعات بين قادة الطغمة العسكرية والأنظمة العربية الاستبدادية التي تحاول تشكيل مستقبل السودان، وأوضحت الصحيفة، نقلاً عن مصادر محلية، أن حكام السعودية والإمارات يقاومون أي توجه نحو الديمقراطية في المنطقة، ويعملون معاً لإحباط تطلعات حركة الإصلاح في السودان، مؤكدة أن تلك الدول كانت تدعم المخلوع عمر البشير، ومنذ الإطاحة به في أبريل/ نيسان 2019 ظلوا

يتآمرون لإثارة ثورة مضادة ضد الاحتجاجات الشعبية»[17].

– في 21 أبريل 2019، قدمت كل من السعودية والإمارات دعماً مادياً للسودان بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي، وإيداع نصف مليار دولار في البنك المركزي السوداني، وقالت «وكالة الأنباء السعودية» (واس)، في حينها: إن «السعودية والإمارات تعلنان دعم السودان بقيمة 3 مليارات دولار»، مضيفة أن الرياض وأبوظبي ستودعان نصف مليار دولار في البنك المركزي، وأوضحت أن «الدعم السعودي الإماراتي يشتمل تلبية الاحتياجات الغذائية والدوائية والنفطية»، مشيرة إلى أن «الوديعة في البنك المركزي تستهدف تقوية الجنيه السوداني»[18].

– أكد «جوناثان فنتون هارفي»، الصحفي المتخصص بشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أنه بعد الإطاحة بالبشير وتولّي مجلس عسكري انتقالي السلطة، أصدرت أبوظبي بياناً أعلنت فيه دعمها استمرار الحكم العسكري هناك، والتقى مندوبون من الإمارات والسعودية شخصيات بارزة في المجلس الانتقالي السوداني، يوم 13 أبريل 2019، حيث تبحث أبوظبي عن شخصيات محتملة لدعمها في حكومة ما بعد الثورة، وأوضح هارفي، في تقرير نشره موقع «لوبي لوك» الأمريكي مؤخراً، أن الإمارات تسعى إلى ترسيخ النموذج المصري في السودان بعد أن دعمت انقلاب عبدالفتاح السيسي، عام 2013، وساعدته في سحق الإسلاميين وقمع حرية التعبير، وفي انتهاكاته الواسعة لحقوق الإنسان[19].

– ومنتصف يونيو/ حزيران 2019، ومع احتدام الخلاف بين تجمع المهنيين السودانيين والمجلس العسكري الانتقالي، أصدرت وزارة الخارجية الإماراتية بياناً لدعوة الأطراف إلى الحوار، ومما جاء فيه: «دولة الإمارات تأمل في تغليب منطق الحكمة وصوت العقل والحوار البناء لدى الأطراف السودانية كافة بما يحفظ أمن السودان واستقراره، ويجنّب شعبه العزيز كل مكروه، ويصون مكتسباته ومقدراته ويضمن وحدته»، كما أكد البيان أهمية استئناف الحوار بين القوى السودانية المختلفة لتحقيق آمال وتطلعات شعب السودان الشقيق، وشددت على موقفها الثابت الداعم للسودان وشعبه وكل ما يحقق أمنه واستقراره وازدهاره ويعود عليه بالخير، متمنية أن

يتجاوز السودان سريعاً الظروف التي يمر بها[20].

– في 18 يونيو/ حزيران 2019، كشف تجمع المهنيين السودانيين عن لقاء جمعه بالسفير الإماراتي بالخرطوم، محمد بن حمد الجنيبي، الذي أبلغوه بـ «خطورة التدخل الأجنبي» لدعم أي طرف في العملية السياسية ضد الآخر، وقال التجمع، في بيان نشره في صفحته على «فيسبوك»: إنه عقد لقاءات منفصلة أجراها، الإثنين، مع السفير الإماراتي، والمصري حسام عيسى، وسفراء بعض دول الاتحاد الأوروبي، بالعاصمة الخرطوم، وأوضح التجمع للسفير الإماراتي «خطورة التراجع عن الاتفاقات السابقة التي تم التوصل إليها بين قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي»[21].

– فيما يبدو أن التدخل الإماراتي في السودان ليس مرتبطاً بالشأن السياسي فقط، بل بالاستثمارات الإماراتية في السودان؛ حيث كشف وزير الطاقة والصناعة الإماراتي، سهيل المزروعي، في 22 نوفمبر 2019 أن حجم استثمارات بلاده بلغ 7 مليارات دولار، أبرزها في مجالات الزراعة والسياحة، وهناك تنسيق على المستوى العسكري كذلك، ففي 12 ديسمبر 2019 أجرى رئيس الأركان في السودان جلسة مباحثات عسكرية مع الفريق الركن حمد محمد ثاني الرميثي، رئيس أركان القوات المسلحة في الإمارات، وعقب الزيارة «كشف رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك عن تقليص القوات السودانية العاملة ضمن التحالف العربي في اليمن إلى 5 آلاف جندي، بدلاً من 15 ألفاً»[22].

العلاقات الإقليمية والتحالفات

الموقف من الأزمة الخليجية مع قطر:

فيما يبدو أن الإمارات لم تبد تجاوباً في الدفع باتجاه حل الأزمة الخليجية مع قطر، وشهد عام 2019 توتراً في العلاقة بين الإمارات وقطر، تمثلت في تقديم الإمارات شكوى أمام منظمة التجارة العالمية في 29 يناير 2019 ضد قطر لحظر الأخيرة بيع المنتجات الإماراتية في الأسواق القطرية[23].

– وفي 31 مايو 2019، وتعليقاً على التحفظ القطري على بياني القمتين الخليجية والعربية بمكة، اتهم وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي أنور قرقاش الدوحة بأنها ضعيفة في مواجهة «ضغوط» لم يحدد مصدرها، وأكد الوزير: «يبدو لي أن الحضور والاتفاق في الاجتماعات ومن ثم التراجع عما تم الاتفاق عليه يعود إما إلى الضغوط على الضعاف فاقدي السيادة أو النوايا غير الصافية أو غياب المصداقية، وقد تكون العوامل هذه مجتمعة»[24].

– أعلنت الإمارات عدم مشاركتها في «خليجي 24» الذي أقيم في قطر، ثم في 12 نوفمبر 2019 أعلن الاتحادان الإماراتي والبحريني لكرة القدم، بشكل رسمي، تراجعهما عن عدم المشاركة في «خليجي 24»، ونشر الاتحاد الإماراتي والبحريني بياناً مشتركاً قالوا من خلاله: «بناء على تجديد الدعوة التي وجهها اتحاد كأس الخليج العربي لكرة القدم، إلى اتحاد الإمارات العربية المتحدة لكرة القدم، بهدف طلب المشاركة في بطولة كأس الخليج الرابعة والعشرين التي ستقام للفترة من 24 نوفمبر وحتى السادس من ديسمبر 2019 في الدوحة، قرر اتحاد الكرة مشاركة المنتخب الوطني في هذه البطولة»، وجاء هذا التراجع بعد وساطة كويتية لضرورة المشاركة[25].

– وفي 10 ديسمبر 2019، انتقد وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، غياب أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، عن القمة الخليجية، قائلاً: «أزمة قطر في تقديري مستمرة مع قناعتي أن لكل أزمة خاتمة، وأن الحلول الصادقة والمستدامة لصالح المنطقة، غياب الشيخ تميم بن حمد عن قمة الرياض مرده سوء تقدير للموقف

يسأل عنه مستشاروه..»[26].

– وفي 14 ديسمبر 2019، اتهمت الإمارات الحكومة القطرية بالسعي إلى شق الصف بين الدول العربية في الخليج العربي، من خلال التصريحات حول جهود حل الأزمة الحالية من خلال مفاوضات مع السعودية فقط، مع إهمال الأطراف الأخرى، وقال وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي، أنور قرقاش، في تغريدة نشرها، على حسابه الرسمي في موقع «تويتر»: «التسريبات القطرية الأخيرة بشأن حل أزمة الدوحة مع السعودية الشقيقة دون الدول الثلاث تكرار لسعي الدوحة إلى شق الصف والتهرب من الالتزامات»، وأضاف قرقاش: «الرياض تقود جبهة عريضة من أشقائها في هذا الملف والملفات الإقليمية الأخرى، والتزامها بالمطالب والحلفاء أساسي وصلب»[27].

– مما سبق، فيما يبدو أن الإمارات ليست متفقة مع المملكة العربية السعودية على المصالحة مع قطر، وترى أن هذه الخطوة محاولة قطرية لشق صف دول الحصار والتهرب من الالتزامات، وفيما يبدو أن مسار العلاقات بين الإمارات وقطر خلال عام 2019 وما شهده من مشكلات اقتصادية بين البلدين وتقاضٍ أمام منظمة التجارة العالمية حالَ دون قبول الإمارات للمصالحة مع قطر، حتى إعداد هذا التقرير.

التحالف مع السعودية:

هناك الكثير من الغموض حول طبيعة العلاقات بين السعودية والإمارات، ففي 20 أغسطس 2019، قال تقرير لشبكة «CNN»: إن التصدعات بدأت تظهر في الشراكة بين السعودية والإمارات بعد دخول حملة اليمن مرحلة من الجمود وانسداد الأفق، ويشير التقرير إلى أن السعودية والإمارات متفقتان على مواجهة إيران وتأثيرها في المنطقة، وتدعمان العقوبات الأمريكية المشددة ضد طهران، رغم تبني الإمارات أساليب مختلفة في التعامل مع إيران، فهي تحاول تجنب المواجهة معها، لكن موقفهما من اليمن يبدو مختلفاً، فالإمارات تدعم القوات الانفصالية في الجنوب ضد حكومة هادي الشرعية، وتحاول السيطرة على الموانئ اليمنية، وهو ما يشكل خلافاً مكتوماً بين الحليفين دون أن يظهر إلى العلن[28].

– في تقرير آخر لـ «فورين بوليسي»، تعليقاً على القتال الذي اندلع في 7 أغسطس 2019، بمدينة عدن الساحلية، وكان المجلس الانتقالي الجنوبي، وهو تحالف من قوات المليشيات الانفصالية التي دعمتها ودربتها الإمارات، هو من حرض وأثار المعركة ضد حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، المعترف بها دولياً والمدعومة من السعودية، يرى التقرير أن هذا النزاع سلط الضوء على التوترات طويلة الأمد بين الأهداف الإماراتية والمصالح السعودية في اليمن، وكشف هذا، بدوره، عن شقاق أوسع بين مقاربات السياسة الإقليمية لهذين الشريكين الرئيسين في التحالف الذى يخوض حروباً في مواجهة الحوثيين باليمن منذ عام 2015[29].

– في الوقت الذي حاول فيه القادة السعوديون والإماراتيون التقليل من شأن هذا الصدع، يوضح القتال الذي شهدته عدن، في أغسطس/ آب 2019، أن المقاربات السعودية والإماراتية للصراع اليمني اختلفت كثيراً عما كانت عليه في بداية تدخل التحالف في الحرب الأهلية باليمن في مارس/ آذار 2015، حيث تعد الأولوية الأولى للسعودية تأمين حدودها الجنوبية ضد الحوثيين، الذين تلقوا الدعم من إيران، المنافس الإقليمي للمملكة؛ لذلك ركزت الرياض جهودها على محاربة الحوثيين في الشمال، ودعمت حكومة عبد ربه منصور هادي باعتبارها الكيان الوحيد الذي يستحق الاعتراف الدولي، على النقيض من ذلك، سعت الإمارات إلى تعزيز دورها في الصراع لتوسيع نطاق وصولها العسكري والاقتصادي إلى القرن الأفريقي ومضيق باب المندب، وهو رابط حيوي على طريق التجارة العالمية، وفي حين ينظر كل من القادة السعوديين والإماراتيين إلى إيران كتهديد خطير، إلا أن الإمارات تظل أكثر عرضة للضرر في أي مواجهة بسبب قربها الجغرافي وعلاقاتها التجارية الكبيرة مع الجمهورية الإسلامية، وشجع هذا الواقع نهجاً إماراتياً أكثر واقعية تجاه إيران؛ فبينما تنضم الإمارات إلى السعودية في إدانة النفوذ الإيراني والنشاط العسكري في المنطقة، فإنها تحافظ على علاقات دبلوماسية بشكل أو بآخر مع إيران[30].

– فيما يبدو أن كل المؤشرات تشير إلى أن عرى العلاقة بين السعودية والإمارات لا تنفصم على الساحة العالمية؛ إذ عمل البلدان معاً على الظهور بمظهر من يتمتع بالنفوذ في الشرق الأوسط وما وراءه، والتودد للرئيس الأمريكي دونالد ترمب من أجل التصدي

للعدو المشترك إيران، ومن مصر إلى السودان والقرن الأفريقي، عمد البلدان إلى تنسيق استخدامهما لما يمتلكانه من سطوة مالية، بل وقوة عسكرية في اليمن؛ لإعادة رسم الخريطة السياسية في المنطقة بما يتفق مع مصالحهما، غير أن مصادر مطلعة قالت: إن العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز خطا خطوة غير مألوفة، خلال اجتماع في قصره بمكة خلال أغسطس/ آب 2019؛ حيث أبدى «انزعاجه الشديد» من الإمارات، أقرب الشركاء العرب للمملكة، حسب تقرير لوكالة «رويترز»[31].

– فيما يبدو أن المواجهة بين القوات المدعومة من السعودية والإمارات في عدن تؤكد الجهود التي بذلتها أبوظبي في الآونة الأخيرة لتنأى بنفسها عن سياسة الرياض الإقليمية، ويشعر القادة الإماراتيون بالقلق من أن التوترات المتصاعدة مع إيران المجاورة قد تخرج عن نطاق السيطرة، وتسبب أضراراً جسيمة للنموذج الاقتصادي الذي تقوم عليه دولة أبوظبي، الذي يسعى إلى التنويع بعيداً عن الاعتماد على النفط، عن طريق تطوير قطاعات أخرى مثل السياحة والصناعة المالية.

– على نطاق أوسع، تشكل الإستراتيجيات السعودية والإماراتية المتباينة عقبة رئيسة أمام التفاوض على تسوية سياسية دائمة في اليمن، حيث أدت الخلافات حول هيكل الدولة المستقبلية بين الحليفين إلى عرقلة عملية الانتقال السياسي خلال حقبة ما بعد الربيع العربي الذي أدى إلى استقالة الرئيس علي عبدالله صالح، وفشلت عملية الحوار الوطني بعد أن رفض كل من الحوثيين والجنوبيين نتائجها؛ الأمر الذي فتح، بدوره، الباب أمام الحوثيين للسيطرة على العاصمة صنعاء عام 2014؛ وبالتالي ستحتاج التسوية السياسية في المرحلة القادمة إلى معالجة هذه السياسات المتباينة بين السعودية والإمارات، حيث يبدو أنهما غير متفقتين بشأن المسارات المستقبلية في اليمن.

العلاقات مع إيران:

في الوقت الذي يبدو فيه أن الإمارات تتفق مع المملكة العربية السعودية في إبداء المخاوف تجاه إيران واعتبارها الخطر الأول الذي يهدد أمن واستقرار دول الخليج، إلا أن الوقائع ميدانياً تشير إلى تحلل الإمارات من هذه المواقف وممارسة سلوك مختلف

في مسار علاقاتها مع إيران خلال عام 2019، ففي يوليو/ تموز2019، عندما زار وفد عسكري إماراتي العاصمة طهران، التي جرى تفسيرها بعلاقة جيدة في محيط مضطرب بعد استهداف ناقلات في مياه الخليج العربي قبالة الفجيرة، ورفضت أبوظبي توجيه الاتهامات لطهران بالضلوع في تلك الهجمات، فيما وجهت السعودية والولايات المتحدة وبريطانيا الاتهامات بشكل مباشر إلى الحرس الثوري بالضلوع في الهجمات، وأكد المتحدثون الإيرانيون منذ يوليو/ تموز وحتى أكتوبر/ تشرين الأول 2019 عن استمرار الزيارات بين الدولتين، ونفت طهران لاحقاً ذلك دون تصريح من الحكومة الإماراتية[32].

– وفي 20 أكتوبر 2019، قال عضو في البرلمان الإيراني: إن دولة الإمارات أفرجت عن 700 مليون دولار من أموال إيرانية كانت مجمدة في بنوك الإمارات، وأشار إلى أن العلاقات المالية بين البلدين تحسنت في الآونة الأخيرة[33].

– في 10 نوفمبر 2019، وصفت إيران علاقاتها بدولة الإمارات بـ «الجيدة جداً»، وذلك في ظل تقارب أبوظبي السياسي والتجاري مع طهران، ومطالبتها بضرورة اللجوء للحلول الدبلوماسية وعدم التصعيد، ونقلت «وكالة الأنباء الإيرانية» الرسمية عن قائد قوات حرس الحدود الإيراني، العميد قاسم رضائي، في مؤتمر صحفي قوله: «علاقة إيران بالإمارات جيدة جداً، والدول المجاورة ومنطقة الخليج»[34].

– في بداية أغسطس 2019، وقَّعت إيران والإمارات مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون بمجال أمن الحدود البحرية، في خطوةٍ وصفها مراقبون بـ «طعنة في ظهر السعودية»، وسبق ذلك انسحاب الإمارات من اليمن بشكل مفاجئ، رغم أنها القطب الثاني في التحالف الذي شكلته السعودية لإعادة الشرعية إلى البلاد (مارس 2015)[35].

– وفي 14 أكتوبر 2019، قال موقع «ميدل إيست آي» البريطاني: إن طحنون بن زايد، مستشار الأمن الوطني في دولة الإمارات وشقيق ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، زار طهران في مهمة سرية في الآونة الأخيرة، ونقلت وكالة أنباء «إيسنا» الإيرانية عن مصدر رسمي إيراني قوله: إن مسؤولاً إماراتياً زار طهران مرتين خلال أكتوبر 2019[36].

– وخلال عام 2019، بلغ حجم التجارة غير النفطية بين إيران والإمارات 16.83 مليار دولار، بارتفاع بلغ 21.18 % مقارنة بالعام السابق (2018)، وفقاً لإحصائيات إدارة الجمارك

الإيرانية، ووفق تقديرات صادرة عن وزارة الخارجية الإيرانية، يعيش في الإمارات من 400 – 500 ألف إيراني، نسبة كبيرة منهم من التجار ورجال الأعمال، في حين نقلت وكالة أنباء «فارس» عن إحصاءات صادرة عن دائرة الأحوال الإيرانية، أن عدد الإيرانيين المقيمين في الإمارات يبلغ 800 ألف نسمة، وهناك 4 جامعات إيرانية في الإمارات، وما يزيد على 30 ألف طالب إيراني يتلقون تعليمهم في الإمارات، وتعتبر حركة الطيران بين البلدين نشطة جداً، إذ توجد 200 رحلة طيران أسبوعية بين الإمارات وإيران، منها 50 رحلة أسبوعية بين طهران ودبي، وفق إحصاءات وزارة الخارجية الإيرانية[37].

– نخلص مما سبق إلى أن مسار العلاقات (الإماراتية – الإيرانية) تسير نحو خفض حدة التوتر والتصعيد بين البلدين، وفيما يبدو أن أبوظبي تنتهج سياستها بمعزل عن الرياض، وأن الحد الأقصى الذي يُمكن أن تصل إليه العلاقات الإماراتية الإيرانية هو «الاتفاق على تحييد الإمارات عن لهيب التوتر في الخليج مقابل ابتعاد أبوظبي أكثر عن السعودية في حرب اليمن، وهذا يُشكل مكسباً للجانبين بطبيعة الحال»[38].

تطور العلاقات مع «إسرائيل»:

شهدت العلاقات الإماراتية – الإسرائيلية تطوراً ملحوظاً خلال عام 2019، بحيث يمكن القول: إنه عام التطبيع مع «إسرائيل»، فقد ختم محلل إسرائيلي شهير مقالاً له آخر أسبوع في عام 2019، بعد أن سرد عدداً من مظاهر التطبيع بين كيانه وأبوظبي، بالتساؤل قائلاً: «هل يشهد العام القادم (2020)، الاحتفال بعيد الحانوكاة العبري في أبوظبي، بعد أن قدمت الأخيرة التهنئة علناً لأول مرة لإسرائيل بهذا العيد؟»[39].

– بالنسبة للإمارات، ترى أن علاقاتها مع «تل أبيب» جاءت من باب مواجهة الخطر الإيراني، ومكافحة الإرهاب، ودعم عملية السلام في المنطقة، ولكن سير وتطور العلاقات بين الجانبين تكشف ما هو أبعد وأخطر مما هو معلن، ما يؤكد ذلك، ما كشفته صحيفة «يديعوت أحرنوت» من أن العلاقات بين «إسرائيل» والإمارات تطورت وتعمقت كثيراً، وهي منفصلة عن القضية الفلسطينية، ونمت علاقات مبنية على المصالح الاقتصادية والعدو المشترك إيران.

– نقلت «ذا ناشيونال»، التي تصدر من أبوظبي، عن أنور قرقاش تأكيده أن قرار العرب بعدم التواصل مع «إسرائيل» كان قراراً «خاطئاً للغاية»، وتوقع قرقاش زيادة التواصل بين الدول العربية مع «إسرائيل» من خلال اتفاقات ثنائية صغيرة وزيارات[40].

– أما القناة «13» العبرية، فقد كشفت أن التحالف (الإسرائيلي – الإماراتي) بدأ مبكراً قبل 20 سنة، وشمل تعاوناً أمنياً ودبلوماسياً واقتصادياً واسعاً، معظمه بقي سرياً، ثم جاء «التهديد النووي من طهران» ليعزز هذا التحالف[41].

– في أواخر عام 2019، كشفت القناة الـ «12» العبرية، أن «إسرائيل» تتفاوض مع دول خليجية، بينها أبوظبي، حول «معاهدة عدم اعتداء» تهدف إلى وضع حد لحالة الصراع بين دول الخليج مع «إسرائيل»، وتنص على علاقات ودية وتعاون أمني وسياسي، والابتعاد عن الحرب أو التحريض[42].

– وفي ديسمبر 2019، أعلن موقع مؤيد للحركة الصهيونية أن 30 شخصاً من 15 دولة عربية، من بينهم الناشطة الإماراتية مريم الأحمدي، شاركوا في لقاء تطبيعي واسع النطاق في لندن، بهدف تأسيس «مجلس للتكامل الإقليمي» مع «إسرائيل»، لتحقيق مزيد من التقدم في تطبيع العلاقات العربية مع «تل أبيب»[43].

– أما وكالة «أسوشيتد برس»، فكانت كشفت عن الكنيس اليهودي السري الموجود بدبي ونشاطه لفائدة اليهود الموجودين في البلاد، وهو أول كنيس يعمل بشكل كامل في شبه الجزيرة العربية منذ عقود، ونقلت عن رئيس الجالية اليهودية في الإمارات روس كريل قوله: رؤيتنا المستقبلية هي أن تكون الإمارات مكاناً تزدهر فيه حياة اليهود، وأكد في بدايات عام 2019، الإعلامي الإسرائيلي إيدي كوهين على «تويتر»: «الشيخ عبدالله بن زايد، ومدير جهاز الاستخبارات الشيخ طحنون بن زايد، متواجدان الآن في فندق ريتز كارلتون تل أبيب بحي هرتسليا»، وأضاف أنهما يتسوقان في مول آرينا بجانب الفندق، وتابع قائلاً: «لا توجد زيارات سرية بعد اليوم»[44].

– أما فيما يتعلق بملف التطبيع الأمني والعسكري، وصلت العلاقة بين أبوظبي وتل أبيب، أن هدد وزير الخارجية الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، في ديسمبر 2019، إيران بـ «جبهة سعودية إماراتية أمريكية» حال تجاوزها «الخط الأحمر»، وقال: «لا يمكنني

الخوض في التفاصيل، لكن لدينا مصالح مشتركة»[45].

– وسبق هذا التهديد ما كشفته القناة العبرية «13» من أن الإدارة الأمريكية توجهت إلى الإمارات والبحرين وسلطنة عُمان والمغرب، بطلب يقضي توقيع اتفاقية عدم اعتداء بينها وبين «إسرائيل»، ومن جهته، كشف موقع «ميدل إيست آي»، في عام 2019، عقد لقاء أمني في عاصمة خليجية، أوائل ديسمبر 2018، جمع مدير جهاز «الموساد» وقيادة استخبارات كل من السعودية والإمارات ومصر، للتصدي لنفوذ تركيا وإيران، وإعادة تأهيل الأسد[46].

– بالمجمل، نتيجة لحصاد تطور العلاقات (الإماراتية – الإسرائيلية)، رحب رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في 21 ديسمبر 2019، بالتقارب الحاصل بين «إسرائيل» وكثير من الدول العربية، في إقرار من رأس الدولة العبرية بتصاعد مظاهر التطبيع بين الجانبين، وأوضح نتنياهو في تغريدة كُتبت باللغة العربية، على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، أنه: «آن الأوان لتحقيق التطبيع والسلام»، وجاءت تغريدة نتنياهو تعليقاً على تغريدة لوزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد، الذي شارك على حسابه مقالاً بعنوان «إصلاح الإسلام: تحالف عربي – إسرائيلي في طور التشكُّل بالشرق الأوسط»، ويتحدث المقال عن «رسم خرائط جديدة للعقل المسلم، في الوقت الذي تتلاشى فيه الكراهية القديمة»، كما يتضمن المقال اعترافاً إماراتياً رسمياً بوجود كنيس يهودي في دبي[47].

العلاقات الإماراتية – التركية:

شهدت العلاقات الإماراتية توتراً ملحوظاً خلال العام 2019، ولم يكن خبر القبض من قبل السلطات التركية على شخصين ينتميان لدولة عربية بتهمة التجسس لصالح الإمارات المؤشر الوحيد على توتر العلاقات بين البلدين، سبقت ذلك شواهد عدة، منها التصريحات المتبادلة بين الرئيس التركي رجب الطيب أردوغان، ووزير خارجية الإمارات عبدالله بن زايد، وكذلك الموقف التركي إلى جانب قطر في أزمة الحصار الذي تفرضه دول خليجية من بينها الإمارات[48].

– من المعلوم أن هناك اختلافاً في التوجه السياسي بين الدولتين على المستوى الإقليمي منذ اندلاع ثورات الربيع العربي، حيث تنحاز تركيا لمناصرة دول الربيع العربي، بينما تقف الإمارات بقوة خلف الثورات المضادة ومحاربة الربيع العربي بكافة الوسائل، بما فيها التدخل العسكري، كما هي الحال في اليمن وليبيا.

– يُعد عام 2014 عاماً فارقاً في العلاقات بين الإمارات وتركيا على الصعيد السياسي، إلا أن الملاحظ بالنسبة للعلاقات التجارية فظلت في معدلها الطبيعي من تذبذب طفيف صعوداً وهبوطاً خلال الفترة بين عامي 2014 – 2018، وإن كان عام 2017 شهد طفرة في قيمة التبادل التجاري بين البلدين، حيث وصل إلى 14.6 مليار دولار[49].

– اللافت للنظر هنا أن المفارقة ليست في الطفرة المتحققة في حجم التبادل التجاري خلال عام 2017، ولكن أن هذه الطفرة تأتي بعد عام 2016 الذي شهد محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في تركيا، الذي وجهت بعده حكومة تركيا أصابع الاتهام بمساندة من قاموا بالمحاولة الانقلاب الفاشلة، إلى بعض الدول الأوروبية والعربية على وجه التحديد، وإن لم تسمِّ دولة بعينها[50].

– التوتر بين البلدين في عام 2019 كان ميدانه الأول وسائل الإعلام، فكان لافتاً للنظر أداء وسائل الإعلام المحسوبة على الإمارات عقب انتخابات البلديات التي شهدتها تركيا نهاية مارس 2019، حيث صورت وسائل الإعلام المحسوبة على الإمارات الوضع على أنها هزيمة ساحقة لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، على الرغم من استحواذه على 53 % من إجمالي مقاعد البلديات.

– وقد يكون عام 2018 قد شهد تراجعاً بمعدل ملحوظ عما كان عليه التبادل التجاري بين البلدين في عام 2017، إلا أنه يتماشى مع معدلات عامي 2014 و2015، وفيما يلي نعرض لقيمة الصادرات والواردات بين البلدين.

– بالمجمل، يحكم العلاقة (الإماراتية – التركية) بشكل كبير المصلحة المتحققة على الخصام أو الوئام، والاقتصاد بلا شك إحدى الأدوات المهمة في ترسيخ وإدارة العلاقات بين الدول، وبالنسبة لتركيا فهي تحرص على استمرار علاقاتها الاقتصادية على الصعيد الخارجي، وبخاصة أنها تعتمد على الصادرات بشكل كبير، ويتوقع أن تحرص تركيا على

عدم خسارة السوق الإماراتية على الصعيد التجاري، وبخاصة أن نتيجة التبادل التجاري في صالحها، وقد لا تختلف نتيجة التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة القادمة، نظراً لطبيعة الهيكل الإنتاجي لصالح تركيا، ومن جانب آخر؛ فإن الإستراتيجية التركية تعتمد على التوجه شرقاً، لتخفيف حدة مشكلة تركز معاملاتها الاقتصادية مع أوروبا.

- أما الإمارات، فلها أهداف تحرص على تحقيقها من خلال تواجدها في السوق التركية كمستثمر، أو استمرار التبادل التجاري بين البلدين، نظراً لحضور تركيا في العديد من الملفات الساخنة بالمنطقة، التي تشكل محور اهتمام للإمارات، على رأس هذه الملفات ملف الأزمة الخليجية، والملف السوري، وكذلك رغبة بعض الدول الخليجية، ومنها الإمارات، في أن تحدث مصالحة بين تركيا ومصر، بعد أن تدهورت علاقتهما السياسية بعد الانقلاب العسكري بمصر عام 2013.

حقوق الإنسان في الإمارات

وجهت للإمارات اتهامات من عدة جهات حقوقية بإساءة معاملة المحتجزين في الداخل والخارج، حيث تشير تقارير عدة إلى أن انتهاكات العمل لا تزال قائمة، إذ يواجه عمال البناء المهاجرون استغلالاً خطيراً، رغم أن الإمارات أدخلت قانوناً للعاملات والعمال المنزليين في سبتمبر/ أيلول 2017 يوفر لهم حقوق العمل لأول مرة، لكن بعض الأحكام بموجب هذا القانون أضعف من تلك التي تُمنح للعمال الآخرين بموجب قانون العمل، كما واصلت الإمارات منع ممثلي المنظمات الحقوقية الدولية من زيارتها[51].

- وفقاً لتقرير صادر عن «هيومن رايتس ووتش»، يشكل الرعايا الأجانب أكثر من 88.5 % من سكان الإمارات، وفقاً لإحصاءات الحكومة للعام 2011، لا يزال العديد من العمال المهاجرين ذوي الأجور المنخفضة معرضين بشكل كبير للعمل الجبري، رغم بعض الإصلاحات، بينما يواصل نظام الكفالة ربط العمال المهاجرين بأرباب عملهم، أما الذين يغادرون أصحاب العمل فيمكن أن يواجهوا عقوبة «الهروب»، التي تشمل الغرامات والسجن والترحيل، ويستثني قانون العمل في الإمارات من حمايته عاملات وعمال المنازل الذين يواجهون مجموعة من التجاوزات، من الأجور غير المدفوعة، الاحتجاز في المنزل،

أيام العمل التي تصل إلى 21 ساعة دون استراحة، والاعتداء الجسدي أو الجنسي من جانب أصحاب العمل، كما يواجهون عقبات قانونية وعملية بحثاً عن الإنصاف[52].

– ووفقاً لتقرير حقوقية دولية، ما زالت السلطات الإماراتية تشنّ هجوماً مستمراً على حرية التعبير وتكوين الجمعيات منذ عام 2011، وتعتقل الإمارات تعسفياً وتُخفي قسراً من ينتقد السلطات داخل حدود البلاد، ويتعرض سكان الإمارات الذين يتحدثون في المشهد العام عن قضايا حقوقية لخطر الاحتجاز التعسفي والسجن والتعذيب، ويقضي كثير منهم فترات سجن طويلة، والبعض الآخر غادروا البلاد تحت وطأة الضغوط الأمنية[53].

– أصدرت «هيومن رايتس ووتش»، في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، تقريراً كشف عن حرمان سلطات السجون الإماراتية سجناء أجانب مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في بعض السجون من علاج منتظم منقذ للحياة يعتمد على مضاد للفيروسات الارتجاعية، توصلت «هيومن رايتس ووتش» أيضاً إلى أن سلطات سجن العوير المركزي وسجن الوثبة المركزي فصلت السجناء المصابين بالفيروس عن السجناء الآخرين، وأنها تميّز ضدهم بشكل منهجي[54].

– في 22 ديسمبر 2019، أصدرت «هيومن رايتس ووتش» تقريراً بعنوان «الإمارات: مضايقات بلا هوادة لأسر المعارضين»، جاء فيه: «إن جهاز أمن الدولة في الإمارات استهدف العشرات من أقارب معارضين إماراتيين محتجزين أو معارضين مقيمين في الخارج، وثّقت هيومن رايتس ووتش استهداف أقارب 8 معارضين للدولة، من بينهم معارضون انتقلوا إلى الخارج وآخرون محتجزون يقضون حالياً عقوبات طويلة في الإمارات، سحبت الحكومة جنسية 19 من أقارب لمعارضَيْن اثنين، وهناك 30 شخصاً على الأقل من أقارب 6 معارضين ممنوعون حالياً من السفر، و22 من أقارب لـ3 معارضين غير مسموح لهم تجديد وثائق هويتهم، وواجه أقارب جميع المعارضين الـ8 قيوداً على الحصول على الوظائف ومتابعة التعليم العالي بين عامي 2013 و2019[55].

– بالمجمل، فإن الأوضاع الحقوقية والحريات في الإمارات بصفة عامة في عام 2019 شهدت تراجعاً كبيراً عن عام 2018، ومع استمرار التراجع في مجال الحقوق والحريات، فقد أحرزت الإمارات 17 نقطة من 100 في سلم منظمة «فريدوم هاوس» لعام 2019، الذي

يقيس مستوى الحريات، وجاءت في فئة «غير حرة»، وكما نفس درجاتها العام 2018، حصلت على 7 من 7 في الحريات السياسية، و6 من 7 في الحريات المدنية، و6.5 من 7 في الحريات بصفة عامة، وكلما ارتفعت الدرجة كانت الحرية أقل أو منعدمة.

– واحتلت الإمارات أيضاً المرتبة 133 من أصل 180 دولة في حرية الصحافة، بحسب منظمة «مراسلون بلا حدود» للعام 2018، علماً أنها في عام 2017 احتلت المركز 119، وبذلك تكون تراجعت 14 مرتبة على مستوى العالم، ورغم هذه المؤشرات، فقد اختار مجلس وزراء الإعلام العرب دبي عاصمةً للإعلام العربي لعام 2020، كما اختارت جامعة الدول العربية مدينة دبي لتكون مقراً دائماً للجنة العربية للإعلام الإلكتروني من خلال مؤسسة «وطني الإمارات»، ومديرها التنفيذي ضرار بالهول، المحسوب على جهاز أمن الدولة.

– ومنذ 7 أكتوبر 2019، أطلق عشرات الآلاف من الناشطين حملة على «تويتر» للمطالبة بنقل مكتب الشركة الإقليمي في الشرق الأوسط من دبي؛ احتجاجاً على تأثر المنصة بممارسات أبوظبي القمعية بحق حرية الرأي والتعبير.

– وفي عام 2019، واصلت أبوظبي عبر القضاء الذي تستخدمه أداة سياسية وعقابية ضد الناشطين، فحكمت محكمة استئناف أبوظبي الاتحادية بالسجن 10 سنوات على عدد من الناشطين، بعد إدانتهم بإنشاء حسابات على «فيسبوك» وكذلك «تويتر»، ونشر «معلومات كاذبة ومغرضة تسيء لمجتمع الإمارات وتثير البلبلة والقلاقل والنعرات الطائفية وتضرب اللحمة الاجتماعية والوحدة الوطنية»، على حد زعمها، وحكمت دائرة أمن الدولة بالمحكمة الاتحادية العليا على ناشط آخر بالسجن 5 سنوات وتغريمه مليون درهم بإدانته بالانتماء لتنظيم «داعش».

– وأيدت محكمة أمن الدولة بالمحكمة الاتحادية العليا حكماً بالسجن المؤبد على مواطن تركي 49 عاماً، اتهمته نيابة أمن الدولة بالتعاون مع منظمات إرهابية.

– كما حكمت محكمة أمن الدولة على مواطن إماراتي بالسجن 15 سنة بتهمة الانضمام لـ «جبهة النصرة والقاعدة» وتقديم أموال لهما، وزعمت النيابة أن «المتهم تعاون مع تنظيم سري محظور في الإمارات ونقل أموالاً لأعضائه الهاربين خارج الدولة

لضمان استمراره»، وحكمت ذات المحكمة على خليجيين آخرين بالسجن 3 سنوات، وتغريم كل منهم 50 ألف درهم، وبمعاقبة خليجي آخر بالسجن 7 سنوات وبمصادرة الأسلحة والذخائر النارية المضبوطة معهم.

– وفي ختام 2019، نشرت «هيومن رايتس ووتش» تقريراً موسعاً وموثقاً حول انتهاكات جهاز الأمن لعائلات الناشطين الإصلاحيين في الإمارات والمقيمين منهم في الخارج، ومما أكدته المنظمة: «جهاز أمن الدولة استخدم سلطاته الواسعة لإخضاع عائلات المعارضين للمضايقة التعسفية والعشوائية، منتهكاً حقوقهم الأساسية في المواطنة، والعمل، والتعليم، وحرية التنقل والخصوصية»، وقد فصلت كل هذه الانتهاكات في المجالات المذكورة وغيرها.

الحريات الدينية في الإمارات

على صعيد الحريات الدينية، يتمتع المسيحيون في الإمارات بحرية العبادة، وشهد عام 2019 زيارتين على مستوى ديني رفيع، حيث التقى بابا الفاتيكان فرنسيس في زيارته إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، في 3 فبراير/ شباط 2019، المسيحيين، الذين يبلغ عددهم وفق أحدث التوقعات حوالي 800 ألف، وينحدر معظمهم من جنوب وجنوب شرقي آسيا، ويشكلون نسبة 10 % من مجموع عدد سكان البلاد، وبهذا تكون الإمارات هي مركز أتباع الديانة المسيحية في شبه الجزيرة العربية، حيث يعيش ما يصل إلى مليوني مسيحي، وتزامنت زيارة البابا مع زيارة لشيخ الأزهر أحمد الطيب، وأشاد البابا بالإمارات، وقال: إنها «أرض تحاول أن تكون نموذجاً للتعايش والأخوة الإنسانية، ومكاناً للقاء الحضارات والثقافات المتنوعة»[56].

– في 22 سبتمبر 2019، قالت صحيفة «ذا ناشيونال» التي تصدر بالإنجليزية في أبوظبي: إن أول معبد يهودي تنوي الإمارات إقامته في البلاد، سيقع ضمن نطاق مجمع للأديان يطلق عليه «بيت العائلة الإبراهيمية» في أبوظبي، سيقام فيه مسجد وكنيسة سيكتمل بناؤهما في العام 2022، وكشفت السلطات عن هذا المجمع في فبراير/ شباط 2019 في أعقاب زيارة البابا فرنسيس للإمارات التي كانت أول زيارة بابوية لشبه الجزيرة

العربية، ومن الواضح أن الإمارات تعمل على نشر صورتها كمركز للتسامح، وتقول: إنها تدعم الحرية الدينية والتنوع الثقافي، ورغم أن المعبد اليهودي سيكون الأول في الإمارات، فإن مجموعة صغيرة من الوافدين اليهود تستخدم بيتاً في دبي لإقامة الشعائر الدينية، ومن دور العبادة الرسمية الأخرى في البلاد كنائس مسيحية ومعبد هندوسي ومعبد سيخي[57].

– وشيدت الإمارات العام الماضي (2018) أكبر معبد هندوسي في أبو ظبي، وأقيم في منطقة بومريخة على مساحة 55 ألف متر مربع، وأطلقت وزارة التسامح في الإمارات فعاليات ثقافية ودينية لعام 2019 تحت شعار «عام التسامح»، وشهد هذا العام (2019) زيارة الحبر الأعظم للإمارات وتدشين موقع كنيسة ودير «صير بني ياس» الذي يعود تاريخه إلى أكثر من 1400 سنة، وهو أول موقع مسيحي تمَّ اكتشافه في الإمارات، ولا تربط الإمارات علاقات دبلوماسية بـ «إسرائيل» رغم أن ساسة إسرائيليين زاروا البلاد من قبل للمشاركة في فعاليات دولية[58].

الملف الاقتصادي للإمارات (إنجازات.. وتحديات)

– اعتمد مجلس الوزراء الإماراتي، في 2 أكتوبر 2018، الميزانية الاتحادية للأعوام الثلاثة المقبلة، بقيمة إجمالية 180 مليار درهم (49 مليار دولار)، وبدون عجز، على أن يخصص منها 60.3 مليار درهم للعام 2019، ووفقاً لتحليل اقتصادي، تُعد الميزانية الاتحادية المقررة لدولة الإمارات الأكبر في تاريخها منذ تأسيسها في عام 1971، لتحقق زيادة بنسبة 17.3 % عن إجمالي اعتمادات ميزانية عام 2018 بنحو 8.9 مليار درهم، وتوزعت اعتمادات الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2019 على عدة قطاعات، منها التنمية الاجتماعية والمنافع الاجتماعية، حيث بلغت نحو 25.5 مليار درهم، لتقتنص 42.3% من إجمالي الميزانية[59].

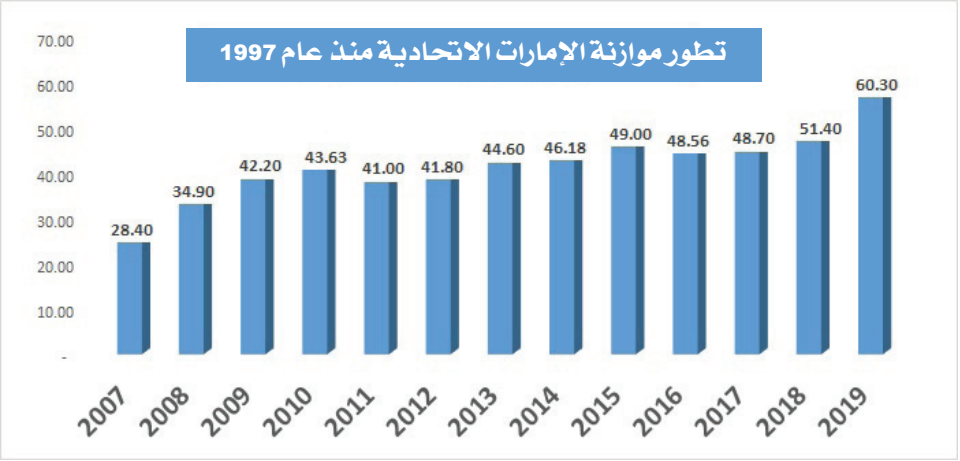

– وفي 29 أكتوبر 2019، أعلن رئيس مجلس وزراء الإمارات نائب الرئيس حاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد، أن الميزانية الاتحادية للإمارات لعام 2020 تبلغ 61 مليار درهم وبدون عجز، وأضاف: «ثلث الميزانية تم تخصيصه لقطاع التنمية الاجتماعية، وثلثه للشؤون الحكومية، والباقي للبنية التحتية والموارد الاقتصادية والمنافع المعيشية»، وحول قطاع الفضاء بالدولة، أشار الشيخ محمد بن راشد إلى أن حجم القطاع بلغ 22 مليار

درهم، يعمل به 1500 موظف في 50 شركة، بينها شركتان من أكبر شركات الاتصالات الفضائية عالمياً، وتمتلك الإمارات 16 قمراً صناعياً، وبدأت في تصنيع الأقمار محلياً، ولديها مسبار سينطلق للمريخ خلال 8 أشهر[60].

– وحسب التقارير الدولية والإقليمية، فإن هناك حالة إجماع على نجاح سياسات التنويع الاقتصادي، وإصلاحات الهيكلية والسياسة المالية التوسعية لحكومة الإمارات لا سيما القرارات الهادفة إلى تخفيض كلفة ممارسة الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار وتحسين التصنيف في مجال سهولة ممارسة الأعمال، إضافة إلى إقرار قانون جديد للاستثمار يرفع نسبة تملك المستثمرين الأجانب إلى 100 %، وتبني إمارتي دبي وأبوظبي عدداً من المبادرات الهادفة إلى دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[61].

– بالمقابل، إذا كان الوضع المالي أفضل في إمارة أبوظبي بفضل صادراتها النفطية على غير الإمارات الأخرى التي ليس لدى غالبيتها نفط، فإن الوضع الاقتصادي ليس ورديا هناك بسبب استمرار انخفاض أسعار الذهب الأسود، التي تعتمد عليه هذه الإمارة الغنية، أما الإمارات الأخرى التي تعد فقيرة مقارنة مع أبو ظبي ودبي فتعاني بدورها من الركود بسبب اعتمادها على دعم الإمارتين الغنيتين، ويزيد الوضع تعقيداً في الوقت الحالي تزايد خطورة التوتر الذي قد يصل إلى مواجهة عسكرية مع إيران في مضيق هرمز الذي يشكل الممر البحري الوحيد للتجارة الإماراتية، ومن شأن هذا التوتر أن يبعد الاستثمارات ويضعف حركة التجارة والخدمات بسبب تردد وفتور المستثمرين ورجال الأعمال وتفضيلهم الانتظار لحين انجلاء الأوضاع، ويزيد المخاطر الثمن الباهظ لتكاليف تورط الإمارات في حروب ونزاعات الشرق الأوسط، وفي مقدمتها حروب وأزمات اليمن وليبيا والسودان، وهو الأمر الذي يجد انعكاسة في معدلات النمو التي بلغت أقل من 2 % خلال العام 2019، وأقل من 1 % خلال العام الذي سبقه (2018)، بعدما كانت معدلات النمو في الإمارات مثالاً يحتذى وتتراوح بين 3 و5 % سنوياً حتى عام 2016، ومما يعنيه ذلك أن معدلات النمو خلال العامين الماضيين كانت أقل من معدلات التضخم التي زادت على 2 % سنوياً[62].

– مما لا شك فيه أن الإمارات بنت خلال العقود الثلاثة المنصرمة قفزة اقتصادية

تحلم بها الدول المجاورة لها، وقد تمثل ذلك في تنويع مصادر الدخل في اقتصادها وتقليص تبعيته للنفط إلى أقل من 40 % بفضل النهضة العقارية والسياحية والتجارية، غير أن هذا البلد الذي كان حلم الكثيرين يقف اليوم أمام تحديات كبيرة وخطيرة لن يستطيع تجاوزها على ضوء المعطيات الحالية، ولعل من أبرزها خطر اندلاع حرب على مضيق هرمز، وتوسيع نطاق الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، بشكل يضعف النمو العالمي ويقلص الطلب على النفط ومصادر الطاقة الأخرى.

الجدير ذكره أن مداخيل الدولة من النفط تقلصت بنسبة بين عامي 2014 و2018، وعام 2019، ومن التحديات الأخرى تغطية تكاليف التسلح والتدخل في حروب وأزمات منطقة الشرق الأوسط التي تستنزف أموالاً ضخمة لا بد من تغطيتها من احتياطيات البلاد من العملات الصعبة أو عن طريق الاقتراض، ووصلت قيمة الدين العام في عام 2019 إلى أكثر من 246 مليار دولار؛ أي ما يعادل نحو 58 % من الناتج المحلي الإجمالي البالغ نحو 425 مليار دولار في نفس السنة، حسب مؤسسة التجارة والاستثمار الألمانية، ومن المرجح استمرار المنحى الصاعد لهذا الدين على وقع بقاء أسعار النفط على مستواها الحالي، ومن المعروف أن عائدات النفط هي المحرك الأساسي لمشاريع الدولة في كل دول الخليج، كما أنها محرك رئيس لعقود وأعمال القطاع الخاص يتعلق القسم الأكبر منها بمشاريع الدولة[63].

– أكد المدير العام لدائرة المالية في دبي، عبدالرحمن آل صالح، أن الديون السيادية لدبي بلغت 32 مليار دولار، وأن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للإمارة لا تزيد على 27.9 % حتى نهاية سبتمبر 2019، بينما بلغت نسبة خدمة الدين 5 % فقط من الموازنة العامة، بحسب «وكالة أنباء الإمارات»، وأعلن آل صالح أن دائرة المالية في دبي تُجري استعداداتها حالياً للعمل على إعداد إطار الشراكة بين القطاعين على مستوى الإمارة، وإطلاق عدة مشاريع أبرزها مشروع تحويل النفايات إلى طاقة الذي تنفذه بلدية دبي بشراكة مع القطاع الخاص لمدة 30 عاماً، وسيبدأ العمل به في عام 2020[64].

الهوامش

(1) ما الذي تريده الإمارات من اليمن؟ BBC (تاريخ الدخول 2019/12/25) https://bbc.in/2Q6D4QW

(2) الرئيس اليمني يهاجم الإمارات بعد قصفها عدن، الخليج أونلاين (تاريخ الدخول 2019/12/22) https://bit.ly/2ZCmImb

(3) رغم الانسحاب.. الإمارات حاضرة بقوة في اليمن، وكالة الأناضول، (تاريخ الدخول 2019/12/15) https://bit.ly/2ME4ZFH

(4) عبدالخالق عبدالله يكتب لـCNN عن دوافع سحب الإمارات لقوات من اليمن، CNN (تاريخ الدخول 2019/12/2) https://cnn.it/2rxVeBA

(5) المصدر السابق.

(6) المصدر السابق.

(7) حزام أمني إماراتي مجدداً في سقطرى.. هل ينجح هذه المرة؟ الجزيرة نت، (تاريخ الدخول 2019/6/6) https://bit.ly/2QzyIRA

(8) من ليبيا إلى اليمن.. المشروع الإماراتي يتلقى لطمة قوية، الخليج أونلاين، (تاريخ الدخول 2019/12/22)، https://bit.ly/2QwllBg

(9) سورية: ما دلالات إعادة الإمارات فتح سفارتها في دمشق؟ BBC عربي، (تاريخ الدخول27/ ديسمبر 2018)، https://bbc.in/2tDk4AO

(10) رويترز تحصل على وثيقة للوفد التجاري الإماراتي في سوريا وتكشف سبب تدخل أبوظبي، الشرق القطرية (تاريخ الدخول 2019/10/22)، https://bit.ly/2FIGG5T

(11) البيان، «رئيس هيئة الاستثمار لـ«البيان»: الإمارات الثانية عربياً بحجم الاستثمارات في سورية»، 23 كانون الثاني 2010، https://bit.ly/31K993S

(12) دائرة البحوث التابعة للكونجرس، «الإمارات العربية المتحدة: قضايا للسياسة الأمريكية» (The United Arab Emirates (UAE): Issues for U.S. Policy)، 16 آب 2019، 2 https://bit.ly/2JYR0r9.

(13) سفارة الإمارات في الولايات المتحدة، «العلاقة الاقتصادية الإماراتية-الأمريكية» (UAE-US Economic Relationship)، 18 آب 2019، https://bit.ly/2KRROzi

(14) رغم الانسحاب.. الإمارات حاضرة بقوة في اليمن، وكالة الأناضول، مصدر سابق، (تاريخ الدخول 2019/12/15).

(15) الإمارات ودورها التخريبي في السودان، قناة العالم، (تاريخ الدخول 2019/5/8) https://bit.ly/2tezr2g

(16) جارديان: السعودية والإمارات ومصر تقف وراء فض اعتصام السودان، العرب، (تاريخ الدخول 2019/5/5)، https://bit.ly/2MAVDKL

(17) ما علاقة السعودية والإمارات بمحاولات فض الثورة في السودان؟ الخليج أونلاين (تاريخ الدخول 2019/6/3)، https://bit.ly/2Q53cvE

(18) المصدر السابق.

(19) دور الإمارات في السودان، البيان الإماراتية (تاريخ الدخول 16 يونيو 2019)، https://bit.ly/37fi7c8

(20) «المهنيين السودانيين» يوجه رسائل للإمارات حول التدخل الخارجي، الخليج أونلاين، (تاريخ الدخول 2019/6/18)، https://bit.ly/2ZDp1FB

(21) لماذا جاء رئيس الأركان الإماراتي إلى السودان في هذا التوقيت؟ سبوتينك عربي، (تاريخ الدخول 2019/12/23)، https://bit.ly/2MDyVBX

(22) الإمارات تشكو قطر لمنظمة التجارة العالمية بشأن حظر منتجاتها، وكالة الأناضول، (تاريخ الدخول 2019/1/29)، https://bit.ly/39x1TgK

(23) سخرية سعودية إماراتية من التحفظ القطري على بياني القمتين الخليجية والعربية بمكة، فرانس 24، (تاريخ الدخول 2019/6/3)، https://bit.ly/37iWHLI

(24) الإمارات والبحرين يتراجعان عن عدم المشاركة في خليجي 24 بقطر، الوطن سبورت، (تاريخ الدخول 2019/11/15)، https://bit.ly/2QtGPif

(25) تعليق إماراتي على غياب أمير قطر عن القمة الخليجية، الحرة، (تاريخ الدخول 2019/12/10)، https://arbne.ws/2F20Jf1

(26) الإمارات تعلق على المفاوضات بين قطر والسعودية لحل الأزمة، قناة العالم، (تاريخ الدخول 2019/12/10)، https://bit.ly/353Myk3

(27) سي إن إن: تصدعات في التحالف الإماراتي السعودي، الخليج الجديد، (تاريخ الدخول 2019/12/15) https://bit.ly/2MD2nYW

(28) فورين بوليسي: هل يكتب اليمن شهادة وفاة التحالف السعودي الإماراتي؟ (تاريخ الدخول 2019/12/17)، https://bit.ly/2QwnEUW

(29) الإندبندنت: الصراع في اليمن يهدد بتمزيق التحالف السعودي الإماراتي، (تاريخ الدخول 2019/12/3)، https://bit.ly/39mnwQJ

(30) تخبط سياسات الإمارات.. العلاقة مع إيران نموذجاً، (تاريخ الدخول 2019/10/15) https://bit.ly/357OOaf

(31) برلماني إيراني: الإمارات أفرجت عن 700 مليون دولار من أموالنا، الجزيرة نت (تاريخ الدخول 2019/12/20)، https://bit.ly/2Q53uCw

(32) ما سر الغزل المتبادل بين الإمارات وإيران؟ الخليج أونلاين، (تاريخ الدخول 2019/11/20)، https://bit.ly/2SxV2gV

(33) الإمارات تكشف لأول مرة نتائج اجتماعها المشترك مع إيران، سبوتينك عربي، (تاريخ الدخول 2019/12/15)، https://bit.ly/2F6B3ha

(34) التقارب الإماراتي الإيراني.. حدود التفاهم والتداعيات، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، (تاريخ الدخول 2019/8/10)، https://bit.ly/37nnpmf

(35) رويترز: الإمارات تبتعد عن السعودية تعزيزاً لصورتها كصانعة سلام (تاريخ الدخول 2019/12/3)، https://bit.ly/39foSwu

(36) العلاقات الإماراتية الإيرانية الأعمق خليجياً، الشرق القطرية، (تاريخ الدخول 2019/4/10)، https://bit.ly/2ZJ5G6d

(37) التقرير العالمي، أحداث عام 2018، الإمارات، هيومن ريتس ووتش، (تاريخ الدخول 2019/3/2)، https://bit.ly/37kHJ7O

(38) خبير لـ DW: انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في الإمارات، DW (تاريخ الدخول 2019/12/23)، https://bit.ly/2SDbbSe

(39) إسرائيل والإمارات: علاقات سرية واسعة وأمنية أساساً، عرب 48، (تاريخ الدخول 2019/12/25)، https://bit.ly/3040hGS

(40) إلى ماذا تسعى «إسرائيل» من إشهار التطبيع مع الإمارات ودول عربية؟ الخليج أونلاين (تاريخ الدخول 2019/11/10)، https://bit.ly/2N9AilV

(41) ما الذي يدفع الإمارات للتطبيع مع إسرائيل بهذه السرعة؟ ساسة بوست، (تاريخ الدخول 2018/11/6)، https://bit.ly/39NCejU

(42) معاريف: 20 عاماً من العلاقة الاستخباراتية بين أبوظبي وإسرائيل، الجزيرة نت، (تاريخ الدخول 2019/6/9)، https://bit.ly/2N7Ho0h

(43) أسئلة العلاقات الإماراتية الإسرائيلية، بشر البكر، العربي الجديد، (تاريخ الدخول 2019/2/15)، https://bit.ly/39UhfMf

(44) نتنياهو يعلن المشاركة في إكسبو دبي ويكشف تصاعد التطبيع، الخليج أونلاين (تاريخ الدخول 2019/11/10)، https://bit.ly/35C6n2q

(45) خطوات جديدة.. هل اقترب التطبيع الرسمي مع «إسرائيل»؟ الخليج أونلاين، (تاريخ الدخول 2019/12/21)، https://bit.ly/2FyPgno

(46) المصدر السابق.

(47) عام 2019.. هكذا تصدرت الإمارات مسيرة التطبيع مع «إسرائيل»، الخليج أونلاين، (تاريخ الدخول 2019/12/31)، https://bit.ly/2QBmicW

(48) خبراء: التوتر بين الإمارات وتركيا يتجه إلى هذا السيناريو بعد التصعيد مع السعودية، سبوتنيك، (تاريخ الدخول 2019/12/4)، https://bit.ly/307hVtd

(49) العلاقات الاقتصادية الإماراتية التركية: السياسة تتكلم، عبدالحافظ الصاوي، البيت الخليجي (تاريخ الدخول 2019/12/25)، https://bit.ly/2N4wwQU

(50) ما هي حقيقة العداء الإماراتي تجاه تركيا؟ مروة شبنام أوروتش، https://bit.ly/2R1ShSN

(51) الإمارات: مجموعات تضغط لمساعدة السجناء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، هيومن ريتس ووتش، (تاريخ الدخول 2019/12/22)، https://bit.ly/37bi2GC

(52) انظر تقرير هيومن رايتس ووتش: الإمارات: مضايقات بلا هوادة لأسر المعارضين، (تاريخ الدخول 2019/12/20)، https://bit.ly/2Q7llJ8

(53) البابا فرانسيس في الإمارات: زيارة بابوية غير مسبوقة لدولة في شبه الجزيرة العربية، BBC، (تاريخ الدخول 2019/12/19). https://bbc.in/37gJK4I

(54) الإمارات تعلن في «عام التسامح» عزمها تشييد معبد يهودي، DW (تاريخ الدخول 2019/10/15)، https://bit.ly/36b5DCo

(55) المصدر السابق، (تاريخ الدخول 2019/9/23).

(56) تحليل.. ميزانية الإمارات لعام 2019 الأضخم في تاريخها، مباشر الاقتصادية، (تاريخ الدخول 2019/5/15)، https://bit.ly/2QrtdUM

(57) 61 مليار درهم ميزانية الإمارات بـ2020 «وبدون عجز» الأسواق العربية (تاريخ الدخول 2019/11/11)، https://bit.ly/37gPmMm

(58) إجماع دولي على استمرار نمو اقتصاد الإمارات، جريدة الاتحاد الإماراتية (تاريخ الدخول 2019/12/20)، https://bit.ly/2ZyWtwZ

(59) تحليل: رغم الإسعافات.. اقتصاد الإمارات أمام كومة تحديات، DW، (تاريخ الدخول 2019/11/20)، https://bit.ly/2SEj5L5

(60) المصدر السابق (تاريخ الدخول 2019/11/20).

(61) ديون دبي 32 مليار دولار تشكل ٪28 من الناتج المحلي، الأسواق العربية، (تاريخ الدخول 2019/10/20)، https://bit.ly/2F0Sdgb

(62) المصدر السابق.

(63) الإمارات: 16.4 مليار دولار ميزانية 2019، الأسواق العربية، (تاريخ الدخول 2019/12/25)، https://bit.ly/2QWzLuN

(64) دبي تعتمد الميزانية الأكبر في تاريخها، سكاي نيوز عربية، (تاريخ الدخول 2019/12/29)، https://bit.ly/36DYCue

البحرين.. الأدوار والممارسات
ما بين ورشة صفقة القرن
ومحاكمة الإرهاب

مركز أفق المستقبل للاستشارات – الكويت

إعداد: أ. محمود المنير

إشراف: أ. محمد سالم الراشد

شكّل انعقاد «ورشة المنامة» التي تمثل الشق الاقتصادي للخطة الأمريكية للسلام بين «إسرائيل» والفلسطينيين، التي اشتهرت إعلامياً بـ «صفقة القرن» الحدث الأبرز في البحرين خلال عام 2019، كما كان فوز البحرين للمرة الأولى بكأس الخليج 24 لكرة القدم من أبرز الأحداث التي شهدتها البلاد خلال العام.

في هذا التقرير، نلقى الضوء على الأدوار والممارسات التي قامت بها البحرين خلال عام 2019، وموقفها من التطبيع مع «إسرائيل»، وموقفها من الأزمة الخليجية مع قطر باعتبارها الحدث الأبرز خليجياً، فضلاً عن تطورات ملف حقوق الإنسان والمعارضة في البحرين.

ورشة البحرين

– أعلنت أمريكا والبحرين، في بيان مشترك صدر عنهما، الأحد 19 مايو 2019، أن العاصمة المنامة ستستضيف، في 25 و26 يونيو، مؤتمراً للتشجيع على الاستثمار في المناطق الفلسطينية، باعتبار ذلك خطوة أولى لخطة السلام الخاصة بتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

– وعن سبب اختيار البحرين للإعلان عن الجانب الاقتصادي لـ «صفقة القرن» رغم عدم وجود أي ثقل سياسي لها بالمنطقة، مقارنة بالسعودية والإمارات فيما يبدو هو عدم رغبة السعودية والإمارات (أكبر حليفين للولايات المتحدة بالخليج) في إثارة الشعوب العربية ضدهما في حال استضافة أي منهما مؤتمر الإعلان عن الصفقة، وهناك من يرجع السبب إلى أنها أكثر الدول العربية توجُّهاً نحو التطبيع مع «إسرائيل»، وأكثرها جرأة على ذلك، إلا أن وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة أكد

أنهم لا يعلمون أي شيء عما يسمى «صفقة القرن»، مشدداً على أن «ورشة المنامة» ليست خطوة للتطبيع مع «إسرائيل»[1].

– أوضحت الولايات المتحدة الأمريكية أنها ستركز على الجوانب الاقتصادية لخطة السلام بين «إسرائيل» والفلسطينيين، وبحسب الدعوة الأمريكية، فإن خطة السلام في الشرق الأوسط تهدف إلى جمع استثمارات تتجاوز قيمتها 50 مليار دولار لصالح الفلسطينيين، وإلى خلق مليون فرصة عمل لهم، ومضاعفة إجمالي ناتجهم المحلي خلال عشرة أعوام، ورفضت السلطة الفلسطينية الدعوة، وقالت: إنّ أحداً لم يستشرها بشأن الورشة الاقتصادية، وشددت على أنّه لا يحقّ لأي طرف التفاوض نيابة عنها، وشاركت السعودية والإمارات والأردن ومصر بوفود رسمية على مستويات مختلفة في الورشة، التي انتهت باقتراح إنشاء صندوق بقيمة 50 مليار دولار، لتنفيذ مشاريع تنموية في فلسطين ومصر والأردن ولبنان[2].

– اعتبرت وزارة الخارجية الروسية المبادرة الأمريكية المطروحة بشأن التسوية الفلسطينية الإسرائيلية المطروحة خلال ورشة المنامة في البحرين «غير بناءة»، وأكدت أن أي مبادرة للسلام في منطقة الشرق الأوسط عليها دعم مبدأ تسوية الخلافات على أساس حل الدولتين، وقالت الخارجية الروسية، في بيانها، تعليقاً على نتائج ورشة المنامة: «إن الاقتراح الرئيس يتمثل بإنشاء صندوق بقيمة 50 مليار دولار لتنفيذ مشاريع تنموية مختلفة في الأراضي الفلسطينية ومصر والأردن ولبنان على مدار 10 سنوات، لكن الاقتراح ترك على الهامش المهمة الرئيسة المتمثلة في استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية»[3].

– عقد «جاريد كوشنر»، صهر الرئيس ترمب، ورشة المنامة لإعلان الجانب الاقتصادي مما يسمى «صفقة القرن»، بحضور عربي ودولي منخفض المستوى، ولم يحضر أي من الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية، وحضر صحفيون إسرائيليون مؤتمر البحرين بعدما حصلوا على تصريح خاص من البيت الأبيض لحضور المؤتمر الاقتصادي، في سابقة في المملكة الخليجية، وتحظر غالبية الدول العربية دخول الإسرائيليين، باستثناء من يملكون

جوازاً ثانياً، وجدير بالذكر أن من بين الدول العربية الـ22 لا تقيم «إسرائيل» علاقات دبلوماسية كاملة سوى مع الأردن ومصر، وشارك هذان البلدان في مؤتمر البحرين على مستوى وكلاء وزارة المالية، وكذلك المغرب[4].

– ختمت «ورشة البحرين» ولم تعلن عن جمعها لمبلغ الـ50 مليار دولار، أو عمّن تَعهّد، وبكم، حيث تحدث البيان في ختام أعمال الورشة عن «تفاؤل كبير» حول التنمية الاقتصادية والاستثمار لصالح الشعب الفلسطيني، دون أن يترجم لوقائع بعيداً عن العبارات الإنشائية، وامتلأ بعبارات من قبيل «التركيز على تحقيق الازدهار الاقتصادي لفلسطين»، و«الشروط والآليات اللازمة لتحقيق التحول الاقتصادي»، و«إفساح المجال أمام الفرص الاقتصادية»[5].

– وتوالت ردود فعل في عدة عواصم عربية رافضة لاستضافة البحرين لهذه الورشة، ففي 27 يونيو/ حزيران 2019 اقتحم العشرات سفارة المملكة البحرينية في بغداد ورفعوا العلمين العراقي والفلسطيني بعد إنزال العلم البحريني، وكان المتظاهرون يهتفون ضد استضافة البحرين لورشة اقتصادية للتنمية في الضفة وغزة قاطعتها السلطة الفلسطينية، وقال شهود عيان: إن مسلحين شاركوا في المظاهرة، وفي أبريل/ نيسان 2019، توترت العلاقات بين البحرين والعراق عندما دعا الزعيم الشيعي مقتدى الصدر إلى تنحي حكام البحرين واليمن وسورية، ما دعا البحرين إلى استدعاء القائم بالأعمال العراقي[6].

التفاعل مع القضايا الإقليمية

– مؤتمر حوار المنامة 2019، استضافت البحرين، في 22 نوفمبر 2019، مؤتمر «حوار المنامة» في نسخته الـ15 لبحث قضايا بينها الاستقرار في الشرق الأوسط، وأمن الملاحة والتحالفات الجديدة، بمشاركة مسؤولين في عدة دول، بينهم سادات أونال، مساعد وزير الخارجية التركي، وحضر الجلسة الافتتاحية، عدة شخصيات بينها سلمان بن خليفة، وزير المالية البحريني، وتاداشي مايدا، محافظ بنك اليابان للتعاون الدولي.

الموقف من الأزمة اليمنية:

من المعلوم أن البحرين دولة صغيرة، وليس لها ثقل سياسي في الخليج، حيث تبدو مواقفها وخطابها السياسي متوافقاً لدرجة كبيرة مع المملكة العربية السعودية، وغالباً ما يكون تالياً لها، ومن ذلك إعراب المملكة، في 10 أغسطس/ آب 2019، عن قلقها الشديد إزاء تطورات الأحداث في مدينة عدن اليمنية، محذرة من أن استمرار المواجهات المسلحة من شأنه عرقلة الجهود الهادفة نحو التوصل إلى الحل السلمى المنشود، وشددت وزارة الخارجية البحرينية، في بيان لها أوردته «وكالة الأنباء البحرينية» (بنا)، على ضرورة تمسك كافة الأطراف بالتهدئة وعدم التصعيد، وتوحيد الجهود من أجل التصدي للجماعات الإرهابية التي تهدد أمن واستقرار اليمن[7].

– كما اتهم وزير الخارجية البحريني، الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، قطر بعرقلة الحل في اليمن، حيث قال: قطر تمارس دوراً في محاولة عرقلة الحل في اليمن، ونرى ذلك من خلال مواقفها الإعلامية التي تبثها، واعتبر أن اقتراب توقيع اتفاقية بين الشرعية والجنوب في اليمن قفزة كبيرة إلى الأمام فيما يتعلق بالاستقرار المستقبلي لليمن، خصوصاً بعد الاجتماعات المهمة التي عقدت في جدة، الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» قال: إن «الدور الذي تمارسه قطر في اليمن لن ينجح، لأن الشعب اليمني سينتصر في النهاية على الدور القطري والتدخل الإيراني، وعلى أي مدعاة للتفرقة في البلاد ما بين شعبه»، كما أكد أن قطر تؤدي دوراً في عرقلة أمور كثيرة، ليس فقط في اليمن، بل في كل من «ليبيا، وتونس، والبلدان الخليجية، وفي العراق، والكل يعرف ماذا نقصد»[8].

الموقف من إيران:

وفيما يتعلق بملف إيران، التزمت البحرين نفس وجهة النظر السعودية من إيران، حيث قال وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد: إن طهران «ما زالت تمثل خطراً رئيساً على أمن المنطقة واستقرارها بمواصلتها دعم الإرهاب وسياساتها التوسعية وانتهاكاتها للقانون الدولي والهجوم على المنشآت النفطية في السعودية والسفن التجارية

في خليج عمان وتهديد سلامة الملاحة ومحاولة عرقلة المساعي التي تبذلها دولنا لصالح دول المنطقة وشعوبها»[9].

– في 9 أغسطس/ آب 2019، دعت البحرين إيران إلى وقف التصريحات غير المسؤولة وإطلاق التهديدات الجوفاء والقيام بممارسات من شأنها إثارة التوتر، مع تأكيدات المنامة، عبر وزارة خارجيتها، على ضرورة التزام التهدئة احتراماً لمصالح جميع دول المنطقة وسيادتها واستقلالها وحفاظاً على الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

العلاقة مع قطر:

واصلت البحرين الخصومة مع قطر خلال عام 2019، وانتهجت خطاباً سياسياً هجومياً ومنتقداً للسياسة القطرية ومواقفها الخليجية، ومن ذلك إبداء استغرابها من تحفظ دولة قطر على البيان الصادر عن القمة الخليجية الطارئة بمكة المكرمة، في 8 يونيو 2019[10]، كما اتهم وزير الخارجية البحريني قطر بالتزوير والخروج عن المنظومة الخليجية بقوله: «قطر لم تلتزم بالمواثيق والاتفاقيات التي تربطها مع دول مجلس التعاون، وإن ما تقوم به من سلوك يمثل خروجاً حقيقياً وصريحاً عن المنظومة الخليجية»، وقال الوزير البحريني: إن قطر قدمت 83 وثيقة مزورة لمحكمة العدل الدولية في موضوع الخلاف الحدودي البحريني القطري، لطمس حق المنامة[11].

– وعن موقف البحرين من المصالحة مع قطر عقب القمة الخليجية الأربعين، قال وزير الخارجية البحريني خالد بن محمد آل خليفة: إن «عدم جدية قطر في إنهاء أزمتها واضحة» خلال قمة مجلس التعاون الخليجي، حيث ظهرت «سلبيتها الشديدة والمتكررة بإرسال من ينوب عن أميرها دون تفويض يمكن أي يسهم في حل أزمتها»، حسب ما نشرته وزارة الخارجية البحرينية، وأضاف أن ما صرح به وزير الخارجية القطري عن أن الحوار مع السعودية قد تجاوز المطالب التي وضعتها الدول الأربع (البحرين والسعودية والإمارات ومصر) لإنهاء الأزمة «لا يعكس أي مضمون تم بحثه مطلقاً»، وشدد الوزير البحريني على ضرورة أن تتمسك دول الخليج بموقفها ومطالبها[12].

الموقف من الوساطة الكويتية في الأزمة الخليجية:

أشادت البحرين بالدور الكويتي في حل الأزمة الخليجية، حيث قال وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد، على هامش منتدى حوار المنامة، في 23 نوفمبر 2019: إن أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر «دائماً في المقدمة» فيما يتعلق بحل الأزمة الخليجية، مؤكداً أن التحرك في هذا الإطار «لم يتوقف من البداية»[13].

العلاقة مع العراق:

تصاعدت حدة الأزمة الدبلوماسية بين البحرين والعراق، في نهاية أبريل 2019، بعد بيانٍ نشره زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، دعا فيه العاهل البحريني إلى التنحي عن منصبه، واستدعت فيه البحرين القائم بأعمال السفارة العراقية في المنامة بالإنابة؛ احتجاجاً على بيان مقتدى الصدر، وعلى الجانب الآخر طالبت وزارة الخارجية العراقية، في بيان لها، البحرين بتقديم «اعتذار رسمي» عن «إساءة» وزير خارجيتها، الذي هاجم القيادي العراقي في تغريدة له نشرها على «تويتر»[14].

الموقف من أزمة تهديد الملاحة في مضيق هرمز:

رفضت البحرين التدخل والتهديد الإيراني للملاحة الدولية في الخليج، ودشن التحالف العسكري البحري بقيادة الولايات المتحدة، في 7 نوفمبر 2019، في البحرين، رسمياً مهمّته المتمثّلة بحماية الملاحة في منطقة الخليج من اعتداءات تعرّضت لها سفن واتُهمت إيران بالوقوف خلفها، ويضم «التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية وضمان سلامة الممرات البحرية» في عضويته 6 دول إلى جانب الولايات المتحدة، هي السعودية والإمارات والبحرين وبريطانيا وأستراليا وألبانيا، وحضر قائد القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية في الشرق الأوسط، جيم مالوي، حفل إعلان انطلاق عمل التحالف في مقر الأسطول الخامس بالعاصمة البحرينية المنامة، إلى جانب مسؤولين عسكريين من الدول المشاركة[15].

– كما أدانت البحرين بشدة احتجاز إيران ناقلة النفط البريطانية «ستينا إمبرو» في مضيق هرمز، مطالبة إيران بالكف عما وصفته بـ «التصرفات العدائية الخطيرة والمتكررة» والإفراج عن الناقلة فوراً، جاء ذلك في بيان نشرته وزارة الخارجية البحرينية في 20 يوليو/ تموز 2019، حيث جددت الوزارة تأكيد «وقوف مملكة البحرين إلى جانب المملكة المتحدة الصديقة وتضامنها معها ضد كل ما يهدد مصالحها وفي الحفاظ على كافة حقوقها»[16].

الموقف من القضية الفلسطينية:

رغم أن البحرين من أوائل الدول الخليجية التي استقبلت شخصيات ووفود إسرائيلية وترحب بالتطبيع مع «إسرائيل»، فإن موقفها الرسمي المعلن في أكثر من مناسبة يشير إلى عكس ذلك، ففي 23 نوفمبر 2019، وفيما يتعلق بشأن ملف «الاحتلال الإسرائيلي»، دعا وزير الخارجية البحريني إلى «وقفة دولية تجاه «إسرائيل» وممارساتها التي تتنافى مع القوانين والأعراف الدولية ومنها أنشطتها الاستيطانية واحتلال هضبة الجولان»، وشدد على أن «إقامة السلام العادل والشامل يعد مصلحة جماعية لدول المنطقة بأسرها، مؤكداً أنه لن يتحقق إلا بحل القضية الفلسطينية بضمان حقوق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يوليو/ تموز 1967 وعاصمتها القدس الشرقية على أساس حل الدولتين ووفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية»[17].

الموقف من «حزب الله» اللبناني:

رحب وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة بالعقوبات التي فرضتها واشنطن على نائبين عن «حزب الله» ومسؤول أمني بارز بالحزب، داعياً إلى «تسمية الأمور بمسمياتها»، وقال ابن أحمد، عبر تغريدة في «تويتر»، نشرها في 10 يوليو/ تموز 2019: «نرحب بخطوة الحكومة الأمريكية بإدراج أفراد من حزب الله الإرهابي اللبناني على قوائم الإرهاب، ومنهم أعضاء في مجلس النواب اللبناني»، وأضاف: «آن

الأوان لتسمية الأمور بمسمياتها؛ فالعصابة تنتخب زعماءها كجناحها السياسي، وبقية أفرادها تحمل السلاح، وتحفر الأنفاق، وتهدد سلامة الدولة»[18].

الموقف من هجمات الحوثيين على السعودية:

أدانت البحرين الاعتداء الإرهابي الذي تعرضت له إحدى وحدات معمل للغاز الطبيعي في حقل ومصفاة الشيبة بالسعودية، التي تم استهدافها بطائرة مسيّرة مفخخة، وكذلك قصف أرامكو السعودية، واصفة هذا العمل الإرهابي بالجبان، حيث يستهدف زعزعة الأمن والاستقرار ويشكل خطراً جسيماً على إمدادات الطاقة للعالم أجمع، وأكدت وزارة الخارجية البحرينية، في بيان لها، موقفها الراسخ والداعم لجهود المملكة العربية السعودية فيما تتخذه من إجراءات للحفاظ على أمنها وحماية مصالحها، وتضامنها ووقوفها التام في جهودها الرامية للقضاء على هذه الأعمال الإرهابية المتكررة بشتى صورها وأشكالها، داعية إلى ضرورة اتخاذ خطوات جادة وصارمة لوقف هذه الأعمال والاعتداءات الإرهابية وكل من يدعمها ويمولها[19].

الموقف من الثورة السودانية:

في 5 يوليو/ تموز 2019، رحبت وزارة خارجية البحرين بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في السودان بشأن ترتيبات المرحلة الانتقالية، واعتبرت الوزارة الاتفاق «خطوة مهمة وموفقة لتحقيق طموحات الشعب السوداني الشقيق في الأمن والسلام والاستقرار والحفاظ على مؤسسات الدولة ووحدتها»، وجددت وزارة الخارجية التأكيد على «موقف مملكة البحرين الثابت المتضامن دوماً مع جمهورية السودان وشعبها الشقيق، ودعمها لكل الإجراءات التي تسهم في التغلب على تحديات هذه المرحلة الصعبة وبما يحفظ لجمهورية السودان الشقيقة سيادتها وأمنها واستقرارها»[20].

الشؤون الداخلية في عام 2019

الملف الحقوقي:

– واصلت السلطات البحرينية احتجاز عشرات النشطاء والصحفيين والمصورين ومضايقتهم منذ الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي اندلعت في أرجاء البلاد عام 2011، حيث يقضي 13 من المعارضين البارزين عقوبات سجن طويلة ومتفاوتة منذ اعتقالهم في عام 2011، ومنهم الحقوقي البارز عبدالهادي الخواجة، وحسن مشيمع، زعيم حركة «حق» غير المعترف بها، وكلاهما يقضيان عقوبة بالسجن مدى الحياة.

– استمرار المحاكمات بقضايا إرهاب: كما استمرت المحاكمات في البحرين لشخصيات معارضة وأشخاص متهمين بالإرهاب؛ وتباينت الأحكام من فترات قصيرة نسبياً إلى المؤبد والإعدام، وسحب الجنسيات، وقالت منظمة حقوق الإنسان «هيومن رايتس ووتش»، في 16 أبريل/ نيسان 2019، تعليقاً على محاكمة 169 شخصاً: «هذه المحاكمة توضح كيف تعتمد سلطات البحرين، بشكل متزايد، على عملية إسقاط الجنسية كأداة للقمع، فقد تم تجريد حوالي 900 شخص من جنسيتهم منذ عام 2012»، واعتبرت المحاكمة ثاني محاكمة جماعية غير عادلة بشكل صارخ في البحرين منذ أسابيع، بعد القضية، التي عقدت في فبراير/ شباط 2019، وأدين فيها 167 شخصاً، بسبب مشاركتهم في اعتصام غير عنيف بشكل أساسي، وأضافت: «حتى الآن، في عام 2019، تم تجريد حوالي 160 شخصاً من جنسيتهم، وفي عام 2018، تم إسقاط الجنسية عن حوالي 300 شخص»[21].

– في 28 يوليو 2019، أعلنت النيابة العامة البحرينية تنفيذ حكم الإعدام في 3 مدانين بالإرهاب وقتل إمام مسجد، وصرحت النيابة العامة أن موضوع القضية الأولى جاء منصباً على الانضمام إلى جماعة إرهابية، وارتكاب جرائم القتل، وحيازة المتفجرات، والأسلحة النارية تنفيذاً لغرض إرهابي، والقضية الثانية هي لإمام مسجد بن شدة، حيث قام مؤذن المسجد بقتله والتمثيل بجثته، وبحسب بيان نشرته «وكالة الأنباء البحرينية»، تعود تفاصيل القضية الأولى إلى قيام تنظيم إرهابي تم تأسيسه والانضمام إليه من 12 متهماً بالخارج في إيران والعراق وألمانيا و46 متهماً في الداخل، بالإعداد والتخطيط

لارتكاب عدد من الجرائم الإرهابية داخل البحرين[22].

– بحسب منظمة «هيومن رايتس ووتش»، فقد استخدمت السلطات في البحرين تعريفاً فضفاضاً للإرهاب في قانون الإرهاب لاعتقال المتظاهرين وإدانة زعماء المعارضة، بمن في ذلك الأشخاص الذين شاركوا في مظاهرات مناهضة للحكومة في عام 2011، يمتد التعريف ليشمل أعمالاً غير عنيفة، وهي «الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المملكة وأمنها للخطر أو الإضرار بالوحدة الوطنية»[23].

الملف الاقتصادي وعجز الموازنة:

– أعلنت البحرين، في 5 أغسطس 2019، أنها قلصت العجز في ميزانيتها إلى 404 ملايين دينار بحريني (1.07 مليار دولار) في النصف الأول من عام 2019، مقارنة مع 650 مليون دينار في الفترة ذاتها قبل عام، ونقلت «وكالة أنباء البحرين» عن بيان لوزارة المالية والاقتصاد الوطني قولها: إن المملكة تسير بخطى أسرع كثيراً من الإطار الزمني المتوقع لخفض العجز، وأعلنت البحرين، التي لا تمتلك ثروة نفطية ضخمة كتلك التي تملكها دول الخليج الأخرى، العام الماضي، خطة لإصلاح ماليتها العامة المثقلة بالديون، وذلك بعدما حصلت على تعهد خليجي بدعم قدره 10 مليارات دولار، وتستهدف البحرين التخلص من عجز الموازنة بحلول عام 2022[24].

– بالمقابل، توقّع صندوق النقد الدولي تراجع معدلات نمو الاقتصاد البحريني إلى 1.6 % مع نهاية العام 2019، وذكر الصندوق، في تقرير له بأغسطس 2019، أن توقّعاته تعكس استمرار ضعف أوضاع المالية العامة في البحرين وتراجع ثقة المستثمرين هناك، وأشار إلى أنه على الرغم من تنفيذ البحرين تعديلاً كبيراً في المالية العامة، فإن انخفاض أسعار النفط وصل بعجز الموازنة إلى 17.8 % من الناتج المحلي الإجمالي، في حين ارتفع الدين الحكومي إلى 82 % من الناتج المحلي، ولفت التقرير إلى تباطؤ نموّ الودائع المصرفية والقطاع الخاص بمملكة البحرين[25].

– تحتاج البحرين إلى أسعار نفط عند 99 دولاراً للبرميل لتحقيق التوازن في ميزانيتها للعام 2019، بحسب صندوق النقد الدولي، والبحرين تعتبر الأفقر في الموارد النفطية

بين دول الخليج، حيث تنتج نحو 200 ألف برميل من النفط الخام يومياً، منها 150 ألف برميل حصتها من حقل «أبو سعفة» المشترك مع السعودية، ونحو 50 ألف برميل من حقل البحرين، وشهدت الديون العامة للمنامة قفزات متتالية؛ فخلال 10 سنوات (2009 – 2019) نما الدين العام لمملكة البحرين بنسبة 1381 %، أعلن ديوان الرقابة المالية ارتفاع الدين العام في البحرين إلى قرابة 14 مليار دينار (حوالي 37 مليار دولار أمريكي)؛ أي ما يمثل نسبة 106 % من إجمالي الناتج المحلي[26].

– ووافق مجلس الوزراء البحريني على الموازنة العامة للدولة بعجز كلي 708 ملايين دينار (1.878 مليار دولار) في السنة المالية 2019، وخفضه إلى 613 مليون دينار في عام 2020، وتضاعف الدين العام في البحرين منذ اندلاع ثورة الرابع عشر من فبراير 2011، وكانت نسبة الدين لا تتجاوز 30 % حتى نهاية العام 2010، ويعود هذا الارتفاع في ميزانية الإنفاق العسكري، وكانت آخر سلسلة في هذا الإنفاق العسكري هو شراء البحرين لمنظومة صواريخ من الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 2.5 مليار دولار، خلال الزيارة التي قام بها ولي العهد سلمان الخليفة إلى واشنطن، كما تبلغ نسبة البطالة بين فئة الشباب في البحرين 20 %، وفق بيانات الاتحاد العام البحريني لنقابات العمال[27].

– وقالت «وكالة أنباء البحرين» (بنا): إن العجز الكلي بميزانية البحرين تراجع بنسبة 35 % إلى 874 مليون دينار في عام 2018، مقابل 1.3 مليار دينار في عام 2017، ويقدر مشروع موازنة عام 2019 الإيرادات العامة بقيمة 2.745 مليار دينار، والمصروفات بقيمة 3.252 مليار دينار، وتبلغ قيمة العجز عبر خصم تقديرات الإيرادات من النفقات 1.34 مليار دولار، فيما لم توضح الوزارة فجوة العجز مع تقديراتها الإجمالية للعجز البالغة 1.87 مليار دولار، في حين يقدر مشروع موازنة عام 2020 الإيرادات العامة بقيمة 2.874 مليار دينار، والمصروفات بقيمة 3.287 مليار دينار[28].

الملف الرياضي:

لم يكن أحد يتوقع أن يتمكن منتخب البحرين لكرة القدم من الفوز بكأس الخليج العربي لكرة القدم، التي أقيمت فعالياته في قطر، في الفترة بين 26 نوفمبر/ تشرين

الثاني والتاسع من ديسمبر/ كانون الأول 2019، بمشاركة 8 منتخبات، حيث تمكن منتخب البحرين من الإطاحة أولاً بحامل اللقب المنتخب العماني، وإخراجه من الدور الأول، ثم المنتخب العراقي المرشح الأبرز للبطولة، وأخيراً وفي المباراة النهاية بالمنتخب السعودي، الذي يضم عدداً من نجوم اللعبة في قارة آسيا، وابتهجت مملكة البحرين بهذا الفوز الأول، وكان أول قرار من عاهل البلاد الملك حمد بن عيسى آل خليفة اعتبار يوم 9 ديسمبر/ كانون الأول 2019، إجازة في المملكة، تعطل فيها الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وجميع المدارس[29].

تحليل الممارسات

– فيما يبدو أن البحرين حاولت أن تمارس خلال عام 2019 أدواراً سياسية مؤثرة في محيطها الإقليمي، من خلال استضافتها لورشة البحرين –الجزء الاقتصادي– لما يسمى «صفقة القرن»، ولكنها لم تحقق أهدافها، وفقاً لرأي الكثير من المراقبين لما أسفرت عنه الورشة مقارنة بما أعلنت عنه من أهداف.

– يمكن القول: إن توجه البحرين للتوافق مع مواقف السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية بدا جلياً خلال السنوات الأخيرة، لا سيما منذ اندلاع الأزمة الخليجية مع قطر مطلع يونيو/ حزيران 2017، وهذا ما جعل البعض يصف السياسة البحرينية بالتبعية للسعودية.

– مما سبق عرضه من جملة الممارسات السياسية لمملكة البحرين في محيطها الإقليمي، فيما يبدو أن تحركاتها الخارجية انحازت لخيارات أمريكا في تمرير «صفقة القرن»، وفتحت بلدها لعقد مؤتمر اقتصادي ظهرت فيه أنها تعيد تشكيل علاقاتها ومواقفها من القضية الفلسطينية، وتقترب من إقامة علاقات تطبيعية مع «إسرائيل»، كما أنها تتبع مسار السياسة الأمريكية معلنة انضمامها للقوة العسكرية البحرية التي أعلنت واشنطن تشكيلها بدعوى حماية الملاحة البحرية من خطر إيران، رغم ضعف قدرات المنامة وإمكاناتها العسكرية مقارنة بقدرات إيران.

– ومن الدلائل القاطعة على ذلك ما أكدته المنامة، في 19 أغسطس/ آب 2019، أنّها

ستكون جزءاً من جهود تقودها الولايات المتحدة بالتعاون مع دول أخرى لتأمين الملاحة البحرية في مياه الخليج، في أعقاب هجمات تعرّضت لها ناقلات نفط وسفن تجارية، وفق ما نقلت وكالة «فرانس برس»[30].

– هناك التباس وغموض غير واضح في الممارسات البحرينية تجاه قطر، فهناك بعض الدلالات التي تكشف عدم ميلها إلى الاستمرار في قطع العلاقات مع قطر، والرغبة في استئنافها مجدداً، أبرزها مهاتفة رئيس وزراء البحرين الأمير خليفة بن سلمان لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد، في مايو/ أيار 2019 لتهنئته بحلول شهر رمضان.

– ولكن بعد ذلك بأيام قليلة، نشر وزير الخارجية البحريني تغريدة على «تويتر» تشي بعمق القطيعة والاستمرار في الخصومة؛ حيث غرد قائلاً: «نعلم بأنه ليس من سياسة الإمارات رفع القضايا في المحاكم الدولية وإن كانت على حق، إنما قطر هي التي لم تتردد في السابق في رفع القضايا في كل مكان، وباستخدام الأوراق المزورة وبالغش والخداع دون أي رادع»، وأضاف آل خليفة أن قطر لا تزال «على هذا النهج البائس في محاولاتها للخروج من أزمتها العميقة»[31]، كلمات آل خليفة جاءت رداً على رفع قطر دعوى أمام محكمة العدل الدولية في مدينة لاهاي الهولندية، اتهمت فيها الإمارات بممارسة التمييز العنصري بحق القطريين على خلفية اندلاع الأزمة الخليجية، من خلال طرد القطريين من البلاد، ومنعهم من دخولها أو المرور منها خلال سفرهم إلى دول ثالثة، تغريدات وزير الخارجية البحريني فهمت حينها بأنها رسالة لتأكيد البحرين على ثبات موقفها والحفاظ على مكانتها وتبرؤ علني من أيّ تفسيرات، قد تُفضي إلى ود بحريني تجاه قطر.

الهوامش

(1) وزير خارجية البحرين: لا نعلم شيئاً عن «صفقة القرن»، المشهد الخليجي، (تاريخ الدخول 2019/6/29)، https://bit.ly/36g0lWq

(2) «صفقة القرن»: هل يمهد مؤتمر البحرين للخطة الأمريكية في الشرق الأوسط؟ BBC، (تاريخ الدخول 3019/10/3)، https://bbc.in/2Q9hzyX

(3) مؤتمر البحرين يختتم أعماله وكوشنر يؤكد أن «الباب مفتوح» أمام الفلسطينيين، فرانس 24، (تاريخ الدخول 2019/6/26)، https://bit.ly/2F8cBMK

(4) «صفقة القرن» في البحرين: من هم الحاضرون والغائبون؟ مونت كارلو الدولية، (تاريخ الدخول 2019/6/25)، https://bit.ly/2MMxdhM

(5) في ختام ورشة البحرين.. كوشنر يتهم القيادة الفلسطينية بالفشل ويبقي الباب مفتوحا، الجزيرة نت، (تاريخ الدخول 2019/11/15)، https://bit.ly/35cCohp

(6) اقتحام السفارة البحرينية في بغداد.. والمنامة ترد، الحرة (تاريخ الدخول 2019/5/27)، https://arbne.ws/2F5c0LA

(7) البحرين تعرب عن قلقها الشديد إزاء تطورات الأحداث في مدينة عدن، اليوم السابع، (تاريخ الدخول 2019/10/10)، https://bit.ly/2QDg4lx

(8) وزير خارجية البحرين يتحدث عن اتفاق جدة ودور قطر بعرقلة الحل في اليمن، المشهد الخليجي (تاريخ الدخول 2019/10/19)، https://bit.ly/2rl5DL7

(9) وزير الخارجية البحريني يتحدث عن دور أمير الكويت في «الأزمة الخليجية»، سبونتيك عربي، (تاريخ الدخول 2019/11/23)، https://bit.ly/2QaSlA8

(10) البحرين تستغرب تحفظ قطر على بيان قمة مكة، المشهد الخليجي، (تاريخ الدخول 2019/6/8)، https://bit.ly/36e22n8

(11) البحرين تتهم قطر بالتزوير وحزب الله باستهداف المنامة، قناة العالم (تاريخ الدخول، 18 /2019/8)، https://bit.ly/2thnpW8

(12) بعد السعودية والإمارات.. البحرين تعلق على الأزمة مع قطر، الحرة (تاريخ الدخول 2019/12/27)، https://arbne.ws/2MJfMyu

(13) المصدر السابق.

(14) مؤتمر «حوار المنامة» الأمني في البحرين.. ما أهميته وماذا سيناقش؟ CNN، (تاريخ الدخول 2019/11/23) https://cnn.it/2QztEfR

(15) التحالف العسكري لحماية الملاحة في الخليج يباشر مهامه، المشهد الخليجي، (تاريخ الدخول 2019/11/7) https://bit.ly/36dQal4

(16) البحرين تدين بشدة احتجاز إيران ناقلة النفط البريطانية، المشهد الخليجي، (تاريخ الدخول 2019/12/23). https://bit.ly/2tmbupK

(17) البحرين ترحب بالعقوبات الأمريكية الجديدة على «حزب الله»، المشهد الخليجي، (تاريخ الدخول 2019/7/15)، https://bit.ly/2QbPNll

(18) وزير الخارجية البحريني يتحدث عن دور أمير الكويت في «الأزمة الخليجية»، سبونتيك عربي، (تاريخ الدخول 2019/11/23)، مصدر سابق.

(19) البحرين.. بيان بخصوص اعتداء الحوثي الإرهابي على حقل الشيبة السعودي، المشهد الخليجي (تاريخ الدخول 2019/8/17)، https://bit.ly/36dAXQT

(20) البحرين ترحب باتفاق السودان، المشهد الخليجي، (تاريخ الدخول 2019/7/5)، https://bit.ly/2MKxtxx

(21) إعدام معارضين شيعة بالبحرين.. مسألة داخلية أم رسالة لإيران؟ DW، (تاريخ الدخول 2019/12/23)، https://bit.ly/2u7yV6Q

(22) البحرين تعلن تنفيذ الإعدام بحق 3 مدانين بالإرهاب، المشهد الخليجي (تاريخ الدخول 2019/7/28) https://bit.ly/39rBssH

(23) انظر التقرير العالمي 2019، أحداث البحرين، منظمة هيومن رايتس ووتش (تاريخ الدخول 2019/12/23)، https://bit.ly/2ZGlqqA

(24) البحرين تقلص عجز موازنتها لمليار دولار بنصف السنة، أخبار الخليج، (تاريخ الدخول 2019/8/5)، https://bit.ly/2SKgqQ3

(25) ديوان الرقابة: الدين العام في البحرين ارتفع إلى 37 مليار دولار! البحرين اليوم (تاريخ الدخول 2019/10/24)، https://bit.ly/36dGiYB

(26) المصدر السابق.

(27) البحرين تقر موازنة 2019 بعجز 1.9 مليار دولار، العربي الجديد، (تاريخ الدخول 2019/2/25)، https://bit.ly/36cm5Ch

(28) المصدر السابق.

(29) البحرين 2019.. تنمية اقتصادية وإنجاز رياضي ومحاكمة للإرهاب، (تاريخ الدخول 2019/12/22)، https://bit.ly/36f2Zvg

(30) البحرين ستشارك في الجهود الأميركية لتأمين الملاحة في الخليج، موقع الأمن والدفاع العربي، (تاريخ الدخول 2019/8/19)، https://bit.ly/35eLEkQ

(31) وزير خارجية البحرين: قطر لا تتردد في رفع القضايا بالغش والأوراق المزورة، البوابة، (تاريخ الدخول 2019/5/8)، https://bit.ly/2MJAMoF

سلطنة عُمان.. التوازنات الإقليمية والشراكات الدولية

مركز أفق المستقبل للاستشارات – الكويت

إعداد: أ. محمود المنير

إشراف: أ. محمد سالم الراشد

أظهرت السياسة الخارجية العُمانية اتجاهاً ثابتاً ومستمراً منذ سنوات، ولقد جسّد الخطاب السياسي العُماني موقفاً عملياً تجاه الأزمات الإقليمية والدولية، حيث تمارس السياسة الخارجية العُمانية في المنطقة دوراً داعماً للاستقرار اعتماداً على الحياد الإيجابي، ودبلوماسية الوساطة، والتركيز على الحلول السلمية في حل الصراعات، خاصة أن السلطنة تتمتع بموقع جغرافي وإستراتيجي بين الخصوم الرئيسين في منطقة الخليج.

في هذا التقرير، نرصد ملامح الخطاب السياسي العُماني والمواقف من أبرز القضايا الإقليمية في عام 2019، إضافة إلى تحليل بعض المتغيرات في الملفات الحيوية داخل السلطنة، مثل الملف الاقتصادي وتداعياته على واقع السلطنة ومستقبلها في عام 2020.

الخطاب السياسي والممارسات

- عكس الخطاب السياسي العُماني في عام 2019 نموذجاً ثابتاً ومعبراً عن روح التعاون والعلاقات الطيبة لدول الجوار، رغم ما يشوبه من بعض التناقضات، في الوقت الذي تسود فيه التحديات والصراعات في المنطقة، حتى إنه من النادر أن تحتل سلطنة عُمان العناوين الرئيسة للصحافة الدولية.

- انطلق السلوك السياسي لسلطنة عُمان في عام 2019 من محددات واضحة وثابتة جعل سياستها تتسم بالحياد والموضوعية القائمة على الواقعية، والاستقلال في المواقف تجاه القضايا الإقليمية والدولية.

- استطاعت سلطنة عُمان كسب حلفاء في محيطها الإقليمي اعتماداً على الفكر «البراغماتي» في تحقيق سياسة التوازن وعدم الانحياز في بلد يمكن أن يوصف بالتواضع الاقتصادي والعسكري.

– ابتعدت السلطنة بقيادة السلطان قابوس بن سعيد عن الخصومات السياسية والصراعات التي قد تؤثر سلباً على التنمية، وقد تشكلت السياسة الخارجية العُمانية منذ عقود مضت وفقاً لمجموعة من الثوابت، قوامها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، واحترام القوانين والمواثيق والأعراف الدولية، حيث نجحت عُمان بأن تكون قناة التواصل ومحطة للمفاوضات الأمريكية الإيرانية، مما نتج عن ذلك الاتفاق النووي الإيراني عام 2015.

– نجحت سلطنة عُمان في الاستمرار خلال عام 2019 في نسج علاقات متميزة مع دول الجوار في منطقة الخليج العربي، وإقامة علاقات اقتصادية مع الصين والهند وباكستان، وعلاقات صداقة متبادلة مع أوروبا وروسيا، وتحالف مستقر ومستمر مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

الموقف من الأزمة الخليجية مع قطر

– تتمتع عُمان باستقلالية كبيرة عن دول مجلس التعاون الخليجي، وتتبنى رؤية سياسية مختلفة تتمثل في الابتعاد عن سياسات المحاور والاصطفافات، وفي أحيان الانعزال عنها. حيث رفضت الانضمام إلى دول الحصار (السعودية والإمارات والبحرين) في حصار قطر، وكان النهج العُماني الاستمرار في العلاقات الطبيعية مع قطر دون الإخلال بالعلاقات الخليجية ومشجعاً للوساطة الكويتية.

– خلال العامين الأخيرين (2018–2019) شهدت العلاقات العسكرية بين الدوحة ومسقط اهتماماً كبيراً، حيث عقدت جلسة مباحثات بين وزيري دفاع سلطنة عُمان وقطر تطرقت لتعزيز مجالات التعاون، ووفق ما نقلته «وكالة الأنباء العمانية» الرسمية، في 29 سبتمبر 2019[1].

– في 13 يناير 2019، استقبل أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عُمان، يوسف بن علوي، وبحسب «وكالة الأنباء القطرية» (قنا)، فقد جرى خلال المقابلة استعراض العلاقات الأخوية الوطيدة بين البلدين وسبل دعمها وتطويرها، إضافة إلى تناول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما

المتعلقة بالأزمة الخليجية[2].

– في يناير 2019، التقى الفريق الركن (طيار) غانم بن شاهين الغانم، رئيس أركان القوات المسلحة القطرية بالدوحة، العميد شامس محمد هديب الحبسي، مساعد رئيس أركان قوات السلطان المسلحة للإدارة بسلطنة عُمان، وذلك خلال زيارته الرسمية للعاصمة القطرية الدوحة، جرى خلال اللقاء مناقشة العلاقات العسكرية ذات الاهتمام المشترك بين قطر وعُمان، وسبل تعزيزها وتطويرها[3].

– في منتصف فبراير 2019، قال يوسف بن علوي، وزير الشؤون الخارجية في سلطنة عُمان: إن بلاده تدعم دور الكويت لحلحلة الأزمة الخليجية، وأضاف بن علوي خلال مقابلة مع قناة «DW» الألمانية: «السلطنة تواصل جهودها مع دولة الكويت وبقية الدول لاحتواء الخلاف الخليجي»، وأضاف: «نريد أن نُطمئن الجميع أن عُمان لا تنحاز إلا إلى الحق»، مؤكداً أن «السلطنة مستقلة، وتقوم على بذل الجهود السلمية لتحقيق الاستقرار والتنمية في آن واحد»[4].

– في مطلع مايو 2019، شهدت العاصمة العُمانية مسقط اجتماعاً تشاورياً للجنة العسكرية العليا لرؤساء أركان الجيوش الخليجية، بمشاركة قطرية[5].

الموقف من الأزمة اليمنية

– اتخذت عُمان موقفاً ثابتاً من الأزمة اليمنية معارضاً للحرب الدائرة فيها، ودعت في أكثر من مناسبة إلى ضرورة بذل الجهود لحل الأزمة، حيث صرح وزير الشؤون الخارجية العُماني يوسف بن علوي في حوراً له مع قناة «DW» الألمانية، منتصف فبراير 2019، بقوله: إن «اليمن يعاني أزمات كبيرة أدت إلى انتشار الأمراض والمجاعة، بسبب الحرب المندلعة هناك منذ مارس 2015، ولا بد من جهود دولية لحلّ مشكلات اليمن، وكذلك لا بد من توافق بين الأطراف اليمنية المتنازعة لإيجاد حل سلمي للأزمة اليمنية»[6].

– على المستوى اليمني العام، أدت الأحداث الجارية في اليمن لانفتاح سلطنة عُمان أكثر على اليمن واليمنيين، فقدمت مسقط العديد من التسهيلات لليمنيين عبر فتح منافذها للسفر، في وقت أغلقت في وجوههم جميع المنافذ التي تربطهم بالعالم

الخارجي، بما في ذلك المنافذ البرية مع المملكة العربية السعودية، والمطارات اليمنية التي توقفت بشكل تام، باستثناء مطاري عدن وسيئون وكليهما يخضعان لإشراف التحالف العربي، مع إشراف شكلي للحكومة اليمنية، ويعانيان من التعثر والإغلاق من وقت لآخر.

– في نهاية يناير 2019، ظهر الخلاف العُماني – الإماراتي بعد سنوات من الصراع الصامت بين البلدين، وهو ما كشفه الوزير يوسف بن علوي، في أول موقف لمسقط عن أسباب الخلافات الأخيرة بين البلدين الجارين، في مقابلة تلفزيونية مع قناة «روسيا اليوم»، حيث قال الوزير العماني: إن خلافات مسقط وأبوظبي نشأت على خلفية الحرب التي شنّها التحالف «السعودي الإماراتي» على اليمن، وتدهور الوضع الإنساني هناك، وسبب الخلاف هو محاولة أبوظبي السيطرة على مدينة «المهرة» (شرقي اليمن)، التي تعد العمق الحيوي للسلطنة[7].

– على الرغم من أن «المهرة اليمنية» لم تشهد وجوداً حوثياً، وكانت بعيدة عن الحرب في البلاد، فإن الإمارات نقلت صراع النفوذ باستخدام الموانئ إلى تلك المحافظة، التي من المحتمل أن تنشأ فيها مشروعات لربط دول مجلس التعاون الخليجي بخطوط سكك حديدية، وهو الأمر الذي يزيد من القدرة التنافسية للموانئ العمانية، وتقود الإمارات أجهزة أمنية يمنية تقع تحت سيطرتها، ويُديرها ما يسمى بـ «المجلس الانتقالي الجنوبي»، الموالي للإمارات، وهي: «الحزام الأمني، والنخبة الحضرمية، والنخبة الشبوانية»، وأخيراً حاولت إنشاء «النخبة المهرية» في المهرة الحدودية مع عُمان، واحتدم الصراع الإماراتي العُماني، في أغسطس 2019، عندما كثّفت كل من الإمارات وعُمان من حملات التجنيس لأبناء المناطق اليمنية الحدودية، فقام الهلال الأحمر الإماراتي تحت غطاء العمل الإنساني بالكثير من المهام التي تخدم النفوذ الإماراتي أولاً وأخيراً[8].

أدوار عُمانية في الملف اليمني

– خلال عام 2019، مارست عُمان أدواراً بارزة في الأزمة اليمنية، من أهمها ما يلي:

– 4 ديسمبر/ كانون الأول 2018: أعلنت مسقط، بناءً على وساطة أممية، استقبال دفعة جديدة من الجرحى الحوثيين لدى التحالف لتلقي العلاج.

– 1 مارس/ آذار 2019: بدأ وزير الخارجية البريطاني جيرمي هانت جولة خليجية لبحث عملية السلام في اليمن، بمحطة أولى السلطنة ثم السعودية والإمارات.

– 4 يوليو/ تموز 2019: بحث المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، مع بن علوي، جهود حل الأزمة اليمنية، ضمن جولته التي شملت روسيا والإمارات أيضاً.

– 30 يوليو/ تموز 2019: التقى رئيس وفد حوثي برئاسة المتحدث باسم الجماعة، محمد عبدالسلام، في مسقط مع نائب مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، معين شريم، لبحث تجاوز التعثر في الأزمة اليمنية.

– 22 سبتمبر/ أيلول 2019: وصل وفد يمني رسمي، برئاسة نائب رئيس الحكومة إلى مسقط لإجراء مباحثات ثنائية حول آخر المستجدات في اليمن، بعد 5 أيام من دعوة السلطنة، أطراف الحرب لخوض مفاوضات لإنهاء الصراع.

– 27 سبتمبر/ أيلول 2019: أكد بن علوي، مع مساعدي وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شينكر، ولشؤون الخليج العربي تيموثي ليندركينج، إمكانية التوسط لحل أزمة اليمن.

– 3 أكتوبر/ تشرين الأول 2019: التقى غريفيت وفداً من جماعة الحوثي في مسقط.

– 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2019: الخارجية العُمانية بعد ساعات من لقاء نائب وزير الدفاع السعودي خالد بن سلمان السلطان العُماني قابوس بن سعيد: نأمل في الوصول إلى تسوية سياسية شاملة تنهي الأزمة اليمنية.

– جدير بالذكر أنه لم تشارك مسقط في التحالف العربي الذي تقوده السعودية والإمارات، للتحرك ضد الحوثيين المدعومين من إيران في عام 2015.

– يرى بعض المراقبين أن عُمان حاولت خلال الأعوام السابقة أن تكون قريبة من الحوثيين؛ حتى لا ينقطع خط الوصل بينها وبين المجتمع الدولي، أو ربما رأت عُمان أن المعركة في اليمن ستكون خاسرة بقيادة السعودية، لذلك لجأت للابتعاد عن سياسة التحالف الذي تقوده السعودية ضد الحوثيين في اليمن.

– انحصر الدور العُماني في البداية على التنسيق بين جماعة الحوثي، والتحالف

العربي، واستضافت مسقط العديد من اللقاءات بين الجانبين بحضور أممي، وبتنسيق أمريكي أوروبي، وتمكنت خلال ذلك من المساهمة في دفع طرفي النزاع نحو جولات عديدة من الحوار في الكويت وسويسرا ثم السويد.

– في عام 2019، أثمر الموقف العُماني أيضاً في إطلاق العديد من السجناء المحتجزين لدى جماعة الحوثي، ويحملون جنسيات عربية وأجنبية، من خلال الوساطة التي قادتها مع جانب الحوثيين، ووفرت لهم بالمقابل نافذة للإطلال على العالم سعياً وراء إيجاد مزيد من التسويات التي تؤدي للسلام في اليمن والمنطقة[9].

– بالمجمل، لا توجد لدى سلطنة عُمان خارطة طريق للوضع في اليمن، يمكن اعتبارها بأنها تمثل وتقدم رؤية جديدة لما يجري، لكن السلطنة تنطلق من تحركها رؤيتها للحل التي أعلنت عنها منذ اليوم الأول، وهي الاستناد للمرجعيات الدولية المعروفة كالمبادرة الخليجية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، والقرار الأممي (2216)، وهو ما تحدث عنه الوزير يوسف بن علوي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وهي ذات الرؤية التي تتحدث عنها مسقط في كل لقاء مع مسؤولين يمنيين أو أجانب، وبالتالي يمكن اعتبار هذه الرؤية منسجمة مع رغبة الحكومة اليمنية الشرعية، وما تعلنه في مواقفها كل مرة، ومع أهداف التحالف العربي المعلنة، ومع رغبة المجتمع الدولي الذي يشاطر مسقط ذات الرؤية.

– ومع الأخذ بالاعتبار تأثير وتأثر الدور العُماني في اليمن بالوضع الخليجي برمته، والتصعيد الجاري مع إيران، فلا تزال سلطنة عُمان ترتبط بعلاقات جيدة مع السعودية تحديداً، وملتزمة باتفاقاتها خاصة الأمنية مع باقي دول الخليج، ولذلك فإن أي حلحلة للأزمة مع إيران أو مع قطر بإمكانها أن تصنع فارقاً، وتخلق تحولاً جديداً في المنطقة.

الموقف من القضية الفلسطينية

– رغم أن موقف سلطنة عُمان من القضية الفلسطينية يبدو ملتبساً بسبب الزيارات الإسرائيلية المتكررة للسلطنة خلال العامين (2018–2019)، فإن وزير الشؤون الخارجية يوسف بن علوي، في مارس 2019، علق على ذلك بقوله: «إن الزيارات الإسرائيلية

ليست الأولى، بل هي الثالثة، والسلطنة لا تتوسط لأحد، وإنما لثقة الدولتين بالسلطنة وسياساتها لُجئ إليها للمشورة، والقضية الفلسطينية معقدة ليست جغرافياً، بل مع الزمن، وهي تعقيدات تاريخية صعب الاتفاق عليها»، وزار نتنياهو سلطنة عُمان، أواخر العام 2018، في زيارة هي الأولى لشخصية إسرائيلية بهذا المستوى منذ زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين في عام 1994، وشمعون بيريز في عام 1996، عندما كان يشغل منصب القائم بأعمال رئيس الوزراء، ووقع الجانبان اتفاقية لفتح مكاتب تمثيلية تجارية بين البلدين، وأكد وزير الخارجية العُماني أن السلطنة تعد هذه القضية «خطاً أحمر، وهي لا تبيع ولا تشتري في القضية الفلسطينية»، وأن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ضرورة إستراتيجية ليست فقط للفلسطينيين وإنما لمحيطها بالكامل[10].

– وفي 12 أبريل/ نيسان 2019، وصف بدر بن حمد البوسعيدي، أمين عام وزارة الخارجية العُمانية، موقف بلاده من القضية الفلسطينية بقوله: «إن موقف السلطنة إزاء القضية الفلسطينية ثابت وراسخ وداعم ومستقر، ويؤكد أهمية تحقيق السلام والوئام على أسس عادلة تحترم القوانين والمرجعيات الدولية القائمة والمعترف بها من قبل المجتمع الدولي، وأن هذه الأسس تدعو إلى ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وأن تعيش في أمن وسلام، مشدداً على أن السلطنة تدعو دائماً إلى أهمية الحوار والتفاوض الجاد الذي ينشده أصحاب الحق في القضية الفلسطينية «لذلك ستستمر جهود السلطنة في هذا الاتجاه»[11].

– في 28 يونيو 2019، وبالتزامن مع ورشة البحرين، أعلنت سلطنة عُمان أنها تعتزم «فتح بعثة دبلوماسية جديدة» ضمن النهج القائم على دعم الشعب الفلسطيني، وأوضحت وزارة الخارجية العُمانية، في بيان: «استمراراً لنهج السلطنة الداعم للشعب الفلسطيني الشقيق، قررت السلطنة فتح بعثة دبلوماسية جديدة لها لدى دولة فلسطين على مستوى سفارة، وسيتوجه وفد من وزارة الخارجية إلى رام الله لمباشرة إجراءات فتح السفارة»[12].

العلاقة مع إيران

– حرصت سلطنة عُمان على حفظ علاقات متوازنة مع إيران خلال عام 2019، وعندما هددت إيران الملاحة الدولية في مضيق هرمز دعت سلطنة عُمان السلطات الإيرانية، في 21 يوليو 2019، إلى الإفراج عن ناقلة النفط البريطانية المحتجزة لديها، مؤكدة ضرورة تحلي جميع الأطراف بضبط النفس، وقالت مسقط، في بيان نقلته وسائل إعلام عُمانية: إن السلطنة تتطلع إلى إطلاق الحكومة الإيرانية سراح السفينة البريطانية، وتدعو الجميع إلى حل الخلافات بالطرق الدبلوماسية، وأضافت: «سلطنة عُمان تتابع باهتمام بالغ حركة الملاحة في مضيق هرمز، وتدعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس وعدم تعريض مضيق هرمز لمخاطر تؤثر على حرية الملاحة[13].

– قبل ذلك، في 24 مايو/ أيار 2019، قال يوسف بن علوي، في تصريحات صحيفة: إن بلاده تسعى جاهدة لتهدئة التوتر في الأزمة الحالية بين الولايات المتحدة وإيران، مؤكداً وجود اتصالات مكثفة في هذا الخصوص، داعياً المجتمع الدولي إلى بذل جهد تشترك فيه سلطنة عُمان لمنع المخاطر قبل وقوعها، وتوقف وزير الخارجية العُماني في طهران، آنذاك، في طريقه إلى لندن، والتقى جواد ظريف.

– في 7 ديسمبر 2019، وقَّعت سلطنة عُمان وايران على عدد من مذكرات التفاهم لدعم العلاقات الثنائية بين الجانبين، على هامش انعقاد أعمال الدورة 18 للجنة الاقتصادية العُمانية الإيرانية المشتركة التي عقدت في العاصمة طهران، وأوضحت «وكالة الأنباء العُمانية» الرسمية أن مذكرات التفاهم بين البلدين تتعلق بالاعتراف المتبادل بالشهادات البحرية والبرامج التنفيذية للمواصفات والمقاييس لعام 2020 والتعاون في المجال الرياضي، وفي 29 ديسمبر 2019، كشف وزير التجارة والصناعة العُماني علي بن مسعود السنيدي أن مستوى التبادل التجاري مع ايران بلغ مليار دولار[14].

– ونتيجة للعلاقات المتميزة بين طهران وسلطنة عُمان، ففي 3 سبتمبر 2019، أبلغت إيران عُمان رغبتها في توقيع «معاهدة عدم اعتداء» مع دول المنطقة، وأفادت «وكالة الأنباء الإيرانية» الرسمية (إرنا) بأن السفير الإيراني لدى عُمان، محمد رضا نوري شاهرودي، التقى وزير الخارجية العُماني، يوسف بن علوي، حيث تبادلا وجهات النظر

حول العلاقات الثنائية وآخر التطورات في المنطقة، وقال شاهرودي: إن «طهران تدعم دائماً السلام والاستقرار في المنطقة، واقترحت حالياً توقيع معاهدة عدم اعتداء مع دول المنطقة»، ومن جانبه، وصف وزير الخارجية العُماني علاقات بلاده مع إيران بأنها «في تقدم»، وقال: «نحن وإيران في وئام وتنسيق مستمر بشأن القضايا السياسية والإقليمية ونتشاور باستمرار»، وفق وكالة «إرنا»[15].

– خلال عام 2019ن مارست كذلك سلطنة عُمان دور الوساطة وكهمزة وصل لتخفيض التصعيد بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، ففي 5 سبتمبر 2019، اتصل وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو بالسلطان قابوس، وبحث معه أوضاع المنطقة، حسب بيان نشرته وزارة الخارجية الأمريكية، أعقبته بعد ذلك زيارة لوزير الشؤون الخارجية العُماني يوسف بن علوي لإيران، حيث التقى وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، وكشفت وزارة الخارجية العُمانية، في بيان لها، أن المباحثات تركزت حول العلاقات الثنائية والتطورات في المنطقة وآخر المستجدات على الساحة الدولية، كما ذكرت مواقع إخبارية إيرانية أن يوسف بن علوي حمل معه رسالة من الرئيس الأمريكي دونالد ترمب في زيارته المفاجئة إلى طهران[16].

– في 23 أكتوبر 2019، أعلن وزير الخارجية العُماني أن بلاده تدرس إلغاء تأشيرات الدخول للمواطنين الإيرانيين، مشيداً بحالة العلاقات بين السلطنة والجمهورية الإسلامية، وسبق أن قررت الحكومة الإيرانية، منذ عام واحد (يوم 23 أكتوبر 2018)، إلغاء تأشيرات الدخول من جانب واحد عن المواطنين العُمانيين الراغبين في زيارة إيران[17].

– في 8 ديسمبر 2019، عقدت اللجنة الاقتصادية المشتركة بين إيران وسلطنة عُمان اجتماعها الثامن عشر في العاصمة الإيرانية، بمشاركة وزير الصناعة والتجارة الإيراني رضا رحماني، ونظيره العُماني علي بن مسعود بن علي السنيدي، ومسؤولين آخرين ونشطاء اقتصاديين من البلدين، وقال الوزير الإيراني: إن حجم التبادل التجاري بين بلاده وسلطنة عُمان يبلغ في الوقت الحاضر مليار دولار فقط، مشيراً إلى أن «ذلك لا يليق بالبلدين»، مع التأكيد أن عُمان «تتمتع بموقع خاص في السياسة الخارجية الإيرانية»، وأنها «تمثل بوابة إيران نحو شمال أفريقيا»، ومضى رحماني قائلاً: إن الأعوام الأخيرة

شهدت زيادة في التجارة بين إيران وعُمان بجهود التجار الإيرانيين، ودعم وإسناد وزارة التجارة العمانية، داعياً إلى تعزيز التعاون في مجالات التجارة والاستثمار وتنفيذ مشاريع خدماتية تقنية وهندسية والسياحة، مشيراً إلى أنه ذلك من شأنه أن يرفع التبادل التجاري إلى 5 مليارات دولار، جدير بالذكر أن وزير الصناعة والتجارة لسلطنة عُمان، علي بن مسعود بن علي السنيدي، قال خلال الاجتماع الثامن عشر للجنة الاقتصادية المشتركة: إنه أحضر معه إلى طهران 30 تاجراً عُمانياً، يمثلون مختلف القطاعات التجارية العُمانية؛ بغية توسيع التعاون التجاري بين البلدين، بحسب قوله[18].

تغيرات هيكلية داخل نظام السلطنة في عام 2019

– شهدت سلطنة عُمان بعض التغيرات الهيكلية الداخلية في عام 2019، ومنها تفعيل وثيقة الرؤية المستقبلية «عُمان 2040»، حيث تم إنشاء وزارة باسم وزارة التقنية والاتصالات في 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، كما تم إنشاء وزارة باسم شؤون الفنون، كما صدر المرسوم (66/ 2019) بإنشاء جهاز الضرائب يتبع مجلس الوزراء ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، كما تم استحداث منصب وزير الدولة ومحافظ مسندم وتعديل المرسوم السلطاني رقم (114/ 2011) باعتماد التقسيم الإداري للسلطنة وتنظيم عمل المحافظين بموجب المرسوم السلطاني رقم (97/ 2019) الصادر في 14 أكتوبر 2019[19].

– وشهد عام 2019، كذلك، انتخابات أعضاء مجلس الشورى في سلطنة عُمان للفترة التاسعة التي جرت يوم 27 أكتوبر/ تشرين الثاني 2019، في كل ولايات السلطنة، لانتخاب 86 عضواً هم أعضاء مجلس الشورى للفترة التاسعة بزيادة عضو واحد على عدد الأعضاء في الفترة الثامنة، حيث زاد عدد ممثلي ولاية لوى إلى اثنين بدلاً من ممثل واحد لها في الفترة الثامنة للمجلس[20].

تحديات الملف الاقتصادي وعجز الموازنة

– لم يختلف الوضع الاقتصادي لسلطنة عُمان عن جاراتها في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2019 كثيراً، حيث أفادت بيانات رسمية، في عام 2019، بتراجع عجز ميزانية سلطنة عُمان بنسبة 53 % على أساس سنوي، في النصف الأول من عام 2019، وحسب بيانات المركزي الوطني للإحصاء والمعلومات العُماني (حكومي)، تراجع العجز إلى 660.6 مليون ريال (1.72 مليار دولار) خلال الفترة، مقارنة مع 1.40 مليار ريال (3.64 مليار دولار) بالنصف الأول من عام 2018، وذكرت البيانات أن الإيرادات العامة للسلطنة بلغت 5.51 مليار ريال (14.3 مليار دولار)، بارتفاع سنوي 11.4 %، مقابل 4.94 مليار ريال (12.8 مليار دولار) بالفترة المماثلة من العام 2018، وعلى صعيد النفقات الحكومية، تراجعت بنسبة 2.8 % على أساس سنوي بالنصف الأول إلى 6.17 مليار ريال (16 مليار دولار)، وكانت النفقات الحكومية سجلت 6.35 مليار ريال (16.54 مليار دولار) بالفترة المماثلة من عام 2018[21].

– وأوضحت المالية العُمانية أن قيمة العجز في الميزانية العامة للدولة لعام 2019 تصل إلى 2.8 مليار ريال عماني (7.2 مليار دولار) بنسبة 9 % من إجمالي الناتج الإجمالي المحلي لسلطنة عُمان، وأشارت إلى أنه سيتم تمويل 86 % من العجز المقدر في الميزانية من خلال الاقتراض الخارجي والمحلي، فيما سيتم تمويل باقي العجز من خلال السحب من الاحتياطيات، وتستهدف الميزانية العُمانية تعزيز الصرف على الإنفاق الاستثماري لتحسين المناخ الاستثماري، وتمكين القطاع الخاص من إقامة مشروعات استثمارية ذات عائد اقتصادي لإيجاد فرص عمل، ويُقدر إجمالي الإنفاق على المشاريع الاستثمارية خلال العام 2019 بنحو 3.7 مليار ريال عُماني، حسب البيان[22].

– وفي 1 يناير 2020، أصدر السلطان قابوس بن سعيد مرسوماً صادق فيه على الميزانية العامة لبلاده للسنة المالية 2020، حيث بلغ العجز في الميزانية خلال الأشهر الستة الماضية من عام 2019 نحو 1.7 مليار دولار، وتراجع عجز الموازنة العمانية 43 % في 11 شهراً من عام 2019، وقُدر إجمالي الإنفاق العام بنحو 13.2 مليار ريال (34.38 مليار دولار) في ميزانية عام 2020، بزيادة 2 % على الإنفاق المقدر لعام 2019، وفقاً لما نقلته

«وكالة الأنباء العمانية»، بينما تبلغ الإيرادات المتوقعة في ميزانية عام 2020 نحو 10.7 مليار ريال (27.69 مليار دولار)، بناء على سعر نفط قدره 58 دولاراً للبرميل، بزيادة تبلغ 6 % على الإيرادات المقدرة للعام 2019[23].

– بالمجمل، فإن الاقتصاد العُماني ليس بمعزل عما يجري في عالم تحكمه المنافسات الجائرة بشهادة منظمة التجارة العالمية، وفي هذا السياق، تعد الاتفاقات الاستثمارية التي تمخضت عن العلاقات الاقتصادية مع الصين فرصاً سانحة للاقتصاد غير الريعي من خلال كلفة الاستثمار البالغة أكثر من 10 مليارات دولار، وتضمنت إنشاء مدينة صناعية في منطقة الدقم، وتطوير البنية الخدمية المتمثلة بعدد من المشاريع المتنوعة الأخرى.

– ورغم وصول عُمان إلى الأسواق المالية، إذ أصدرت سندات بقيمة 3 مليارات دولار في وقت سابق من عام 2019، فإن الوضع المالي في السلطنة لا يزال ضعيفاً، وتصنف وكالات التصنيف الائتماني ديونها على أنها عالية المخاطر، وأكدت وكالة «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني، في أبريل/ نيسان 2019، تصنيفاً لسلطنة عُمان كما هو عند «BBB»، لكنها عدَّلت النظرة المستقبلية إلى «سلبية» مع تزايد المخاطر الخارجية، وتوقعت الوكالة ارتفاع العجز في الموازنة وفي ميزان المعاملات الخارجية، بما سيؤدّي إلى تزايد دين السلطنة الخارجي على مدار الفترة بين الأعوام 2019 و2022، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن السياسة الخارجية لعُمان «ستبقى محايدة»، وتوقعت «انعكاسات محدودة للصراعات الجيوسياسية في المنطقة» عليها[24].

مبادرات عُمانية دولية:

– في 17 نوفمبر 2019، خلال الاحتفال العالمي للتسامح المُقام في العاصمة الإندونيسية جاكرتا، أعلنت سلطنة عُمان عن «مشروع إعلان السلطان قابوس للمؤتلف الإنساني»، ويتضمن المشروع ثلاثة أبعاد ضرورية لإعادة التوازن، يتمثل الأول في تحسين حياة البشر، والبعد الثاني في اعتماد منظومة أخلاق عالمية، أما البعد الثالث فيتمثل في رعاية القيم الروحية للإنسان، وتتمثل المرتكزات الحضارية للتعارف للمشروع في ثلاثة

أبعاد مهمة، يقترح من خلالها التركيز على ثلاثية حضارية إنسانية لتحقيق التعايش والتعارف بين البشر، وهي العقل والعدل والأخلاق[25].

اتفاقيات وشراكات دولية

– في 21 فبراير/ شباط 2019، وقعت سلطن عُمان على اتفاقية الدفاع المشترك بين السلطنة والمملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية، كما تم التوقيع على اتفاقية تعاون لتطوير الروابط المشتركة بين البلدين، يوم 22 مايو/ أيار 2019، وكانت السلطنة قد أقامت شراكة إستراتيجية بينها وبين الصين في مايو/ أيار عام 2018[26].

– في 19 مارس/ آذار 2019، وعلى هامش انعقاد اللجنة العُمانية – المصرية المشتركة في دورتها الرابعة عشر في مسقط، وقعت عُمان مع مصر 5 اتفاقيات في مجالات الصحة والبيئة والشؤون المناخية والتربية والتعليم والقوى العاملة[27].

– في 24 مارس/ آذار 2019، توصَّلت الولايات المتحدة إلى صفقة موانئ إستراتيجية، وقال مسؤولون أمريكيون: إن الصفقة ستُزوِّد الجيش بوصولٍ أفضل لمنطقة الخليج، مع تقليل الحاجة لإرسال السفن عبر مضيق هرمز، الممر البحري الضيق قبالة السواحل الإيرانية، وبحسب موقع «Middle East Eye» البريطاني، فإن السفارة الأمريكية داخل عُمان قالت، في بيان لها: إن الاتفاقية تُنظِّم وصول الولايات المتحدة إلى مرافق وموانئ الدقم وصلالة، و«تُؤكِّد التزام الدولتين بتعزيز الأهداف الأمنية المُشتركة»[28].

– وأضافت «وكالة الأنباء العُمانية»: «ستسمح الصفقة للقوات الأمريكية باستغلال المرافق المُتاحة في بعض موانئ ومطارات السلطنة خلال زيارة السفن والطائرات الحربية الأمريكية، وخاصةً في ميناء الدقم»، ويقع ميناء الدقم جنوبي عُمان، ويُطِلُّ على بحر العرب، ويبعد 500 كيلومتر تقريباً عن مضيق هُرمز[29].

– في 24 أبريل 2019، صادقت سلطنة عُمان اتفاق باريس الذي يرمي إلى توطيد الاستجابة العالمية للتهديد الذي يشكله تغير المناخ، في سياق التنمية المستدامة وجهود القضاء على الفقر[30].

– في 29 نوفمبر 2019، أعلنت سلطنة عُمان أنها تؤيد تمديد صفقة «أوبك+» حتى نهاية عام 2020، ترقباً للانتخابات الرئاسية الأمريكية التي قد تخلق حالة من عدم اليقين للطلب في سوق النفط العالمية، وقال وزير النفط العماني، محمد بن حمد الرمحي، للصحفيين: «نؤيد التمديد (لصفقة «أوبك+) كحد أدنى، حتى نهاية عام 2020، وأعتقد أنه يجب أن نمدد حتى نهاية ديسمبر 2020، لأنني لا أرى أن شيئاً ما سيتغير في السوق في الأشهر التسعة المقبلة»[31].

– بالمجمل مما سبق من الرصد والتحليل، يتبين أن الأوضاع الإقليمية غير المستقرة، لا سيما الأزمة الخليجية الأخيرة، التي نشبت في مطلع يونيو/ حزيران 2017، دفعت سلطنة عُمان إلى توثيق علاقاتها الخارجية، والبحث عن حلفاء دوليين، كما تبين في التقرير، وفيما يبدو أنها لا تكثرت كثيراً لتجميد أو حتى انفراط عقد مجلس التعاون الخليجي الذي يعاني من حالة من الجمود غير مسبوقة لا سيما إزاء الأزمة الخليجية الراهنة.

– تبدو خيارات سلطنة عُمان في سياستها الخارجية وشراكاتها الدولية صعبة ومتناقضة، ففي الوقت الذي تقيم علاقات قوية مع إيران، تبرم اتفاقية عسكرية أمريكية تزيد الخيارات المتاحة أمام الجيش الأمريكي داخل المنطقة في مواجهة أي نوع من الأزمات مع إيران، حيث يُعَدُّ ميناء الدقم العُماني مثالياً للسفن الكبيرة، فضلاً عن أنه كبيرٌ بما فيه الكفاية ليسمح بدوران حاملات الطائرات، بحسب مسؤول أمريكي حيث قال: «الميناء جذابٌ للغاية؛ نظراً لموقعه الجغرافي الإستراتيجي خارج مضيق هرمز»[32].

الهوامش

(1) قطر وعُمان.. علاقات تتعزز بالتفاهمات العسكرية، الخليج أونلاين، (تاريخ الدخول: 2019/9/29)، https://bit.ly/36n1wmY

(2) سلطنة عُمان تعرض مساعيها لحل الأزمة الخليجية، العربي الجديد، (تاريخ الدخول: 2019/1/13)، https://bit.ly/35pZhhp

(3) واشنطن بوست: السلطنة الأقدر على حل الأزمة.. وهذه أسباب قلقها من دور الإمارات، قناة العالم، (تاريخ الدخول: 2019/5/12)، https://bit.ly/39DCfH5

(4) سلطنة عُمان: نواصل دعم الكويت لحلحلة الأزمة الخليجية، الخليج أونلاين (تاريخ الدخول: 2019/2/16)، https://bit.ly/36pk99N

(5) المصدر السابق.

(6) من الكتمان إلى العلن.. صراع إماراتي عُماني في اليمن، الخليج أونلاين، (تاريخ الدخول: 2019/2/19)، https://bit.ly/2ujAaQt

(7) المصدر السابق.

(8) إندبندنت: التنافس السعودي-الإماراتي على المهرة جر عُمان المحايدة إليها.. النفط والأرض في قلب طموحات الرياض، القدس العربي، (تاريخ الدخول: 2019/9/)، https://bit.ly/2tudrAR

(9) الدور العُماني في الملف اليمني.. الأسباب.. المكاسب.. التداعيات، كريتر سكاي (تاريخ الدخول: 2019/10/9)، https://bit.ly/2QLLbS7

(10) عُمان: الزيارات الإسرائيلية هي الثالثة ولا نبيع ولا نشتري في القضية الفلسطينية، سبوتنيك عربي (تاريخ الدخول: 2019/3/18)، https://bit.ly/2SOiG94

(11) موقف السلطنة من القضية الفلسطينية ثابت وراسخ، عُمان (تاريخ الدخول: 2019/4/12)، https://bit.ly/2ZRhe7f

(12) الفلسطينيون يرحبون بقرار سلطنة عُمان فتح سفارة في رام الله، الشرق الأوسط، (تاريخ الدخول: 27 يونيو 2019)، https://bit.ly/2tyFoHq

(13) عُمان تدعو إيران للإفراج عن ناقلة النفط البريطانية، المشهد الخليجي (تاريخ الدخول: 2019/7/25)، https://bit.ly/36lY1gq

(14) توقيع اتفاقيات ثنائية بين سلطنة عُمان وإيران، جريدة الدستور المصرية، (تاريخ الدخول 2019/12/25)، https://bit.ly/2QmW65M

(15) إيران تبلغ عُمان رغبتها في توقيع «معاهدة عدم اعتداء» مع دول المنطقة، القدس العربي (تاريخ الدخول: 2019/9/10)، https://bit.ly/2Tag0CO

(16) أي دور لسلطنة عُمان في الأزمة الإيرانية الأمريكية؟ الجزيرة نت (تاريخ الدخول: 2019/9/10)، https://bit.ly/304LXOl

(17) عُمان تدرس إلغاء التأشيرات مع إيران، قناة العالم (تاريخ الدخول: الأربعاء 2019/10/23)، https://bit.ly/36BSv9y

(18) 5 مليارات دولار الحجم المنشود للتبادل التجاري بين إيـران وسلطنة عُمان، العربي الجديد (تاريخ الدخول: 2019/12/8)، https://bit.ly/2T9dvk4

(19) سلطنة عُمان.. تاريخ حافل من الإنجازات في مواجهة التحديات، العين (تاريخ الدخول: 2019/11/17)، https://bit.ly/39HAhoY

(20) المصدر السابق.

(21) تراجع عجز موازنة سلطنة عُمان 53٪ بالنصف الأول 2019، وكالة الأناضول، (تاريخ الدخول: 2019/8/25)، https://bit.ly/2FmlRNa

(22) سلطنة عُمان تقر ميزانية عام 2019 بعجز يتجاوز سبعة مليارات دولار، (تاريخ الدخول: 2019/1/2)، https://bit.ly/2QnrX6o

(23) بإجمالي 62 مليار دولار.. السلطان قابوس يصادق على ميزانية عُمان 2020، العين (تاريخ الدخول: 2020/1/2)، https://bit.ly/35meNuI

(24) إعـلان السلطان قابوس للمؤتلف الإنساني، الوطن العُمانية، (تاريخ الدخول: 2019/11/17)، https://bit.ly/2ZSBOnC

(25) سلطنة عُمان تواجه تحديات ارتفاع العجز وتراجع النمو، البوابة (تاريخ الدخول: 2019/12/23)، https://bit.ly/2ZWPtKz

(26) سلطنة عُمان.. تاريخ حافل من الإنجازات في مواجهة التحديات، مصدر سابق.

(27) صفقة أمريكية عُمانية تحمي واشنطن من صواريخ إيران، عربي بوست، (تاريخ الدخول: 2019/3/25)، https://bit.ly/2ZROR8Z

(28) المصدر السابق.

(29) مرسوم سلطاني رقم (28/ 2019) بالتصديق على اتفاق باريس، Qanoon.om (تاريخ الدخول: 2019/12/23)، https://bit.ly/36oN7q9

(30) مليار دولار حجم التبادل التجاري بين عمان وإيران، المشهد الخليجي، (تاريخ الدخول: 2020/1/1)، https://bit.ly/2T0aBON

(31) سلطنة عمان تعلن تأييد تمديد صفقة «أوبك+» حتى نهاية عام 2020، المشهد الخليجي (تاريخ الدخول: 2019/12/25)، https://bit.ly/2ZXjg5R

(32) صفقة أمريكية عُمانية تحمي واشنطن من صواريخ إيران، عربي بوست، (تاريخ الدخول: 2019/3/25)، https://bit.ly/2ZROR8Z

التحديات الكبرى
أمام دول الخليج

مركز أفق المستقبل للاستشارات – الكويت

إعداد: أ. محمود المنير

إشراف: أ. محمد سالم الراشد

المقدمة

حمل العام 2019 العديد من التحديات الكبرى لدول مجلس التعاون الخليجي، بعضها قديم متجدد كالأزمة الخليجية التي اندلعت منتصف يونيو/ حزيران 2017، وتطورات الملف النووي الإيراني، لا سيما بعد تراجع إيران عن التزاماتها بموجب الاتفاق الدولي لضمان الطابع السلمي لبرنامجها النووي المبرم في عام 2015، وتذبذب أسعار النفط العالمية، على إثر التهديدات الإيرانية لممرات الملاحة الدولية في مضيق هرمز، وبعضها الآخر جديد مفاجئ كالتطور النوعي لمليشيات الحوثيين التي قصفت المنشآت النفطية لأكبر شركة نفط في المنطقة؛ وهي أرامكو السعودية، وكذلك التحدي الجديد ممثلاً في عودة موجات الربيع العربي مجدداً، لا سيما في دول الجوار كالعراق، ودول امتداد النفوذ مثل لبنان، وغيرها من دول المنطقة العربية كالسودان والجزائر، وفي هذا التقرير، نرصد هذه التغيرات وما قد تحمله من تداعيات وتأثيرات ومخاوف وتحديات لدول مجلس التعاون الخليجي.

التهديدات:

1 – استمرار الأزمة الخليجية ومستقبل مجلس التعاون.

2 – تهديد ممرات الملاحة الدولية في مضيق هرمز.

3 – تطورات الملف النووي الإيراني.

4 – تذبذب أسعار النفط العالمية.

5 – عودة موجات الربيع العربي مجدداً.

استمرار الأزمة الخليجية ومستقبل مجلس التعاون

– ألقت الأزمة الخليجية بظلالها على مسيرة مجلس التعاون الخليجي، وعلى أداء العمل الخليجي المشترك، وعلى عملية التعاون والتكامل الخليجي وصولاً للوحدة، كما جاء في ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، وأثار عمق ومدى هذه الأزمة الكثير من التساؤلات حول مستقبل مجلس التعاون الخليجي، في ظل ما يعصف به من خلافات بينية بين بعض الدول الأعضاء في هذا الكيان الإقليمي.

– كشفت الأزمة الخليجية التي نشبت في 5 يونيو 2017 ضعف مجلس التعاون في مواجهة أزمة غير مسبوقة في تاريخه من تأسيسه في 25 مايو 1981م.

– تصاعد الأزمة واستمرارها وفشل كل الجهود والمساعي لحلحلتها –حتى إعداد هذا التقرير– جعلها تتجاوز العديد من المسلَّمات والاتفاقيات والأنظمة المؤطرة والحاكمة لعمل المجلس، فمن المفروض أن يتم حل الخلافات عن طريق التفاوض والحوار في إطار مجلس التعاون وآلياته، خصوصاً وأن الأزمة تتناقض مع روح ونص النظام الأساسي للمجلس واتفاقياته الموقعة من قبل الدول الأعضاء، كما أن المقاطعة والحصار تخالف اتفاقية السوق الخليجية المشتركة الكافلة لحرية تنقل الأفراد والبضاعة ورأس المال بين كل الدول الأعضاء في المجلس، وأن القرار فيما يخص عمل المجلس واتفاقياته يأتي من المجلس الأعلى المكون من كل قادة الدول الأعضاء.

– أفقدت الأزمة الثقة في مجلس التعاون الخليجي، كمنظمة إقليمية تعتمد في وجودها على القوانين والأنظمة المتفق عليها، ونزعت عنه الشرعية داخلياً وخارجياً، وغدا المجلس جسداً بلا روح، ويتضح هذا من ضعف مستوى العمل الخليجي المشترك، وضعف مستوى قرارات القمتين الأخيرتين المنعقدتين في كل من الكويت عام 2017، والرياض عام 2019.

التوقعات والتداعيات

– من المرجح ألا يعود المجلس إلى سابق عهده حتى بعد حل الأزمة، ويطالب الكثير من المراقبين للشأن الخليجي بضرورة مراجعة نظامه الأساسي، والاتفاق على احترام اتفاقياته وتفعيل آلياته، خصوصاً لجنة حسم المنازعات لتجنب الوقوع مرة أخرى في ذات المعضلة، وهذا ما أشار إليه أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بقوله في افتتاح القمة الخليجية عام 2017 لإيجاد تلك الآلية حيث قال خلال كلمته: «فلنعمل على تكليف لجنة لتعديل النظام الأساسي لهذا الكيان (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) يضمن لنا آلية محددة لفض النزاعات بما تشمله من ضمانات تكفل التزامنا التام بالنظام الأساسي، وتأكيد احترامنا لبعضنا البعض، وترتقي بها إلى مستوى يمكننا من مواجهة التحديات الإقليمية والدولية»[1].

– تبدو الأزمة الحالية التي يمر بها مجلس التعاون الخليجي مختلفة كثيراً عن الأزمات التي مر بها على مدار السنوات الماضية، إذ إنها انبثقت من داخله، وتثير مخاوف وجودية عليه ككيان سياسي، فمنذ اندلاعها مطلع يونيو/ حزيران 2017، وهي تراوح مكانها، وتبدو يوماً بعد يوم في حالة جمود مستمر رغم التصريحات الباعثة على التفاؤل وحدوث انفراجه وشيكة.

– ربما جاء غياب أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني عن قمة الأربعين في الرياض، رغم توجيه دعوة له بالحضور، ليبدد توقعات من رأى أنها ستكون قمة تصالحية، وليعزز وجهات النظر المتشائمة في عدة صحف خليجية، التي تنبأت بأن هذه القمة هي قمة «إعلان الوفاة» لمجلس التعاون الخليجي.

– يبدو المجلس حالياً منقسماً بصورة واضحة، إذ تبدو قطر في جانب واحد، في مواجهة حلف يشمل السعودية والإمارات والبحرين، بينما تبدو كل من الكويت وسلطنة عُمان في حالة أقرب إلى الحياد، وهو ما يعني في نهاية المطاف أن المجلس لم يعد من وجهة نظر العديد من المراقبين كتلة واحدة، ومع تداول الأحاديث عن أن المجلس بات في وضع متردٍّ، تنطلق الاتهامات بتحميل المسؤولية عما وصل إليه لأطراف مختلفة، فالبعض يحمّل ذلك لقطر بسياساتها، والبعض يحمّله للسعودية وحلفائها وسعيهم للهيمنة.

تهديد ممرات الملاحة الدولية في مضيق هرمز

– مضيق هرمز ممر بحري ضيق بين إيران وسلطنة عُمان، يصل الخليج العربي بخليج عُمان من جهة، وبحر العرب بالمحيط الهندي من جهة أخرى؛ يبلغ عرضه الأقصى 50 كيلومتراً بعمق 60 متراً، وعرض ممري الدخول والخروج فيه 10.5 كيلومتر فقط، يمر من خلاله ما بين 20 إلى 30 ناقلة نفط يومياً قادمة من السعودية التي تصدر حوالي 88 % من إنتاجها النفطي عبر المضيق، ونسب أعلى لكل من العراق والإمارات، في حين تصدر الكويت وقطر كل نفطها عبر المضيق.

– ويستوعب مضيق هرمز حركة النفط بحوالي 30 – 40 % من تجارة النفط عبر البحار في العالم، بمعدل يزيد على 17 مليون برميل يومياً، ولا توجد بدائل متاحة عن المضيق لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق لتصدير النفط من موانئ الكويت وقطر والبحرين وبعض الموانئ السعودية والعراقية.

– وتعد مياه مضيق هرمز في الخليج العربي «مياهاً دولية بامتياز، وأن أي تهديد بغلقه سيؤثر على الملاحة التجارية الدولية وليس فقط الإقليمية»، وفق تصريحات أدلى بها المتحدث باسم القيادة الوسطى الأمريكية العقيد إيريل براون، الأربعاء 24 أبريل/ نيسان.

– وتلتزم الولايات المتحدة والدول الحليفة بحماية حرية الملاحة البحرية ومسار القنوات المائية التجارية العالمية في المنطقة مع استعدادات لمواجهة أي تهديدات تتعرض لها حرية الملاحة الدولية.

– في أيار/ مايو 2018، قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني الموقع بين إيران والدول الخمس الكبرى إضافة إلى ألمانيا عام 2015، مع تجديد للعقوبات التي سبق أن فرضتها تلك الدول، وعقوبات إضافية أقرتها الإدارة الأمريكية، دخلت حيز التنفيذ في الرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني 2018[2].

– وفي 2 يوليو/ تموز 2018، صرح الرئيس الإيراني حسن روحاني بأن «منع إيران من تصدير نفطها يعني أن لا أحد في المنطقة سيتمكن من تصدير نفطه»، في إشارة إلى السعودية والإمارات والكويت والعراق، وقطر أيضاً التي تشترك معها في حقل للغاز

الطبيعي وتعتمد في تصديره على مضيق هرمز[3].

– في 22 أبريل/ نيسان 2019، ألغت الولايات المتحدة جميع الإعفاءات على صادرات النفط الإيرانية مع التشديد على إجراءات عقابية توعدت بها في 2 أيار/ مايو 2019 ضد الدول التي لا تلتزم بالقرار الأمريكي الأخير المعلن يوم الإثنين 22 أبريل/ نيسان 2014 بعدم تمديد الإعفاءات التي تتيح لبعض مستوردي النفط الإيراني مواصلة الشراء دون مواجهة عقوبات أمريكية، منذ بدء المرحلة السابقة من قرار منع التصدير في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018[4].

– في مقابل ذلك، صعَّد الحرس الثوري الإيراني من تهديداته بإغلاق مضيق هرمز مرة أخرى، وتحدث قائد القوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني علي رضا تنكسيري أن «إيران ستغلق مضيق هرمز إذا تم منع طهران من استخدامه».

– وقال روحاني في لقاء الجالية الإيرانية بجنيف: «الأمريكيون يزعمون أنهم يريدون منع النفط الإيراني بشكل كامل، لا يفهمون معنى هذا الكلام، في الأساس لا معنى لمنع تصدير النفط الإيراني وتصدير نفط المنطقة، إذا استطعتم؛ فافعلوا ذلك لتروا تبعاته»[5].

– في 8 يوليو 2019، أعلن قائد «الحرس الثوري» السابق محمد علي جعفري، حينها جاهزية قواته لإغلاق المضيق، وقال: «إنه إذا لم تستطع إيران بيع نفطها بسبب الضغوط الأمريكية، فلن يسمح لأي دولة أخرى في المنطقة بذلك»، وأضاف: «نأمل أن تُنفذ هذه الخطة التي تحدث عنها رئيسنا إذا اقتضت الضرورة، يمكن أن نفهم الأعداء ماذا يعني: إما أن يستخدم الجميع مضيق هرمز أو لا أحد»[6].

– في 21 يوليو 2019، أعلن المرشد علي خامنئي عن دعمه تهديد روحاني وكبار قادة «الحرس الثوري» حول إغلاق مضيق هرمز إذا ما منع تصدير النفط الإيراني، وقال: إن التهديدات بإغلاق الممر الدولي «تعبر عن سياسة ونهج النظام».

– ثم بدأت مرحلة ثانية من التصعيد والتهديد الإيراني بغلق المضيق، قبل أن تعلن الولايات المتحدة إنهاء الإعفاءات النفطية الممنوحة إلى 8 دول؛ وتحديداً في اليوم الذي أعلنت فيه الإدارة الأمريكية تصنيف «الحرس الثوري» الإيراني على قائمة المجموعات الإرهابية.

– ولكن التهديدات أخذت منحى جدياً، ففي 22 أبريل/ نيسان 2019، في أول تعليق لـ«الحرس الثوري» على تشديد العقوبات الأمريكية، قال قائد البحرية علي رضا تنكسيري: إن «مضيق هرمز ممر بحري وفقاً للقوانين الدولية، وسنغلقه في حال منعنا من استخدامه»، وفي 24 أبريل/ نيسان 2019 قال ظريف: «نعتقد أن إيران ستواصل بيع نفطها، سنواصل إيجاد مشترين لنفطنا، وسنواصل استخدام مضيق هرمز بصفته ممراً آمناً لبيع نفطنا»، مضيفاً: «لكن إذا اتّخذت الولايات المتحدة التدبير الجنوني، بمحاولة منعنا من ذلك، فعندها عليها أن تكون مستعدّة للعواقب»[7].

– في 28 أبريل 2019، نشرت صحيفة «كيهان» المقربة من مكتب المرشد علي خامنئي، على صفحتها الأولى، رسماً يظهر ضابطاً من «الحرس الثوري» يخرج من البحر وخلفه حاملة طائرات ترفع العلم الأمريكي، وتلتهما النيران، وتحلق فوقها مروحيات، وبالقرب منها زورق يكاد يختفي في التفاصيل لولا العلم الإيراني الذي يحمله[8].

– في 29 أبريل/ نيسان 2019، قال نائب وزير الخارجية الكويتي، خالد الجارالله: إن بلاده تتابع بـ «قلق» التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز، بحسب «وكالة الأنباء الرسمية» (كونا)، ودعا الجارالله إلى أن «يسود العقل والحكمة والسلام في المنطقة»[9].

– فيما تقدم يتضح مدى الخطر المحدق بدول الخليج والتداعيات الكارثية بسبب هذا التحدي والتوتر والتهديد الإيراني المستمر الذي شهد أعلى درجات التصعيد في عام 2019، حيث تعززت تداعيات هذه المخاطر بعد الهجمات على ناقلات النفط في خليج عمان في 14 يونيو/ حزيران 2019، وقبالة سواحل الإمارات في مايو/ أيار 2019، وهي تمثل ترجمة لتهديد قائد القوات البحرية في الحرس الثوري الإيراني، علي رضا تنكسيري، بإغلاق مضيق هرمز في حال تخفيض صادرات إيران النفطية إلى الصفر، مجدداً تأكيد ملكية بلاده للجزر الإماراتية الثلاث في الخليج العربي؛ طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، كما اعتبر أن البحرين جزء من إيران، وقال الأدميرال تنكسيري، في مقابلة أجرتها معه قناة «العالم» الإخبارية الإيرانية، الإثنين 25 فبراير 2019: «ما دام نفطنا يخرج من مضيق هرمز، وناقلاتنا لا تتعرّض لمضايقات، فإن ذلك لن يحدث»[10].

– تجب الإشـارة إلى أن قرابة 80 % من النفط المستخرج من السعودية والكويت والإمارات والعراق تُنقل عبر مضيق هرمز إلى الأسواق الآسيوية، ولعل هذه النسبة التي وضعتها معطيات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية كافية، لتلخيص الضرر الذي سيقع على الإمارات والسعودية حال نفّذت إيران تهديدها بشأن المضيق، حيث إن الاستثمارات والحركة الاقتصادية المحورية التي تشهدها الإمارات والسعودية مهددة بالسقوط[11].

– في 7 نوفمبر 2019، أعلنت الولايات المتحدة عن تشكيل تحالف عسكري بحري بقيادتها مقره في البحرين، لحماية الملاحة في منطقة الخليج، وتشارك في هذا التحالف 6 دول إلى جانب الولايات المتحدة؛ هي السعودية والإمارات والبحرين وبريطانيا وأستراليا وألبانيا، ومن المتوقع أن تشمل مهمة التحالف مياه الخليج، مروراً بمضيق هرمز نحو بحر عُمان، ووصولاً إلى باب المندب في البحر الأحمر، وفي 25 نوفمبر، أعلن رئيس هيئة أركان التحالف الكولونيل جون كونكلين، أن قطر والكويت أكدتا موافقتهما الانضمام للتحالف[12].

– على الرغم من أن هذا التحالف موجه خاصة لمواجهة إيران في المنطقة، فإنه يبدو أن الولايات المتحدة وفي ظل تقاعسها عن القيام بدور رادع لإيران ولمليشياتها في المنطقة، من خلال توجيه ضربات عسكرية للأخيرة سواء خاطفة أو شاملة، فإنها تستعيض عن هذه الإجراءات الحقيقية بخطوات شكلية، تقتصر على الدعم اللوجستي، الذي أثبت فشله في إيقاف وتحجيم النفوذ الإيراني؛ كإرسال مزيد من القوات للسعودية، وأخيراً إنشاء تحالف بحري في الخليج.

التوقعات والتداعيات

– يرى الكثير من المراقبين أن تنفيذ إيران لتهديداتها بإغلاق «هرمز» سيُبنى عليه تبعات اقتصادية «كارثية» على المنطقة والعالم، قد تتدحرج تداعياتها لتشعل حرباً إقليمية شرسة، وعلى صعيد النفط العربي، فإنه في حال أُوصدت بوابات المضيق، فإن دول الخليج، وخاصةً السعودية والإمارات، ستكون في فوهة الأزمة، حيث تصنف السعودية كثاني أكبر منتِج للنفط في العالم والأول عربياً، بـ10.448 مليون برميل يومياً، في حين تعد الإمارات ثامن أكبر منتج للنفط عالمياً، والثالث عربياً بـ2.8 مليون برميل يومياً، بحسب بيانات «أوبك» لعام 2018[13].

– تكمن خطورة التهديدات الإيرانية في التداعيات السلبية المترتبة عليها، فتنفيذ إيران تهديداتها سيقضي على غالبية الموارد المالية النفطية لدول الخليج، التي تعتمد عليها في تغطية أكثر من 60 % من نفقات موازناتها العامة، ومن تداعياتها كذلك حصول نقص ما بين 16.5 مليون و20 مليون برميل من النفط الخام يومياً على الصعيد العالمي، علاوة على الارتفاع الجنوني والخيالي في أسعار النفط، كما أن إغلاق المضيق سيقطع ارتباط الدول المنتجة للنفط الخام في الشرق الأوسط بالأسواق الرئيسة المستهلكة للبترول في قارة آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وأمريكا الشمالية؛ لذا فهذه التهديدات من أكبر التحديات التي تواجهها دول الخليج، التي أخذت منحى جدياً في عام 2019 وما زالت مرشحة للتصعيد كلما أحكمت الولايات المتحدة الخناق على إيران بتمديد العقوبات الاقتصادية.

– استمرار تهديدات هكذا من شأنها أن تجعل مسارات التهدئة في المنطقة عسيرة ومرشحة للتصعيد في أي وقت، لا سيما أنها تتعلق بممر ملاحي دولي لا يمكن تركه في قبضة إيران أو تحت تهديدها المباشر، ويكاد يشكل ورقة ضغط بيد إيران على الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة لتخفيف العقوبات الاقتصادية عليها، وهو ما شاهدنا وقائعه خلال العام 2019، حيث نجحت إيران في اللعب بورقة غلق المضيق واعتراض واحتجاز ناقلات النفط الدولية؛ وهو ما يجعل المنطقة على فوهة بركان مستعر لا يدري أحد متى تفور حممه البركانية!

تطورات الملف النووي الإيراني

– منذ الانسحاب الأحادي للولايات المتحدة عام 2018 من الاتفاق النووي، تراجعت إيران تدريجياً عن التزاماتها بموجب الاتفاق الدولي لضمان الطابع السلمي لبرنامجها النووي المبرم في عام 2015.

– وتمارس الولايات المتحدة حالياً ضغوطاً قصوى على إيران لإجبارها على التفاوض على اتفاق أوسع يتجاوز برنامجها النووي، إلا أن طهران تؤكد أنها لن تدخل في أي مفاوضات ما لم تظهر واشنطن «حسن النية».

– من المعلوم أنه يوجد حتى الآن أقل من 10 بلدان تمتلك السلاح النووي، ومن أصل الدول التي تمتلك التقنية النووية، هناك 5 دول تمتلك أسلحة نووية وفق التعريف الذي تعتمده «معاهدة منع الانتشار النووي» (TNP)، وهي فوق ذلك القوى الكبرى الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، أي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا (تحديداً الاتحاد السوفييتي السابق) وبريطانيا، وفرنسا، والصين، وكلها باستثناء الصين كانت الدول الحليفة التي انتصرت على «دول المحور» في الحرب العالمية الثانية، ولقد شهد الملف النووي الإيراني تطورات كبيرة خلال عام 2019 شكلت ولا تزال تهديداً كبيراً لدول مجلس التعاون، ومن أبرز هذه التطورات ما يلي:

– في أبريل/ نيسان 2019، قرر دونالد ترمب إنهاء الإعفاءات التي سمحت لثماني دول بشراء النفط الإيراني دون تعريض نفسها للعقوبات الأمريكية، من أجل تقليص «تصدير» الخام الإيراني إلى «الصفر»[14].

– في مايو/ أيار 2019، أعلنت إيران أنها ستتوقف عن الالتزام –اعتباراً من نهاية يونيو/ حزيران– ببندين التزمت بهما بموجب الاتفاقية النووية، وأرادت طهران ممارسة الضغط على الدول الأوروبية التي ما زالت ملتزمة بالاتفاقية لمساعدتها على الالتفاف عليها، حتى هذا التاريخ، ظلت طهران وفية لالتزاماتها وفقاً للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

– في يوليو/ تموز 2019، أعلنت طهران أنها تجاوزت «الحد الأقصى البالغ 300 كيلوجرام» من اليورانيوم المنخفض التخصيب الذي تفرضه الاتفاقية، وفي السابع من

الشهر نفسه، أكدت أنها بدأت تخصيب اليورانيوم بدرجة أعلى من الحد الأقصى البالغ 3.67 % الذي تفرضه الاتفاقية، وهددت طهران بأنها ستتخلى عن كل الالتزامات الأخرى في غضون 60 يوماً ما لم يتم التوصل إلى حل مع شركائها في الاتفاق، وفي اليوم التالي أعلنت طهران أنها تنتج اليورانيوم المخصب بنسبة 4.5 % على الأقل، وهو مستوى أعلى من السقف المحدد بـ3.67 %، لكنه بعيد من السقف المطلوب للاستخدام العسكري[15].

– في أغسطس/ آب 2019، وبصورة مفاجئة، زار وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف فرنسا بدعوة من الرئيس إيمانويل ماكرون الذي التقاه على هامش قمة مجموعة السبع في باريس، وأعلن دونالد ترمب أنه مستعد للقاء نظيره الإيراني حسن روحاني «إذا كانت الظروف مناسبة»، فيما دعا الرئيس الإيراني واشنطن إلى «اتخاذ الخطوة الأولى برفع جميع العقوبات» المفروضة عليها[16].

– في سبتمبر/ أيلول 2019، أعلنت طهران خفضاً إضافياً لالتزاماتها عن طريق إزالة القيود على البحث والتطوير في المجال النووي، وجاءت هذه الخطوة بناء على إخفاق محاولة الوساطة الفرنسية خلال المهلة التي منحتها لها، بعد أن استبعدت واشنطن أي تنازل عن العقوبات لتسهيل منح خط ائتماني لإيران، فيما أعلن الحوثيون المدعومون من طهران مسؤوليتهم عن الهجمات على البنى التحتية النفطية الرئيسة في السعودية، واتهمت طهران واشنطن والرياض وبرلين ولندن وباريس بالوقوف وراء هذه الهجمات، وأثارت الهجمات مخاوف من مواجهة عسكرية مع إيران، في حين كادت تحصل مواجهة بين واشنطن وطهران في يونيو/ حزيران، فيما قال ترمب: إنه ألغى شن ضربات في اللحظة الأخيرة على إيران بعد أن أسقطت طهران طائرة مسيرة أمريكية، وذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران أطلقت عملية تخصيب اليورانيوم في أجهزة طرد مركزي متطورة، ومن جانبها أعلنت إيران في السابع من الشهر نفسه تشغيل هذه الأجهزة[17].

– في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، أكد المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي معارضته لأي حوار مع واشنطن، وفي الرابع من الشهر ذاته أكدت طهران أنها باتت تنتج 5 كيلوجرامات من اليورانيوم المخصب يومياً، وأنها طورت نموذجين جديدين من أجهزة الطرد المركزي بدأ اختبار أحدهما[18].

التوقعات والتداعيات

– بعدما تقدم يمكن القول: إن إيران النووية خطيرة بما يكفي لكي تهدد في الصميم سلطة نظام منع الانتشار النووي، فإذا كان خروج كوريا الشمالية من نظام حظر الانتشار النووي في عام 2003، يمكن اعتباره انحرافاً، فإن التحدي الإيراني سيشكل سابقة في ظل الإخفاق الدولي الملازم في التعامل مع كوريا الشمالية.

– يبدو موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المنطقة الرمادية، فهي لم تؤكد وجود أي جوانب عسكرية في البرنامج النووي الإيراني، لكنها لا تنفي وجود هذه الجوانب.

– فيما يتعلق بدول الخليج، فإنها لا تترك مناسبة إقليمية أو دولية إلا وتعرب عن قلقها ومخاوفها من استمرار إيران في المضي قدماً في استكمال مشروعها النووي دون وجود رادع حقيقي من المجتمع الدولي، ولا تملك في الوقت نفسه خيار المواجهة مع إيران أو إيقاف مشروعها النووي أو حتى اتخاذ مبادرة سياسية للتفاوض معها بشأنه، وتلك هي المعضلة الحقيقية أن دول الخليج غائبة عن المشهد التفاوضي الدولي مع إيران على برنامجها النووي حتى الآن.

تذبذب أسعار النفط العالمية

– في الربع الثاني من عام 2018 كان الاقتصاديون في دول الخليج يضعون توقعات لعام 2019 على أساس أن يكون سعر برميل النفط بين 80 و90 دولاراً، لكن التطورات التي حدثت خلال الأسابيع الماضية أجبرتهم على إخراج حاسباتهم مرة أخرى، حيث انخفضت الأسعار إلى أقل من 70 دولاراً للبرميل.

– ويقول تقرير نشره موقع «بيتروليوم إيكونوميست» البريطاني المتخصص بقضايا النفط: إن المخاوف تراجعت بشأن نقص الإمدادات النفطية العالمية، حيث منحت الولايات المتحدة إعفاءات لثماني دول تسمح لها بمواصلة شراء النفط من إيران التي فرضت عقوبات عليها، وحث الرئيس ترمب دول منظمة «أوبك» على إنتاج المزيد من النفط، إضافة إلى عامل آخر هو ارتفاع إنتاج النفط في الولايات المتحدة إلى 11.6 مليون برميل في اليوم.

– لكن المعضلة التي يواجهها المخططون الاقتصاديون في دول الخليج هي أن السوق تبدو غير مفهومة في الأشهر المقبلة، على الأقل هذا ما يقوله العديد من المراقبين.

– صدر تقرير لوكالة «فيتش»، في 4 نوفمبر 2018، يؤكد أن الأوضاع المالية ستضعف في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، خلال عامي 2019 و2020؛ ما يواصل الضغط على الميزانيات العامة وميزان المدفوعات، وتوقعت «فيتش»، وقتها، أن تسجل ميزانيات الخليج عجزاً بنحو 1 – 2 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، على افتراض أن سعر خام برنت سيبلغ 65 دولاراً للبرميل، مقابل 71.6 دولار للبرميل في عام 2018[19].

– وذكرت أن توقعاتها في عام 2019، تعكس انخفاض متوسط أسعار النفط وزيادة الإنفاق، «أحجام الإنتاج النفطي تضغط أيضاً على العائدات»، وتلتزم جميع دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء قطر بالحد من الإنتاج بموجب اتفاقية «أوبك+» حتى الربع الأول من عام 2020، فيما تعاني السعودية من نقص كبير في الإنتاج.

– وتوقعت «فيتش» مزيداً من التحسينات في الأرصدة الأولية غير النفطية، في معظم دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2020، وأكدت أن هناك حاجة إلى تدابير إضافية، لتجنب المزيد من التدهور العام المقبل، في ظل افتراض خط الأساس أن برنت سيبلغ 62.5 دولار للبرميل، ورجحت تعميق أو تمديد خفض إنتاج النفط، «وسيكون لهذا الأمر أكبر الأثر على سلطنة عُمان، التي تعتمد إستراتيجيتها للتكيف المالي على المدى المتوسط، بشكل كبير على الزيادات المحتملة في إنتاج النفط والغاز»، وبدأ تحالف «أوبك» خفض إنتاج النفط بمقدار 1.2 مليون برميل يومياً منذ مطلع عام 2019 حتى نهاية الربع الأول من عام 2020[20].

– في 16 سبتمبر 2019، صعدت أسعار النفط، إذ سجل خام برنت أكبر مكسب بالنسبة المئوية خلال يوم منذ بداية حرب الخليج في عام 1991، وذلك نتيجة للهجوم على منشأتي نفط في السعودية تابعتين لشركة أرامكو، حيث أدى الهجوم إلى توقف إنتاج ما يعادل 5 % من الإمدادات العالمية[21].

التوقعات والتداعيات

– هذا التذبذب في أسعار النفط وقرار خفض الإنتاج لا شك أن له تداعيات على الأسواق العالمية، وعلى ميزانيات دول الخليج مجتمعة، وإن كان بنسب متفاوتة، فمن المتوقع أن الانخفاض الأخير في أسعار النفط «من المرجح أن يستمر أكثر»، حتى إنه يوحي بأن برنت سينخفض إلى 60 دولاراً أمريكياً في عام 2019، و55 دولاراً بحلول نهاية عام 2020[22].

– بحسب موقع «كابيتال إيكونوميكس» المتخصص في قضايا النفط، سيصل الانتعاش الاقتصادي في الخليج إلى ذروته في منتصف عام 2019، وربما حتى أسرع وعلى المدى الطويل، ستتدهور أوضاع الموازنة والحساب الجاري في الخليج[23].

– الذي لا شك فيه أن أسعار النفط متذبذبة، وزيادة الإنفاق العام بشكل مطرد مع ارتفاع أسعار النفط أمر غير مستدام، حيث ستكون عواقب نمو الإنفاق وخيمة حين حدوث هزة في أسواق النفط، من هنا أصبح لزاماً على دول الخليج تكوين خارطة طريق من أجل تجنب تحديات تذبذب أسعار النفط، تقوم على تبنّي معدّلات نمو في المصروفات متساوية مع معدل النمو في فترة ما قبل رواج أسعار النفط، واستثمار الإيرادات النفطية في مصادر دخل بعيدة عن تقلّبات أسواق النفط[24].

– من المرجح أن تفضي تذبذبات أسعار النفط إلى تعطيل خطط التنمية وتأجيل الكثير من المشاريع الكبيرة، فتقلّب الإيرادات النفطية أدّى كما في تجربة الثمانينيات إلى خفض المصروفات الرأسمالية بشكل حاد من أجل تدارك العجوزات في الموازنة العامة، وهو ما أدّى إلى تعطيل الكثير من المشاريع التي يتطلب تنفيذها أعواماً عديدة، ومن أجل إيجاد حل لهذه المشكلة يجب على دول الخليج ادخار نسبة كبيرة من الإيرادات النفطية في فترة الرواج، وألا تزيد النفقات الجارية بشكل مفرط حتى لا تذهب الأموال المدخرة في إنفاق استهلاكي بعد انخفاض أسعار النفط ومن أجل ضمان استمرارية المشاريع التنموية.

– من المرجح أن يكون تذبذب أسعار النفط وانخفاضها مؤشراً لمدى علاقة دول الخليج بصناديقها السيادية، حيث إن لم تنجح دول الخليج في تخفيض نفقاتها، ستشهد

الصناديق السيادية تراجعاً في التحويلات إليها، وفي حال استمر العجز في ميزانيات دول الخليج على المدى المتوسّط، فستشهد الصناديق السياديّة الكثير من السحوبات، والحقيقة أن هبوط أسعار النفط، لا يدع مجالاً للشك بأن الصناديق السيادية ستتأثر سلباً، نظراً لاعتماد دول الخليج بصورة أساسية على أسواق النفط؛ ما يعني أن كل شهر يمر بالسعر الهابط للنفط يعني استهلاك بضعة شهور من الوفر الذي تم بناؤه في حقبة الرواج؛ وعليه، فإن عامل الزمن قاتل ولا يمكن تعويضه، ومما لا شك فيه أن وجود أو عدم وجود صناديق الادخار يجب ألا يغني عن تبني إستراتيجية للتنمية قادرة على تحويل ما في باطن الأرض إلى أصول منتجة فوق الأرض[25].

- يجب ألا تدفع التحديات الأمنية المتواترة الإدارات السياسية والاقتصادية في دول الخليج للتقصير في البحث عن بدائل الإصلاح الاقتصادي الممكنة، أو وضع إستراتيجيات تنموية تتوافق مع المتغيرات المحتملة خلال السنوات والعقود القادمة في اقتصاديات الطاقة، لا بد أن المتغيرات التقنية المعاصرة سوف تؤثر على طبيعة الاقتصاد العالمي وتطوير آليات الصناعات التحويلية واحتياجاتها للوقود ومصادر الطاقة، هناك جهود في البحوث تهدف لتخفيض الطلب على الوقود، وخصوصاً الوقود الأحفوري من أجل الحفاظ على نظافة البيئة.

عودة موجات الربيع العربي مجدداً

- منذ نهاية عام 2018، شهدت دول عربية عدة موجة من الاحتجاجات التي أعادت موجات ما يسمى بثورات الربيع العربي مجدداً، بعد حالة من التراجع في الإقبال الجماهيري على الاحتجاج ضد الأنظمة الحاكمة، وخشية معظم الشعوب من تكرار ما آلت إليه ثورات مماثلة في سورية وليبيا واليمن من صراعات وحروب داخلية.

- اتسمت موجة الاحتجاجات الجديدة بالتظاهر السلمي، وإصرار المحتجين على تفويت الفرصة على الحكومات في استخدامها القوة ضدهم وجرِّهم إلى صراع مسلح ستكون الغلبة فيه للأجهزة الأمنية، وبالتالي إجهاض أهداف المحتجين.

- انطلقت الشرارة هذه المرة من السودان ثم الجزائر والعراق والأردن ولبنان ومصر

ودول أخرى، خرج المحتجون إلى الشوارع احتجاجاً على تردي الأوضاع المعيشية والفساد الذي تعاني منه مؤسسات تلك الدول وأسباب أخرى، بعضها على صلة بتغيير النظام أو إجراء إصلاحات سياسية جذرية.

– أثبت العام 2019 أن دوافع احتجاجات عام 2011 لا تزال موجودة بقوة في دول عدة، وأن فترة الهدوء ما بين عامي 2011 و2019 إنما لإعادة الحسابات والتهيئة للموجة الجديدة.

– تتشابه الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في موجة الربيع العربي الأولى مع الموجة الجديدة من حيث استمرار حالة الإحباط لدى قطاعات واسعة من الشباب بسبب البطالة وتردي الأوضاع المعيشية وزيادة نسبة الفساد في مؤسسات الدولة وفي الحكومات، وأسباب أخرى منها ما يتعلق بحرية التعبير والضغوط القاسية التي تمارسها الأجهزة الأمنية التابعة لتلك الأنظمة[26].

– يتكرر المشهد العام في شوارع بيروت وبغداد والجزائر والقاهرة حيث ترتسم ملامح موجة جديدة من الاحتجاجات الشعبية المعبرة عن الرفض الشعبي لسياسات الأنظمة الحاكمة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو ما يتعلق بجوانب الإصلاح السياسي وحرية التعبير وحقوق الإنسان، وتبدو الموجة الراهنة من الاحتجاجات تركز على تقويض الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي والمؤسسات الغارقة في الفساد والمحسوبية واستنزاف موارد هذه الدول لصالح الطبقات السياسية الحاكمة والمتنفذة.

– ألقت بعض الاحتجاجات بظلالها على دول الخليج، فعلى سبيل المثال خلفت الاحتجاجات العراقية أصداء واسعة لدى الكويت، تجلت في استنفار أمني مكثف، حيث تفقَّد رئيس الأركان العامة للجيش الكويتي الفريق الركن محمد الخضر الحدود الشمالية للبلاد، للوقوف على جاهزية القوات والإجراءات الاحترازية المتخذة من الجيش على وقع الاحتجاجات جنوبي العراق، وقالت رئاسة الأركان العامة للجيش الكويتي في بيان لها: إن رئيس الأركان يرافقه عدد من القيادات العسكرية للأجهزة الأمنية في الدولة، قام بزيارة تفقدية للمنطقة الشمالية للبلاد، وأضافت أن الأحداث الجارية قرب الحدود الشمالية شأن داخلي لدولة الجوار، وما يقوم به الجيش بالتعاون مع الأجهزة الأمنية ما هو إلا

إجراءات احترازية، من جانبها أكدت سفارة دولة الكويت لدى بغداد سلامة الرعايا الكويتيين في المدن العراقية التي تشهد مظاهرات شعبية، داعية إياهم في الوقت نفسه إلى تجنب أماكن التجمهر والطرق البرية، حسبما جاء على لسان السفير سالم الزمانان في تصريح لـ«وكالة الأنباء الكويتية» (كونا)[27].

– في 6 نوفمبر/ تشرين 2019، تداعى في الكويت مظاهرات شعبية يتقدمها نواب سابقون وناشطون حقوقيون إلى ساحة الإرادة أمام مجلس الأمة الكويتي للمشاركة في الوقفة الاحتجاجية السلمية التي دعا إليها النائب السابق صالح الملا وحملت شعار «بس امصخت»، وتحولت الوقفة من «الصمت» إلى الهتاف، الذي حمل مطالب متنوعة، أبرزها مطالبة الحكومة بإسقاط القروض التي أثقلت كاهلهم، والمسارعة بحل قضية «البدون» التي طال أمدها؛ وهو ما يرشح تكرارها مجدداً إذا لم تبادر الحكومة بتقديم حلول عملية وناجعة لهذه الملفات الساخنة في الكويت والحاضرة بقوة في المشهد السياسي[28].

التوقعات والتداعيات

– لا شك أن تجدد الاحتجاجات في المنطقة تقلق الأنظمة الخليجية بشدة مثلما أقلقها موجات الاحتجاجات في عام 2011، ولا شك أن هذه الموجات سيكون لها تداعياتها حال استمرارها وتصاعدها على استقرار دول الخليج، وبالتالي من المتوقع أن تتخذ دول الخليج التدابير اللازمة للتعامل معها مثلما فعلت مع احتجاجات عام 2011، لضمان عدم انتقال رقعة هذه الاحتجاجات إلى دولها.

– تنظر الدول الخليجية إلى موجات الاحتجاجات التي شهدها عام 2019 بنوع من التحفظ المعهود وغير المستغرب على أسلوب تعاطي الأنظمة الخليجية مع احتجاجات هكذا، ولقد أثبتت تطورات أحداث احتجاجات «الربيع العربي» وجود أدوار دولية وإقليمية لاستغلال تطوراتها لإذكاء جانب من الخلافات الدينية والطائفية والإثنية بين المجتمعات العربية؛ ما يتطلب الحذر الشديد، وبخاصة من قبل صانعي القرار السياسي والاقتصادي لتحاشي انعكاساتها المستقبلية على المجتمع العربي بصورة عامة،

والخليجي منه على وجه الخصوص.

– من المتوقع أن تشهد بعض الدول الخليجية اندلاع احتجاجات في عام 2020، لا سيما في ظل تنامي مؤشرات الفساد في بعض الدول الخليجية، فضلاً عن وجود ملفات قابلة للاشتعال كملف «البدون» في الكويت التي شهدت احتجاجات قليلة نسبياً في عام 2019، حيث أفادت منظمة العفو الدولية أنّ السلطات الكويتية اعتقلت أكثر من 12 شخصاً من «البدون» بينهم ناشط حقوقي معروف، في حملة استهدفت متظاهرين طالبوا بالحصول على الجنسية[29].

الهوامش

(1) أمير الكويت يدعو لإيجاد آلية لفض المنازعات في مجلس التعاون الخليجي، سبوتنيك عربي، (تاريخ الدخول: 2019/12/15)، https://bit.ly/2s0cFeA

(2) تهديدات إيران بإغلاق مضيق هرمز.. هل دخلت في طور الجدّية؟ وكالة الأناضول، (تاريخ الدخول: 2019/12/15)، https://bit.ly/34NMKnE

(3) تاريخ من التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز، الشرق الأوسط، (تاريخ الدخول: 2019/12/14)، https://bit.ly/34Igz9b

(4) توترات مضيق هرمز.. أمن النفط والغاز الطبيعي على المحك، لوسيل، (تاريخ الدخول: 2019/12/14)، https://bit.ly/2Sj38K6

(5) المصدر السابق.

(6) استعدوا للعواقب.. ظريف يحذر واشنطن من اتخاذ «الإجراء المجنون» الجزيرة نت، (تاريخ الدخول: 2019/12/15)، https://bit.ly/391PeC7

(7) لماذا يهدد إغلاق مضيق هرمز السعودية والإمارات؟ الخليج أونلاين، (تاريخ الدخول: 2019/12/15)، https://bit.ly/36W3Z7J

(8) مضيق هرمز.. هل تؤثر تهديدات إيران على تجارة النفط بالعالم؟ الجزيرة نت، (تاريخ الدخول: 2019/12/16)، https://bit.ly/2EGavTW

(9) «قلق كويتي» بشأن تهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز، BBC، https://bbc.in/34NJ5Gr

(10) مضيق هرمز.. هل تؤثر تهديدات إيران على تجارة النفط بالعالم؟ الجزيرة نت، (تاريخ الدخول: 2019/12/16)، https://bit.ly/2Qc3UG6

(11) هل إيران قادرة عملياً على إغلاق مضيق هرمز، وكيف سيكون الرد الخليجي عليها؟ (تاريخ الدخول: 2019/12/16)، https://bit.ly/2riQZKd

(12) مسؤول أمريكي: قطر والكويت تنضمان للتحالف البحري لحماية الخليج، القبس، 2019/11/25، (تاريخ الدخول: 2019/12/20)، https://bit.ly/38ZBZ53

(13) هل يحق لإيران إغلاق مضيق هرمز؟ الحرة، (تاريخ الدخول:2019/12/16)، https://arbne.ws/2SkoNBF

(14) النووي الإيراني: واشنطن تنهي العمل بالإعفاءات من العقوبات، (تاريخ الدخول: 2019/12/16)، https://bit.ly/2tHQo5C

(15) إيران تستأنف رسمياً تخصيب اليورانيوم وتسحب اعتماد مفتشة أممية، فرانس 24، (تاريخ الدخول: 2019/12/16)، https://bit.ly/2EKUsEw

(16) الاتفاق النووي الإيراني: هل يمكن تجنب «نقطة اللاعودة»؟ فرانس 24، (تاريخ الدخول: 2019/12/16)، https://bit.ly/35QPZfa

(17) ولادة أزمة الملف النووي الإيراني ومواقف الأطراف المختلفة، عربي 21، (تاريخ الدخول: 2019/12/16)، https://bit.ly/38XhhTj

(18) الاتفاق النووي.. آخر التطورات منذ الانسحاب الأمريكي، https://bit.ly/2SnEMie

(19) «فيتش»: انخفاض أسعار النفط أضعفت ميزانيات دول الخليج، وكالة الأناضول، (تاريخ الدخول: 2019/12/16)، https://bit.ly/2sScbqV

(20) المصدر السابق.

(21) ارتفاع أسعار النفط بعد الهجمات ضد منشآت شركة أرامكو في السعودية، (تاريخ الدخول: 2019/12/16)، https://bit.ly/34LqJ94

(22) الموازنات الخليجية في 2019 أمام تحدي أسعار النفط، https://bit.ly/2Shwg4A

(23) التقلبات في أسعار النفط وآثارها على ميزانيات دول الخليج العربية، مركز الخليج لسياسات التنمية، (تاريخ الدخول: 2019/12/16)، https://bit.ly/2SshLer

(24) Rabah Arezki، Adnan Mazarei and Ananthakrishnan Prasad، «Sovereign Wealth Funds in the New Era of Oil»، IMF blog، October 2015، https://goo.gl/C0h4zO

(25) الربيع العربي بين موجتي 2011 و2019، وكالة الأناضول، (تاريخ الدخول: 2019/12/16)، https://bit.ly/2ZgMfB6

(26) مظاهرات واضطرابات في عشر مناطق مشتعلة حول العالم، الجزيرة نت، (تاريخ الدخول: 2019/12/20)، https://bit.ly/376bMA1

(27) تهديد واستنفار: كيف تتعامل الكويت مع احتجاجات العراق بجوارها؟ نون بوست، (تاريخ الدخول: 2019/12/20)، https://bit.ly/2ShPsPJ

(28) الفساد و«البدون» والقروض حاضرة في «الإرادة»، القبس، (تاريخ الدخول: 2019/12/21) https://bit.ly/2sSssw1

(29) الكويت تعتقل متظاهرين من «البدون» يطالبون بالجنسية، وكالة الأناضول، (تاريخ الدخول: 2019/12/20)، https://bit.ly/36ZMWS3

تحليل حركات المتغيرات في الأزمة الخليجية

مركز أفق المستقبل للاستشارات - الكويت

إعداد: أ. محمود المنير

إشراف: أ. محمد سالم الراشد

خلال العام 2019، وفي ظل استمرار تداعيات الأزمة الخليجية، شهدت العلاقات الخليجية بعض المتغيرات التي تشير بوضوح إلى عدم ظهور بوادر حقيقية لإنهاء الأزمة في المدى القريب، واستمرت تلك المتغيرات حتى الربع الثالث من العام، ومنها:

1 – استمرار الانقسامات الحادة داخل دول المجلس الست بعد قرار قطع كافة أشكال العلاقات لثلاث دول منها (السعودية والإمارات والبحرين)، وفرض حظر كامل على الشحن والتجارة والرحلات الجوية المباشرة، وإغلاق المعبر البري الوحيد الذي يربط دولة قطر بالعالم الخارجي.

2 – تشير مجريات الأحداث إلى أن دول المقاطعة الرباعية قد تعايشت مع الأزمة، وأنها غير مكترثة بتداعياتها مع غياب الإرادة والرغبة المتبادلة في التفاوض والحوار للتوصل إلى حل للأزمة التي بدا أنها دخلت طريقاً مسدوداً.

3 – فيما يبدو أن قطر استطاعت تجاوز تداعيات الأزمة السلبية ولو بشكل متوسط، وهذا ما أكده أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بقوله: «إن قطر استطاعت تجاوز تبعات الحصار واحتواء آثاره السلبية، وتهاوت كل ادعاءات دول الحصار، مؤكداً التقدم الملحوظ في الوضع الاقتصادي والقفزة النوعية التي يشهدها قطاع إنتاج الغاز في البلاد»[1].

4 – ويمكن القول: إن دولة قطر أثبتت قدرتها على «الصمود» طيلة عامين ونصف عام، عُمر الأزمة، مع المضي في التطوير والبناء والتنمية بوتيرة عالية، كما نجحت في الخروج الآمن –حتى الآن– من تداعيات الأزمة ونتائجها في الجانب السياسي أو على القطاع الاقتصادي، على الرغم من الآثار السلبية على هذا القطاع الذي تضرر بشكل

واضح دون أن يصل إلى مرحلة الانهيار؛ نتيجة الإجراءات العقابية للرباعي العربي، أو انهيار النظام السياسي القائم.

5 – لا تزال دولة قطر فاعلاً إقليمياً مؤثراً في ملفات المنطقة، وقوة اقتصادية إقليمية ودولية، سواء على صعيد الصفقات التجارية أو الاستثمارات الخارجية داخل الدولة أو استثمارات الدولة في دول العالم المختلفة.

6 – يبدو أن قطر بقيت متمسكة بشروطها لإنهاء الحصار، من دون شروط، وبالحوار، لوضع أسس وآليات تبني العلاقة الأخوية بين الجيران من جديد، وهذا ما يتم تأكيده بالمحافل الدولية وللوسطاء، وكان في آخر مرة بالعاصمة الأمريكية واشنطن، حيث جمع لقاء، في 12 نوفمبر 2019، وزير خارجية قطر محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، مع نظيره الأمريكي، وأكد خلاله الوزير القطري أن بلاده تقدر جهود واشنطن «لإعادة مجلس التعاون إلى سابق عهده»، وأكد الوزير القطري أن بلاده أبدت استعدادها للحوار، لكنه شدد، في معرض حديثه، على أن هذا الحوار يجب أن يكون غير مشروط، ومبنياً على احترام سيادة الدول والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وذكر أيضاً أن جهود وساطة الكويت في الأزمة الخليجية لا تزال مستمرة، مؤكداً أن الزيارات التي أجراها مسؤولون كويتيون للسعودية وقطر بالآونة الأخيرة، كانت في إطار بحث الأزمة الخليجية وتطورات أخرى[2].

7 – غاب ملف الأزمة الخليجية عن طاولة مباحثات القمتين الطارئتين، الخليجية والعربية في مكة المكرمة، والقمة الإسلامية «العادية»، اللتان عقدتا في 31 و30 مايو 2019، وركزت القمتان الخليجية والعربية على ما يتعلق بأمن الخليج العربي والتهديدات الإيرانية، بينما لم تشر القمة الإسلامية إلى التهديدات الإيرانية بشكل صريح[3].

8 – من الملاحظ أن هناك إجماعاً دولياً على ضرورة حل الأزمة الخليجية عبر الحوار المتبادل دون أن تبذل العديد من الدول التي تتمتع بثقل دولي، مثل الولايات المتحدة، ما يكفي من الجهد وممارسة الضغط على طرفي الأزمة للتوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف.

9 – أدت الأزمة الخليجية إلى حالة من «الشلل» في أداء منظومة مجلس التعاون الخليجي

طيلة عامين على المستوى السياسي، بينما عمّقت الانقسامات بين دوله لتصل إلى المجتمعات الخليجية ذاتها، وأيضاً إلى منظمات إقليمية ودولية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرهما.

10 – مع طول أمد الأزمة الخارجية، بدت الأزمة وكأنها شيء مألوف لدى بعض دول الحصار، حيث ترى السعودية على لسان مسؤولين رسميين أن أزمة قطر «صغيرة»[4]، وهي خارج أولويات سياساتها الخارجية التي تركز على الحرب الأهلية في اليمن، ووقف التهديدات الإيرانية، وتحجيم الدور الإيراني في العراق واليمن وسورية، كما أن تصريحات لمسؤولين إماراتيين تؤكد مراراً تجاهل الأزمة وعدم الاهتمام بها.

11 – في آخر مستجدات الوساطة الكويتية بعد انتهاء القمم الثلاث، وعدم مناقشة الأزمة الخليجية، نقلت وسائل إعلام عن وزير الخارجية القطري أن أمير دولة الكويت «سيطرح مبادرة وأفكاراً جديدة في المرحلة المقبلة لحل الأزمة الخليجية»، لكن ليس ثمة أي أمل يلوح في الأفق القريب للخروج من الأزمة الراهنة[5].

12 – يمكن القول: إنه خلال عامين ونصف عام خلت –هي عُمر الأزمة– لم تتوقف الجهود الكويتية عن بذل كل ما لديها من مساعٍ دبلوماسية بين أطراف الأزمة إقليمية، والتحرك دولياً طلباً للدعم للدفع والضغط على الأطراف لتسوية الأزمة، وعدم إطالة أمدها، ورافق الأمل والتفاؤل الخطاب الكويتي في المشهد السياسي الخليجي فيما يتعلق بالأزمة، مشجعاً كل خطوة من شأنها تقريب وجهات النظر، كان آخرها الإشادة بمشاركة المنتخبات الخليجية في «خليجي24»، واعتبارها خطوة إيجابية نحو إحداث انفراجة وشيكة في مسارات الأزمة المسدودة منذ عامين ونصف عام.

13 – لا تظهر وجود أي بوادر من قِبل الإمارات للدخول في المصالحة الحالية، أو أن المنامة ربما تكون مع الرياض في خطوتها، في حين تبقى أبوظبي منفردة بسياساتها، وهذا يشير إلى أن المفاوضات ثنائية مع الرياض، وخارج المطالب الـ13، وعليه فمن المرجح أن هناك تغيُّراً في حراك الدبلوماسية السعودية يبتعد عن أبوظبي؛ لذا من المتوقع حدوث ثغرة في جدار الحصار المفروض على قطر والمستمر منذ عام 2017، ولكنها ليست كاملة، إنما سيكون ذلك مع السعودية ثم رويداً رويداً مع البقية.

التحولات في مسارات الأزمة 2019

بعد حالة الجمود وفشل كل جهود إنهاء الأزمة منذ منتصف يونيو 2017 وحتى الربع الأخير من عام 2019، فيما يبدو أن الأزمة دخلت طور الهدوء التدريجي مع ظهور بوادر انفراجة وشيكة تدعمها عدة مؤشرات، وتكتسب القمة الخليجية، التي تستضيفها العاصمة السعودية الرياض في 10 ديسمبر 2019، أهمية كبيرة في ظل الآمال الكبيرة المُعلقة عليها لوضع حد للأزمة التي عصفت بمجلس دول التعاون الخليجي وهزت أركانه بشدة، ومن هذه المؤشرات ما يلي:

1 – فيما يبدو أن دول الحصار قد اتخذت قرار المصالحة بعد أن استنفدت كل أدواتها في فرض الحصار على قطر، من دون القدرة على تحقيق الغرض في التأثير على الدوحة، وحسب وكالة «بلومبيرج» الأمريكية، فإن الدوحة أثبتت نفسها خلال الأزمة، وكانت مثيرة للدهشة، ولم تتأثر رغم الحصار[6].

2 – مع تصاعد حدة التوترات بين الولايات المتحدة وإيران في منطقة الخليج العربي، واحتمالات إدخال المنطقة في نزاعات مسلحة، تبرز الحاجة أكثر لإيجاد حل للأزمة الخليجية من أجل وحدة القرار لتفادي تداعياتها وتبديد المخاوف الأمنية لدول المجلس، بما فيها دولة قطر التي تربطها علاقات تحالف مع الولايات المتحدة وعلاقات «جيدة» إلى حد ما مع إيران.

3 – فيما يبدو رغبة واشنطن في إنهاء وتسوية الأزمة، حيث تعتقد الولايات المتحدة أن الأزمة الخليجية تضر بوحدة دول المجلس التي تراها ضرورية لمواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، وأن وحدة المجلس تعد ضمانة أكيدة لمستقبل دوله وأمنها واستقرارها، وحماية لمصالحها في الخليج بعد التطورات المتسارعة في كل من سورية والعراق ولبنان.

4 – صدور تصريحات رسمية كويتية، كشفت عن «انفراجة قريبة» في الأزمة الخليجية، حيث أعرب مساعد وزير الخارجية الكويتي أحمد ناصر المحمد الصباح، عن أمل بلاده في أن «تشهد المرحلة القريبة المقبلة نوعاً من الانفراج المنشود» بالأزمة الخليجية،

مؤكداً حتمية استمرار جهود بلاده في الوساطة، وفق «كونا»، وكذلك ما أعلنه أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، في خطاب أمام مجلس الشوري القطري، عن استعداد بلاده للحوار مع جيرانه بالخليج[7].

5 – ما كشفته «وكالة الأنباء القطرية» أن الملك سلمان بن عبدالعزيز دعا أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني لحضور قمة مجلس التعاون الخليجي التي من المقرر أن تعقد في العاشر من ديسمبر/ كانون الأول 2019 في الرياض[8].

6 – مشاركة المنتخبات الخليجية في بطولة كأس الخليج لكرة القدم (خليجي 24) الذي أقيم في قطر، الذي علق عليه نائب وزير الخارجية الكويتي خالد الجارالله بقوله: «إن مشاركة المنتخبات الخليجية في بطولة كأس الخليج لكرة القدم (خليجي 24) في قطر مؤشر على تقدم نحو حل الأزمة بين الأشقاء»، وتأكيده أن «هناك خطوات أخرى ستعقب هذه الخطوة تؤكد أننا نسير في الاتجاه الصحيح للوصول إلى النتائج الإيجابية»[9].

7 – ما تم ملاحظته من محاولات تخفيف حدة التراشق الإعلامي بين دول الحصار وقطر خلال الفترة الأخيرة، وهو ما فسره الأكاديمي المقرب من دوائر صنع القرار في أبوظبي، عبدالخالق عبدالله، بقرب انتهاء الأزمة، حيث قال: «إنه قد يتم رفع السعودية والإمارات الحظر عن مواطنيها للسفر إلى قطر»[10]، إضافة إلى وجود قرار بوقف الحملات الإعلامية المسيئة التي تراجعت كثيراً مؤخراً، على حد قوله، علاوة على توقف غالبية حسابات الصحف، وحسابات المشاهير في السعودية والإمارات عن مهاجمة قطر، فيما استمرت بعض الحسابات التي يطلق عليها «الذباب الإلكتروني» في مهاجمة وتخوين قطر، واتهامها بدعم الإرهاب.

8 – ما نقلته وكالة «بلومبيرج» الاقتصادية، قبل أيام عن مصدر خليجي لم تسمه، قوله: «إن جهود الوساطة «تحاول الاستفادة من هذا الحدث الرياضي الذي تستضيفه الدوحة»، من أجل إصلاح العلاقات بين قطر والسعودية بشكل أساسي، ثم قطر والإمارات لاحقاً، مضيفاً أن دولة الكويت تعتبر صاحبة الدور الرئيس في جهود الوساطة، لإنهاء الأزمة الخليجية»[11].

9 – إضافة إلى ما سبق، ما تم الكشف عنه مؤخراً من زيارة وزير الخارجية القطري محمد بن عبدالرحمن آل ثاني زيارة غير معلنة للرياض يعد مؤشراً على اتجاه الأزمة الخليجية نحو الانفراج، لا سيما بعد إعلانه رسيماً، يوم الجمعة 6 ديسمبر 2019، خلال منتدى «حوار المتوسط» بالعاصمة الإيطالية، أن هناك مباحثات تُجرى مع السعودية، لحل الخلاف الخليجي؛ لافتاً إلى أن شروط الدول الأربع التي تقاطع بلاده (السعودية، الإمارات، البحرين، مصر) لعودة العلاقات، لا يدور الحديث حولها، معرباً عن أمله في أن تسفر عن نتائج إيجابية[12].

10 – لغة التفاؤل التي تغلب على الخطاب السياسي الكويتي مع قرب القمة الخليجية المزمع إقامتها في الرياض خلال هذا الشهر، حيث قال رئيس وزراء الكويت صباح الخالد الصباح: إن القمة الخليجية ستنعقد في الرياض، في 10 ديسمبر/ كانون الأول، ستكون محطة مهمة للغاية في المصالحة الخليجية، وأضاف خلال لقاء مع رؤساء تحرير الصحف المحلية الكويتية: «بمساعي صاحب السمو (أمير الكويت) تحققت بعض الخطوات الصغيرة في المصالحة الخليجية، ودورة «خليجي 24» في قطر إحدى الخطوات، والقمة الخليجية في الرياض محطة مهمة جداً»[13].

الهوامش

(1) «نسير على الطريق الصحيح».. الشيخ تميم يؤكد نمو اقتصاد قطر رغم الحصار، الجزيرة نت، https://bit.ly/2Lznmv3

(2) وزير خارجية قطر وبومبيو يبحثان حل الأزمة الخليجية، الخليج أونلاين، https://bit.ly/2PpPPEF

(3) السعودية: قمم كثيرة وفائدة قليلة! القدس العربي، https://bit.ly/2LxKjP8

(4) الرياض: أزمة قطر صغيرة جداً، البيان السعودية، https://bit.ly/38fyFIM

(5) مبادرة كويتية جديدة لحل الأزمة الخليجية، الراي الكويتية، https://bit.ly/2s5eR3W

(6) بلومبيرج: قطر تمتلك اقتصاداً قوياً أثبت مرونته، الشرق القطرية، https://bit.ly/2Lzkmi2

(7) رسالة خطية من أمير الكويت للعاهل السعودي، الأناضول، https://bit.ly/2LBgUnn

(8) الملك سلمان يدعو أمير قطر لحضور قمة مجلس التعاون بالرياض، وكالة الأنباء القطرية، قنا، https://bit.ly/2rqUJcC

(9) الجارالله: مشاركات «خليجي 24» مؤشر على انحسار أزمة الأشقاء، الجريدة، https://bit.ly/2DUyeiZ

(10) أكاديمي إماراتي: حل أزمة الخليج سيأتي عبر بوابة الرياضة، عربي 21، https://bit.ly/2Yspjyy

(11) هل بات انتهاء الأزمة الخليجية وشيكاً؟ BBC عربي، https://bbc.in/36cNPq6

(12) في أول تصريح رسمي.. وزير خارجية قطر: نتفاوض مع السعودية حول «الأزمة الخليجية» CNN، https://cnn.it/2YB83HC

(13) الكويت: القمة الخليجية ستكون محطة «مهمة للغاية» في المصالحة، القدس العربي، https://bit.ly/2Yv5Ugv

التقرير الإستراتيجي العراقي 2019

(بين تراجع الأداء الحكومي وتصدع المشهد السياسي)

إعداد:

مركز أفكار المستقبل
للدراسات والتدريب والاستشارات

المقدمة

يعاني النظام السياسي العراقي الذي تبلور وفق دستور عام 2005 من اختلالات ومشكلات بعضها يتعلق بالجانب البنيوي للنظام، والأخرى تتعلق بالبنية الاجتماعية السائدة في المجتمع العراقي المتعدد، كما أن التحديات التي واجهها النظام السياسي العراقي تندرج في إطارها تحديات سياسية وأخرى قانونية إلى جانب تحديات داخلية وأخرى خارجية، وفي هذا الصدد؛ فإن الواقع السياسي العراقي لعام 2019 اشتمل على نمطين مختلفين أو ربما يصدق الوصف في تقسيمه إلى مرحلتين مختلفتين، تشتمل المرحلة الأولى على الواقع السياسي والتطورات التي شهدها العراق منذ مطلع العام حتى نهاية شهر أيلول، سبتمبر، بينما تتمثل المرحلة الثانية في ظل اندلاع الحراك الجماهيري في العراق مطلع تشرين الأول، أكتوبر، وحتى نهاية العام.

غني عن القول أن وجود حكومة جديدة في العراق تشكلت على إثر الانتخابات البرلمانية لعام 2018 في ظل الصراع السياسي الذي شهده العراق بعد هذه الانتخابات حال دون وجود حكومة مستقرة ترتكز إلى أسس قانونية وسياسية سليمة، بل أن حالة التوافق السياسي التي ولدت على إثرها حكومة عادل عبدالمهدي سرعان ما تصدعت لتلقي بظلالها على الأداء الحكومي للوزارة الجديدة وعلى علاقات القوى السياسية مع بعضها بعضاً، حتى لم تنجح حكومة عبدالمهدي في تنفيذ البرنامج الحكومي الذي

وعدت به، وبات واضحاً مقدمات فشلها لا سيما في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى ظهرت مؤشرات اندلاع الحركة الاحتجاجية العراقية نتيجة فشل الحكومة في مواجهة التحديات التي تكتنف المشهد السياسي العراقي على مختلف المستويات.

يحاول التقرير الإستراتيجي دراسة وتحليل الواقع السياسي في العراق خلال العام 2019 بكلتا المرحلتين، ولذا تم تقسيم التقرير إلى ثلاثة محاور؛ يتناول المحور الأول المرحلة الأولى، فهو يناقش الواقع العراقي في ضوء المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والديني، في حين يتضمن المحور الثاني المرحلة الثانية المتمثلة بالحراك الجماهيري في العراق في ضوء التطورات وتحليل الأبعاد، أما المحور الثالث فهو يقدم رؤية مستقبلية للنظام السياسي العراقي في ضوء الاحتمالات التي سوف تتمخض عنها نتائج الحراك الجماهيري في العراق.

المحور الأول: الواقع العراقي عام 2019

أولاً: المجال السياسي:

ظلت حالة عدم الاستقرار السياسي تكتنف الواقع العراقي في العام 2019 نتيجة التحديات التي تواجهها العملية السياسية في العراق على المستوى الداخلي، إلى جانب استمرار تدخل القوى الخارجية في المشهد السياسي العراقي، وفي هذا الصدد؛ فإن مناقشة المجال السياسي في العراق عام 2019 تتطلب دراسة وتحليل طبيعة الأداء الحكومي والعلاقات بين القوى السياسية ومدى قدرة حكومة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي على تنفيذ البرنامج الحكومي الذي أعلن عنه في بداية تشكيله للحكومة الجديدة، وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن الحالة السياسية في العراق في الربع الأخير من العام 2019 شهدت انطلاق الحراك الجماهيري، فإن مناقشتنا للواقع السياسي العراقي في هذا المحور سوف تتركز على أبرز المتغيرات السياسية التي شهدها العراق حتى تشرين الأول.

لقد بات واضحاً أن استمرار حالة الصراع السياسي في العراق المرتكز لاعتبارات

داخلية وخارجية أسهم في تراجع مستوى الأداء الحكومي الرسمي، الذي تمثل في عدم قدرة رئيس الحكومة عادل عبدالمهدي على إكمال الكابينة الوزارية حتى الربع الأخير من العام 2019 نتيجة التنافس السياسي بين القوى السياسية الفاعلة، كما أن تنامي الدور الإيراني في الواقع السياسي العراقي أدى إلى تعقيد الحالة السياسية وعدم انسجامها، وعدم قدرة الحكومة على تحقيق الإصلاح الذي وعدت به، وفي هذا الإطار ليس ثمة شك في فشل الحكومة في تحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي جاء به البرنامج الحكومي الذي طرحه رئيس الحكومة عند التصويت على حكومته في البرلمان، وقد صرح عادل عبدالمهدي أن مشكلة الفساد السياسي والإداري والمالي في العراق تمثل أبرز التحديات أمام نجاح أي حكومة مهما امتلكت من وسائل وأدوات، وقد أعلن عبدالمهدي في بداية العام 2019 أن هناك 40 ملفاً للفساد تمثل تحدياً حقيقياً أمام الحكومة، وتمثلت تلك الملفات بالآتي: تهريب النفط، ملف العقارات، المنافذ الحدودية، الجمارك، تجارة الذهب وتهريبه، السجون ومراكز الاحتجاز، النقاط الأمنية الرسمية وغير الرسمية، المكاتب الاقتصادية بالوزارات والمؤسسات والمحافظات، تجارة الحبوب والمواشي، الضرائب والتهرب منها، الإتاوات الكومشن (العمولة)، مزاد العملة والتحويل الخارجي، ملف الشهداء، ملف السجناء، والمخدرات، تجارة الآثار، الزراعة والأسمدة، تسجيل السيارات والعقود والأرقام، الإقامة وسمات الدخول، الأيدي العاملة الأجنبية، الكهرباء، توزيع الأدوية، توزيع البطاقة التموينية، الرعاية الاجتماعية، السلف المالية والمصرفية، التعيينات، بيع المناصب، العقود الحكومية، تهريب الحديد، الامتحانات وبيع الأسئلة، المناهج التربوية وطباعة الكتب، المشاريع المتوقفة، المشاريع الوهمية، القروض المالية، شبكة الاتصالات والإنترنت والهواتف النقالة، الإعلام والمواقع الإلكترونية، شبكات التواصل الاجتماعي، ملف النازحين، الاتجار بالبشر.

يتضح من خلال ما تقدم حجم الفساد المستشري في معظم مؤسسات الدولة، بيد أن الواقع الفعلي اشتمل على فشل رئيس الحكومة وفريقه الوزاري في مواجهة أي من تلك الملفات، وقد بات واضحاً منذ الربع الأول من العام 2019 أن الحكومة الجديدة في العراق عاجزة عن تحقيق الإصلاح، ولن تتمكن من مواجهة التحديات التي تكتنف المشهد السياسي العراقي، وفي ذات الإطار؛ فإن مؤشرات فشل الأداء الحكومي العراقي

لحكومة عادل عبدالمهدي تتمثل في عدم تبني رؤية واضحة بشأن مكافحة الفساد؛ إذ لم يؤشر الواقع السياسي العراقي على جهود حقيقية في مكافحة الفساد، إلى جانب أن عدداً من الوزراء الذين تم تعيينهم وعدداً آخر من المحافظين وكبار المسؤولين في الحكومة متهمون بضلوعهم بملفات فساد خطيرة، ومع ذلك لم تتخذ الحكومة العراقية خطوات جادة في محاسبتهم أو إحالتهم إلى القضاء؛ ما أدى إلى استياء شعبي واسع؛ ما أفضى في نهاية المطاف إلى تبلور قناعة راسخة على فشل حكومة عبدالمهدي في تحقيق الإصلاح السياسي والانتقال بالواقع العراقي إلى مراحل متقدمة.

ويظهر على الجانب الآخر من فشل الأداء الحكومي في العراق والمتعلق بعدم اتخاذ الحكومة العراقية خطوات فاعلة باتجاه إعادة إعمار المحافظات المحررة من تنظيم «داعش»، سواء من خلال التمويل الحكومي أو الحصول على منح وقروض من الدول المانحة، إلى جانب فشل الحكومة في معالجة ملف المختطفين والمغيبين من أبناء هذه المناطق، الذين جرى اختطافهم واعتقالهم وتغييبهم في أثناء المعارك ضد تنظيم «داعش»، فضلاً عن الفشل الحكومي في إعادة الكثير من أهالي وساكني هذه المناطق إلى مناطقهم لا سيما في مدينة جرف الصخر، في الوقت الذي توجه فيه منظمات حقوقية عراقية وأجنبية اتهامات صريحة للحكومة العراقية والفصائل المسلحة الخارجة عن القانون بارتكاب عمليات تغيير ديموغرافي واسعة فيها، مما يسهم في تعقيد المشهد السياسي ويجعل فرص حل الأزمات تبدو صعبة للغاية.

انتقالاً إلى الجانب الأمني من الأداء الحكومي العراقي، فكما هو معلوم أن العراق لم يواجه تحديات أمنية كبيرة في المرحلة الأولى من العام 2019 سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، لا سيما بعد القضاء على تنظيم «داعش»، في حين ظل التحدي الأمني الأكثر خطورة على الأمن الوطني العراقي يتمثل في انتشار السلاح خارج نطاق الحكومة من خلال الفصائل المسلحة غير الرسمية، وفي هذا الصدد؛ من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن نجاح الفصائل المسلحة في دخول المعترك السياسي من خلال الانتخابات البرلمانية لعام 2018 وحصولهم على ثاني أكبر عدد من المقاعد، أسهم في توفير الغطاء القانوني والسياسي لممارسة أدوارهم على مختلف المستويات، لا سيما من خلال انتشار هذه الفصائل في المحافظات المحررة، وقيامهم بارتكاب مخالفات عديدة في ظل فشل

الأداء الحكومي في معالجة الخطر الذي يمثله وجود هذه الفصائل غير المنضبطة على الأمن الوطني العراقي.

أما فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين القوى السياسية العراقية، فمن الأهمية الإشارة إلى أن نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 2018 (التي توجه لها انتقادات واسعة بشأن احتوائها على عمليات تزوير كبيرة وتغيير الحقائق) وطبيعة الحراك السياسي الذي تلاها، أسهم في توتر الواقع السياسي لا سيما من خلال فشل الكتل الفائزة في الانتخابات على إعلان الكتلة الأكثر عدداً التي تشكل الحكومة وفق الدستور العراقي؛ مما أفضى إلى الاتفاق على حكومة توافقية شكك الخبراء القانونيون حينها في شرعيتها، كون أن أمر تكليف رئيس مجلس الوزراء لم يتبلور من خلال الكتلة الأكثر عدداً، وإنما من خلال حالة التوافق السياسي بين مختلف الكتل الفائزة في الانتخابات بتأييد ومباركة المرجعية الدينية، وفي هذا الصدد؛ فقد انعكست هذه الحالة على عموم المشهد السياسي العراقي في العام 2019، لا سيما من خلال اتهام عدد من الكتل السياسية، بينها كتلة النصر بقيادة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، وكتلة الحكمة بقيادة عمار الحكيم، وكتلة القرار برئاسة رئيس مجلس النواب الأسبق أسامة النجيفي، أن المواقع الحكومية العليا والمكاسب في الحكومة وزعت بين كتلتي سائرون بزعامة الصدر، والفتح (التي تضم الفصائل المسلحة) بزعامة هادي العامري، اللتين اتفقتا على المرشح التوافقي عادل عبدالمهدي لتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، مما يشير بشكل جلي إلى انقسام المواقف السياسية وعدم انسجامها مع الحكومة وتأثيرها على الواقع السياسي بشكل عام، وقد أسهم تنامي الدور الإيراني في العراق بزيادة الصراع السياسي من خلال التدخل الإيراني في عقد الصفقات السياسية ومنح بعض الأطراف نفوذاً وأدواراً سياسية غير مستحقة، مما أدى إلى تعقيد المشهد السياسي على مختلف المستويات، وقد بات واضحاً أن الأطراف السياسية العراقية انقسمت إلى محورين رئيسين؛ اشتمل المحور الأول على قوى السلطة، وفيها كتلة سائرون بزعامة مقتدى الصدر، وكتلة الفتح بقيادة هادي العامري، وائتلاف دولة القانون التابع لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي، واتحاد القوى العراقية بزعامة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، والحزبان الكرديان التقليديان، أما المحور الآخر فيضم القوى السياسية التي تختلف مع المحور الإيراني في العراق

وأعلنت رفضها تشكيل الحكومة بهذه الطريقة، وتضم كلاً من ائتلاف النصر بقيادة حيدر العبادي، وكتلة القرار بزعامة أسامة النجيفي، وبدرجة أقل يبرز تيار الحكمة بزعامة عمار الحكيم الذي أعلن عن نفسه تياراً سياسياً معارضاً للحكومة العراقية.

ومن أجل الإلمام بكافة المتغيرات السياسية في الواقع العراقي لعام 2019، لا بد من الإشارة إلى طبيعة الأداء الحكومي في السياسة الخارجية، وفي هذا الصدد؛ من الأهمية بمكان القول: إن الحكومة السابقة في عهد حيدر العبادي أدت أدواراً متميزة على صعيد العلاقات الخارجية، لا سيما من خلال الانفتاح العراقي على المحيط العربي ومحاولة التعاون مع تركيا والقوى الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط، إلى جانب قدرة الحكومة على تحقيق نوع من التوزان الإيجابي في سياسة العراق الخارجية بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وعلى الرغم من توجه الحكومة الجديدة في العام 2019 للقيام بجولات عديدة إقليمية ودولية سواء من خلال الزيارات المكوكية لرئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، بيد أنها لم تحقق الكثير من الفاعلية، واشتملت تلك الزيارات على كل من الكويت والإمارات وقطر والسعودية وتركيا وإيران ومصر والولايات المتحدة الأمريكية، باستثناء الانفتاح العراقي على الأردن، وتوقيع مجموعة اتفاقيات شملت مجالات الطاقة والكهرباء والصحة والنقل والتجارة، وذلك من خلال زيارة رئيس الوزراء بتاريخ 2 فبراير/ شباط 2019 ويمكن القول: إنها اشتملت على الآتي:

قيام الحكومة العراقية بتزويد الأردن بـ10 آلاف برميل نفط يومياً من حقول كركوك.

توقيع عقد للربط الكهربائي بين العراق والأردن لحاجة العراق للطاقة الكهربائية لا سيما المناطق المجاورة للأردن، والاعتماد على توفير التمويل المالي من البنك الدولي.

تم إعادة التأكيد على قرار الحكومة العراقية في العام 2017 بإعفاء السلع الأردنية من الرسوم الجمركية الذي تضمن إعفاء 393 مادة، من المواد التي لا تشكل ضرراً على الزراعة والصناعة العراقية.

قيام الأردن بإعفاء 75 % من السلع العراقية المستوردة من ميناء العقبة من التكاليف المالية التي تفرضها سلطة ميناء العقبة.

الجانب الأبرز في الاتفاقية يتمثل في الاتفاق الإستراتيجي بين البلدين على تشييد

أنبوب لنقل النفط من البصرة وعبر مدينة حديثة إلى ميناء العقبة في الأردن، الذي يبلغ طوله حوالي 1700 كيلومتر، ومن المؤمل أن يصل إلى تصدير مليون برميل نفط يومياً، يكون منها 150 ألف برميل لتشغيل مصفى الزرقاء في الأردن، كما يتضمن المشروع تشييد خط لنقل الغاز يصل إلى 358 مليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي يومياً، ويتوقع أن تبلغ تكاليف المشروع حوالي 18 مليار دولار.

وفي ذات الإطار، فإن الحلقة الأخرى المتحققة على صعيد السياسة الخارجية العراقية للعام 2019 تتمثل في زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى الصين لتعلن بداية مرحلة جديدة من التعاون العراقي الصيني في مختلف المجالات، من خلال توقيع العراق والصين 8 اتفاقيات اشتملت على قطاعات الطاقة والبنى التحية وبناء المدارس والمساكن والسكك الحديدية والتعاون المالي والاستثماري، وقد أعلن عبدالمهدي أن الصين أكبر شريك تجاري للعراق بمعدل 30 مليار دولار، لا سيما أن العراق ثاني أكبر مصدر نفط للصين ما بين 750 ألفاً إلى مليون برميل يومياً، وقد اتفق الجانبان على قيام العراق بتزويد الصين بحوالي 100 ألف برميل نفط يومياً، مقابل زيادة الاستثمارات الصينية في العراق والمشاركة في مشاريع إعادة الإعمار، لا سيما في قطاع البنى التحتية، من خلال اتفاقية إطارية تصل إلى 10 مليارات دولار سنوياً لمدة 20 عاماً.

تأسيساً على ما تقدم يمكن القول: إن الواقع السياسي العراقي في المرحلة الأولى من العام 2019 لم يشهد نجاحاً كبيراً في إطار جهود الحكومة في إعادة بناء مؤسسات الدولة ومواجهة الفساد السياسي والإداري والمالي، إلى جانب الفشل في إعادة إعمار المحافظات المحررة من تنظيم «داعش»، وعدم قدرة الحكومة على حصر السلاح بيد الدولة، وقد ظل الأداء السياسي لحكومة عادل عبدالمهدي دون المستوى المطلوب باستثناء بعض النجاحات التي تحققت على صعيد العلاقات الخارجية والمتمثلة بالاتفاقات العراقية مع الأردن والصين، وأن فشل الأداء الحكومي بنهاية المطاف شكّل حافزاً كبيراً أمام اندلاع الحركة الاحتجاجية في أكتوبر/ تشرين الأول 2019.

ثانياً: المجال الاقتصادي:

يعاني العراق منذ العام 2003 من تحديات اقتصادية لم تنجح الحكومات المتعاقبة في مواجهتها، نتيجة لأسباب داخلية وأخرى خارجية، إلى جانب اعتبارات تتعلق بالنظام الاقتصادي السائد، وفي هذا الصدد؛ من الأهمية الإشارة إلى أن الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 يتميز بمجموعة خصائص هي نتاج الاقتصاد السياسي للحرب منذ عام 1980 إلى الوقت الحاضر، ثم تداعيات الحصار الاقتصادي على العراق لـ13 عاماً، وكذلك للتدخلات الخارجية، وتبرز تلك الخصائص في الاتي:

أولاً: ولادة نمط تجاري استهلاكي يلبي متطلبات اقتصاد الحرب أو الحصار أو كليهما عبر خلق سلسلة «وسطاء تجاريين إقليميين» أدت إلى امتصاص فوائض مالية مهمة في تحصيل سلع وخدمات يوفرها المنشأ الوسيط في الغالب؛ مما يجعل هناك تجذراً تجارياً ومصالح مشتركة وروابط قوية تقود السوق العراقية نحو أسواق المنطقة الإقليمية.

ثانياً: ترتبط بعوائد النفط وتأثيرها على سلوك الموازنة العامة التي تحولت من نمط استهلاكي حربي في مرحلة الحكم الاستبدادي، إلى نمط استهلاكي حديث في ظل تدهور الكفاية الاقتصادية وفشل التنمية الحقيقية للبلاد، في ضوء الواقع السياسي العراقي الداخلي والخارجي.

وفي إطار مناقشة الواقع الاقتصادي العراقي لعام 2019، فإنه لم يشهد تطورات كبيرة مختلفة عن العام 2018 بفعل فشل الأداء الحكومي في مواجهة التحديات الاقتصادية إلى جانب بقاء الاقتصاد الريعي المستند إلى تصدر النفط فحسب وإهمال جميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، لا سيما إغلاق مئات المعامل والمصانع العراقية بمختلف القطاعات، وعدم وجود دعم حكومي للزراعة العراقية وسط استمرار سياسة الاستيراد لمختلف السلع الاستهلاكية، وبسبب عدم قدرة الحكومة على تحقيق الإصلاح الاقتصادي استمرت حالة ارتفاع معدلات البطالة والفقر والمديونية وعجز الموازنة العامة للدولة، وفي إطار الحديث عن المجال الاقتصادي، لا بد من التأكيد على أن رئيس الحكومة قدم برنامجاً حكومياً اشتمل على كثير من القضايا ذات البعد الاقتصادي، بيد أن الواقع الفعلي يشير إلى عدم

تحقق أي نتائج إيجابية من هذا البرنامج التفصيلي الذي جرى تعميمه على الوزارات والمؤسسات الحكومية كافة.

وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الأرقام والإحصاءات التي تعلنها الحكومة العراقية من خلال وزارة التخطيط عادة ما تتعارض بشكل كبير مع أرقام وإحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية، وفي مقدمتها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والجدول أدناه يوضح الواقع الاقتصادي العراقي لعام 2019:

ت	البنود	التفاصيل
1	الموازنة العامة الاتحادية	بلغت 112 مليار دولار
2	عجز الموازنة	بلغ 23 مليار دولار
3	حجم المديونية الكلي	بلغ 115 مليار دولار (منها 43 مليار دولار مديونية داخلية، و72 مليار دولار مديونية خارجية).
4	معدلات الفقر	حسب إحصاءات وزارة التخطيط بلغت 22.5%، أما وفق تقارير صندوق النقد الدولي تقدر بحوالي 40%.
5	نسب البطالة	تبلغ حسب إحصاءات وزارة التخطيط 13,8٪، بينما تبلغ حسب تقارير صندوق النقد الدولي حوالي 35%.

في ضوء ما تقدم يمكن القول: إن تراجع مستوى الأداء الحكومي بشكل عام وانعكاسه على المستوى الاقتصادي بشكل خاص، أسهم بفشل الحكومة في مواجهة التحديات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، على الرغم من ارتفاع معدلات تصدير النفط، بيد أن بقاء الاقتصاد العراقي يعتمد على صادرات النفط بنسبة 99 % وإهمال جميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى يبقي حالة الاقتصاد الاستهلاكي الذي يسيطر على الواقع العراقي منذ مرحلة طويلة، وينذر بخطر تفاقم حجم المديونية على النشاط الاقتصادي واستمرار ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في ظل عدم وجود مشاريع حكومية حقيقية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: المجال الاجتماعي والتعليمي والديني:

أسهمت حالة عدم الاستقرار السياسي بإحداث انعكاسات كبيرة على مختلف المجالات في العراق، ومن بينها المجالات الاجتماعية والتعليمية والدينية، وفي إطار بحث الواقع العراقي في هذه المجالات من الأهمية بمكان القول: إنه عند الحديث عن أي جانب من جوانب الحياة في بلد كالعراق ومدى التطور والتغيير الحاصل فيه، لا بد من النظر في الوضع السياسي وانعكاسه على مجمل الوضع العام، كونه يمثل المتغير والمؤشر الأكثر فاعلية على ما دونه من شؤون الفرد والمجتمع، وهنا لا بد من التذكير أن حكومة جديدة في العراق انبثقت نهاية عام 2018 بعد صراع شديد بين الكتل السياسية حول تحديد الكتل الفائزة لتشكيل الحكومة بموجب الدستور، ونظراً لتقارب نتائج الكتل الفائزة وعدم قدرة كتلة سياسية على تشكيل الحكومة بمفردها تم اللجوء إلى خيار التوافق السياسي لاختيار شخصية غير حزبية تحظى برضا القوى الفاعلة في المشهد السياسي والمرجعية الدينية العراقية بالنجف، وقد تم ترشيح عادل عبدالمهدي للقيام بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة بتاريخ 2018/10/24، ولم تكتمل الكابينة الوزارية إلا في الربع الأخير من العام 2019، وكان من المؤمل أن تكون هناك خطوات جادة وإجراءات عملية من الحكومة الجديدة لإصلاح الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، إلى جانب معالجة الإخفاقات السابقة التي أدت إلى انفجارات مجتمعية في أكثر من مكان وردود فعل غاضبة من الوضع السياسي برمته، وكان هذا بمثابة إنذار نهائي لإصلاح الأوضاع على مختلف المجالات.

في إطار المجال الاجتماعي لم يحدث أي تطور ملموس سواء في مجال تشريع القوانين التي تمس حياة المواطن وترفع من مستوى أدائه، أو في المجالات الأخرى من قوانين الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، أو في مجال مكافحة البطالة المستفحلة والمساهمة بتقليل نسب الفقر، أو في توفير فرص العيش الكريم، وقد ساهم هذا الوضع في استمرار زيادة نسبة الطلاق والظواهر الاجتماعية السلبية الأخرى؛ مثل شيوع المخدرات وتعاطيها وتجارتها في ظل عدم السيطرة على المنافذ الحدودية، وتركها تحت سطوة عصابات مسلحة تتحكم بها؛ مما أدى إلى شيوع هذه الظاهرة الخطيرة في المجتمع التي تعد من أخطر الأمراض الاجتماعية، وذلك لامتداد تأثيراتها على مختلف

الفئات الاجتماعية ولجميع مرافق الحياة.

أما فيما يتعلق بالمجال التعليمي، فلم يطرأ عليه تغيير يذكر، واستمر هبوط المستوى التعليمي الرسمي؛ مما أدى إلى انتعاش القطاع التعليمي الخاص، وما ينتج عنه من إرهاق معاشي لأغلب العوائل بسبب التكاليف المادية الباهظة، وفي هذا الصدد؛ فقد أسهمت زيادة عدد الكليات الأهلية (القطاع الخاص) بمختلف الاختصاصات بخلاف الاحتياج الفعلي لها في المجتمع العراقي وغياب التخطيط الحكومي إلى زيادة أعداد العاطلين؛ مما يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسات الحكومية على استقطابهم وتشغيلهم لعدم وجود الحاجة الفعلية لهم، على عكس ما كانت عليه الحال قبل عام 2003 عندما كانت وزارة التخطيط تعد برنامجاً وطنياً مهمته التنسيق بين الحاجة الفعلية في سوق العمل وحجم ونوع الاختصاصات المطلوبة خلال مدة زمنية محددة.

كما تظهر من مؤشرات تراجع المستوى التعليمي هو زيادة ظاهرة التسرب المدرسي، وازدادت نسبة عدم انتظام الأطفال في التعليم الابتدائي بسبب تداعيات الأعمال الإرهابية وظاهرتي الهجرة والنزوح من منطقة إلى أخرى منذ العام 2003، مما أسهم في نهاية المطاف باستمرار هبوط المستوى التعليمي في العراق، ولم تساهم الحكومة الجديدة في التصدي لهذا الانحدار الخطير من خلال التشريعات والإجراءات الحكومية في محاولة استعادة الكفاءات العلمية المهاجرة أو تطوير البنى والمؤسسات الحكومية التعليمية التي تعاني الإهمال على مختلف مستوياتها.

وانتقالاً إلى المجال الديني في العراق، فهو المجال الأكثر مأساوية؛ إذ تمثل الإخفاقات السياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية أكبر معوق له، حيث تصب جميع العوامل في تردي الواقع الديني وتدني المستوى الأخلاقي والقيمي بصورة عامة، ولقد عانى المجتمع العراقي من ظاهرتين أساسيتين أديتا إلى تردي المجال الديني وتراجعه عن المستوى الطبيعي، وهما:

التوظيف السياسي المصلحي للدين: وذلك من خلال التحايل وانعدام المصداقية الذي صاحب هذه الظاهرة من خلال السلوكيات السلبية التي تمت ممارستها من قبل الأحزاب السياسية الإسلامية المتزعمة للسلطة السياسية في العراق، مما أدى إلى رد

فعل عنيف ضد الدين والتدين بشكل عام في العراق، ويتم استقراء هذه الظاهرة من خلال الواقع العراقي المعاصر وصولاً إلى حالة انتشار الإلحاد والوجوديين والعلمانية المتطرفة ضد الدين عموماً، بسبب التوظيف السياسي المحزن والخاطئ لأدعياء التدين والصورة البشعة التي ارتكبتها هذه الفئة الحاكمة في العراق، إذ لم يستطيعوا أن يقدموا ولو نموذجاً واحداً يعطي مصداقية لدعواهم، بل أصبحت صورة المتدين في نظر الناس نموذجاً للكذب والنفاق والخداع واستغلال المال العام للمصالح الشخصية وإيهام للعوام من الناس واستغلالهم، ولقد جرى تسليط الضوء إعلامياً من قبل عدة قنوات ووسائل إعلام عالمية وعراقية على عمليات الفساد الإداري والمالي الكبيرة في بعض المؤسسات الدينية؛ الأمر الذي أسهم في تزايد سخط الشارع العراقي على الجانب الديني.

ظاهرة الغلو والتطرف: حيث كانت أحد إفرازات وآثار الحكم الطائفي بعد عام 2003 في العراق والتجاوزات لحقوق الإنسان والانتهاكات غير الإنسانية في السجون والمعتقلات، وأدت هذه السلوكيات والأفعال إلى نمو وظهور واعتناق الفكر المتطرف، كما أدت تلك السلوكيات إلى تغيير نظرة الناس إلى التدين، وأسهمت تلك التحولات في زيادة نسب ظهور الإلحاد والتحلل من كل القيم والمثل الإسلامية، لا سيما بعد تصرفات المتطرفين في المناطق التي يسيطرون عليها؛ إذ فرضوا على الناس أنواعاً من الفقه والفهم المنحرف، واتخاذهم لبعض الآراء الشاذة والاستناد إلى المدارس البدعية المنحرفة واتخاذها منهجاً ومنطلقاً لهم في الحكم، مما أدى إلى استباحة الدماء والأعراض وشيوع القتل على الظن والشبهة، ومن خلال ما تقدم؛ فإن تبلور جميع المظاهر سالفة الذكر أدى إلى تراجع الفكر الديني وتنامي ظاهرة العزوف عن الدين واستفحال الأفكار اللادينية بكل أنواعها ومسمياتها.

لعل من نافلة القول: إن التحديات التي تواجه العراقي في المجالات الاجتماعية والتعليمية والدينية لم تكن وليدة العام 2019، بل تمتد إلى عام 2003، وفي جزء منها إلى ما قبل تلك المرحلة، بيد أن دراسة واقعها والتطورات التي طرأت عليها في هذا العام تشير بشكل جلي إلى فشل الأداء الحكومي العراقي في معالجة تلك التحديات، وعدم قدرة الحكومة على تبني رؤى إستراتيجية لتحقيق الإصلاح الاجتماعي الذي يعد الركيزة الأولى لتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي في البلاد.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول: إن الأداء الحكومي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والدينية في العراق عام 2019 كان دون مستوى الطموح، ولم يحقق الأهداف التي جاءت من أجلها حكومة عادل عبدالمهدي، واتضح ذلك جلياً من خلال اندلاع الحركة الاحتجاجية في المجتمع العراقي منذ مطلع أكتوبر/ تشرين الأول، التي طالبت بالتغيير والإصلاح السياسي، التي كشفت عجز الحكومة في أداء واجباتها في كثير من الملفات، وعدم قدرتها على مواجهة التحديات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

المحور الثاني: الحراك الجماهيري في العراق

(دراسة الواقع وتحليل الأبعاد)

أولاً: وصف الواقع:

شهد الحراك الجماهيري في العراق الذي انطلق في مطلع أكتوبر/ تشرين الأول، من العام الجاري خروج تظاهرات واسعة في مختلف المناطق العراقية للمطالبة بالقضاء على الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة، إلى جانب حل مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل لمختلف الشرائح الاجتماعية، وقد انطلقت التظاهرات بشكل قليل الفاعلية في بغداد وعدد من المناطق، بيد أن لجوء القوات الأمنية إلى الاستعمال المفرط للقوة للقضاء على الحركة الاحتجاجية العراقية، الذي أدى إلى مقتل حوالي 170 شخصاً وجرح المئات في مختلف المحافظات في الأسبوع الأول من أكتوبر أدى إلى قيام المتظاهرين بالتنسيق والدعوة لاعتصامات عامة مفتوحة في مختلف المناطق العراقية في 25 أكتوبر، وفي ضوء ما تقدم ومن أجل تقديم رؤية وصفية لطبيعة متغيرات الأزمة، فإن دراسة ومتابعة تطوراتها تفيد إلى تبلور مجموعة متغيرات في الأزمة وفقاً لما يأتي:

الحركة الاحتجاجية بشكلها العام امتداد طبيعي للحركات السابقة التي اندلعت في الأعوام 2011–2013–2016–2017.

تمثلت مطالبة المتظاهرين بالقضاء على الفساد السياسي والإداري والمالي في العراق وتقديم المتهمين إلى المحاكم إلى جانب توفير فرص العمل والقضاء على البطالة وتوفير الخدمات الأساسية. وظهور مطالبات واضحة برفض وجود وهيمنة الأحزاب السياسية العراقية ولا سيما الدينية منها على المشهد السياسي العراقي، إضافة لظهور مطالبات سياسية بتعديل الدستور وإقرار قانون جديد للانتخابات وحل مفوضية الانتخابات الحالية.

تطورت فيما بعد مطالب المتظاهرين من المطالبات الجزئية إلى مرحلة متقدمة تتمثل بالمطالبة بإسقاط حكومة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي، وشهدت الحركة الاحتجاجية تطوراً خطيراً تمثل في عمليات تصفية حسابات بين الفصائل المسلحة التي ترتبط بالقوى السياسية العراقية، ونتج عن ذلك عمليات حرق للمقرات واستهداف للأشخاص الفاعلين في تلك الفصائل.

أصبحت ساحة التحرير التي تعد مركز قلب بغداد موطن الحركة الاحتجاجية من خلال إقامة مخيمات الاعتصام وسيطرة المتظاهرين على بناية المطعم التركي.

عدم موافقة المتظاهرين في ساحة التحرير على تزعم أنصار التيار الصدري للتظاهرات من خلال عدم السماح لهم بنصب منصة مركزية في الساحة.

انتقال ظاهرة الاعتصامات إلى مختلف المحافظات العراقية، ومنها: كربلاء، النجف، بابل، واسط، الديوانية، السماوة، الناصرية، العمارة، البصرة، وانتشار الحركة الاحتجاجية في الجامعات والمدارس من خلال إعلان الاعتصام المفتوح ومشاركة النقابات في ضوء إعلان كل من نقابة المحامين ونقابة المهندسين ونقابة المعلمين ونقابة الأكاديميين إعلان العصيان المدني وتعليق العمل المهني بشكل كامل.

تبني المتظاهرين مطالب واضحة في إنهاء النفوذ الإيراني في العراق لا سيما في المحافظات الوسطى والجنوبية.

محاصرة المتظاهرين القنصليات الإيرانية والاعتداء عليها في كربلاء والنجف والبصرة وتمزيق صور القادة الإيرانيين.

تصويت البرلمان على الإصلاحات التي أعلن عنها رئيس الوزراء، ومن أبرزها تخفيض

رواتب المسؤولين وأصحاب الدرجات الخاصة، وحل مجالس المحافظات ومجالس الأقضية والنواحي، وتقليل امتيازات ما يعرف بذوي مخيم رفحاء، إلى جانب الإعلان عن وجبات متعددة من الدرجات الوظيفية لمحاولة امتصاص زخم الأزمة في وزارات النفط والدفاع والتعليم العالي والثقافة والصناعة والتربية، والتصويت على تشكيل لجنة برلمانية لتعديل الدستور والدعوة لتبني نظام انتخابي جديد.

تطورت مطالب المتظاهرين فيما بعد ليس إلى إسقاط حكومة عبدالمهدي فحسب، وإنما إلى إسقاط العملية السياسية برمتها، بل وضعت خطوات للوصول إلى تشكيل حكومة وطنية وحددت مواصفات رئيسة لرئيس الوزراء الذي ستتم الموافقة عليه.

دعوة رئيس الجمهورية «برهم صالح» تشكيل لجان متخصصة من أساتذة الجامعات وممثلي النقابات والاتحادات ومنظمات المجتمع المدني لتقديم مشروع لتعديل الدستور العراقي وتبني نظام انتخابي جديد في البلاد، محاولات المعتصمين المتكررة في ساحة التحرير العبور إلى المنطقة التي تضم موقع الحكومة العراقية والمؤسسات الرئيسة في الدولة والبعثات الدبلوماسية الأجنبية، مما أدت تلك المحاولات إلى زيادة استعمال القوى الأمنية للقوة المسلحة لمنع عبور المتظاهرين.

قيام المتظاهرين بقطع بعض الطرق والجسور العامة في عدة محافظات في الفرات الأوسط والجنوب إلى جانب تعطيل الدوام الرسمي في بعض مؤسسات الدولة.

تمكن المتظاهرين من إغلاق ميناء أم قصر في محافظة البصرة الذي يمثل الرئة الاقتصادية العراقية مع الخليج العربي والعالم الخارجي لمدة أسبوع، وقامت الأجهزة الأمنية العراقية بحملة اعتقالات واسعة للناشطين المدنيين في مختلف المناطق العراقية التي تشهد الحركات الاحتجاجية.

دخول الفصائل المسلحة غير الرسمية في خط الأزمة بشكل كبير وفاعل من خلال القيام بالاعتداء على المتظاهرين بعمليات قتل واختطاف لعدد من الناشطين، وتدخل الجنرال قاسم سليماني، قائد فيلق القدس الإيراني، لمحاولة السيطرة على الأزمة وزيارته للعراق ولقائه معظم الأطراف السياسية العراقية.

قيام الحكومة العراقية مرات متعددة قطع شبكة الإنترنت بشكل كامل عن جميع

مناطق العراق باستثناء إقليم كردستان، وفشل جهود حل الأزمة التي أعلن عنها بين سليماني، والصدر، ونجل السيستاني بعد زيارة الصدر إلى ايران.

تراجع دور الصدر في الأزمة بشكل كبير وتعرض مكانته الدينية والاجتماعية لهزة كبيرة في صفوف مؤيديه من خلال التصريحات التي صدرت من المقربين به، التي تشير إلى موقف جديد مخالف لتوجهاته التي أعلن منها في بداية الأزمة المتمثلة في دعم مطالب المتظاهرين بإسقاط الحكومة.

تبدل الموقف الأمريكي من الأزمة باتجاه زيادة التدخل من خلال اتصال وزير الخارجية الأمريكي بومبيو مع عادل عبدالمهدي وتوجيه انتقادات شديدة للحكومة العراقية في طريقة استعمال القوة ضد المتظاهرين.

تطور دور الأمم المتحدة في العراق من خلال بيان البعثة الذي يشيد بدور الرئيس برهم صالح في معالجة الأزمة، لا سيما من خلال تشكيل لجنة متخصصة لصياغة قانون الانتخابات الجديد الذي أرسل إلى مجلس الوزراء المبني على أساس الدوائر المتعددة في المحافظة، وألا تكون المحافظة دائرة انتخابية واحدة، فضلاً عن لقاء ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة بالسيستاني.

عدم تبلور دور كبير للقوى الدولية الأخرى أو المنظمات الدولية، باستثناء البيانات الدبلوماسية من الاتحاد الأوربي ومفوضية حقوق الإنسان.

مضي مجلس النواب بالعديد من الإجراءات والقرارات التي تهدف إلى امتصاص زخم الأزمة مثل التوجه لإقرار قانون التقاعد الجديد الذي سيوفر 203 آلاف درجة وظيفية جديدة في مؤسسات الدولة حسب تصريح رئيس اللجنة المالية في البرلمان.

تصريح وزير الدفاع نجاح الشمري أن الأسلحة التي استعملت ضد المتظاهرين غير تابعة للأجهزة الأمنية العراقية، وإنما تعود لطرف ثالث (إشارة صريحة لدور المليشيات والقوى غير الرسمية في مواجهة المتظاهرين).

خطاب المرجعية السابع في الأزمة في جمعة 15 نوفمبر/ تشرين الثاني، الذي يؤكد دعم مطالب المتظاهرين ويحمل الحكومة مسؤولية عدم اتخاذ إجراءات فاعلة لحل الأزمة.

اندلاع تظاهرات في عدد من المحافظات الإيرانية، الجمعة 15 نوفمبر، بسبب ارتفاع أسعار الوقود تزامناً مع استمرار الاحتجاجات في لبنان والعراق.

استمرار الصدام بين المتظاهرين والقوات الأمنية في عدد من مناطق العراق.

خطاب المرجعية الثامن في الأزمة بتاريخ 22 نوفمبر، الذي ظهر بشكل مختلف تمثل في تخفيف حدة الخطاب، ومطالبة السلطات إجراء الإصلاحات وعدم السماح بانتقال الحكم إلى الآخرين.

حصول مجزرة الناصرية والنجف التي أدت إلى مقتل وإصابة أعداد كبيرة من المتظاهرين نتيجة الاستعمال المفرط للقوة المسلحة، مما أسهم بتزايد حدة الغضب الجماهيري في مختلف مناطق العراق، وظهور خطاب المرجعية الحاسم في 29 نوفمبر، الذي طالب باستقالة الحكومة بلغة دبلوماسية غير مباشرة، واستجابة القوى السياسية المتزعمة للسلطة لخطاب المرجعية وإعلانها الموافقة على استقالة الحكومة، وتقديم رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي طلب الاستقالة الرسمي وتصويت مجلس النواب عليه في 2019/12/1، ثم إعلان كتلة سائرون تنازلها عن حقها في تكليف مرشح الكتلة الأكثر عدداً لرئاسة الحكومة الجديدة.

طرح مجموعة أسماء جديدة لرئاسة الحكومة، منها: قصي السهيل، محمد شياع السوداني، أسعد العيداني، علي الشكري، عبدالحسين عبطان، عدنان الزرفي، عبدالغني الأسدي، عبدالوهاب الساعدي، فائق الشيخ علي.

ثانياً: الأبعاد التحليلية:

أوضحت تطورات الأزمة وجود تفسيرات مختلفة لحركة تطور الحراك الجماهيري في العراق، ويمكن القول في صددها الآتي:

الحركة الاحتجاجية في العراق انطلقت في الظاهر بشكل عفوي بسبب قلة الخدمات وزيادة معدلات البطالة وعدم توفير الخدمات الأساسية في العراق، إلى جانب ذلك يمثل استفحال الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة أحد أبرز أسباب اندلاع

التظاهرات الشعبية، بيد أنها شهدت فيما بعد تنظيماً وتنسيقاً كبيراً، مما يؤشر إلى أنها حركة منظمة ومدعومة من قوى داخلية وخارجية بشكل مباشر وغير مباشر.

مثّلت الحركة الاحتجاجية في العراق عنصر مباغتة كبيراً للحكومة العراقية وأجهزتها الأمنية، ومؤشرات ذلك استعمال الحكومة القوة المفرطة ضد المتظاهرين؛ مما يشير إلى عدم وجود معلومات استباقية بمستوى الحدث.

تعطي طريقة التعامل الأمني العنيف مع المتظاهرين تصوراً واضحاً أن الأجهزة الأمنية والاستخباراتية العراقية لا تزال ضعيفة ودون المستوى المطلوب في تحقيق السبق المعلوماتي ومعالجة الأزمات الأمنية.

أدى الاستعمال المفرط للقوة من قبل السلطات إلى التنازل عن المطالب الجزئية للمتظاهرين، وتطورت فيما بعد إلى الدعوة إلى استقالة الحكومة حتى وصلت في نهاية المطاف إلى المطالبة بإسقاط العملية السياسية في العراق.

استغلال أنصار التيار الصدري للحركة الاحتجاجية من أجل استهداف بعض رموز فصائل الحشد الشعبي الأمر الذي يوضح حقيقة الصراع المسلح بين الفصائل المسلحة في العراق.

عدم تبلور قيادة سياسية أو مجتمعية للتظاهرات يصعب على الحكومة التعامل معها، كما يصعب عليها في الوقت ذاته القضاء عليها.

من أكثر تحديات الأزمة بالنسبة للحكومة العراقية هو فاعلية الإجراءات التي اتخذتها النقابات المهنية في العراق التي أدت إلى تعطيل العمل في المدارس والجامعات وعدد كبير من دوائر الدولة.

مطالبة بعض المتظاهرين بتغيير النظام السياسي العراقي من النموذج البرلماني إلى النموذج الرئاسي؛ بما يعطي تصوراً واضحاً أن هناك عملاً منظماً في الحركة الاحتجاجية، ومؤشرات ذلك أن المطالبين بذلك مدفوعون من قبل القوى الحاكمة في العراق التي تدعو لتبني هذا الخيار.

صمت عدد من القوى السياسية عن تأييد التظاهرات واكتفائها بإصدار البيانات

المؤيدة للمطالب، يقدم تصوراً واضحاً عن إدراك هذه القوى يتمثل في أن انهيار الوضع السياسي في العراق يساهم في إزاحة هذه القوى عن المشهد السياسي بشكل كامل.

مخاوف واضحة للمحافظات السُّنية من تأييد التظاهرات بسبب انعكاسات مرحلة الحراك الشعبي في تلك المحافظات، من خلال اتهامها أنها تظاهرات بعثية أو داعشية ولذا تم تجنبها.

قيام السلطات باستعمال العنف في أكثر من منطقة، وسقوط أعداد كبيرة من الضحايا يفصح عن موقف القوى المتمسكة بالسلطة بعدم التنازل عنها، ومن تلك المظاهر القيام بحرق مخيمات الاعتصام للمتظاهرين التي أقيمت في محافظة كربلاء يوضح الموقف المتشدد مع الحركة الاحتجاجية.

قيام بعض الجهات باختطاف وقتل عدد من الناشطين المدنيين والإعلاميين المشاركين في التظاهرات يوضح حقيقة توجهات السلطة لقمع التظاهرات.

انقسام المواقف السياسية في العراق بين فريقين، يعبر عن حقيقة التنافس السياسي في العراق المدعوم خارجياً في ضوء تبلور تيار سياسي مسيطر ومدعوم إيرانياً، وآخر منافس مدعوم أمريكياً وعربياً.

رفض أنصار التيار الأول مطالب إسقاط الحكومة الذي يضم كلاً من تحالف الفتح الذي يضم الفصائل المسلحة في العراق بزعامة هادي العامري، وقيس الخزعلي، وائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي، واتحاد القوى العراقية بزعامة رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، ومعظم القوى السياسية الكردية.

بينما دعا التيار الثاني إلى استقالة الحكومة منذ بداية الأزمة والدعوة لانتخابات مبكرة، ويضم كلاً من ائتلاف النصر الذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، وائتلاف الوطنية بزعامة إياد علاوي، وتحالف القرار العراقي الذي يتزعمه رئيس البرلمان الأسبق أسامة النجيفي.

إن قيام الحكومة العراقية بالتصويت على تعيين عدد كبير من كبار المسؤولين في مؤسسات الدولة المرشحين من الأحزاب والقوى السياسية (من ذوي الدرجات الخاصة ممن هم بدرجة وكيل وزير ومدير عام) يوضح حقيقة عدم قبول هذه القوى بالتنازل عن

مكاسب السلطة ومحاولة الحصول على أعلى قدر ممكن من المكاسب.

تشير التطورات في الأزمة إلى إجماع القوى السياسية الشيعية المتزعمة للسلطة في العراق والمدعومة بشكل مباشر من إيران إلى رفض مطالب المتظاهرين بإسقاط العملية السياسية وتغيير مراكز القوى فيها.

تبلور في ذات الإطار تصور واضح برفض القوى السياسية السُّنية المشاركة في الحكومة بمطلب إسقاط الحكومة خوفاً من فقدان مكاسبها ومصالحها السياسية والاقتصادية.

أما على المستوى الكردي، فهناك شبه إجماع بين الحزبين الكرديين التقليديين على رفض إسقاط الحكومة نتيجة المكاسب السياسية والاقتصادية التي حققها إقليم كردستان العراق من حكومة عادل عبدالمهدي في مختلف المستويات.

متغيرات الأزمة في العراق تشير بشكل جلي إلى عدم استقرار الموقف الدولي، لا سيما من قبل الأمم المتحدة ومجلس الأمن في دعم مطالب المتظاهرين في العراق، إلى جانب ضعف الموقف الإقليمي، لا سيما في ظل عدم تبلور مواقف صريحة لدعم الحركة الاحتجاجية سواء من قبل تركيا أو الأردن أو الدول الخليجية.

يمكن القول: إن رؤية المتظاهرين لموقف المرجعية تغيرت بين مدة وأخرى، لا سيما في ظل عدم تمتع موقف المرجعية بالثبات النسبي، وفي هذا الصدد؛ فإنها بدأت بموقف مؤيد للمتظاهرين، ثم أصبحت في وقت لاحق أقرب إلى السلطة، لا سيما في ظل خطابها الذي تحدثت به عن مخاطر انتقال الحكم إلى الآخرين، بيد أنها استدركت بعد مجزرة الناصرية والنجف وعادت بموقف قوي يتمثل في المطالبة باستقالة الحكومة.

في هذا الإطار؛ فإن القوى المتزعمة للسلطة نجحت في الحفاظ على دور المرجعية بشكل كبير بعد قرارها الإطاحة بالحكومة مقابل الحفاظ على مكانة وهيبة المرجعية في نفوس أتباعها.

من مؤشرات هذا الرأي هو الاتفاق والتنسيق بين المرجعية والقوى السياسية المتزعمة للسلطة، على طريقة استقالة الحكومة التي اتخذت بعد أقل من ساعة على خطبة المرجعية في 29 نوفمبر.

يتضح من سياق ما تقدم أن اندلاع الحراك الجماهيري في العراق كان نتيجة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بانعدام فرص العمل وزيادة معدلات البطالة وارتفاع نسب الفقر إلى جانب فشل الأداء الحكومي في مختلف المجالات واستمرار حالة الصراع السياسي، في ظل تزايد ظاهرة الفساد السياسي والإداري والمالي، دون وجود أي محاولات حقيقية لتحقيق الإصلاح في البلاد، وتبني رؤية إستراتيجية في تحقيق التنمية في مختلف القطاعات، وقد شهدت تطورات الحراك الجماهيري متغيرات سياسية عديدة أثبتت وجود حاجة فعلية لتغيير الواقع السياسي وتبني منهج جديد للإصلاح قائم على إعادة تأسيس مرتكزات النظام السياسي العراقي بشكل صحيح ومتوازن يلبي مصالح الجماهير وليس مصالح الطبقة الحاكمة فحسب، كما أظهرت الأبعاد التحليلية لأزمة الاحتجاجات وجود دور خارجي داعم لها؛ سواء كان إقليمياً أو دولياً، على الرغم من أن هذا الدور يصعب قياسه أو بيان مدى فاعليته، بيد أن المؤشرات من داخل ساحات الاحتجاج المتعددة تشير إلى حقيقة هذه الرؤية، لا سيما من خلال الدور الأمريكي والغربي في تدريب ودعم منظمات المجتمع المدني على مختلف المستويات، إلى جانب ذلك؛ أوضحت الأزمة وجود دعم إعلامي كبير لها من عدد من الدول والمؤسسات في العالم، وقد أسهمت وسائل الإعلام التقليدية والجديدة لا سيما منصات التواصل الاجتماعي بدور فعال في دعم الحركة الاحتجاجية، وممارسة ضغوط كبيرة على صناع القرار السياسي في العراق، مما أدى إلى تعقيد المشهد السياسي وإضعاف جهود الحكومة العراقية في إدارة الأزمة، كما أن هذا الحراك الجماهيري أدى إلى متغيرات سياسية كبيرة في الواقع السياسي العراقي لأول مرة منذ العام 2003.

المحور الثالث: مستقبل النظام السياسي العراقي

لقد أحدث الحراك الجماهيري في العراق مطلع أكتوبر/ تشرين الأول 2019 نقطة تحول مفصلية في مسيرة العملية السياسية التي انطلقت عام 2003 بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وإسقاط النظام السياسي السابق، وذلك نتيجة فشل الحكومات المتعاقبة في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك لاعتبارات داخلية وأخرى

خارجية، بعضها يتعلق بفشل الطبقة السياسية الحاكمة، وأخرى تتعلق بطبيعة الصراع الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب تقاطع المشاريع الإقليمية، فضلاً عن دور المشاريع الدولية لا سيما من قبل القوى العظمى التي تسعى لتحقيق هيمنتها على حساب دول المنطقة.

وفي إطار بحث وتحليل مستقبل النظام السياسي العراقي بعد اندلاع الحراك الجماهيري في العراق يمكن القول: إنه يندرج وفق الاحتمالات التي سوف تتمخض عنها أزمة الاحتجاجات العراقية كما يأتي:

الاحتمال الأول: يتمثل بنجاح خارطة الخروج من الأزمة:

وفق الخطة المقترحة من الأمم المتحدة التي تحظى بموافقة مرجعية السيستاني، والمتمثلة بتشكيل حكومة جديدة خلال المدة التي حددها الدستور التي تصل إجمالاً إلى 45 يوماً من تاريخ 2019/12/1 وفق المحددات الآتية:

- تكليف مرشح يحظى بتوافق أمريكي إيراني.
- يكون المرشح مدعوماً من القوى السياسية وموافقاً عليه من قبل المتظاهرين.
- تتشكل الحكومة من شخصيات تكنوقراط يشهد لهم بالكفاءة وفق شروط المتظاهرين، والمتمثلة بعدم كون الوزراء فيها تابعين لأحزاب سياسية أو متهمين بالفساد الإداري والمالي.
- تكون مدة الحكومة مؤقتة يقتصر عملها على إدارة الدولة في المرحلة الانتقالية.
- يقوم مجلس النواب بإقرار قانون جديد للانتخابات وإجراء بعض التعديلات الدستورية.
- يتم حل المفوضية وتشكيل مفوضية انتخابات مستقلة جديدة.
- تشرف الحكومة على إقامة انتخابات برلمانية مبكرة تحت رعاية مباشرة من قبل الأمم المتحدة.
- وتتمثل أبرز فرص وتحديات قيام هذا الاحتمال بالآتي:

	الفرص	التحديات
1	يحظى بدعم المرجعية	يحتاج توافقاً أمريكياً إيرانياً
2	يحظى بدعم الأمم المتحدة	يحتاج توافق الكتل السياسية المتعددة
3	رغبة القوى المتزعمة للسلطة تحقيق هذا الاحتمال للخروج من الأزمة بأقل الخسائر	تحتاج موافقة المتظاهرين

الاحتمال الثاني: حل البرلمان الحالي في حال عدم انتهاء الأزمة:

من الممكن أن يحدث ذلك في ظل عدم التوافق على تشكيل حكومة جديدة، وإقرار القوى السياسية التوجه لحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة خلال 60 يوماً استناداً إلى نص المادة (64، أولاً)، وتتمثل فرص وتحديات حصول هذا الاحتمال في ضوء الآتي:

ت	الفرص	التحديات
1	عدم التوافق الأمريكي الإيراني على تشكيل الحكومة الجديدة	عدم تنازل القوى السياسية عن مكاسبها السياسية في البرلمان الحالي
2	عدم توافق القوى السياسية	قوة الدور الإيراني في الواقع السياسي العراقي
3	اعتبار الانتخابات المبكرة طريق الخروج من الأزمة	صعوبة تحقيق الأساس القانوني المتمثل بتقديم ثلث أعضاء البرلمان طلب حل البرلمان بموافقة الأغلبية المطلقة

الاحتمال الثالث: استمرار حكومة تصريف الأعمال:

بسبب عجز القوى السياسية الفاعلة التوافق على اختيار بديل لتشكيل الحكومة يحقق أهداف القوى السياسية، ويلبي في ذات الوقت مصالح المتظاهرين، وتظهر هذه الحالة في مرحلة ما بعد انتهاء مدة 45 يوماً، وغير معلوم إلى أي مدى يمكن أن تستمر، وتتمثل فرص وتحديات إمكانية ظهور هذا الاحتمال في ضوء ما يأتي:

ت	الفرص	التحديات
1	عدم التوافق الأمريكي الإيراني	استمرار الضغط على قادة التظاهرات (سياسياً، أمنياً، اقتصادياً، اجتماعياً)
2	عدم توافق الكتل السياسية على المرشح البديل	استهداف الناشطين ومحركي التظاهرات
3	عدم وجود سند دستوري يمنع ذلك	ضعف زخم الاحتجاجات

الاحتمال الرابع: انهيار العملية السياسية في العراق:

من خلال تصور الفوضى العامة في ظل فشل جهود تشكيل الحكومة الجديدة، إلى جانب فشل حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات مبكرة، وتتمثل فرص وتحديات إمكانية حصول هذا الاحتمال في ضوء الآتي:

ت	الفرص	التحديات
1	تأييد شعبي عام	تكاليف باهظة (سياسياً واقتصادياً وأمنياً)
2	دور خارجي دولي	دور الدولة العميقة المسيطرة على الوضع في العراق
3	دخول طرف محلي لتأييد الاحتمال	رفض المرجعية لهذا الاحتمال
4	ظهور قيادات وبرنامج داعمة	رفض المجتمع الدولي (الأمم المتحدة)

تأسيساً على ما تقدم؛ فإن دراسة وتحليل الاحتمالات المرشحة لنتائج الحراك الجماهيري في العراق تشير إلى أن صعوبة الاتفاق على مرشح لرئاسة الحكومة بين القوى السياسية المتعددة الذي يجب أن يحظى بموافقة المتظاهرين يمثل عائقاً أمام نجاح تحقق الاحتمال الأول، كما أن النتائج الباهظة المترتبة على احتمال انهيار العملية السياسية واندلاع الفوضى وتداعيات ذلك على الأمن الإقليمي تقلل فرص تحقق الاحتمال الرابع، بيد أن المؤشرات الواقعية للمشهد السياسي العراقي تشير إلى إمكانية تحقق الاحتمال الثاني المتمثل باستمرار حكومة تصريف الأعمال إلى أجل غير مسمى، أو الاتفاق على حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، كما في الاحتمال الثالث، وهذان الاحتمالان في تقديرنا الأقرب إلى التحقق، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن المتغيرات السياسية ربما قادرة على تغيير الواقع السياسي والاحتمالات المرشحة الآن، وأن طبيعة

التنافس والصراع الإقليمي والدولي لا سيما بين إيران والولايات المتحدة، وبين إيران والدول الخليجية، وبين تركيا وإيران؛ يساهم بشكل كبير في تعقيد المشهد السياسي العراقي وإضعاف فرص الاتفاق على البدائل المناسبة لحل أزمة الحراك الجماهيري وتشكيل حكومة عراقية جديدة تلبي متطلبات المتظاهرين في تحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

الخاتمة

لقد شهد العام 2019 تحولات كبرى في الواقع السياسي العراقي، تمثلت بانعكاس الصراع السياسي الذي تبلور بعد الانتخابات البرلمانية لعام 2018 على الأداء الحكومي لحكومة عادل عبدالمهدي، الأمر الذي حال دون إكمال الكابينة الحكومية حتى الربع الأخير من العام، كما أدى إلى فشل عبدالمهدي في أداء البرنامج الحكومي الذي جاءت به حكومته نتيجة التحديات التي تكتنف المشهد السياسي العراقي على مختلف المستويات، فضلاً عن تصاعد التنافس والصراع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وانعكاسات ذلك على العراق، إذ إن الواقع العراقي في العام 2019 شهد فشل الأداء الحكومي في تحقيق متطلبات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي لا سيما مع ازدياد معدلات البطالة وارتفاع نسب الفقر في ظل انعدام السياسات الحكومية لمعالجة هذه التحديات، إلى جانب انعدام فرص العمل وتراجع مؤشرات العدالة الاجتماعية والحكم الراشد، وسط هيمنة الأحزاب والقوى الحاكمة على مقدرات الدولة، مع تنامي واستفحال ظاهرة الفساد السياسي والإداري والمالي.

وقد أسهم فشل الأداء الحكومي في تزايد الغضب الشعبي ضد حكومة عبدالمهدي؛ الأمر الذي ساعد على ظهور الحراك الجماهيري للمطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ثم أدى تطور الاحتجاجات وعدم استجابة الحكومة إلى تطور المطالبات إلى إسقاط الحكومة، وهو ما تحقق فيما بعد، ثم ظهرت دعوات لإسقاط النظام السياسي ورفض هيمنة الأحزاب السياسية لا سيما الدينية منها، والمطالبة بإعادة صياغة نظام سياسي جديد عبر كتابة دستور جديد وإقرار قانون انتخابات جديد، ثم تصاعدت حدة الاحتجاجات وشكلت متغيرات سياسية جديدة لم تشهدها التجربة السياسية الديمقراطية العراقية؛ إذا شهد العراق استقالة أول حكومة منذ العام 2003، إلى جانب عجز القوى السياسية عن إدارة شؤون البلاد، مع استمرار التدخلات الخارجية في الشأن السياسي العراقي لا سيما من قبل إيران، ويمكن القول من خلال ما تقدم: إن مستقبل النظام السياسي العراقي يتحدد في ضوء الاحتمالات التي تتمخض عنها نتائج أزمة الحراك الجماهيري، التي تتدرج إما في تشكيل حكومة جديدة وفق خطة الأمم المتحدة والمرجعية في ضوء المدة الدستورية، أو اللجوء إلى حل البرلمان

وإجراء انتخابات جديدة، أو استمرار حكومة تصريف الأعمال إلى أجل غير مسمى، أو إسقاط العملية السياسية والوصول إلى حالة الفوضى العامة التي لا تهدد السلم الأهلي والأمن الوطني العراقي فحسب، وإنما تشكل خطراً حقيقياً على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

تطورات الأوضاع في الأزمة السورية 2019

وتوقعاتها المستقبلية في 2020

إعداد:

المركز السوري سيرز

د. سامر عبد الهادي علي

محاور التقرير

مقدمة:

أولاً: التطورات والمتغيرات في 2019:

1 - على الصعيد السياسي:

أ- المتغيرات السياسية الداخلية في 2019:

ملف إدلب «منطقة خفض التصعيد»، ملف شرقي الفرات، ملف اللجنة الدستورية.

ب- المتغيرات على المستويين الإقليمي والدولي في 2019.

1 - المواقف الإقليمية والدولية الفاعلة:

الموقف الأمريكي، الموقف الروسي، الموقف الأوروبي، التركي، الموقف الإيراني، الموقف العربي، الموقف الصهيوني.

2 - موقف المنظمات الإقليمية والدولية:

جامعة الدول العربية، مجلس الأمن الدولي، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي.

3 - المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بالقضية السورية:

- اجتماع سوتشي الثلاثي (14 شباط/ فبراير 2019).
- مؤتمر أستانة 12 (-25 26 نيسان/ أبريل 2019).
- مؤتمر أستانة 13 (-1 2 آب/ أغسطس 2019).
- قمة أنقرة الثلاثية (16 أيلول/ سبتمبر 2019).

– القمة الرباعية (لندن 3 كانون الأول/ ديسمبر 2019).

2 – الاستقرار الأمني.

3 – الملف الاقتصادي.

4 – الملف الاجتماعي والتعليمي والديني.

ثانياً: قراءة تحليلية لمتغيرات الأزمة في 2019:

1 – الملف السياسي:

أ– قراءة في الملفات السياسية الداخلية ومتغيراتها في 2019:

ملف إدلب، ملف شرقي الفرات، ملف اللجنة الدستورية.

ب– قراءة في المواقف الدولية ومتغيراتها في 2019:

الموقف الأمريكي، الموقف الروسي، الموقف الأوروبي، التركي، الموقف الإيراني، الموقف العربي، الموقف الصهيوني.

2 – الاستقرار الأمني.

3 – الملف الاقتصادي.

4 – الملف الاجتماعي والتعليمي والديني.

ثالثاً: التوقعات المستقبلية في 2020:

1 – الملف السياسي.

2 – الاستقرار الأمني.

3 – الملف الاقتصادي.

4 – الملف الاجتماعي والتعليمي والديني.

تطورات الأوضاع في الأزمة السورية في 2019
وتوقعاتها المستقبلية في 2020

مقدمة:

لا تزال القضية السورية، رغم مرور نحو 8 سنوات، القضية الأهم شبه المنسية على الساحة الإقليمية والدولية، ناهيك عن آثارها الكارثية على الداخل السوري بمختلف مستوياته. وقد شهدت هذه القضية، ولا تزال، الكثير من التطورات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سواء على مستوى الداخل السوري بتعقيداته وتأثيراته وتفاعلاته، أو على المستوى الخارجي، الإقليمي والدولي، ومدى تأثير وتأثّر هذه القضية بالفواعل الخارجية والمواقف الدولية ذات التأثير المباشر وغير المباشر فيها.

وسنقوم باستعراض أهم التطورات والمتغيرات التي شهدتها القضية السورية خلال عام 2019 على الأصعدة كافة، إضافة لقراءة تحليلية موضوعية لهذه المتغيرات، وإمكانية طرح رؤى مستقبلية لما يمكن أن تؤول إليه الأمور في المشهد السوري، داخلياً وخارجياً، على مختلف المستويات، وذلك خلال العام القادم 2020، بالاعتماد على قراءة واقعية للأحداث التي شهدتها هذه القضية، ولا تزال، بتفاعلاتها المستمرة، خاصةً تلك التي تهم الشعب السوري، المعني الأساس بالقضية، الذي أصبح الحلقة الأضعف فيها، وفي عملية اتخاذ القرار المستقل، وتحوَّل السوريون إلى فاعل ثانوي في المشهد السوري ككل، معارضةً ونظام.

أولاً: التطورات والمتغيرات في 2019:

1 - على الصعيد السياسي:

تتداخل المتغيرات السياسية في القضية السورية على المستويات الداخلية والإقليمية

والدولية، لما لها من ارتباط وثيق ببعضها البعض من جهة، ولتحوّل القرار السوري من يد السوريين عامةً، إلى أيدٍ خارجية، إقليمية ودولية، أصبحت تمتلك كامل القرارات التي تفرضها تلك الدول الفاعلة على الشعب السوري بكافة أطيافه، ليس سياسياً فقط، بل حتى عسكرياً واقتصادياً واجتماعياً.

لذلك يصعب الفصل بين المتغيرات السياسية على مستوى الداخل السوري، وتلك المتغيرات على المستويين الإقليمي والدولي، إلا أنه يمكن الحديث عن أهم التطورات السياسية التي كان لها تأثير مباشر على الداخل السوري وتطوراته، والتطورات والمتغيرات التي تتعلق بمواقف الدول الفاعلة إقليمياً ودولياً، في القضية السورية، ومدى توافق تلك المواقف مع مصالحها على المستوى الخارجي.

أ- المتغيرات السياسية الداخلية في 2019:

مع تهميش الدور السوري بمختلف أطرافه، من نظام ومعارضة، لم يبقَ للسوريين قرار فاعل في قضيتهم، حتى على المستوى الداخلي. وقد عانى السوريون، ولا يزالون، من هذا الضعف السياسي بحيث أصبحوا أدوات تنفيذ ليس إلا، من خلال ما تتفق حوله الفواعل الخارجية وتفرضه على السوريين دون استشارتهم. لذلك سنتطرّق للحديث عن أهم الملفات على مستوى السياسة الداخلية، التي كان لها دور كبير في رسم ملامح مرحلة جديدة برزت خلال عام 2019، وهي مرحلة محاولة خفض العمليات العسكرية، خاصة بين النظام والمعارضة، ومحاولة التقريب بينهم من خلال تشكيل اللجنة الدستورية، وانطلاق أعمالها، وذلك بالتزامن مع إبعاد خطر المنظمات الكردية الانفصالية في منطقة شرقي الفرات عن الحدود التركية، سواء بالطرق العسكرية أو السياسية.

ملف إدلب «منطقة خفض التصعيد»:

أصبحت محافظة إدلب، وبعض مناطق ريف حماة الشمالي، ضمن اتفاق ما يُسمى «منطقة خفض التصعيد» الرابعة التي جرى التوافق عليها بين الدول الراعية لمفاوضات «أستانة 4»، تركيا وروسيا وإيران، في 4 أيار/ مايو 2017، وعلى ضوء الاتفاق هذا جرى

نشر تركيا لنقاط مراقبة على طول المنطقة الممتدة من ريف حلب إلى إدلب وريف حماة والساحل، بحيث نشرت قواتها في 12 نقطة مراقبة. ثم جرى اتفاق آخر حول هذا الملف بين تركيا وروسيا في اجتماع القمة الثنائية التي جمع رئيسي البلدين في سوتشي الروسية بتاريخ 17 أيلول/ سبتمبر 2018، وهو ما سُمّي «اتفاق المنطقة العازلة منزوعة السلاح»، مع استمرار عمل نقاط المراقبة التركية في المنطقة.

وبالرغم من هذه الاتفاقيات التي جرت، فإنّ العمليات العسكرية للنظام، مدعوماً من روسيا والمليشيات الإيرانية، استمرت في هذه المنطقة طوال عام 2019، واشتدت بشكل كبير جداً في 30 نيسان/ أبريل عندما بدأ النظام عملية عسكرية واسعة سيطر فيها على مناطق ومدن مهمة في ريف حماة وإدلب، حتى السيطرة على مدينة شيخون الإستراتيجية بريف إدلب في 21 آب/ أغسطس من هذا العام.

جاءت هذه العملية العسكرية الواسعة للنظام مباشرة بعد انتهاء جولة مفاوضات أستانة 13 في 26 نيسان/ أبريل 2019، حيث فشلت هذه الجولة في التوصل لأي اتفاق حول الملفات العالقة بين الطرفين، النظام والمعارضة.

لاقت هذه العملية تنديداً واسعاً، خاصةً من جانب تركيا التي تعرضت بعض نقاطها للمراقبة إلى عمليات قصف مباشرة أدت إلى وقوع قتلى وجرحى من جنودها، بل حتى إن نقطتها في مورك بريف حماة أصبحت محاصرةً تماماً من قبل مليشيات النظام، التي رضخت للموقف الروسي بعد الاقتراب من النقطة التركية.

لم تفلح اتفاقات تركيا وروسيا حول إدلب في وقف قصف النظام وروسيا للمدنيين في إدلب، أو في وقف العمليات العسكرية التي لا تزال مستمرة. وقد ردّت الفصائل الثورية بهجمات عديدة على مواقع قوات النظام في كل من ريف حماة وإدلب واللاذقية، وقد نتج عن هذه العمليات هجرة أعداد كبيرة من المدنيين في ظل ظروف معيشية وإنسانية غاية في السوء. لذلك، ورغم الاتفاقيات السياسية حول ملف إدلب، فإنّ أطماع النظام لا تزال موجودة للسيطرة على إدلب بدعم روسيا غير الملتزمة بالاتفاقيات السياسية مع تركيا التي تمثل المعارضة خاصة بشقها العسكري.

ملف شرقي الفرات:

يعد هذا الملف من أكثر الملفات السياسية والعسكرية المتداخلة على الساحة السورية الداخلية، ويعود السبب في ذلك إلى أهمية منطقة شرقي الفرات جغرافياً واقتصادياً من جهة، ووجود كافة الأطراف الفاعلة في القضية السورية في هذه المنطقة، وجوداً سياسياً وعسكرياً، سواء من جانب الأطراف السورية الداخلية «مليشيات النظام، فصائل المعارضة، المليشيات الكردية الانفصالية، ما تبقى من قوات لداعش»، أو من جانب القوى الإقليمية والدولية المتصارعة في هذه المنطقة «الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، تركيا، بعض القوى الأوروبية» مع فاعلية أقل لإيران فيها.

دخل ملف شرقي الفرات مرحلةً جديدة أكثر تعقيداً مع مطلع عام 2019، حيث إنّ تصريحات الرئيس الأمريكي ترمب بالانسحاب من منطقة شرقي الفرات عقّدت حسابات الأطراف كافة، بمن فيهم الأكراد الانفصاليون، كما جعلت تركيا تتحضر للسيطرة على كامل حدودها مع منطقة شرقي الفرات، وحرّكت كذلك مطامع روسيا التي تحاول شغل بعض الفراغ الذي يمكن أن تتركه الولايات المتحدة في المنطقة. لكن رغم إعلان ترمب انسحاب قواته من سورية أخذت التصريحات الأمريكية الصادرة من مختلف دوائر صنع القرار طابع الحيرة والتخبط، وعدم وضوح الرؤية حيال هذا الانسحاب، إلى حد ظهور تصريحات متناقضة باستمرار ضمن هذا السياق.

أما بالنسبة للأطراف السورية المتصارعة على هذه المنطقة، فقد ارتبطت قراراتها السياسية والعسكرية بالدول الداعمة لها، فتركيا تدعم المعارضة السورية عسكرياً من خلال مشاركة قواتها إلى جانب قوات الجيش الوطني السوري في المعارك ضد المليشيات الكردية الانفصالية، وسياسياً من خلال الوقوف إلى جانب مطالب الشعب السوري عامة، ومطالبهم بإعادة مناطقهم الواقعة تحت سيطرة المليشيات الكردية خاصة.

أما المليشيات الكردية فأصبحت أكثر تخبطاً من حليفتها أمريكا، التي اعتبروها أنها طعنتهم في الظهر، وتخلّت عنهم لصالح تركيا وفصائل المعارضة السورية، وظهر هذا التخبط جليّاً من خلال مواقفها وتصريحاتها التي أرادت كسب طرف ما يقدم لها الدعم من جديد في هذه المنطقة، فحاولت التفاوض مع قوات النظام للتوصل لتفاهم ما يؤدي

إلى استمرار سيطرتهم في المنطقة، ونتيجةً لذلك بدأت تفاهمات من نوع ما بين مليشيا قسد ومليشيات النظام السوري، بوساطة وضغط روسي على الجانبين بحيث تسمح مليشيا قسد لمليشيات النظام بالانتشار في مناطق عدّة من الحدود السورية التركية، وتكون السيطرة فيها لمليشيات النظام، وقد جرى ذلك بعد تفاهمات بين كل من روسيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية لرسم خارطة نفوذ سياسي وعسكري جديدة في المنطقة، وأهمها الاتفاقية التركية الأمريكية، والتركية الروسية.

- الاتفاق التركي - الأمريكي بشأن «وقف إطلاق النار» شرق الفرات 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019:

مع انطلاق عملية «نبع السلام» التي أعلنتها تركيا، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، ضدّ المليشيات الكردية الانفصالية في منطقة شرقي الفرات، انطلقت بالتوازي معها المواقف والتصريحات على مستوى واسع عربياً وإقليمياً ودولياً، وهو ما لم نشهده في عمليات تركيا السابقة في سورية. فتركيا التي تسعى للقضاء على الخطر الذي يهدد حدودها الجنوبية من المليشيات الكردية الانفصالية، لم تتراجع عن هذه العملية العسكرية رغم كل الانتقادات والمواقف المعادية لها، وهو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية، سواء بضغط الداخل الأمريكي من خلال معارضة كثير من المؤسسات الأمريكية والشخصيات الفاعلة لسياسة ترمب في سورية، وخاصة قراره الانسحاب منها، أو من خلال ضغوط خارجية، وتحديداً الخليجية (السعودية الإماراتية)، دفع ترمب لإعادة النظر في موقفه تجاه العملية العسكرية التركية، وبدأت حرب تصريحات سياسية ودبلوماسية متوازية مع المعارك على الأرض، لكن ذلك لم يثنِ تركيا عن تحقيق أهدافها رغم كل التهديدات الأمريكية بفرض عقوبات اقتصادية كبيرة ستضر بالاقتصاد التركي عامةً، وبسعر صرف الليرة التركية بشكلٍ خاص.

هذه السياسة بين الطرفين أوصلتهم إلى حافة الهاوية، وأخذ الضغط يتواصل بشكل يومي، بل حتى بين الساعة والأخرى حتى مساء الخميس 17 تشرين الأول/ أكتوبر، حيث جرى وبشكلٍ مفاجئ لقاء بين نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس، والرئيس التركي رجب

طيب أردوغان في العاصمة أنقرة أسفر عن اتفاق تركي- أمريكي حول منطقة شرقي الفرات، أهم ما تضمّنه:

1 – إعطاء تركيا فاصلاً لعملية «نبع السلام» لضمان انسحاب «ي ب ك» من المنطقة الآمنة في غضون 120 ساعة، وتتوقف عملية «نبع السلام» عقب استكمال هذا الانسحاب.

2 – كلا الجانبين متفق على استمرار أهمية وفعالية إنشاء منطقة آمنة لضمان القضاء على مخاوف الأمن القومي لتركيا بما في ذلك سحب الأسلحة الثقيلة من «ي ب ك» وتدمير جميع تحصيناته الحربية.

3 – المنطقة الآمنة ستكون في المقام الأول تحت سيطرة القوات المسلحة التركية.

4 – رفع العقوبات عن تركيا التي فرضت بموجب المرسوم الرئاسي الأمريكي الصادر في 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2019.

5 – تركيا والولايات المتحدة ملتزمتان باستمرار أعمال مكافحة «داعش» شمال شرق سورية.

وقال نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس: في مؤتمر صحفي، أعقب الاجتماع: «إن الجانبين توصلا لاتفاق يقضي بوقف إطلاق النار في شرق الفرات خلال 24 ساعة، على أن تعمل الولايات المتحدة على تأمين انسحاب مليشيا قسد من الشمال السوري (منطقة شرق الفرات) إلى عمق 20 ميلاً (30 كم) وذلك خلال الـ120 ساعة القادمة (أي خلال الخمسة أيام القادمة).

- مذكرة التفاهم الموقعة بين تركيا وروسيا في سوتشي 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2019:

وفي أقل من أسبوع، جرى أيضاً تفاهم تركي روسي حول منطقة شرقي الفرات بالإضافة إلى منطقة منبج وتل رفعت، وذلك خلال اجتماع قمة جمع الرئيسين التركي رجب طيب أردوغان، والروسي فلاديمير بوتين في مدينة سوتشي الروسية، وأهم نقاط الاتفاق:

1 – يجدد الجانبان التزامهما بالحفاظ على وحدة وسلامة أراضي سورية وحماية الأمن القومي لتركيا.

2 – يؤكدون عزمهم على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وأجنداته وتعطيل البرامج الانفصالية في الأراضي السورية.

3 – في هذا الإطار سيتم المحافظة على الوضع القائم حالياً في عملية «نبع السلام» الذي يغطي المنطقة بين تل أبيض ورأس العين وعلى عمق 32 كم.

4 – يؤكد الجانبان مجدداً أهمية اتفاقية أضنة. وروسيا سوف تسهل تنفيذ اتفاق أضنة في الظروف الراهنة.

5 – اعتباراً من الساعة 12:00 ظهراً في 23 أكتوبر 2019، الشرطة العسكرية الروسية وحرس الحدود السوري سوف يدخلان من الجانب السوري من الحدود التركية –السورية، خارج منطقة عملية «نبع السلام»، لتسهيل إزالة عناصر «YPG» وأسلحتهم على عمق 30 كيلومتراً من الحدود التركية – السورية، التي يجب الانتهاء من هذه العملية خلال 150 ساعة، وحينها مباشرة ستبدأ دوريات مشتركة روسية – تركية العمل في غرب وشرق منطقة عملية «نبع السلام» بعمق 10 كيلومترات، باستثناء مدينة القامشلي.

6 – ستتم إزالة جميع عناصر وحدات حماية الشعب (ypg) وأسلحتهم من منبج وتل رفعت.

7 – سيتخذ الجانبان التدابير اللازمة لمنع تسلل عناصر الإرهابيين.

8 – ستبذل جهود مشتركة لتسهيل عودة اللاجئين بطريقة طوعية وآمنة.

9 – سيتم إنشاء آلية مشتركة للرصد والتحقق للإشراف وتنسيق تنفيذ هذه المذكرة.

10 – سيواصل الجانبان العمل لإيجاد حل سياسي دائم للصراع السوري داخل آلية أستانة وسوف تدعم نشاط اللجنة الدستوري.

أعقب هذا الاتفاق تصريحات عدّة شملت الأطراف الفاعلة في هذه القضية، خاصةً على مستوى الداخل السوري، فقد أعلن الجيش الوطني السوري التزامه بما توصلت إليه

تركيا من تفاهمات مع الأطراف الدولية الفاعلة (أمريكا وروسيا)، مع بقائها على أهبة الاستعداد لأي تطورات لاحقة.

على الجانب الآخر، مثّلت روسيا مواقف وتصريحات كل من النظام السوري والمليشيات الكردية، ففي نفس اليوم 22 تشرين الثاني/ أكتوبر، أبلغ الرئيس الروسي بوتين، بشار الأسد بما تم التوصل إليه مع تركيا في سورية، بينما قامت المليشيات الكردية بإبلاغ الجانب الأمريكي بأنها بدأت مغادرة المنطقة الآمنة المزمع إقامتها، وفي 24 تشرين الأول أكدت الخارجية الروسية أن الأكراد بدؤوا الانسحاب من الحدود السورية التركية.

لكن على أرض الواقع، بقيت هذه الاتفاقيات مبهمة ودون تطبيقٍ كامل لبنودها، خاصةً انسحاب المليشيات الكردية من المنطقة، حيث دخلت قواتها مع مليشيات النظام إلى المناطق الحدودية، وأعادت انتشارها بلباس مليشيات النظام، وهو ما تعلمه تركيا وقوات الجيش الوطني السوري، لذلك أعلنت تركيا مرّاتٍ عدّة بأن المليشيات الكردية لم تنسحب من المنطقة، وبدأت التلويح مجدداً باستئناف عملية «نبع السلام» مجدداً، للسيطرة على المنطقة عسكرياً، وهو ما لم تحصل عليه سياسياً.

ملف اللجنة الدستورية:

يعد ملف الدستور، وتشكيل لجنة دستورية من السوريين، نظاماً ومعارضةً، إحدى السّلال الأربع التي تم طرحها من قبل المبعوث الدولي إلى سورية ستيفان دي ميستورا مع نهاية جولة مفاوضات جنيف 4 في 3 آذار/ مارس 2017، التي شملت بالإضافة إلى الدستور كلاً من: الحكم غير الطائفي، الانتخابات، ومكافحة الإرهاب.

وتعثّرت المفوضات باستمرار حول هذه السلال الأربع، وكيفية فهم كل طرف لها، فالمعارضة السورية تريدها سلّة واحدة متكاملة يتم السير فيها مجتمعةً، بينما يرى النظام السوري أنّ الملف الأول الذي يجب البدء به هو ملف «مكافحة الإرهاب»، وعليه استمر كل طرف على وجهة نظره دون التوصل لأي تقدّم ملموس في أي من هذه الملفات، بالرغم من الاجتماعات والمفاوضات والاتفاقات التي جرت عامي 2017 و2018.

وكان قد جرى الحديث للمرة الأولى عن تشكيل لجنة لصياغة أو مراجعة دستور

سورية في «مؤتمر الحوار الوطني» السوري» الذي عُقد بمدينة سوتشي الروسية في 30 كانون الثاني/ يناير 2018، وفيه قررت بعض الأطراف السورية، والأمم المتحدة وتركيا وإيران وروسيا، تشكيل لجنة «لمراجعة دستور سورية».

مع مطلع عام 2019 أعلن دي ميستورا ترك منصبه كمبعوث أممي للسلام في سورية، وانتهت ولايته رسمياً في 7 كانون الثاني/ يناير 2019، وتبدأ ولاية المبعوث الأممي الجديد غير بيدرسون رسمياً في نفس اليوم.

بدأ بيدرسون عمله بدعم إقليمي ودولي لجهوده في العمل للتوصل إلى حل سياسي للقضية السورية، خاصة من جانب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وبدأ بيدرسون جولاته المكوكية بين عواصم الدول الفاعلة من جهة، وبين كل من طرفي الصراع السوري «النظام والمعارضة»، ولعلمه بالدور الروسي الكبير في سورية، ومدى قدرتها على فرض رؤيتها للحل في سورية، وخاصّةً دورها في الضغط على النظام السوري للبدء بإطلاق جولات تفاوض جدّية مع المعارضة السورية، قال بيدرسون، في 21 كانون الثاني/ يناير 2019: «سنعمل مع موسكو من أجل إعادة إطلاق جهود الحل السياسي للأزمة السورية».

رأى بيدرسون بـأنّ مفتاح الحل السياسي في سورية هو تشكيل لجنة دستورية سورية تقوم بالإعداد لدستور سوري، يجري على أساسه انتخابات برلمانية ورئاسية تُنهي الصراع المسلح وتقود البلاد لمرحلة سياسية جديدة، وهي رؤية متوافقة مع الرؤية الروسية تماماً، التي تحاول باستمرار تسويقها بين القوى الفاعلة في القضية السورية.

وبالرغم من معارضة النظام السوري لفكرة تشكيل اللجنة الدستورية، فإن المعارضة السورية قبلت الدخول في هذا الملف، بينما ضغطت روسيا على النظام السوري للقبول بتشكيل اللجنة، وتسمية ممثليه فيها.

في17 أيلول/ سبتمبر 2019 عُقدت القمة الثلاثية في سوتشي، وجمعت رؤساء تركيا وروسيا وإيران، وكان من نتائج هذه القمة الإعلان للمرة الأولى عن التوصُّل إلى اتفاق نهائي بشأن تشكيل اللجنة التي سيُعهَد إليها، وفقاً للقرارات الدولية، عملية إعادة كتابة الدستور السوري، كخطوة أولى في اتجاه الحل السياسي، برعاية الأمم المتحدة، التي أعلنت، وبشكل رسمي على لسان أمينها العامّ أنطونيو جوتيريش خلال اجتماعات

الجمعية العامة للمنظمة في 23 أيلول/ سبتمبر 2019، عن إقرار تشكيل اللجنة بشكل نهائي، على أن تبدأ عملها خلال الأسابيع المقبلة، ضمن الجهود لإنهاء الحرب المستمرة منذ عام 2011.

وبعد مخاضٍ طويل وعسير جرى التوصل بين الدول الضامنة للحل السوري حول تسمية أعضاء اللجنة الدستورية، بحيث تألفت اللجنة من 150 عضواً، عيّن النظام والمعارضة الثلثين، بحيث سمّت كل جهة 50 عضواً، بينما اختار المبعوث الأممي الثلث الأخير من المثقفين ومندوبي منظمات المجتمع المدني السوري، بالتفاهم مع طرفي النزاع السوري، وبدعم وتفاهم دولي حول هذه الأسماء، خاصة من جانب كل من تركيا وروسيا.

بدأت اللجنة أول اجتماعاتها في مقر الأمم المتحدة بجنيف في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، بحضور ممثلين عن المعارضة السورية والنظام ومنظمات المجتمع المدني، استمرت الاجتماعات حتى 8 تشرين الثاني/ نوفمبر، حيث أعلن بيدرسون انتهاء الدورة الأولى من اجتماعات اللجنة الدستورية السورية، واصفاً الجولة الأولى من المحادثات بـ «الجيدة والجوهرية»، رغم استمرار الخلافات بين أطرافها، معرباً عن أمله في أن تؤدي إلى عملية سياسية، موضحاً في الوقت نفسه أن اللجنة لا تمثل حلاً في حد ذاتها.

من جهته، قال رئيس هيئة التفاوض نصر الحريري عقب انتهاء الجولة: إنّ «المعارضة جاهزة لجولة جديدة للجنة الدستورية، والجولة الأولى انتهت بشكلٍ معقولٍ».

أما بالنسبة لموقف النظام خلال الجولة الأولى لأعمال اللجنة، فقد عمل كعادته على إعاقة أعمال اللجنة، سواء على صعيد المداخلات، أو على صعيد التنظيم.

الجولة الثانية انطلقت في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر في جنيف، إلا أنّ وفد النظام انسحب من الجولة الثانية للاجتماعات، وقال عضو وفد «هيئة التفاوض السورية» يحيى العريضي: «إن اجتماع اللجنة الدستورية لم ينعقد بسبب عدم وجود اتفاق على البرنامج أو جدول المباحثات خلال الاجتماع»، وأضاف أنّ «رئيس اللجنة الدستورية من جانب وفد النظام قدم شيئاً اعتبره جدولاً، يتضمن مكافحة الإرهاب، ورفع العقوبات، وإدانة ما وصفه بالغزو التركي»، واصفاً مطالب وفد النظام بأنها «سياسية»، وانتهت الجولة الثانية في 29 تشرين الثاني دون أي تغيير أو تقدم أبداً.

ب- المتغيرات على المستويين الإقليمي والدولي خلال عام 2019:

1 - المواقف الإقليمية والدولية الفاعلة:

الموقف الأمريكي:

لا يزال الموقف الأمريكي يشهد تبدلات ومتغيرات مستمرة حتى خلال عام 2019، هذه المتغيرات تعكس مدى تخبط السياسة الأمريكية، حتى داخل المؤسسات الأمريكية (الكونجرس والبنتاجون والبيت الأبيض)، وازداد الموقف الأمريكي تخبطاً منذ إعلان الرئيس ترمب، نهاية العام الماضي في 19 كانون الأول/ نوفمبر 2018، عن سحب جميع قواته من سورية، والتفاهم مع تركيا على الانسحاب التدريجي، بالرغم من أنّ العلاقات الأمريكية مع تركيا كانت غير متوازنة في العديد من الملفات في مقدمتها الدعم الأمريكي للمليشيات الكردية.

ثم جاءت التصريحات الأمريكية المتتالية طوال عام 2019، ليكون الموقف أكثر ضبابية، ففي 14 كانون الثاني/ يناير 2019 قال ترمب: «بدأنا الانسحاب من سورية، وسندمر تركيا اقتصادياً إن قامت بضرب الأكراد»، لكنه وبعد ساعات قليلة من هذا التصريح في اليوم ذاته يُجري اتصالاً هاتفياً مع الرئيس التركي أردوغان، يناقش معه «إنشاء منطقة آمنة بمسافة 20 ميلاً».

رفضت أمريكا بشدة دخول مليشيات النظام إلى مناطق تواجد الفصائل الكردية، وقال المبعوث الأمريكي إلى سورية جيمس جيفري، في 17 شباط/ فبراير 2019: «أمريكا لن تسمح لمليشيات الأسد بالدخول للمناطق التي ستنسحب منها القوات الأمريكية»، ورغم ذلك فقد دخلت مليشيات الأسد، وتحت نظر القوات الأمريكية إلى العديد من المناطق الخاضعة لسيطرة قسد من جهة، وبدأت مفاوضات ومباحثات بين قسد والنظام السوري للتوصل لتفاهم ما حول انضمام قسد لمليشيات النظام، دون أن ترفض أو تمنع الولايات المتحدة ذلك.

وعلى المستوى السياسي، فلا يزال الموقف الأمريكي متراجعاً تجاه المواقف الإقليمية والدولية الأخرى، خاصة تركيا وروسيا، واكتفت بالدعم الإعلامي لتشكيل اللجنة الدستورية وانطلاق أعمالها، وانصب اهتمامها على ملف شرقي الفرات فقط خلال هذا

العام، والتفاهمات التي حصلت مع تركيا تحديداً بما يخص هذه المنطقة.

في الوقت ذاته، تستمر إدارة ترمب في سياسة إضعاف إيران في سورية والعراق، سواء من خلال استهداف الطيران الصهيوني المتكرر للمواقع الإستراتيجية الحساسة التابعة لإيران وحزب اللّه اللبناني في سورية، أو من خلال إحكام الحصار الاقتصادي على دمشق.

كذلك أصرّت واشنطن على موقفها من محاولات إعادة النظام إلى الجامعة العربية، وأحبطت جهود بعض الدول العربية الرامية لتعويم نظام الأسد، ورفضت تمويل مشاريع إعادة الإعمار، في إطار الضغط المتواصل على النظام لتقديم تنازلات سياسية.

الموقف الروسي:

استمر الدعم الروسي للنظام السوري ومليشياته خلال عام 2019، واستطاعت روسيا تحقيق المزيد من المكاسب العسكرية والسياسية.

في المجال العسكري، تمكنت روسيا من إعادة سلطة النظام إلى أهم مناطق المعارضة السورية التي بقيت طول سنوات خارج سلطته، حيث استطاعت مليشيات النظام بالسيطرة على ريف حماة الشمالي بشكل شبه كامل، كما سيطرت وبدعم روسي على مناطق إستراتيجية من ريف إدلب، أهمها مدينة خان شيخون في 21 آب/ أغسطس.

كذلك تمكّنت روسيا، بالتفاهم مع تركيا بإعادة نشر مليشيات الأسد لقواتها في مناطق عدّة من منطقة شرقي الفرات، محققةً المزيد من المكاسب العسكرية هناك، خاصة مع الانسحاب الأمريكي الجزئي من تلك المناطق، وبالرغم من دعواتها المستمرة لإعادة سيطرة ما تسميه «الحكومة السورية» لسلطتها على منطقة شرقي الفرات، فإنها لم تظهر ممانعتها لعملية «نبع السلام» التركية، بل ويمكن القول: إنها دعمت العملية من خلال التصريحات التي أطلقتها منذ مطلع عام 2019، ففي 23 كانون الثاني/ يناير قال الرئيس بوتين: «إن اتفاقية أضنة عام 1998 بين دمشق وأنقرة سارية حتى اليوم»، التي تسمح لتركيا بالدخول لسورية مسافة 5 كيلومترات لمكافحة تنظيم «PKK»، بينما قال الرئيس التركي أردوغان في اليوم ذاته: «متفقون مع روسيا على إقامة منطقة آمنة بعمق 30 كيلومتراً».

وجاءت تصريحات النظام، الذي لا يملك من أمره شيئاً سوى الموافقة على التفاهمات الروسية التركية المشتركة، حيث أكد مصدر في خارجية النظام بأن «دمشق ملتزمة باتفاقية أضنة».

أما على الصعيد السياسي، وفي ضوء شبه الحياد الأمريكي، بقيت روسيا الفاعل الرئيس في الملف السوري سياسياً خلال عام 2019، وعملت بالتعاون مع تركيا وإيران على استمرار مؤتمرات أستانة للحل السوري، فعقدت خلال عام 2019 كل من أستانة (12–13)، لذلك لا تزال روسيا، بمواقفها الداعمة للنظام، الرابح الأكبر في القضية السورية خلال عام 2019، حيث مكّنت النظام من بسط سيطرته عسكرياً على مناطق جديدة في كل من أرياف حماة وإدلب، وفي منطقة شرقي الفرات لأول مرة منذ سنوات، ومكّنت له سياسياً من خلال استمرار دعمها له على طاولة المفاوضات، إلا أن دعمها هذا بدا يتطور مع نهاية عام 2019 إلى ضغط سياسي، لإجباره على بدء المباحثات مع المعارضة السورية من خلال اللجنة الدستورية، التي كان لها اليد العليا في تشكيلها، وانطلاق أعمالها، بالتعاون مع تركيا.

ولكن رغم ذلك، لم تستطع روسيا الوصل إلى كل ما تريده خلال عام 2019، خاصة موضوع إنهاء ملف إدلب من جهة، والتوصل لتفاهم سياسي مع الدول الفاعلة من جهة أخرى، لإنهاء النزاع المستمر، وإعادة تعويم النظام السوري من جديد، ففي تاريخ 28 شباط/ فبراير 2019 كشف الرئيس بوتين عن ملامح خطة أعدّها مستشاروه منذ مطلع عام 2019، أكد فيها سعي موسكو إلى «إنشاء مجموعة عمل دولية تشمل جميع الأطراف المعنية، وبالدرجة الأولى القيادة السورية، وربما المعارضة ودول المنطقة، وجميع المنخرطين في النزاع، وستتولى المجموعة مهمة الاستقرار النهائي بعد القضاء على جميع بؤر الإرهاب»، وأضاف بوتين أن الخطة تتضمن «سحب جميع القوات الأجنبية من الأراضي السورية واستعادة مؤسسات الدولة السورية مع الحفاظ على وحدة أراضيها».

بعد الإعلان عن تلك الخطة بادرت موسكو إلى تكثيف دبلوماسيتها لحشد التأييد الإقليمي، إلا أن محاولات روسيا في إقناع الدول الخليجية بتوفير التمويل اللازم لنظام الأسد مقابل تعهد موسكو بكبح النفوذ الإيراني في سورية قد باءت بالفشل.

الموقف الأوروبي:

ظلّ الموقف الأوربي متراجعاً بشكلٍ كبيرٍ في القضية السورية، ولم يشهد عام 2019 أي موقف مؤثر للدول الأوروبية في الأزمـة، سـواء سياسياً أو عسكرياً، سوى بعض التصريحات الفرنسية بما يخص ملف شرقي الفرات، وضرورة دعم الفصائل الكردية من جهة، ورفضها القاطع لعملية نبع السلام التركية.

أما بالنسبة لألمانيا، فقد بقي موقفها أكثر قرباً للموقف التركي، سياسياً وعسكرياً، حيث لم تبد رفضها للعملية التركية شرق الفرات، كما أنها لا تزال تقف موقفاً معادياً للنظام السوري، وعملت على ملاحقة بعض أفراد مخابرات النظام على أراضيها، ففي 13 شباط/ فبراير 2019 اعتقلت ضابطين لمخابرات الأسد، شاركوا في عمليات تعذيب متظاهرين في سجون الأسد، وفي نفس الوقت أيضاً أعلنت فرنسا عن اعتقالها عنصراً لمخابرات النظام على أراضيها، ينتحل صفة لاجئ، وذلك بناءً على معلومات سلّمتها ألمانيا لفرنسا بعد التحقيق مع الضابطين.

أما الملف الأهم في القضية السورية بالنسبة لأوروبا هو ملف اللاجئين السوريين، حيث لا تزال موجات الهجرة باتجاهها مستمرة، لكن العام 2019 شهد انخفاضاً كبيراً نتيجة التفاهمات الأوروبية مع تركيا في هذا الملف، من خلال دعم الاتحاد الأوروبي لتركيا مالياً، وإن بشكل قليل، مقابل وقف تدفق اللاجئين عبر حدودها إلى أوروبا.

ولم يكن للدول الأوروبية أي دور في عملية تشكيل واختيار أعضاء اللجنة الدستورية، ما يدل على تغييب شبه تام للدور الأوروبي سياسياً في القضية السورية، كما هو غائب دورها العسكري في المشهد تماماً.

الموقف التركي:

لا تزال تركيا الداعم الأساس للثورة السورية منذ انطلاقتها، وبقيت على موقفها الثابت حيال مسألة حماية الشعب السوري قدر المستطاع، وبذلت جهوداً كبيرةً على المستويين السياسي والعسكري، وتعرضت نتيجةً لمواقفها إلى ضغوط كبيرة، وعلى الأصعدة كافة، واضطرت تركيا، ونتيجةً لمتغيرات إقليمية ودولية، إلى محاولة أقلمة موقفها بما يتماشى

والأوضاع المتغيرة، فعملت خلال عام 2019 على التفاهم أكثر وأكثر مع روسيا في العديد من الملفات السورية الداخلية، سياسياً وعسكرياً، وكذلك فعلت مع الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من الخلافات الكبيرة بين تركيا وأمريكا على مستويات عدّة، وملفات كبيرة، أهمها ملف شرقي الفرات، حيث الدعم الأمريكي للوحدات الكردية الانفصالية، العدو اللدود لتركيا.

واستمرت تركيا بتفعيل نقاط مراقبتها في منطقة «خفض التصعيد الرابعة» بالرغم من الاعتداءات المتكررة لميليشيات النظام عليها، ما كبدها خسائر بشرية، كل ذلك في سبيل تخفيف معاناة السوريين في الداخل قدر المستطاع.

إلا أن الملف الأهم لتركيا هو أمنها القومي بما يخص قضية وجود الفصائل الكردية الانفصالية على معظم حدودها الجنوبية مع سورية، لذلك أصرت تركيا على إبعاد هذه الفصائل عن حدودها مهما كلفها ذلك من ثمن، وأجرت الكثير من المباحثات مع الولايات المتحدة لذلك، وتعرضت للضغوط والابتزاز في هذا الملف، لكن ذلك لم يثنها عن متابعة تنفيذ خطتها، وإنشاء منطقة آمنة على كامل حدودها مع سورية، مستهدفة إعادة أكبر عدد ممكن من اللاجئين السوريين عندها.

وخلال عام 2019 ظلت التصريحات التركية تتوالى بشكل شبه يومي عن التحضير لعملية عسكرية في شرقي الفرات، ففي 4 آب/ أغسطس قال الرئيس أردوغان: «دخلنا عفرين وجرابلس والباب والآن سوف ندخل شرق الفرات، وقد أعلمنا بهذا روسيا والولايات المتحدة». وفي 7 آب/ أغسطس أعلنت السفارة الأمريكية في أنقرة عن التوصل لاتفاق يقضي بإنشاء مركز عمليات مشترك داخل تركيا في أقرب موعد لتنسيق وإدارة خطوات إعلان المنطقة الآمنة، وفعلاً بدأ في 24 آب/ أغسطس تشغيل مركز العمليات العسكرية المشتركة بين تركيا وأمريكا في مدينة أورفا التركية، وبدأت في 8 أيلول/ سبتمبر تسيير أول دورية أمريكية – تركية مشتركة بين رأس العين وتل أبيض، إلا أن ذلك لم يؤدِ لانسحاب الفصائل الكردية من المنطقة، كما تريد تركيا، وهو ما اعتبرته مماطلة أمريكية، وقال الرئيس التركي أردوغان في 8 أيلول/ سبتمبر: «هناك خلاف مع أمريكا في كل خطوة تفاوضية حول المنطقة الآمنة في سورية، أمريكا تريد منطقة

آمنة لمنظمة إرهابية وليس لنا»، وعليه أعلنت تركيا في 9 تشرين الأول/ أكتوبر انطلاق عملية «نبع السلام» لتحرير منطقة شرقي الفرات بالكامل من المليشيات الكردية، وفعلاً استطاعت تطهير منطقة واسعة شرقي الفرات، أهمها مدينتا تل أبيض ورأس العين، لتزداد عليها الضغوط الخارجية، الأمريكية والروسية، فدخلت تركيا في مفاوضات مع الجانبين، أسفرت عن التوصل لاتفاقيتين منفصلتين مع كل من روسيا والولايات المتحدة، هدفها إجبار مليشيات الكرد على الانسحاب من المنطقة دون قتال، ومنحها الوقت الكافي لذلك، ولا تزال العملية العسكرية قيد التفعيل في حال أي تباطؤ أو خلل قد تراه تركيا مستقبلاً في هذا الملف المهم والضاغط على أمنها القومي.

ولا تزال تركيا داعمةً للمعارضة السورية في كل المحافل الإقليمية والدولية، سواء في جنيف أو أستانة أو غيرها، وأسهمت بشكل فعّال في الإعداد للجنة الدستورية السورية، وهو الملف السياسي الأهم خلال عام 2019، حيث بدأت اللجنة فعلياً عملها بإشراف تركي روسي، وتفاهم دولي أممي.

الموقف الإيراني:

استمر الدور الإيراني في سورية بالتراجع خلال عام 2019، فقد اقتصر الدور الإيراني على المشاركة الشكلية في مؤتمرات أستانة، مع إبعادها بشكل تام عن التفاهمات التي حصلت بشأن اللجنة الدستورية وتشكيلها، وهو ما يعد تجاهلاً لدورها المتراجع، وزيادةً في عزلتها عن ملفات مهمة في المنطقة، إحداها الملف السوري، حيث لم يقتصر الأمر على الصعيد السياسي، بل والعسكري أيضاً، حيث تعرضت المليشيات الإيرانية ومواقعها في سورية للعديد من الهجمات الجوية من قبل الطيران الصهيوني طوال عام 2019، دون أن تقوم بأي رد فعل تجاه هذه الهجمات التي طالتها في سورية، ونعود للتأكيد على أن هذا التراجع في الدور الإيراني مرجعه الضغوط الدولية والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة عليها ما أدى إلى تأزم الوضع الداخلي في إيران وانشغالها عن الملفات الإقليمية، خاصةً في سورية واليمن والعراق، مما أفسح المجال لتحرك روسي تركي أكبر في سورية، حتى دون استشارتها في كثير من قضايا الملف السوري.

الموقف العربي:

لا يزال الموقف العربي في حالة غياب شبه تام عن المشهد السوري بشكلٍ عام، مع بعض المواقف والتصريحات الخجولة بين الحين والآخر، ولكن عند مراجعة مواقف بعض الدول العربية المهتمة بالشأن السوري ومتغيراته، نلاحظ أنه خلال عام 2019 بدأت موجة من المتغيرات في خطاب بعض الدول العربية من القضية السورية، وموقفها من النظام السوري بشكلٍ خاص، وبدأت هذه المواقف أكثر قرباً للنظام السوري في كثير من الأحيان، وكان للمتغيرات الإقليمية والدولية دورٌ كبيرٌ في ذلك، فقد استمر تأثر الملف السوري بعلاقات التباعد بين تركيا وكل من السعودية والإمارات، خاصة منذ قضية قتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي داخل القنصلية السعودية في إسطنبول، وكذلك تأزم الموقف التركي الأمريكي بخصوص دعم الولايات المتحدة للمليشيات الكردية من جهة، ومماطلة أمريكية في وعودها بتخفيف حدة التوتر على حدود تركيا بما يخص أمنها القومي وإقامة منطقة آمنة من جهةٍ أخرى، ونيّة تركيا السيطرة على منطقة شرقي الفرات؛ ما يعني اكتساب تركيا نفوذاً كبيراً داخل سورية، وهذا ما أثار حفيظة بعض الدول العربية (السعودية والإمارات ومصر)، وجعلها تغيّر مواقفها باتجاه دعم الأكراد أعداء تركيا من جهة، والتقارب مع النظام السوري من جهةٍ أخرى.

وفي هذا الإطار، يمكن متابعة مواقف بعض الدول العربية من الملف السوري خلال عام 2019، ومنها المملكة العربية السعودية التي بدأت لهجتها بالتغير، ففي 6 كانون الثاني/ يناير 2019 أكدت السعودية بأنّ «سورية عربية» ونحتاج لإبعادها عن غير العرب، وهو ما يعد تغيراً في لهجة السعودية تجاه موقفها من النظام السوري، وفي 5 آذار/ مارس استقبلت السعودية وزير الخارجية الروسية لافروف، الذي قال في تصريحات له من السعودية: إن «السعودية وروسيا توصلتا إلى تفاق حول مسائل تتعلق بالأزمة السورية».

أما الإمارات العربية، فقد ازدادت اقتراباً مع النظام السوري، كنتيجة لعداوتها لتركيا وإيران معاً، وفي 8 شباط/ فبراير أبدت الإمارات رغبتها في إعادة إعمار وتأهيل مطار دمشق، الذي تتمركز فيه مليشيات إيرانية، وفعلاً بدأ انسحاب المليشيات الإيرانية من

المطار باتجاه مطار التيفور.

أما الأردن الذي يعتبر ذا وضع خاص لمجاورته لسورية جنوباً، فقد عمل على تخفيف عدائه مع النظام السوري من خلال إعادة تفعيل معبر نصيب الحدودي، كما قام في 22 كانون الثاني/ يناير بتعيين دبلوماسي برتبة مستشار، كقائم بالأعمال في السفارة الأردنية بدمشق، وفي 27 كانون الثاني/ يناير دعا الأردن رئيس برلمان النظام لحضور مؤتمر للبرلمان العربي في عمّان.

أما سلطنة عُمان، التي بقيت على علاقات مستمرة مع النظام السوري طوال سنوات الثورة، فقد استمرت علاقاتها معه خلال عام 2019، فقام وزير خارجيتها يوسف بن علوي بزيارة إلى دمشق في 7 تموز/ يوليو 2019 التقى فيها مع رأس النظام بشار الأسد.

ولم يكن الموقف المصري بعيداً عن هذا الاتجاه نحو النظام السوري، مدفوعة هي الأخرى بعداوتها تجاه تركيا بشكلٍ خاص، لذلك رفضت رفضاً قاطعاً العملية العسكرية التركية في شرقي الفرات، بل ودخلت في مفاوضات غير معلنة مع مليشيات قسد، التي قال أحد قياداتها رياض الدرار في 18 شباط/ فبراير: إن قسد تريد قدوم قوات مصرية إلى شرق الفرات، لمنع أي «تهديد تركي».

لكن بالرغم من هذه المتغيرات في مواقف بعض الدول العربية، فإن فاعلية هذه المواقف لا تزال دون أهمية تذكر، ويعود ذلك إلى ضعف الدور العربي في القضية السورية منذ بداياتها، حيث اكتفت بالتصريحات دون ترجمة لها على أرض الواقع.

الموقف الصهيوني:

بقي الموقف الصهيوني على حاله تقريباً منذ اندلاع الثورة السورية حتى خلال عام 2019، حيث استمر في إعلان موقفه المعادي للنظام السوري، وللتواجد الإيراني في سورية، وفي مناطق قريبة من حدوده، خاصةً المنطقة الجنوبية، ولم يكن هذا العداء هدفه إزاحة النظام عن السلطة، بل على العكس، استمرار هذا النظام ولكن بشكلٍ ضعيف، ولذلك استمر الكيان الصهيوني بشن الغارات الجوية على مواقع النظام السوري والمواقع الإيرانية المتمركزة في سورية، واستمر خلالها التنسيق الصهيوني مع روسيا،

اللاعب الأساس في الملف السوري، والمتحكمة بمختلف مفاصل الدولة السورية، ففي 3 آذار/ مارس قال نتنياهو: «اتفقت مع بوتين على إخراج القوات الأجنبية من سورية»، في إشارة غير مباشرة إلى إيران ومليشياتها، وخاصة مليشيا «حزب الله» اللبناني.

وقد أسفر هذا التنسيق فعلاً في حصول الصهاينة على مكاسب سياسية، كان من أهمها تسلّم الصهاينة لرفاة جندي صهيوني كان موجوداً في سورية، ففي 4 نيسان/ أبريل 2019 قال الرئيس الروسي بوتين: «أفراد جيشنا هم الذين وجدوا رفاة الجندي الإسرائيلي بتنسيق روسي – سوري»، بينما نفت مليشيا النظام، إعلامياً، علمها بالموضوع، وفعلاً وصل في اليوم ذاته رئيس وزراء الكيان الصهيوني نتنياهو إلى موسكو لتسلم الرفاة، وأغراض الجندي الشخصية.

واستكمالاً لذلك أيضاً، نشر الإعلام الصهيوني، في 15 نيسان/ أبريل 2019، تقارير غير مؤكدة عن تسليم الروس لجثة الجاسوس الصهيوني الموجود في سورية إيلي كوهين.

2 - مواقف وقرارات المنظمات الإقليمية والدولية:

جامعة الدول العربية:

يعد دور الجامعة العربية ومواقفها رهناً بمواقف الدول العربية الأعضاء فيها، لذلك لم يكن للجامعة خلال عام 2019 أي دور فاعل، أو صوت مسموع في المحافل الإقليمية أو الدولية، سوى التصريحات الإعلامية، باستثناء موقف وحيد للجامعة من عملية «نبع السلام» التركية شرقي الفرات، حيث تداعت الجامعة لعقد اجتماع طارئ على مستوى وزراء الخارجية العرب لمناقشة ما أسمته «العدوان التركي» على شمال سورية، ففي 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، قال الأمين العام المساعد للجامعة حسام زكي: إنّه «تقرر عقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية العربية بناء على طلب مصر وتأييد عدة دول؛ وذلك لبحث «العدوان التركي» على الأراضي السورية»، وعقد الاجتماع في القاهرة، نتج عنه بيان، طالبت فيه الجامعة وقف «العدوان التركي» شمال سورية، وحمل تركيا تداعيات هذا «العدوان»، وطالب مجلس الأمن الدولي بالتدخل لوقفه؛ أي أن هذا البيان لم يأخذ طابع الإجماع بسبب رفض ليبيا له، وتحفظ كل من قطر والصومال.

أما على صعيد إعادة مقعد الجامعة للنظام السوري، فقد استمر التخبط في التصريحات تجاه هذا الموقف، فبالرغم من وجود رغبة لدى الكثير من الدول العربية بإعادة النظام السوري إلى الجامعة، فإنّ ذلك لم يحصل لاعتبارات عدّة، منها رفض دول عربية لهذه العودة، ومنها مطالب يجب على النظام السوري الالتزام بها أولاً قبل أن يتم إعادته للجامعة العربية.

مجلس الأمن الدولي:

لم يكن لمجس الأمن الدولي أي دور فاعل في الملف السوري خلال عام 2019، باستثناء دعم عمل المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسون، وفشل في إصدار أي قرار بخصوص الملفات العديدة التي تتضمنها القضية السورية، ويمكن ذكر بعض تلك الاجتماعات:

– جلسة حول سورية بمشاركة المبعوث الأممي غير بيدرسون، في 30 أيلول/ سبتمبر 2019، بخصوص تطورات تشكيل اللجنة الدستورية، حيث قال بيدرسون خلال الجلسة: «إنّ اللجنة الدستورية في سورية ستعقد مشروعاً يمهد لحل سياسي، ويجب العمل على توفير ضمانات لعدم تعرض اللجنة الدستورية لأيّة مضايقات».

– جلسة لمناقشة العملية العسكرية التركية شرقي الفرات، في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2019: حيث ناقشت الجلسة بياناً يدعو تركيا للعودة إلى الدبلوماسية بعد عمليتها العسكرية في سورية، وقد فشل مجلس الأمن خلالها من إصدار بيان إدانة مشترك طالبت به دول فرنسا وبلجيكا وبولندا وبريطانيا وألمانيا للعملية التركية شرق الفرات بعد فيتو روسي – أمريكي، وذلك لأول مرة منذ بداية الثورة السورية.

– مجلس الأمن يعقد جلسة مغلقة عن سورية، في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2019: وذلك لبحث آخر التطورات بعد مرور حوالي أسبوع على بدء الهجوم التركي في شمال شرق سورية، وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم الشديد إزاء ما قد تنتج عن هذه الحملة العسكرية وخاصّة توفير بيئة خصبة لانتعاش «داعش» من جديد.

وعقب الاجتماع، قدّم أعضاء مجلس الأمن بياناً مشتركاً أكدوا فيه حرصهم على وحدة الأراضي السورية وسيادة واستقلال الدولة السورية، وأعربوا عن قلقهم من استمرار

موجة النزوح في صفوف المدنيين والأزمة الإنسانية التي خلقتها التطورات الجديدة.

– جلسة لمناقشة التطورات في الملف السوري والعملية التركية في25 تشرين الأول/ أكتوبر 2019: حيث تم خلال الجلسة هذه تبادل الاتهامات بين مندوب النظام السوري، ومندوب تركيا، وهي المواجهة الأولى بينهما في مجلس الأمن على خلفيّة الهجوم التركي على الأراضي السوريّة الذي بدأ في 9 تشرين الأوّل/ أكتوبر، حيث ندّد سفير النظام لدى الأمم المتّحدة بشار الجعفري بشدّة بـ «العدوان» التركي على بلاده، ودعا إلى «الاحترام الكامل للسيادة السوريّة، وسحب جميع القوّات الأجنبيّة غير الشرعيّة» من سورية.

وردّ نظيره التُركي فريدون سينيرلي أوغلو بالقول: «أرفض وأدين بشدّة أيّ تحريف لعمليّة مكافحة الإرهاب التي قُمنا بها (وإظهارها) على أنّها عمل عدواني».

الأمم المتحدة:

كذلك لم يكن للأمم المتحدة أي دور يُذكر في سورية خلال عام 2019، إلا من خلال تفعيل عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ودعمها في تحقيقاتها التي تجريها في سورية من جهة، ودعم مبعوثها الأممي إلى سورية غير بيدرسون في عمله، خاصة تشكيل اللجنة الدستورية السوري من جهةٍ أخرى، ففي مجال التحقيقات باستخدام أسلحة كيميائية في الهجمات في سورية، أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في 1 آذار/ مارس 2019 «استخدام غاز الكلور في الهجوم على دوما السورية عام 2018»، وبناءً على هذا التقرير، قالت ألمانيا في اليوم التالي: «على نظام الأسد تقديم كامل البيانات عن برنامجه الكيماوي وتدميره»، فيما ردت الولايات المتحدة الأمريكية على هذا التقرير، في 8 آذار/ مارس، بتحميل مليشيات الأسد مسؤولية استخدام السلاح الكيماوي في دوما، أما ما يخص موضوع اللجنة الدستورية، فقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة جوتيريش، في 23 أيلول/ سبتمبر 2019، عن الانتهاء من تشكيل لجنة صياغة الدستور، واكتفت المنظمة الأممية بالتصريحات المندّدة أو الدّاعمة لمختلف القضايا التي تضمنتها أحداث الأزمة السورية المستمرة طوال سنوات دون أي فاعلية أو تأثير يُذكر.

الاتحاد الأوروبي:

إنّ أهم قضية استطاع الاتحاد الأوروبي الضغط بها على النظام السوري تحديداً خلال عام 2019 هي قضية فرض العقوبات السياسية والاقتصادية على النظام السوري وداعميه من الأشخاص والمؤسسات المختلفة، التي ساعدته في استمرار الموارد المالية، واستخدامها في عمليات القتل والتهجير المنهج على المناطق السورية والمدنيين تحديداً، وأهم العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على النظام خلال عام 2019:

– 17 كانون الثاني/ يناير 2019: عقوبات أوروبية ضد 9 أفراد وكيانات من النظام السوري، لصلتهم بالأسلحة الكيماوية.

– 21 كانون الثاني/ يناير 2019: الاتحاد الأوروبي يفرض عقوبات جديدة على شركات وأشخاص سوريين لدعمهم نظام الأسد.

– 23 كانون الثاني/ يناير الاتحاد الأوروبي يفرض عقوبات أخرى على خمسة أفراد سوريين، ومؤسسة سورية على صلة بالهجمات الكيميائية.

أما على المستوى الإنساني، فقد استمر الاتحاد الأوروبي بتقديم المعونات المالية لبعض دول الجوار حيث يتواجد فيها اللاجئون السوريون من جهة، ودعم بعض المنظمات الإنسانية العاملة في الداخل السوري من جهةٍ أخرى.

3 - المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بالقضية السورية خلال عام 2019:

في إطار التفاهمات السياسية والعسكرية بين الدول الفاعلة في الملف السوري، شهد عام 2019 بعض المؤتمرات والاجتماعات التي رسمت الملامح السياسية والعسكرية في الداخل السوري، وبما يتوافق ومصالح هذه الدول، ومن أهم تلك المؤتمرات والاجتماعات:

اجتماع سوتشي الثلاثي (14 شباط/ فبراير 2019):

عُقد هذا الاجتماع في مدينة سوتشي الروسية بحضور رؤساء كل من تركيا وروسيا وإيران، حيث ناقشوا تطورات الملف السوري، وأهمية العمل للوصول لحل سياسي من

خلال الجهود المشتركة فيما بينهم، ورحبوا بانسحاب القوات الأمريكية من الأراضي السورية، واتفقوا على تنسيق الجهود لإحلال الأمن والاستقرار في مناطق شمال شرق سورية، لكن أهم ما جرى خلال هذه القمة هو إعلان الرئيس الروسي بوتين بأنّ التوقيع على صياغة الدستور في سورية «بات وشيكاً جداً»، وهو ما سيجري ترجمته لاحقاً بالإعلان عن تشكيل اللجنة الدستورية، وبدأ اجتماعاتها أواخر عام 2019.

مؤتمر أستانة 12: (25 – 26 نيسان/ أبريل 2019):

استمراراً لاجتماعات أستانة حول الحل السياسي في سورية، جرى انعقاد الجولة الثانية عشرة من محادثات أستانة في العاصمة الكازاخية نور سلطان في 25 نيسان/ أبريل، واختتم الاجتماع في اليوم التالي 26 نيسان، حيث سادت المباحثات استمرار تلميحات النظام السوري وحليفه الإيراني بشن عمليات عسكرية على محافظة إدلب شمال سورية، ومن أهم ما جاء في البيان الختامي للمباحثات:

- التشديد على أن الحل في سورية لن يكون إلا سياسياً.
- العمل على الإسراع في العمل على تشكيل اللجنة الدستورية.

وبشكلٍ عام لم يأت الاجتماع بأي جديد عبر بيانه الختامي الذي تضمن 14 بنداً، باستثناء الإدانة لقرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب بالاعتراف بسيادة «إسرائيل» على الجولان السوري المحتل.

ومع نهاية الاجتماعات، بدت بوادر انفراج في ملف إدلب بعد الاتفاق على تفعيل دوريات مشتركة روسية وتركية لمراقبة التهدئة في المنطقة، مع تلميحات من قبل المبعوث الروسي ألكسندر لافرنتييف حول استمرار القصف على إدلب وما حولها الذي يستهدف التنظيمات الإرهابية، على حد وصفه.

مؤتمر آستانة 13: (1- 2 آب/أغسطس 2019):

عُقدت الجولة الثالثة عشرة من محادثات أستانة حول الملف السوري، في العاصمة

الكازاخية نور سلطان يومي 1 – 2 آب/ أغسطس بمشاركة وفدي المعارضة والنظام، وأهم ما ورد في البيان الختامي للمحادثات:

– الاتفاق على ضرورة تطبيق وقف إطلاق النار في إدلب، والتأكيد على ضرورة محاربة «هيئة تحرير الشام» و«داعش».

– رفض إنشاء وقائع جديدة في شمال شرق بحجة محاربة الإرهاب، ورفض إنشاء كيانات انفصالية.

– تقديم الدّعم لإعادة المهجرين واللاجئين بشكل كامل ودعوة المجتمع الدولي لتقديم الدعم والتعاون مع الأمم المتحدة.

ويمكن القول: إنّ أهم ما حصل في هذه الجولة هو التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في إدلب، ووقف العمليات العسكرية التي يشنها النظام ضد المدنيين، إضافةً إلى وجود تقدم إيجابي في مباحثات اللجنة الدستورية.

قمة أنقرة الثلاثية 16 أيلول/ سبتمبر 2019:

في إطار سعي تركيا المستمر للوصول إلى تفاهمات سياسية مع بعض الدول ذات التأثير المباشر في الملف سوري، استضافت العاصمة التركية أنقرة، في 16 أيلول/ سبتمبر 2019، قمة ثلاثية جمعت الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والروسي فلاديمير بوتين، والإيراني حسن روحاني، لمناقشة الأزمة السورية، وصدر عن القمة الثلاثية بيان ختامي تضمن الكثير من النقاط ذات الأهمية، منها:

– شدد البيان على سيادة سورية، واستقلالها، ووحدتها، وسلامة أراضيها.

– إدانة قرار الإدارة الأمريكية الخاص بهضبة الجولان السورية المحتلة، الذي يشكل «انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، ويهدد السلام والأمن الإقليميين».

– التصدي للأجندات الانفصالية التي تهدد سيادة سورية وسلامة أراضيها، وتهدد الأمن القومي لدول الجوار.

– العمل على ضمان التهدئة على الأرض في إدلب من خلال تنفيذ جميع عناصر

اتفاقيات إدلب، لا سيما مذكرة 17 سبتمبر/أيلول 2018 (اتفاق سوتشي لتثبت خفض التصعيد).

– لن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري، وأن هذا الأمر لن يحل إلا بقيادة السوريين أنفسهم.

– أعربوا عن رضاهم عن انتهاء عملية تشكيل اللجنة الدستورية بشكل ناجح، مؤكدين دعمهم للجهود التي يبذلها الممثل الأممي الخاص إلى سورية، غير بيدرسون، للتوصل إلى اتفاق بين الأطراف السورية حول النظام الداخلي.

القمة الرباعية (لندن 3 كانون الأول/ ديسمبر 2019):

عقدت دول بريطانيا وفرنسا وألمانيا وتركيا قمة رباعية في العاصمة البريطانية لندن، في 3 كانون الأول/ ديسمبر، بحضور رؤساء الدول الأربع، وذلك لمناقشة الملف السوري على هامش اجتماع مرتقب لدول حلف الناتو في بريطانيا، وقال الرئيس التركي عقب انتهاء اللقاء: «إنّ القمة كانت جيدة للغاية».

ويبدو أن الهدف الرئيس من هذا الاجتماع مناقشة الأوضاع الإنسانية بشكلٍ خاص، سواء من ناحية دعم المدنيين في الداخل السوري ودول الجوار، خاصة تركيا، أو من خلال مناقشة مواضيع الهجرة باتجاه أوروبا، وضرورة ضبط الحدود التركية مع أوروبا، مقابل دعم أوروبي لتركيا في موضوع اللاجئين، لذلك كان من نتائج الاجتماع «الاتفاق على ضرورة وقف كل الهجمات ضد المدنيين في سورية، بما في ذلك إدلب».

2 - الاستقرار الأمني:

بالرغم من التفاهمات والاتفاقيات التي عقدتها الدول الفاعلة في الملف السوري سياسياً، فإنّ ذلك لم يُترجم على أرض الواقع بما يخص وقف العمليات العسكرية لمختلف الأطراف الفاعلة، سواء كانت داخلية (المعارضة والنظام والكرد وداعش)، أو خارجية من خلال تقديم الدول للدعم إلى الجهات التي تديرها وتسيطر عليها، ويمكن

استعراض أهم الأوضاع العسكرية والأمنية التي شهدتها الساحة السورية الداخلية خلال عام 2019، وهي:

منطقة خفض التصعيد (أرياف حماة واللاذقية وإدلب):

كان اتفاق سوتشي الموقع بين الرئيسين التركي والروسي، في 18 أيلول/ سبتمبر 2018، قد أقر وقف العمليات العسكرية ضمن منطقة خفض التصعيد الرابعة، التي تشمل كلاً من أرياف حماة والساحل وإدلب، إلا أنّ النظام السوري ومليشياته المدعومة من إيران وروسيا لم تلتزم بهذا الاتفاق، وأخذت منذ مطلع عام 2019 باستئناف عملياتها العسكرية ضمن المنطقة هذه، كما أنّ عمليات القصف المستمر على المدن والبلدات، وتهجير المدنيين لم تتوقف أبداً خلال عام 2019 أيضاً.

ففي 30 نيسان/ أبريل، أعلن النظام السوري هجومه العسكري بدعم روسي شمل أكثر من 50 طلعة جوية، وخسر نتيجتها الثوار في 26 أيار/ مايو مدينة كفرنبودة الإستراتيجية بريف حماة، ورداً على هذه العملية، أطلق الثوار في ريف اللاذقية، في 9 تموز/ يوليو، عملية عسكرية في منطقة جبل التركمان، تمكنوا خلالها من السيطرة على عدة مواقع للنظام، وأسر عدد من مليشيات النظام، هذا التصعيد من جانب الثوار، إضافة إلى ضغوط تركية على روسيا أدى إلى التوصل لوقف إطلاق نار في 1 آب/ أغسطس، وقد وافق النظام على وقف عملياته العسكرية نتيجةً لهذا الاتفاق، إلا أن هذا التوقف لم يستمر طويلاً، حيث أخل النظام، كعادته، بالاتفاق هذا وأعلن استئناف عملياته العسكرية في 5 آب/ أغسطس إلى أن استطاع السيطرة على مدينة خان شيخون الإستراتيجية بريف إدلب في 21 آب/ أغسطس 2019، وذلك بدعم روسي، سياسي وعسكري.

وفي ريف اللاذقية، لم تهدأ المعارك خلال عام 2019 في المنطقة، خاصة في جبهة كبانة، ذات الموقع الإستراتيجي، حيث حاولت مليشيات النظام السيطرة على منطقة كبانة من خلال عشرات المحاولات، التي لا تزال مستمرة، إلا أنها فشلت جميعها في ذلك، بل وأصبحت منطقة استنزاف بشري كبير لدى مليشيات النظام، التي خسرت، ولا تزال مئات الجنود القتلى والجرحى، عدا عن خسائر ضخمة في المعدات والآليات

العسكرية، ولا تزال المعارك مستمرة في المنطقة بشكلٍ يومي، دون أي تقدم لمليشيات النظام.

إلا أنّ أبرز حدث أمني حصل في منطقة إدلب خلال العام هذا هو قيام الولايات المتحدة الأمريكية باغتيال زعيم تنظيم «داعش» أبو بكر البغدادي، في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، وذلك في قرية باريشا بريف إدلب، قرب الحدود التركية، وهو ما شكل مفاجأةً كبرى من حيث العملية أولاً، والتواجد الجغرافي للبغدادي بريف إدلب ثانياً، وقد اعترف التنظيم رسمياً بمقتل زعيمه، بعدما أعلنت الولايات المتحدة ذلك، وما لاقاه الحدث الأمني الأكبر من ترحيب دولي واسع تجاه العملية ونتائجها.

منطقة شرق الفرات:

إنّ أهم ما يمكن رصده خلال عام 2019 في منطقة شمال شرق سورية، أو ما يُسمى «منطقة شرقي الفرات»، هو قيام تركيا بعملية عسكرية واسعة تحت مسمى «نبع السلام»، بهدف تطهير المنطقة من مليشيات قسد التي تشكل تهديداً للأمن القومي التركي من جهة، وإنشاء منطقة آمنة يعود إليها اللاجئون السوريون، وقد انطلقت العملية في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، بعد مباحثات وتفاهمات ومتغيرات كبيرة خاضتها تركيا مع الأطراف الفاعلة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ذات الوجود المباشر في المنطقة، والداعم الرئيس لمليشيات قسد، ومع روسيا بالدرجة الثانية، ولأول مرة يشارك الجيش الوطني السوري إلى جانب القوات التركية في المنطقة بعد إعادة هيكلة هذا الجيش، وضم كل الفصائل الثورية إليه تحت مسمى الجيش الوطني السوري، الذي أُعلن عن ولادته في 4 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، وذلك استعداداً لعملية شرقي الفرات.

استطاعت تركيا وبالتعاون مع الجيش الوطني، من تحرير مناطق واسعة على حدودها الجنوبية من منطقة شرقي الفرات، ضمت العشرات من القرى والمناطق والمدن، أهمها مدينتا تل أبيض بريف الرقة، ورأس العين بريف الحسكة، وذلك بعمق وصل في بعض المناطق إلى نحو 30 كيلومتراً، إلا أنّ تركيا دخلت في مفاوضات جديدة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، كلّ على حدة، بهدف العمل على تحقيق تقدم سياسي

ما في هذا الملف بدلاً من التقدم العسكري المكلف، والمستفز لبعض الأطراف، وتمخض عنه اتفاقيتين منفصلتين (تحدثنا عنهما سابقاً).

المنطقة الشرقية:

تركزت العمليات العسكرية والأمنية في المنطقة الشرقية (محافظة دير الزور وريف حمص) خلال عام 2019 على صعيدَين رئيسَين؛ الأول: المعارك بين داعش ومليشيات قسد المدعومة من التحالف الدولي، والثاني: المعارك بين داعش ومليشيات الأسد المدعومة من روسيا وإيران.

– معارك داعش ومليشيات قسد: بعد طرد داعش من المنطقة الشمالية في سورية في الأعوام السابقة، أصبحت المنطقة الشرقية، دير الزور وريف حمص، مركزاً رئيساً للتنظيم الذي عمل على شن هجمات خاطفة باتجاه المدن والبلدات التي تسيطر عليها مليشيات قسد والنظام على حدٍّ سواء، إلا أنّ التطور الأهم في المنطقة هو إعلان التحالف الدولي بدء معركة شاملة ضد تنظيم داعش في المنطقة الشرقية نهاية كانون الثاني/ يناير، حيث بدأت في 24 كانون الثاني بإعلان تنظيم داعش السيطرة على منطقة «الباغوز الفوقاني»، ليبدأ التحالف باستهداف منطقة الباغوز بالفوسفور، ثم ركز التحالف الدولي قصفه على منطقة الباغوز، التي اعتبرت آخر معاقل التنظيم القوية في المنطقة الشرقية، ونفذت طائرات التحالف بين 10 – 11 شباط/ فبراير أكثر من 100 غارة جوية على قرية الباغوز، ما أدى لسيطرة مليشيات قسد عليها، حيث فقد التنظيم آخر معاقله الرئيسة في دير الزور.

خسارة داعش لمعركة الباغوز دفعت زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي للظهور في كلمة مرئية في 29 نيسان/ أبريل، تحدث فيها عن أحداث معركة الباغوز، وأسباب خسارته للمعركة تلك، لكن بالرغم من انتهاء أهم وآخر مراكز داعش في المنطقة، وانحسار قوته، فإنه لا يزال يمتلك إمكانية قيامه بعمليات عسكرية خاطفة على مواقع قسد بين الحين والآخر، وهو ما استمر طيلة عام 2019.

– معارك داعش ومليشيات النظام: على صعيدٍ آخر، استمرت المعارك والهجمات بين

تنظيم داعش ومليشيات النظام المدعومة من روسيا وإيران في المنطقة الشرقية، خاصةً ريف دير الزور الشرقي والجنوبي، وبادية حمص الشرقية، ففي 1 كانون الثاني/ يناير 2019 شنّ تنظيم داعش هجوماً على بلدة السّيّال قرب البوكمال، وسيطر على أجزاء من البلدة، وقتل وجرح أكثر من 60 عنصراً من المليشيات الأفغانية تحديداً، ومن الفيلق الخامس كذلك، وفي 3 كانون الثاني/ يناير نفذ التنظيم كميناً استهدف رتلاً لمليشيات النظام (كتيبة الهندسة، الفرقة 18) قرب تدمر أدّت لمقتل عدد من المليشيات، بينهم العميد حسن الحموي، رئيس فرع الهندسة في الفرقة 18، واستمرت هجمات التنظيم على مليشيات النظام خلال عام 2019 بالكامل، لتكون السّمة الرئيسة التي طبعت العلاقة بين الطرفين.

المنطقة الجنوبية:

نتيجة لاتفاقات المصالحة التي رعتها روسيا في المنطقة الجنوبية، درعا والقنيطرة، وكذلك غوطة دمشق عامي 2017– 2018، سيطرت مليشيات النظام على المنطقة بشكلٍ كامل، إلا أنّ سيطرتها لم تقف عائقاً أمام استمرار كثير من مدن وبلدات المنطقة الجنوبية، خاصةً في محافظة درعا، في معارضتها للنظام السوري، وقد تجلى ذلك من خلال أمرين:

الأول: استمرار المظاهرات في مدن وبلدات درعا، حيث عادت السيطرة فيها لأهالي المناطق هذه، من خلال احتفاظهم بسلاحهم، حسب اتفاق المصالحة الذي جرى، وما تشكّل عنه من قوات تتبع وتأتمر بأمر القوات الروسية في سورية، وخلال عام 2019 أخذت تزداد حدّة المظاهرات المطالبة بإسقاط النظام، الذي لم يفِ بوعوده في إخراج المعتقلين، وإعادة الخدمات للمناطق التي كانت ثائرة عليه، وكذلك لاستمرار عمليات الاعتقال والمداهمة التي تنفذها مليشيات الأسد باستمرار، بهدف جرّ الشباب للخدمة في صفوف مليشياته، وهو ما يرفضه سكان المنطقة، الذي كان يتطور في أحيانٍ كثيرة إلى اشتباكات بين الطرفين.

الثاني: تزايد عمليات الاغتيال خلال عام 2019، وذلك من جميع الأطراف، نظام

ومعارضة وزعماء مصالحات.

هذا الأمر دفع روسيا لإعادة هيكلة قوات المصالحة، من خلال تشكيل فيلق عسكري يتبع لها مباشرةً، بهدف فرض الأمن في المنطقة، فجرت اجتماعات مع الروس والمخابرات الأردنية في العاصمة عمّان، نتج عنه في 29 كانون الثاني/ يناير الإعلان عن تشكيل الفيلق السادس في درعا، يرأسه عماد أبو زريق، القائد العسكري لجيش اليرموك سابقاً، وذلك بحضور أحمد العودة، أحد قياديي الجيش الحر سابقاً، وأحد أشهر قادة المصالحة في المنطقة الجنوبية.

3 - الملف الاقتصادي:

شهدت سورية على الصعيد الاقتصادي خلال عام 2019 تراجعاً وتدهوراً كبيراً، شمل مختلف القطاعات الاقتصادية، انعكس سلباً على معيشة المواطن، وانهيار متلاحق لقيمة الليرة السورية؛ ما دفع النظام السوري لاتخاذ إجراءات اقتصادية متعددة، لم تفلح أيّ منها في وقف التدهور الحاصل، فعقد الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول التي يعدها حليفة له، كروسيا وإيران والعراق والصين، كما عمل على ملاحقة رجال الأعمال الداعمين له، وإجبارهم على دفع الأموال للخزينة العامة، بهدف الحصول على العملة الأجنبية التي تمكنه من تمويل المستوردات من جهة، وتمويل آلته العسكرية من جهةٍ أخرى، ما خلق حالة غير مسبوقة من الاضطراب الاقتصادي في البلاد، كما أسهمت العقوبات الاقتصادية الخارجية، الأوروبية والأمريكية، في زيادة الأوضاع الاقتصادية سوءاً، لذلك يمكن تقييم حالة الوضع الاقتصادي في سورية خلال عام 2019 من خلال التقسيمات التالية:

انخفاض قيمة الليرة والعجز المالي: من الطبيعي أن تكون الليرة السورية أول المتأثرين باستمرار الانهيار الاقتصادي الذي شهدته البلاد خلال هذا العام، ما انعكس أيضاً على كل القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبدأ انهيار الليرة السورية أمام العملات الأجنبية هذا العام منذ 31 كانون الثاني/ يناير، حيث بلغ سعر صرف الليرة مقابل الدولار 537 ليرة للدولار الواحد، واستمر الانهيار غير المسبوق نهاية عام 2019 ليصل سعر صرف

الليرة مقابل الدولار إلى 1000 ليرة لأول مرة في تاريخ سورية.

عمل النظام على اتخاذ إجراءات سريعة لوقف تدهور العملة، وارتفاع تكاليف المعيشة نتيجة انخفاض سعر الصرف، فقامت مجموعة القاطرجي بأوامر مباشرة من القصر الجمهوري، بضخ مبلغ 100 مليون دولار في السوق لوقف تدهور الليرة، إلا أنّ تلك الإجراءات المرحلية لم تؤدِّ إلى أيّ تحسّنٍ أبداً، واعترف رئيس حكومة النظام في كلمة له أمام مجلس الشعب في 17 أيلول، أنّ «خزائن البنك المركزي فارغة، والخزينة تحتاج إلى 200 مليون دولار شهرياً لدفع تكلفة النفط المستورد، والإيرادات من قطاعات السياحة والزراعة والنفط معدومة».

الإجراءات الاقتصادية وعدم فاعليتها: نتيجةً لانهيار العملة السورية، عمل النظام على اتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية الهادفة لوقف هذا النزيف، وما سببه من مشكلات كبرى على كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وشملت هذه الإجراءات أمرين رئيسين:

الأول: عقد الاتفاقيات للتعاون الاقتصادي، وبيع ممتلكات عامة للدول الخارجية، منها:

- 29 كانون الثاني/ يناير: مستشار روحاني يوقع في دمشق عدة عقود لإنشاء محطات لتوليد الكهرباء، واتفاقيات في المجال المصرفي والسكك الحديدية.
- 6 آذار/ مارس: الصين تقدم 4152 طناً من الرز كمنحة للنظام السوري.
- 20 نيسان/ أبريل: النظام السوري يوافق على تأجير ميناء طرطوس كاملاً لروسيا، لمدة 49 عاماً.
- 1 أيلول/ سبتمبر: شركة إيرانية تقدم عرضاً لإنشاء مرفأ بمنطقة الحميدية قرب الحدود اللبنانية.
- 3 أيلول/ سبتمبر: النظام يوقع اتفاقيتين مع شركتين روسيتين للتنقيب عن النفط في ريف حمص ودير الزور.
- 3 أيلول/ سبتمبر: مدير البنك المركزي السوري يزور طهران للحصول على أموال بعد إفراغ النظام لخزينته.

- 5 كانون الأول/ ديسمبر: التوقيع على مذكرة تفاهم مع إيران يسمح لها بالدخول في مشاريع إعادة الإعمار في سورية، وذلك في مجالات «الطاقة والسدود والمياه والصرف الصحي».

الثاني: ملاحقة رجال الأعمال والموظفين الكبار بتهم الفساد، لإجبارهم على دفع الأموال للخزينة العامة، وقد لجأ النظام لهذا الحل بهدف جمع أكبر ما يمكن من أموال تمكنه من دعم التدهور الاقتصادي في البلاد، ومحاولة تأمين أدنى متطلبات المعيشة، خاصة تأمين المحروقات، عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وشملت الملاحقة أبرز رؤوس المال السورية، من أفراد ومؤسسات وشركات، وحتى تجار صغار، بتهم الفساد، ففي 27 آب/ أغسطس أصدر النظام قراراً بوضع كل من محمد مخلوف وأولاده (رامي وإياد وإيهاب) تحت الإقامة الجبرية، وفي 15 أيلول/ سبتمبر اعتقلت مليشيات النظام وزير التربية السابق هزوان الوز بتهم الفساد وجمع الأموال، وحجزت على جميع أمواله وأموال عائلته، وفي 21 أيلول هرب المدير المالي لجامعة دمشق محمد عبدالرحمن من سورية بعد استدعائه للتحقيق معه بتهم فساد، وفي اليوم التالي أصدر النظام قراراً بالحجز على أموال الرئيس السابق لاتحاد كرة القدم السورية فادي الدباس وزوجته سماح الجابي.

وبضغط من النظام، حصل مدير المصرف المركزي على توقيع خطي من رجل الأعمال سامر فوز بدفع 10 ملايين دولار ضمن ما يسمى «مبادرة دعم الليرة»، التي أطلقتها مليشيا النظام لإجبار رجال الأعمال على إيداع العملة الصعبة في المصرف، وذلك في 29 أيلول/ سبتمبر، وفي 10 تشرين الأول/ أكتوبر أعفى النظام السوري مدير المؤسسة السورية للحبوب بحماة من مهامه، وحجز على أمواله وأموال سبعة موظفين آخرين في المؤسسة.

لقد شملت هذه الحملة أكثر حيتان المال في سورية ثراءً وفساداً (رامي مخلوف وإخوته، محمد حمشو وشقيق زوجته، سامر فوز، براء وحسام قاطرجي، وسيم قطان، د. نبيل طعمة من خلال مدير أعماله محمد سواح)، وتم جمع مبالغ تصل إلى 50 – 150 مليون دولار من كل منهم.

العقوبات الغربية على النظام السوري: كان للعقوبات التي فرضتها الدول الغربية؛ أوروبا وأمريكا، تأثيرٌ كبيرٌ على القطاعات الاقتصادية للنظام، وقد ازدادت هذه العقوبات خلال عام 2019؛ ما زاد الأمر سوءاً؛ ما دفع النظام إلى طرح مسألة العقوبات المفروضة عليه في جميع اللقاءات السياسية التي جرت خلال العام، في محاولة يائسة لرفع تلك العقوبات، وأهم ما فرضته الدول الغربية خلال هذا العام:

- 4 آذار/ مارس 2019: الاتحاد الأوروبي يقوم بإضافة 7 وزراء لقائمة العقوبات السورية.
- 27 آذار/ مارس: مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية يجدد تحذيره إلى شركات سفن نقل النفط لمنع نقل النفط إلى سورية.
- 17 أيار/ مايو: الاتحاد الأوروبي يقرر إبقاء العقوبات على النظام السوري حتى 1 سبتمبر 2020، بسبب استمرار قمع المدنيين، حيث شملت قائمة العقوبات الأوروبية 270 شخصاً، و70 كياناً.
- 11 حزيران/ يونيو: عقوبات أمريكية على 16 كياناً وفرداً سورياً، بينهم رجل الأعمال سامر فوز.
- 28 آب/ أغسطس: تحذيرات أمريكية بفرض عقوبات اقتصادية على كل من يشارك في معرض دمشق الدولي، سواء كانوا رجال أعمال، أو غرف تجارة.

4 - الملف الاجتماعي والتعليمي والديني:

شهد عام 2019 متغيرات كبيرة على صعيد الحياة الاجتماعية والدينية، وما يرتبط بها من أوضاع معيشية وخدمية وتعليمية، والأوضاع الإنسانية التي يعيشها الشعب السوري، فقد استمرت معاناة الشعب السوري جراء ممارسات النظام الإجرامية في المناطق الخارجة عن سيطرته، واستمرت آلته العسكرية بتدمير المدن والقرى، مستهدفةً تدمير البنى السكنية والتحتية والخدمية من مدارس ومشافٍ ومراكز خدمات؛ ما أدى إلى استمرار تهجير المدنيين من مناطق القصف باتجاه مناطق أكثر أمناً قرب الحدود السورية التركية. وفي 13 تموز/ يوليو، صدر تقرير عن الأمم المتحدة يوثّق نزوح نحو 330

ألف مدني من ريفي إدلب الجنوبي وحماة الشمالي إلى أقصى الشمال السوري خلال 75 يوماً بسبب القصف الروسي والسوري للمناطق المدنيين، وقد عانى النازحون ظروفاً معيشيةً غاية في السوء، بسبب عدم وجود مساكن للإيواء، أو حتى مخيمات بالحد الأدنى من متطلبات المعيشة، ناهيك عن الأوضاع السيئة التي يعيشها سكان المخيمات السابقة، سواء في أرياف إدلب والساحل وحلب، أو في المناطق التي تسيطر عليها مليشيات قسد، كمخيم الهول، الذي يحوي عوائل مقاتلي داعش، أو في مناطق سيطرة النظام السوري، حيث ازدادت أحوال المعيشة سوءاً مع استمرار هبوط العملة السورية، فوصل سعر علبة حليب الأطفال في مناطق النظام إلى 6 آلاف ليرة سورية في 9 كانون الثاني/ يناير 2019 بعد أن كانت 3 آلاف ليرة.

انعكاس الأوضاع الاقتصادية على الشعب السوري: من الطبيعي أن يؤدي تدهور الأوضاع الاقتصادية إلى انعكاس تأثيرها بشكلٍ مباشرٍ على حياة الناس، وعدم تمكنهم من تأمين معظم حاجياتهم المعيشية، نتيجةً لتدني قيمة العملة من جهة، وارتفاع أسعار جميع المواد والسلع من جهةٍ أخرى، وقد عاش المواطن السوري خلال هذا العام سباقاً مع الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، فلا يكاد يخرج من أزمة حتى يقع في أخرى، فتارةً انعدام للمحروقات من الغاز والبنزين والمازوت، ومعاناته المستمرة كذلك من انقطاع التيار الكهربائي، وتدني مستوى الخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية، كل ذلك أسهم في إفقار الشعب السوري، وتردي الأوضاع المعيشية والاجتماعية على السواء، ولم تنفع معها قيام النظام أواخر عام 2019 زيادة رواتب موظفي الدولة، التي تلاها مباشرةً انخفاض غير مسبوق بسعر الليرة السورية التي وصلت عتبة 1000 ليرة مقابل الدولار الواحد، ما نسف أثر هذه الزيادة قبل تفعيلها.

أما على صعيد الخدمات الاجتماعية؛ من تعليم وصحة وخدمات مدنية، فقد ازدادت الأوضاع سوءاً خلال عام 2019، وذلك على مستوى جميع المناطق التي تسيطر عليها القوى المختلفة، فقد تراجعت مستويات تلك الخدمات في مناطق النظام، نتيجة تراجع الكتلة النقدية المرصودة لتلك الخدمات، بفعل استنزاف العملة السورية، فانخفض مستوى التعليم والخدمات الصحية في مناطقه، وفي المناطق التي تسيطر عليها المعارضة السورية، فقد أدى استمرار القصف من جانب النظام إلى استهداف الكثير من المباني

العامة والخدمية، وتدميرها بشكلٍ تام، في كثيرٍ من المناطق، ففي 9 آذار/ مارس 2019 استهدف طيران النظام والطيران الروسي البنى التحتية في مدينة سراقب عمداً، بما فيها المنشآت الخدمية والطبية (مشفى، مركز للدفاع المدني، منظومة إسعاف، فرن خبز، بنك الدم)، وفي 17 آذار/ مارس، نشر معهد الأمم المتحدة للبحوث والتدريب تقريراً عن حجم الدمار الذي خلفته مليشيات الأسد وروسيا والتحالف الدولي، حيث تضمن عدد المباني المدمرة في أكثر المدن تضرراً، حيث تجاوز 120 ألف مبنى في 8 مناطق فقط.

وعلى الصعيد الديني، فقد لجأ النظام إلى الكثير من الإجراءات الدينية خلال هذا العام، ففي 3 كانون الثاني 2019 شددت مليشيات النظام على تطبيق التعميم الذي نشرته سابقاً على مساجد دمشق بضرورة سحب جميع كتب ابن تيمية من المساجد والمكتبات، وفي 10 شباط/ فبراير أعلن رئيس الشيشان قديروف عن تمويله لمشروع إعادة تأهيل المسجد الأموي في حلب، وفي 25 أيار/ مايو قامت مليشيات الأسد بإلقاء القبض على خطيب المسجد الأموي الموالي بدمشق مأمون رحمة، وزجّته في سجن عدرا بعد توجيه تهم له بالإساءة لشخص وزير الأوقاف السوري.

من جهتها، تابعت إيران حملاتها الدينية لتشييع سكان المناطق التي تسيطر عليها، خاصة في المنطقة الشرقية وريف حلب، فبدأت في 23 حزيران/ يونيو حملة تشييع لأهالي مخيم النيرب شرقي حلب برعاية لواء القدس الفلسطيني، وإمعاناً في ممارسات النظام الطائفية، فقد قام النظام بإنتاج فيلم طائفي يُسمى «دم النخيل» هدفه إهانة مقصودة للدروز في سورية، حيث أخرجه المخرج نجدت أنزور وأهداه لرئيس النظام بشار الأسد، وهذا ما أثار غضباً واسعاً في صفوف الدروز.

من ناحيةٍ أخرى، فقد استمرت المعارضة السورية بالإشراف على ملف الحج خلال هذا العام، حيث وقّع رئيس الائتلاف السوري المعارض مع نائب وزير الحج السعودي في 13 شباط/ فبراير 2019 اتفاقية الحج لهذا العام، وبلغت حصة سورية 22500 حاج سوري.

ثانياً: قراءة تحليلية لمتغيرات الأزمة في 2019:

1 - الملف السياسي:

أ- قراءة في الملفات السياسية الداخلية ومتغيراتها في 2019:

ملف إدلب: تظهر في هذا الملف العديد من نقاط التباين والاختلاف في وجهات النظر بين الطرفين الفاعلين الرئيسين في المنطقة، روسيا الداعمة للنظام السوري، وتركيا الداعمة للمعارضة السورية، بالرغم من جميع الاتفاقيات والتفاهمات واللقاءات التي جمعت بينهما حول هذا الملف، وتظهر التباينات بينهما في تفسير الاتفاقيات من جهة، وفي مدى تطبيقها على أرض الواقع من جهةٍ أخرى، وأهم ما يمكن ملاحظته في هذا الملف خلال عام 2019:

1 – استمرار عمليات القصف، والعمليات العسكرية في المنطقة، بالرغم من كل الاتفاقيات التي جرى تحقيقها، التي تهدف جميعها إلى وقف تلك العمليات، وهو أمر لم يتحقق أبداً.

2 – إصرار روسي على إنهاء هذا الملف من خلال السيطرة العسكرية لمليشيات النظام، وذلك باستخدام حجة مكافحة الإرهاب، المتمثل «بهيئة تحرير الشام».

3 – إصرار تركي على وقف العمليات العسكرية، ومحاولة تخفيف عمليات القصف على المدنيين، إلا أنها لم تنجح في ذلك، بالرغم من وجود نقاطها العسكرية للمراقبة في المنطقة.

4 – خسائر النظام الكبيرة والمستمرة في معاركه العسكرية، واستنزاف قواته المستمر، مع عدم تحقيق تقدم عسكري كبير بالمقارنة مع هذه الخسائر، خاصّةً على جبهات الساحل السوري.

5 – ضعف النفوذ الأمريكي في هذا الملف، وعدم اهتمامه بما يجري في هذه المنطقة.

6 – معاناة مستمرة للسكان المدنيين من عمليات القصف والتدمير المنهج الذي تتبعه روسيا ومليشيات النظام؛ ما أدى لاستمرار عمليات النزوح، في ظل ظروف إنسانية ومعيشية غاية في السوء، تعاني منها المنطقة، خاصة في مخيمات النزوح التي تفتقر لأدنى مقومات الحياة.

ملف شرقي الفرات: يمكن التطرّق إلى نقاطٍ عدة، من خلال الأحداث والمتغيرات التي شهدها هذا الملف، من خلال نظرة تحليلية، يُمكن إيجازها بالتالي:

1 – تعد عملية «نبع السلام» ضربة أخرى كبيرة لمشروع «PKK» الانفصالي، وتحالفهم مع نظام الأسد في تهديد الأمن القومي التركي، وهو أمر ترفضه تركياً مطلقاً.

2 – رغبة الحكومة التركية بإقامة منطقة آمنة تهدف من خلالها تحقيق جملة من الأهـداف، منها تخفيف الضغط الداخلي عليها من جهة، وإنهاء مشروع الأكراد الانفصالي، وإبعادهم عن حدودها الجنوبية، وإحلال قوى صديقة لها، من خلال إعادة أكبر عدد ممكن من اللاجئين السوريين من جهةٍ أخرى، حيث عاد، بحسب الإحصائيات التركية، نحو 60 ألف سوري إلى تلك المنطقة بعد عملية «نبع السلام».

3 – المنطقة الآمنة ستكون شاملةً لشرقي الفرات، باستثناء مدينة القامشلي، وتركيا ستحقق ذلك، سواء باستمرار عمليتها العسكرية، أو من خلال التفاهمات الأخيرة التي عقدتها مع كل من أمريكا وروسيا.

4 – النظام لا يمتلك القوة الكافية للانتشار في الشمال والشمال الشرقي من سورية، بالرغم من محاولة روسيا إدخال مليشيات النظام إلى المنطقة بالتفاهم مع تركيا.

5 – هناك مناطق ستبقى تحت سيطرة مليشيات قسد المدعومة أمريكياً، لتكون أداة أمريكية لتحقيق هدفها الرئيس بالسيطرة على آبار النفط في المنطقة، وكذلك بحجة استمرار محاربة تنظيم داعش.

6 – موقف مليشيا قسد كان مرتبكاً جداً، خاصة بعد شعورهم بتخلي الولايات المتحدة عنهم أمام تركيا، لذلك حاولوا إيجاد حماية بديلة عن الحماية الأمريكية، سواءً مع روسيا أو مع مليشيات النظام، إلا أنها فشلت في ذلك.

7 – لعبت مليشيات قسد على ملف أسرى تنظيم داعش، وهـددت بإطلاق سراحهم للضغط على الدول الفاعلة إيقاف العملية التركية في المنطقة، ولم تنجح في ذلك رغم إطلاقها سراح نحو 750 مقاتلاً من داعش.

بالمقابل؛ تبقى هناك تحديات كبيرة لإقامة منطقة آمنة كما تريدها تركيا، أهمها:

– إمكانية العودة الطوعية للاجئين السورين إليها، حيث إن المنطقة تعاني مشكلات عدّة (البنية التحتية، المشكلة الأمنية، وجود بعض الفصائل المسيئة)، وكذلك التكلفة الكبيرة لإعادة تأهيل المنطقة بمختلف الخدمات.

– وجود مشكلات قبلية ومناطقية عدة، والخوف من الانتقام.

– تقلب المزاج العام للرئيس الأمريكي ترمب حول هذه المنطقة، ما يخلق حالة من عدم الاستقرار، ويبقى هذا الملف رهن تطورات المواقف السياسية والعسكرية للدول الفاعلة في سورية.

ملف اللجنة الدستورية:

من خلال الظروف التي سبقت، ورافقت تشكيل اللجنة وبدء أعمالها، وما حصل خلالها من تباينات كبيرة في مواقف الأطراف السورية، يمكن ملاحظة التالي:

1 – جرى الاتفاق على العمل في ملف اللجنة الدستورية كنتيجة لعدم التقدم في الملفات السياسية الأخرى المعتمدة للحل السياسي، خاصة مسار جنيف.

2 – عمل النظام السوري كثيراً على عرقلة تشكيل اللجنة ثم عرقلة أعمالها، لكنه تعرض لضغط كبير، خاصة من روسيا، التي أسهمت في تشكيل هذه اللجنة.

3 – غالبية الشارع السوري، خاصةً المعارضة، لا يُبدي أي تفاؤل تجاه اللجنة الدستورية، وما يمكن أن تسفر عنه، وذلك «لأسباب تتعلق بالرؤية الروسية ورؤية النظام السوري للعملية السياسية، إذ يتمسك النظام بأنّ هدف اللجنة هو إجراء تعديلات دستورية فقط، في حين تعتبر المعارضة أن مهمة اللجنة هي صياغة دستور جديد».

4 – رفض اختزال العملية السياسية في سورية بتشكيل دستور جديد فقط، والتغاضي عن الملفات الأخرى.

5 – وجود مشكلات تكمن في هيكلية اللجنة، حيث «يُشترط الحصول على 75 % من أصوات الأعضاء البالغ عددهم 150 لاتخاذ القرار، وبالتالي سيكون من الصعب الحصول على تأييد 113 عضواً خلال التصويت».

6 – مع انطلاق أعمال اللجنة برزت تباينات كبيرة بين القوى السورية المختلفة، معارضة ونظام، وحتى انقسام داخل مجموعة العمل المدني.

7 – استمرار النظام السوري بالتركيز على ما يُسميه «الشعارات الوطنية»، وإدانة التدخلات الخارجية، ومكافحة الإرهاب، وهو أمر يعرقل أعمال اللجنة.

8 – يمكن القول: إنّ انطلاق اللجنة هو إعلامي أكثر منه واقعي.

ولكن، من أجل نجاح عمل اللجنة الدستورية، لا بدّ من تحقيق التالي:

1 – جدية النظام في العمل، والتوقف عن التصريحات المستفزة، واتهام المعارضة بالإرهاب والعمالة، بينما يجلس معهم ليكتب دستوراً لسورية الجديدة.

2 – ضغط دولي من جميع الأطراف، خاصةً على النظام السوري غير الجاد في العملية هذه.

3 – البدء بتنفيذ إجراءات بناء الثقة والعمل الفوري على إطلاق سراح المعتقلين وكشف مصير المغيبين، وهي إجراءات موجودة بالأساس في القرار الأممي (2254)، الذي تُعتبر اللجنة الدستورية جزءاً منه.

4 – البدء بالعمل على السلال الأخرى، وهي: هيئة الحكم الانتقالي، الانتخابات، والإرهاب، كما جاء في قرار مجلس الأمن (2254)، وفي مفاوضات جنيف.

ويبقى التحدي الرئيس أمام العملية السياسية، فيما لو قُدر للجنة الدستورية إنجاز مهمتها، هو مدى تأثيرها على الانتقال السياسي المنشود، في ظل العديد من العوائق التي لا تزال تمنع هذا الانتقال.

ب- قراءة في المواقف الدولية ومتغيراتها في 2019:

الموقف الأمريكي: لا يزال الموقف الأمريكي يشهد متغيرات متسارعة ومتقلبة باستمرار؛ ما يعني أنّه ليس للولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية معينة حول الملف السوري عامة، ويرجع السبب في ذلك إلى أنّ هذه القضية لا تزال خارج المصالح الأمريكية الإستراتيجية، ما عدا بعض المكاسب التي تسعى لتحقيقها في ملفاتٍ عدّة، منها: «أمن

الكيان الصهيوني، مكافحة إيران وحلفائها، عدم ترك الميدان لروسيا، الحصول على النفط، دعم الأكراد»، ومن خلال ذلك يمكن قراءة بعض النقاط حول هذا الموقف، هي:

1 – الانسحاب الأمريكي المعلن، هو انسحاب جزئي فقط، أو إعادة انتشار، ولا تزال الولايات المتحددة تحدد ما يجري في سورية عامةً، وفي المنطقة الشرقية بشكلٍ خاص.

2 – ليس هناك انسحاب أمريكي مهما صرّح الرئيس ترمب بذلك.

3 – إدارة ترمب لا تريد دفع تكاليف كبيرة في مناطق لا تعدّها إستراتيجية بالنسبة لها.

4 – لا يزال للولايات المتحدة اليد العليا في سورية، وكل ما يحصل من تفاهمات واتفاقات تجري بالتوافق معها، سواء بشكلٍ مباشر ومعلن، أو بشكلٍ غير مباشر.

الموقف الروسي: استمر الدعم الروسي للنظام السوري ومليشياته خلال عام 2019، واستطاعت روسيا تحقيق مكاسب عسكرية وسياسية كبيرة على الأصعدة كافة، ففي المجال العسكري تمكنت روسيا من إعادة سلطة النظام إلى بعض مناطق المعارضة السورية التي بقيت طول سنوات خارج سلطته، أهمها ريف حماة الشمالي، وبعض مناطق في ريف إدلب، خاصةً مدينة خان شيخون الإستراتيجية، كما عملت بالتفاهم مع تركيا على نشر بعض مليشيات النظام في منطقة شرقي الفرات، ما يعني تطوراً عسكرياً مهماً بالنسبة لروسيا خلال هذا العام.

أما على الصعيد السياسي، فقد استمرت روسيا في عقد الاتفاقيات والتفاهمات مع الدول الفاعلة، خاصة تركيا، وعملت مع تركيا وإيران على استمرار مؤتمرات أستانة للحل السوري، فعقدت خلال عام 2019 كلاً من أستانة (12 – 13 – 14)، ثم دورها الكبير في تشكيل اللجنة الدستورية السورية، بالتعاون مع تركيا، وبعض القوى الدولية الأخرى، ويدل ذلك على استمرار إمساكها بالملف السوري بقوة، هذه الاستمرارية مكنتها من بسط سلطة النظام عسكرياً في بعض المناطق الجديدة، وسياسياً من خلال دعمه في مواقفه، سواء بالموافقة، أو من خلال الضغط عليه، للقبول بالتفاهمات الجديدة، وتهدف روسيا للوصول إلى حل سياسي، ربما يكون أقرب إلى وجهة نظر النظام، إلا أن المتغيرات المتسارعة تجعل من روسيا باستمرار أكثر ديناميكية للوصول إلى الحل المنشود، وما

ضغطها على النظام للقبول باللجنة الدستورية إلا واحدة من مواقفها المتغيرة التي أخذت تظهر في الآونة الأخيرة، وهذا ما شاهدناه من خلال الإعلام الروسي، وهجومه اللاذع على النظام السوري، ورأسه بشار الأسد.

الموقف الأوروبي: لا يزال الموقف الأوروبي تجاه القضية السورية يشهد تراجعاً كبيراً، بحيث لم تتخذ الدول الأوروبية أي مواقف مؤثرة خلال عام 2019 في هذه القضية، باستثناء بعض التصريحات والتنديدات التي ظهرت مع انطلاق العملية العسكرية التركية في شمال شرق سورية، خاصةً من جانب فرنسا، التي تدعم هي الأخرى مليشيات قسد الانفصالية، واقتصر الدور الأوروبي على مشاركات غير فاعلة في بعض الاجتماعات والمؤتمرات، كان آخرها اجتماع لندن الرباعي في 3 كانون الأول/ ديسمبر، وضمّ كلاً من تركيا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا، وذلك على هامش اجتماعات دول حلف الناتو، كذلك دعمت الدول الأوروبية عمل المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسون في أعماله، خاصة تشكيل وانطلاق عمل اللجنة الدستورية، ويبدو أنّ ضعف تأثير الموقف الأوروبي في القضية السورية يعود إلى تفرّد بعض الدول بالساحة السورية (روسيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيران)، لوجود قوات عسكرية مباشرة على الأرض لها في سورية من جهة، ودور سياسي فاعل في مختلف الملفات التي تتضمنها القضية السورية منذ بداية تدخلاتها في سورية من جهةٍ أخرى، وهذا ما حيّد الدور الأوروبي، الذي لا يملك سوى قوة صغيرة من الجنود في إطار ما يُسمى «التحالف الدولي لمحاربة داعش»، وهي قوة ليست ذات تأثير فاعل في القضية السورية.

الموقف التركي: لا تزال تركيا الداعم الأساس للثورة السورية منذ انطلاقتها؛ سياسياً وعسكرياً، واستمرت في دعم المعارضة السورية والشعب السوري على الأصعدة كافة، داخلياً وخارجياً، وقد حاولت، خلال عام 2019، العمل على وقف معاناة الشعب السوري، أو التخفيف منها قدر المستطاع، إلا أنّ عوامل ضاغطة عليها جعلتها تبني موقفها وفق معايير، أهمها: المشهد الميداني، مشهد الداخل التركي، المقاربة الدولية للأحداث السورية ومتغيراتها.

على الصعيد الميداني، استمرت تركيا في نشر نقاطها العسكرية مستهدفةً منع النظام

السوري ومليشياته من التقدم الكبير باتجاه المناطق المحررة، كما عملت في الشمال الشرقي على تحرير منطقة مهمة من شرقي الفرات، مستهدفةً حماية أمنها القومي من جهة، من خلال طرد المليشيات الكردية الانفصالية عن حدودها، وجعل المنطقة آمنة لعودة اللاجئين السوريين، الذين يشكلون ملفاً ضاغطاً على الحكومة التركية في الداخل التركي من جهةٍ أخرى. أما على الصعيد الدولي، فقد عملت تركيا على الوصول لتفاهمات واتفاقيات عديدة في مختلف ملفات القضية السورية، سياسياً وعسكرياً، ولذلك عقدت اتفاقيات مع كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وحتى إيران، والدول الأوروبية، بما يتماشى ومصالحها القومية من جهة، وما يتوافق مع مصلحة الشعب السوري من جهةٍ أخرى، من خلال وقف استنزاف سورية، والشعب السوري. إلا أنها لم تستطع خلال عام 2019 تحقيق ما طمحت إليه، بسبب وجود قوى فاعلة ذات ثقل سياسي وعسكري، في مقدمتها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ذات المواقف المتقلبة باستمرار. ولا تزال تركيا داعمةً للمعارضة السورية في كل المحافل الإقليمية والدولية، سواء في جنيف أو أستانة أو غيرها، وأسهمت بشكل فعّال، إلى جانب روسيا، في الإعداد للجنة الدستورية السورية، التي بدأت أعمالها أواخر هذا العام.

الموقف الإيراني: استمر تراجع الدور الإيراني في سورية بشكلٍ ملحوظ خلال عام 2019، واقتصر الدور الإيراني، سياسياً، على المشاركة غير الفاعلة في اجتماعات أستانة، مع تغييب شبه كامل لدورها في تشكيل اللجنة الدستورية. أما عسكرياً؛ ورغم وجود مليشياتها على الأرض السورية، فإنّ أعداد تلك المليشيات انخفض بشكلٍ كبير خلال هذا العام، ويمكن إرجاع أسباب تراجع الموقف الإيراني في متغيرات القضية السورية هذا العام إلى الأسباب التالية:

1 – الضغوط والعقوبات الأمريكية والأوروبية المستمرة، والمتزايدة عليها؛ ما أثر على وضعها الاقتصادي الداخلي بشكلٍ كبير، وحرمها من بيع نفطها لدول الخارج.

2 – انعكاس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة على الداخل الإيراني، الذي شهد، ولا يزال، مظاهرات واحتجاجات متواصلة طيلة العام؛ ما يعني توجيه اهتمامها للداخل الإيراني والتخفيف من اهتماماتها الخارجية على مستوى تدخلاتها في المنطقة.

3 – تنامي شعور الرفض في الدول المجاورة لها، والدول التي تعدها تحت سيطرتها السياسية والعسكرية، كالعراق ولبنان، حيث تشهد هذه الدول مظاهرات عارمة ضد حكوماتها الموالية لإيران.

4 – استنزاف عسكري متواصل في سورية، نتيجةً للمعارك التي تخوضها في بعض الجبهات، كجبهة الساحل السوري، وعمليات القصف الصهيوني المستمرة على مواقعها ومراكز مليشياتها في سورية، التي استمرت طيلة عام 2019، وهو ما أدى لتراجع نفوذها وقوتها في الداخل السوري نوعاً ما.

5 – تنامي دور قوى فاعلة ذات تأثير مباشر في القضية السورية؛ روسيا وتركيا وأمريكا، التي استطاعت تحقيق تفاهماتها بعيداً عن إيران ودورها في سورية.

ويمكن القول: إنّه بالرغم من التفاهم الحاصل بين إيران وروسيا في القضية السورية، فإنّ هذا التفاهم هو في إطار الأهداف الإستراتيجية، بينما تتنافسان في التفاصيل الدقيقة، خاصة المنافسة بينهما حول دورهما داخل المؤسسة العسكرية للنظام من جهة، وداخل الاقتصاد السوري من جهةٍ أخرى.

الموقف العربي: كما سبقه من أعوام، كان الموقف العربي متراجعاً وضعيفاً طيلة هذا العام، واقتصر الموقف العربي على التصريحات الإعلامية غير الفاعلة، كما تم تحييد هذا الموقف عن جميع التفاهمات والاتفاقيات التي تمت هذا العام حول القضية السورية، لكن تجلي هذا الموقف ظهر أكثر من خلال إعلان تركيا لعملية «نبع السلام»، حيث تداعت بعض الدول العربية، المعادية لتركيا، إلى التنديد بهذه العملية من جهة، ودعوة الجامعة العربية لاجتماع طارئ لمناقشة العملية التركية هذه. وهذا الموقف مردّه العداء الذي بدأ يتضح أكثر من جانب عدد من الدول العربية؛ كالسعودية والإمارات ومصر، تجاه تركيا، وهو ما دعا هذه الدول لدعم المليشيات الكردية الانفصالية في وجه تركيا من جهة، والمعارضة السورية المدعومة من تركيا من جهةٍ أخرى. كذلك عملت بعض الدول العربية هذه على استمرار تقاربها من النظام السوري، سواء من خلال التصريحات، أو من خلال الزيارات والسفارات واللقاءات على مختلف الأصعدة، وهو متغير جديد بات يتبلور شيئاً فشيئاً خلال عام 2019، خاصةً مع توارد أنباء عن قرب

السعودية افتتاح سفارتها في دمشق؛ ما يعني تغيّراً مهماً في هذا الموقف تجاه النظام السوري، والقضية السورية عامةً.

الموقف الصهيوني: بقي الموقف الصهيوني على حاله تقريباً منذ اندلاع الثورة السورية حتى خلال عام 2019، فكان أكثر الأطراف المصانة مصالحه، وبدعم من أكثر القوى الفاعلة في الملف السوري؛ الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، واستطاع بذلك تحقيق جملة من المصالح والأهداف على حساب باقي الأطراف الأخرى، منها:

1 – استمرار بقاء نظام الأسد في السلطة؛ ما يعني منع الثورة السورية من الانتصار.

2 – منع أي تواجد عسكري على حدود الجولان، باستثناء مليشيات النظام، التي تقف حارساً ملائماً لحدودها.

3 – الإبقاء على رأس النظام بشار الأسد ضعيفاً من خلال استمرار قصف مواقعه العسكرية والبحثية المهمة.

4 – محاولة منع المليشيات الإيرانية من نقل السلاح إلى سورية، ومنع تمركزها في مناطق مهمة وإستراتيجية في سورية من خلال استمرار الغارات الصهيونية على مواقعها، كلما شعرت بالخطر.

5 – التنسيق المستمر مع الدول الفاعلة في الملف السوري، أمريكا وروسيا، لتحقيق تلك الأهداف.

لقد كانت مصلحة الكيان الصهيوني دائماً هي إضعاف سورية، وقد نجحت إلى حدٍّ بعيدٍ في ذلك، ودون أن تدفع أي ثمن؛ مادي أو معنوي، لتحقيق هدفها هذا.

2 - الاستقرار الأمني:

بالرغم من الاتفاقيات والتفاهمات، وما نتج عنها من قرارات بالتوافق بين القوى الفاعلة في القضية السورية، فإنّ معظم تلك الاتفاقيات لم يتم تفعيلها بشكلٍ كامل في المشهد الميداني السوري، حيث استمر النظام السوري في محاولاته للسيطرة على ما تبقى من مناطق خارج سلطته، وبدعم مباشر من روسيا وإيران، خاصة في أرياف حماة

وإدلب واللاذقية، مقابل موقف تركي داعم للمعارضة السورية، التي توقفت فصائلها العسكرية عن القيام بأي عمل عسكري ضخم، كما كانت في السنوات السابقة، واتخذت موقف الدفاع في معظم الجبهات السابقة.

من جهةٍ أخرى، اشتعل ملف شرقي الفرات من جديد، من خلال العملية العسكرية التركية «نبع السلام»، وما رافقها من تحرير مناطق ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لتركيا والمعارضة السورية معاً.

لكن الاتفاقيات التي عقدتها تركيا مع كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية قد أدت إلى إيقاف العملية التركية -مؤقتاً- مقابل التطبيق الكامل لبنود تلك الاتفاقيات، وإلا فإنّ تركيا ستُكمل عمليتها العسكرية بعيداً عن تلك الاتفاقيات، في حال لم يتم تنفيذها بالكامل، وهو ما تصرّح به على الدوام.

إنّ جميع الأطراف الخارجية الفاعلة في الملف السوري تحاول استخدام قواها الداخلية، المتمثلة بالأطراف السورية التي تدعمها على الأرض، وذلك لتحقيق مصالح تلك الدول من جهة، ولكسب الشرعية الداخلية لتدخلها في القضية السورية، فروسيا التي تقول: إنّ شرعيتها في التدخل مكتسبة من دعوة «الحكومة السورية» لها لمحاربة ما تسميه «الإرهابيين»، ولذلك تحاول جاهدةً فرض سلطة النظام على كافة الأراضي السورية. أما تركيا فإنّ شرعيتها مكتسبة من خلال الدفاع عن الشعب السوري العادلة إنسانياً، وشرعنة عملياتها العسكرية من خلال اتفاقية أضنة لعام 1998 قانونياً. بينما الولايات المتحدة الأمريكية فاكتسبت شرعيتها من خلال تشكيلها ما يُسمى «التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش»، ودعمت من خلاله المليشيات الكردية الانفصالية بمسمياتها المختلفة. وبالتالي فإنّ كل الأطراف الفاعلة تعمل على ترسيخ سيطرتها الميدانية، عسكرياً وأمنياً، من خلال تقديم الدعم للأطراف السورية المتصارعة عسكرياً، معارضة ونظام وأكراد.

3 - الملف الاقتصادي:

شهد الاقتصاد السوري خلال عام 2019 أكبر تراجع في تاريخه، بحيث تسارعت وتيرة الانهيار الاقتصادي خلال هذا العام على الأصعدة كافة، وانعكس ذلك بشكلٍ مباشرٍ على مستوى معيشة المواطن السوري أولاً، الذي عانى، ولا يزال، من هذا الانهيار، وانعكاساته على معيشته اليومية، وما زاد الأمر سوءاً هو انهيار قيمة العملة السورية، ما حرم الكثير من المواطنين إمكانية تأمين الحد الأدنى من المعيشة الأساسية. ويمكن رصد أهم النقاط الرئيسة على الصعيد الاقتصادي هذا العام:

1 – أزمات اقتصادية متلاحقة انعكست تأثيراتها المباشرة على الشعب السوري، الذي لا يكاد يخرج من أزمة اقتصادية حتى يدخل في أخرى.

2 – الواقع الاقتصادي سيئ للغاية، ولا يزال يزداد سوءاً في ظل انعدام الحلول طويلة الأمد من جانب النظام السوري، وعدم نجاعة الحلول الترقيعية لحل هذه الأزمات.

3 – استنزاف غير مسبوق في خزينة البنك المركزي السوري، وانعدام شبه كامل للنقد الأجنبي في البنك؛ ما يعني عدم قدرة النظام على تمويل مستورداته، حتى الأساسية منها، التي تهم مباشرة حياة المواطن السوري المعيشية.

4 – توقف عجلة الاقتصاد السوري بمختلف قطاعاته؛ الزراعية والصناعية والتجارية، وحتى السياحة والخدمات، ما أدى إلى توقف الواردات المالية لخزينة النظام، مقابل تزايد الصرف على الواردات من الخارج وبالعملات الأجنبية غير المتوافرة.

إنّ هذا الاستنزاف غير المسبوق في الاقتصاد السوري سببه الرئيس هو تمويل النظام لعملياته العسكرية في مختلف المناطق السورية، واعتبار أنّ ميزانية الدولة موجهة بالدرجة الأولى لهذه العمليات، مع توقف واردات النظام المالية من مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية، أدى ذلك إلى فقدان العملة الأجنبية في البنوك السورية، وانخفاض متلاحق لقيمة العملة السورية، وبالتالي ازدياد التضخم، وغلاء الأسعار غير المنضبط، وهو ما انعكس بشكلٍ مباشر على مستوى المعيشة، وازديادها سوءاً.

4 - الملف الاجتماعي والتعليمي والديني:

نتيجةً للأوضاع التي تعيشها سورية في ظل 8 سنوات من الحرب المستعرة، وما أدّى إليه الانهيار الاقتصادي للبلاد من تدني مستوى المعيشة، فقد ازداد تفكك المجتمع السوري على الأصعدة كافة، فتباينت الطبقات الاجتماعية وتقلصت بشكلٍ ملحوظ بين طبقة اغتنت من تجارة الحرب، وتمثّل أقلية مقربة من النظام الذي يدعمها وتدعمه، وطبقة الأغلبية الفقيرة التي تدنت مستويات دخلها، وانعكاس ذلك على حياتها المعيشية، فازدادت حالات الطلاق، وارتفعت نسبة العنوسة، وارتفعت نسبة البطالة، وأصبح الشباب السوري بين قتيل أو جريح أو معتقل أو مهاجر. وازدادت الأوضاع الصحية والتعليمية سوءاً نتيجة تردي الأوضاع المالية للقوى السورية صاحبة السلطة في المناطق التي تسيطر عليها، مع تراجع كبير في نسبة المعونات التي كانت تقدمها المنظمات الدولية والجمعيات الإنسانية، وتراجع المستوى التعليمي بسبب عدم توافر السيولة المالية في المناطق المحررة، وتكدّس أعداد كبيرة من الطلاب في عدد مدارس قليل في مناطق سيطرة النظام، مع ارتفاع تكاليف الدراسة على الأهالي. كذلك تمايز المجتمع السوري دينياً ومذهبياً نتيجة الحرب هذه، حيث ازداد العداء بين الفئات الدينية والمذهبية بسبب مواقفها تجاه بعضها الآخر، وهو أمرٌ بات من الصعب تجاوزه؛ ما يعني أنه سيشكل عائقاً كبيراً في مستقبل سورية إن تم التوصل لحل سياسي ما. ومع نهاية عام 2019 لا يبدو أنّ هناك حلولاً في الأفق المنظور، نظراً لعدم التوصل إلى حل ما حتى الآن، يُنهي معاناة الشعب السوري، ويوقف عملية استنزافه على الأصعدة كافة.

ثالثاً: التوقعات المستقبلية للعام 2020:

يمكن إلقاء نظرة مستقبلية لمآلات التطورات والمتغيرات في القضية السورية على المدى القريب والمتوسط، وذلك من خلال طرح بعض السيناريوهات الممكنة حسب المعطيات التي تشهدها القضية السورية؛ سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً.

1 - الملف السياسي:

من خلال المعطيات السياسية لتطورات الملف السوري، ومتغيراته المستمرة، يمكن طرح بعض السيناريوهات السياسية، التي يمكن أن تتم من خلال إصرار القوى الخارجية، الإقليمية والدولية، الفاعلة في القضية السورية، على التوصل لتفاهمات سياسية على في ملفات متعددة، سترسم مستقبل سورية، وأهم تلك السيناريوهات:

- لا تحقيق للسلام المنشود في المدى المنظور، ولن يكون هناك أي انتقال سياسي، إلا بالانتقال من هذه المرحلة المعقدة إلى مرحلة أخرى؛ ما يعني نهاية حكم «عائلة الأسد» في سورية حتماً.

- تأخر نضوج حل سياسي متوافق عليه إقليمياً ودولياً، بسبب تناقضات المصالح السياسية والعسكرية لمختلف الأطراف الفاعلة في الملف السوري.

- فشل المشروع الروسي في إعادة تأهيل نظام الأسد، بسبب استمرار تفكك هذا النظام، خاصة على الصعيد الاقتصادي، ومنعكسات ذلك على المستويات كافة.

- سيواجه نظام الأسد تحديات سياسية واقتصادية ودبلوماسية لم يشهدها من قبل، مع تزايد عجلة الانهيار.

- على صعيد ملف اللجنة الدستورية وعملها، هناك أربعة سيناريوهات مختلفة حولها، هي:

1 - **سيناريو الإنجاز:** حيث يمكن تحقيق اختراق ما في عمل اللجنة في حال توافرت عوامل الإنجاح، وأهمها إقرار النظام بأنه في أزمة، وأنّ اللجنة الدستورية يمكن أن تحقق له مخرجاً في حال تخفيض سقف توقعاته وطموحاته. وهذا السيناريو ضعيف التحقيق.

2 - **سيناريو المماطلة:** وهو السيناريو الذي اتبعه النظام منذ بداية الثورة السورية، ولا يزال حتى اليوم، وذلك من خلال تشتيت عمل اللجنة الأساسي في مناقشة بنود دستور سوري إلى مناقشة قضايا خارجة عن إطار العمل الدستوري، كإثارة قضايا إشكالية أو أمور إجرائية، وهو احتمال قوي جداً.

3 – **سيناريو التعطيل:** يمكن للنظام أن يلجأ إليه، ولكن بالتدريج، من خلال إبطاء عمل اللجنة وصولاً للتعطيل، حيث سيبني النظام موقفه هذا من خلال دعم روسي غير متاح حالياً، ومن المستبعد الوصول إلى موافقة روسية لتعطيل عمل اللجنة، كما سيستند النظام إلى الاستفادة من سياسة التصويت التي يحتاج أي إقرار لبند من بنود الدستور للحصول على 113 صوتاً وهو أمر مستحيل، لذلك فإنّ احتمالية هذا السيناريو كبيرة.

4 – **سيناريو البدائل:** ستشعر القوى الدولية الفاعلة بأن الطرفين غير قادرين على التوصل لإقرار دستور سوري، وبالتالي ستلجأ تلك الدول للاتفاق فيما بينها، من خلال رؤية كل منها لمسودة دستور لديها، ثم تتوافق على صيغ مشتركة لإقرار الدستور، وهو السيناريو الأكثر واقعيةً في المدى المنظور، لذلك يجب التركيز عليه.

2 - الاستقرار الأمني:

مع نهاية عام 2019، نجد بأنه لم يطرأ تغيير كبير في نسب السيطرة على الأرض، باستثناء تقدم للنظام في ريف حماة، وتقدم لفصائل المعارضة السورية في منطقة شرقي الفرات، فأصبح النظام يسيطر على نحو 63 % من الأراضي، والمعارضة السورية على نحو 12 % فقط، والمليشيات الكردية على نحو 25 %، هذا الوضع جعل فصائل المعارضة تسيطر على الحيّز الجغرافي الأقل، أما بالنسبة لسيناريوهات الأوضاع العسكرية والأمنية خلال المرحلة المقبلة، فإنّ هناك احتمالاتٍ أربعة حولها:

1 – بقاء خريطة السيطرة على حالها خلال عام 2020، مع بعض التقدم الذي يمكن أن تحققه فصائل المعارضة في شرقي الفرات على حساب المناطق التي تسيطر عليها مليشيات قسد من خلال استكمال عملية «نبع السلام»، كما يمكن للنظام كذلك من تحقيق سيطرة على بعض المناطق بالتوافق مع مليشيات قسد وبرعاية ودعم روسي، وهو الاحتمال الأقوى.

2 – تغيّر خريطة السيطرة الميدانية في منطقة إدلب، من خلال إمكانية قيام النظام بشن عملية عسكرية كبيرة للسيطرة عليها، أو على أجزاء واسعة ومهمة منها، وهو أمر

مرهون بالتفاهمات التي جرت أو ستجري بين كل من تركيا وروسيا، وهو احتمال ضعيف نوعاً ما.

3 – انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الميدان السوري، وترك الأمر لكل من روسيا وإيران بإدارة الملف الأمني، وهو احتمال ضعيف.

4 – إبقاء الولايات المتحدة الأمريكية قواتها، أو جزءاً منها في سورية، من أجل ضمان سيطرتها على آبار النفط في المنطقة، مع ترك بقية المناطق التي لا تريدها، وتترك لتركيا وروسيا السيطرة عليها ما يحقق عدة أهداف سياسية بالنسبة لها، من خلال إرضاء كل من الطرفين، روسيا وتركيا، وهو احتمال قوي جداً.

3 - الملف الاقتصادي:

– تسارع عملية انهيار الاقتصاد السوري على المستويات كافة؛ ما يعني بالضرورة انهياراً متواصلاً لقيمة العملة السورية، وبدء كثير من المناطق الخارجة عن سلطة النظام بالتخلي عن التعامل بها، مقابل إمكانية التعامل بالليرة التركية.

– هرب المزيد من أصحاب رؤوس المال والأعمال وتجار الحرب، من سورية إلى الخارج، وتوقف عملية الإنتاج مع انسداد أفق حل المشكلات الاقتصادية المتزايدة.

– تفشي الفقر والمرض والجهل، نتيجة لتزايد تدني مستوى المعيشة، وتزايد أعداد من هم تحت خط الفقر، وارتفاع معدلات البطالة.

– استمرار العقوبات الاقتصادية على النظام السوري ورجالاته، مع إمكانية فرض المزيد من العقوبات، خاصّةً عند إقرار قانون سيرز من قبل الكونجرس الأمريكي خلال أيام مقبلة؛ ما يعني كارثة اقتصادية أكبر قادمة، سيعاني منها مباشرة الشعب السوري.

– لجوء النظام السوري إلى الاستدانة من الدول الحليفة له، خاصةً روسيا، مما سيؤدي لاستمرار ارتفاع حجم المديونية، مقابل مزيد من التنازلات وبيع مقدرات الشعب السوري من الثروات والمواقع السورية.

4 - الملف الاجتماعي والتعليمي والديني:

– تستمر معاناة الشعب السوري على الأصعدة كافة، حيث سيؤدي الانهيار الاقتصادي لانهيار منظومة المجتمع السوري، من ارتفاع نسب الفقر والبطالة بين المواطنين، وازدياد التمايز الطبقي والمذهبي؛ ما يعني مزيداً من تعقيد القضية السورية.

– استمرار استنزاف العنصر البشري في سورية مع خلال استمرار سقوط القتلى والجرحى، وعمليات الاعتقال والتهجير، مع إطالة أمد الصراع.

– حالة إنسانية واجتماعية ومعيشية سيئة مستمرة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، خاصةً النازحين في المخيمات التي تفتقر لأدنى مقومات الحياة الإنسانية، وما ستعانيه من ارتفاع نسب الأمراض والجهل والأمية.

– خروج آلاف الأطفال من التعليم، إما بسبب الوضع المعيشي المتردي، أو بسبب عدم وجود بنى تحتية للعملية التعليمية، خاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة السورية، مع استمرار النظام السوري في قصف كل البنى التحتية في تلك المناطق.

– تراجع مستمر في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، والخدمات العامة التي تهم حياة المواطن اليومية من ماء وكهرباء ونظافة وخدمات أخرى، وذلك بسبب عدم القدرة على تأمين المتطلبات المالية لتلك الخدمات، في ظل الاستنزاف الكبير لخزينة الدولة ومواردها.

– ارتفاع نسبة المهاجرين السوريين إلى الخارج، هرباً من جميع تلك الظروف، سواء بطرق شرعية أو غير شرعية، بهدف تأمين حياة أفضل لحاضرهم ومستقبلهم، بالرغم من كل المعوقات التي تواجههم، وهذا ما سيُفاقم المشكلات الاجتماعية من زواج وطلاق وعنوسة، والكثير من المشكلات الأخرى.

الخلاصة:

شهدت الساحة السورية خلال هذا العام، والأعوام السابقة، سلسلة من التحولات السياسية والمتغيرات الميدانية، بتأثير الفواعل الخارجية، الإقليمية والدولية، التي جعلت طرفي الصراع السوري، النظام والشعب السوري الثائر بقواه العسكرية، الحلقة الأضعف في عملية صنع القرار السوري، وتحول جميع السوريين إلى مجرد أدوات، أو عامل ثانوي مكمّل للمشهد لا أكثر.

كما أنّ انحسار العمليات القتالية الكبرى بعض الشيء، والتراجع الذي شهدته قوى الثورة ميدانياً، في المرحلة السابقة لا يعني أبداً انتهاء الثورة السورية وهزيمتها، وانتصار النظام عليها، بل هي مجرد مرحلة لها طبيعتها وأدواتها، ستنتقل معها إلى مرحلة أخرى مختلفة عنها، لها معطياتها وأدواتها، مع استمرار هذا الصراع.

لذلك سيبقى المشروع الروسي لإعادة تأهيل النظام، محكوماً بالفشل، وذلك لأن نظام الأسد فَقَدَ كل عناصر الدولة والسلطة الوطنية والقانون، فتحول إلى تجمع مليشيات مسلحة متنازعة، يحكمها تضارب مصالحها في السيطرة والنهب المنظم لكل موارد الشعب السوري، وبالتالي لم يعد النظام هو نظام حكم.

وبالتالي، فلا يوجد معطيات تشير إلى توقف هذا الصراع في سورية، إلا من خلال عملية انتقال سياسي حقيقي، بحيث يضمن تغيير طبيعة نظام الحكم، الأُسري الاستبدادي المطلق، وفتح الباب أمام عودة ملايين السوريين في الداخل والخارج لوطنهم وبيوتهم، وإلى حياتهم الطبيعية، ووقف هذه الحرب نهائياً.

تقدير موقف:
لبنان 2019 على ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية

إعداد:

د. عماد الحوت

شهد العام 2019 في لبنان سلسلة أحداث سياسية، اقتصادية وأمنية طغى عليها الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في 17 أكتوبر/ تشرين الأول، حيث شكلت محطة بارزة في تاريخ لبنان، وما رافقها من استقالة رئيس الحكومة سعد الدين الحريري، إلى تعثر تشكيل حكومة قادرة على تلبية مطالب المحتجين ونيل ثقة المجتمع الدولي، فيما اقتصادياً تمر البلاد بأصعب أزمة اقتصادية مالية ونقدية.

أولاً: أهم الأحداث والمتغيرات في 2019 على المستوى السياسي

الأداء الحكومي:

تم تشكيل الحكومة الأولى بعد الانتخابات النيابية في مايو 2018، بعد مفاوضات شاقة استمرّت 252 يوماً، برئاسة الرئيس سعد الحريري، ونالت الثقة في 15 فبراير 2019. ولقد شهدت هذه الحكومة منذ ولادتها وحتى استقالتها خلافات بين أعضائها على ملفات كثيرة، ملف النازحين السوريين، ملف تطبيع العلاقات مع النظام السوري، تعيينات مجلس الإنماء والإعمار، حادثة قبرشمون.

لقد كان مخططاً لهذه الحكومة أن تدوم ثلاث سنوات هي المدة المتبقية لولاية رئيس الجمهورية كانعكاس للتسوية الرئاسية التي تمّت بين الرئيس عون، والرئيس الحريري، برعاية حزب الله، التي قضت بتسهيل انتخاب الرئيس ميشال عون رئيساً للجمهورية مقابل تكليف الرئيس الحريري برئاسة حكومات العهد.

إلا أن هذه الحكومة لم تستمر سوى ثمانية أشهر ونصف شهر، حيث استقال وزراء القوات اللبنانية الأربعة منها، في 21 أكتوبر، على إثر اندلاع الحراك الشعبي في 17

أكتوبر 2019، ثم استقال رئيس الحكومة في 29 أكتوبر تحت ضغط الشارع لتصبح الحكومة مستقيلة بذلك.

ولقد ظهر خلال هذه الفترة سوء أداء الحكومة وعدم قدرتها على التعامل مع مجموعة الأزمات الطارئة التي وقعت، منها:

تنفيذ قطاع المحروقات، في 18 سبتمبر، إضراباً تحذيرياً احتجاجاً على الخسائر التي تطال القطاع الناجمة عن الشراء بالدولار الأمريكي والبيع بالليرة اللبنانية، في ظل وجود شح بالدولار وظهور سوق موازية لبيع العملة الأمريكية بسعر أغلى من السعر الرسمي، ثم تلاه إضراب مماثل لقطاع استيراد الطحين والأفران، واحتجاج لقطاع استيراد الأدوية.

اندلاع موجة من الحرائق الضخمة والمتنقلة، في 15 أكتوبر، تجاوز عددها 140 حريقاً، لا سيما في محافظات جبل لبنان، الشمال، الجنوب وعكار، امتدت لمناطق سكنية وقضت على مساحات حرجية واسعة. ولقد أظهرت هذه الحرائق هشاشة البنية التحتية للدولة اللبنانية وعجزها المتكرر عن مواجهة طارئ كالحرائق، لا سيما بعد فضيحة عدم صيانة ثلاث طائرات لمكافحة الحريق كان لبنان قد حصل عليها قبل سنوات كهبة.

أعقبت موجة الحرائق غرق طرقات وشوارع في بيروت والشوف والجنوب والشمال بمياه الأمطار نتيجة منخفض جوي كشف عدم جهوزية البلديات والبنى التحتية لتصريف مياه الأمطار، وعلق المواطنون ساعات في سياراتهم التي غرقت بفعل السيول.

ولقد رافق الاستشارات النيابية قيام رئيس الجمهورية بمخالفة القواعد الدستورية، التي تنص على استشارات نيابية ملزمة ذكر الفقهاء الدستوريون أنها يجب أن تحصل ضمن مهلة معقولة حتى لا يكون هناك فراغ طويل على مستوى إدارة البلاد، وذلك من خلال تأخير الاستشارات لأربعة وخمسين يوماً، والدعوة إليها ثم تأجيلها لمرتين. ولقد حاول الثنائي الشيعي (حزب الله، وأمل) إقناع الحريري بتشكيل حكومة تكنو – سياسية، ولكنه رفض وأصر على رغبته بتشكيل حكومة تكنوقراط، الأمر الذي رفضه الوزير جبران باسيل وكذلك الثنائي الشيعي.

وفي 18 ديسمبر، أعلن الرئيس الحريري أنه غير مرشّح لرئاسة الحكومة المقبلة،

وكلّف رئيس الجمهورية، في 19 ديسمبر، حسان دياب بتشكيل الحكومة بعد استشارات نيابية نال فيها 69 صوتاً من أصل 128 جميعها من الفريق المحسوب على التيار الوطني الحر والثنائي الشيعي، وامتناع كتل المستقبل، القوات، الاشتراكي وعدد من النواب المستقلين عن تسميته، ولم يسمه من النواب السُّنة سوى 6 من أصل 27، مما أوجد حالة من الرفض في الشارع السُّني وفي ساحات الحراك.

الحراك الشعبي:

عمّت الاحتجاجات والتظاهرات، في السابع عشر من أكتوبر، العديد من المناطق اللبنانية احتجاجاً على فرض الحكومة ضرائب جديدة، منها ضريبة على «الواتس أب»، وعلى الوضع الاقتصادي والمعيشي المتردي الذي وصلت إليه البلاد. وما لبثت هذه الاحتجاجات أن توسّعت لتشمل كل الفئات والطوائف والمناطق، فوحّدت الصوت اللبناني تحت شعارات وطنية جامعة من محاربة الفساد وتغيير الطبقة السياسية الحاكمة، ولا تزال مستمرة حتى اليوم.

على المستوى الاقتصادي - الاجتماعي

ملفات الفساد:

توالى بشكل متسارع انكشاف ملفات الفساد والإهمال، على صعيد الأدوية، المستشفيات، التوظيف العام المخالف للقانون، الرشى المالية في قصور العدل، تزوير شهادات جامعية بتواطؤ من موظفين في وزارتي التربية والخارجية، مافيا مولدات الكهرباء، سماسرة النافعة لتسجيل السيارات.. علماً أن لبنان قد احتل المرتبة 136 من إجمالي 180 دولة في تقرير منظمة الشفافية الدولية للعام 2018.

وفي الخامس والعشرين من فبراير، أطلق حزب الله معركة محاسبة الفساد وحماية المال العام بمؤتمر صحفي للنائب حسن فضل الله، وجّه فيه الاتهام للرئيس السنيورة حول مبلغ 11 مليار دولار تم إنفاقها أثناء توليه رئاسة الحكومة من يوليو/ تموز 2008

إلى أواخر عام 2009، وهي الحكومة التي استقال منها حزب الله على خلفية الخلاف بين ما كان يسمى في تلك الفترة 8 و14 آذار. ولقد قام الرئيس السنيورة بالرد بمؤتمر صحفي فنّد فيه بالأرقام أوجه الصرف والتوثيق لهذه المبالغ، توقف بعد ذلك الحزب عن إثارة ملفات الفساد بعد فشل استهداف الرئيس السنيورة، كما تخلّى عن أجندته الإصلاحية ومكافحة الفساد التي تبنّاها في انتخابات 2018، لأنها ستنعكس سلباً على علاقته بحلفائه الأساسيين الذين يحتاج لدعمهم، وفي مقدمتهم الوزير جبران باسيل.

الوضع الاقتصادي والمعيشي:

تعرّض الاقتصاد اللبناني لشح شديد متصاعد للدولار في الأسواق اللبنانية في ظل اقتصاد يعتمد الدولار، وذلك لأسباب كثيرة، أهمها تصاعد عجز الميزان التجاري في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2019 ليصل إلى ما يوازي 21 % من الناتج المحلي الإجمالي، مما أثّر سلباً على احتياط مصرف لبنان من العملات الأجنبية (19 مليار دولار عام 2019 مقابل 25.5 مليار دولار عام 2018)، ولقد واصل سعر الدولار في سوق الصرافة ارتفاعه ليصل إلى 2100 ليرة مقابل سعر رسمي 1510 ليرات للدولار الواحد، ولقد قامت المصارف بفرض Capital Control ووقف ضخ المال ووقف الاعتمادات مما أدى إلى تراجع حركة الأعمال وارتفاع عدد العاطلين عن العمل.

كما قامت الوكالات العالمية للتصنيف الائتماني بتخفيض تصنيف الدولة اللبنانية الائتماني على مراحل، فخفضت «Mood's» التصنيف من B3 إلى Caa2، وكذلك فعلت «Fitch» إلى CCC+ و«Standard & Poor's» إلى CCC/C.

عناصر الأزمة الاقتصادية الحالية:

تراجع الليرة اللبنانية، انهيار القوة الشرائية لدى المواطنين بنسبة لا تقل عن 30 %، نسبة بطالة غير مسبوقة، إفلاس وإقفال عدة ومؤسسات وشركات وصرف جماعي، عدم قدرة الدائنين على تسديد السندات المستحقة عليهم وإعادة جدولتها في المصارف، فقدان السيولة بالعملات الأجنبية كافة، الاضطرار إلى الاستغناء عن عدة كماليات

والصرف فقط على ضروريات الحياة.

نموذج عن الواقع المعيشي:

معدل الفقر العام 27.3 %، معدل البطالة 36 % بين الشباب.

طرابلس: 51 % من الفقر المدقع بأقل من 4 دولارات في اليوم لأسرة من خمسة أشخاص، مستويات البطالة في بعض الأحياء تصل إلى 55 %.

النبطية في جنوب لبنان: 25 % دون خط الفقر، نسبة البطالة 13 %.

في عكار: يزاول 13 % من الأطفال عملاً.

بعض الأرقام التي تعكس الواقع الاقتصادي في لبنان:

نمو سلبي عام 2019 (-2.5) مرشح أن يصل في العام 2020 إلى (-5).

نسبة العجز المالي من الناتج المحلي عام 2018 (-11.1 %).

نسبة الدين العام (78 مليار دولار) من الناتج المحلي: 154 % ومرشح لأن يصبح في عام 2020 حوالي 190 % في حال لم يتم إيجاد حلول، ونسبة خدمة فوائد الدين تبلغ 46% من الإيرادات.

نسبة العجز في ميزانية الدولة حتى شهر سبتمبر 30 %.

تراجع الإيرادات المقدرة من 12 ملياراً إلى 8.5 مليار دولار.

حجم الاقتصاد (GDP):

2018 = 56 مليار دولار، 2019= 54,4 رمليار دولار، متوقع عام 2020= 51,2 مليار دولار.

على المستوى الأمني

حادثة قبرشمون:

وقعت هذه الحادثة في الثلاثين من يونيو، على خلفية احتجاجات وقطع طرقات قام بها أهالي تلك المنطقة الدرزية في الشوف احتجاجاً على جولة للوزير جبران باسيل في المنطقة بعد أن كان أدلى بخطابات استفزازية ذكّرت بالحرب الأهلية اللبنانية وانقساماتها، مما أدى إلى وقوع تصادم وإطلاق نار بين مناصري الحزب التقدمي الاشتراكي والوزير صالح الغريب ومرافقيه من الحزب الديمقراطي اللبناني، ومقتل مرافقين للوزير وجريح من المتظاهرين.

تحولت هذه الحادثة إلى أزمة حكومية ومادة خلاف سياسي وعطّلت اجتماعات الحكومة لأكثر من ستة أسابيع، واستخدمت وسيلة لمحاولة محاصرة وليد جنبلاط سياسياً، وانتهت القضية بترتيب لقاء مصالحة بين جنبلاط وأرسلان في القصر الجمهوري، وإحالة الملف إلى المحكمة العسكرية، وذلك بعد بيان حاد للسفارة الأمريكية حول الاستغلال السياسي للحادثة.

اعتداءات العدو الصهيوني:

سقطت طائرتان مسيّرتان، في 25 أغسطس، في الضاحية الجنوبية لبيروت مصدرها كما رجّحت التحقيقات العدو الصهيوني.

وفي الأول من سبتمبر، قامت مجموعة من حزب الله بتدمير آلية إسرائيلية وقتل وجرح من فيها كرد على قصف إسرائيلي لمجموعة من حزب الله في سورية، ورد العدو الإسرائيلي على العملية بقصف أطراف بلدات جنوبي لبنان دون وقوع إصابات، جاءت هذه العمليات في إطار مدروس من الطرفين، بعد دخول روسيا على خط ضبط التوتر من الانفلات، لتثبيت قواعد الاشتباك ومنع تغييرها مع عدم الوصول لحرب شاملة التي لم يكن يرغب الطرفان بالوصول إليها لعدم القدرة على توقع كلفتها ومآلاتها في ظل تعقيدات الأحداث في المنطقة.

على مستوى العلاقات الخارجية

الدول العربية:

استقبل لبنان القمة الاقتصادية العربية في العشرين من يناير، وقد كشفت هذه الأزمة عن عمق الأزمة اللبنانية من خلال تغيّب جميع رؤساء الدول العربية باستثناء أمير قطر الذي حضر للبنان لساعات فقط، وذلك بسبب الملف السوري، ودعوة وزير الخارجية باسيل إلى عودة سورية للجامعة العربية.

الإدارة الأمريكية:

جاءت في مارس زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد ساترفيلد، ومن بعدها زيارة وزير الخارجية الأمريكية على خلفيتين؛ تجديد التخوف الأمريكي من أن يستغل حزب الله وجوده في الحكومة من أجل تمويل نفسه في ظل العقوبات عليه وعلى إيران، وإلى قطع الطريق على محاولات دخول موسكو إلى الساحة اللبنانية من خلال المبادرة الروسية لإعادة اللاجئين السوريين، ودخولها أيضاً على خط تلزيم خزانات النفط في طرابلس عبر شركة Roseneft الروسية.

ولقد كانت رسالة اللبنانيين للموفدين: شكر الإدارة الأمريكية على مساعداتها البالغة 800 مليون دولار سنوياً، واستعجال عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، وتمسك لبنان بحقه في حدوده البرية والبحرية، تأكيد لبنانية حزب الله والتشديد على أنه ممثل في الحكومة والمجلس النيابي، حيث إن الأولوية للبنان هي في الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلم الأهلي، ولقد رافقت الزيارات الأمريكية إشكاليات دبلوماسية من الطرفين،

كما طاولت العقوبات الأمريكية أفراداً وقياديين ومؤسسات مالية مقربة أو تابعة لحزب الله، وصلت للمرة الأولى لتطال نائبين في مجلس النواب (محمد رعد، وأمين شري)، كما طالت في 29 أغسطس مصرف «جمّال ترست بنك» لاتهامه بتقديم خدمات مصرفية لحزب الله مما أجبره على تصفية نفسه.

ثانياً: تحليل أهم المتغيرات السياسية والاقتصادية

الحراك الشعبي

الدوافع الداخلية للحراك الشعبي:

ممارسات الفساد بشكل مفضوح من قبل المشاركين في السلطة، انكماش اقتصادي مع تزايد البطالة (36 %)، ونسبة الفقر (وصلت إلى 40 %)، غياب الخدمات الأساسية من كهرباء وصحة وغيره، وإدراك شعبي بخطورة ربط الواقع اللبناني بالصراع الإقليمي – الدولي.

خارطة المشاركين أو المؤثرين على الحراك

الحراك العفوي الشعبي: ويضم مشاركين من مختلف الأعمار، مختلف الشرائح الاجتماعية، من حزبيين وغير حزبيين، نقابات وفئات عمالية لها مطالب خاصة، اليسار اللبناني وهو الأكثر حضوراً في الجنوب، ناشطين من المجتمع المدني (بيروت مدينتي، لحقي، مواطنون ومواطنات في دولة، حزب سبعة..)، الجماعة الإسلامية وهيئات إسلامية أخرى، جامعات، عسكريين متقاعدين، ناصريين، عموم الناس..

التنافس والمصالح المحلية: الصراع المسيحي – المسيحي على قيادة الشارع المسيحي ورئاسة الجمهورية، الأحزاب العميقة المتمسّكة بالسلطة والمقاومة للتغيير المطلوب، هاجس حزب الله بالاستهداف والموقف السلبي من الحراك بناءً عليه.

البعد الدولي والإقليمي: المحور الأمريكي (تدريب عدد من الـ NGO's على الحراك منذ سنوات، الحصار الاقتصادي، منع المساعدات..)، المحور الإيراني (إدارة مشهد مشترك في إيران – العراق – لبنان..)، دول الثورة المضادة (تمويل مجموعات، تحضير أرضية مجموعات متطرفة..).

سمات الحراك الأساسية: موقف من أحزاب السلطة (مطالبات بالتغيير وحكومة تكنوقراط، انتخابات في 4 نقابات أدت إلى فوز المستقلين على حساب الأحزاب)، تطور المطالب من معيشية إلى مكافحة فساد إلى تغيير سياسي، خلو الحراك من القيادات

البارزة، جيل شاب رافض للطائفية.

بعض نتائج الحـراك: كسر حاجز الخـوف من التهديدات الأمنية، تراجع نسبي لمنسوب الطائفية وبروز خطاب شعبي وطني جامع، رأي عام ضاغط وإرباك لدى أحزاب السلطة، إسقاط الاتفاق الرئاسي وحكومة العهد..

تحديات أمام الحراك:

إمكانية تعب الحـراك وانتهائه نتيجة لطول الأزمـة وعـدم وضـوح مخارج لتحقيق المطالب وتعدد محركاته.

تجذّر البنية الطائفية السياسية ومقاومة الأحزاب العميقة للإصلاح.

أزمة اقتصادية متصاعدة نتيجة الفساد، الاقتصاد غير الإنتاجي، تراجع تحويلات المغتربين، سحب كمية من الدولار من السوق اللبنانية، العقوبات الاقتصادية الأمريكية.

تفخيخ الحـراك من خلال اختراقات داخله، تجييش الخطاب المذهبي والطائفي للتغطية على الموقف الشعبي الوطني الجامع.

إرباكات أمنية متنقلة وفوضى موجهة.

أجندات خارجة عن الحراك تسعى لحرفه أو استغلاله.

على المستوى الاقتصادي:

أسباب الأزمة الاقتصادية التي تعصف بلبنان متعددة:

أسباب محلية:

اقتصاد لبنان ريعي وغير إنتاجي يعتمد على السياحة، وتحويلات المغتربين، والمصارف والمساعدات الخارجية، وهي جميعها مصادر لا يمكن أن يتم التحكم بها، وهي قد تراجعت أو توقفت نتيجة للواقع السياسي المحلي والإقليمي.

نمو الدين العام سنوياً بمعدل 3 % تقريباً، وصل في العام 2019 نحو 87 مليار دولار،

وبلغت خدمة فوائد الدين 46 % من الإيرادات.

عجز موازنة متكرر سنوياً ووصل في العام 2018 إلى 11.5 %

نمو سلبي عام 2019 (-2.5 %).

حجم مرتفع من الهدر والفساد والتهرّب الضريبي.

أسباب خارجية:

العقوبات الأمريكية التي تضيق الخناق على الاقتصاد اللبناني.

توقف المساعدات الخارجية نتيجة الواقع السياسي الداخلي وارتباطه بالصراع الدولي الإقليمي الدائر في المنطقة.

ثالثاً: التوقعات المستقبلية للعام 2020

على مستوى الحراك:

سيناريو فشل الحراك الشعبي وإعادة منظومة الأحزاب الحاكمة لمنظومتها السياسية وعناصره:

تعب المتظاهرين مع مرور الوقت وحاجتهم للعمل مع تراجع في نسبة المشاركة.

نجاح قوى السلطة في امتصاص الحراك بتجميل الشكل واستمرار المنظومة (حكومة تكنوقراط بتسمية من الأحزاب).

تفكيك الحراك (اختراقات، تطييف ومذهبة، تفاوض، توزير..).

تحريض غير المشاركين بالحراك عليه تحت الضغط الاقتصادي.

القوة الأمنية أو التخويف.

سيناريو نجاح الحراك الشعبي وعناصره:

استمرار الحراك في الشوارع والساحات بأساليب وموجات مختلفة.

تنازلات متتالية للسلطة.

تحقيق أكبر قدر من المكاسب.

اكتفاء الناس بما تحقق.

سيناريو الفوضى المنضبطة وعناصره:

استمرار ضغط الساحات.

إصرار مكونات السلطة على عدم التنازل.

ساحة مقابل ساحة واختلاط الأوراق.

زيادة حضور المؤثرات الخارجية.

صناديق بريد متنقلة: إشكالات مسلّحة مضبوطة في مناطق محددة، عمليات تفجير، عمليات اغتيال..

اضطرابات لا تؤدي إلى انهيار كامل وإنما تهز الأسس والركائز التي يظن حزب اللّه أنها مستقرة وآمنة بالنسبة له، وبعدها يمكن إعادة النظر بالتركيبة السياسية الحاكمة وفق موازين قوى جديدة تخفف من تفوّق الحزب داخلياً عبر استغلال حاجته للاستقرار الداخلي مما سيدفعه للتواضع في شروطه المحلية.

سيناريو الانهيار وعناصره: عنف مسلّح شامل، مع فوضى شاملة، وانهيار اقتصادي، هذا أضعف الاحتمالات حالياً؛ لأن كلاً من المحور الأمريكي وحزب اللّه لا يرغبان به نظراً لأثمانه وصعوبة التحكّم بنتائجه.

على مستوى تشكيل الحكومة:

عدم التأليف والبقاء على الوضع الحالي: حكومة تصريف أعمال ورئيس مكلف بانتظار تطور على المعادلة القائمة.

التأليف والذهاب إلى مجلس النواب وعدم نيل الثقة، وتحولها إلى حكومة تصريف أعمال تتيح لفريقها إصدار القرارات التي يريدونها والتنصل من القرارات غير المرغوبة من قبلهم.

التأليف ونيل الثقة ولكنها ستكون حكومة لون واحد بفعل الواقع لعدم مشاركة المستقبل، القوات، الاشتراكين الكتائب، الحراك فيها. حزب الله لا يرغب بهذا الخيار حالياً على الأرجح لأنها ستضع كرة النار بين يدي فريقه، ولكنه يبقى خياراً من خيارات المواجهة في حال الوصول إليها.

اعتذار الرئيس المكلف بعد فترة من الوقت كافية لامتصاص نقمة الشارع وتعويم الرئيس الحريري ليأتي كمنقذ للوضع؛ وبالتالي يقبل به الحراك كمخرج أفضل من الرئيس المكلف الحالي.

على المستوى الاقتصادي

تفادي الانهيار الاقتصادي عبر تشكيل حكومة جديدة متوافق عليها داخلياً وخارجياً، تقوم بإجراءات إصلاحية فورية وتحصل على مساعدة حلفاء لبنان الدوليين (وهو سيناريو غير مرجّح).

استمرار التدهور المالي والاقتصادي والاجتماعي مع حصول اضطرابات اجتماعية قد تصل إلى تفشّي الجريمة بسبب الضائقة المالية.

تشكيل حكومة لا ترضي بالكامل الداخل والخارج، تقوم بتدارك الوضع المالي والاقتصادي والنقدي دون النهوض الكامل (وهو السناريو الأرجح).

إجراءات ضرورية لإنقاذ الوضع الاقتصادي والمعيشي:

- إدارة الدين العام وإعادة هيكلة الديون مع الإعلان عن برنامج إصلاحات (مع إصلاح مؤسسة الكهرباء، فرض قيود رسمية على السحب والتحويل، زيادة الضرائب على الأغنياء، ووضع سقف لأسعار الفائدة..).
- مكافحة الفساد واستعادة الأموال المنهوبة والإيقاف الفوري لكل بنية المحاصصة في المؤسسات العامة (الاتصالات، المرفأ، مجلس الإنماء والإعمار، الريجي، الضمان، الكهرباء...).
- خفض وترشيد الإنفاق العام والحد من الهدر (ترشيق هيكلية الدولة، إعادة النظر بالرواتب المرتفعة، إلغاء الصناديق والمجالس ودعم الجمعيات، معالجة ملف الأملاك البحرية والنهرية..).
- الحد من الدولرة في السلع الاستهلاكية بناءً على قانون النقد والتسليف رقم (13513-1963).
- دعم الاقتصاد الإنتاجي، وإعادة النظر بهيكلة أسعار الفائدة لتشجيع الناس على الاستثمار بدل تجميد الأموال في البنوك.

مدة الأزمة: ما بين 6 أشهر في أفضل الأحوال إلى 24 شهراً في أسوأ الأحوال؛ لأن الاقتصاد يستطيع تصحيح نفسه عاجلاً أم آجلاً، ولكن المهم هي الكلفة والخسارة التي سيتحملها الشعب اللبناني التي ستتحول، إن طالت، من أزمة اقتصادية ومالية ونقدية إلى أزمة اجتماعية وأمنية، لا قدر الله.

ملحق (1): خارطة طريق مقترحة من الجماعة الإسلامية للتعامل مع مطالب الحراك الشعبي

مرحلة انتقالية مدتها 6 – 8 أشهر، يستمر خلالها الحراك الثوري بأشكال سلمية مناسبة كهيئة رقابية لتنفيذ خارطة الطريق (تجمعات في الساحات في آخر الأسبوع إفساحاً في المجال لعودة الحياة الاقتصادية والمجتمعية لطبيعتها، مع إمكانية تطوير الفعاليات في حال المماطلة أو التقصير) ويتم خلالها اتخاذ الإجراءات التالية.

المحافظة على الدستور اللبناني وعدم تكريس أعراف جديدة.

تشكيل حكومة كفاءات مصغّرة تُمنح صلاحية إصدار مراسيم تشريعية محصورة في المواضيع التالية:

قانون الانتخابات.

القوانين المرتبطة بإصلاح القضاء واستقلاله.

القوانين المرتبطة بمكافحة الفساد.

تنفيذ الحكومة بياناً وزارياً مؤلفاً من النقاط التالية:

إحالة موازنة 2020 تشمل بنوداً إصلاحية تحد من الهدر وتكون خالية من الضرائب الإضافية.

قانون انتخابات يؤمن عدالة التمثيل ونزاهة الانتخابات.

قانون إصلاح القضاء واستقلاله، ووقف العمل بالمحاكم الاستثنائية والعسكرية للمدنيين.

إقرار قوانين مكافحة الفساد:

رفع السرية المصرفية عن الرؤساء والوزراء والنواب وجميع العاملين في الوظيفة العامة من الفئة الثانية وما فوق وعن عائلاتهم.

قانون استعادة الأموال المنهوبة.

قانون إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

قانون استقلال القضاء.

إطلاق عملية مكافحة الفساد من خلال الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والقضاء المستقل والأدوات الرقابية (حق الوصول للمعلومات، إدارة المناقصات، التفتيش المركزي..).

إجراءات إصلاحية اقتصادية – اجتماعية سريعة (سياسة مالية واقتصادية جديدة تشجع الاقتصاد الإنتاجي، وقف الهدر، إعادة هيكلة القطاع العام وترشيقه، آلية تعيين وفق الكفاءة، تأمين الخدمات الأساسية للمواطنين) للسيطرة على الأزمة الاقتصادية القائمة.

إطلاق عملية بناء الهوية الوطنية من خلال تشكيل المجلس النيابي للهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية.

إجراء انتخابات نيابية مبكرة وفق القانون الجديد.

ملحق (2): استطلاع رأي شركة IPSOS

تاريخ الاستطلاع: 2019/12/17

حجم العيّنة: 1020 مشاركاً فوق 18 سنة

بنود الاستطلاع	في بداية الحراك	الآن
موقف عام مؤيد للثورة	%93	%62
على مستوى المسيحيين	%96	%69
على مستوى السُّنة	%95	%81
على المستوى الشيعي	%87	%32
على المستوى الدرزي	%96	%83

أهم المطالب:

استعادة الأموال المنهوبة: 88 %

محاربة الفساد والفاسدين: 87 %

حقوق الإنسان: 80 %

انتخابات: 79 %

استقلال القضاء: 79 %

تأييد تكليف حسان دياب:

مؤيد: 55 %

غير مؤيد: 45 %

نسبة المؤيدين حسب الطوائف:

مسيحي: 50 %

سُني: 24 %

شيعي: 82 %

درزي: 25 %

شكل الحكومة:

تكنوقراط: 63 %

تكنو–سياسية / سياسية / خبراء دو مرجعية سياسية: 30 %

تغيرات حياتية على المواطن:

انخفاض القدرة الشرائية: 59 %　　فقدان وظائف: 17 %

خيار السفر: 7 %　　غلاء المعيشة: 5 %　　أعباء مختلفة: 5 %

ملحق (3): استطلاع الشركة الدولية للمعلومات

تاريخ الاستطلاع: 6 – 2019/11/7

حجم العيّنة 1000: 500 من المشاركين في الحراك – 500 من غير المشاركين

بنود الاستطلاع	غير المشاركين	مشاركون
إسقاط جميع السياسيين	34.6	51.2
استرجاع الأموال المنهوبة	39.6	14.8
حكومة من غير السياسيين	12.8	5.6
انتخابات مبكرة	2.6	5.4
مع استمرار الاعتصامات	76	96.8
توقع استمرار السلمية	63.4	66.6
توقع مظاهرات طويلة	55.4	71.6
حكومة جديدة تنهي الأزمة؟	26	22.2
حسب شكل الحكومة ممكن انتهاء الأزمة؟	41.8	49.2
من يمكنه معالجة الوضع الاقتصادي والأمني		
الحريري	15.6	20.2
غيره مع حكومة غير سياسية	64.6	58.2
غيره	13.8	6.2

أهم الخلاصات:

- فقدان الثقة بالسياسيين خصوصاً بين الشباب.
- التصميم على التظاهر حتى تحقيق المطالب.
- ليس المتظاهرون فقط رافضين للواقع.

ملحق (4): استطلاع المركز اللبناني للدراسات

تاريخ الاستطلاع: 23 - 2019/10/26

حجم العيّنة: 213 متظاهراً في رياض الصلح والشهداء، 20 – 29 سنة

أهم المطالب السياسية:

حكومة جديدة: 38 %
قانون انتخابات جديد: 30 %
انتخابات مبكرة: 14 %
طبقة سياسية جديدة: 12 %
إصلاحات دستورية: 6 %

أهم المطالب الخدمية:

صحة: 24 %
تعليم: 24 %
بيئة: 10 %
مختلف: 9 %
كهرباء: 7 %
نقل: 7 %
مياه: 5 %

أهم المطالب الاجتماعية والاقتصادية:

توظيف: 41 %
رعاية اجتماعية: 20 %
معالجة الأزمة العامة: 7 %
الضرائب: 7 %
المعاشات: 6 %
التقاعد: 6 %
كلفة المعيشة: 3 %
الفقر: 3 %

اليمن في 2019..
تغير بوصلة الصراع

إعداد:

الباحث/ عاتق جارالله

المؤسسة العربية للدراسات الإستراتيجية

إسطنبول

تمهيد

على خلفية الصراع الدائرة في اليمن منذ العام 2014 إبان انقلاب جماعة الحوثي والرئيس صالح على الرئيس المنتخب عبدربه منصور وحكومته، شهد اليمن تطورات عسكرية وسياسية واقتصادية وإنسانية، بيد أن العام 2019 كان على خلاف الأعوام السابقة، حيث تراجعت حدة المواجهة بين الجيش الوطني التابع للشرعية وجماعة الحوثيين، لأسباب عدة؛ أبرزها تصعيد الإمارات ضد الحكومة اليمنية في المناطق الجنوبية، فقد اندلعت معارك عنيفة في مدينة عدن بين ألوية الحماية الرئاسية من جهة، والتشكيلات العسكرية التابعة لما يعرف بـ «المجلس الانتقالي الجنوبي» من جهة أخرى، وامتدت فيما بعد إلى محافظات لحج وأبين وشبوة، وبعد هزيمة قوات المجلس الانتقالي «الانفصالي» من قبل الجيش التابع للحكومة اليمنية الذي وصل خلال أيام إلى مشارف مدينة عدن دخل الطيران العسكري الإماراتي على خط المواجهة، حيث قصف وحدات من الجيش اليمني كانت ترابط في مدخل مدينة عدن، أدت إلى مقتل المئات من أفراد الجيش الوطني.

تسببت هذه الحادثة في إخراج الخلاف بين الحكومة اليمنية والإمارات للعلن، وبالرغم من الضغوط التي مارستها الرياض على الرئيس هادي بعدم المشاركة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإنه تمكن من إيصال الرسالة للعالم من خلال إرسال وزير الخارجية اليمني محمد الحضرمي، الذي كشف بعض ممارسات الإمارات في جنوب اليمن، واتهمها بضرب قوات الحكومة اليمنية ودعم التمرد في الجنوب اليمني.

كما أن الهجوم على منشآت نفطية حيوية في شرق السعودية شكل واحداً من أهم التطورات العسكرية المرتبطة بالحرب في اليمن والمنطقة، حيث مكن الحوثيين من تسجيل حضور أقوى في معادلة الصراع، بالاضافة إلى سيطرتهم على مواقع وأسر جنود يمنيين وسعوديين في الحدود مع السعودية.

كان من بين التطورات السياسية الأبرز في العام 2019، رعاية السعودية لاتفاق بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي، ومن ورائه أبوظبي، واتجاه الرياض للحوار المباشر مع الحوثيين، مع جمود لدور الأمم المتحدة وعملية المباحثات بين الأطراف.

إنسانياً؛ لا تزال حالة الانحدار في الخدمات اليومية والتعليمية والصحية مستمرة، وقد عبرت عنها منظمات الأمم المتحدة بقولها: إن اليمن سيصنف كأفقر بلد في العالم إذا استمرت الحرب حتى عام 2020، فيما بات الملايين على حافة المجاعة، في واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية بالعالم، وفق تقديرات الأمم المتحدة.

يرصد هذا التقرير أبرز التطورات العسكرية والسياسية والاقتصادية والإنسانية المرتبطة بالحرب في اليمن خلال العام 2019.

التطورات العسكرية

مقدمة:

خلال العام 2019 كانت العاصمة اليمنية المؤقتة «عدن» هي ساحة الصراع المسلح التي تصفها الحكومة الشرعية بأنه انقلاب مسلح مدعوم من الإمارات، حيث شهدت عدن والمحافظات الجنوبية معارك طاحنة بين قوات الجيش الوطني التابعة للشرعية، وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات، الذي انتهى بإسقاط العاصمة المؤقتة عدن واجتياح محافظتي لحج وأبين وصولاً إلى مشارف مدينة عتق عاصمة محافظة شبوة، بالإضافة إلى استمرار التوتر في محافظة المهرة بين القوات السعودية والكيانات الاجتماعية المحلية الرافضة لتواجدها.

واستمرار التوتر بين السلطات المحلية في جزيرة سقطرى بين السلطات المحلية، وكل من القوات الإماراتية التي تقيم على الجزيرة والتشكيلات العسكرية التابعة لها وأنصار ما يسمى المجلس الانتقالي من جهة أخرى، فيما سيطر الجمود على عدد من جبهات القتال بين قوات الجيش الوطني من جهة، والحوثيين من جهة أخرى، وتمكن الحوثيون من تحقيق اختراقات بسيطة في عدد من الجبهات في محافظة صعدة في الشمال ومحافظة الضالع والبيضاء في وسط البلاد.

واستمرت هجمات الحوثيين بالصواريخ والطائرات بدون طيار على العمق السعودي، وامتدت إلى مناطق أبعد مما في السابق، وكان الحدث الأكبر هو تبني الحوثيين للهجوم على المنشآت النفطية الحيوية التابعة لشركة أرامكو في شرق السعودية، واتجاه الأخيرة للتهدئة في الكثير من الجبهات في إطار حديث علني عن مفاوضات بين الطرفين.

وفي تطور لافت، فقد حدث تغير في قيادة العمليات العسكرية؛ حيث تمكنت الرياض من انتزاع أمر من الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي بتكليف فهد بن تركي بإدارة العمليات العسكرية، واعتبار قراراته كقائد لقوات التحالف قرارات عسكرية ملزمة للجيش مع تقليص بعض صلاحيات نائب الرئيس[1] لصالح القائد السعودي الذي شرع في إعادة هيكلة الجيش وتهميش دور وزارة الدفاع من خلال ما يسمى بقيادة القوات المشتركة.

انتصارات عسكرية بمقايضات سياسية

في النصف الأول من العام 2019، حققت جماعة الحوثي مكاسب عسكرية، مستفيدة من الهدنة التي فرضها اتفاق ستوكهولم القاضي بوقف المواجهات في محافظة الحديدة، في الثامن من مارس/ آذار 2019، وبعد معركة استمرّت شهرين، تمكن الحوثيون من السيطرة على منطقة حجور في محافظة حجة أقصى الشمال الغربي، وقد حشدت جماعة الحوثي قوات كبيرة لحسم المعركة، كون حجور تمتدّ إلى

(1) اليمن بين التقسيم والفوضى، مركز ابعاد للدراسات والبحوث، مارس 2019،
رابط https://:org.abaadstudies.pdf-26.html

مثّلث حوث جنوب صعدة، وتقطع الطريق العام الذي يربطه بصنعاء، إذ لا يفصل بين حجور ومدينة حوث سوى 50 كلم فقط[1].

معركة حجور بقدر ما كشفت هشاشة الحوثيين عسكرياً، كشفت أيضاً عدم وجود رؤية لدى التحالف العربي والشرعية في الاستفادة من الانتفاضات القبلية وتحويل إلى جبهات إستراتيجية وهو ما استفاد منه الحوثيون ليتفردوا بالقبائل وبفرض نفسهم كدولة في تلك المناطق، ويرسلون رسائل دموية إلى القبيلة التي تفكر بالانتفاضة ضدهم[2].

هذا الانتصار شجّع الحوثيين للاتجاه نحو المناطق الوسطى وشنّ هجوم على محافظة الضالع التي يتقاسم الحوثيون والحكومة اليمنية النفوذ في مديرياتها التسع، حيث تخضع المديريات الجنوبية الخمس، بما في ذلك مدينة الضالع، للحكومة، في حين تسيطر جماعة الحوثي على مديريات جبن ودمت والحشاء وأطراف من مديرية قعطبة وأجزاء كبيرة من منطقة الأزارق. أما الحكومة فتسيطر على مدينتَي الضالع وقعطبة ومديريات جحاف والشعيب والحسين، وبالرغم من تقدّم قوات الحكومة من تعز شمالاً باتجاه مديرية الراهدة بمحافظة إب جنوب غرب البلاد، فإن الحوثي مُصرٌّ على التقدم في جبهة مريس وقعطبة وسط البلاد، كونهما الطريق الذي يربط إب بمحافظة الضالع. أما محافظة البيضاء فتخضع بمديرياتها الـ20 لسيطرة جماعة الحوثيين، ما عدا أربع مديريات شرقي المحافظة؛ هي الصومعة ومسورة ونعمان وناطع. فيما تشهد مديريات الزاهر جنوبي المحافظة، والقريشية وولد ربيع شمال غربي المحافظة، وأطراف مديريتَي الملاجم ونعمان شمال شرقي المحافظة، مواجهات متقطعة بين مسلحي الحوثي والقوات الموالية للشرعية[3].

وعلى النقيض من معركة حجور التي كان الهدف منها تمتين العمق الإستراتيجي لحركة الحوثي، فإن المعارك في المناطق الوسطى (إب والضالع والبيضاء) هي خطوة تكتيكية لتعزيز نفوذ الحوثيين وترسيم الحدود مع المجلس الانتقالي الموالي لأبوظبي، بيد أن كل

(1) عاتق جارالله، زحف الحوثيين نحو الجنوب، مركز كارنيجي، 29 أيار/مايو 2019، رابط https://carnegieendowment.org/sada/79229

(2) اليمن بين التقسيم والفوضي، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، مرجع سابق.

(3) زحف الحوثيين نحو الجنوب، مركز كارنيجي، مرجع سابق.

هذه التحركات تأتي في إطار تعزيز نفوذ جماعة الحوثي، وتزيد من فرص تثبيت سلطة الأمر الواقع. وبالرغم من ضعف الحاضنة الشعبية للحوثيين في مناطق الضالع والبيضاء، غير أن فارق التسليح كان له الأثر الأبرز في تقدُّم الحوثيين؛ حيث يمتلك مسلّحو الحوثي ترسانة عسكرية كبيرة، مقابل مقاومات شعبية قبلية لا تمتلك ولا يُراد لها امتلاك سلاح يوازي قوة الحوثيين، وقد أدّى هذا العامل دوراً أساسياً في تقدّم الحوثيين.

غير أن تقدُّم الحوثي في مدن الوسط والجنوب لم يأتِ نتيجة عامل القوة الذاتية للجماعة فحسب، بل ساندته عوامل إضافية تتعلق بأهداف وأجندات الرياض وأبوظبي التي تتعارض أحياناً، ونظرتهما لبعض الجبهات الموالية للحكومة الشرعية، اللافت أن التحالف لم يسمح لمقاتلين موالين للحكومة بفتح جبهات أخرى مثل جبهة قانية (عند الحدود بين محافظتَي البيضاء ومأرب)، وجبهة نهم (شمال شرقي العاصمة صنعاء) لتخفيف الضغط على جبهتَي البيضاء والضالع، ولم يسمح سوى ببعض المناوشات في محافظة صعدة باتجاه الحدود مع السعودية.

لم يتدخّل الطيران لوقف إمـدادات الحوثيين أثناء انسحابها من جبهتَي حجور والحديدة واتجاهها إلى جبهات البيضاء والضالع، ولم تتمكن الحكومة اليمنية من تقديم الدعم العسكري لتلك الجبهات؛ مما دفع بمدير عام شرطة محافظة البيضاء ومدير أمن مديرية الزاهر إلى الاستقالة؛ احتجاجاً على ما أسمياه الخذلان غير المبرر، فضلاً عن رفض التحالف لمطالباتهما بدمج أفراد المقاومة في الجيش الوطني.

وفي النصف الثاني من العام 2019، توقفت العمليات العسكرية على الحدود السابقة بين الشمال والجنوب، وذلك يعد مؤشراً على توجه دولي وإقليمي لدعم الانفصال، والجبهات القتالية تحولت الى جبهات تأمين الحدود وأخرى استنزاف[1].

كذلك أدّى تصاعُد حدة الخلافات بين الحكومة اليمنية وأبوظبي دوراً مهماً في انتصارات الحوثيين العسكرية. يبدو أن الإمارات نظرت إلى البرلمان الجديد (الذي انعقد في حضرموت تحت حماية قوات سعودية) وإعلان التحالف الوطني للقوى السياسية اليمنية وتشكيل الائتلاف الوطني الجنوبي باعتبارها خطراً على المجموعات الموالية

(1) اليمن بين التقسيم والفوضى، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، مرجع سابق.

لها، بل إنها قد تُشكّل خطراً على مشروعية تدخلها في اليمن. كذلك شنّ بعض وزراء الحكومة مؤخراً هجوماً على دور التحالف، حيث قال وزير الداخلية أحمد الميسري، وهو أيضاً عضو في الائتلاف الجنوبي الجديد، في الخامس من مايو/ أيار: إن التحالف العربي هو شريك في الحرب ضد الانقلابيين، وليس شريكاً في إدارة المناطق المحررة. وقال وزير النقل صالح الجبواني، وهو أيضاً أحد أبرز قيادات الائتلاف الجنوبي، في تغريدة على «تويتر»: إن التحالف يرفض التصريح لزيادة الرحلات الجوية لنقل المواطنين من الهند لليمن، على الرغم من أن جميع المقاعد تحجزها منظمات دولية، متسائلاً: ماذا بقي لنا يا تحالف الأشقاء؟!

ميدانياً؛ تعكس انتصارات الحوثيين، في نهاية المطاف، مقايضاتهم السياسية مع الرياض فيما يتعلق بالحدود مع السعودية، وكذلك مع أبوظبي فيما يتعلق بالجنوب، ومصير حزب المؤتمر في صنعاء وعلاقتهم مع إيران. لقد حقق الحوثيون نصراً إستراتيجياً سريعاً في المناطق الوسطى والجنوبية، لكن الطبيعة المعقدة -جغرافياً ومذهبياً وقبلياً- في اليمن تخلق حالة من الشك حول قدرة الحوثيين بالحفاظ على هذا الانتصار، ما دامت الأطراف الفاعلة مثل الرياض وأبوظبي ترغب في إبقاء اليمن في حالة صراع داخلي مستمر، فإن غالب الظن أن الصدامات ستستمر.

وفي أكتوبر 2019، حقق الحوثيون اختراقاً كبيراً في جبهة الملاحيظ، فقد شنت قواتهم هجوماً واسعاً قال الحوثيون: إنهم خططوا له طيلة ثلاثة أشهر، وكانت هذه المنطقة تحت سيطرة لواء العروبة التابع للقوات الحكومية والقوات السعودية، وحسب تقرير نشره موقع «المصدر»، فقد استولت قوات الحوثي على حوالي 40 موقعاً عسكرياً قرب جبهة الملاحيظ، على الحدود مع محافظة جازان السعودية[1]، تزامن الهجوم مع تصريحات زعمت فيها جماعة الحوثي أنها دمرت ثلاثة ألوية حكومية وأسرت أكثر من 2000 جندي في عملية نفذتها في أغسطس من نفس العام قرب الحدود السعودية حول منطقة كتاف بصعدة، وقد بثت وسائل الإعلام التابعة للحوثيين وبشكل مكثف لمقاطع قالت: إنها لتلك المعارك[2].

(1) Ansarallah forces launch large-scale offensive in northern Yemen, capture 40 sites almasdarnews, https://cutt.us/XWby

(2) المؤتمر الصحفي لمتحدث القوات المسلحة التابعة للحوثيين، 29-09-2019 الرابط https: //cutt.us/qqzDz

معركة عدن الأخيرة:

خلافاً للأعمال القتالية التي اندلعت بين ألوية الحماية الرئاسية التابعة للرئيس هادي، وقوات الحزام الأمني التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي خلال العامين السابقين، التي كانت محصورة في مدينة عدن، وتنتهي كل مرة بتدخل سعودي يوقف الاقتتال ويعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه في السابق.

اندلعت اشتباكات عسكرية بين الطرفين في أغسطس 2019، وكان السبب المباشر لها هو مقتل قائد أحد أولية الحزام الأمني الذي يدعى أبو يمامة، عن طريق صاروخ موجه، وقد أعلن الحوثيون أنهم من قاموا بذلك وقدموا معلومات تفصيلية عن الهجوم.

وقد سعت أطراف في المجلس الانتقالي إلى اتهام السلطة الشرعية بالوقوف خلف الحادث، وإثارة قوات الحزام وأنصار المجلس الانتقالي ضد السلطة الشرعية والمواطنين من المحافظات الجنوبية، وتم التعامل معهم بصورة عنصرية وانتقامية، وترحيلهم بصورة غير إنسانية.

فقد دعا نائب رئيس ما يعرف بالمجلس الانتقالي الجنوبي هاني بن بريك إلى النفير العام، وطلب من قوات المجلس الاتجاه صوب القصر الرئاسي في منطقة «المعاشيق» بغرض السيطرة عليه، واندلعت الاشتباكات بين الطرفين، في 10 أغسطس، وتمكنت قوات الحماية الرئاسية من تحقيق انتصارات في عدد من المناطق بعدن، غير أن الأمور جرت خلاف ذلك بعد ثلاثة أيام من القتال، فقد اجتاحت التشكيلات العسكرية التابعة للمجلس الانتقالي والمدعومة من الإمارات مقرات الألوية الرئاسية وقصر المعاشيق والسيطرة التامة على العاصمة المؤقتة عدن.

وفي 20 أغسطس، توجهت مجاميع عسكرية تتبع المجلس الانتقالي نحو محافظة لحج، وبعدها صوب مدينة زنجبار عاصمة محافظة أبين ومدينة خنفر في نفس المحافظة، وتمكنت من إسقاط معسكري قوات الأمن الخاصة والشرطة العسكرية في المدينتين[1].

وبالتزامن مع ذلك، اندلعت اشتباكات عنيفة، في 22 أغسطس 2019، بين قوات النخبة

(١) سقوط «الشرطة العسكرية» و«الأمن الخاص» في أبين بيد قوات الانفصاليين المدعومين من الإمارات المصدر أونلاين، https: //cutt. us/ujJs0

الشبوانية التابعة للمجلس الانتقالي المدعوم إماراتياً والتعزيزات العسكرية التي وصلت إليها، التي كانت تهدف إلى اجتياح مدينة عتق عاصمة محافظة شبوة النفطية من جهة، والقوات التابعة لحكومة الرئيس هادي التي كانت ترابط على مداخل المدينة[1].

وتمكنت قوات الجيش التابعة للحكومة الشرعية من دحر قوات النخبة وفرض سيطرتها على مدينة عتق، وعلى الخط الدولي الرابط بين شبوة وحضرموت من الجهتين الشرقية والشمالية، تلى ذلك سيطرة القوات الحكومية على منشأة بلحاف الغازية التابعة لمحافظة شبوة المطلة على بحر العرب، ومدينة عزان الواقعة على خط بين عدن وأبين.

وبعد وصول تعزيزات عسكرية من المنطقة العسكرية الأولى ومن أولية الجيش في مأرب، تبنت قوات الجيش التابعة للسلطة الشرعية هجوماً معاكساً يهدف إلى استرداد مدينة عدن، وقد تساقطت سريعاً المواقع التي كان يسطر عليها أنصار المجلس الانتقالي وانسحبت باتجاه مدينة عدن ومدينة زنجبار التي سقطت في وقت قياسي بيد قوات الجيش.

وفيما كانت قوات الحزام الأمني في حالة تهاوي شبة كامل، إلى الدرجة التي تركت سلاحها وانسحبت من عدد من مناطق تواجدها في مدينة عدن تاركة وراءها السلاح والعتاد في ظل سيطرة أفراد من المقاومة الشعبية على بعض تلك المناطق وترجيب كبير من قبل المواطنين.

قصف طيران الإمارات لقوات الجيش الوطني:

وعند وصول قوات الجيش الوطني إلى منطقة العلم المدخل الشرقي للعاصمة المؤقتة عدن، تحت دعوات تدعو تجنيب المدينة الاجتياح العسكري، وترك الأمر للمقاومة من الداخل لطرد قوات المجلس الانتقالي، في حين كان الطرفان يتقاسمان السيطرة على أحياء ومناطق في مدينة عدن، وسط تواصل المواجهات بين الجانبين في عدة مناطق من المدينة؛ تعرضت قوات الجيش المتمركزة في منطقة العلم إلى قصف عنيف من قبل

(1) اليمن.. الحكومة الشرعية تتهم الإمارات بتفجير الوضع في محافظة شبوة، 23 أغسطس 2019، الإنندبندنت عربي، https://cutt.us/0L7oe

الطيران الإماراتي، في 29 و30 أغسطس 2019، قوات الجيش اليمني التابعة للحكومة الشرعية المعترف بها دولياً، وامتد القصف إلى منطقة الكود الواقعة على الطريق بين عدن وأبين، فيما تشير بعض المصادر إلى تعرض وحدات الجيش الوطني للقصف في مناطق أخرى، منها زنجبار وحتى مدينة مأرب نفسها[1].

وقد أسفر القصف، بحسب بيان حكومي يمني، عن مقتل 300 جندي على الأقل، وبررت الإمارات ذلك بقول وزارة الخارجية الإماراتية: إن «العملية الوقائية» استهدفت «مليشيات إرهابية»[2]، ورفضت الحكومة اليمنية تلك المبررات، وأعلنت عبر وزير خارجيتها محمد الحضرمي الطلب من المجتمع الدولي لا سيما مجلس الأمن الدولي، إدانة هذا القصف الغاشم الذي طال قوة عسكرية تتبع الشرعية اليمنية المعترف بها دولياً، وقد أثار القصف الإماراتي عاصفة من الغضب الشعبي في مختلف المناطق اليمنية[3].

وكان له تأثير كبير في تغيير مسار القتال لصالح التشكيلات العسكرية التابعة للمجلس الانتقالي التي تمكنت من السيطرة مرة أخرى على مدينة زنجبار، وارتكبت أعمالاً انتقامية من خلال الإجهاز على الجرحى في المستشفيات وقتل الأسرى، وغيرها من أعمال التنكيل.

خلاصة هذه المعركة أن الإمارات انتقلت من حالة التستر تحت استعادة الشرعية إلى التستر تحت مظلة محاربة الإرهاب.

أبو ظبي تعلن سحب قواتها من اليمن:

تصاعد التوتر بشكل كبير بين أبو ظبي والسلطة الشرعية اليمنية بعد الضربة الموجعة التي تعرض لها الجيش الوطني بواسطة الطيران الإماراتي، وتزايد معه حرج السلطة

(1) مسلحو «الانتقالي» يسيطرون مجدداً على عدن بغطاء جوي إماراتي، اندبندنت عربي، https://www.independentarabia.com/node/52281/

(2) حرب اليمن: الإمارات تؤكد شن غارات على «مليشيات إرهابية دفاعاً عن النفس» في عدن، بي بي سي، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49511592

(3) أكثر من 300 قتيل وجريح في قصف «إماراتي» جنوبي اليمن، وكالة أنباء شينخوا، 30 أغسطس2019. https://cutt.us/p3Tpj

السعودية، ومعه أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة الإماراتية، في بيان لها، 30 أكتوبر 2019، انسحاب قواتها من عدن وتسليم المسؤولية الأمنية إلى السعودية والحكومة اليمنية[1].

وبالرغم من إعلان الإمارات عن انسحابها، فإن الكثيرين يشككون بجدية الإمارات في الانسحاب، وإنما هدفت إلى تخفيف الضغوط التي كانت تحاصرها يمنياً وعالمياً، إلى جانب سعيها للتخلص من مسؤوليتها تجاه الكثير من الأحداث والقضايا، لا سيما أنها ضمنت استمرار حضورها وتأثيرها في المشهد اليمني من خلال القوات الحليفة المرتبطة بها، ولهذا فقد أشار البيان الإماراتي السابق إلى «أن الإمارات بالتعاون مع حلفائها ستواصل الحرب على ما أسمته بـ «الإرهاب» في المحافظات الجنوبية لليمن».

استمرار التوتر في محافظة المهرة:

ظلت محافظة المهرة التي تقع شرقي اليمن على الحدود مع سلطنة عُمان بعيدة عن الحرب الدائرة في بقية مناطق اليمن منذ مارس 2015، وبالرغم من عدم وجود الحوثيين بها، فقد خططت الإمارات منذ وقت مبكر للسيطرة عليها، وقد استثارت الخطوات التي قامت بها أبوظبي كلاً من المجتمع المحلي وسلطنة عُمان التي تتمتع بنفوذ مترسخ في هذه المحافظة.

وبعد فشل الإمارات، تسارعت خطوات السعودية للسيطرة على المهرة، فقد أرسلت، أواخر عام 2017، قوات عسكرية تابعة لها سيطرت على المنافذ البرية والجوية والميناء الرئيس في هذه المحافظة، وأبدت إصراراً على البقاء فيها برغم ممانعة بعض أبناء المهرة وتنفيذهم اعتصامات رافضة لوجودها.

وفي المقابل، استنهضت سلطنة عُمان نفوذها وأدواتها لمواجهة الوافدين الجدد إلى فنائها الغربي، وقد تولّد عن ذلك تنافس حاد بين تلك الأطراف، حيث تدفع كل منها بما تمتلك من أدوات ناعمة وخشنة في هذا التنافس[2].

---

(1) صحيفة البيان الإماراتية، عودة القوات الإماراتية العاملة في عدن بعد إنجاز مهمة تحرير المدينة وتأمينها، 30 أكتوبر 2019. https://cutt.us/oXOqG

(2) د. ناصر محمد علي الطويل، دوافع ومستقبل التنافس الإقليمي على محافظة المهرة اليمنية، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: https://cutt.us/WBt9X

واستمرت التوترات بين عدد من الكيانات الاجتماعية والسياسية المدعومة من سلطنة عُمان والقوات السعودية، ففي 11 مارس 2019 تحول مسار الاحتجاج من المطالبات السلمية والاعتصامات التي يقوم بها رجال القبائل بقيادة بن عفرين آخر أبناء السلاطين في المحافظة، حينما حدث اشتباك بين رجال قبائل من المهرة وقوات حكومية مدعومة سعودياً بالقرب من منفذ شحن الحدودي مع عُمان؛ مما أدى إلى إصابة اثنين من رجال القبائل وعدد غير معروف من قوات التحالف[1].

تلى ذلك تصعيد لافت، في 19 أبريل 2019، حينما قامت طائرة الأباتشي السعودية بقصف نقطة تفتيش تابعة لقوات الشرطة؛ الأمر الذي وضحته السعودية أنه تدخل لإنقاذ محافظ المحافظة من محاولة اغتيال، بينما يقول أبناء المهرة: إن النقطة تعرضت لمجاميع قادمة من خارج المحافظة تتبع السعودية[2].

وفي إشارة إلى امتعاض بعض المسؤولين الحكوميين عن ممارسة السعودية في محافظة المهرة، صرح وزير الداخلية في الحكومة الشرعية أحمد المسيري، في 5 مايو 2019، بأن الحكومة اليمنية تريد من التحالف الزحف شمالاً وليس شرقاً، في إشارة إلى انتشار قوات التحالف في كل من المهرة وحضرموت وسقطرى، وفي هذا السياق تُوصف القوات السعودية من قبل أبناء القبائل المحتجين على التواجد السعودي في المحافظة بأنها «قوة احتلال»؛ إذ لا مبرر لتواجدها كون المحافظة بعيدة عن ميدان الصراع[3].

وفيما تُحاط دوافع السعودية تجاه المهرة بقدر من الغموض، يعيد مراقبون سبب الاهتمام السعودي اللافت بالمحافظة إلى أنها محاذية للحدود العُمانية، وتضم منافذ حدودية، أهمها صرفين وشحر وصياغة، كما تسعى السعودية استناداً إلى خبراء على مد أنبوب نفطي يعبر أراضي المهرة وصولاً إلى بحر العرب.

---

(1) المهرة اليمنية: من العزلة إلى قلب عاصفة جيوسياسية، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، يوليو 15، 2019
الرابط https://cutt.us/mKimM

(2) الطيران السعودي يقصف نقطة تابعة للشرطة في محافظة المهرة، المهرة بوست، 18 أبريل 2019،
https://cutt.us/MW27Y

(3) وزير داخلية اليمن يشن هجوماً عنيفاً هو الأول ضد السعودية (شاهد)، عربي 21، 05 مايو 2019،
https://arabi21.com/story/1178481/

أحداث محافظة سقطرى:

تحولت جزيرة سقطرة، منذ عام 2016، إلى مكان للتوتر بين السلطة الشرعية ودولة الإمـارات، على إثر اتهام أطرف في السلطة الشرعية اليمنية للإمارات بالعمل على تسليح وتدريب مجموعات تحاول السيطرة على الجزيرة عقب إقالة الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي لمحافظ عدن المدعوم من الإمارات عيدروس الزبيدي.

وقد تحول هذا التوتر إلى العلن وبلغ ذروته أثناء إرسال أبو ظبي، في 13 مايو 2018، لقوة عسكرية للسيطرة على الجزيرة بالتزامن مع تواجد رئيس الحكومة اليمني حينها أحمد عبيد بن دغر، وعدد من وزراء الحكومة اليمنية فيها، ومعه أصدرت الحكومة اليمنية بياناً وصفت فيه الإجراءات التي اتخذتها الإمارات بأنها «احتلال»، وقدمت بذلك شكوى رسمية إلى مجلس الأمن الدولي[1].

وقد رفض رئيس الحكومة اليمنية والوزراء الذين كانوا معه مغادرة الجزيرة دون اتفاق يقضي بخروج القوات الإماراتية من الجزيرة، جرى بعد ذلك اتفاق بين الطرفين برعاية سعودية، يقضي الاتفاق بتسليم الأبنية الحكومية، وتتولّى قوات الشرعية إدارة الجزيرة بإشراف ودعم من القوات السعودية.

وانسحب التوتر بين الطرفين طوال عام 2019، وتصاعد في الربع الأخير من هذا العام، فقد حاولت قوة تابعة للإمارات القيام بإنزال على الجزيرة مرة أخرى، وتحديداً في 18 يونيو 2019، لكن القوات التابعة للحكومة اليمنية اشتبكت معها، واضطرتها للانسحاب.

وفي 29 و30 أكتوبر 2019، في الأيام التي سبقت توقيع اتفاق الرياض بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، أكد محافظ سقطرى رمزي محروس، في رسالة رسمية إلى الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، بتصعيد وانتشار مليشيات ما يُعرف بـ«الحزام الأمني» التابعة لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي»، وأن هذا التصعيد جاء في أعقاب لقاء قيادات بالمجلس مع مندوب مؤسسة خليفة للأعمال الإنسانية والهلال الأحمر الإماراتي، وقد أعقب ذلك اللقاء محاولة مسلحين تدعمهم أبوظبي إنشاء تجمعات

(1) سقطرى تدعم الشرعية وتنتفض ضد التشكيلات المسلحة، الجزيرة نت، 30 يونيو 2019.
/https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/6/30

وإغلاق الطريق العام، في مدينة حديبو، مركز المحافظة[1].

طائرات الدرونز التابعة للحوثيين:

كثف الحوثيون من إطلاق صواريخ عبر الحدود مع السعودية، وشنوا هجمات بواسطة طائرات مسيرة، مستهدفين قواعد عسكرية جوية ومطارات سعودية ومنشآت أخرى، مؤكدين أن ذلك رد على غارات التحالف في المناطق الخاضعة لسيطرتهم باليمن.

كما استهدفت بتلك الطائرات عدداً من المناطق اليمنية الواقعة تحت سيطرت الجيش الوطني، ومنها استهداف حفل لعدد من قيادات الجيش الموالية للرئيس هادي في قاعة العند، كما أعاد الحوثيون استهداف عرض عسكري في أحد معسكرات الحزام الأمني بمدينة عدن، أدى إلى مقتل أبو اليمامة، الذي كان السبب المباشر لاندلاع المعارك في عدن بين أولية الحماية الرئاسية والتشكيلات العسكرية التابعة لما يسمى المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من أبو ظبي[2].

قصف المنشآت النفطية السعودية الحيوية:

أما التطور العسكري الأبرز، فقد كان الهجوم بطائرات بدون طيار وصواريخ على معملين لتكرير النفط تابعين لشركة أرامكو السعودية في منطقة بقيق وهجرة خريص بشرق السعودية، بتاريخ 14 سبتمبر 2019، وقد أدى الهجوم إلى دمار كبير في المنشأتين، اضطرت معه السلطات السعودية، بحسب عدد من المصادر، إلى إيقاف نحو نصف إنتاجها من النفط[3].

وفيما سارع الحوثيون إلى تبني الهجوم، وأوضحوا أن 10 طائرات مسيرة شاركت في

(1) سقطرى آخر محطات التصعيد الإماراتي في اليمن، العربي الجديد، 15 يونيو 2019.
https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/10/31/

(2) غارة الحوثيين في «العند» تهدد مسار الحل السياسي، العربي الجديد،11 يناير 2019،
https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/1/10/

(3) The Wall Street Journal, Saudi Arabia Aims to Restore a Third of Lost Oil Output Monday, December 20, 2019, https://cutt.us/pMR1Q

تنفيذ الهجوم، وفي المقابل ذهبت السعودية عبر المتحدث باسم التحالف العربي تركي المالكي إلى اتهام إيران بأنها تقف خلف الهجوم، وبأن الأسلحة المستخدمة في الهجوم أسلحة إيرانية الصنع، وأن كل الدلائل تشير إلى أن الهجوم لم يتم من الأراضي اليمنية كما صرحت بذلك جماعة الحوثي، بينما رفضت إيران الاتهامات ووصفتها بأنها «غير مقبولة».

فيما أشارت مصادر أمريكية وغربية إلى أن الهجوم انطلق من إيران ومر عبر أجواء الكويت، وإنه بمثابة رسالة خشنة من إيران في سياق تصاعد التوتر بين طهران والرياض وتضرر إيران من الحصار الاقتصادي، وما تعتبره دوراً سعودياً محورياً في الدفع باتجاه حدوث حرب إيرانية أمريكية في المنطقة[1].

وفيما تجاهلت الرياض ادعاءات الحوثيين بأنهم من شنوا هجوماً على المنشآت النفطية الحيوية شرقي المملكة، ولم تقابل تلك الادعاءات بأعمال عسكرية انتقامية؛ لأنها على الأرجح تعرف أن من قام بها هو طرف آخر، وفي المقابل أعلن مهدي المشاط، رئيس ما يسمى المجلس السياسي الأعلى للحوثيين، وقف إطلاق النار من جانب واحد، ومع هذا كان الرد السعودي مختلفاً، فقد صرح نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان بأن بلاده «تنظر بإيجابية إلى التهدئة» التي أعلن عنها الحوثيون، وعلى الأرجح أن ذلك يأتي في سياق سعودي للتهدئة مع الحوثيين حتى تتفرغ للتعامل مع التهديدات الإستراتيجية التي يمثلها السلوك الإيراني غير المتحسب[2].

وسبق ذلك، وتحديداً في 17 أغسطس 2019، إعلان وزارة الطاقة السعودية بأن إحدى وحدات معمل للغاز الطبيعي في حقل الشيبة البترولي جنوب شرقي السعودية المتاخم للحدود الإماراتية تعرض لهجوم إرهابي، وفي ذات السياق صرح الحوثيون أن طائرات مسيرة ضربت حقل عروق الشيبة جنوب شرقي المملكة، وقبله استهدفت جماعة الحوثي محطتين لضخ النفط تابعتين لأرامكو في مايو/ أيار الماضي، وتقع المحطتان غربي الرياض، وأشعل الهجومان حرائق لكنهما لم يتسببا في تعطل الإنتاج.

(1) مصدر يكشف لـCNN تفاصيل ما توصلت إليه تحقيقات السعودية وأمريكا بشأن هجوم أرامكو، 17 سبتمبر 2019
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/201917/09//

(2) خالد بن سلمان: السعودية تنظر بإيجابية إلى التهدئة في اليمن، جريدة القبس الكويتية، 4 أكتوبر 2019.
https://alqabas.com/article/5713596

التطورات السياسية

مقدمة:

لم يحفل الصعيد السياسي اليمني بالكثير من التطورات الاستثنائية خلال عام 2019، فقد استمرت جهود ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في دفع أطراف الصراع للوصول إلى تسوية سياسية تراوح مكانها، وفي المقابل؛ رمت الرياض بثقلها للملمة الوضع في المحافظات الجنوبية وإيجاد تسوية بين السلطة الشرعية من جهة، والمجلس الانتقالي الجنوبي والامارات العربية المتحدة من جهة ثانية، بعد أحداث الحرب في عدن وتدخل الطيران الإماراتي بقصف قوات الجيش الوطني التابع للشرعية.

كما اتجهت الرياض للتهدئة العسكرية مع الحوثيين عقب الهجوم على منشآتها النفطية، وانخرط الطرفان في مفاوضات مباشرة، وشهدت العلاقات بين شركاء السلطة في صنعاء (أنصار المؤتمر والحوثيين خلافاً علنياً لأول مرة في ضوء إطلاق الحوثيين لمتهمين بمحاولة اغتيال الرئيس السابق علي صالح عام 2011، وفي المقابل استمرت مظاهر الاختلالات الأمنية بما فيها الاغتيالات والتصفيات الجسدية حاضرة في معظم المناطق اليمنية، وخاصة في عدن وتعز.

اتفاق الرياض:

عقب الاشتباكات المسلحة التي شهدتها عدن، في 10 أغسطس 2019، بين الحكومة اليمنية وقوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتياً، وما تلاها من احتراب بين الطرفين في محافظتي أبين وشبوة انتهاء بأحداث نقطة العلم، التي تعتبر نقطة تحول مهمة وضعت دولة الإمارات وجهاً لوجه مع الحكومة الشرعية، الأمر الذي دفع السعودية استدعاء كل من الانتقالي والحكومة اليمنية إلى الرياض، للمشاورة والوصول إلى مصالحة بين الطرفين توحد الأطراف المتحالفة معها في مواجهة الحوثيين في الشمال.

وبعد تأجيل لأكثر من مرة، وقّعت الأطراف اليمنية، في5 نوفمبر 2019، على الاتفاق في

العاصمة السعودية الرياض وبإشراف وضمانات سعودية، مما نص عليه الاتفاق التزام الطرفين بتفعيل دور كافة سلطات ومؤسسات الدولة اليمنية حسب الترتيبات السياسية والاقتصادية الواردة في الاتفاق، وإعادة تنظيم القوات العسكرية تحت قيادة وزارة الدفاع، وإعادة تنظيم القوات الأمنية تحت قيادة وزارة الداخلية، وجاء في الاتفاق الالتزام بحقوق المواطنة الكاملة لكافة أبناء الشعب اليمني، ونبذ التمييز المناطقي والمذهبي، ونبذ الفرقة والانقسام، والتزام الطرفين بإيقاف الحملات الإعلامية المسيئة بكافة أنواعها، وتوحيد الجهود تحت قيادة تحالف دعم الشرعية لاستعادة الأمن والاستقرار في اليمن، ومواجهة التنظيمات الإرهابية[1].

وتضمن الاتفاق كذلك تشكيل حكومة كفاءات سياسية لا تتعدى 24 وزيراً، على أن تكون الحقائب الوزارية مناصفة بين المحافظات الجنوبية والشمالية في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من توقيع الاتفاق، ويعين الرئيس عبدربه منصور هادي بناءً على معايير الكفاءة والنزاهة، محافظاً ومديراً لأمن محافظة عدن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التوقيع على الاتفاق، كما يتم تعيين محافظ لأبين والضالع خلال ثلاثين يوماً، وذلك لتحسين كفاءة وجودة العمل، إضافة إلى مباشرة رئيس وزراء الحكومة الحالية عمله في العاصمة المؤقتة عدن خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ توقيع الاتفاق لتفعيل كافة مؤسسات الدولة في مختلف المحافظات المحررة، كما يعين الرئيس اليمني بناءً على معايير الكفاءة والنزاهة وبالتشاور محافظين ومديري أمن في بقية المحافظات الجنوبية، خلال ستين يوماً من تاريخ توقيع الاتفاق[2].

فيما ينص الملحق العسكري في الاتفاق على عودة جميع القوات التي تحركت من مواقعها ومعسكراتها الأساسية باتجاه محافظات عدن وأبين وشبوة منذ بداية أغسطس 2019 إلى مواقعها السابقة بكامل أفرادها وأسلحتها، وتحل محلها قوات الأمن التابعة للسلطة المحلية في كل محافظة خلال خمسة عشر يوماً، وكذا تجميع ونقل الأسلحة المتوسطة والثقيلة بأنواعها المختلفة من جميع القوات العسكرية والأمنية في عدن خلال خمسة عشر يوماً إلى معسكرات داخل عدن تحددها وتشرف عليها قيادة تحالف دعم

(1) المصدر أونلاين، نص اتفاق الرياض، 5 نوفمبر 2019، https://almasdaronline.com/articles/173797

(2) نفس المصدر.

الشرعية، ولا يسمح بخروج هذه الأسلحة إلا بموجب خطط معتمدة وتحت إشراف مباشر من قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن.

كما أكد الاتفاق نقل جميع القوات العسكرية التابعة للحكومة والتشكيلات التابعة للمجلس الانتقالي في محافظة عدن إلى معسكرات خارج محافظة عدن تحددها وتشرف عليها قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التوقيع، ويستثنى من ذلك اللواء الأول حماية رئاسية الذي يناط به مهمة حماية القصور الرئاسية ومحيطها وتأمين تحركات فخامة الرئيس، وتوفير الحماية الأمنية لقيادات المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن تحت إشراف قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن[1].

وتنفيذاً لذلك، عاد رئيس الوزراء اليمني معين عبدالملك برفقة عدد من أعضاء الحكومة إلى العاصمة المؤقتة عدن، في 18 نوفمبر 2019، غير أن تنفيذ بقية الخطوات صار ببطء شديد إن لم يكن قد توقف على الأقل حتى كتابة مسودة هذا التقرير.

اتجاه الإمارات نحو التقارب مع إيران:

في 30 يوليو 2019، قام وفد إماراتي أمني عالي المستوى بزيارة كان من أفصح عنها هم الإيرانيون، ونقلت «وكالة أنباء إيسنا الإيرانية» أن مسؤولاً إماراتيّاً زار طهران مرتين خلال يوليو، وحسب موقع «ميدل إيست آي» البريطاني الذي كشف عن الزيارة، أن الأخيرة كانت لمستشار الأمن القومي لوليّ عهد أبو ظبي وشقيقه الأصغر طحنون بن زايد، وجاءت الزيارة بعد تخريب ناقلات النفط الأربع في ميناء الفجيرة بالإمارات في وقت سابق في 12 مايو من هذا العام.

الخارجية الإيرانية من جهتها كشفت عن الزيارة وأهدافها دون تحديد موعد الاجتماع المقرر، وأعلنت أن 7 من قادة خفر السواحل الإماراتي وصلوا لبحث التعاون الحدودي بعد توقف دام 6 سنوات، والحد من التنقل غير الشرعي بين البلدين، وسبل سفر مواطنيهما، بالإضافة إلى تسهيل وتسريع تبادل المعلومات بين البلدين[2].

(١) نص اتفاقية الرياض المُوقَّعة بين الحكومة اليمنية و«المجلس الانتقالي»
https://almasdaronline.com/articles/173797

(1) Middle East eye, EXCLUSIVE: UAE's secret mission to Iran, 13 October 2019, https://cutt.us/AqqcB

وقد تزامنت هذه الزيارات على وقع تصاعد الأحداث في المنطقة، بدءاً من تعرض ناقلات النفط والتجارة لما وُصف بـ «هجوم تخريبي» قرب ميناء الفجيرة الإماراتي، مروراً بما تُعرف بـ «حرب الناقلات» بين إيران وبريطانيا، وليس انتهاءً باستمرار التحشيد العسكري الأمريكي في الخليج، حيث القوات الأمريكية في السعودية، يقابلها تعزيز الوجود البريطاني العسكري أيضاً بدعوى حماية الشحن التجاري والممرات المائية الإستراتيجية قبالة سواحل إيران واليمن[1].

وكان الحوثيون قد أعلنوا عن امتلاكهم أسلحة قادرة على استهداف منشآت حيوية في داخل الأراضي الإماراتية، وسبق وتعرض حقل الشيبة النفطي السعودي المحادد بشكل مباشر للأراضي الإماراتية للقصف بطائرات حوثية مسيرة، وبهذا يرى مراقبون أن الإمارات انحازت لأمنها على حساب مصالح كل من السعودية واليمن.

استمرار مسلسل الاغتيالات في عدن وتعز:

وكما في الأعوام السابقة، استمر مسلسل الاغتيالات والتصفية الجسدية، فقد كشفت منظمة رايتس رادار، في 27 سبتمبر 2019، في تقرير لها، أن 451 شخصاً سقطوا قتلى في اليمن، في عمليات تصفية واغتيالات سياسية، خلال الفترة من سبتمبر/ أيلول 2014 إلى يوليو/ تموز 2019، بينهم 118 مدنياً، و332 عسكرياً وأمنياً، وأوضح تقرير المنظمة أن محافظة عدن جاءت على رأس قائمة المحافظات اليمنية التي رُصدت فيها حالات الاغتيال بعدد 134 حالة، وذكرت المنظمة أن محافظة تعز جاءت في المرتبة الثانية بعدد 113 حالة اغتيال، ثم صنعاء الخاضعة للحوثيين بعدد 42 حالة، ثم أبين ولحج 32 حالة لكل منهما، ثم البيضاء 29، وحضرموت 27، وشبوة 17، والضالع 16، وإب 14، وذمار 10، ثم الحديدة والمحويت ومأرب بعدد 4 حالات لكل منها، ثم 5 حالات في كلٍ من محافظات حجة وصعدة وعمران[2].

في 25 نوفمبر 2019، نشرت قناة «الجزيرة» تحقيقاً عن ملفي الاغتيالات والسجون

(2) السر وراء التقارب الإماراتي الإيراني، نون بوست رابط : https://www.noonpost.com/content/28793

(1) RIGHTS RADAR, YEMEN: ASSASSINATION OF RIGHT TO LIFE, 27/09/2019, https://rightsradar.org/en/report_details.php?id=25

السرية، قالت: إنها حصلت عليهما عبر محاضر تحقيق مع متهمين بتنفيذ عمليات اغتيال، وشهادات حصرية، التحقيق ذكر أن المحاضر المسربة تقع في 87 صفحة، ونصت المحاضر على أن المسؤول الأول عن عصابة الاغتيالات في عدن كان يعمل مع الإماراتيين، وتحديداً مع ضابط إماراتي لقبه «أبو خليفة»، كما توثق إفادات المتهمين بأسماء الشخصيات المتورطة وأدوار المنفذين، بالإضافة إلى الجهات التي تمولها وتوجهها، وعلى رأسها قوات الحزام الأمني والاستخبارات الإماراتية.

وكان أخطر ما ورد في محاضر التحقيق أن عناصر من «تنظيم القاعدة» نفذت عمليات اغتيال بتوجيه من ضباط إماراتيين، وتتوافق الاعترافات مع ما ورد في تقرير لفريق من الخبراء البارزين التابع لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، أكد أنه رغم اختلاف الخلفيات السياسية والفكرية لضحايا عمليات الاغتيال، فإن ما يجمعهم هو تأثيرهم في المجتمع وانتقادهم العلني للإمارات والمليشيات التابعة لها.[1]

وفي وقت سابق في يناير 2019، نشر «الخليج أونلاين» وثيقة حصل عليها تؤكد تصفية 23 معتقلاً يمنياً داخل السجون السرية الإماراتية في العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، ووفقاً لكشف مرفق برسالة وجهها المعتقلون في سجن بئر أحمد لوزير الداخلية اليمني أحمد الميسري، فإن المعتقلين تمت تصفيتهم في سجون تديرها قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً.

احتجاج حزب المؤتمر على إطلاق الحوثيين لمحتجزين متهمين بمحاولة اغتيال صالح

أفرج الحوثيون، في 18 أكتوبر 2019، عن 20 سجيناً في إطار صفقة تبادل للأسرى والمعتقلين، بمن فيهم 5 أفراد متهمين بمحاولة اغتيال الرئيس السابق علي عبدالله صالح، في يونيو 2011، الأمر الذي أغضب بعض أعضاء المؤتمر الشعبي العام، حزب الرئيس اليمني الراحل، ومنذ يونيو 2011 حتى تاريخ الافراج عن المعتقلين الخمسة المتهمين بالاغتيال لم تتم محاكمتهم أو إدانتهم، وفي هذا السياق ورداً على الإفراج عن هؤلاء الخمسة أعلن تيار المؤتمر الشعبي العام بصنعاء، في 20 أكتوبر 2019، أنه سيقاطع

(2) الإمارات في اليمن. اغتيالات وسجون سرية ومطالبات بمحاكمات دولية، الخليج أون لاين،
http://khaleej.online/Bw2B5

جميع الأعمال المستقبلية في مؤسسات الحوثيين الحاكمة[1].

وفي 26 أكتوبر من نفس الشهر، وبعد ستة أيام من المقاطعة، عقد اجتماع لمناقشة الخلاف الناتج عن عملية الإفراج، وذكرت مصادر أن المؤتمر الشعبي العام تراجع عن موقفه بعد تهديدات، وكانت جماعة الحوثيين قد قتلت، في 2 ديسمبر 2017، زعيم المؤتمر الشعبي العام الرئيس السابق علي عبدالله صالح على إثر فشل الانتفاضة قادها ضدهم[2].

الإعلان عن مفاوضات بين السعودية والحوثيين:

تواترت الأنباء عن محادثات سرية بين السعوديين والحوثيين بعد إعلان رئيس ما يسمى المجلس السياسي التابع للحوثيين عن مبادرة لوقف الهجمات باتجاه الأراضي السعودية، وموقف الرياض الإيجابي من تلك المبادرة، واتجاهها لتقليل الضربات الجوية وتهدئة القتال في عدد كبير من الجبهات.

وفي مرحلة لاحقة، اعترفت السعودية بأنها تجري مفاوضات مباشرة مع الحوثيين، وتالياً أعلنت مسقط عن أن الطرفين قطعا شوطاً كبيراً في المفاوضات التي تجري بينهما، في إشارة إلى أن السلطنة تعمل على تسهيل الحوار بين الطرفين.

ومع زيارة نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان للعاصمة العُمانية مسقط، تزايدت التوقعات بإمكانية توصل الطرفين إلى تسوية سياسية تنهي الحرب، وتشير بعض المصادر إلى أن السعوديين طلبوا من الحوثيين إثبات اصطفافهم مع القضايا والمصالح العربية أو الانحياز إلى جانب إيران، وأن هذا الأمر أساس لتحديد موقف الرياض منهم ونهجها في التعامل معهم.

---

(1) الحوثيون يفرجون عن متهمين في محاولة اغتيال علي عبدالله صالح عام، قناة آرتي 2011، 18/10/2019.
https://arabic.rt.com/middle_east/1052300-

(2) الرياض تستجمع قواها، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، نوفمبر 17، 2019
https://sanaacenter.org/ar/publications-all/the-yemen-review-ar/8408

التطورات الاقتصادية

مقدمة:

مع استمرار تناقص الوديعة السعودية التي أُودعت في البنك المركزي اليمني عام 2018، ومع طبع 80 مليار ريال يمني بفئات مختلفة من قبل الحكومة الشرعية والتحالف، وانقسام البنك المركزي اليمني بين صنعاء وعدن، وتوقف صادرات البلاد وإغلاق الموانئ، اتجهت الأوضـاع الاقتصادية في البلاد خلال عام 2019 نحو التدهور، وإن شهدت بعض الموارد الاقتصادية بالتحسن الطفيف، إلا أن الأحداث التي تستجد على الساحة اليمنية تفوق الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلاد، من ارتفاع أسعار السلع الخدمية والمشتقات النفطية، وشهدت مناطق واسعة من اليمن أزمات حادة في المشتقات النفطية وغاز الطهي، وساهم في تردي تلك الأوضاع بشكل أكبر انقطاع رواتب القطاع الحكومي، حيث تقول منظمات أممية: إن ذلك أضاف ما يقارب 6 ملايين فرد يمني في دائرة الفقر الشديد.

انخفاض سعر العملة:

استمر سعر الريال اليمني في عام 2019 بالصعود والنزول أمام العملات الأجنبية، دون الوصول إلى حالة استقرار وتحسن، فبتزامن مع توقيع «اتفاقية الرياض»، شهدت العملات الأجنبية عقب ساعات من التوقيع النهائي للاتفاق صعوداً جديداً مقابل الريال اليمني، فسره اقتصاديون بانعدام المعطيات الحقيقية لتحسين الوضع الاقتصادي في البلاد عموماً، فقد سجل سعر الدولار الأمريكي في العاصمة المؤقتة عدن 580 ريالاً، في حال استقر في صنعاء عند 570.

وفي الربع الأول من عام 2019، سجل سعر الدولار الأمريكي كمتوسط 570 ريالاً، بينما شهد تحسناً ملحوظاً في الربع الثاني، حيث سجل كمتوسط 548 ريالاً، وفي الربع الثالث من العام 2019، طالب البنك المركزي كافة مستوردي المشتقات النفطية الالتزام بالبيع بالريال اليمني، وإيداع كافة المبالغ الناتجة عن بيع المشتقات النفطية بالريال

اليمني لحسابات المستوردين في البنوك التي يحددها المستورد، فقد سجل سعر الدولار الأمريكي ارتفاعاً كبيراً، فقد بلغ كمتوسط 580 ريالاً[1].

عجز الموازنة:

في 16 أبريل 2019، مجلس النواب يصوت على الموازنة العامة للعام 2019، ويوصي الحكومة بجملة من التوصيات المتعلقة بالإيرادات والنفقات، وهي المرة الأولى التي يقر فيها مجلس النواب الموازنة العامة للدولة منذ بدء الحرب في عام 2015، وقدر إجمالي الموارد العامة للموازنة للعام 2019 بمبلغ تريليونين و159 ملياراً و271 مليون ريال، في حين بلغت الموارد العامة بدون القروض تريليونين و159 ملياراً و271 مليون ريال، وقدرت جملة الاستحقاقات العامة للعام 2019 نحو 3 تريليونات و111 ملياراً و153 مليون ريال، وبلغ العجز النقدي الكلي 816 ملياراً و450 مليون ريال[2].

وفي 21 أكتوبر 2019، صرح وزير المالية في الحكومة الشرعية سالم بن بريك، أن عجز ميزانية الدولة لعام 2019 يقدر بملياري دولار، ويدعو المجتمع الدولي لدعم العجز في ظل شحة موارد الدولة، والتراجع الحاد في الناتج المحلي، مشيراً إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية، تأتي هذه التصريحات وسط قلق متزايد بشأن المبالغ المستنزفة من الأموال المتبقية من الوديعة السعودية البالغ قيمتها مليار دولار.

وفي وقت سابق، أعلن البنك الدولي، في أكتوبر 2019، انكماش الاقتصاد اليمني وتوقف أنشطة اقتصادية عن العمل، وحسب تقرير حديث للبنك الدولي؛ فإن معدل الناتج المحلي الإجمالي انكمش بنسبة تراكمية مقدارها 39 % منذ نهاية العام 2014.

(1) المركزي يلزم مستوردي المشتقات النفطية البيع بالريال اليمني، صحيفة الأيام اليمنية، 26 سبتمبر 2019.
https://www.alayyam.info/news/7Y36QZJW-6P3W3O-7532

(2) حكومة اليمن تقر ميزانية السنة الجديدة بعجز بلغ 30 ٪، جريدة الشرق الأوسط، 21 فبراير 2019.
https://aawsat.com/home/article/1601101/

انعدام الأمن الغذائي في اليمن:

أدى التدهور الحاد في أوضاع اليمن الاقتصادية ومع استمرار الحرب منذ العام 2014، إلى تزايد معدلات الفقر وبصورة كبيرة جداً، وحسب تقرير محددات البنك الدولي لخط الفقر، فإنه من المتوقع زيادة معدل الفقر في اليمن بما يعادل 1.90 دولار دخل الفرد في اليوم، وقد ارتفع منذ عام 2014 بنسبة 33 نقطة مئوية، إلى حوالي 52 % من السكان في العام 2019، ووفقاً لأحدث تحليل للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) في شهر ديسمبر 2018، هناك حوالي 20.1 مليون نسمة (أي 67 % من السكان) يعانون من انعدام الأمن الغذائي في غياب المساعدات الغذائية، ويضيف التقرير أن 5 ملايين شخص على حافة المجاعة.

وقال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقرير نشر في سبتمبر 2019: إن اليمن سيصبح أفقر بلد في العالم إذا استمر النزاع حتى عام 2022، ووفقاً لتقرير البرنامج، فإنه منذ عام 2014 تسببت الحرب بزيادة الفقر في اليمن من 47 % من السكان إلى 75 %، بحسب التوقعات بحلول نهاية عام 2019، وإذا استمر القتال حتى عام 2022، فسيصنف اليمن كأفقر بلد في العالم، حيث يعيش 79 % من السكان تحت خط الفقر، ويُصنف 65 % منهم على أنهم فقراء جداً، كما جاء في تقرير «تقييم تأثير الحرب في اليمن على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)»[1].

شركة صافر تستعد لتصدير الخام عبر شبوة:

أعلنت شركة النفط، في أكتوبر 2019، عن استئنافها تصدير النفط الخام من حقول مأرب، بواقع 5 آلاف برميل نفط يومياً، وتوقّع البنك الدولي أن تصل إيرادات تصدير النفط الخام من حقل المسيلة في محافظة حضرموت (جنوب شرق اليمن) إلى 900 مليون دولار سنوياً. وأشار التقرير إلى إمكان أن يؤدّي تحسّن الوضع الأمني إلى تسريع التعافي في إنتاج النفط والغاز في عام 2019، وفي نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، أعلنت السلطات المحلية أن الإنتاج اليومي من الحقل «إس تو» ارتفع من نحو 5 آلاف برميل يومياً

(1) UNDO, prolonged conflict would make Yemen the poorest country in the world, UNDP study says, September 26, 2019, https://www.undp.org/content/undp/en/home.html

إلى 17 ألف برميل يومياً[1].

وفي سبتمبر 2019، أوقفت السلطة المحلية بمحافظة حضرموت تصدير النفط من المحافظة، وذلك لعدم تجاوب الحكومة اليمنية مع مطالب المحافظة بتسليمها حصتها من التصدير، وفي وقت لاحق استأنفت السلطة المحلية بمحافظة حضرموت عملية تصدير النفط، بعد أيام من إيقافه، وقالت اللجنة الاقتصادية المشكلة من الرئيس هادي: إن ميناء الحديدة استقبل 58 % من المشتقات النفطية على مستوى اليمن خلال الربع الأول من العام 2019، وأكدت اللجنة الاقتصادية نجاحها في تطبيق قرار الحكومة رقم (49) لعام 2019 بتحصيل الرسوم الجمركية والضريبية والعوائد الحكومية القانونية الأخرى على جميع الواردات من المشتقات النفطية إلى جميع الموانئ اليمنية المحررة.

تحسن بعض الموارد الاقتصادية في حضرموت وشبوة:

قال وزير الثروة السمكية فهد كفاين، على حسابه في «توتير»: إن قيمة صادرات اليمن من الأسماك والأحياء البحرية، خلال العام 2019، بلغت أكثر من 40 مليون دولار، وفي نفس الشهر مكتب السياحة بمحافظة حضرموت، يقول: إن الحركة السياحية في المحافظة زادت هذا العام بشكل كبير، وإن عدد السياح الأجانب والخليجيين هذا العام 2019 زاد بنسبة 42 %، مؤكداً أن عدد السياح بلغ 82 ألفاً و465 سائحاً، فيما كان عددهم، العام 2018، 57 ألفاً و977 سائحاً، وأن عدد أيام إقامة السياح في حضرموت هذا العام زادت عن العام الماضي بنسبة 35 %[2]، وبحسب مدير عام الجمارك بمديرة الوادي التابعة لمحافظة حضرموت، فإن الإيرادات خلال النصف الأول من عام 2019 حققت زيادة 5 مليارات مقارنة بالنصف الأول من العام الماضي، وفي سبتمبر 2019 شركة طيران الملكة بلقيس تدشن أولى رحلاتها من اليمن عبر مطار سيئون الدولي إلى مطار جدة بالمملكة العربية السعودية، وذلك ضمن إستراتيجية خدماتها وتوسيع نطاق رحلاتها الجوية.

(1) اليمن يستأنف تصدير النفط بعد توقف لأربعة أعوام، إندبنتندت عربي 18 أكتوبر 2019.
https://www.independentarabia.com/node/64766/

(2) ارتفاع نسبة عدد السياح بحضرموت إلى ٪42 هذا العام، يمن نيوز، 30 سبتمبر 2019.
http://yemeninews.net/show1028386.html

في شبوة، أكد مدير مطار عتق عاصمة محافظة شبوة سالم الملس أن المرحلة الأولى من الترميم وإعادة تأهيل المطار تم الانتهاء منها وإنجاز أكثر من نصف المرحلة الثانية، وفي وقت سابق، أعلن وزير الزراعة والري في الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً عثمان مجلي، في 26 سبتمبر 2019، عن رفع السعودية الحظر عن استيراد الرمان اليمني الذي اتخذته السعودية قبل أكثر من عشرة أشهر[1].

أزمة البنك المركزي اليمني:

في 19 سبتمبر 2019، صدر قرار جمهوري بتعيين د. أحمد عبيد الفضلي محافظاً للبنك المركزي اليمني، وفي هذا السياق، أبلغ منسق فريق الخبراء المعني باليمن والتابع لمجلس الأمن الدولي في رسالة إلى محافظ البنك المركزي الأسبق، حافظ معياد، بقيام الفريق بالتحقيق في مزاعم فساد مرتبطة بالتعاملات المالية بالعملة الصعبة في البنك المركزي اليمني[2]، وفي سبتمبر 2019 طالب البنك المركزي كافة مستوردي المشتقات النفطية الالتزام بالبيع بالريال اليمني، وإيداع كافة المبالغ الناتجة عن بيع المشتقات النفطية بالريال اليمني لحسابات المستوردين في البنوك التي يحددها المستورد.

تحسن طفيف في بعض مؤشرات الاقتصاد اليمني بعد اتفاقية الرياض:

في 5 نوفمبر 2019، وقعت اتفاقية الرياض بين الأطراف المتصارعة في جنوب اليمن، وحظي الجانب الاقتصادي بحضور لافت في الاتفاق ببعض الترتيبات في الوقت الذي تعيش البلاد مرحلة تردٍّ اقتصادي ومجاعة تعصف بنسبة كبيرة من اليمنيين، وشملت الترتيبات إدارة موارد الدولة، بما يضمن جمع وإيداع جميع إيرادات الدولة، بما فيها الإيرادات النفطية والضريبية والجمركية، في البنك المركزي في عدن، والصرف بموجب الميزانية المعتمدة وفق القانون اليمني، وتفعيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وإعادة

(1) المنتدى الاقتصادي اليمني، اهم التطورات الاقتصادية خلال شهر سبتمبر 2019م، 10 أكتوبر 2019.
http://yemenief.org/News-Details.aspx?n=1176

(2) قرار جمهوري بتعيين أحمد عبيد الفضلي محافظاً للبنك المركزي، موقع الرئاسة اليمنية،
https://presidenthadi-gov-ye.info/ar/archives/

تشكيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وتفعيل دورها الرقابي[1].

كما شمل الاتفاق إعادة تشكيل وتفعيل المجلس الاقتصادي الأعلى، وتعزيزه بشخصيات من ذوي الكفاءة والخبرة والنزاهة والاستقلالية، ويرتبط برئيس الوزراء، لدعم السياسات المالية والنقدية، ومكافحة الفساد.

ويرى مراقبون أن هذا الاتفاق إذا ما تم البدء بتنفيذ خطواته على الأرض، وإنهاء التوترات الأمنية، وعودة الحكومة للعمل على الأرض من العاصمة المؤقتة عدن، فإن الوضع التمويني والاقتصادي سيشهد استقراراً نسبياً من خلال تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، ودفع رواتب الموظفين في القطاعين الحكومي والمختلط، على نطاق أوسع.

ويقول الاقتصادي اليمني عبدالواحد العوبلي في تقرير نشره منتدى الاقتصاد اليمني: «إنه بمجرد تمكن الحكومة من تحصيل كافة إيراداتها وإيداعها البنك المركزي والإنفاق بموجب الموازنة ووفقاً للقانون، فإن ذلك سيعطي للحكومة فرصة ذهبية للسيطرة على مواردها، وردم الثقب الأسود في النفقات، الأمر الذي سيؤدي إلى دعم الريال اليمني، وتحسين الوضع الاقتصادي عموماً»[2].

وفي ذات التقرير، يقول الصحفي سلمان المقرمي: إنه من المبكر أن تكون هناك تداعيات اقتصادية على هذا الاتفاق، مشيراً إلى أنه إذا كان هناك تداعيات، فهي ستكون من خلال انتظام عمل المؤسسات الاقتصادية، مثل ميناء عدن، وسرعة الإجراءات في الميناء والدخول والخروج منه، وفي حركة الشركات النفطية في شبوة ومأرب.

(1) نص اتفاق الرياض، المصدر أونلاين، 5 نوفمبر 2019.
https://almasdaronline.com/articles/173797

(2) عقب اتفاق الرياض... هل ستشهد البلاد استقراراً اقتصادياً؟ منير شريف، نوفمبر 7، 2019
https://almushahid.net/52577/

التطورات الإنسانية

مقدمة:

شهد العام 2019 تطورات جديدة على الصعيد الإنساني في اليمن، عبرت عنها منظمات الأمم المتحدة بأن اليمن سيصنف كأفقر بلد في العالم إذا ما استمرت الحرب حتى عام 2020، فقد ظهرت أوبئة جديدة لم يكن اليمن والمنطقة تعرفها، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع المعيشية في غالبية مناطق اليمن، وحسب تقرير «يونيسف» الأخير، يحتاج أكثر من 24 مليون شخص –حوالي 80 % من السكان– لمساعدات إنسانية، بمن فيهم أكثر من 12 مليون طفل إلى توفير الغذاء، وتعصف باليمن حرب أهلية بين القوات الحكومية والحوثيين منذ أواخر العام 2014، تركت آثارها في كل مناحي الحياة، ولعل أبرزها انتشار وتفاقم الفقر بين مئات الأسر التي تعيش في مناطق متضررة من القتال بين الفصائل اليمنية في اليمن.

تفاقم الأوضاع الإنسانية:

شهد عام 2019 تحسناً طفيفاً في الأوضاع الاقتصادية والإنسانية، إلا أن الوضع المتراكم الذي خلفته الحرب منذ عام 2014 ما زال يضع الكثير من اليمنيين في دائرة من المعاناة الدائمة والحاجة والعوز.

فالأحداث الأخيرة التي شهدتها المناطق الجنوبية خلفت أوضاعاً سيئة في مدينة عدن، مع ما مارسته بعض الجهات الأمنية المحسوبة على المجلس الانتقالي من قتل وتشريد وطرد لأبناء المناطق الشمالية، إضافة إلى استمرار الحصار العسكري الذي تفرضه قوات الحوثي على مدينة تعز منذ 5 سنوات، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية والمعيشية في المدينة، وفي محافظة حجة اليمنية؛ أدى الاجتياح الحوثي لمديرية كشر «قبائل حجور» إلى موجة نزوح لأبناء المديرية إلى مناطق مختلفة من اليمن، في

ظل غياب رؤية واضحة للأعمال الإغاثية التي تشهدها المناطق التي تسيطر عليها قوات الحوثي، وفي هذا السياق؛ قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في الحكومة اليمنية: إن الحرب الدائرة بالبلاد تسببت في نزوح أكثر من مليوني امرأة[1].

إلى جانب الحرب، ما زالت غالبية المطارات والموانئ اليمنية التي يسيطر عليها الحوثي تحت حصار قوات التحالف، ونفس الأمر بالنسبة للموانئ والمطارات اليمنية التي في المناطق المحررة، وفي كلتا الحالين ساهم ذلك بشكل رئيس في تفاقم الأوضاع الإنسانية حتى وصل إلى هذا الوضع الخطير الذي يقف عليه اليمن.

ومن العوامل المهمة التي أدخلت ما يقارب 6 ملايين فرد يمني في دائرة الفقر الشديد، انقطاع رواتب عدد كبير من موظفي الدولة، وخصوصاً في المناطق التي يسيطر عليها الحوثي، وقد توقف صرف مرتبات موظفي القطاع الحكومي خصوصاً المدني، منذ مطلع العام 2015، بينما يشهد صرف المرتبات في المناطق المحررة تحسناً ملحوظاً خلال عام 2019[2].

استمرار تدهور مستوى الخدمات العامة:

شهد اليمن خلال عام 2019 تراجعاً شديداً في مستوى الخدمات العامة مع الانعدام الكلي للبعض، حيث أودت الحرب إلى حاجة معظم سكان اليمن إلى مساعدات إنسانية، فيما بات الملايين على حافة المجاعة، في واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية بالعالم، وفق تقديرات الأمم المتحدة، ومع استمرار الحرب في اليمن منذ 5 أعوام، قالت منظمة الصحة العالمية، في تقرير لها نشر في 16 نوفمبر 2019: إن 50 % فقط من المرافق الصحية تعمل في اليمن، في ظل نقص حاد في الأدوية والمعدات والموظفين، وفي هذا السياق؛ قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية اليمنية في ورشة عمل عقدت في العاصمة

(1) وزيرة العمل اليمنية: سيطرة الحوثيين على السلطة حرم 4,5 مليون طفل من التعليم، وكالة سبوتنيك، 20 نوفمبر 2019.
https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201911201043467357-

(2) تقرير اقتصادي: 6 ملايين يمني يعيشون في فقر مدقع بسبب انقطاع المرتبات لـ500 ألف موظف، موقع ديبريفر، https://debriefer.net/news-309.html

الإثيوبية نيروبي: إن الحرب الدائرة بالبلاد تسببت في نزوح أكثر من مليوني امرأة[1].

استمرار انهيار قطاع التعليم:

حذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) من تسرب 3.7 مليون طفل في اليمن من التعليم جراء توقف دفع رواتب المعلمين، وتابعت في بيان نشرته على موقعها: «مع استمرار العنف في اليمن، هناك مليونا طفل خارج المدرسة، بمن في ذلك ما يقرب من نصف مليون تسربوا منذ تصاعد النزاع في مارس 2015.

في ظل رحى الحرب الدائرة في اليمن بما شهد العام 2019 من تطورات على الصعيد العسكري بين أطراف الصراع في اليمن، الحوثيون والشرعية والتحالف من ناحية، والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً والحكومة اليمنية من جهة أخرى، يعيش التعليم في اليمن حالة من التدهور الشديدة نتيجة الاحتراب في غالبية مناطق اليمن التي يتركز فيها نسبة كبيرة من قطاع التعليم، فوفق تصريح لمدير مكتب التعاليم في محافظة الضالع يقول: لم يكن العام الدراسي الجديد 2019/ 2020 أكثر حظاً من العام الماضي، المشكلات والمعوقات التي تواجه العملية التعليمية ازدادت تعقيداً مع طول فترة عدم دفع الرواتب للمدرسين، إضافة إلى تناقص أعداد المدارس نتيجة العمليات العسكرية، هذا بجانب كثافة وزيادة أعداد الأطفال في سن التعليم، وفي صنعاء، قال نائب مدير عام الإعلام بوزارة التربية والتعليم لحكومة الحوثي بصنعاء: هناك تسرب لأكثر من 25 ألف معلم ومعلمة، بالإضافة لتسرب الأطفال والفتيات في المناطق النائية نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة[2].

وفي 23 أكتوبر 2019، أدانت وزارة التربية والتعليم في اليمن سعي المجلس الانتقالي الجنوبي تغييرات في المناهج الدراسية، وفي وقت سابق؛ بدأ المجلس الانتقالي الجنوبي عبر ما يسمى «دائرة تنظيم وتنضيد المناهج الدراسية» عملية مراجعة وتعديل المناهج

(1) تقرير منظمة الصحة العالمية الشرق الأوسط، 6 نوفمبر 2019، https://cutt.us/yofNF

(2) في العام الدراسي الجديد... اليمن بلا مدارس وملايين الأطفال في خطر، وكالة سبوتنيك، 26 سبتمبر 2019.
https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201909261042985583-

الدراسية، بما يتلاءم مع توجهات المجلس[1].

انتشار الأمراض والأوبئة:

خلفت الحرب في اليمن منذ عام 2014 أوضاعاً إنسانية وصحية صعبة، أدت إلى تفشي الأوبئة وإغلاق عدد كبير من المرافق الصحية في بلد يعد من أفرق بلدان العالم، حسب التصريحات الأخيرة للأمم المتحدة، ومنها مرض الكوليرا، المرض الذي يودي بحياة المصاب به في ساعات ما لم يتلقَّ المريض العلاج اللازم، إضافة إلى ذلك ظهور فيروس «غرب النيل»، الذي ظهر مؤخراً في مدينة تعز اليمنية، ويأتي ظهور الفيروس في ظل استمرار انتشار وباء «حمى الضنك» في تعز، الذي أدى إلى وفاة 10 أشخاص، مع تسجيل 10 آلاف حالة يشتبه إصابتها بالوباء منذ بداية عام 2019، ووفق منظمة الصحة العالمية، ينتقل فيروس «غرب النيل» إلى البشر عن طريق لدغات البعوض الحامل للعدوى، ويمكن أن يتسبّب في الإصابة بمرض عصبي[2].

بعد أن سجل تراجع ملحوظ في بعض المناطق اليمنية في بدايات العام 2019، كان من بينها محافظة تعز والحديد، مؤخراً في الربع الرابع من العام 2019، خيم شبح الكوليرا في اليمن مرة أخرى، فقد سجلت السلطات الصحية بمحافظة تعز، جنوب غربي اليمن، 63 حالة وفاة بوباء الكوليرا، خلال النصف الأول من العام 2019، وحسب مكتب الصحة في محافظة تعز، عدد الحالات التي يشتبه بإصابتها خلال مارس 2019 بلغ 2100 شخص، فيما بلغ عدد حالات الإصابة والاشتباه منذ مطلع العام 5488 شخصاً[3].

وحول الأوبئة والأمراض، ذكرت المنظمة أنه تم الإبلاغ عن 76 ألفاً و137 حالة اشتباه بالإصابة بمرض «الكوليرا» منذ مطلع العام الجاري وحتى أواخر أكتوبر/ تشرين الأول

(1) وزارة التربية تستنكر سعي ما يسمى بالمجلس الانتقالي تغيير المناهج وتسميم عقول الطلاب، الإصلاح نت، 24 أكتوبر 2019
http://alislah-ye.net/news_details.php?lng=arabic&sid=4575

(2) رصد 24 إصابة مؤكدة بفيروس «غرب النيل» في تعز اليمنية، وكالة الأناضول، 3 ديسمبر 2019.
https://www.aa.com.tr/ar/1662450/

(3) الكوليرا تجتاح تعز، الوطن القطرية، ، 13 يوليو 2019،
http://www.al-watan.com/news-details/id/195277

الماضي، بما في ذلك 991 حالة وفاة مرتبطة بالمرض.

صعوبة توزيع المساعدات الإنسانية:

كشف برنامج الغذاء العالمي عن جملة من الصعوبات والتحديات التي تواجه العاملين فيه، وتعرقل وصول المساعدات إلى عدد من المناطق والمديريات الخاضعة لسيطرة الحوثيين شمال اليمن، وفي 25 نوفمبر 2019، قال برنامج الأغذية العالمي في اليمن: إن 34 مديرية في صعدة وصنعاء وتعز وحضرموت وذمار وريمة وحجة، يتعذر الوصول إليها إما بسبب النزاع وإما بسبب العرقلة والتدخل في مهام وعمل المنظمة التابعة للأمم المتحدة، وأضاف أن البرنامج «يتولى إدارة التغذية التكميلية التي تستهدف 319 مديرية لعلاج 936 ألف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد المتوسط بالإضافة إلى 636 ألف امرأة حامل أو مصابة بسوء التغذية»[1].

المسارات المحتملة للأزمة اليمنية

تعد التطورات الرئيسة التي شهدها اليمن خلال السنوات الأخيرة، وفي مقدمتها استيلاء الحوثيين على السلطة بقوة السلاح والتدخل العسكري السعودي، ومسار الحرب الدائرة منذ عام 2015، وتحديداً انحراف الدور الإماراتي عن الأهداف المعلنة للتدخل، وما نتج عنها من أوضاع سياسية واقتصادية وعسكرية وإنسانية، تعد محدداً رئيساً للتطورات المحتملة في المستقبل القريب.

ومن بين تلك العوامل، فإن إرادة وسلوك المملكة العربية السعودية تجاه القضايا الرئيسة وسلوك دولة الإمارات العربية المتحدة، والتطورات الإقليمية من المحتمل أن تكون أكثر العوامل تأثيراً على مسار التطورات المتوقعة في اليمن خلال الفترة القصيرة القادمة، وبوضع مسارات مختلفة لهذه العوامل يمكن رسم ثلاثة مسارات محتملة للتطورات في اليمن خلال المدى الزمني المنظور:

(1) Humanitarian Response, Multi - Cluster Location Assessment 2019, https://cutt.us/Wbbal

مسار إنهاء الحرب وبناء وضع هش:

يستند هذا المسار إلى افتراض إمساك السعودية بمعظم الخيوط المتصلة بأبعاد الوضع في اليمن، ومضيها قدماً في الوصول إلى تفاهمات مع الحوثيين تنهي الحرب، وتمهد لتسوية سياسية شاملة، بما فيها الوضع في المحافظات الجنوبية، وتحمل الرياض بالكلفة الاقتصادية اللازمة لإعادة الإعمار وحد أدنى من الاستقرار الاقتصادي، مع ممارسة قدر كبير من الضغوط على دولة الإمارات لتحييدها عن إعاقة هذا المسار، وخصوصاً ما يتصل بتسوية وضع المحافظات الجنوبية.

من المتوقع أن يفضي هذا المسار إلى إنهاء الحرب الدائرة في اليمن، لكنه سينتج وضعاً هشاً للغاية على اعتبار أن الصراع قائم في الأساس على تناقضات داخلية معقدة، وإن إنهاء الحرب لن يضمن سلاماً دائماً، بقدر ما يوجد فترة قصيرة من توقف العنف يعقبها دورة جديدة من العنف، وخاصة إذا احتفظت جماعة الحوثيين بالسلاح الذي سيطرت عليه من دورات الحروب السابقة، وهو الأمر المتوقع.

مسار استمرار البؤس:

ينطلق هذا المسار من أن التناقضات كبيرة بين الأطراف المشاركة في الصراع اليمني، سواء من حيث الإرادات أو السياسات، وخصوصاً بين السعودية والحوثيين، وهو ما يقصي من إمكانية الوصول إلى تفاهمات توقف الحرب، أو حتى تسمح بلملمة الوضع في المحافظات الجنوبية في ظل التعقيدات العسكرية والسياسية التي أنتجها سلوك الإمارات في التدخل.

وفي ضوء ذلك، يتوقع استمرار اليمن في مسار التطورات السياسية والعسكرية والإنسانية سلبية، تفاقم -لا قدر الله- من الفوضى والبؤس والتشظي.

مسار الطوفان الإقليمي:

يربط هذا المسار التطورات المحتملة في اليمن خلال المدى الزمني المنظور بتحولات

رئيسة قد تشهدها المنطقة، وخصوصاً إمكانية اندلاع صراع بين إيران من جهة، ودول المنطقة والولايات المتحدة من جهة أخرى، أو اندلاع حرب بين القوى الدولية المطلة على البحر المتوسط.

هذا المسار يظل مستبعد نظراً لحالة الضعف التي تعيشها دول المنطقة، وإدراك تلك القوى أن الحرب ليست في مصلحة طرف، لكنه إذا ما تحقق؛ فإنه سيكون بمثابة الطوفان الذي سيغير من المشهد القائم في المنطقة، ومعه سيزداد التشابك بين الصراع في اليمن والصراع في المنطقة، وسيتحدد مستقبل الأوضاع والتطورات في اليمن وحتى المنطقة بشكل عام على مسار ونتائج تلك الحرب.

«الأردن».. بين «كيمياء» السياسة و«سيمياء»[1] الاقتصاد

إعداد:

أ. فايز الجولاني

مجموعة التفكير الإستراتيجي – إسطنبول

(1) السّيمياء: علم الإشارات. وقد استُعير في سياق البحث؛ لأن غموض المؤشرات الاقتصادية يوازي غموض الإشارات الرمزية.

أهم المتغيرات والمؤشرات [1]

الحراك الشعبي (إضراب نقابة المعلمين)

يوم السبت، الرابع والعشرين من شهر آب/ أغسطس 2019، أعلن د. أحمد الحجايا، نقيب المعلمين، عن أولى الخطوات التصعيدية للتعبير عن حقّ المعلمين المستحق بعلاوة الـ50 %، التي وعدوا بها من قبل، من خلال وقفة احتجاجية ظهر الخامس من أيلول، على الدوار الرابع في العاصمة عمان، وقفة تأتي بوصفها خطوة تصعيدية أولى للمعلمين، ستعقبها خطوات تعلن عنها النقابة في حينها، لكن المنية وافته بُعيد الإعلان بخمسة أيام في حادث سير أليم. وفي الخامس من سبتمبر، تقاطر عشرات الآلاف من المعلمين والمعلمات، من مختلف المحافظات الأردنية، تلبية لنداء الاعتصام على الدوار الرابع، لإقامة صلاة الغائب على روح نقيبهم الراحل أحمد الحجايا، ولمطالبة الحكومة بعلاوة الـ 50 % على رواتبهم الأساسية. وكانت المفاجأة، بإغلاق الأجهزة الأمنية جميع الطرق المؤدية إلى الدوار الرابع بالقرب من رئاسة الوزراء فضُربت أطواق أمنية في عمَّان ومداخلها وعلى الطرق الخارجية لمنع المعلمين من التوافد إليها؛ ما خلّف أزمة مرورية لم تشهدها العاصمة. وعلى الرغم من ذلك، وصل آلاف المعلمين إلى محيط الدوار الرابع، حيث وقع «المحظور» حين اشتد التدافع وأصر المعلمون على كسر الأطواق الأمنية من جهاتها الأربع، فاستخدمت قوات الدرك والأمن الغاز المسيل للدموع والهراوات في بعض المناطق لتفريق حشود المعلمين. فأعلنت النقابة عن بدئها إضراباً مفتوحاً في أكثر من ثلاثة آلاف مدرسة حكومية، ما لم تقدم الحكومة اعتذاراً عما أسموه «الإساءة إلى كرامة المعلم» مع التمسك بمطلب العلاوة[2].

(1) ترصد الدراسة المتغيرات والمؤشرات العامة، مع التركيز على الحراك الشعبي، والوضع السياسي والاقتصادي.

(2) أطول إضراب للمعلمين في تاريخ الأردن.. كيف بدأت القصة؟، الحرة، حيدر العبدلي، 07 أكتوبر 2019.

حاولت الحكومة بكل السبل أن تؤلب الرأي العام على المعلمين. كما سعت لإحداث انقسام في صفوفهم؛ بمخاطبة المعلمين ومنحهم علاوة دون اتفاق مع النقابة، كما هددت بمعاقبة بعضهم بالنقل أو الخصم من الراتب، وحرّضت الطلبة وأولياء أمورهم للضغط عليهم، كما هددت باستبدالهم بمعلمي الإضافي، واستحدثت نظرية «فاعلية حزب الكنبة»[1]. لكن.. دون جدوى. انقشع الغبار، بعد أربعة أسابيع، ليحقق معلمو الأردن ومعلماته إنجازاً تاريخياً، في «يوم المعلم»، الأحد 6 تشرين الأول/ نوفمبر 2019، عندما أعلن نائب نقيب المعلمين ناصر النواصرة، ووزير الدولة للشؤون القانونية مبارك أبو يامين، التوصل إلى اتفاق ينهي أطول إضراب في تاريخ الأردن، ويشمل الاتفاق منح المعلمين علاوة على نظام الرتب، تبدأ من 35 % على الراتب الأساسي وتتصاعد لتصل 75 %، فضلًا عن عدد من البنود التي تشمل التأمين الصحي، تم هذا الاتفاق عقب يومين شهدا عدة جولات تفاوضية، بعد ساعات على توجيه رئيس الوزراء عمر الرزاز رسالة إلى المعلمين والمعلمات، جاء فيها أن الحكومة «تأسف(..) لأي حدث انتقص من كرامة المعلمين، وتلتزم باستكمال التحقيق والأخذ بنتائجه، وننتظر نتائج تقرير التحقق من المركز الوطني لحقوق الإنسان لاتخاذ الإجراءات المناسبة»، وهو ما ثمنته النقابة، معتبرةً الرسالة خطوة إيجابية «على الرغم من تأخرها»[2].

وفي نوفمبر، شرع موظفو وكالة الغوث الدولية «أونروا» في الأردن في إضراب مفتوح عن العمل، لحين تنفيذ مطالبهم بزيادة رواتبهم بواقع مائتي دينار (283 دولاراً)، وتحسين الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين، بعد ما وصفوه بـ «الحد الأدنى من الخدمات»، ينتهي الإضراب بعد يوم واحد عقب التوصل لاتفاق[3].

(1) تعبير مستعار من قاموس الحراك الشعبي في الثورة المصرية عام 2011؛ يعبر عن إشكالية موقف من لزم بيته إبان الثورة؛ ويعني في سياق إضراب المعلمين الالتفاف على الحراك الميداني والاكتفاء بالدعم اللساني أو القلبي!!

(2) بعد نجاح الإضراب، فرصة للاستثمار في «الابتهاج الوطني»، 7iber | حبر، أحمد أبو خليل، 06 أكتوبر 2019.

(3) موظفو «أونروا» بالأردن: إضرابنا دفاع عن الوكالة وفلسطين، عربي21، محمد العرسان، 03 نوفمبر 2019.

المتغيرات السياسية

متغيرات إقليمية ودولية

على صعيد العلاقات مع إسرائيل، طرأت عدة متغيرات خلال العام 2019 صبّت باتجاه فتور وتوتّر العلاقات بين البلدين، وكان أبرزها:

افتتاح مطار «رامون»/ «تمناع»[1] في شهر يناير 2019، بما يشكله من تهديد للسياحة الأردنية وخرقٍ للأجواء الأردنية، وسلامة الطيران في مطار الملك حسين العقبة، ولم يتمكن الأردن من إيقاف بنائه.

الملك عبدالله الثاني في 22 مارس عبر عن ضغوط تمارس عليه في ملف القدس متعهداً أمام جمهور من الأردنيين في مدينة الزرقاء بعدم تغيير موقفه من القدس معتبراً إياها خطاً أحمر. على وقع هذه التصريحات، خرج آلاف الأردنيين في مسيرة حاشدة، الجمعة، في عمّان، نصرة للقدس، ورفضاً لـ«صفقة القرن»، بعد دعوات وجهتها الحركة الإسلامية في الأردن[2].

انعقاد جلسة نيابية، في مارس، لمناقشة اتفاقية تصدير الغاز من إسرائيل، ودفع نواب الحكومة لإرسال الاتفاقية إلى المحكمة الدستورية، التي بتت في شهر أيلول/ سبتمبر أن الاتفاقية الموقعة بين شركة الكهرباء الوطنية وشركة نوبل إنرجي، نافذة دون موافقة مجلس الأمة. وفي خطوة تصعيدية ضد اتفاقية الغاز، شرع ناشطون وسياسيون ونقابيون، وفعاليات شعبية أردنية، بجمع مئات التواقيع لتوجيه إنذار عدلي، بحق رئيس الوزراء عمر الرزاز؛ للمطالبة بالتراجع الفوري عنها[3].

إعلان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قبيل انتخابات سبتمبر، عزمه ضم غور الأردن

---

(1) مطار رامون الإسرائيلي يثير حفيظة الأردن، الجزيرة.نت، 12 يناير 2019.

(2) ما شكل الضغوط التي تحدث عنها ملك الأردن بملف القدس؟، عربي21، محمد العرسان، الجمعة، 22 مارس 2019.

(3) الأردن.. المحكمة الدستورية تصدر قرارا بشأن اتفاقية الغاز مع إسرائيل، الحرة، 16 ديسمبر 2019, إسرائيل ستبدأ تصدير الغاز إلى مصر والأردن خلال أسابيع، وكالة الأناضول، 3 ديسمبر 2019؛ النواب الأردني يطالب بإلغاء اتفاق لشراء الغاز من إسرائيل، عرب 48، 26 مارس 2019؛ القصة الكاملة لصفقة الغاز الإسرائيلي مع الأردن – جي بي سي نيوز، 9 سبتمبر 2014.

وشمال البحر الميت للسيادة الإسرائيلية إذا ما فاز بالانتخابات؛ ما أثار غضب الأردن ومحمود عباس وجامعة الدول العربية، واعتبر عباس بأن قيام إسرائيل بتلك الخطوة يعني نسف أي اتفاقيات للسلام. ويمثل غور الأردن الذي تبلغ مساحته 2400 كيلومتر مربع نحو 30 % من الضفة الغربية. وتصرح إسرائيل منذ فترة طويلة بأنها تعتزم الحفاظ على السيطرة العسكرية هناك في ظل أي اتفاق سلام مع الفلسطينيين[1].

اعتقال الاحتلال الإسرائيلي الأردنيّيْن هبة اللبدي (24 عاماً)، وعبدالرحمن مرعي (29 عاماً)، في أيلول/ سبتمبر، وتدهور حالتيهما الصحية، بعد أن خاضت اللبدي إضراباً عن الطعام مع معاناة مرعي من مرض السرطان في ظل نقص الرعاية الصحية. وفي أكتوبر، استمرت الحملات الشعبية بعد رفض محكمة الاستئناف الإسرائيلية بعوفر طلب الاستئناف للإفراج عن «مرعي»، لتستدعي الحكومة الأردنية سفيرها من تل أبيب بعد أن سلمت السفير الإسرائيلي مذكرتي احتجاج، بالتزامن مع تسلل إسرائيلي للحدود الأردنية بطريقة غير مشروعة، ما جدد الآمال لدى أهالي أسرى أردنيين باستثمار الحكومة لهذه الورقة ومبادلته بالأسرى الأردنيين. وفي نوفمبر، أفرجت إسرائيل عن هبة اللبدي، وعبدالرحمن مرعي، اللذين كشفا عن محاولة الاحتلال استغلال اعتقالهما كورقة ضغط على الحكومة الأردنية، للتنازل عن استعادة أراضي الباقورة والغمر. وبدأت عمَّان بمحاكمة الإسرائيلي، كونستانتين كوتوف، أمام محكمة أمن الدولة بتهم التسلل إلى الحدود وتعاطي المخدرات[2].

تعميق الفجوة بين الإدارة الأمريكية والأردن بإعلان مايك بومبيو، وزير الخارجية الأمريكي، في نوفمبر، «مشروعية المستوطنات في القدس المحتلة والضفة الغربية، وعدم تعارضها مع القانون الدولي»[3].

مبادأة الأردن بسط سيطرته على منطقتي الباقورة والغمر[4]، بعد انتهاء فترة التأجير

(1) نتنياهو يعلن عن خطة لضم غور الأردن بعد الانتخابات، DW، 10 سبتمبر 2019.

(2) إسرائيل تسعى لمقايضة الغُمر والباقورة بالأسيرين اللبدي ومرعي، دنيا الوطن، 31 أكتوبر 2019؛ الأردن يبدأ محاكمة علنية للمتسلل الإسرائيلي | الشرق الأوسط، 2 ديسمبر 2019.

(3) ما أوراق الأردن لمواجهة موقف أمريكا بشأن المستوطنات؟، عربي21، محمد العرسان، 19 نوفمبر 2019.

(4) تبلغ مساحة الباقورة 820 دونماً، وتقع شرقي نقطة التقاء نهر الأردن مع نهر اليرموك. احتلّتها «إسرائيل» عام 1950، واستعادها الأردن باتفاقية السلام، وكانت ضمن أراضٍ خصّصتها الحكومة الأردنية عام 1928 لـ «شركة كهرباء فلسطين»

التي نص عليها الملحق الخاص المرفق باتفاقية «وادي عربة»، وأوضحت القناة الإسرائيلية الـ13 أن الأردن رفض طلب «إسرائيل» تمديد فترة التأجير 6 أشهر إضافية[1]، بعد انتهاء الفترة التي استمرت 25 عاماً[2].

وقد أشار الملك عبدالله الثاني إلى توتُّر علاقات بلاده مع إسرائيل، في الأسبوع الأخير من نوفمبر، واصفاً إياها بأنها «في أدنى مستوياتها على الإطلاق»، متماهياً مع إجراء المملكة مناورات عسكرية «تحاكي غزواً إسرائيلياً»[3].

العلاقات مع الدول العربية

طرأ تحسن طفيف على العلاقات الأردنية السورية، بعد 3 أشهر من إعادة العمل بمعبر «نصيب- جابر»، أدى لرفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، عقب شبه قطيعة بدأت منذ سبع سنوات على خلفية انطلاق الثورة السورية[4].

فيما أرسلت عمّان استمزاجاً لدولة قطر لتسمية سفير لدى الدوحة عقب سنوات من خفض التمثيل الدبلوماسي بين البلدين[5].

دولياً

في فبراير 2019، ضغطت الإدارة الأمريكية على الأردن، في ملف «صفقة القرن» وحمل وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، أجندة حافلة خلال مقابلته الملك عبد الله الثاني، أبرزها: ملفات اليمن وسورية وإيران، وفلسطين، لترد الأردن بالتأكيد على

لقاء مبلغ مالي. أما الغمر فتقع في منطقة وادي عربة، بمنتصف المسافة تقريباً بين جنوبي البحر الميت وخليج العقبة، وتبلغ مساحتها 4235 دونماً. احتلتها «إسرائيل» بين عامي 1968 و1970.

(1) بحسب اتفاقية السلام الموقعة في 26 أكتوبر من عام 1994، تم منح إسرائيل حق التصرف بهذه الأراضي مدة 25 عاماً، تتجدد تلقائياً في حال لم تبلغ الحكومة الأردنية رغبتها في استعادتها قبل عام من انتهاء المدة.

(2) العاهل الأردني يعلن السيادة الكاملة على الباقورة والغمر | الخليج أونلاين، 10 نوفمبر 2019.

(3) ملك الأردن: علاقاتنا بإسرائيل سيئة، الخليج أونلاين، 23 نوفمبر 2019.

(4) في موسم التقارب مع الأسد.. مساعي تونسية لإعادة سوريا للجامعة العربية | مصر العربية، 27 يناير 2019.

(5) مصدر: الأردن يستمزج رأي قطر بتسمية سفير للمملكة، عربي21، محمد العرسان، 23 يونيو 2019.

تمسكها بحل الدولتين. فيما شاركت المملكة بورشة البحرين الاقتصادية، الخاصة بصفقة القرن، بوفد متواضع في 25 و26 يونيو. وفي أغسطس، وسط تساؤلات وجدل واسع، أقر مجلس النواب قانوناً للأمن السيبراني، الذي ترى الحكومة أنه ضروري لحماية البلاد من الهجمات الإلكترونية إلا أن أصواتاً ربطت بين القانون ومخرجات ورشة البحرين، التي عقدت في حزيران/ يونيو، وتمثل مساراً من مسارات تلك «الصفقة»[1].

المتغيرات الاقتصادية

وعود الحكومة وحزم الرزاز

في أغسطس 2019، بشَّرت وزيرة الإعلام والناطقة الرسمية باسم الحكومة، جمانة غنيمات، بأن الاقتصاد الأردني بدأ بالخروج تدريجياً من الأزمة، وأن هناك تقييمات اقتصادية دولية إيجابية تتمثل في شهادة وكالة «فيتش» وتحسن التصنيف الائتماني للاقتصاد الأردني، وتصنيف وكالة «ستاندرد آند بورز»، وتصنيف وكالة «موديز»، إضافة إلى انتهاء المراجعة الثانية لصندوق النقد الدولي[2].

وأعلن رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز، في أكتوبر 2019، عن أربعة محاور، ضمن ما أسماه «حزمة إجراءات تستهدف تنشيط الاقتصاد الوطني وتحفيز الاستثمار»، في محاولة لإنقاذ الاقتصاد، تضمنت: زيادة الأجور والرواتب، وتنشيط الاقتصاد وتحفيز الاستثمار، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، والإصلاح الإداري والمالية العامة. ووعدت الحكومة بأنها ستقوم بتحفيز سوق العقار والاستثمار من حيث الإنتاج والاستهلاك من خلال تخفيض الرسوم وربط التخفيضات بتشغيل الأردنيين، إلى جانب إزالة المعوقات التشريعية أمام المستثمرين[3]، والنظر في جدوى وفعالية الهيئات المستقلة،

(1) خطة كوشنر.. هل (تمخض الجبل فولد فأراً)؟ | سياسة واقتصاد | 24 ,06 ,2019 | DW
الأردن – لماذا كل هذا الرفض لـ (صفقة القرن)؟ | سياسة واقتصاد | 30 ,05 ,2019 | DW
الأردن ومواجهة «صفقة القرن».. صمود أم استجابة للضغوط؟، وكالة الأناضول، 20 أبريل 2019.

(2) مؤشرات الاقتصاد الأردني تُحبط تفاؤل المسؤولين، العربي الجديد، زيد الدبيسية، 9 أغسطس 2019.

(3) تتزامن الإجراءات الحكومية، مع معاناة قطاعات تجارية، وصناعية، وعقارية في الأردن، بسبب فرض الضرائب والرسوم، ما تسبب بهروب استثمارات خارج البلاد. وخسر الأردن خلال السنوات الثلاث الأخيرة 1,8 مليار دولار في

إلى جانب تحسين المستوى المعيشي للمواطن والخدمات المقدمة لـه[1]. وبعد عشرة أيام، وافق العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، على تعديل جديد في حكومة الرزاز، شمل 11 وزارة، دون المساس بالحقائب السيادية. وهذا هو التعديل الرابع الذي تشهده حكومة الرزاز منذ تشكيلها في 14 يونيو/ حزيران 2018. واعتبر الرزاز أن «التعديل يأتي استحقاقاً لمتطلّبات المرحلة المقبلة»[2].

وكانت بريطانيا واليابان وبنك الاستثمار الأوروبي، قد أعلنوا في فبراير 2019، عن حزمة مساعدات للأردن تبلغ قيمتها 2.6 مليار دولار، على هامش «مبادرة لندن 2019: الأردن نمو وفرص» الذي استضافته «لندن»، لدعم الاقتصاد الأردني.

ونقلت «وكالة الأنباء الأردنية» الرسمية، عن وزيرة التخطيط والتعاون الأردنية ماري قعوار، تصريحها عن:

مساعدات بريطانية تتضمن 840 مليون دولار، منحاً موزعة على فترة 5 سنوات (بواقع 168 مليون سنوياً)، وقروضاً بقيمة 140 مليون دولار، إلى جانب 250 مليون دولار، كضمانات قروض لدى البنك الدولي.

عزم الحكومة اليابانية تقديم منحة للأردن بقيمة 100 مليون دولار، وقرض بقيمة 300 مليون دولار.

إعلان رئيس بنك الاستثمار الأوروبي، فيرنر هوير، عن خطة البنك المملوك للاتحاد الأوروبي توفير ما يقرب من مليار دولار من المنح والقروض للمساهمة في دعم مشروعات البنية الأساسية في الأردن، بالإضافة إلى دعم دور القطاع الخاص في الاقتصاد[3]. وفي يونيو، وافق مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي على حزمة تمويل بقيمة 1.45 مليار دولار لمساعدة الأردن على تحفيز النمو الشامل وخلق المزيد من فرص العمل. وذكر البنك في بيان له أن «القرض الثاني لسياسات التنمية للنمو المنصف وخلق فرص

مجال الاستثمارات العقارية التي وجدت موطئ قدم لها في تركيا ودبي (وفق تصريحات رئيس جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان زهير العمري).

(1) تعرفوا على الإجراءات الحكومية لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحفيز الاستثمار (فيديو)، صحيفة الدستور، 27 أكتوبر 2019؛ هل تنقذ «حُزم الرزاز» الاقتصاد الأردني؟، عربي21، ؟، محمد العرسان، 27 أكتوبر 2019.

(2) تعديل وزاري جديد في الأردن يستثني الحقائب السيادية، الخليج أونلاين، 7 نوفمبر 2019.

(3) حصيلة مؤتمر لندن... مساعدات للأردن بقيمة 2,6 مليار دولار، العربي الجديد، 28 فبراير 2019.

العمل يساهم من خلال إصلاحات شاملة في إعلان الأردن دولة جاهزة لاستقطاب الاستثمارات». أما تكلفة حزمة التمويل فستكون «أقلّ بكثير من أسعار الفائدة السائدة في السوق»، حيث ستستفيد من ضمانة بقيمة 250 مليون دولار من المملكة المتحدة، وأخرى بقيمة 200 مليون دولار من المملكة العربية السعودية. وتمتد فترة سداد القرض الميسر إلى 34 عاماً وله ميزة كبيرة بالمقارنة مع التمويل المتوافر في السوق لتلبية احتياجات الموازنة. وبهذا القرض يصل إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تجاه الأردن إلى 2.78 مليار دولار، منها 228.2 مليون دولار مقدّمة من البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل المُيسّر[1].

فيما كشفت وثيقة صادرة عن المفوضية الأوروبية عن مقترح من البرلمان الأوروبي، سيوفر الاتحاد الأوروبي ووزارة الشؤون الخارجية للأردن وفقه مبلغاً إجمالياً يصل إلى 500 مليون يورو يتم تقديمه على شكل قروض متوسطة إلى طويلة الأجل؛ ما سيسهم في تغطية احتياجات التمويل الخارجية المتبقية للأردن في الفترة (2020–2021)، على أن يكون الإنفاق مشروطاً بجملة أمور منها إجراء استعراضات مرضية في إطار برنامج صندوق النقد الدولي واستمرار الأردن في سحب أموال صندوق النقد الدولي[2]!

ومما يجدر ذكره في هذا السياق، أن وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون، ونظيره الأردني أيمن الصفدي، قد وقّعا في فبراير 2018، على مذكرة تفاهم جديدة بين الولايات المتحدة والأردن بقيمة 6.375 مليار دولار، كمساعدات للأعوام الخمسة القادمة، بمعدل سنوي يبلغ 1.274.9 مليار دولار، منها 812.3 مليون دولار مساعدات اقتصادية، وحوالي 450 مليون دولار مساعدات عسكرية، و3.7 مليون دولار للتعليم والتدريب العسكري الدولي، و8.8 مليون دولار تحت بند «NADR»، أي منع الانتشار، ومكافحة الإرهاب، وإزالة الألغام، وبرامج ذات صلة. على أن تبدأ المذكرة من العام المالي 2018 وحتى العام المالي 2022. ويمثل مبلغ 1.275 مليار دولار أمريكي سنوياً زيادة بمقدار 275 مليون دولار سنوياً عن مذكرة التفاهم السابقة[3].

(1) البنك الدولي يوافق على قرض للأردن بقيمة 1,45 مليار دولار، العربي الجديد، زيد الدبيسية، 5 يونيو 2019.
(2) البرلمان الأوروبي يقترح تقديم نصف مليار يورو مساعدات للأردن، جفرا نيوز، 11 ديسمبر 2019.
(3) تيلرسون يوقع مذكرة مساعدات للأردن بقيمة 6,375 مليار دولار، عربي21، محمد العرسان، 14 فبراير 2018.

اتفاقيات إقليمية ودولية

إقليمياً:

في فبراير من العام 2019، وقعت دولة الكويت 15 وثيقة تعاون مع الحكومة الأردنية، شملت اتفاقيات ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية مشتركة في مجالات مختلفة، على رأسها الجانب الاقتصادي. وتتضمن الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، اتفاقية إعادة جدولة الديون المترتبة على الأردن، والمقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ومنحة بقيمة 6 ملايين دولار، من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي لتمويل مشروع إنشاء وتجهيز مدرستين أساسيتين لمصلحة اللاجئين السوريين في الأردن. وفيما يخص الوثائق الاقتصادية تم التوقيع على مذكرة التفاهم للتعاون في مجالات النفط والغاز ومصادر الطاقات المتجددة والجيولوجيا، والتي تهدف إلى دراسة مشاريع مشتركة في مجالات مصادر النفط والغاز التقليدية وغير التقليدية ومصادر الطاقات الجديدة والمتجددة كما تهدف إلى تأهيل وتدريب الكوادر الفنية وتبادل الزيارات[1].

كما وقّعت الحكومتان الأردنية والفلسطينية، في أغسطس من العام 2019، مذكرة تفاهم للتعاون في مجال توفير احتياجات السوق الفلسطينية من المشتقات النفطية من الأردن وعبرها، بالاستفادة من الخبرة الأردنية. وقدّر وزير المالية الفلسطيني شكري بشارة قيمة مستوردات دولة فلسطين من المشتقات النفطية سنويا بمبلغ يتراوح ما بين 2.5 و3 مليارات دولار.

وفي السياق، أعلنت وزارة الكهرباء العراقية توقيع اتفاقية مع الأردن، للربط الدولي في مجال الطاقة الكهربائية، بهدف سد النقص في الطاقة مستقبلاً في أوقات الذروة؛ «للمساهمة في المنفعة المتبادلة بين البلدين»، وتعاني أغلب المدن والمحافظات العراقية من انقطاع مبرمج في تجهيز الطاقة الكهربائية، على الرغم من إنفاق العراق، على مدار 12 عاماً، ما يقارب 40 مليار دولار على هذا القطاع، وفق تقارير حكومية. وشهد العراق عجزًا كبيرًا في قطاع الطاقة خلال السنوات الماضية، على الرغم من امتلاكه احتياطات

(1) الكويت والأردن توقعان 15 وثيقة تعاون.. فما أهدافها؟، CNN Arabic، 13 فبراير 2019.

كبيرة من النفط والغاز؛ ما ساهم في تأجيج غضب شعبي، لا سيما في الجنوب، العام الماضي[1].

دولياً.. توقيع مذكرتي تعاون مع بريطانيا وفرنسا

وقعت وزيرة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية ميري قعوار، بحضور رئيس الحكومة الأردنية عمر الرزاز، مذكرتي تفاهم، الأولى مع الحكومة البريطانية للتعاون في مجال الموارد البشرية، والثانية مع الوكالة الفرنسية للإنماء لتوفير التمويل للموازنة وللمشروعات التي تشكل أولوية تنموية في المملكة، وذلك على هامش اجتماعات مؤتمر المانحين في لندن، في فبراير 2019. وتهدف مذكرة التفاهم مع الوكالة الفرنسية للإنماء (AFD) إلى تجديد مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين في عام 2016، وبسقف تمويلي يصل إلى مليار يورو؛ بهدف تأطير التعاون مع الوكالة وتمويل عدد من المشاريع ذات الأولوية بالإضافة إلى توفير دعم للموازنة العامة. وتصل قيمة الحزمة التمويلية ضمن مذكرة التفاهم الإطارية مع الوكالة الفرنسية للإنماء إلى سقف مليار يورو تغطي السنوات 2019–2022، بما يمكن الأردن من تمويل مشروعات ذات أهمية لدعم قطاعات المياه والصرف الصحي، والنفايات الصلبة، والنقل، والتنمية الحضرية والمحلية والطاقة، إضافةً إلى الحوكمة والتدريب المهني[2].

(1) اتفاق لتزويد فلسطين بالمشتقات النفطية من الأردن، العربي الجديد، زيد الدبيسية، 7 أغسطس 2019.

(2) حصيلة مؤتمر لندن... مساعدات للأردن بقيمة 2,6 مليار دولار، العربي الجديد، 28 فبراير 2019.

ويُجمل الجدول التالي المساعدات الدولية للأردن خلال الفترة (2018–2023):

الجهة	المساعدات (المعلنة والمقترحة)					
	المنح		القروض		مساعدات مختلطة	أخرى
	الفترة المحددة	سنوياً	الفترة المحددة	سنوياً	منح وقروض	
الولايات المتحدة	6،375	1،275				
بريطانيا	840	168	140	28		250 (ضمانات لصندوق النقد)
الاتحاد الأوروبي					1،000	
					500	مقترح أوروبي
اليابان	100	–	300	–		
الوكالة الفرنسية للإنماء			1000	333.3		
البنك الدولي			1045			
المجموع	7،315	1،443	2،485	361	1،500	250
المجموع الكلي	11،550	مليون $				الأرقام بالمليون دولار

تحليل حركة المتغيرات

المؤشرات الاقتصادية

هبطت مؤشرات الاقتصاد الأردني لـ«المنطقة الحمراء»، فهو يواجه تحديات قاسية تزداد وتيرتها سنوياً، أبرزها: العجز في الموازنات، وانخفاض الإيرادات، وارتفاع الدين العام، وارتفاع مستويات الفقر والبطالة[1]، وتكلفة إيواء 1.3 مليون لاجئ سوري، وزاد من حدتها تراجع المساعدات الخارجية. كما تُعاني المملكة من ضعف مصادر التمويل، علاوة على تصنيفها من البلدان غير المنتجة؛ فاقتصادها يعتمد على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة والصناعات الاستخراجية، كالأسمدة والأدوية والفوسفات والبوتاس؛ ما يجعل حجم الصادرات الأردنية قليلًا جدًّا مقارنة بحجم ما يُسْتَوْرَد من الخارج من سلع وخدمات[2].

وتعكس المؤشرات الاقتصادية السلبية حجم الأزمة؛ فقد ارتفع صافي الدين العام المستحق على الأردن في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019 بنسبة 6.9 % إلى 28.753 مليار دينار (40.5 مليار دولار)، مقارنة مع 26.9 مليار دينار نهاية 2018[3]. ويشكل صافي الدين العام الأردني ما نسبته 94.6 %[4] من الناتج المحلي الإجمالي[5]. فيما أظهر مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2020، ارتفاع حجم إجمالي الدين العام (الكلي) الأردني إلى

(1) بلغ معدل التضخم في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019: (0.4 %)، ومعدل البطالة في الربع الثالث: (19.1 %).

(2) الاقتصاد الأردني: اختلالات وتحديات، Al Jazeera Center for Studies، مالك خصاونة، 9 فبراير 2017.

(3) صافي الدين الأردني يتخطى 40 مليار دولار، الشرق الأوسط، 5 ديسمبر 2019.

(4) الأردن: فتح «معبر نصيب» أحد أسباب عجز الموازنة بسبب تفاقم التهريب، العربي الجديد، 5 أغسطس 2019.

(5) الرسم البياني للناتج المحلي الإجمالي الأردني في 10 سنوات (GDP):

30.050 مليار دينار (42.38 مليار دولار) في نهاية شهر سبتمبر/ أيلول[1]. وبحسب بيانات وزارة المالية الأخيرة، فإن العجز المالي لموازنة العام الحالي يبلغ 998 مليون دينار (1.4 مليار دولار) حتى نهاية سبتمبر، وبارتفاع قدره 106.5 مليون دينار، وبنسبة 11.95%، مقارنة بالشهر السابق عليه، ليستمر العجز في تجاوز القيمة المقدرة له في موازنة العام الحالي عند مستوى 645.5 مليون دينار، مقترباً من القيمة المعاد تقديرها البالغة 1.2 مليار دينار؛ أي الضعف. وقد أظهرت بيانات دائرة الإحصاء العامة الأردنية ارتفاع التضخم على أساس شهري بنسبة 0.3 %، كما أظهرت ارتفاع معدل التضخم التراكمي خلال 11 شهراً من العام 2019، بنسبة 0.3 %، على أساس سنوي[2].

أما أهم المؤشرات الاقتصادية الإيجابية فقد حققها القطاع السياحي. إذ بلغ الدخل السياحي 5.4 مليار دولار، أي ما يعادل 3.8 مليار دينار، بحسب بيانات البنك المركزي. فقد ارتفع إجمالي مجموع أعداد السياح القادمين إلى المملكة منذ بداية العام الحالي إلى 4.962.144 سائحًا، بنسبة ارتفاع 8.3 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، محققاً ارتفاعاً في عائدات الدخل السياحي لهذا العام بنسبة 9.9 %، وبلغت قيمة الاحتياطي الأجنبي للمملكة في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي نحو 11.72 مليار دولار مقارنة مع نحو 11.523 مليار دولار في نهاية 2018[3]. وقد بدأ الاحتياطي الأجنبي في الأردن بالتأثر سلباً منذ بداية العام 2016 بعد تباطؤ نمو حوالات المغتربين والدخل السياحي والاستثمار الأجنبي، وهي العوامل المغذية لاحتياطي العملة الأجنبية في المملكة[4].

أما بخصوص التحديات التي واجهت الاقتصاد الأردني منذ أكثر من 6 سنوات فلا تزال قائمة، كإغلاق الحدود مع العراق وسورية[5]، وتراجع الصادرات إلى هذه الأسواق

(1) توقع صندوق النقد الدولي أن تصل نسبة نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأردن في 2019 إلى 2.5% فيما سجلت النسبة 2.3% في 2018، ما يشير إلى نمو «ضعيف وهش كدولة متأثرة بالصراعات في المنطقة». توقعات بنمو «ضعيف» للناتج المحلي الحقيقي الأردني في 2019، قناة المملكة، 18 ديسمبر 2019.

(2) ارتفاع معدل التضخم في الأردن للشهر الثاني على التوالي، عربي21، 16 ديسمبر 2019.

(3) احتياطي النقد الأجنبي بالأردن يسجل 11,7 مليار دولار، عربي21، 17 ديسمبر 2019.

(4) الدخل السياحي (5,4) مليار في المملكة، جفرا نيوز، 14 ديسمبر 2019.

(5) صرح نائب رئيس الوزراء الأردني، رجائي المعشر، بأن إعادة فتح معبر جابر الحدودي مع سورية كان واحداً من أسباب عجز الموازنة، حيث أدى إلى زيادة التهريب، وتحديداً الدخان، ما أدى إلى تراجع الإيرادات. انظر: الأردن: فتح «معبر نصيب» أحد أسباب عجز الموازنة بسبب تفاقم التهريب، العربي الجديد، 5 أغسطس 2019.

بل وتوقفها تماماً. تحديات فاقمت المصاعب أمام المستثمرين، ما دفع بعضهم للهجرة إلى بلدان أخرى بحثاً عن فرص أفضل من حيث انخفاض الكلف المالية من ضرائب وأسعار مواد خام وغيرها.

أما القطاع العقاري فشبه مشلول والقطاع الصحي ضعيف، وحركة المناولة والتصدير في السوق الحرة انخفضت والحكومة تعول على السياحة ولا يستفيد الاقتصاد منها كثيراً. وسجل حجم التداول في قطاع العقار انخفاضاً بنسبة 23 % خلال النصف الأول من العام 2019، حسب تصريحات رئيس غرفة التجارة نائل الكباريتي[1].

لا يتطابق تعبير الحكومة عن الخروج من عنق الزجاجة مع مؤشرات الاقتصاد؛ فالنمو المتحقق حتى الآن لا يتجاوز 1.1 %، وهذه النسبة لا يعتد بها لتحسين الوضع الاقتصادي والاستجابة لمتطلبات التنمية. والإجراءات التي اتخذتها الحكومة ساهمت في تعميق الأزمة الاقتصادية، فبالإضافة إلى زيادة الضرائب والأسعار تم سنّ تشريعات من شأنها زيادة مشكلتي الفقر والبطالة مثل قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي[2]. فيما تجاهلت حزمةُ الإجراءات الاقتصادية -الهادفة لإنعاش الاقتصاد الأردني- الحديثَ عن العبء الضريبي، وخصوصاً ضريبة المبيعات التي تصل إلى 16 % على السلع والخدمات. كما أن قطاعي الزراعة والصناعة من أهم القطاعات التي تحتاج إلى تحفيز، فقد تراجعت قدرةُ المُنْتَجِ الأردنيِّ على المنافسة أمام المنتجات الأجنبية، محليا وفي الأسواق الخارجية؛ لما يضاف على المنتج المحلي من كلف وخصوصا ضريبة المبيعات التي أصبحت عائقا مباشرا أمام تحفيز الاقتصاد. وتشكل الإيرادات الضريبية ثلثي الموازنة الأردنية؛ القسم الأكبر يأتي من ضريبة المبيعات، التي تصفها المعارضة الأردنية بالضريبة غير العادلة التي يدفعها الفقير والغني على حد سواء. فحكومة الرزاز التي جاءت على خلفية احتجاجات ضد قانون الضريبة، لم تلتزم بمعالجة العبء الضريبي، وأدت هذه الضرائب إلى انكماش في الاقتصاد الأردني، ولم تحقق نسب النمو المستهدفة[3].

(1) مؤشرات الاقتصاد الأردني تُحبط تفاؤل المسؤولين، العربي الجديد، زيد الدبيسية، 9 أغسطس 2019.
(2) المصدر السابق.
(3) هل تنقذ «حُزم الرزاز» الاقتصاد الأردني؟، عربي21، ؟، محمد العرسان، 27 أكتوبر 2019.

السياسات الاقتصادية

إن المتتبع لمسار تطور الاقتصاد الأردني، خلال العقود الثلاثة الماضية، ليلمس تكريس سياسات اقتصادية أهم مقوماتها:

التوسع في فرض الضرائب على الاستهلاك (الضريبة العامة على المبيعات)، باتجاهين:

الشمول: فرضها على الغالبية الكبرى من السلع والخدمات.

النسب: فرضها بمعدلات عالية جداً، وصلت إلى 16 % (على أغلب السلع والخدمات).

الضرائب الخاصة: فرضت بمعدلات عالية على سلع أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، كالمشتقات النفطية التي يتأثر بها القطاع الأوسع من المواطنين. وما نسبته 75 % من الضرائب تستمدها الحكومة من الكادحين ومشترياتهم، في وقت تآكلت فيه الأجور نتيجة فرض الضريبة على الغذاء والدواء؛ تطبيقاً لوصفات صندوق النقد الدولي، التي تشترط رفع الضرائب والأسعار كي تتمكن الأردن من الاقتراض[1]. ولقد بدأ مسلسل رفع الدعم عن السلع الأساسية بوتيرة متسارعة منذ عام 2017، عندما باشرت الحكومة بتطبيق خطتها الاقتصادية لتوفير حوالي 600 مليون دولار، شملت رفع الدعم عن المحروقات، ولحقتها سلسلة طويلة خلال الأعوام الماضية من فرض للضرائب والرسوم. فيما أعلنت الحكومة مطلع العام 2019 عن تحصيل ما يقارب المليار دينار من الضرائب.

الخصخصة: توسعت بشكل أفقد الحكومة القدرة على تنفيذ بعض سياساتها الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد الجزئي).

الانسحاب التدريجي للدولة من قطاع التعليم والتوسع في التعليم الخاص، ما أدى إلى تراجع جودة التعليم الحكومي؛ وعدم مواءمة مخرجات التعليم لحاجات سوق العمل؛ وارتفاع معدلات البطالة.

تحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار، وسياسة نقدية ومالية دفعت القطاع المصرفي إلى الاعتماد بشكل كبير على القروض الحكومية.

(1) كيف خلقت السياسات الاقتصادية الأردنية جيشا من الفقراء؟ عربي21، محمد العرسان، 21 سبتمبر 2019.

لقد ساهمت مجمل السياسات الضريبية في التراجع الاقتصادي بإضعاف الطلب المحلي، وما رافقها من سياسة الضغط على الأجور والرواتب، فتراجعت القدرات الشرائية للمواطنين من جهة، وافتقدت المنتجات الأردنية القابلة للتصدير القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية لارتفاع كلف إنتاجها[1]. أما السياسات الاجتماعية، وبالأخص سياسات مكافحة الفقر وسياسات العمل، فقد اعتمدت على بناء شبكات أمان تسعى لمنع الفقراء من الجوع، دون أن تلتفت إلى السياسات التي تحول دون الوقوع في الفقر (أعطه سمكة، ولا تعلِّمه كيف يصطاد)!

كما فاقمت السياسات الضريبية في زيادة معدلات الفقر، بمساهمتها في زيادة تكاليف العيش بنسب عالية دونما تغير في معدل الدخول؛ ناهيك عن عمليات التسريح الكبيرة، التي ترافقت مع تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة. فقد كان خط الفقر المطلق قد ارتفع من 67.8 دينار للفرد شهرياً، بحسب إحصاءات عام 2010، ليصل إلى 100 دينار شهرياً للفرد في عام 2017–2018؛ أي من حوالي 366 ديناراً شهرياً للأسرة المعيارية (5.4 فرد)، ليقدر اليوم بـ480 ديناراً شهرياً للأسرة المعيارية (4.8 فرد). وارتفعت نسب الفقر من 14.4 % العام 2010 لتصل إلى حوالي 20 % العام 2013–2014، وفي الأعوام 2017–2019 (15.7 %)[2]، وهي نسب غير واقعية، فارتفاع تكاليف الحياة، لا سيما أسعار الماء والكهرباء، وارتفاع تكاليف النقل والتدفئة والصحة، مع ثبات الأجور سيساهم حتماً في زيادة هذه المعدلات الخاصة بالفقر، ويقدر خبراء النسبة الحقيقية للفقر بـ56 %[3]. وثمة أسر قد لا تحتسب ضمن الطبقة الفقيرة، حيث يحسب الفقر على أساس الإنفاق، لأنها تلجأ للاستدانة والاقتراض لتغطية نفقاتها ما يجعلها تخرج ظاهرياً من تصنيف الفقراء. فضلاً عن أن خط الفقر الأخير يؤكد أنّ أكبر فئات المجتمع تحت خط الفقر أو تحوم حوله، كالعاملين في التربية والصحة[4].

يؤكد ما سبق بأن الاقتصاد يعاني من حالة تباطؤ مزمنة، على الرغم من توفر بعض

(1) هل يوجد سياسة اقتصادية في الأردن؟، Alghad، أحمد عوض، 10 نوفمبر، 2019.

(2) 15.7% نسبة الفقر المطلق في الأردن، قناة المملكة، 10 نيسان 2019؛ الإحصاءات: الفقر بالأردن من أقل النسب عربياً، خبرني، 16 نوفمبر 2019.

(3) الخزاعي: نسبة الفقر في الأردن 56% | شرق وغرب | وكالة عمون الإخبارية، 27 مارس 2019.

(4) ارتفاع الفقر يعرّي السياسات الحكومية لمكافحة الآفة الاجتماعية، Alghad، 1 سبتمبر 2019.

المؤشرات ذات الطابع الإيجابي[1]؛ لأن السياسات الضريبية والسياسات ذات الطابع التقشفي التي عانى الاقتصاد الأردني منها لسنوات، ما زالت مطبقة حتى اللحظة[2].

صندوق النقد الدولي

هل يكمن الحل الناجع في الاقتراض من صندوق النقد الدولي؟

حصل الأردن على مثيل هذا القرض خلال السنوات العشر الماضية. فقد سبق للأردن أن تلقى خط ائتمان من صندوق النقد الدولي في يونيو 2012 بقيمة ملياري دولار لفترة 2012–2015. وقاد رئيس الحكومة النسور حملة «ترويجية» على شاشة التلفاز الحكومي الأردني، مخيراً الأردنيين بين «الوقوف مع الوطن» أو انهيار الدينار الأردني»!

ما النتائج العملية لعمليات «التصحيح» الاقتصادي؟

لقد أظهرت أرقام ومؤشرات رسمية تراجع نمو الاقتصاد الأردني وارتفاع الدين العام ومعدلات البطالة وهروب الاستثمار وتآكل الطبقة الوسطى وارتفاع معدلات الفقر، فلا المالية العامة استقر حالها وانخفض عجزها، ولا النمو زاد ولا تحققت تنمية حقيقية يشعر بها المواطن، والبطالة في ازدياد، وتزداد الحياة صعوبة كل يوم على الأسر الأردنية

(1) ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية العالمي، عربياً وعالمياً، للعام 2019:

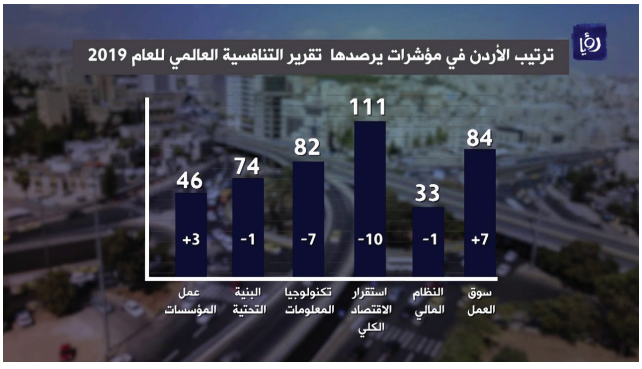

(2) خبراء: المؤشرات الإيجابية لاقتصاد الأردن غير كافية لتحقيق الاستقرار، الجزيرة مباشر، 5 سبتمبر 2019.

جراء الارتفاع الجنوني للأسعار، ولم تفلح أي حكومة في تحقيق إنجاز جوهريّ واحد في ظل ما تدفق من تلك المليارات خلال الفترات السابقة[1].

وغالب هذه المؤشرات السلبية تكررت في العام 2019!

وفي هذا السياق، أوصى منتدى الاستراتيجيات الأردني، في دراسة أجراها بعنوان «تقييمات مخاطر الديون السيادية: ما هي؟ وأين يقف الأردن؟»، بضرورة اتباع سياسات مالية ونقدية «حصيفة ومحكمة» للمحافظة على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي والدين العام وذلك لتخفيض التكلفة المستقبلية للاقتراض في الأسواق المالية العالمية، وضرورة التركيز على العديد من المؤشرات المالية والنقدية والاقتصادية مثل معدلات النمو الاقتصادي والتذبذب فيها، واحتياطيات العملات الأجنبية، ومؤشر التنافسية العالمي، وحجم النمو في التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، والعديد من العوامل الأخرى، بدلاً من التركيز على أرقام الدين وحدها فقط. وأشارت الدراسة إلى أن الاستدانة قد تكون مهمة لتمويل الاستثمارات المحلية التي تقوم بها الحكومة بمختلف الأشكال، إلا أن ذلك قد يعرض الحكومات لمخاطر الديون السيادية في حال لم تقم الحكومات بإدارة الاقتصاد ككل والدين بشكل خاص بطريقة حكيمة وفق أسس ومنهجيات واضحة[2].

وفي مقال له بعنوان: «جدلية الاقتصاد ومستقبل الريعية في الأردن»، أشار حازم عياد، إلى إشكالية تتعلق بالاقتصاد الأردني ذي النزعة الريعية، وتحوله إلى نظام اقتصادي إنتاجي؛ «فالقدرة على الانتقال من نموذج إلى آخر عملية غير سهلة في الأردن وتمثل تحدياً بنيوياً وهيكلياً»؛ خصوصاً وأن الحكومة هي المشغل الأكبر للأيدي العاملة (ما يعادل 46 %)، يقابلها القطاع الخاص (ما يقارب 35 %)، فيما يعاني 18 % من البطالة. إذ «تقف الحكومة وحيدة، والقطاع الخاص يعتبر نفسه مستهدفاً بالسياسات الضريبية؛ ما يجعل الشراكة بينهما مسألة غاية في الصعوبة؛ في ظل هندسة اجتماعية

(1) الرئيس الملقي والحصاد المر .. المؤتمر الاقتصادي الأردني .. المخرج الوحيد، جفرا نيوز، أحمد عبد الباسط الرجوب، 8 أكتوبر 2017.

(2) منتدى الاستراتيجيات يحذر من نهج الاستدانة ويدعو لسياسات مالية حصيفة ومحكمة، هوا جوردان، 25 فبراير 2019.

وسياسية بعيدة كل البعد عن مفهوم الشراكة أو حتى التمثيل المتوازن في رسم الأجندة الاقتصادية»[1].

عبء اللاجئين والتحولات الإقليمية

تضاعف الناتج المحلي الإجمالي 5 مرات خلال 20 عاماً ليبلغ 30 مليار دينار في العام 2018، بحسب منتدى الاستراتيجيات الأردني، في دراسة له بعنوان «الاقتصاد الأردني في عقدين: الإنجازات والتحديات الماثلة»، بيَّن فيها أنه على الرغم من نجاح الأردن في استيعاب الصدمات والتعاطي مع الآثار الناجمة عنها، فإن هناك عدداً من التحديات التي ما تزال ماثلة وتتطلب حلولاً لتجاوزها. فخلال عشرين عاماً، واصلت الأحداث الإقليمية والعالمية التأثير على مسيرة النمو والتنمية في الأردن. فعلى المستوى العالمي، شهد العالم أحداث 11 سبتمبر 2001، تبعتها الحرب العالمية على الإرهاب، التي شارك الأردن فيها، ومن ثم الأزمة المالية العالمية في العام 2008 والكساد العالمي الذي تبعها. وعلى المستوى الإقليمي، تأثر الأردن بالربيع العربي في بعض الدول، حيث أثرت حالة الفوضى في تلك الدول على الأردن، الذي استجاب بطرق مختلفة لاستيعاب المتغيرات التي عصفت في المنطقة. كذلك تأثر الأردن بصعود بعض التنظيمات المتطرفة والإرهابية والعنيفة في سورية والعراق.

وكان على الأردن التعامل مع تدفق العراقيين والسوريين خلال فترات مختلفة؛ ما نجم عنه ضغط على مرافق البنية التحتية والخدمات العامة وما رافق ذلك من استياء على الصعيد الاجتماعي بالنظر إلى تردي مستوى الخدمات، بالإضافة إلى تدني حجم المبادلات التجارية بين الأردن وكل من سورية والعراق، وانخفاض تدفقات الاستثمار وجاذبية الاقتصاد الأردني[2]. فاضطرت الحكومات المتعاقبة للقيام بإجراءات وتوازنات للحفاظ على الاستقرار على المستوى الكلي، وتقديم الخدمات بشكل لائق، واستمرار

(1) جدلية الاقتصاد ومستقبل الريعية في الأردن، عربي21، حازم عياد، 10 يناير 2019.

(2) بات الأردن أكبر مستضيف للاجئين في العالم نسبة لعدد السكان، إذ يعيش في الأردن ٪13 من اللاجئين في العالم، ومن 57 دولة، على مدى فترات مختلفة بطبيعة الحال. انظر: أزمة اللجوء السوري أردنية أم دولية؟، سواليف، ماهر أبو طير، 19 ديسمبر 2019؛ الأردن في 2019 .. أحداث صاخبة وإعادة النظر في مواقف، عربي21، محمد العرسان، 12 ديسمبر 2019.

كسب ثقة المؤسسات الدولية[1].

نعم، لقد أظهرت المؤشرات السابقة ضعفاً في اقتصاد الأردن. لكن ذلك لا يعزى للسياسات الاقتصادية الأردنية فحسب.

فعلى سبيل التمثيل فقط، إن تكلفة إقامة اللاجئين السوريين بالمملكة والذين يزيد عددهم على 1.3 مليون لاجئ، فاقمت من تحديات البلاد ومتاعبها، خاصة في ظل عدم وجود دعم دولي كافٍ. ففي 10 أكتوبر 2019، كشفت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية عن أن تكلفة استضافة اللاجئين السوريين تجاوزت الـ10 مليارات دولار أمريكي، منذ بداية الأزمة (2011) وحتى العام 2017. وأوضحت أن هذه المبالغ تشمل تكلفة التعليم والصحة ودعم الكهرباء والمياه والصرف الصحي، واستهلاك البنية التحتية والخدمات البلدية والمواد والسلع المدعومة، وخسائر النقل والعمالة غير الرسمية والتكلفة الأمنية. ولا تجد تلك النفقات الهائلة ما يغطيها بالشكل الكافي من المساعدات الدولية؛ فحجم التمويل الفعلي الذي حصل عليه الأردن لمواجهة أعباء اللجوء السوري بلغ 5.367 مليار دولار، منذ بداية الأزمة في عام 2011 وحتى سبتمبر 2017. وهو يغطي ما نسبته 40 % من إجمالي الدعم المطلوب فقط[2].

ملفات الفساد

يعاني اقتصاد الأردن من مشكلة الفساد؛ فحسب تصنيف منظمة الشفافية العالمية، حصلت المملكة في عام 2016 على 48 درجة من أصل 100 درجة، مع العلم أنه كلما ارتفع المؤشر زادت نسبة الفساد. فيما حلّ الأردن في الدرجة الرابعة عربياً في نتائج مؤشر مدركات الفساد لعام 2018، حسب ما أعلنته منظمة رشيد للنزاهة والشفافية، الفرع الوطني للشفافية الدولية في الأردن [3].

(1) منتدى الاستراتيجيات يقدم توصيات لتحفيز النمو الاقتصادي، بترا، 17 يوليو 2019.

(2) الاقتصاد الأردني.. تحديات قاسية تهبط بمؤشراته لـ«المنطقة الحمراء»، الخليج أونلاين، حنين ياسين، 27 يناير 2019.

(3) «المؤشر» تقييم سنوي، يعتمد منهجية تستند على عدد من المصادر للبيانات، ويقيس مدركات الفساد في القطاع العام لـ 180 دولة. واعتمد تقييم الأردن على ثمانية مصادر تقيس: الرشوة، تحويل الأموال العامة، استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، المحسوبية والواسطة، وسيادة القانون، وقدرة الحكومة على تطبيق منظومة النزاهة، وملاحقة الفاسدين، وإشهار الذمة المالية، وتفعيل مدونات السلوك وخاصة ضبط وإدارة تضارب المصالح، والوصول إلى المعلومات والحاكمية

وخلال السنوات الماضية، كشف النقاب عن العديد من قضايا الفساد؛ ومنها الاختلاسات التي بلغت قيمتها 150 مليون دولار، في قضية الفساد الكبرى التي كشفت عام 2002 وسميت بـ «التسهيلات المصرفية»، وأيضاً قضية التجاوزات في بيع مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية، عام 2012، لأراضٍ بالساحل الجنوبي (رأس اليمانية) من أراضي منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، والبالغة مساحتها 178.313م2، بمبلغ إجمالي 6.2 مليون دينار (8.77 مليون دولار) لمصلحة شركة زارة للاستثمارات السياحية. وبيعت الأراضي آنذاك دون طرح عطاء بذلك، حيث خُفِّض سعر الأرض من 15 مليون دينار (21.22 مليون دولار) إلى 6.2 مليون دينار.

فيما يشار إلى أن المبالغ المختلسة التي يكتشفها ديوان المحاسبة في الأردن سنوياً، والمقدرة بما بين 1.25 مليون دولار و6 ملايين دولار، أرقامٌ لا تعكس، برأي كثيرين، حجم الفساد الحقيقي في الأردن.

الحراك الشعبي

استند الحراك الشعبي لنقابة المعلمين إلى عدد كبير من نقاط القوة التي لم تتوافر في أي حراك سابق، وقد يصعب أن تتكرر في أي مشهد نقابي لاحق، ولعل أبرزها:

التجانس النقابي بإزاء التمايز الفكري.

«المظلومية» الاقتصادية والاجتماعية؛ فضلاً عن تواضع تأثير «أعباء العلاوات» على الموازنة العامة للدولة (60–70 مليوناً).

توفر الأرضية القانونية: قرار العلاوة السابق (2015).

البعد البشري: تعد النقابة الأكبر عدداً (129000) معلم ومعلمة في القطاعين العام والخاص، (يبلغ عدد معلمي ومعلمات القطاع الحكومي 86356)، يمارسون عملهم في مدارس المملكة البالغ عددها 5980 مدرسة (المدارس الحكومية: 3856، المدارس الخاصة: 2124)؛ يدرس فيها مليون ونصف مليون طالب وطالبة تقريباً (15 % من عدد السكان).

الرشيدة. ما هو ترتيب الأردن على مؤشر الفساد – المدينة نيوز، 29 يناير 2019.

البعد الاجتماعي: المشاركة الفاعلة للمعلمات؛ على نحو غير مسبوق؛ فضلاً عن تكشف ملفات الفساد وانتشارها.

البعد الزمكاني: قبيل بداية العام الدراسي، وبدايته، في عموم المدارس الحكومية في المملكة (الخشية على الموسم الدراسي).

البعد الإداري: قدرة نائب النقيب على استثمار الرحيل المؤسف للنقيب السابق قبيل الإضراب في إذكاء جذوة الإضراب، واللحمة الاجتماعية، فضلاً حصر المطالب بتحقيق الأهداف النقابية مع تحييدها من الانزلاق نحو أي مطلب سياسي أو حزبي، أو سلوك ميداني مُدين (ضبط فعاليات الإضراب).

ضعف الأداء الحكومي؛ فضلاً عن الإشكالية المتعلقة بالصورة الذهنية السالبة المخزّنة في اللاوعي الشعبي عن وزير الداخلية «سلامة حماد».

البعد النفسي: الاحتقان التاريخي المؤسس على النظرة الدونية التي آلت لها مكانة المعلم بين «حافر» التحولات القانونية و«سندان» الضغوط الاقتصادية والاجتماعية.

رمزية الحجايا (الصور، اللافتات، الهشتاجات ...).

البعد التاريخي: استثمار نقاط القوة ومحاولة تلافي أخطاء الإضرابات السابقة، على أغلب الأصعدة

تواضع حضور الأحزاب والتيارات السياسية في المشهد السياسي وضعف قدرتهم على التأثير، أسهم في تسليط الضوء على الدور النقابي المهني غير المُسيَّس.

أما أبرز الانعكاسات الناجمة عن نجاح الحراك النقابي في تحقيق غالب أهدافه؛ فهي:

- تكريس نجومية إدارة النقابة.
- محاولة تكريس شعار «لا غالب ولا مغلوب.. بل انتصر الوطن».
- التهديد؛ للحيلولة دون استنساخ التجربة من قطاعات أخرى.
- تسريب أسماء رموز حكومية من معارضي حل الأزمة مع المعلمين (فأقبل بعضهم على بعض يتلاومون).

• إضـراب موظفي وكالة الغوث الدولية «أونـروا» في الأردن، وتحقيق مطالبهم (في نوفمبر).

والخلاصة، عانى الأردن من انعكاسات المتغيرات الإقليمية والدولية العاصفة، خلال السنوات العشر الماضية، لكنه يمتلك سياسات اقتصادية واضحة المعالم، وما الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة والخانقة إلا نتاجها المنطقي.

بانتظار أن تتغير المؤشرات الاقتصادية وفق التطمينات الحكومية، التي ما زالت تراهن على الحلول الريعية حتى اللحظة، فضلاً عن سياساتها «المؤقتة» الرامية لامتصاص الاحتقانات الشعبية قبيل انفجارها[1]؛ نأمل أن تتحقق الجاذبية الموعودة للاقتصاد الأردني استثمارياً.

الحراك السياسي الإقليمي والدولي

لقد ترك كيسنجر، منذ 40 عاماً، إرثاً من المفاهيم ما زالت أصداؤها تتردد إقليمياً ودولياً بشكل عام، وفي الأردن على نحو خاص، فقد بات الأردن ضحية المزايدات الأمريكية والإسرائيلية لمفاهيم السلام ومقارباته وخرائطه.. وأوهامه؛ أوهام تكرست بها حقائق على الأرض، قابلها الأردن بخيارات تبدو محدودة حتى اللحظة، أبرزها الاحتجاج في المحافل الدولية الأممية والمراهنة على الشرعية الدولية كعمق سياسي وقانوني ودبلوماسي.

أما خيارات الأردن الإقليمية الراهنة فمحدودة التأثير لغياب العمق العربي وترنّح الشريك الفلسطيني[2].

(1) سمح «القانون المعدل لقانون الضمان الاجتماعي» للمؤمن عليهم من العاملين في القطاع الخاص باستخدام أرصدتهم الادخارية في تأمين التعطل عن العمل لتمويل تعليم أبنائهم التعليم العالي والمهني، إضافة إلى دفع تكاليف العلاج للمؤمن عليه أو لأي أحد من أفراد أسرته. وقد بلغ العدد التراكمي للمستفيدين من بدل التعطل عن العمل بسبب تعطلهم المؤقت (91) ألف مؤمن عليه بمبلغ إجمالي (79) مليون دينار. قناة المملكة – القانون المعدّل سيسهم في تعزيز الحماية الاجتماعية، 6 أكتوبر 2019.

(2) غور الأردن في عين العاصفة من جديد، عربي21جديد، حازم عياد، 21 نوفمبر 2019.

إرثٌ لم يحُلّ دون تعبير الملك الأردني عن استيائه من مآلات علاقاته بإسرائيل في العقد الأخير، وفي نهاية العام 2019 على نحو خاص؛ ما دفعه لتوجيه رسالة خاصة لإسرائيل؛ باستعادة الباقورة والغمر، فضلاً عن قيام الجيش الأردني بمناورات تحاكي مواجهةً مع الجيش الإسرائيلي[1].

وعلى وقع السلوك الخطابي التصعيدي لرئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، صدر قرار عن مجلس النواب الأميركي يدعم حل الدولتين ويشمل معارضة أي إجراءات أحادية الجانب (ضم الأراضي الفلسطينية)، لكنه قرار رمزي غير ملزم، لا يعني تأييد إقامة دولة فلسطينية تضمن حقوق الشعب الفلسطيني، لكنه اعتراف بالضرر الذي تسببه الإجراءات الإسرائيلية لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة.

أردنياً وعربياً، يجب ألا ينجح قرار مجلس النواب الأميركي في إشاعة أي وهم «خصوصاً إذا بلعته السلطة الفلسطينية، واطمأن له صانع القرار الأردني»؛ وفق تحذيرات لميس أندوني، ذلك أن الموقف من إسرائيل ليس مناورة تكتيكية، فالغاز الإسرائيلي المسروق من الفلسطينيين سيبدأ الضخ في خطٍّ دمر أراض زراعية أردنية، هي مصدر رزق عشرات العائلات الأردنية. كما أن بناء المنطقة الصناعية الحرة التي ستكون بوابة التطبيع الإسرائيلي مع العالم العربي، أوشك على الانتهاء، وسوف يستيقظ الأردنيون على هيمنة إسرائيلية غير مسبوقة»؛ لذا، «لا يمكن للدولة الأردنية استعادة بعض من مصداقيتها المفقودة، بشأن العلاقة مع إسرائيل، من دون الإلغاء الفوري للمشاريع التي تهدد سيادتها»[2].

وبعد، هل يشي التصعيد «الضمني» الأردني تجاه إسرائيل بانعطاف جوهري محتمل في علاقات الأردن بمحيطه الجيوسياسي؟ أم يغدو «تغريدة» خارج السياق التقليدي لطبيعة تلك العلاقات، لا تُسمِنُ من فقر سياسي في موازين القوى الإقليمية، لكنها تغني عن أي احتجاج خطابي؟ أم يعكس «حالة الضيق» من تراجع الدور في الملعب الفلسطيني، فضلاً عن التخوّف من ارتهانات أي حلول تتجاوز مصالحه الحيوية، ناهيك عن «صفاقة» صفعات نتنياهو الدبلوماسية؟

(1) ملك الأردن وكأس اللوبي الصهيوني المسموم | موقع عمان نت، لميس أندوني، 18 ديسمبر 2019.
(2) المصدر السابق.

من الصعب على الأردن أن يدير الظهر للولايات المتحدة، فضلاً عن استبدال منظومة تحالفاته الإقليمية، فكلفة ذلك مرتفعة جداً، فضلاً عن احتمالية خلط الأوراق في الإقليم بما لا تُحمد عواقبه لدى الأطراف ذات العلاقة. ولعل ذلك ما يفسر ارتفاع وتيرة المساعدات الاقتصادية الأمريكية-الأوروبية بعد شبه توقفها خليجياً.

الضغط «النسبي»، ما لم يحقق أهدافه، تغدو نتائجه وانعكاساته «الإستراتيجية» وخيمة على من يمارسوه.

«كيّ الوعي» إستراتيجية قد تثمر، لكنّها ستُضمر في اللاوعي رغبة أعلى في «الانعتاق الحقيقي» بما يلغي إمكانية تكرار تلك الإستراتيجية وغيرها من ممارسات الهيمنة و«طبائع» الاستبداد.. انعتاقٌ يتأسّس على مُقوّمات ومقاربات تنمويّة حقيقية، فكرياً وسياسياً واقتصادياً.. يفكك «كيمياء» السياسة.. و«سيمياء» الاقتصاد و«أنثروبولوجيا» المفاهيم والأفكار؛ ويتجاوز حدود أي ممارسات خطابية لا تعدو «حدود» البلاغة اللغوية!!!

التوقعات

يرجح ألا يطرأ أيّ تحسن جوهري في البيئة السياسية المحيطة بالأردن. لكن، قد تسعى السعودية لإذابة جبل الجليد الذي جمد علاقاتها التاريخية المميزة بالأردن[1].

يرجح أن يستمر الأردن في نهجه السياسي الإقليمي المنفتح دبلوماسياً، وبخاصة تجاه قطر، وقد يرفع من سقف انفتاحه تجاه تركيا وإيران وسورية والعراق؛ وهو سقف محكوم بالخريطة المستقبلية لعلاقات الأردن التقليدية بأمريكا وإسرائيل والسعودية ومصر والإمارات.

قد يطرأ تحسن جوهري في علاقة الحكومة الأردنية بالمعارضة الأردنية، وبخاصة الحركة الإسلامية.

يرجح أن تستمر «لعبة المؤشرات» الإيجابية الاقتصادية، التي لا يتوقع أن يلمس

(1) يرفع من سقف التوقع إسهام السعودية بـ200 مليون كضمانات لصندوق النقد الدولي؛ فضلاً عن انفتاحها «التفاوضي» على قطر؛ وقطعاً للطريق على أي تطور لعلاقة الأردن بتركيا وإيران. لاسيما بعد التطور النوعي للعلاقات بين تركيا وليبيا؛ الذي أثار حفيظة اللاعبين في المشهد الليبي؛ مؤذناً بخلط الأوراق، ميدانياً وسياسياً.

المواطن الأردني أي أثر جوهري لها في إيقاع حياته اليومي في العام 2020 على الأقل؛ فيما يرجح أن يطرأ تحسُّن على القدرة الشرائية والاستثمارية لدى المعلمين (بارتفاع القدرة على الاقتراض)؛ وقد تنحو نقابات عمالية لمحاكاة تجربة نقابة المعلمين؛ أملاً في تحسين الأوضاع المعيشية لمنتسبيها.

يرجح أن تلجأ الحكومة لإقرار مزيد من الإجراءات الرامية للحد من تفاقم مستويات الفقر المطلق؛ في إطار سياساتها الرامية لامتصاص الاحتقان الشعبي.

يتوقع أن يطفف صندوق النقد الدولي من سقف ضغوطاته على الأردن؛ لاسّيما بعد إضراب المعلمين ونتائجه وانعكاساته.

فلسطين 2019.. ضبابية المشهد
هل تنعكس على المستقبل؟

إعداد:

د. إياد أبو زنيط

أ. سليمان بشارات

مؤسسة يبوس للاستشارات والدراسات

الإستراتيجية - رام الله

ملخص

يتناول التقرير في محوره الأول رصد بعض للمتغيرات المهمة على الساحة الفلسطينية للعام 2019، وخاصة ما يتعلق بأداء الجانب الرسمي الفلسطيني والقوى السياسية الفلسطينية والعلاقة بين الطرفين، إلى جانب أهم التغيرات في العلاقات الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي. وينتقل في جزئية أخرى للحديث عن أهم التطورات على الصعيد الاقتصادي، ومؤشرات البطالة والنمو والتضخم والفقر، وحجم المديونية وعجزه الموازنة. ويتعرض التقرير كذلك للحالة الأمنية من حيث استقرارها، والعوامل التي أدت دوراً فيها على صعيد التحديات الخارجية والداخلية، فيما يتم التطرق إلى الحالة الاجتماعية والدينية والتطورات المهمة على مختلف المستويات، كمتغير أخير في هذا المحور.

أمّا الجزء الثاني فيقدم قراءة تحليلية للمتغيرات السابقة؛ السياسية والاقتصادية والأمنية، والاجتماعية، في محاولة للوصول إلى بعض التوقعات المستقبلية التي يُمكن حدوثها في العام 2020، أو فهم تجاه سير تلك المتغيرات، مما يُسهم في إعطاء صورة أوضح عن الحالة الفلسطينية المستقبلية، التي تُمكن المهتمين بوضع بدائل وسيناريوهات محتملة يُمكن من خلالها، تصحيح مسار الحالة الفلسطينية.

مقدمة

حمل عام 2018 مجموعة من الأزمات الحاصلة في الحالة الفلسطينية، ناقلةً إياها إلى العام 2019، مع حصول تقدم إيجابي في بعضها، وبقاء جزءٍ منها في حالة الجمود، ولعلَّ الحالة التمثيلية التي عانتْ منها المؤسسات الفلسطينية -وما زالت- تربعت على أهم تلك المتغيرات، فما زالت المؤسسات الفلسطينية تُعاني أزمة حقيقية في قدرتها على تمثيل الفلسطينيين وتطلعاتهم، مثلما تعاني حالةً من الارتباك في المسارات وتحديد الأولويات؛ مما ينعكس سلباً على المشروع الوطني الفلسطيني برمته، ومع الوضع السابق بدأ نهاية العام الحديث بشكل واضح عن أهمية إجراء انتخاباتٍ فلسطينية للخروج من الحالة الراهنة.

يتمثل التغيير الثاني الذي حصل في الحالة الفلسطينية تشكيل حكومة فلسطينية في الضفة الغربية تتربع على رأسها حركة فتح، وتختلف في تصوراتها واحتكاكاتها السياسية والاجتماعية عن سابقتها، حاملةً إعادة ملف المصالحة ومقاطعة الاحتلال إلى الواجهة.

أولاً: البعد السياسي

أ- استمرار انتفاء التمثيل الجامع للمؤسسات الفلسطينية

تعتبر إشكالية التمثيل للمؤسسات الفلسطينية إحدى الإشكاليات المزمنة في التجربة الفلسطينية، الحديثة والمعاصرة، وتكمن الإشكالية بشكلٍ مختصر في تغول الأطر التنفيذية على التشريعية، أو سيطرة فصيلٍ واحدٍ على الحالة السياسية، كعوامل داخلية لها تأثيرها، والاحتلال كمستفيدٍ أول من تلك الحالة، والساعي إلى إضعاف القدرة على علاج الخلل في البنى المؤسسية الفلسطينية.

ومن هنا، حصل تقدمٌ في نهاية العام 2018، وانعكس على العام 2019، حيث انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثلاثين، في 31 يناير/ كانون الثاني2019 [1] ، الذي اتخذ بدوره بعض القرارات الإيجابية على صعيد جملةٍ من المتغيرات في الساحة الفلسطينية، وأهمها الموقف الرسمي الفلسطيني الرافض لصفقة القرن باعتبارها تصفيةً واضحة للقضية الفلسطينية، مع التأكيد على الموقف القديم للسلطة الفلسطينية في سعيها لإنهاء الاحتلال على أساس القوانين الدولية (242/338)، ورفض فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، الحديث عن ضرورة عقدِ مؤتمر للسلام على مستوى الشرق الأوسط.

وبعد سنواتٍ من الغياب، تبنى المجلس الوطني فكرة منظمة التحرير القديمة القائلة: إنَّ العلاقة مع الاحتلال قائمة على الصراع، بين الشعب الفلسطيني ودولته، وبين إسرائيل وقيادتها العنصرية، رافضاً التأكيد على أنّ المرحلة الانتقالية لعملية السلام ما زالت قائمة، بل رأى فيها مرحلة منتهية بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي[2].

ورغم أن قرارات المجلس المركزي اتسمت بالإيجابية والاختلاف أكثر عن سابقاتها، فإنَّ الخشية كانت في متابعة تنفيذ تلك القرارات، مما يعني كونها رغم حيويتها ستذهب دون تأثير، وتبقى المشكلة الأساسية المتعلقة بانتفاء التمثيل الجامع للمؤسسات الفلسطينية قائمة، مما سيبقى التأثيرات السلبية على النظام الفلسطيني والقضية الفلسطينية في حالةٍ من التعاظم والتنامي.

فيما ازدادت حالة الشد والجذب بعد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بين الفصائل، ولكنها وصلت مؤخراً إلى نقطة إيجابية في الأشهر الأخيرة من العام 2019، تمحورت في التوافق الوطني على عقد انتخابات رئاسية وتشريعية في المناطق الفلسطينية المختلفة للتخلص من المشكلة التمثيلية، وكذلك محاولة للتوحد مرةً أخرى.

---

(1) المجلس الوطني الفلسطيني، انظر الرابط:
https://www.palestinepnc.org/201726-28-22-10-07-/item/560

(2) المرجع السابق نفسه.

ب- الانتخابات الفلسطينية

مما لا شك فيه أن إجراء الانتخابات الفلسطينية حاجة أساسية لبناء نظام ديمقراطي يحظى بالمشروعية، خاصة بعد انقضاء 9 سنوات على انتهاء مدة ولاية رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي في يناير/ كانون الثاني 2010، وفقدان النظام السياسي القدرة على الانتقال الديمقراطي في حال شغور منصب رئيس السلطة الفلسطينية. كما باتت ضرورة لتجاوز أزمة استعصاء استعادة الوحدة الفلسطينية، وللحفاظ على مشروعية النظام السياسي الفلسطيني. ناهيك عن أنها باتت التزاماً دولياً بعد إعلان الرئيس في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر الماضي؛ مما قد يفسر على أنه استجابة لضغط دولي وبخاصة دول الاتحاد الأوروبي الممول الأكبر للسلطة الفلسطينية.

إن حق المواطنين في اختيار ممثليهم في الحكم، بالإضافة إلى كونه حقاً دستورياً، فإنه يأتي كحل لمأزق سياسي بتآكل الشرعية لمؤسسات النظام السياسي الفلسطيني؛ بحيث لم يعد بالإمكان التشدق بنتائج الانتخابات التي جرت منذ أكثر من ثلاثة عشر عاماً، وكحل لمأزق دستوري يتعلق بمدة ولاية المجلس التشريعي. كما أن إجراء الانتخابات التشريعية فرصة لإحداث توازن في النظام السياسي، وللحد من سطوة السلطة التنفيذية، ولخضوع المؤسسات السياسية للمساءلة، ولحماية الجهاز القضائي من التدخلات، وللتوسع في ضمانات الحريات العامة وحقوق الإنسان، ولتعزيز استقلالية المجتمع المدني وتعدديته.

تريد أغلبية واسعة (72 %) من الجمهور الفلسطيني إجراء الانتخابات العامة، وترتفع نسبة التأييد لإجراء الانتخابات في قطاع غزة (83 %) مقارنة بالضفة الغربية (65 %)، كما ترغب أغلبية كبيرة (59 %) من الجمهور الفلسطيني من حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية والسماح بإجرائها في قطاع غزة[1].

وأبدت حماس موقفاً مرناً تجاه الانتخابات، حيث وافقت على إجرائها دون شروط

(1) – وفقاً لنتائج استطلاع الرأي (71) الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في شهر آذار/ مارس 2019.

مسبقة، مع التأكيد على ضرورة أن يتم الشروع في عقد لقاء عاجل للإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية للبحث في التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية فور إصدار الرئيس الفلسطيني مرسوماً رئاسياً بتحديد موعد إجراء الانتخابات.

مما لا شك فيه أن موافقة حركة حماس على المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة ستعزز التنافسية في الانتخابات التشريعية، وستتيح المجال لنقاش أوفر في المجلس التشريعي المنتخب ولتوطين الحوار الفلسطيني ومأسسته تحت قبة البرلمان، وهي فرصة متاحة لتوحيد الجهود الفلسطينية في مواجهة مشاريع التصفية والإجراءات الأمريكية والإسرائيلية المتسارعة.

في الوقت نفسه، فإن الانتخابات التشريعية ستعيد الحق للفلسطينيين في اختيار مستقبلهم واتجاهاته من خلال تصويتهم للبرامج السياسية والاجتماعية عبر الاقتراع الحر، الأمر الذي يتطلب تهيئة بيئة حاضنة لإجراء الانتخابات تضمن نزاهة الانتخابات وحريتها، وتضمن احترام القوى السياسية لنتائج هذه الانتخابات والتسليم بها[1].

الحكومة الفلسطينية، بدورها، أكدت عقد انتخابات في الضفة الغربية وغزة والقدس كسبيلٍ لتجاوز الأزمات الفلسطينية، وفي هذا الإطار دعا رئيس الوزراء الفلسطيني دول الاتحاد الأوروبي للضغط على إسرائيل في سبيل إجراء الانتخابات في القدس[2].

ورغم حالة المرونة التي تم إبداؤها من الأطراف الفلسطينية مجتمعة، فإنّ هناك مجموعة من التحديات التي ما زالت تقف أمام انعقاد الانتخابات، ويتمثل أهمها في، تحديد قانون الانتخاب الذي سيصدر بناءً عليه المرسوم الرئاسي القاضي بتنظيم الانتخابات، وطبيعة النظام الانتخابي، حيث أشار البند الثالث في رسالة الرئيس محمود عباس إلى رئيس لجنة الانتخابات المركزية، أن الانتخابات الرئاسية ستُجرى بناءً على قانون النسبية الكاملة[3]، فيما يُشير رد حركة حماس إلى أنها ترغب في أن يكون القانون

(1) جهاد حرب، كيف يُمكن تجاوز عقبات إجراء الانتخابات الفلسطينية، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 11 تشرين الثاني 2019، انظر الرابط التالي: http://www.pcpsr.org/ar/node/785

(2) وكالة الصحافة الفلسطينية صفا، 27 تشرين الثاني 2017، انظر الرابط: https://0i.is/koep

(3) حرب، مرجع سابق.

بناءً عليه الانتخابات هو 50 % على قاعدة قانون النسبية الكاملة و50 % على أساس الدوائر، ولكنها وإظهاراً للمرونة فإنّها ستوافق على أن يحظى قانون النسبية الكاملة بما يقرب من 75 %، بينما يترك 25 % للتمثيل على أساس الدوائر[1]، كما أن أحد التحديات الأساسية يتمثل في رهن العملية الانتخابية بموافقة الاحتلال على إجراء انتخاباتٍ في القدس، والضمانات التي يمكن من خلالها إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

من هنا بالإمكان القول: إنّه ورغم وضوح وجود حالة من الاتفاق الضمني على إجراء الانتخابات، فإن هناك عقبات تقف حائلاً أمام الانتخابات الفلسطينية، ولكن من المتوقع تجاوزها في المرحلة القادمة، وذلك لما يبدو أنّه قناعة من معظم الأطراف الفلسطينية على أن الخروج من الحالة بات مرهوناً بإجراء الانتخابات بعد فشل وساطاتٍ عدة من أجل إجراء مصالحةٍ في الملف الفلسطيني، وهذا يعني أنَّ إدارة العلاقة بين الأطراف الفلسطينية شهدت تقدماً ملحوظاً في العام 2019، قد يتوج بخروج حقيقي من الأزمة الفلسطينية في حال استكمال ملف الانتخابات، ويُعيد للعلاقة طبيعتها القانونية، ويسد الفراغ التشريعي الحاصل في الساحة الفلسطينية.

ت- العلاقات الفلسطينية الخارجية (الإقليمية والدولية)

تنوعت طبيعة العلاقات الفلسطينية الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي، فشهدت تطورات سلبية في بعض النواحي وإيجابية في نواحٍ أخرى، واختلفت العلاقة من حيث الطرف الفلسطيني القائم بها (السلطة الفلسطينية، أو حماس).

العلاقة الأمريكية الفلسطينية

توترت العلاقة الفلسطينية الأمريكية منذ وصول إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب إلى الحكم، الذي بدا واضحاً في سياسته الخارجية العدائية تجاه الفلسطينيين، بمختلف توجهاتهم، وعلى رأس ذلك السلطة الفلسطينية وحماس، في الوقت الذي أبدى

(1) عربي 21، انظر نص الرد الذي سلمته حركة حماس لرئيس لجنة الانتخابات المركزية حنا ناصر، 27 نوفمبر 2019 https://0i.is/jaXs

فيه انحيازاً كبيراً لإسرائيل، بشكل خرج عن الحالة التقليدية لأسس العلاقة بين أمريكا وإسرائيل.

منذ وصول ترمب للحكم كان هناك عدة عوامل فاقمت من توتر العلاقة بينه وبين السلطة الفلسطينية، ولعلَّ أهمها على المستوى الإجرائي إغلاق مكاتب منظمة التحرير في واشنطن، والاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، وتجميد 125 مليون دولار من مخصصات الأونروا، ونقل سفارة واشنطن إلى القدس، وعلى المستوى الآخر الذي لم يكن فيه طرح إجرائي حتى اللحظة طرحه لفكرة صفقة القرن، وإعرابه عن فشل حل الدولتين، والنظر إلى أن الحل يكمن في مفاوضات ثنائية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي دون تحديد سقفٍ لنتائج عن هذه المفاوضات، والضغط المتزايد على الفلسطينيين[1].

وفي العام 2019، تزايد توتر العلاقة الفلسطينية الأمريكية، وذلك عقب جملة من المتغيرات التي أخذت نفس المنحى العدائي للفلسطينيين، ولعلَ أبرزها اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أن المستوطنات الواقعة في الضفة الغربية شرعية، في خروجٍ واضح عن المألوف في السياسية الأمريكية تجاه الفلسطينيين[2].

وفي الموقف من حركات المقاومة الفلسطينية، فقد استمرت حالة العداء الأمريكي لها، في العام 2019، مثلما استمرت للفلسطينيين بأكملهم، حيث اعتبر ترمب نفسه أن هناك نزعة تطرف لدى الطرف الفلسطيني، معتبراً أنَّ الإسرائيليين أكثر ميلاً للسلام وتقبله.

الموقف الرسمي على لسان رئيس السلطة الفلسطينية أكد أن «ما قامت به الإدارة الأمريكية الحالية بقراراتها يمثل نسفاً لمبادرة السلام العربية، وتغيراً جذرياً في مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وبذلك أنهت ما تبقى لها من دور في طرح خطة سلام أو القيام بدور وسيط في عملية السلام»، وجدد التأكيد

(1) جمال القاضي، العلاقات الأمريكية الفلسطينية، بعد قرار ترمب بشأن القدس: ديناميكيات جديدة وخيارات مقيدة، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 4، 2018، ص 8.

(2) DW عربية، «واشنطن: بناء المستوطنات في الضفة الغربية شرعي»، لمزيد من المعلومات، انظر الرابط:
https://0i.is/fpvo

على أنه «لا يمكن أن نقبل خطة سلام لا تحترم أسس ومرجعيات عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية وصولاً إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الحرية والاستقلال»[1]، مجدداً في وقتٍ لاحق رفضه للتعامل مع الإدارة الأمريكية ما لم تتراجع عن قراراتها، الأمر الذي يعني أنَّ العلاقات الفلسطينية الأمريكية أخذت منحىً متصاعداً في التوتر خلال عام 2019.

هذا مع اقتران ذلك بمواقف واضحة لحركة حماس تجاه الإدارة الأمريكية، حيث دعا رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إلى تثبيت رؤية وإستراتيجية وطنية لإسقاط صفقة القرن، والتعهد بميثاق شرف وطني تتوافق عليه القوى الفلسطينية لمواجهة الصفقة، والحفاظ على الحد الأدنى من البرنامج الفلسطيني المشترك[2].

العلاقات الفلسطينية الأوروبية

في إطار العلاقات الفلسطينية الأوروبية، فقد بقي الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية ثابتاً ولم يتغير، فهو مؤيد لإقامة دولة فلسطينية وفق «حل الدولتين»، ومن هنا فقد كان موقف الاتحاد الأوروبي رافضاً لقرار ترمب بشأن القدس، استناداً إلى هذه الرؤية الأوروبية لحل الصراع، وتأكيدها أن قضية القدس لا يمكن إنهاؤها إلا بموجب «حل الدولتين»، وبعيداً عن التفرد بالقرار[3].

تأتي المواقف الأوروبية تجاه الأحداث المتعلقة بالقضية الفلسطينية وفق رؤيتها لحل الصراع، التي تقوم على «حل الدولتين»، ولكن اقتصار هذه المواقف على التصريحات والبيانات جعل منها دوراً مكملاً لا يرتقي، وغالباً لا يسعى لمنافسة الدور الأمريكي، ولا حتى لمستوى دوره الاقتصادي والتمويلي.

وهذه المواقف استمرت في العام 2019، حيث أعلن الاتحاد الأوروبي رفضه لقرار الإدارة الأمريكية شرعنة المستوطنات في الضفة الغربية، الذي أكد أن الاستيطان غير

(1) القدس العربي، 31 مارس 2019، لمزيد من المعلومات، انظر الرابط: https://oi.is/v8PK

(2) الموقع الرسمي لحركة حماس، 2019/4/27.

(3) إدانات عربية وغربية لاعتراف ترمب بالقدس عاصمة لإسرائيل، موقع فرانس 24، 2017/12/6
https://goo.gl/ULJ2aT

شرعي، وهو انتهاك لمعايير القانون الدولي، حيث أبدت الصين وروسيا نفس الموقف تجاه القرار الأمريكي[1].

العلاقات العربية الفلسطينية

استطاع المستوى الرسمي الفلسطيني بالمحافظة على مسافة أمان بينه وبين الدول العربية، وبدا ذلك واضحاً من خلال عدم صدور أي تعليق رسمي يُسيء لتلك العلاقات طيلة العام 2019، مع التأكيد دائماً على أن العلاقة العربية مع فلسطين هي إطار ناظم لدعم الصمود الفلسطيني، وقد ظهر ذلك من خلال تعبير الرئاسة الفلسطينية عن استيائها الشديد لما ورد في صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية التي أشارت إلى وجود توتر في العلاقة الفلسطينية السعودية، معتبرةً أنّها تأتي في إطار التحريض على السعودية، التي تعتبر مواقفها راسخة ومستمرة في دعم الشعب الفلسطيني[2].

وفي إطار العلاقة الأردنية الفلسطينية، فقد تزايدت المؤشرات الإيجابية فيها، حيث زار رئيس الوزراء الفلسطيني الأردن، والتقى نظيره الأردني، وتم التأكيد على أهمية العلاقة الفلسطينية الأردنية، وكونها لا تمر بأي نوعٍ من التوتر، بل على العكس هي في أحسن حالاتها، وستبقى هكذا لمواجهة ضغوطٍ محتملة على الجانبين الأردني والفلسطيني فيما يخص القضية الفلسطينية، حيث أبدى الأردن استياءه لطروحات الإدارة الأمريكية تجاه فلسطين.

وفي إطار العلاقة العربية الفلسطينية، فقد كان هناك تنام في العلاقة نحو الإيجاب مع دول متعددة كالكويت، التي عبرت السلطة الفلسطينية على احترامها لمواقفها الداعمة للقضية الفلسطينية في أعوام عدة، وبقي ذلك الدور كما هو عليه في عام 2019.

ومن الجدير بالذكر أنَّ السياسة الخارجية الفلسطينية توترت مع البحرين في إطار استضافتها لمؤتمر المنامة، حيث اعتبرت أنَّ ذلك المؤتمر يستهدف تصفية القضية

(1) رفض دولي للقرار الأمريكي بشرعنة المستوطنات، ميدل إيست أون لاين، 2019/11/21، انظر الرابط التالي:
https://0i.is/Cuso

(2) دنيا الوطن، 2019/8/3، انظر الرابط:
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/20191264583/03/08/.html

الفلسطينية، ويصب في مصلحة الجانب الإسرائيلي[1].

تُشير متغيرات العلاقات العربية الفلسطينية إلى أنَّ النظام السياسي الرسمي الفلسطيني سيبقى محافظاً على العلاقة هادئة، نظراً لمصالحة المرتبطة مع النظام العربي، ولكونه يُدرك أنَّ هناك فلسطينيين مقيمين في معظم الدول العربية قد ينعكس سلباً عليهم أي توترٍ في العلاقة مع الأنظمة العربية.

لكن علاقات فلسطين مع الدول العربية وإن بدت هادئة ومحافظة على اتزانها، إلاَّ أن هناك خطراً جوهرياً عليها قد يدفع بها إلى التوتر مستقبلاً، خاصة في ظل تزايد العلاقات العربية الإسرائيلية انفتاحاً في العام 2019، فهناك مظاهر عملية في التطبيع لا تخفى على أحد، ولعلها توحي بتلاقي الإرادة العربية الإسرائيلية على تجاوز حالة التطبيع غير المعلنة، ومن هذه المظاهر الزيارات المتبادلة المعلنة بين قيادات إسرائيلية وأخرى عربية، وخصوصاً زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لسلطنة عُمان، في أكتوبر من العام الماضي، وسماح دول خليجية لوفود رياضية بدخول أراضيها، كما أن هناك زيارات أخرى أخذت طابعاً أقرب للعلني، التي يعزوها مراقبون إلى رغبة الإدارة الأمريكية في جس النبض العربي قبل إعلان مبادرة السلام، وسعي الإسرائيليين لتطبيع العلاقة مع الدول العربية وتجاوز الإرادة الفلسطينية، في خطوة تهدف لفصل المسارين بعضهما عن بعض، أو للضغط على الفلسطينيين لخفض سقف التطبيع.

تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط بمصر، الذي ضم سبع دول، من بينها إسرائيل بالإضافة إلى فلسطين، وقبرص، واليونان، وإيطاليا، والأردن، ومصر، هو الآخر له دلالة كبيرة في الموضوع، إذ إن له –وفق ما يرى بعضهم– أهدافاً سياسية أكبر من الأهداف الاقتصادية؛ فمن أهدافه إنشاء سوق غاز إقليمية تضمن تأمين العرض والطلب للدول الأعضاء، بما يعني تأمين وصول الغاز الإسرائيلي للعرب والأوروبيين، دون اعتبار لإرادة الشعوب الرافضة للتطبيع ولمشروعية هذه الصفقات باعتبارها أن إسرائيل دولة محتلة للأراضي الفلسطينية[2].

(1) الجزيرة، 2019/5/21 انظر الرابط: https://0i.is/DXgN

(2) مركز الفكر الإستراتيجي، 2019/1/24، انظر الرابط: https://0i.is/Ygi2

في المحصلة يُمكن القول: إن عام 2019 طوي على مؤشرات لا تبعث على التفاؤل بشكل كبير، فالمشكلة التمثيلية للمؤسسات الفلسطينية ما زالت قائمة، رغم التقدم الحاصل فيها، وملفات المصالحة لم يتم إنجازها، في الوقت الذي تُعاني فيه القضية الفلسطينية من تغولٍ في العلاقة الإسرائيلية الأمريكية على حسابها، وإقصاءٍ واضح للنظام السياسي الفلسطيني وإغلاقٍ للأبواب أمام الحلول، في ظل ثباتٍ في الموقف الأوروبي لكنه غير قادرٍ على التحرك الجاد والفعلي لإيقاف مخططات الإدارة الأمريكية، وفي الوقت الذي تُحافظ فيه فلسطين على علاقات ثابتة مع المنظومة العربية، يُطل التطبيع مع إسرائيل كعامل مهم قد يهز أركان تلك العلاقة، بدعمه المقصود أو غير المقصود لإسرائيل.

ثانياً: البعد الاقتصادي

شهد العام 2019 جملة من التطورات على صعيد الوضع الاقتصادي، وكان بعضاً من أثرها قد انسحب عليها من البعد السياسي، خاصة بعد اقتطاع إسرائيل جزءاً كبيراً من أموال المقاصة في أزمة مالية عصفت بالسلطة لمدة 8 أشهر قبل إعادة استلامها من السلطة الفلسطينية، وكذلك فقد زادت المحاصرة الاقتصادية الأمريكية للفلسطينيين، من حيث تجميد دعم الأونروا، ووقف دعم مستشفيات القدس، ووقف المشاريع التنموية في الضفة، وفي قطاع غزة فقد بقي الحصار الاقتصادي المفروض على القطاع على الرغم من بعض الانفراجات، ومن هنا فقد تأثرت معدلات النمو والبطالة والتضخم والفقر، وحجم المديونية وعجز الموازنة، وهي المتغيرات التي سيتم تناولها في هذا المحور.

الناتج المحلي الإجمالي (الضفة وقطاع غزة)

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محددة، غالباً ما تقدر بسنة، ولهذا المقياس أهميته لدى الدارسين والباحثين، وللاقتصاديين ولمتخذي القرار، حيث يتاح من خلاله حصر وتحديد إسهام مختلف الأنشطة والقطاعات في توليد هذا الناتج، وبالتالي يتم الاستفادة منه في قياس التطور

الاقتصادي محلياً وإقليمياً ودولياً، مما يشكل حافزاً للاهتمام بإعداد تقديرات هذا الناتج، والتسريع بإصدارها[1]، وبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فيمكن التعرض له حسب البيانات الواردة من جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني للأرباع الثلاثة الأولى من العام[2]2019 *، حيث لم يصدر حتى اللحظة إحصاءات نهائية لمجمل العام والربع الأخير منه، وقد شهد الربع الأول من العام 2019 انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 3 % في الضفة الغربية، و0.3 % في قطاع غزة خلال مقارنة مع الربع الرابع من عام 2018، أشارت التقديرات الأولية بالأسعار الثابتة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنسبة 2.5 % خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة مع الربع الرابع من عام 2018 بالأسعار الثابتة، (تراجعت معظم الأنشطة الاقتصادية وكان التراجع الأهم في أنشطة الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، التعدين والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء، تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية، الإنشاءات). في المقابل ظهر ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من عام 2019 بنسبة 3.8 % بالمقارنة مع الربع المناظر من عام 2018 التي تستثني أثر الموسمية، علماً أن سنة الأساس 2015، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام 2019 بالأسعار الثابتة في الضفة الغربية 2.800 مليون دولار أمريكي، وفي قطاع غزة 705 ملايين دولار أمريكي، انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة 755 دولاراً أمريكياً خلال الربع الأول من العام 2019، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 3 % بالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2018، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بالأسعار الثابتة 1.048 دولار أمريكي خلال الربع الأول من عام 2019، بنسبة تراجع بلغت 3.4 % مقارنة مع الربع الرابع من عام 2018. أما في قطاع غزة، فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 358 دولاراً أمريكياً خلال الربع الأول من عام 2019، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 1 % مقارنة مع الربع الرابع من عام [3]2018.

(1) مركز الزيتونة، التقرير الإستراتيجي، المؤشرات الاقتصادية، 2017، ص 101

(2) * البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي بعد العام 1967.

(٣) جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2019، انظر الرابط:
http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3496

وبالنسبة للإحصاءات حول الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من العام 2019، فقد شهد ذلك الربع انخفاضاً للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 1.6 % في الضفة الغربية، و3.5 % في قطاع غزة خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة مع الربع الأول 2019.

أشارت التقديرات الأولية بالأسعار الثابتة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنسبة 2 % خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة مع الربع الأول 2019 بالأسعار الثابتة، تراجعت معظم الأنشطة الاقتصادية، وكان التراجع الأهم في أنشطة الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية، النقل والتخزين، المعلومات والاتصالات، الإدارة العامة والدفاع.

في المقابل، ظهر ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من عام 2019 بنسبة 2.5 % بالمقارنة مع الربع المناظر من عام 2018 التي تستثني أثر الموسمية، علماً أن سنة الأساس 2015، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من العام 2019 بالأسعار الثابتة في الضفة الغربية 2.754 مليون دولار أمريكي، وفي قطاع غزة 681 مليون دولار أمريكي.

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة 736 دولاراً أمريكياً خلال الربع الثاني من العام 2019، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 2.6 % بالمقارنة مع الربع الأول 2019، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بالأسعار الثابتة 1.025 دولار أمريكي خلال الربع الثاني من عام 2019، بنسبة تراجع بلغت 2.2 % مقارنة مع الربع الأول 2019، أما في قطاع غزة، فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 343 دولاراً أمريكياً خلال الربع الثاني من عام 2019، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 4.2 % مقارنة مع الربع الأول 2019 [1].

وبناءً على المؤشرات السابقة، فقد شهد الاقتصاد الفلسطيني بطئاً في النمو خاصة في الربع الأول والثاني من العام 2019، فيما أشارت التنبؤات إلى حدوث نمو طفيف في الربعين الثالث والرابع اللذين لم تنشر عنهما بيانات من جهاز الإحصاء

(١) جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، إحصائيات الربع الثاني 2019، انظر الرابط: https://0i.is/b7Tg

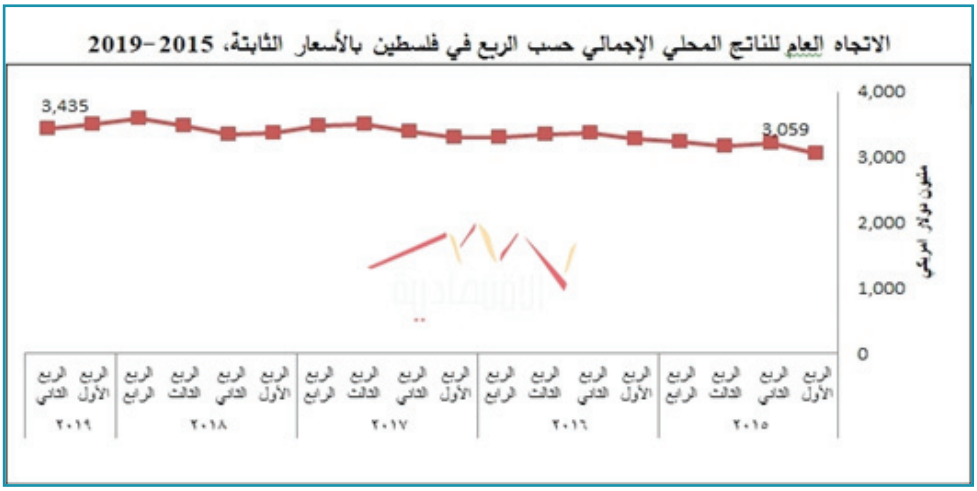

المركزي الفلسطيني حتى اللحظة فيما سوى التنبؤات التي صدرت عن الجهاز بناءً على سيناريوهاتٍ متعددة، والشكل المرفق يوضح حتى نهاية العام نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطينيٍ، نهاية العام 2019 [1].

إجماع	السابق	فعلي		GMT	التقويم
	-1.3%	-0.5%	Q3 الناتج المحلي الإجمالي معدل النمو (السنوي)	08:00 AM	2019-01-16
	-0.5%	3.4%	Q4 الناتج المحلي الإجمالي معدل النمو (السنوي)	06:00 AM	2019-04-01
	3.4%	3.8%	Q1 الناتج المحلي الإجمالي معدل النمو (السنوي)	03:00 AM	2019-07-02
	3.8%	2.5%	Q2 الناتج المحلي الإجمالي معدل النمو (السنوي)	11:00 AM	2019-09-30
	2.5%		Q3 الناتج المحلي الإجمالي معدل النمو (السنوي)	07:00 AM	2019-12-30

حيث جاءت نسبة النمو بواقع 2.5 % للعام 2019، وهي تقع ما بين النسبة التي طرحها السيناريو المتشائم من جهاز الإحصاء المركزي نهاية العام 2018 الذي تناولت فيه رئيسة الجهاز التوقعات لنمو الناتج المحلي بنسبة 0.5 % حسب السيناريو المتشائم للعام 2019، و5 % حسب السيناريو المتفائل، ويبدو أن هذه النسبة وقعت في المنتصف.

(١) انظر الرابط: https://0i.is/LCqt

أهم المؤشرات	2017	تقديرات أولية 2018	سيناريو الاساس 2019	السيناريو المتفائل 2019	السيناريو المتشائم 2019
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)	13,686.4	13,776.3	13,840.3	14,401.4	13,396.4
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	3,072.4	3,027.6	2,979.2	3,100.0	2,883.7
الدخل القومي الاجمالي (مليون دولار أمريكي)	15,283.5	15,366.9	15,447.5	16,283.0	14,839.9
الدخل القومي المتاح الاجمالي (مليون دولار أمريكي)	16,973.3	16,987.1	16,946.5	18,081.8	15,739.3
معدل الأجر اليومي الحقيقي (دولار أمريكي)	22.1	22.3	22.3	22.5	22.2
معدل البطالة (%)	28.8	30.7	31.5	29.3	32.7

نسبة البطالة

كشف جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني عن أن البطالة بشكل عام في فلسطين في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019 قد بلغت نسبتها 25 %، متراجعة بنسبة 1 % مقارنة بالربع الأول من العام 2019، ولكن التفاوت بقي كبيراً ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث وصل المعدل في غزة إلى ما يقرب من 45 %، في حين وصل في الضفة الغربية إلى 14 %، أمّا على مستوى الجنس، فقد بلغ معدل البطالة للإناث 42 %، مقابل 20 % للذكور في فلسطين[1].

وقد انخفضت معدلات البطالة بين الربع الأول من العام 2019 والربع الثالث من العام نفسه حسب الجهاز المركزي للإحصاء؛ بسبب زيادة العاملين في إسرائيل، والإفراج عن المستحقات الضريبية من إسرائيل، مما أدى إلى تحسن على مستوى القوى العاملة.

ومن الملاحظ أن نسب النمو وارتفاعه وانخفاضه ونسب البطالة كذلك ما زالت مرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي، ورهن سياسات الاحتلال، مما يعني أن التنبؤ بتوقعات الاقتصاد الفلسطيني للعام 2020 يبقى مرهوناً بالعلاقة مع الاحتلال، ويبدو أن السلطة الفلسطينية قد أدركت ولو متأخرة خطورة هذه النقطة وأعلنت عن خططها لفك الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي تدريجياً، الأمر الذي يعني أن الاقتصاد الفلسطيني يُمكن أن يستعيد عافيته، لكن ليس سريعاً، وهذا ما قد ينسحب على العام 2020.

(1) جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، مسح القوى العاملة، الربع الثالث من العام 2019، انظر الرابط:
https://0i.is/0u7l

معدلات ونسب التضخم في فلسطين

ارتفعت معدلات التضخم في فلسطين في العام 2019 مقارنة بالعام السابق 2018، وتراوحت معدلات التضخم نسباً مختلفة، والأشكال المرفقة تبين معدلات التضخم حسب التقارير الاقتصادية الواردة حتى اللحظة[1].

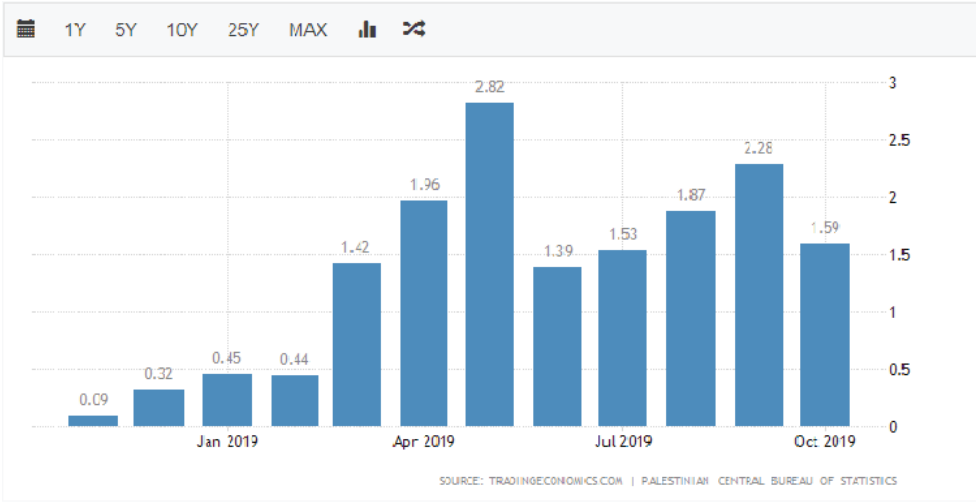

التقويم	GMT		فعلي	السابق	إجماع
2019-08-08	07:30 AM	التضخم معدل (السنوي) Jul	1.53%	1.39%	
2019-09-12	07:00 AM	التضخم معدل (السنوي) Aug	1.87%	1.53%	
2019-10-14	07:00 AM	التضخم معدل (السنوي) Sep	2.28%	1.87%	
2019-11-14	07:50 AM	التضخم معدل (السنوي) Oct	1.59%	2.28%	
2019-12-12	07:00 AM	التضخم معدل (السنوي) Nov		1.59%	

معدلات الفقر

بلغت معدلات الفقر حسب الإحصاءات المتوفرة ما يقرب من 17 % في الضفة الغربية، و58 % في قطاع غزة، ومع ازدياد معدّلات البطالة في الربع الأول من العام الجاري وبنسب كبيرة، فإنّه من المنطقي ارتفاع مُعدّلات الفقر، وَحِدّة الفقر في الفترة القادمة،

(1) انظر الرابط: https://ar.tradingeconomics.com/palestine/inflation-cpi

مما يُدخل المجتمع الفلسطيني في منزلقٍ خطير[1].

والأخطر من ذلك أنّ ارتفاع معدلات البطالة والفقر وتفاوت مستويات الدخل والثروة في المجتمع تخلق شرخاً في مفهوم العدالة الاجتماعية، خاصة إذا كان هذا التفاوت مرتبطاً بالجغرافية وقضايا النوع الاجتماعي، الأمر الذي يشكل تهديداً للسلم الأهلي على المدى البعيد، ويؤسس لمرحلة لها تبعات مجتمعية خطيرة على النسيج المجتمعي الفلسطيني.

وختاماً، وفي ظل التزام فلسطين بأهداف التنمية المستدامة 2030، التي نصّ هدفها الأول على «القضاء على الفقر»، وتمحورت أهدافها الـ17 حول مفهوم التنمية المستدامة، وفي ظل أجندة السياسات الوطنية 2017–2022، التي حملت اسم «المواطن أولًا»، وفي ضوء الأولويات الوطنية التي تضمنتها، ومنها: تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسة الوطنية المتمثلة بتوفير فرص عمل لائقة للجميع، والأولوية الوطنية المتمثلة بتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسة الوطنية المتمثلة بالحد من الفقر، وغيرها من الأولويات والسياسات، وفي ظل وجود مئات الجمعيات الأهلية في فلسطين التي تُعنى بالتنمية المجتمعية، وفي ظل وجود عشرات من مؤسسات الأعمال العملاقة التي تُحقق أرباحاً بالملايين، وتتضمن برامجها مفهوم المسؤولية المجتمعية، ومع إدراكنا التام لدور الاحتلال الإسرائيلي المعرقل لعملية التنمية بأشكالها كافّة، إلا أنّ تسارع الارتفاع في معدّلات البطالة والفقر تستوجب تحركاً على كافة المستويات لكبح جماح الفقر والبطالة، والعمل بشكل تكاملي رغم أنف الاحتلال، فشعبنا الفلسطيني يستحقّ منّا الكثير، وعلى رأسها العدالة الاجتماعية.

الموازنة العامة

جرت العادة منذ حدوث حالة الانقسام الفلسطيني في العام 2007 أن تعد وزارة المالية الموازنة العامة وتعرضها على مجلس الوزراء الذي بدوره يصادق عليها ويرفعها للرئيس للمصادقة عليها أيضاً، دون عرضها على المجلس التشريعي. في عام 2019 بلغ

(1) مؤيد عفانة، دنيا الوطن، انظر الرابط: https://www.wattan.tv/ar/news/255631.html

حجم الديون على السلطة الفلسطينية حوالي 3 مليارات دولار نتيجة الاقتراض البنكي، متراوحاً بين 40 – 50 مليون دولار، مرتبطاً بفوائد البنوك نفسها، وجاء ذلك بعد اقتطاع إسرائيل في الشهر الثاني من عام 2019 مبلغ 138 مليون دولار، من إيرادات المقاصة، بزعم أن المبلغ هو ما دُفع كرواتب للأسرى والشهداء خلال العام 2018[1].

واستمرت موازنة العام 2019 كما قبلها في عام 2018 مع تخفيض للنفقات بنسبة 20 %، وتبنت مبدأ التقنين النقدي؛ وهو يعني صرف ما توفر من نقد، واعتمدت حالة الطوارئ فيها، وتم وقف التعيينات والترقيات في الوظيفة العمومية، ووقف استبدال سيارات حكومية جديدة بالسيارات القديمة، وتعتمد السلطة على ثلاثة مصادر لتمويل نفقاتها؛ أولها الضرائب المختلفة بأنواعها، وضرائب المقاصة وهي ضرائب الواردات السلعية التي تحولها إسرائيل للسلطة وتشكل 50 %، والمساعدات الخارجية وتشكل 25% من الموازنة.

ولم يتم إقرار موازنة العام 2019 حتى اللحظة، وعدم إقرار الموازنة لم يكن مفاجئاً في ظل المعطيات الاقتصادية الفلسطينيّة لعام 2019، إذ أظهر تقرير الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ، الذي نشر في ديسمبر الماضي، تباطؤاً في النمو الاقتصاديّ بنسبة 0.7 % خلال عام 2018.

وأضاف التقرير: من المتوقع ارتفاع قيمة إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة 1 %، إضافة إلى زيادة قيمة النفقات الحكومية بنسبة 1 %، وبالتالي ارتفاع قيمة عجز الموازنة العامة (الحكومة المركزية) بنسبة 1.3 %[2].

ثالثاً: البعد الأمني

لم تختلف المسارات المرتبطة بعلاقات الصراع القائمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، في العام 2019 عنها في الأعوام السابقة، وقد كان هناك عدد من المحددات التي حكمت طبيعة ذلك الصراع، من حيث استمرار العدوان على الشعب الفلسطيني، واستغلال حالة عدم التكافؤ بين الطرفين من قبل إسرائيل، واستمرار استخدام إسرائيل لسياساتها

(1) شيماء مرزوق، الرسالة، 2019/8/8، انظر الرابط: https://0i.is/3Rpv
(2) المرجع السابق نفسه.

المعتادة تجاه الفلسطينيين من أسرٍ وهدمٍ واعتقال ومصادرة للأراضي، فيما احتفظ الفلسطينيون في ثباتهم وصمودهم، وسعيهم الدائم لإفشال المخططات الإسرائيلية.

فيما يتعلق بالأسرى

اعتقلت قوات الاحتلال 2759 فلسطينياً/ة من الأرض الفلسطينية المحتلة، منذ بداية العام 2019، وحتّى 30 حزيران/ يونيو؛ من بينهم 446 طفلاً، و76 من النساء، وعدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال حتّى تاريخ 30 حزيران 2019 بلغ نحو 5500، منهم 43 سيدة، فيما بلغ عدد المعتقلين الأطفال في سجون الاحتلال نحو 220 طفلاً، ووصل عدد المعتقلين الإداريين إلى نحو500 [1]، واستشهد في نهاية العام 2019 الأسير سامي أبو دياك رغم معاناته من مرض السرطان، ليضاف لقائمة الأسرى الشهداء.

وشهد العام 2019 اعتداءات متواصلة بحق الأسرى، شمل خصم إسرائيل للأموال التي تقدمها السلطة الفلسطينية للشهداء والأسرى من أموال المقاصة، الأمر الذي رُفض من الفلسطينيين وأدخل النظام السياسي الفلسطيني بأزمة اقتصادية، وفيما يتعلق بحقوق الأسرى الفلسطينيين، فإسرائيل لم تخرج في العام 2019 عن سياساتها العدائية تجاههم، ومن السهل التنبؤ بأن الأعوام القادمة ستحمل موجات أخرى من الاعتداءات بحقهم.

الشهداء في العام 2019

بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الفلسطينيين في العام 2019 قرابة 142 شهيداً، موزعين على 104 شهداء في قطاع غزة، و36 شهيداً في الضفة الغربية، وقد احتجزت إسرائيل جثامين العديد من الشهداء رافضةً تسليمها للجانب الفلسطيني، كنوعٍ من العقاب الجماعي الذي تمارسه بحق الفلسطينيين[2].

(1) مؤسسة الضمير لرعاية الأسرى، انظر الرابط: https://0i.is/tenu

(2) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، انظر الرابط: https://0i.is/vPks

هدم المنازل والمباني

هدمت قوات الاحتلال خلال العام 2019 ما يقرب من 94 منشأة ومنزلاً في القدس الشرقية وحدها في أكبر عمليات هدم فيها منذ العام 2019 [1]، فيما هدمت في الضفة الغربية ما يقرب من 302 منزل ومنشأةً بحجة عدم الترخيص[2]، مما يُشير إلى أن العام 2019 شهد هجمة غير مسبوقة في هدم البيوت والمنازل الفلسطينية؛ الأمر الذي لا يدع مجالاً للشك باعتبار مؤشر الهدم أحد المؤشرات الخطيرة على حالة عدم الاستقرار الأمني.

تزايد الاستيطان في الضفة الغربية

تحتل الضفة مكانة كبيرة في الفكر العقائدي الصهيوني، وخاصة مدن القدس والخليل ونابلس. فوفق العقيدة اليهودية، فإن التاريخ العبري كان في مجمله بالضفة، ففيها قامت دولة «إسرائيل» القديمة، ثم دولتا «يهودا وإسرائيل» بعد انقسامها، وهي على هذا الأساس أكثر أهمية وقدسية من بقية مناطق فلسطين، وترى التيارات الدينية في إسرائيل أن أرض الضفة يجب أن تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية، لما في ذلك من تقريب لعودة «مخلِّص اليهود»، وبناء «الهيكل» مكان المسجد الأقصى، إلى جانب ذلك يحرم حاخامات اليهود التنازل عن مناطق الضفة، ويرون أن ذلك لا يجوز «شرعاً»، كما لا يجوز إعطاء العرب الموجودين فيها مواطنة شبيهة بتلك التي يتمتع بها اليهود؛ ما يفسر تركيز الصهيونية الدينية اليوم على الاستيطان بشكل كبير في مناطق الضفة، مستندة إلى أساس تاريخي وآخر توراتي.

تشكِّل الضفة أهمية إستراتيجية أمنية وعسكرية واقتصادية للاحتلال، ويستغلها «لسرقة» المياه، وإقامة المشاريع الاقتصادية والصناعات الضخمة، علاوة على أنه يسخِّر بعض هذه المستوطنات كقواعد عسكرية للجيش ومراكز اعتقال للفلسطينيين، كل ذلك يجعل من المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة إستراتيجية دائمة، لا مجرد سياسة

(1) بيتسيلم، انظر الرابط: https://0i.is/koLv

(2) بيتسيلم، انظر الرابط: https://0i.is/yPAT

عابرة، كما يجعل الاحتلال مشروعاً رابحاً لإسرائيل على كل المستويات والأصعدة[1].

وفي هذا الإطار، صادقت سلطات الاحتلال على خطط لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، وذكرت حركة «السلام الآن» الإسرائيلية أن لجنة التخطيط التابعة لوزارة الجيش الإسرائيلي صادقت بشكل نهائي على بناء 838 وحدة سكنية، كما وافقت اللجنة على إيداع خطة لبناء 1466 وحدة سكنية في الضفة الغربية، وإضفاء صفة الشرعية على أربع بؤر استيطانية عشوائية، وبينت حركة السلام الآن، في تقرير لها، أن المجلس الوزاري المصغر (الكابنيت) وافق بشكل مبدئي على بناء 715 وحدة سكنية للفلسطينيين في المناطق المسماة «ج» من الضفة الغربية، والتي يمنع البناء فيها.

وجاء قرار السماح لبناء الفلسطينيين مقابل أن يتم بناء 6000 وحدة استيطانية في المستوطنات، ووضع رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو حجر الأساس لبناء 650 وحدة سكنية استيطانية جديدة في مستوطنة «بيت إيل»، الجاثمة على أراضي المواطنين شمال مدينة رام الله، كما أصدر نتنياهو تعليمات لبناء حي جديد يضم 300 وحدة سكنية في مستوطنة «دوليب» المقامة على أراضي المواطنين غربي مدينة رام الله، وصادقت سلطات الاحتلال على بناء 200 وحدة سكنية في مستوطنة «متساد» التي تعتبر غير قانونية، بحسب المعايير الإسرائيلية، كما وافقت على سريان مخطط لبناء 100 وحدة سكنية في مستوطنة «إيبي هناحال»، اللتين تقعان في التجمع الاستيطاني «غوش عتصيون». وكانت لجنة التخطيط والبناء المحلية الإسرائيلية قد صادقت في مدينة القدس المحتلة على خطتي بناء 641 وحدة استيطانية على طريق الخليل في المدينة من خلال بناء أبراج سكنية ضخمة، وصادقت على بناء مبنى صناعي ومراكز رعاية صحية وكنيس يهودي، بالإضافة إلى بناء 254 وحدة استيطانية في مستوطنة «بسغات زئيف» القائمة على أراضي المواطنين في القدس.

وسلمت سلطات الاحتلال إخطارات ببناء 120 وحدة استيطانية على أراضي دير إستيا بمنطقة وادي قانا غربي سلفيت، يأتي ذلك في الوقت الذي استولت فيه سلطات

(1) هاني المصري، الجزيرة، 2019/3/20، انظر الرابط: https://0i.is/mRxY

الاحتلال على مساحات واسعة من أراضي بلدات دير إستيا، وكفر لاقف في محافظتي سلفيت وقلقيلية؛ لتعزيز البناء الاستيطاني في مستوطنة «كرني شومرون». وفي سياق متصل، استولت سلطات الاحتلال على 63 دونماً من أراضي بلدة بورين جنوب نابلس، بحجج أمنية واهية، كما استولت على 11 دونماً من أراضي بلدة بيت حنينا في القدس، فيما قامت جرافات الاحتلال بعمليات تجريف أراض في منطقة المخرور شمال غرب بيت جالا في محافظة بيت لحم[1].

الاعتداء على المقدسات

في إطار سعيها المستمر لتهويد القدس، افتتحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية نفقاً تهويدياً أسفل الأقصى، بمشاركة سفير الولايات المتحدة الأمريكية في إسرائيل ديفيد فريدمان، ومبعوث البيت الأبيض للشرق الأوسط جيسون غرينبلات، وشيلدون أديلسون، أحد أبرز رجال الأعمال الإسرائيليين المولين للبرامج الاستيطانية.

أطلقت منظمات «الهيكل»، التي تنشط بالمشاريع الاستيطانية والتهويدية داخل القدس القديمة، حملة تبرعات بأوساط اليهود حول العالم، في الفترة الأخيرة، لبناء كُنس في ساحات المسجد الأقصى وبناء الهيكل المزعوم، وقد تضاعفت اقتحامات الأقصى في عام 2019 وكان من بين المقتحمين أعضاء كنيست[2].

في المحصلة، تُعطينا المؤشرات الأمنية التي استندنا إليها في هذا المحور وجود سياسة واضحة للاحتلال في إبقاء الوضع الأمني متوتراً، مع الإمساك بزمام ذلك التوتر، مع وجود تحديات داخلية فلسطينية أسهمت في استمرار حالة التوتر الأمني تلك، وعدم قدرة السلطة على التصدي للاحتلال وسياساته، ولعلَّ أبرزها استمرار حالة التنسيق الأمني الراهنة بين الفلسطينيين وإسرائيل، وعدم وجود حالة من الردع الكافي لثني إسرائيل عن تطرفها، بالإضافة إلى جملةٍ من التحديات الخارجية التي ألقت بظلالها على الوضع الأمني الفلسطيني بدءاً من الدعم الأمريكي الكبير لإسرائيل، ووجود حالةٍ

(1) وكالة سند للأنباء، انظر الرابط: https://0i.is/lgty

(2) قدس برس، 2019/7/1.

من عدم الاستقرار في النظام السياسي الإسرائيلي، الذي أبقى إسرائيل في دوامة الانتخابات في عام 2019 مما زاد من تصاعد وتيرة العنف ضد الفلسطينيين.

رابعاً: الوضع الاجتماعي والتعليمي في فلسطين

في إطار الوضع الاجتماعي، أظهر الفلسطينيون قدراً جيداً من التماسك الاجتماعي في العام 2019، وقدرةً على العيش المشترك ومحافظة واضحة على صعيد السلم الأهلي الفلسطيني، غير أنَّ هناك عوامل ومتغيرات طفت على السطح على الصعيد الاجتماعي شكلت نقاطاً سوداء في الوضع الاجتماعي الفلسطيني، دار أبرزها حول تبادل الاتهامات بين الأطراف الفلسطينية وخاصة السلطة وحركة حماس حول استمرار عمليات الاعتقال السياسي لدى الجانبين، فيما تعلق المؤشر الآخر بحريات الصحافة في الضفة وقطاع غزة، حيث قامت السلطة الفلسطينية بحجب عدد كبير من المواقع الإعلامية بحجة إثارتها للنزعات، فيما عانت الصحافة في غزة من مضايقات من حركة حماس، ففي المؤشر الذي أطلقه مركز مدى لحرية الصحافة في فلسطين، خلص المنظمون إلى أنّه لا توجد فوارق جوهرية في حرية الصحافة بين الضفة وغزة، وأن هناك مضايقات يتعرض لها الصحفيون حسب انتمائهم السياسي[1].

وعلى الصعيد التعليمي، فقد اعتبرت[2] معدلات الأمية في فلسطين من أقل المعدلات في العالم؛ فهناك انخفاض في معدل الأمية بنسبة 80 % خلال العقدين الماضيين، حيث أشارت البيانات إلى وجود انخفاض كبير في معدل الأمية منذ العام 1997؛ حيث بلغ معدل الأمية بين السكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) 13.9 % في العام 1997، ووصل إلى 2.8 % في العام 2018، وهذا الاتجاه في الانخفاض ينطبق على الجنسين؛ حيث انخفض المعدل بين الذكور من 7.8 % في العام 1997 إلى 1.3 % في العام 2018، أما بين الإناث فقد انخفض من 20.3 % إلى 4.3 % لنفس الفترة، أما على مستوى المنطقة، فقد

(1) دنيا الوطن، انظر الرابط: https://0i.is/TNux

(2) لا تتوفر حتى اللحظة إحصاءات حول نسب الأمية والتعليم في فلسطين للعام 2019، لذلك تم الاستعانة بمؤشرات العام 2018، وهي قد تنسحب بفارق بسيط على العام 2019، نظراً لعدم التغير الكبير في نسب التعليم، كالمؤشرات الأخرى المتعلقة بالسكان وغيرها.

انخفض المعدل في الضفة الغربية من 14.1 % في العام 1997 إلى 3.0 % في العام 2018، أما في قطاع غزة فقد انخفض من 13.7 % إلى 2.4 % لنفس الفترة.

وكان معدل الأمية بين الإناث أعلى منه بين الذكور بلغ معدل الأمية بين الأفراد (15 سنة فأكثر) في فلسطين 2.8 % (82.8 ألف أمي وأميّة)، بواقع 1.3 % بين الذكور (20.2 ألف أمي)، و4.3 % بين الإناث (62.6 ألف أميّة) في العام 2018. أما على مستوى المنطقة، فقد بلغ معدل الأمية بين الأفراد (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية 3.0 % (56.0 ألف أمي وأميّة)، بواقع 1.3 % بين الذكور (12.6 ألف أمي)، و4.8 % بين الإناث (43.4 ألف أميّة) لنفس العام؛ في حين بلغ معدل الأمية بين الأفراد (15 سنة فأكثر) في قطاع غزة لنفس العام 2.4 % (26.8 ألف أمي وأميّة)، بواقع 1.3 % بين الذكور (7.6 آلاف أمي)، و3.4% بين الإناث (19.2 ألف أميّة)[1].

قراءة تحليلية ورؤية مستقبلية لـ2020

تُشير المعطيات التي وردت في البعد السياسي إلى أن هناك مجموعة من المحددات التي حكمت ذلك البعد، تمثلت في استمرار انتفاء التمثيل الجامع للمؤسسات الفلسطينية منذ عام الانقسام الفلسطيني وحتى اللحظة، وهو ما حمل الوضع الفلسطيني مزيداً من الأعباء، وأثر على التمثيل الفلسطيني الخارجي، وزاد من ضعف الفلسطيني أمام العالم، وفاقم من حدة الانقسام المجتمعي، وقلل من معدلات النزاهة والشفافية على مستويات عدة، ورغم ذلك يمكن التنبؤ بأن العام القادم قد يحمل تغييراً في الوضع القائم، بسبب الاتفاق المبدئي على إجراء الانتخابات الفلسطينية، ووجود حالة من شبه الإجماع على أنَّها باتت الحل الوحيد والعملي للخروج من حالة الضعف التمثيلي التي فُقدت بسبب الانقسام، وهذا التصور الأكثر تفاؤلاً.

أمّا السيناريو المتشائم فيدور حول فشل إجراء الانتخابات وعودة الصدام مرة أخرى بين السلطة الحاكمة في غزة والأخرى في الضفة، وهذا سينعكس سلباً على الوضع الفلسطيني برمته.

(1) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، انظر الرابط: http://info.wafa.ps/ar__page.aspx?id=9145

ويتمثل سيناريو الأساس في بقاء الحال كما هي عليه دون الوصول لإجراء انتخابات فلسطينية في العام 2019. وفي حالة السيناريو المتشائم؛ فإنّ على صانع القرار السياسي أن يضع بدائل متعددة لتجنبه، أقلها الاتفاق على طريقة لإدارة الشعب الفلسطيني تحت ظل سلطتين تأخذان في الحد الأدنى المصلحة الفلسطينية بعين الاعتبار، علماً بأنَّ المؤشرات إيجابية وأكثر واقعية تجاه السيناريو المتفائل.

في إطار العلاقات الفلسطينية الخارجية، فإن استعراض مجمل تغيرات العلاقة في العام 2019 مع الولايات المتحدة تُشير إلى اتخاذها منحىً سلبياً، وهذا ما يتوقع استمراره في العام 2020 بسبب مجموعة عوامل، أهمها سياسة الإدارة الأمريكية التي باتت واضحة تجاه الفلسطينيين، والانتخابات الأمريكية التي يجري الاستعداد لها، وحاجة المرشحين للصوت اليهودي فيها.

وفي العلاقة مع أوروبا، فقد اتصفت بالثبات في العام 2019 مع العجز عن الفعل والتأثير، ويتوقع أن يستمر الدور الأوروبي يُراوح المكان، خاصة في ظل الوضع الثابت الذي يمر به الاتحاد الأوروبي، والأوضاع المالية التي باتت تحكمه وانشغاله بقضايا أكثر حساسية.

أمّا فيما يخص العلاقة العربية الفلسطينية، فيُلاحظ بقاؤها في إطار متماسك دون أن يصيبها شرخٌ واضح خلال العام 2019م، مع ضعف التأثير العربي، ويتوقع أن تبقى العلاقة العربية الفلسطينية ثابتة في العام المقبل تجاه قضايا فلسطينية معينة، مع انعدام التأثير أو تلاشيه، ويؤدي التطبيع العربي مع إسرائيل دوراً مؤثراً في ذلك.

بالنسبة للبعد الاقتصادي، فقد نما الناتج المحلي الفلسطيني خلال العام 2019 بنسبة قليلة جداً نهاية العام، وذلك بسبب الإفراج عن المال الفلسطيني المحتجز، ويتوقع في العام 2020 أن يأخذ منحىً نحو الثبات مع نسبِ نمو في حال نجحت الانتخابات وتم توحيد الجهود الفلسطينية. ومن حيث نسب البطالة؛ فقد زادت في العام 2019، ومن المتوقع أن تقل في العام 2020 بسبب سياسة السلطة الفلسطينية التي أعلنتها حكومتها الأخيرة، من حيث تقليل الاعتماد على إسرائيل وبناء اقتصاد منتج، والبحث عن بدائل للاستيراد، مما قد يتيح أمام الفلسطينيين فرص عمل جديدة، وهذا ينسحب على

معدلات الفقر في حال حدوثه.

أمّا بالنسبة للموازنة العامة، فيلاحظ العمل بموازنة الطوارئ في العام 2019، وهو ما سيستمر العمل به في العام 2020 بسبب عدم الاتفاق على حكومة تمثيلية واحدة، والعجز الذي شهده العام 2019 من المتوقع أن يحمله العام 2020 دون المقدرة على سده، بسبب انخفاض التمويل والمساعدات الخارجية.

فيما يتعلق بالوضع الأمني، فقد زاد توتراً على صعيد العلاقة مع الاحتلال في العام 2019، ومن المتوقع أن يستمر بزيادة نسبية في العام 2020 على كافة الأصعدة المتعلقة بالاعتقال وهدم المباني ومصادرة الأراضي، نظراً لعدم تشكل حكومة إسرائيلية حتى اللحظة، وإن تشكلت فستبقي على الأوضاع أو تحاول إثبات قدرتها على ضبط الوضع على حساب الفلسطينيين، والسبب الثاني يتمثل في القناعة الراسخة لدى كافة السياسيين الإسرائيليين بأهمية الاستيطان لهم، ويتوقع أن يشمل العام المقبل ضماً لمناطق فلسطينية لإسرائيل وخاصة غور الأردن، ومناطق وسط الضفة الغربية.

وعلى صعيد الاعتداء على المقدسات، فقد شهد العام 2019 اعتداءات متواصلة على المقدسات، ومن المتوقع أن تستمر، بسبب ما تتلقاه الجهات الجماعات اليهودية المتطرفة من دعم حكومي إسرائيلي، وبسبب الدعم الأمريكي من المسيحيين الصهاينة الذين أحاط الرئيس الأمريكي بهم نفسه، الذين ينطلقون في تصرفاتهم من وعودٍ دينية يرون أن الوقت حان لتطبيقها، من هنا فمن المتوقع أن يتعرض الأقصى في العام المقبل لعملياتِ هدم جزئية في أسواره ومحيطه أو عمليات حرق، أو اقتطاع جزء من ساحاته للمستوطنين.

على الصعيد الاجتماعي، فقد كانت هناك مؤشرات سلبية في العام 2019 تتعلق بحرية الصحافة والاعتقال السياسي، ومن المتوقع أن تقل في العام 2020 لعدة أسباب، أبرزها توقع مواصلة الاحتلال لعملياته العدائية ضد الفلسطينيين ومقدساتهم؛ مما قد يدفع بهم نحو الانشغال بقضايا أكثر أهمية، وكذلك المؤشرات والأجواء الإيجابية التي سادت نهاية العام 2019 التي من المتوقع أن يحملها العام 2020 من حيث تصفية الخلافات لإنجاح الانتخابات.

من حيث نسب التعلم، فقد شهدت نسب الأمية ثباتاً في العام 2019، مع اختلافها من منطقةٍ لأخرى، لكن من المتوقع أن يكون هناك تغيرات في العام 2020 في شكل التعليم، وذلك بسبب قلة فرص العمل للخريجين من التخصصات الأكاديمية التقليدية، حيث من المتوقع أن يزيد التوجه الفلسطيني نحو العمل اليدوي أو الصناعي.

المصادر والمراجع

- المجلس الوطني الفلسطيني، انظر الرابط: https://0i.is/LHBY
- جهاد حرب، كيف يُمكن تجاوز عقبات إجراء الانتخابات الفلسطينية، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 11 تشرين الثاني 2019، انظر الرابط التالي: https://0i.is/hqeE
- عربي 21، انظر نص الرد الذي سلمته حركة حماس لرئيس لجنة الانتخابات المركزية حنا ناصر، 27 نوفمبر 2019،
- https://0i.is/jaXs
- وكالة الصحافة الفلسطينية صفا، 27 تشرين الثاني 2017، انظر الرابط: https://0i.is/koep
- عربي 21، انظر نص الرد الذي سلمته حركة حماس لرئيس لجنة الانتخابات المركزية حنا ناصر، 27 نوفمبر 2019، https://0i.is/jaXs
- جمال القاضي، العلاقات الأمريكية الفلسطينية، بعد قرار ترمب بشأن القدس: ديناميكيات جديدة وخيارات مقيدة، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 4، 2018، ص 8
- DW عربية، «واشنطن: بناء المستوطنات في الضفة الغربية شرعي»، لمزيد من المعلومات، انظر الرابط:
https://0i.is/fpvo
- القدس العربي، 31 مارس 2019، لمزيد من المعلومات، انظر الرابط: https://0i.is/v8PK
- الموقع الرسمي لحركة حماس، 2019/4/27
- إدانات عربية وغربية لاعتراف ترمب بالقدس عاصمة لإسرائيل، موقع فرانس 24، 2017/12/6.
https://goo.gl/ULJ2aT
- رفض دولي للقرار الأمريكي بشرعنة المستوطنات، ميدل إيست أون لاين، 2019/11/21، انظر الرابط التالي:
- https://0i.is/0f2N
- دنيا الوطن، 2019/8/3، انظر الرابط: https://0i.is/3czf
- الجزيرة، 2019/5/21 انظر الرابط: https://0i.is/DXgN
- مركز الفكر الإستراتيجي، 2019/1/24م، انظر الرابط: https://0i.is/Ygi2
- مركز الزيتونة، التقرير الإستراتيجي، المؤشرات الاقتصادية، 2017، ص 101
- جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2019، انظر الرابط: https://0i.is/Zesc
- جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، إحصائيات الربع الثاني 2019، انظر الرابط: https://0i.is/b7Tg
- جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، مسح القوى العاملة، الربع الثالث من العام 2019، انظر الرابط:
https://0i.is/0u7l
- مؤيد عفانة، دنيا الوطن، انظر الرابط: https://0i.is/wO2B
- شيماء مرزوق، الرسالة، 2019/8/8، انظر الرابط: https://0i.is/3Rpv
- مؤسسة الضمير لرعاية الأسرى، انظر الرابط: https://0i.is/tenu

- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، انظر الرابط: https://0i.is/vPks
- بيتسيلم، انظر الرابط: https://0i.is/koLv
- بيتسيلم، انظر الرابط: https://0i.is/yPAT
- هاني المصري، الجزيرة، 2019/3/20، انظر الرابط: https://0i.is/mRxY
- وكالة سند للأنباء، انظر الرابط: https://0i.is/lgty
- قدس برس، 2019/7/1
- دنيا الوطن، انظر الرابط: https://0i.is/TNux
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، انظر الرابط: https://0i.is/wCCY

مصر..
وأوضاعها السياسية والاقتصادية

إعداد:

د. خيري عمر

مقدمة

يسعى التقرير لمناقشة التفاعلات ما بين السلطة والحركات والأحزاب السياسية، وخاصة ما يتعلق بتصور كل منها للإصلاح السياسي، وهي تأخذ في الاعتبار التطورات البنيوية بجانب العوامل الاقتصادية واتجاهات السياسة الخارجية، وهنا تبدو أهمية متابعة وتحليل التغيرات التي تطرأ على الوضع السياسي.

بشكل عام، تصنف أدبيات التحول الديمقراطي مصر ضمن النظم غير الديمقراطية ضعيفة القدرة، وهذا التصنيف يشمل البلدان التي تشمل تغيراً في النخبة الحاكمة دون التغيير في الأفكار السياسية واستمرار أنماط السيطرة على السلطة والموارد السياسية والاقتصادية. لقد ساهم التفاعل بين القوى المؤيدة للانتقال الديمقراطي والمعارضة في ظهور مشكلات في النظام السياسي على جانبي السلطة والمعارضة، وفي هذا السياق يمكن القول: إن تذبذب الأفكار الثورية وضعف شبكاتها السياسية ساعد في خفض فرص نجاح الفترات الانتقالية، وهذا ما يرجع لتضاؤل مبادرات التغيير والإصلاح؛ مما ساهم في تراكم المعوقات أمام التحول الديمقراطي.

وهذا التصنيف يشمل البلدان التي شهدت تغيراً في النخبة الحاكمة، وتلك التي تسعى لتغيير النخبة الحاكمة، ومن ثم؛ فإن التحدي الرئيس الذي يواجه التحول نحو الديمقراطية يكمن في تنامي الصراع السياسي بين الدولة والنخب السياسية والدينية

من جانب، وفيما بين النخب السياسية من جانب آخر، وفي ظل ضعف قدرات الدولة وتأثرها بالعوامل الخارجية، تزداد احتمالات التراجع عن الديمقراطية، وهنا يمكن الإشارة إلى أن استمرار الصراع السياسي لفترة طويلة في كل من مصر وتونس يهز من فاعلية المؤسسات وقدرتها على التكيف مع التغيرات الجديدة، وهذا ما يثير تساؤلات عن إستراتيجية تحديث الدولة وتحولها نحو الديمقراطية.

التعديلات الدستورية

مع بداية عام 2019، دخلت مصر في مرحلة استقرار السلطة، فقد شهد العام السابق إجراء الانتخابات الرئاسية، حيث بدأ الرئيس عبدالفتاح السيسي فترته الرئاسية الثانية بعد خروج كل منافسيه المحتملين من التنافس في الانتخابات، وشكلت هذه الأحداث الأرضية للتقدم نحو التعديلات الدستورية.

فقد تقدم حزب «دعم مصر» بقائمة التعديلات الدستورية وقع عليها 155 نائباً، ووافق عليها 531 من بين 596 عضواً في مجلس النواب، وكانت التعديلات الدستورية في أبريل محل جدل بين الحكومة والمعارضة، وخصوصاً ما يتعلق بمدة الرئاسة وصلاحيات الجيش، فحسب المادة (140)، زادت فترة الرئاسة من 4 سنوات إلى 6 سنوات، على أن تطبق بشكل فوري ليستفيد الرئيس الحالي من التعديل لتنتهي فترته الأولى حسب التعديل في عام 2024.

اتجهت ديباجة الدساتير بعد عام 2012 لتحييد ملامح الدولة والنظام السياسي، بحيث تؤسس المرجعيات الفلسفية لبناء مؤسسات الدولة، ولذلك فإن انتقال الديباجة (2013–2014) للحديث عن الحكومة المدنية كشكل للدولة الحديثة لا يشمل الضمانات المقررة في مفهوم توازن السلطات، بقدر ما يعني ترتيب العلاقة فيما بينها.

وفي ظل التطور الدستوري، شهد وضع المؤسسة العسكرية تطوراً في الدستور المصري، ففي ظل إعلان 30 مارس 2011، مارس المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطتين؛ التشريعية والتنفيذية (المادة 56)، وشهد دستور عام 2012 وتعديلاته في 2014 و2019 توسعاً في دور الجيش.

وقد شكلت قرارات 12 أغسطس 2012 نقطة جوهرية في دور المؤسسة العسكرية، حيث مهد قرار الرئيس الراحل محمد مرسي بتشكيل المجلس العسكري، لدخول جيل جديد للقيادة العسكرية، كما حصلت على ميزات إضافية بتفويض القائد العام بتنظيم حالة التعبئة العامة، وهي نقطة تم استخدامها في إعادة ترتيب أوضاع القيادة ونشر القوات في أواخر يونيو 2013.

كما مهّد دستور 2012 لاختيار وزير الدفاع من بين ضباط القوات المسلحة، وهو ما يعكس معالجة الدستور لحالة الانتقال التي تمر بها الدولة، وخاصة ما يتعلق بتزايد احتمالات وصول ذوي الخلفية المدنية للمناصب العليا في الدولة، وقد حافظ دستور عام 2013 على هذه المادة، ولكنه أضاف إليها ضمانات أخرى في المادة (234) التي اشترطت موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على وزير الدفاع كمرحلة انتقالية لدورتين انتخابيتين (8 سنوات)، وهي صياغة معدلة للمادة (171) من مشروع لجنة الخبراء، التي تشكلت وفق القرار الجمهوري رقم (489) لعام 2013، ويعكس هذا التطور اتساع دور المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي.

كما توسعت صلاحيات الجيش، حسب المادة (200)، لتشمل مهام «صون الدستور والديمقراطية والحفاظ على المقومات الأساسية للدولة ومدنيتها ومكتسبات الشعب وحريات وحقوق الأفراد»، كما احتفظت القوات المسلحة بحقها في اختيار وزير الدفاع من بين الضباط العاملين.

لعل القراءة الأولية لهذا التغيير تشير إلى تحسن وضع المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي من خلال نصوص دستورية تحمي أفرادها وكيانها، كما أنه يمكن قراءتها من وجهة أخرى بأن دستور عام 2013 يعكس التطلع لوقف تداول المدنيين على المناصب العليا، رغم أن الكثير من التصرفات يعد من صميم تقاليد السياسة في مصر، ولم تكن هناك ضرورة لدسترتها، كاختيار وزير الدفاع من الضباط العاملين بالقوات المسلحة، وخاصة في ظل اتساع دور ونفوذ الجيش في الدولة.

ومن جهتهم، سعى معارضو التعديلات الدستورية لإطلاق منصة إلكترونية للاستفتاء على التعديلات، التي تسمح للرئيس عبدالفتاح السيسي بالبقاء في الحكم حتى

عام 2034، وظهرت الحملة تحت عنوان «باطل»، حيث تبنت مبدأ بطلان الاستفتاء، وأخذت تنشر في نتائج استفتاء يومية للمؤيدين لوقف الاستفتاء، لكنه مع اقتراب أيام التصويت أجرت تعديلاً على موقفها ليكون التصويت برفض التعديلات كتعبير عن بطلان الاستفتاء. كان موقف المعارضة الرئيس لرفض الاستفتاء قائماً على أمرين؛ عدم الاعتراف بالنظام القائم لوصوله للسلطة عن طريق انقلاب عسكري، وعدم أهمية المشاركة لغياب الضمانات اللازمة للنزاهة، وأيضاً كان هناك اتجاه آخر يرى بالتصويت برفض التعديلات الدستورية لأنها تعمق من الحالة السلطوية.

المعارضة السياسية

ونتيجة لإخفاق التوقعات المبكرة بانهيار السلطة، اتجهت المعارضة لتأسيس «كيانات ثورية» في الخارج، باعتبارها ركيزة لتطوير المسار الثوري، وتأسست، في البداية، على فكرة استعادة الشرعية، ولاحقاً ظهرت اتجاهات تطالب بفكرة استعادة الديمقراطية، وهو ما يعكس اختلاف توجهات المعارضة بين الثورية والإصلاحية.

وبمرور الوقت، ظهرت أفكار مختلفة للخروج من الأزمة، تدور ما بين استعادة الشرعية واستعادة المسار الديمقراطي، وهو خلاف رغم محدوديته أثار الكثير من الجدل حول الالتزام بالثورة وتحقيق أهدافها، ولعل المشكلة الأساسية تكمن في وجود حالة من الاستقطاب في المناقشات حول مستقبل الدولة والحوار السياسي.

وظلت المعارضة في الخارج تدور في حلقة مفرغة، ولم تستطع تقديم تصور لتحقيق أهدافها، وذلك رغم توافر الفرص لتقديم أنفسهم للمجتمع كقادة للتغيير، لكنهم على العكس، دخلوا في صراعات غير مفهومة، وبمرور الوقت انحسر تأثيرهم في مصر، حيث لم تفلح في خلق بيئة سياسية تستوعب تطلعات الشباب، وصلت في نهايتها لحالة جمود لم تدرك التغيير في النظام السياسي والدستوري.

دخلت المعارضة، سواء من الأحزاب المدنية أو الإسلامية، عام 2019، في حالة انقسام داخلية، ظلت مهيمنة عليها طوال العام، وعلى الرغم من وفاة الرئيس السابق محمد مرسي، في يونيو، لم تشهد تغيرات مهمة، بقدر ما ظهرت خلافات فيما بينها حول

تعريف ملامح المرحلة التالية، فبينما تمسك قسم منها باستمرار المطالبة بعودة الشرعية ومنهم الإخوان المسلمون، رأى آخرون أن الشرعية انتهت بوفاة الرئيس وسعوا لتنشيط المعارضة في الخارج، وكشفت الشهور التالية خفوت الجدل حول الشرعية مفهوماً ومحتوى، وسادت حالة سكون لجماعة الإخوان والمعارضين بشكل عام.

وبغض النظر عن المحتوى المتكرر، تعد «وثيقة التوافق المصري» مساهمة أخرى قدمها قسم من المعارضة في الخارج في 28 ديسمبر 2019، وذلك بعد حالة ركود سياسي وانقسامات طوال العام، ويكمن التحدي أمام هذه المبادرة في عدم وضوح الأطراف الدافعة لها وانخفاض تجانسها، مما يطرح إمكانية تكرار فشل تجربة العمل الجماعي للمعارضة المصرية.

احتجاجات سبتمبر وما بعدها

ومنذ سبتمبر، شهدت مصر حالة جدل سياسي بين الحكومة وبعض المعارضين، دار محورها حول الفساد في الجيش وتوسع نفوذ عائلة الرئيس عبدالفتاح السيسي، وذلك في سياق حملة إعلامية وسياسية دشنها المقاول والفنان محمد علي، تضمنت اتهامات مباشرة بالفساد واستغلال السلطة لتحقيق مصالح خاصة.

وانتقل التناول السياسي للجدل المثار حول دور الجيش في الاقتصاد الوطني لاتهام للرئيس مباشرة ودوائره الاجتماعية، وبالتالي تحول الجدل لاتهام سياسي مباشر بإهدار المال العام ورعاية الفساد وتوريط الجيش في صراعات وأزمات داخلية تصرفه عن مهامه الأساسية، فيما مثل دخول الرئيس السيسي على خط الأزمة تحولاً في قناعات الشارع السياسي، بشكل ساهم في ظهور مطالب للجيش بعزله.

وكرد فعل على نشر وسائط مرئية (فيديوهات) تتناول الفساد في قطاع «الهيئة الهندسية»، ظهرت مؤشرات على وجود اختلاف في التعامل مع هذه الاتهامات، حيث يوضح حديث السيسي في مؤتمر الشباب الأخير عن وجود وجهتي نظر؛ كانت الأولى في تجنب الرد على المستوى السياسي والاقتصار على معالجته إعلامياً، فيما كان موقف الرئيس مختلفاً، وتحدث علانية نافياً تلك الاتهامات.

وشغلت قضية مكافحة الإرهاب محور رد الحكومة على اتهامات الموجهة للرئيس، وكانت المناقشات في مؤتمر الشباب متجهة لمحورين؛ دور الحكومة في مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار السياسي، وطرق الدعاية لتشويه الحكومة، ويمكن ملاحظة أنه منذ انعقاد مؤتمر الشباب كانت مواقف الرئيس في حالة رد فعل على تداعيات الحملة الإعلامية التي يقودها محمد علي، وهي حالة ظلت مسيطرة على المشهد السياسي بطريقة وضعت الحكومة تحت ضغط الاستجابة لتحركات الجماهير.

وإزاء هذه التطورات، تبنت الدولة مسارين؛ الأول كان متمثلاً في ترك المحتجين، حيث بدت مشاهد لافتة في خلو الشوارع من المظاهر الأمنية، كما تضمنت خطبة الجمعة الحث على مقاومة الظلمة والمتكبرين، بصورة تكشف عن وجود جهات رسمية ترحب بهذه الاحتجاجات.

ولكنه في الأيام التالية تغير موقف الحكومة؛ حيث توسعت في الاعتقالات لكل المعارضين بغض النظر عن دورهم في التظاهر، وتطورت هذه السياسة مع نشر قوات الأمن وتوسعها في الاشتباه، وفي هذا السياق، اعتقلت الشرطة الكثير من الشخصيات من كل الخلفيات السياسية، وما يزيد الأمر ارتباكاً، هو إخضاع كل المواطنين للتفتيش في الشوارع، ثم توقيفهم في المقرات الأمنية، لكنها بدأت في الإفراج عن أعداد منهم في بداية أكتوبر.

ومن جانب آخر، ورغم تزامن بيان مصر أمام الدورة الـ74 للجمعية العامة للأمم المتحدة مع الدعوة للاحتجاج وحث الجيش على التدخل لعزل الرئيس، هيمنت العلاقات الخارجية على خطاب عبدالفتاح السيسي، بجانب طلب المساهمة في مكافحة الإرهاب، وربما هذا يرجع للطابع الدولي للاجتماع، حيث تهيمن عليه القضايا ذات الطابع الدولي، وتبدو الدلالة الواضحة في أن تمثيل الرئيس لمصر وعدم إنابة أي مسؤول آخر، كما كان شائعاً، أعطى صورة إيجابية عن تماسك الحكم، وذلك رغم خطاب المعارضة الذي روج لوجود صراعات تحول دون ظهور الرئيس كممثل للدولة، ورغم الظهور الواضح، فإن شروع السيسي، بعد عودته، في حشد مؤتمرات جماهيرية وتوسيع الملاحقة الأمنية، تعكس جانباً من القلق جراء الانتقادات على مدى الفترة الماضية.

ولهذا، اتجه لشن حملة علاقات عامة عبر مؤيديه للترويج لخطاب إصلاحي، تضمن في ثناياه الدعوة لقبول المعارضة وفتح حرية التعبير والنشاط الحزبي، وهو خطاب يتزامن مع توجه الحكومة نحو دعم السلع والمحروقات، لتخاطب الفئات الفقيرة والمضارة من التضخم وتحرير الأسعار، قد تشير هذه التغييرات لوجود حزمة إجراءات تساهم في خفض الاعتراض على سياسات الحكومة بجانب استعادة مؤيديها منذ 30 يونيو 2013.

أما المسار الثاني، فإنه إزاء تفاقم الأزمة تراجعت الحكومة عن سياسة تحرير الأسعار، وعادت لدعم السلع والخدمات عبر قرارات تخفف من وطأة ارتفاع تكاليف المعيشة، كزيادة دعم الفرد من السع المدعومة، ومراجعة المستبعدين من الدعم النقدي، ورغم العجز المالي يمكن للحكومة تمويل هذه القرارات، لكن هذه السياسة تواجه تحديات من تباطؤ النمو الاقتصادي، وتراجع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة خدمة الدين الأجنبي، ولذلك يكون من المتوقع أن تتسم الإجراءات الحكومية بالطابع المؤقت، حيث ساد اعتقاد بأن الاهتمام بالسياسة النقدية بسبب تشجيع مؤسسات التمويل الدولية، لكنها وقعت في خطأ أن استقرار الاقتصاد الكلي ودعم القطاع الخاص كفيل بجلب رؤوس الأموال، غير أن الخبرة المصرية تكشف عن أن تراجع الاهتمام بتنمية القطاعات الاقتصادية ورفع طاقتها الإنتاجية ساهم في محدودية أثر السياسة النقدية، وهو ما ظهر في ارتفاع مستويات التضخم والفقر؛ وهو ما يعني أن استمرار المشكلات الهيكلية يمثل التحدي لقدرة الحكومة على تلبية الحاجات المعيشية للأفراد.

الإخوان المسلمون

تواجه جماعة الإخوان المسلمين عدة مشكلات؛ استمرار الانقسامات الداخلية، وتراجع أدائها السياسي، وعدم طرح حلول للأزمة في مصر، وتكمن أهمية الأزمة الداخلية في اندلاعها في المستويات القيادية، فيما كان الخلاف على الخيارات الفكرية أقل أهمية، وبغض النظر عن طبيعة الأزمة، كان من الواضح أنها انعكست سلبياً على الحراك السياسي، حيث عطلت تبلور أجندة العمل السياسي في مصر والخارج، واقتصرت الأنشطة على تحركات روتينية غير متكافئة مع السياسة الخارجية للدولة.

كما جاءت أزمة الإخوان في سياق تغيرات إقليمية ذات صلة بالوضع السياسي في مصر، وهنا يمكن التركيز على جانبين؛ **الأول:** يتمثل في تراجع الوضع الإقليمي للجماعة، فقد حدث توجه نحو تسوية ثلاث مشكلات إقليمية بدون مشاركة الإخوان، وذلك ما حدث في سورية واليمن وليبيا، وهو ما يعد مؤشراً على رفض قبول دورهم السياسي، **أما الثاني:** فإن الأزمة ترافقت مع تزايد الفجوة مع الحركات السياسية المصرية، حيث ظهرت حالة صراع على رعاية الثورة وخصوصاً مع الحركات التي انضوت تحت حراك 3 يونيو 2013، مما أدى لزيادة التباين بين الأطراف المعارضة لنظام الحكم وانسحابهم من تحالف دعم الشرعية، والمجلس الثوري.

ومع الدعوة للاحتجاج في 27 سبتمبر، مالت اتجاهات التعليقات حول الثورة، والإخوان، والاصطفاف؛ للتفاؤل بقرب سقوط الحكم، وظهرت مؤشرات اختلاف بين مواقف المعارضين، وبينما سكتت جماعة الإخوان عن التعليق على الأحداث، كشف توجه العديد من أفراد الإخوان عن ربط ما يحدث بالتضحيات والثبات الذي قدمته الجماعة، غير أنه مع انتهاء اليوم، ومع فشل الاحتجاج، ظهرت نوعية أخرى من الكلام والخطاب، تتبنى أنه لا ثورة ولا احتجاج بدون الإخوان كحركة منظمة.

وعلى الرغم من ابتعاد الإخوان عن الدعوة للاحتجاج في سبتمبر، فإنهم كانوا الأسرع في تأييد مقترح ورقة «وثيقة التوافق المصري»، وهذا ما تم التأكيد عليه في اتصال بين «إبراهيم منير»، نائب المرشد العام للجماعة، والمعارض الجديد «محمد علي»، ولعل ما يثير التساؤل هو ما يتعلق بالدوافع وراء تغير موقف الإخوان بعد تشكيكهم في قدراته ونواياه، قد تكون النقطة المحورية مرتبطة بأنه بعد وفاة الرئيس «محمد مرسي» تراجع ظهور وتعليقات الإخوان على مجريات الأحداث السياسية، ولم تظهر لهم تعليقات على تحديد موقفهم من المطالبة بالشرعية، ومن اللافت أن التواصل بين منير والمعارض الجديد كان مرتبطاً بإعلان انتهاء الشرعية بوفاة الرئيس السابق، وربما تكون هذه النقطة الأساسية لعودة الإخوان للمشاركة في نشاط المعارضة من الخارج.

أوضاع المعتقلين

على مدى العام، لم تشهد قضية المعتقلين تعاملاً سياسياً يليق بأهميتها، وظل التعامل معها عبر مكاتب حقوقية، غير أنه في أغسطس انتشرت مطالب للبحث عن تسوية لقضية المعتقلين، وفي هذا السياق؛ نشرت أوراق تم تسريبها من السجون مصحوبة بتوقيعات معتقلين، حاولوا وصف أوضاعهم ومدى السوء الذي وقع عليهم، وطالبوا جماعة الإخوان بالتحرك لإنقاذ حياة أفراد صارت مهددة بسبب الإهمال الطبي والإخفاء القسري، وكان الطلب المشترك بين العديد من العرائض متمثلاً في حث الإخوان على تقديم مبادرة، يتم بموجبها تطمين الحكومة والإعلان عن الانسحاب من العمل السياسي، كتوجه لفك الأزمة مع الدولة.

وعلى الرغم من الاهتمام بأوضاع المعتقلين، كان ظهور مطالب خاصة بهم أمراً ثانوياً، غير أنه تزايد الاهتمام بهم قبل أسابيع من نشوب الجدل حول الفساد، كان التناول منصباً على الوصول لحل لأجل إطلاق سراحهم وتسوية أوضاعهم القانونية، وفيما استقر الإخوان المسلمون على موقفهم بعدم الاعتراف بالنظام أو جعل المعتقلين موضوعاً للتفاوض، ظهرت مواقف أخرى تتبنى التوصل لتسوية سياسية وخاصة بعد وفاة الرئيس السابق محمد مرسي، عبر تفعيل المادة (241) من الدستور المتعلقة بالعدالة الانتقالية، وقد ظل اختلاف المواقف قائماً دون البحث عن صيغة مشتركة بين حركات المعارضة، حيث يشير عدم تقدمها تجاه وضع المعتقلين لمدى ضعفها وتشتتها.

وكانت استجابة إبراهيم منير، نائب المرشد العام، في 18 أغسطس، على قناة «الجزيرة»، بأنه يمكن للأفراد التبرؤ من الجماعة وتخليص أنفسهم من بطش السلطة، فالجماعة ليست هي المسؤولة عن استمرار اعتقالهم، كما أن الانضمام لها اختياري، يكون الخروج منها اختياراً، وقد أثارت هذه الاستجابة عاصفة من الانتقادات، كان أهمها متمثلاً في عدم إدراك الجماعة لمعنى المسؤولية السياسية.

السياسات العامة

تقوم رؤية كل من الصندوق والبنك الدولي لتقترح مسارات بشأن الديمقراطية، التي تقوم على أن اندماج الدول الفقيرة في الاقتصاد العالمي سيحل سريعاً مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، وعلى أساس هذه الجدلية ذهب البنك الدولي إلى التحول نحو المؤسسية التي ستكون رافعة لبناء النظم الديمقراطية، ولذلك كانت أولويات برامج البنك الدولي تعمل على دمج الجماعات السياسية والاجتماعية في السياسات العامة، وذلك لخفض فجوة توزيع العوائد والدخل القومي، وأخيراً إضعاف الدور السياسي للجماعات التي تعمل خارج سلطة الدولة باعتبارها تهديداً للتحول الديمقراطي، وذلك من خلال برامج المجتمع المدني وتمكين المرأة ومراجعة السياسات الصحية والمشروعات الصغيرة، فقد عكف البنك الدولي خلال العقود الماضية على توطين مشروعات التنمية الرأسمالية في بلدان العالم الثالث كتطبيق للتماثل في نموذج التنمية على مستوى العالم.

فإن طول فترة الكساد الاقتصادي يؤدي لتشوه توزيع الموارد بين السكان؛ بما يزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حدث ذلك في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ويمكن أن ينطبق على روسيا وليبيا في حالة امتداد الحرب الأهلية، أو في حالة مصر إذا ظل مستوى النمو منخفضاً لفترة طويلة، وينطبق أيضاً على دولة تحقق فائضاً كما في حالة ليبيا إذا لم تتبنَّ الحكومة سياسة لتوجيه الناتج المحلي لتطوير النشاط الاقتصادي لكي يستوعب التطلعات الاجتماعية والتحديث السياسي للدولة.

ولعل المشكلة الأساسية تكمن في تباطؤ نمو السياسات العامة، وهناك اتجاه للاعتماد على المؤسسة العسكرية في تقديم الخدمات العامة، وهي مشكلة تتعلق باهتزاز العلاقات المدنية – العسكرية، وترتبط بكفاءة تشغيل الموارد، ويمكن تحليل دخول الجيش للقطاعات المدنية وفق نظرية المالية العامة التي تقول: إن تزايد الإنفاق العسكري يساعد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن اعتبار دوره إيجابياً في تنشيط الاقتصاد الوطني.

وهنا تبدو أهمية الوضع الاقتصادي باعتباره الأكثر تأثيراً في مصر، ليس فقط بسبب تداخل القطاعات العسكرية والمدنية، ولكن لأن الفجوة المالية صارت تشكل ظاهرة

في النظام الاقتصادي المصري، فالسياسات الاقتصادية اتسمت بوجود مشكلة إنتاجية، وقامت، لفترة طويلة، على التوسع في الاستهلاك والتحول العشوائي نحو القطاع الخاص، وبطريقة أدت لاستهلاك الأصول العامة، ولذلك نشأت فجوة الصادرات والواردات كتعبير عن الاختلال الهيكلي في النظام الاقتصادي.

وتكشف المؤشرات الأولية لاتجاهات الدولة في معالجة العجز في الموازنة العامة وتنشيط القطاعات الاقتصادية على ثلاثة مصادر تمويلية؛ رفع حصيلة الضرائب العامة، تخفيض عبء الدعم، اللجوء للقروض والمنح الخارجية، ومن وجهة أداء هذه السياسة، يمكن ملاحظة أن هناك توسعاً في القروض الأجنبية التي زادت من 83 مليار دولار في بداية عام 2019 إلى 110 مليارات دولار مع انتهائه، وتنمو الديون بشكل متسارع بشكل يضيف أعباء على المالية العامة، وخصوصاً مع ارتفاع أقساط الديون وخدمتها.

ويتمثل التحدي للسياسة الاقتصادية في نقص القدرات التمويلية للمشروعات، أو تمويل إعادة هيكلة الأجور والنفقات العامة، وهنا اتجهت السياسة المالية لفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية دون شروط، غير أن انخفاض ملاءمة المناخ الاستثماري لم يحفز الاستثمار الأجنبي للبقاء في سوق العمل، مما أدى لتراجع مستويات الاستثمار الأجنبي، وزاد الاعتماد على القروض والمساعدات الاقتصادية للتخفيف من حدة الفجوة المالية.

وقد ظلت السياسات الاقتصادية تعاني من التكلس والغموض، حيث توضح المؤشرات تراجع القدرة على توليد موارد جديدة يمكن الاعتماد عليها في تلبية الحاجات الاجتماعية، في المشروعات التي طرحتها الحكومة ولم تشكل بدائل للتنمية، ولم تتضح جدواها الاقتصادية، وخصوصاً ما يتعلق بتطوير «قناة السويس» أو العاصمة الإدارية الجديدة، أو استصلاح أراض جديدة.

مما يترتب عليه ظهور تحديات جديدة، ترتبط بندرة الموارد واللجوء الدائم لسد العجز المالي عن طريق الاقتراض أو المساعدات الأجنبية، ومع تذبذب هذه المصادر اتجهت الحكومة للتمويل من المدخرات الفردية، والتوسع في إصدار أذون الخزانة؛ مما أدى لرفع الدين العام المحلي إلى تريليوني جنيه.

ويكشف البيان المالي 2019–2020 عن الارتباط الوثيق بين خطة التنمية والإصلاح

الاقتصادي، وخطة صندوق النقد الدولي، في نوفمبر 2016، وبموجبه تم إقراض مصر 12 مليار دولار على دفعات، وهو برنامج يركز على الإصلاح النقدي والمالي، وهو ما يلاقي صعوبات بسبب مشكلات الإنتاج وضعف الموارد المالية، وتزايد اعتمادها على الضرائب، حيث أخذت مساهمتها في الارتفاع منذ عام 2016، بينها زيادة ضريبة القيمة المضافة، والضرائب المحصلة على الخدمات والضرائب العقارية.

وفي هذا السياق، يرجع جانب من الأزمة الحالية للسياسات الاقتصادية لتسارع الحكومة في تطبيق حزم الإصلاحات الاقتصادية، لكنها لم تأت بأفكار اقتصادية مختلفة، وظلت تعمل على قاعدة أن التغير في السياسة النقدية سوف يقود الإصلاح الاقتصادي، وذلك رغم أن تجارب العديد من الدول النامية عانت من الاهتزاز الاقتصادي، وإذا كان تشوه السياسة الاقتصادية يشكل قيداً على التنمية، فإن ظهور أنماط احتكارية يضعف قدرة الحكومة على إدارة الموارد وعدالة توزيعها، وتكمن أهمية الشكاوى الحالية في تنامي احتكار بعض الأنشطة الاقتصادية كمشروعات التشييد والمقاولات والغذاء، وهي سياسة لا تتوافق مع قواعد السوق المفتوحة.

وفي سياق السياسة المالية، كان لتوسع الحكومة في زيادة الرسوم على الخدمات والضرائب تأثير سلبي على العديد من الفئات الاجتماعية، شملت رجال الأعمال والمهنيين، وهناك أمثلة كثيرة، منها ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشواطئ.

ورغم أن التكلفة المالية لدعم السلع تشكل عبئاً على الموازنة العامة، فإنها على المدى القصير توفر مظلة أمان لتهدئة المحتجين، لكنها على أية حال تشكل ضغوطاً إضافية على الموازنة العامة، بمراجعة سياسات الدعم دون الإشارة لإجراءات أخرى كتقييم السياسة المالية والاقتصادية.

السياسة الخارجية

يرتبط تقييم السياسة الخارجية ما يمكن اعتباره قيوداً تحول دون تطوير التعاون مع الدول الإسلامية، انعكست آثارها في فشل تجارب التكامل وتدني حجم التبادل التجاري، وإذا ما نظرنا إلى الشمال، فيمكن القول: إن أزمة الأمن على الحدود الشمالية هي نتيجة

مباشرة لعاملين تضافرا في ترسيخ الوجود الإسرائيلي واقتراب التهديد من السواحل المصرية، ولذلك تتجه لتطوير الدفاعات البحرية والجوية.

ومنذ عام 1952، شهدت توجهات السياسة الخارجية المصرية تغيرات حادة بين الحرب والسلام، وهذا ما أعطى فرصة لإسرائيل لالتقاط أنفاسها وفك العزلة المفروضة عليها، وفي هذا الإطار عملت مصر على تنويع سياستها الخارجية، بحيث لا تتوقف مصالحها على رغبات الولايات المتحدة، ففي اتجاه مواز عملت على تطوير علاقاتها مع روسيا في مجال التسليح والتعاون الإستراتيجي.

وشغلت السياسة الخارجية المناقشات في أواخر العقد الماضي، وكان محور اهتمامها في كيفية تحليل العلاقات المصرية الخليجية، وما إذا كانت تمثل اعتماداً متبادلاً وكيفية صنع السياسة الخارجية، وترجع أهمية تلك المناقشات إلى أنها كشفت عن محاولة لمعالجة حالة عدم وضوح مصفوفة وتراتب قضايا السياسة الخارجية، على أي حال؛ بدت اتجاهات لتقييم السياسة الخارجية على أساس التكلفة والعائد وتضافر المؤسسات والخبراء لوضع أولويات للسياسة الخارجية، وقد نظرت للعلاقة مع الخليج كتمديد للمجال الحيوي المصري.

وقد لقيت السياسة الخارجية تحديات كثيرة، لم تقتصر فقط على ندرة الأفكار المرتبطة بسياسات الأمن القومي، ولكنها تمثلت في اهتزاز البنية الداخلية وتنامي الصراعات الداخلية، ومن المهم استصحاب البيئة الداخلية في تحليل العوامل المؤثرة عليها.

ويشكل استمرار التوتر السياسي في البلدان المجاورة في اهتزاز بناء الديمقراطية؛ نظراً لعدم تماثل التطور السياسي على النطاق الإقليمي، وزيادة الضغوط الخارجية، ظلت السلطة قوية وتمتعت بالقدرة على تهميش مطالب المعارضة بالتدخلات الخارجية ومنع تدويل الشؤون الداخلية، ولم تجد محاولات المعارضة لدفع الكونجرس الأمريكي لإصدار قرارات إدانة للسياسة المصرية.

ومن جهة أخرى، يعد تنامي الصراعات الإقليمية واحداً من التحديات للسياسة المصرية، حيث صارت محاطة بدول مفككة، منها ليبيا والسودان، ففي حالة ليبيا

انخرطت مصر في الأزمة، لوقف تمدد الإسلاميين داخل جهاز الدولة، وضبط انتقال السلاح عبر الحدود، أما في حالة السودان؛ فلم تتمكن من بناء علاقات مستقرة مع الدولة، وعلى الرغم من هذه التباينات، فإن مصر حاولت تجنب الدخول في الصراعات الإقليمية بجانب تنويع علاقاتها الخارجية، وذلك على اعتبار أن البقاء تحت الضغوط الإقليمية يفرض قيوداً على حرية الحركة في السياسة الخارجية.

وعلى المستوى الفلسطيني، ثمة تداخل في أدوار كل من مصر والسعودية والإمارات، وذلك في عدد من الملفات الحيوية وتتعلق بفلسطين وليبيا والعراق وسورية واليمن، وهي شراكة شكلت خياراً إستراتيجياً يقوم على التكامل لبلورة محور إقليمي لرسم ملامح العلاقات العربية، غير أن تسارع العلاقات الخليجية الإسرائيلية أضفى أعباء على مصر بسبب فتح شبكة علاقات غير متناسقة، وفيما توجهت السعودية والإمارات لتقليل دعمها لحركة حماس، كان الموقف المصري باتجاه توسيع العلاقات مع الحركة وفتح قنوات تواصل رسمية معها، وهي مسألة تأخذ في الاعتبار هامش خصوصية الأمن القومي، ويعكس في ذات الوقت درجة من الاختلاف مع السياسات السعودية والإماراتية.

وتواجه السياسة المصرية تجاه إثيوبيا والسودان في سياق خريطة معقدة تجمع ما بين السمات الصراعية والتنافسية على إعادة تشكيل النفوذ في الشرق الأوسط وحوض النيل والقرن الأفريقي، فتطورات الوضع في السودان تمهد لأزمة مفتوحة، سوف تتشكل على إثرها دوائر النفوذ الإقليمي، وكان على غير المتوقع حدوث تراجع في المساهمة المصرية في دعم الانتقال السياسي في السودان، وشهدت مرحلة ما بعد البشير مزاحمة للدور المصري، جاءت من جانب إثيوبيا ودولتي الخليج (السعودية والإمارات)، يكمن وجه الاستغراب، في هذه الحالة، إلى ظهور نوع من التنافسية السلبية بين حلفاء السياسة المصرية.

وفيما يتعلق بليبيا، تبنت مصر موقفاً يقوم على مكافحة الإرهاب، واعتبار التدخل الدولي جزءاً مهماً من الموقف المصري، باعتباره تهديداً للمسار السياسي الليبي المستقل، واعتبرت مصر أن الوصول لحل لسياسي يتطلب تشكيل حكومة مستقلة، ونزع سلاح الميليشيات، والتوزيع العادل للثروات بين الليبيين، وتنظيم الجيش الليبي، هذه الخطوات

تشكل المعضلة الأساسية، لكن طرق تسويتها أو حلها يتطلب حشد جهود دولية لم تتوفر منذ عام 2011، حيث تخلى المجتمع الدولي عن دعم التنمية على أساس توزيع العوائد بشكل تحفظ تماسك الدولة، وفي هذا السياق؛ يمكن الإشارة إلى أن تجربة الأمم المتحدة في البدء بنزع السلاح (القرار 1995) أدت لانتشار أكثر للسلاح، مما يجعل الأولوية لامتصاص التوتر وبناء الثقة فيما بين الأطراف المختلفة.

كما بدا موقف الخارجية المصرية رافضاً لتطور العلاقات التركية الليبية، حيث أعلنت إدانتها لتوقيع تركيا ورئيس مجلس الوزراء الليبي فايز السراج، مذكرتيّ تفاهم في مجالي التعاون الأمني والمناطق البحرية، حيث رأت أنها معدومة الأثر القانوني، وذلك استناداً للمادة الثامنة من اتفاق «الصخيرات» التي تحدد اختصاصات الحكومة الليبية وشرط اجتماع كل أعضائها لصحة القرارات الصادرة عنها، وقد أشار الموقف المصري إلى أن نقص عضوية المجلس الرئاسي يمثل خللاً جسيماً في تمثيل المناطق الليبية بشكل يجعل الحكومة منقوصة الصلاحية وغير مؤهلة لعقد اتفاقيات مع طرف دولي آخر.

وقد استقرت السياسة المصرية على تأكيد عدم مشروعية الاتفاق التركي – الليبي، ومساندتها لمجلس النواب الليبي باعتباره السلطة الشرعية، وفي هذا السياق؛ يمكن تفسير تصريح وزير الخارجية بأن مذكرة التفاهم لا تمس المصالح المصرية، من جانبين؛ الأول: هو أنه لا يوجد نزاع قانوني مباشر مع مصر، ولذلك تبدو غير معنية بالآثار القانونية المترتبة عليها، والثاني: يتمثل في أن القاهرة لا ترى وجاهة قانونية لأن حكومة «الوفاق» تحظى بالحق القانوني في التوقيع، ولذلك تعتبر الاتفاقية غير قائمة، ووفق التصرفات المصرية، منذ توقيع تركيا وليبيا على مذكرة التفاهم، يبدو التفسير الثاني الأقرب للتلاقي مع الواقع، حيث يذهب التناول المصري لسرد الحجج القانونية لعدم صحة التصرف الليبي.

وفيما يتعلق بالبحر المتوسط وحقول الغاز، فقد بدأت مصر في الترتيب للحدود البحرية في شرق المتوسط في فبراير 2003، وفيها وافقت على حذف 10 نقاط ووضعها ضمن المنطقة القبرصية، وفي عام 2013 أعيدت المباحثات مرة أخرى، لتسمح بتواصل الحدود البحرية بين قبرص واليونان حتى أوروبا، وهي خطوة لتسهيل وصول الغاز

الإسرائيلي كبديل عن الروسي، مما يدفع روسيا للوقوف على الحياد من الخلافات في البحر المتوسط.

وسارت مصر واليونان وقبرص نحو عقد اتفاق «إعلان مبادئ» لترسيم الحدود البحرية في البحر المتوسط، لهذا الغرض عقدت قمة ثلاثية في أبريل 2015 بين كل من الرئيس عبدالفتاح السيسي، ورئيس وزراء اليونان أنتونيس ساماراس، والرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس، ووفق قانون البحار صدر إعلان القاهرة، بحيث منح اليونان شريطاً مائياً يمتد بين مصر وتركيا ويقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر، بحيث تمتد المياه اليونانية بين مصر وتركيا.

وبينما تم الترسيم البحري بين مصر وقبرص واليونان وإسرائيل، أعلنت تركيا عن خطط للتنقيب عن الطاقة في شرق المتوسط استناداً لعدم الاعتراف بقانونية إجراءات الأطراف الأخرى، ومع بدء عمليات الحفر لقيت تركيا اعتراضات من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالإضافة لدول إعلان القاهرة، لوحت هذه الدول باستخدام القوة لمنع تركيا من التنقيب عن الطاقة في المناطق المتنازع عليها.

ويعد التحدي القائم حالياً يتلخص في القدرة على بلورة رؤية سياسية وانتهاج إستراتيجية واضحة لصياغة ملامح السياسة المصرية وسط بيئة تنافسية وصراعية تتشابك فيها القضايا الإقليمية والدولية، فلا يمكن حالياً فصل تأثير مشكلات سورية والعراق واليمن وليبيا والخليج عن دول شرق أفريقيا والقرن الأفريقي.

وعلى المستوى الدولي، تواجه السياسة المصرية قيوداً، لعل أهمها تعدد المنافسين الدوليين على النطاق الإقليمي بشكل يزيد من أعباء السياسة الخارجية، فوجود مصالح للولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي، والصين، واليابان، وتركيا، وإيران، والسعودية، والإمارات، وقطر، يضاعف من صعوبة تأثير الدور الإقليمي المصري.

خاتمة

أفرزت اتجاهات ما بعد الموجة الديمقراطية الثالثة مساهمات جديدة سوف تؤثر على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع والنشاط الاقتصادي، حيث تميل إلى أن صيغة الدولة متوسطة ومعتدلة القوة تعد الصيغة الأفضل للتطور الديمقراطي، وذلك لأن الدولة القوية تدفع الأفراد للدفاع عن مصالح النخبة الحاكمة، كما أن الدولة الضعيفة تنتشر فيها المشكلات الاقتصادية والحروب الأهلية، وفي هاتين الحالتين يتعرض التحول الديمقراطي لانكسارات وانهيارات كبيرة، ويتسع الدور السياسي للجيش وزيادة ميل النخب لتأييد الدولة.

بشكل عام، تكمن تحديات التغيير السياسي والإصلاحات في مدى قدرة الحكومة والمحتجين على بناء سياسات متماسكة، غير أن الصعوبات التي تواجه الحكومة والمعارضة تفرض تحديات متماثلة، فكما تواجه الحكومة صعوبة في تمويل أي تعديل في سياساتها، فإن أطراف المعارضة تفتقر للقدرة على تقديم مشروع بديل أو تجميع شتاتها.

التحولات السياسية في إثيوبيا وتأثيرها على دول القرن الأفريقي

إعداد

أ. محمد أحمد إبراهيم

مركز دراسات القرن الأفريقي

نظرة على التحولات السياسية في إثيوبيا

شهدت إثيوبيا خلال العامين الماضيين تحولات سياسية عميقة كان لها الأثر في كل إقليم القرن الأفريقي الذي شهد استقراراً سياسياً وأمنياً خلال العام 2019، باستثناء بعض الخروقات الأمنية التي شهدتها العاصمة الصومالية مقديشو، فبوصول آبي أحمد إلى رأس هرم السلطة في إثيوبيا، شهدت إثيوبيا حالة من الوئام والاستقرار السياسي كان قد غاب عنها منذ أحداث العنف التي أعقبت انتخابات عام 2005، ثم احتجاجات عام 2011 الرافضة لتدخل الدولة في شؤون المسلمين، ثم تصاعدت بوتيرة أعنف خلال الأعوام 2015 و2016 و2017، ومطلع عام 2018، وأخذت منحى إثنياً تصدرته قومية الأورومو، التي طالبت بالحد من التغول على الأراضي التابعة لها المحيطة بالعاصمة أديس أبابا، بل ذهبت بعيداً برفع ثقف مطالبها بمساواة اللغة الأورومية بالأمهرية كلغة رسمية في العاصمة أديس أبابا.

واجهت الحكومة الإثيوبية التي تهيمن عليها جبهة تحرير شعب تجراي الاحتجاجات بعنف مفرط، وكانت موجهة في الأساس ضد قوميتي الأورومو والأمهرا، فأحدث ذلك تصدعاً في بنية الائتلاف الحاكم الذي قام على أساس الإثنية الفيدرالية، وضم إلى جانب الجبهة الشعبية لتحرير تجراي، الجبهة الديمقراطية لشعب الأورومو، الحركة الديمقراطية لشعب الأمهرا، والحركة الديمقراطية لشعوب الجنوب، ليضطر ذلك رئيس الوزراء الإثيوبي هيلي ماريام دسالين لتقديم استقالته في فبراير 2018، فاختار الائتلاف الحاكم آبي أحمد علي رئيساً له في 27 مارس 2018 تمهيداً لتوليته رئاسة الوزراء،

وبالفعل تم الإعلان في الثاني من أبريل 2018 آبي أحمد رئيساً للوزراء.

تحرك «آبي أحمد» داخلياً لإجراء مصالحة وطنية، فبادر بإطلاق صراح السجناء السياسيين، وسمح للأحزاب السياسية بممارسة نشاطها، ورفع حالة الطوارئ، وأصدر عفواً عاماً عن المعارضين السياسيين في الخارج[1]، وقام بزيارة كل الأقاليم، وعمل على تخفيف التوترات العرقية[2]، وأتبع ذلك بتحرك خارجي مع دول الجوار والإقليم؛ فزار جيبوتي والصومال، وفي خطاب التنصيب في أبريل دعا آبي أحمد في خطابه أمام البرلمان إلى تطبيق اتفاق الجزائر بين بلاده وإريتريا، وفي الخامس من يونيو 2018 اتخذ الائتلاف الحاكم في إثيوبيا قراراً بتطبيق اتفاق الجزائر، القاضي بترسيم الحدود، كبادرة حسن نوايا من إثيوبيا تجاه إريتريا[3]، وبعد شهر من هذا القرار، قام آبي أحمد بزيارة إريتريا وتوقيع اتفاق بتسوية النزاع الحدودي معها، في التاسع من يوليو 2018، منهياً بذلك حالة الجمود في العلاقات الإثيوبية الإريترية استمر لأكثر من عقدين، ليتحرك آبي أحمد بعد ذلك نحو الصومال لإنهاء الخلافات الإريترية مع الصومال بسبب دعم إريتريا للمحاكم الإسلامية وباقي مكونات المعارضة الصومالية ضد الحكومة الصومالية، ونقل الصراع مع إثيوبيا بعيداً عن الحدود الإريترية الإثيوبية باستضافتها مؤتمر أسمرا للمعارضة الصومالية في سبتمبر 2007[4].

(1) https://arabic.euronews.com/2018/09/16/tens-of-thousands-in-ethiopia-welcome-once-banned-olf-group

(2) http://mogadishucenter.com /07/2018/ إثيوبيا-ولايتي- أورومو- والصومال - يواقف/

(3) http://www.ena.gov.et/ar/index.php/politics/item/4740-2018-06-06-20-10-05

(4) http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties

هذا الحراك السياسي الذي قام به رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد في عام 2018 كانت له انعكاساته الإيجابية على إقليم القرن الأفريقي طوال العام 2019، حيث شهد استقراراً سياسياً وأمنياً، كما أدى آبي أحمد دوراً مهماً في تجنيب السودان الانزلاق نحو العنف بمبادرته للتقريب بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري والعبور بالسودان إلى المرحلة الانتقالية بدعم قوي لمبادرته من أمريكا والاتحاد الأفريقي.

كل هذه التحولات السياسية لا شك مهمة، غير أنها لم تكن مرتبطة بمنظومة متكاملة داخل الإقليم، بل هي تعود لفاعل إستراتيجي في الإقليم يتمتع بتموضع إستراتيجي وتفوق ديموغرافي ونمو اقتصادي مطرد في إقليم القرن الأفريقي مهم للقوى الدولية وهو إثيوبيا، وثانياً هي مرتبطة أيضاً بشخص آبي أحمد، والاستقرار السياسي والأمني في إثيوبيا خلال المرحلة المقبلة مهم للإقليم؛ مما يتطلب منا قراءة الخارطة السياسية في إثيوبيا خلال العام 2019 من أجل استشراف مستقبل النظام السياسي فيها بعد انتخابات منتصف أغسطس 2020 وتأثير ذلك على مجمل إقليم القرن الأفريقي.

عرفت إثيوبيا في تاريخها الحديث ثلاثة أنظمة حكم؛ ملكية قابضة، ويسارية دكتاتورية، وفيدرالية إثنية، وكلها لم تنجح في توحيد البلاد والحفاظ على تماسكها واستقرارها ولا تزال تبحث عنه إلى اليوم، وما المستجدات والتحولات السياسية المهمة التي تشهدها إثيوبيا اليوم إلا دليل على ذلك، وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه هنا في قراءة لمجمل تطورات المشهد الحالي.

إن الاحتجاجات والاضطرابات والقلاقل الأمنية التي عمت إثيوبيا بدأت في عام 2011 [1]، عندما تدخلت الدولة لكبح جماح الاحتجاجات التي قام بها المسلمون احتجاجاً على تدخل الدولة في عقائد المسلمين بجلب دعاة من فرقة الأحباش من لبنان، واستمرت بوتيرة متصاعدة لمدة 3 سنوات (2015 – 2018)، بالإضافة إلى ما لاقته هذه الاحتجاجات من دعم دولي كبير كانت وراء وصول آبى أحمد إلى سدة الحكم؛ حيث أجرى إصلاحات سياسية واقتصادية واسعة في البلاد، وأعاد العلاقات مع إريتريا، وانتهج سياسة تصفير المشكلات مع المحيط الأفريقي والعربي، هذه السياسة وجدت ارتياحاً كبيراً لدى الكثير من المجتمعات المحلية والدولية، وبعد مرور ما يقارب العامين، طفحت المشكلات من

(1) https://www.aljazeera.net/news/humanrights/2014/10/29

جديد إلى السطح، ويعود سببها الرئيس إلى عدم تقديم الجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب الإثيوبية حزب الائتلاف الحاكم (الإهودق) خريطة واضحة متفق عليها للحل السياسي والخروج بالبلاد من مأزق الانغلاق العرقي الذي عززه النظام السياسي القائم على الفيدرالية الإثنية وعبره تغول أقلية إثنية (قومية التجراي) على إثنيات أكبر، لا سيما أنهم ينتظرون الانتخابات العامة في منتصف أغسطس 2020، مما برزت اتجاهات سياسية مختلفة تتصارع في الساحة السياسية لكل منها رؤيتها في شكل الدولة والحكم، وتعمل على تعبئة وحشد الجماهير حولها، وفيما يلي ابرزها:

1 - التيار الوحدوي الشمولي: الذي يعرف محلياً بـ «مدمر»؛ أي التجمع، بحسب فلسفة آبي أحمد، الذي أصدر لها كتاباً بثلاث لغات (الإنجليزية والأورومية والأمهرية) ويسعى إلى تطبيقها.

ملخص الفلسفة أنها تهدف إلى إعادة دمج المكونات الإثنية الإثيوبية من أجل بناء الدولة المركزية التي يتم فيها صهر وتذويب الاختلافات القومية والثقافية مرة أخرى في هيكل تنظيمي مركزي واحد، وتقوم على حزب اتحادي[1] تحت مسمى «حزب الازدهار» (Prosperity Party)، متجاوزاً به تركيبة الائتلاف الحاكم، ومستوعباً بقية الأحزاب التي لم تكن جزءاً منه، أو عادت إلى البلاد حديثاً بعد الانفتاح السياسي، والإبقاء على الفيدرالية الإثنية على مستوى الاقاليم ولو في هذه الفترة، وقد طرح أفكاره هذه في لقاء جمع 50 حزباً من المعارضة، في 22 يوليو 2018، ملخصاً أفكاره حول ضرورة قيام تعددية ديمقراطية خلفها مؤسسات قوية تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون[2].

2 - التيار الفيدرالي: الذي يدعو للحفاظ على النظام الفيدرالي الإثني القائم حالياً باعتباره أحد المكتسبات التاريخية بعد إسقاط نظام منجستو في منتصف عام 1991، ويقود هذا التيار مع بعض الاختلافات بينه وبين من معه في هذا الاتجاه في بعض الجزئيات جبهة تحرير شعب تجراي (TPLF) التي أزيحت عن الحكم مؤخراً.

3 - ائتلاف الأحزاب التي تعتقد أن إثيوبيا لا ينبغي أن يكون لها مناطق عرقية على الإطلاق كحزب «المواطنون الإثيوبيون من أجل العدالة الاجتماعية» (EZEMA)، وتعتبر

(1) http://www.waltainfo.com/news/national/detail?cid=41391
(2) http://www.waltainfo.com/news/national/detail?cid=41391

هذه الأحزاب أن النظام الفيدرالي القائم على الأعراق عمّق الانقسامات العرقية، وقد ينتج مجدداً دكتاتورية عرقية كالسابق حين هيمنت عرقية الأمهرا على إثيوبيا وأقصت بقية المكونات، كما ترى في النظام الفيدرالي القائم أنه أوجد مشكلات بنيوية تهدد وجود إثيوبيا، يرأس الائتلاف برهانو نيقا، رئيس حركة قمبوت سبات (السابع من مايو)، ويتكون الائتلاف من:

- الحزب الديمقراطي الإثيوبي، واختير رئيس الحزب نائباً للأمين العام للائتلاف.
- حركة السابع من مايو (قمبوت سبات)، رئيسها اختير رئيساً للائتلاف.
- الحزب الأزرق، اختير رئيس هذا الحزب أميناً عاماً للائتلاف، يطالب الحزب بتعزيز الفيدرالية.
- حزب الجيل الجديد.
- حزب شعب جامبيلا.
- حزب الوحدة من أجل الديمقراطية والعدالة.
- حزب عموم إثيوبيا.

وقد تشكل هذا الائتلاف في 10 مايو 2019 بعد مؤتمره التأسيسي.

4- التيار الأورومى المطالب بتصدر قومية أورومو المشهد السياسي في إثيوبيا انطلاقاً من موقعها الجغرافي حيث تهيمن على ثلثي مساحة إثيوبيا، وتفوقها الديموغرافي لكونها أكبر إثنية في البلاد، ويتزعم هذا الاتجاه جبهة تحرير أورومو، ولما مقرسا، وجوهر محمد، والأخير هو زعيم قومي بارز لأكبر قومية في إثيوبيا، ويمتلك شبكة إعلامية ويحوز على جاذبية هائلة وسط شباب أروميا الذين هم على استعداد للخروج إلى الشوارع بدعوة منه عبر تغريدة واحدة، وقرر ترشحه لمنصب رئيس الوزراء، ولكن تشكل جنسيته الأمريكية تحدياً كبيراً أمام ترشحه لهذا المنصب.

يبلغ عدد الأحزاب في البلاد عموماً 120 حزباً، أكثرها محلي لا يتجاوز الإقليم بحكم أنه مؤسس على الإثنية وليس له فعالية أو رصيد نضالي يذكر، لذلك يظل تأثيرها محدودا إلا أن تتحالف مع مثيلاتها في الأقاليم الأخرى، ويوجد في إقليم أروميا وحده

10 أحزاب بما في ذلك حزب أورومو الديمقراطي (ODP) الحاكم، أما الذي ينشط على مستوى البلاد فقليل جداً.

اتسعت رقعة الخلافات بين الائتلاف الحاكم وتطورت إلى محاولة إطاحة كل واحد منهما بالآخر، فبادر آبي أحمد باتخاذ الخطوات القانونية التي يراها ضرورية لتأسيس حزبه الجديد (حزب الازدهار – PP)، وبعد الدراسة والمناقشة في كل المستويات القيادية في الائتلاف الحاكم، أصدر قراراً بذلك وبموافقة ثلاثة من الأحزاب الأربعة المكونة للائتلاف الحاكم[1] (الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية – EPRDF)، وهم:

- الحزب الديمقراطي الأورومى (ODP).
- حزب أمهرا الديمقراطي (ADP).
- الحركة الديمقراطية لشعوب جنوب إثيوبيا (SEPDM).

وفي ذات السياق، ذهبت الأحزاب الإثنية الخمسة الأخرى التي كانت تعرف بأنها أحزاب موالية للائتلاف الحاكم إلى حل أحزابها، وأعلنت اندماجها في الحزب الجديد، وهي[2]:

- حزب العفر الوطني الديمقراطي (ANDP).
- الحزب الديمقراطي الصومالي (SDP).
- حزب بني شنقول الديمقراطي (BDP).
- حركة جامبيلا الديمقراطية الشعبية (GPDM).
- رابطة هرر الوطنية (HNL).

وبذلك تم تشكيل حزب الازدهار رسمياً في الأول من ديسمبر 2019 بالعاصمة أديس أبابا عندما وقع 8 أحزاب (3+5) اتفاقاً لحل أحزابها والاندماج في حزب الازدهار، يعتزم الحزب الجديد بناء مؤسسة قوية ودائمة، وإقامة توازن بين الهوية العرقية والانتماء الوطني، وخلق اقتصاد قوي موحد، وقدم أوراق تسجيله رسمياً إلى المجلس الوطني

(1) http://salamhorn.com/2019/11/25/%.
http://qiraatafrican.com/home/new/ .

(2) http://www.waltainfo.com/index.php/FeaturedArticles/detail?cid=52840

للانتخابات في إثيوبيا (NEBE)، فكرة دمج الأحزاب المكونة للائتلاف الحاكم في حزب واحد كانت في الأروقة من فترة الراحل مليس زيناوي، لكنها لم تر النور إلا في عهد آبي أحمد، ليجعلها ركيزة أساسية لفلسفته السياسية بدل «الديمقراطية الفيدرالية القائمة على الهوية العرقية» التي تأسس عليها الائتلاف وفق رؤية مليس قبل 3 عقود خلت، ويتوقع من تسريع عملية انصهار الأحزاب في حزب وطني واحد (مدمر) تحقيق الأهداف التالية:

- الحصول على نتائج أفضل في الانتخابات القادمة، منتصف أغسطس 2020.
- تعزيز وحدة البلاد التي يعصف بها الصراع السياسي والنزاع العرقي.
- تخفيف العنف الإثني والقضاء على التوتر الطائفي.

أما المكون الرابع للائتلاف فهو: الجبهة الشعبية لتحرير تجراي (TPLF) رفضت قرار الاندماج بهذه الصورة المستعجلة، وقاطعت الاجتماعات، ودعت عضوية التنظيم إلى مؤتمر طارئ، واتخذت قراراً بعدم الاندماج في الحزب الجديد (PP)، وذهبت إلى بحث خيارات وبدائل أخرى، حيث ترى في رؤية آبي أحمد للإصلاح تهميشاً لقومية تجراي، ومحاولة لإلغاء النظام السياسي في إثيوبيا المبني على الفيدرالية الإثنية؛ فرفضت الانصهار في الحزب الجديد، وتتهمه بانتهاك الدستور، وأن الإجراء الذي قام به آبي أحمد في تأسيس الحزب غير قانوني، وتدينه بشده، وتصفه بالمزيف، بل وتحذره من التقليل من تضحياتها التي قدمتها في سبيل الحرية والعدالة والديمقراطية، وأن أي استبعاد لها أو المصالحة من دونها لن تستمر؛ لأن لعبة الأرقام قد تبدي أن تجراي لا تشكل تهديداً، لكن الوضع العام سيؤدي إلى خلق توتر آخر، ومع مرور الوقت يمكن أن ينتهي في شكل من أشكال التمرد الذي قد يقوض وحدة البلاد، وتتوقع جبهة تحرير شعب تجراي (TPLF) أن يؤدي تأسيس حزب الازدهار إلى إلغاء الفيدرالية الإثنية تدريجياً، والتدخل في شؤون إقليمها (تجراي)، وتقليص نسبة مشاركتها في الحزب الجديد لأنها لا تشكل إلا 6 % من سكان إثيوبيا؛ ما يضعف نفوذها أكثر، لهذا تصوغ عدداً من الحجج والبراهين حول عدم شرعية الإجراءات التي قام به آبي أحمد في تأسيس حزبه الجديد، معللة بأنه لا يمكن لشخص واحد أن يصبح رئيساً لحزبين مختلفين PP، (EPRDF) في

آن واحد، وفي حالة عدم وجوده بعد الآن (الائتلاف) فإن الرئيس غير موجود أيضاً.

وقد يكون لديها خيارات وبدائل من قبيل:

– البحث عن حلفاء جدد يتفقون معها في الفيدرالية والحشد على أساس المحافظة على المكتسبات السياسية والاقتصادية والنظام الفيدرالي على أساس عرقي، وهذا الخيار يستبعد أن يجد قبولاً من المكونات الإثنية الأخرى، وذلك بسبب علاقاتها السيئة إبان حكمها مع كل الأطراف.

– حصر نفسها في إطار إقليمها وتهدئة اللعبة والقبول بالأمر الواقع.

– الاتجاه شمالاً إلى إريتريا والتصالح مع النظام الإريتري، مع أن سبحت نقا، الزعيم الروحي لها، صرح مؤخراً: «طالما هناك أسياس على قيد الحياة؛ فلن يكون هناك سلام بين إثيوبيا وإرتريا».

– حق تقرير المصير حتى الانفصال وتأسيس دولة تجراي الكبرى واقتطاع أراض من الجيران شمالاً وجنوباً عبر توظيف علاقاتها وفك الحصار عن نفسها.

– الدخول في حرب مع إقليم أمهرا وإريتريا، حيث لديها قوة عسكرية (مليشيات) قوامها 100 ألف جندي بكامل العدة والعتاد.

وأيضاً لن تعدم المزيد من الخيارات، ولكنها لن تكشف عنها؛ لأن المعطيات الحالية وعوامل أخرى مثل السكان، والتحول الإستراتيجي الأمريكي واهتمامه بالقرن الأفريقي بتموضعه في جيبوتي لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد، بالإضافة إلى تراجع شعبية جبهة تحرير شعب تجراي، كلها عوامل ليست في صالح تجراي، وفي النهاية تقاطع السلام والمصالح والوحدة في تجراي يجعل من الصعب على تجراي التفكير في تقرير المصير والانفصال في المستقبل القريب، وقبل ذلك ينبغي لها حل النزاعات الحدودية مع إريتريا، ومنطقة أمهرا المجاورة، حتى يمكن الحفاظ على السلام والاستقرار في تجراي، وهما الشرطان المسبقان للتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.

لم تعلن المعارضة الأخرى أو التي عادت إلى البلاد ضمن الإصلاحات السياسية التي أجراها آبي أحمد بعد وصوله إلى الحكم موقفها من الاندماج في الحزب الجديد، لكن

توصلت 10 تنظيمات سياسية، في 6 ديسمبر 2019، إلى اتفاق على العمل معاً في فترة انتخابات عام 2020، وربما تتطلع إلى تشكيل تحالف فيما بينها على أساس المساواة والعدالة، وهي[1]:

- جبهة تحرير أورومو (OLF).
- جبهة الوطنية لتحرير أُوغادين (0LF).
- حركة تحرير شعب بنى شنقول من أجل السلام والحرية.
- مجلس أغاو الوطني.
- جبهة تحرير سيداما (SLF).
- أحزاب موكا (متجي) الديمقراطي.
- حزب قمانت (كيمانت) الديمقراطي.
- حزب كفا الأخضر.
- جبهة تحرير شعب جامبيلا.
- حزب تحرير العفر الشعبي.
- جوهر محمد.. المنافس المحتمل

جوهر محمد، الناشط السياسي الأورومي المعروف والحليف السابق لآبي أحمد، يرى أن عملية الانصهار في حزب وطني واحد خطيرة جداً، وتؤدي إلى مركزية الحكم؛ ومن ثم ضياع حقوق قومية أوروميا التي كانت وراء التحول الجديد في إثيوبيا، لذلك أعلن عن احتمال أن يؤسس حزبه لكي ينافس به آبي أحمد في الانتخابات القادمة، وأعلن لاحقاً، بتاريخ 30 ديسمبر 2019، انضمامه إلى حزب المؤتمر الفيدرالي الأورومي (OFC) الذي يرأسه ماريرا جودينا، وهو أستاذ علوم السياسية ومن عرقية معتدلة، ويعمل كحزبي لسنوات ولديه عدد كبير من المؤيدين، ويعتبر من الأحزاب الكبيرة في البلاد، وقال جوهر: إنه من المؤيدين له لفترة طويلة، وقال: إنه سيعمل لضمان أن يعمل

(1)http://salamhorn.com/2019/12/07/عشرة-احزاب-إثيوبية-معارضة-تتفق-للعمل-م//

الحزب بالتعاون مع أحزاب أورومو الأخرى، وأضاف أنه بدأ منذ عدة أسابيع إجراء إنهاء جنسيته الأمريكية، وسيستقيل من منصبه كمدير لشبكة «Oromo Media Network»، وهي أحد الوسائط التي أسسها وقادها لعدة سنوات، وأعلن جوهر أيضاً أن حزبه ليس حزباً إقليمياً فحسب، بل له امتدادات في الأقاليم الأخرى.

التحدي الأكبر لهذا التحول الجديد هو إمكانية بناء نظام حكم يرتضيه الجميع، ويحقق استقراراً للبلاد، وينعكس إيجاباً عليها وعلى جوارها أم لا، ويتمثل هذا التحدي في:

- أعمال العنف التي اندلعت مرة أخرى في أواخر أكتوبر الماضي تعكس أسباب الفشل في معالجة ارتفاع تكاليف المعيشة وبطالة الشباب وغيرها التي لها دلالات عرقية ودينية.
- تنطوي خطة آبي أحمد على حل الائتلاف الحاكم ودمجه مع خمسة أحزاب أخرى في حزب جديد هو حزب الازدهار؛ دعماً للوحدة الوطنية وتعزيز قيادته، لكنه يواجه معضلات حادة؛ مثل استرضاء الأورومو من شأنه أن ينفر المجموعات العرقية الأخرى، وأن السماح للتيجراي بالإبقاء على صنع القرار الوطني من شأنه أن يحبط المجموعات الأخرى التي تطالب بتقليص نفوذها.
- الخطوات التي اتخذها آبي أحمد لدفع البلاد إلى نحو سياسة أكثر انفتاحاً، وجهوده لتفكيك النظام القديم أضعفت الدولة، وأعطت طاقة جديدة للنزاع العرقي، وأدى إلى ارتفاع العداء بين قادة أقوى مناطق إثيوبيا.

4 مخاطر تهدد الاستقرار بالبلاد:

الأول: يتقاطع مع أروميا الذي يتعين على رئيس الوزراء بذل المزيد من الجهد لتعزيز مصالح المنطقة.

الثاني: تحريض قادة أورومو ضد قادة أمهرا الذين هم على خلاف حول محاولة أروميا للحصول على نفوذ أكبر، بما في ذلك العاصمة التي تعد متعددة الأعراق، ولكن تحيط بها أروميا.

الثالث: يتعلق بنزاع مرير بين سياسيي أمهرا وتجراي المهيمنة سابقاً.

الرابع: قادة تجراي وحكومة أحمد، حيث يستاء السابق من رئيس الوزراء لما يرون أنه تفكيك للنظام السياسي الذي بنوه ثم سيطروا عليه.

– عدم استيعاب أمهرا للأقليات في داخلها واحترام حقوقها مثل كيمانت وغيرها، واستهداف الآخرين في الإقليم، وكذا ترك الأقليات في الأقاليم التي تهيمن عليها المجموعات العرقية الرئيسة في الأقاليم عرضة للخطر.

تفكيك النظام الفيدرالي الإثني عبر أجندة الإصلاح التي يروج لها رئيس الوزراء وحلفاؤه في خضم الصراع الجاري أصبح من الواضح للجميع أن رئيس الوزراء القادم سيكون أوروموياً؛ لأن القومية أصبحت وجهة النخب السياسية الساعية اليوم إلى السلطة.

وهكذا، فإن ما سيحدث في الأشهر القليلة المقبلة وبشكل أكثر تحديداً في يوم الانتخابات سوف يقرر مستقبل النظام الفيدرالي الذي يتأرجح الآن، لأن عدم تجانس الآراء السياسية داخل إقليم أوروميا يمثل ذلك تحدياً كبيراً لقاعدة سلطة آبي أحمد، وليس من المستغرب أن يحتفظ «OLF» بمكانة خاصة في قلوب أوروميا؛ نظراً لتاريخه الطويل الذي ناضل من أجل تقرير مصير أورومو.

الانتخابات القادمة

الانتخابات الإثيوبية لعام 2020 تلوح في الأفق، وفي ظل سحابة من عدم اليقين والارتباك، ويبدو هناك شبه إجماع بين الجهات السياسية الفاعلة داخلياً وخارجياً على وجوب إجراء الانتخابات في موعدها، لكن هذا الإجماع يشوبه حذر حتى لا تؤدي إلى انهيار الدولة، لأن العنف ما زال مستمراً[1]، وخلق جيوب واسعة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن في جميع أنحاء البلاد، كما أن هناك من يرى أن إجراء الانتخابات في ظل الظروف الحالية في البلاد غير مرغوب فيها، ويحبذ تأجيلها على الأقل لعامين، ومع ذلك؛ فإن مجلس الانتخابات يرسل إشارات بأنها ستجرى في موعدها، كما صرح

(1)- https://arabic.euronews.com/2018/12/24/millions-struggle-with-displacement-food-shortage-in-ethiopia

رئيس الوزراء في عدد من المناسبات بأن انتخابات عام 2020 ستجرى في موعدها وكما هو مخطط لها، وإذا لم نتمكن من ذلك سيؤدي ذلك إلى الكثير من المشكلات، وهناك أصوات تنادي بضرورة تغيير الدستور وتعديل قانون الانتخابات وإجراء تعداد سكاني وحكومة انتقالية وتقديم خارطة طريق واضحة حول الانتقال السياسي بما في ذلك الترتيب الاتحادي القائم على العرق قبل إجراء الانتخابات، وقد قام المجلس الوطني للانتخابات في إثيوبيا (NEBE) مؤخراً بإصلاحات من بينها معايير التسجيل كحزب سياسي:

- يحتاج الحزب الذي يتنافس على المستوى الفيدرالي إلى الحصول على 10 آلاف توقيع، ويحتاج الذي يتنافس على مستوى الإقليم إلى 4 آلاف توقيع.

وفي حشد شبابي كبير يشبه بداية الحملة الانتخابية، تحدث آبي أحمد بأن حزب الازدهار يعمل لجيل وليس للانتخابات، وانتهز فرصة ظهوره لرسم صورة لما يمثل حزبه، حيث ألمح إلى احتمال خسارة الانتخابات، لكنه تحدث بطريقة مختلفة عن احتمال وجود ما يقهر حزبه قائلاً: من الصعب للغاية التغلب على أفكار وممارسات حزب الازدهار في السنوات الخمسين والستين المقبلة، وقال: إن من يهزمني سيجد صعوبة في إدارة إثيوبيا حتى لمدة شهر، وتحدث بمزيد من الدقة لإيضاح حقيقة حزب الازدهار، وألمح إلى أن هناك كيانات تنوي الاحتفاظ بالسلطة عن طريق التحريض على القتل، وأن هذا لن يفيد إثيوبيا، ويجب أن يكون الشباب على علم بذلك، وأضاف: إذا كنت تحب الازدهار فصوت لصالحه، وإذا كنت لا تحبه فصوت ضده، ولا تعط حياتك لأي شخص آخر، كما بدا جوهر في ذات الاتجاه وحشد آلاف الشباب حوله في مدينة هرر.

وبناءً على المشهد الحالي؛ يعتقد أن هناك حزبين يتحديان حزب الازدهار في العاصمة أديس أبابا، وهما:

- ائتلاف «المواطنون الإثيوبيون من أجل العدالة الاجتماعية» (EZEMA) برئاسة برهانو نيقا.

- والمنافس المحتمل الآخر هو الناشط السياسي إسكندر نيقا، البارز سابقاً في مجال حقوق الإنسان وسجناء الرأي العام، ومن المحتمل أن يتحول إلى حزب سياسي.

الخلاصة

باختصار: ما يقدمه حزب الازدهار هو الطريق الثالث للخروج من فوضى الفيدرالية الإثنية بالحفاظ على الهيكل الفيدرالي كما هو، ووضع الانتخابات للجميع على أساس تمثيلهم على قدم المساواة، حتى لا تشكل الهوية الإثنية للشخص جزءاً من المعادلة، وقد يصبح هذا جسراً بين الأطراف، لكن تناقضها مع الأيديولوجيا اليمينية لبعض الأحزاب التي تعتقد أن إثيوبيا لا ينبغي أن تكون لها مناطق عرقية على الإطلاق، أو التي تعتقد أن كل قومية يجب أن تحكم في إقليمها وتشارك مع المركز كحل وسط بين المعسكرين، ويأمل في الحصول على أفضل ما في المعسكرين، ومع ذلك قد ينتهي به الأمر إلى الخسارة من كلا الجانبين ويخرج خالي الوفاض.

ومن أجل السلام في إثيوبيا، تحتاج البلاد إلى بناء القدرات المؤسسية، وتسهيل إجراء انتخابات نزيهة، وإذا لم تحصل المعسكرات الثلاثة على تمثيل عادل في البرلمان الإثيوبي بعد الانتخابات؛ فلا يمكن التنبؤ بالاستقرار، وذلك ما سننتظره وتظهر ملامحه الأولية بعد الانتخابات البرلمانية القادمة، في منتصف أغسطس 2020، وقد يكون الوقت مبكراً الآن للتكهن والتوقع بما ستؤول إليه هذه التطورات (وثمة مخاوف)، فمن المحتمل أن تؤدي إلى الفوضى والانزلاق نحو حروب أهلية؛ لأن حجم التباينات والاحتقان السياسي والنزاعات العرقية كبير جداً، التي يصل عددها إلى 80 عرقية، وتتطلب مهارة خاصة في إدارة التنوع؛ لكي تسود قيم التسامح والمشاركة وقبول الآخر باعتبار التنوع مصدر قوة وليس خصماً على الآخر.

سد النهضة الإثيوبي

يقع سد النهضة الإثيوبي على النيل الأزرق في إقليم بني شنقول – جمز بغرب البلاد وعلى بعد 22 كم من الحدود السودانية الإثيوبية[1]، ويبلغ طوله 1780 متراً، وبارتفاع 145 متراً، وتبلغ تكلفته المبدئية حوالي 4.7 مليار دولار أمريكي، وهو واحد من ثلاثة سدود تشيدها إثيوبيا (جيلجيل جيب1 و2 و3) لغرض توليد الطاقة الكهرومائية، ولأغراض

(1) http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/5/4

تنموية واقتصادية حسب تأكيدات المسؤولين الإثيوبيين، وقد بدأت إثيوبيا في تنفيذه من عام 2009 بأعمال المسح والحفريات، وكذا أعمال التنظيف والتصميم، ومن ثم أعلنت تدشينه في 2 أبريل 2011، ويعتبر السد الأكبر أفريقياً والعاشر عالمياً من حيث السعة التخزينية وتوليد الطاقة الكهرومائية التي تقدر بأكثر من 6 آلاف ميجاواط، وكان من المقرر أن ينتهي العمل به في 5 سنوات، لكنه لم يكتمل للأسباب الفنية والأوضاع السياسية في إثيوبيا وزيدت المدة إلى 8 سنوات.

وتعود اتفاقية مياه النيل الأولى إلى عام 1929 التي أعطت لمصر الأولوية في الحصول على المياه وحرمت منه دول المنبع من أي حق في المياه حتى لو كانت مصدرها أراضيها، وتم الاتفاق على هذه المعاهدة في الأصل بين مصر وبريطانيا باعتبارها تمثل مستعمرات المنبع، واستحدثت هذه المعاهدة لاحقاً في عام 1959 بإضافة السودان المستقل حديثاً إليها آنذاك إلى جانب مصر وبريطانيا، وإثيوبيا لم تكن طرفاً في أي من المعاهدتين بالرغم من أنها كانت مستقلة عندما تم التوصل إلى كلا المعاهدتين.

وبناءً على هذه المعاهدة، يحق لمصر استخدام حق «الفيتو» (النقض) على مشاريع تهدد حقوقها المائية؛ مما جعل ذلك من الصعب على دول المنبع تأمين التمويل الأجنبي للمشاريع التي تهدف إلى استغلال مياه النيل، وكان هذا جزءاً من الأسباب التي دفعت إثيوبيا إلى اختيار التمويل الذاتي للمشروع، وأجبرت البنوك على شراء سندات حكومية لبناء السد، ولا يستبعد تمويله من جهات أجنبية ولو سراً، وتعتبر مصر أن حقوقها التاريخية في النيل مضمونة باتفاقيتي 1929 و1959 اللتين تعطيانها 87 % من مياه النيل.

قامت إثيوبيا ببناء السد وخلقت حقائق على أرض الواقع، وأجبرت مصر على التفاوض بشأن الجدول الزمني لملء الخزان وآلية التشغيل، وذلك قبل أن تستخدم مصر حق النقض ضد المشروع، وقد حذت دول المنبع الأخرى حذو إثيوبيا! ولذلك أصبح مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير مصدراً للتوتر بين القاهرة وأديس أبابا منذ بدء البناء فيه، حيث يصر الجانب المصري على أن السد ينتهك اتفاقية النيل لعام 1959 التي تضمن وصول جميع المياه إلى مصر والسودان، ويرفض الإثيوبيون ما يعتبرونه ترتيباً من الحقبة الاستعمارية ولم يكونوا طرفاً فيه إطلاقاً وتنكر الاتفاقية حقوقهم في ممر مائي

يمر عبر بلدهم، وكان السودان مؤيداً لإثيوبيا إلى حد كبير بسبب الفوائد التي من الممكن أن يقدمها له السد، وبعد الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير وتحسن العلاقة مع القاهرة تبدو الخرطوم أقل استعداداً لاستعداء جيرانها في الشمال، وفي الوقت نفسه لا مصر ولا إثيوبيا لديهما نفوذ كبير للتأثير على بعضهما بعضاً؛ مما أدت المباحثات بينهما حول السد إلى أن تتعثر كثيراً وتصل إلى طريق مسدود، إلا أن قادة مصر والسودان وإثيوبيا وقعوا، بتاريخ 23 مارس 2015، في الخرطوم على «وثيقة إعلان المبادئ» التي تتعلق بسد النهضة الإثيوبي، وتتيح الاستفادة من مياه النيل والتغلب على التداعيات التي تؤثر في دولة المعبر السودان ودولة المصب مصر جراء بناء السد، ومع ذلك بدأت مصر التصعيد في خطابها حول ملء وتشغيل السد، في سبتمبر الماضي، واعتبرته تهديداً لأمنها القومي، بالرغم من أن رئيس مصر الحالي ظل لسنوات يصر على أن الوضع تحت السيطرة، وكان رد رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد بأنه وبينما يود تجنب الحرب، فإن إثيوبيا مستعدة لهذا الاحتمال، وتؤكد في الوقت ذاته أن السد مخصص تماماً لتوليد الطاقة الكهرومائية؛ لأن 70 % من مواطنيها ليس لديهم كهرباء، وتخطط أيضاً لتصدير الكهرباء إلى جيرانها بما في ذلك السودان كمصدر لجلب العملة الصعبة.

الأضرار المحتملة للسد

أجريت استشارات فنية بالتعاقد مع شركتين فرنسيتين لدراسة جميع الآثار المتوقعة لقيام السد، وقد قامت مصر باختيار إحداهما، وإثيوبيا باختيار الأخرى، ووافق السودان على الاختيارين، ويوجد قلق كبير لدى الخبراء المصريين من تأثير السد على تدفق مياه النيل وحصة مصر المتفق عليها، وهذا الخوف نابع من تقليص المياه التي تصل إلى البلاد في فترة تعبئة السد التي ينخفض فيها تدفق المياه مما سيسرع من ملوحة وتصحر الأراضي الزراعية المصرية، ومن المستحيل استعادة هذه الخسائر حتى ولو بعد ملء السد وإعادة تدفق المياه إلى طبيعتها، كما يمكن أن يمنع السودان ومصر من المياه إلا وفق اشتراطات معينة؛ لأن إثيوبيا لا تعترف حتى الآن بأنصبة مصر والسودان الحالية من المياه، ولا تناول أيضاً الحاجة المستقبلية للدولتين من المياه.

ملء وتشغيل السد

استمرت جولات عدة بين الدول الثلاث فيما يخص الجوانب الفنية للسد، لكنها لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق عادل يضمن الحقوق للجميع، فمصر تريد أن يتم ملء السد في فترة زمنية ما بين 12 و21 عاماً حسب مقترحها الأخير، حيث تراجعت عن رأيها السابق وهو 7 سنوات، لأن ملء السد سيؤدي إلى تقليص حصتها من المياه المقدرة بـ55 مليار متر مكعب بشكل حاد، أما إثيوبيا تصر على أن يتم ملء السد في 3 سنوات.

وقد كان هناك اتفاق بين الدول الثلاث بأن يتم تعبئة السد في 7 سنوات على أن يتم الاتفاق على آلية التشغيل لاحقاً وبعد الاتفاق على فترة ملء السد، لكن مصر تراجعت عن ذلك وتقدمت بمقترحها الجديد وهو ما رفضته إثيوبيا بشكل قاطع، هذا الموقف المتشدد من إثيوبيا دفع مصر إلى طلب وساطة خارجية للمساعدة في الوصول إلى اتفاق عادل ومتزن؛ لأنها ترى في الوساطة فرصاً لتضييع الوقت واستغلال الانتخابات القادمة في إثيوبيا التي من المتوقع أن تؤدي إلى توتر محتمل، كما هي الحال في الماضي، بقيام مصر بتأجيج الصراع الداخلي الذي أحدث التغيير الحالي، بينما كانت إثيوبيا ترفضها بشدة لأنها ترى أن الاجتماعات التي تجرى لا تعدو كونها تشاورية وليست تفاوضاً للوصول إلى شكل من التفاهم والتقارب فيما بينهم لإنهاء أزمة السد، وقد فشلت كل الاجتماعات بين وزراء الري وخبراء المياه في الدول الثلاث للتوصل إلى صيغة للحل، وعليه لم يكن بد من الوساطة الدولية.

الوساطة الخارجية

قامت الولايات المتحدة الأمريكية، في أكتوبر الماضي، بمبادرة وساطة بين الدول الثلاث (مصر والسودان وإثيوبيا) لتدارس المسألة وإنهاء الخلافات حولها، وتعتبر الوساطة لمعالجة القضايا المتعددة بشأن سد النهضة، حيث أهمها كيفية إدارة السد فنياً، وتحديداً ما يخص توزيع الحصص بين الدول الثلاث.

وبعد وصول الدول الثلاث إلى طريق مسدود، وتصعيد الخطاب لفترة قصيرة، حضر وزراء خارجية مصر وإثيوبيا والسودان اجتماعاً في واشنطن، يوم 6 نوفمبر 2019، حضره

من الجانب الأمريكي وزير الخزانة ستيفن منوشن، كما شارك رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس، وبعد سنوات من رفض دعوات مصر للوساطة الخارجية وافقت إثيوبيا على جدول زمني للمحادثات بمشاركة الولايات المتحدة والبنك الدولي بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن النزعات بحلول 15 يناير 2020.

وقد انتهت اجتماعات سد النهضة الإثيوبي بواشنطن، بتاريخ 15 يناير، بإصدار بيان مشترك تضمن 6 نقاط لملء السد وتشغيله، والاتفاق كذلك على الاجتماعات مرة أخرى في يومي 28 و29 يناير 2020 لوضع اللمسات الأخيرة ومناقشات أخرى فنية وقانونية فيما هو مقبل من الأيام، والعبارات التي حملها البيان تعتبر حمالة أوجه وغير ملزمة لإثيوبيا؛ لأنها ما تزال في الموقف الأقوى، وإن أظهرت في الاجتماع الأخير نوعاً من المرونة مراعاة لعدد من الاعتبارات المحلية والدولية لكنها ستصمد إلى النهاية.

هل سيساعد الوسطاء في تحريك العملية وتخفيف الخلافات القائمة منذ فترة طويلة؟ من المتصور أن تكون الولايات المتحدة والبنك الدولي قادرين على تمويل تطوير شبكة الكهرباء في إثيوبيا للاستهلاك المحلي والتصدير، وتقوم في المقابل إثيوبيا بتسوية الجدول الزمني لملء السد، وستتيح أيضاً لواشنطن الفرصة للضغط على القاهرة لإصلاح بعض السلوكيات والممارسات في الشأن المصري الداخلي بما في ذلك مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان، وعلى أقل تقدير تعمل المشاركة الأمريكية على تقليل خطر نشوب صراع في القرن الأفريقي، موطن عدد متزايد من القواعد العسكرية الأجنبية، وهذا التدخل من واشنطن أدى إلى ارتياح جميع الدول المطلة على حوض وادي النيل خاصة الدول الموقعة على اتفاقية عنتيبي.

تونس: 2019 كان عام كل المفاجآت.. فهل يكون 2020 عام الانفراج؟

إعداد:

د. عبد الحميد الجلاصي

مجموعة التفكير الإستراتيجي - إسطنبول

الملخص

زمن الانتقالات هو بالتأكيد زمن التقلب، ولعل التونسيين يسترجعون وهم يودعون عام 2019 وقائع عام 2013 لتشابه زخم التغيرات.

وإذا كان العام الأول قد أفضى إلى مآلات معقولة، فهل يفضي الثاني إلى ما يشبه ذلك؟

ستحاول هذه الورقة المراوحة بين الاسترجاع والتوقع.

ونذكّر هنا بخيار منهجي اعتمدناه في تقريرنا للعام الماضي[1] بعنوان «تونس 2018: التقدم في رمال متحركة بين سنة صعبة وسنة كبيسة»، حيث أكدنا ضرورة الانطلاق من التقارير السابقة في مسعى أن تصبح تقارير مجموعة التفكير الإستراتيجي وثائق مرجعية يحيل فيها اللاحق على السابق بما يؤدي إلى اختبار وتجويد القدرات التحليلية والاستشرافية.

وقد خلصنا في التقرير السابق إلى أننا نرجح أن تتجاوز تونس مطبات عام 2019 الاجتماعية والانتخابية، بالنظر إلى أن استمرار التجربة التونسية هي حاجة داخلية كما هي حاجة للمنظومة الدولية، ونرجح أن يستمر التعويل على التجربة التونسية نموذجاً في المنطقة لإسلام سياسي يمكن التعامل معه، ونرجح حصول النهضة على دور مهم في الانتخابات القادمة لا يقل عن حجمها الحالي.

(1) تقدير موقف: الحالة التونسية 2017–2018 في: الحالة الحالية الجيوستراتيجية للمنطقة العربية (3)، تقدير موقف إستراتيجي، الجزء الثاني، منشورات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي/ إسطنبول ومركز أفق المستقبل للاستشارات/ الكويت، عام 2018

• تقدير موقف: تونس 2018–2019: التقدم في رمال متحركة بين سنة صعبة وأخرى كبيسة، في: التقرير الإستراتيجي للمنطقة العربية/ تقدير موقف إستراتيجي (4)، الجزء الثاني، منشورات جمعية مجموعة التفكير الإستراتيجي/ إسطنبول ومركز أفق المستقبل للاستشارات/ الكويت، عام 2019.

فإما أن تكون في الموقع الأول، وخلفها أحد ممثلي الكتلة المقابلة لها، وهو الأرجح، وإما أن تكون الثانية غير بعيد عن الفائز، لكن السؤال الأهم: هل ستنجح انتخابات 2019 في إفراز كتل وازنة وعقلانية قادرة على إنفاذ الإصلاحات الضرورية وتدارك أخطاء العهدة السابقة وتدارك الفجوة بين المنجز السياسي والمنجز التنموي؟

ذلك هو التحدي الرئيس الذي دون الاستجابة له لا يمكن أن يتواصل المسار الديمقراطي، انطلاقاً من كل هذا؛ ستحاول هذه الورقة المراوحة بين الاسترجاع والتحليل من جهة، والتوقع من جهة ثانية.

2019 كان عام السياسة أساساً، ففي حين استمر الركود الاقتصادي والاحتقان الاجتماعي وتأقلم البلاد مع حالة الجوار بكل تقلباتها، فإنّ الجديد كان في عالم السياسة؛ إذ شهد نهايته تغييرات جوهرية في المشهد.

كان يفترض أن يكون هذا العام تتويجاً لعهدة حكم كاملة، فتبرز فيها الأحزاب الحاكمة إنجازاتها، وتزيد عليها مجموعة إجراءات مغازلة لجمهور الناخبين، كما يحصل في كل الديمقراطيات.

وكان يفترض بالمعارضة أن تبدأ بالاستعداد للمحاسبة وتقديم البدائل تمهيداً لتداول قد يحصل، ولكن لا شيء من ذلك قد حصل، فقد بدت السنة منهكة، وأقرب لنهاية مرحلة منها لسنة تتويج، وتواصل العبث في كل العائلات السياسية، وكأن الانتخابات المحلية في مايو 2018 لم تقل شيئاً مع أنها كانت فصيحة في تحذيرها لمجمل المنظومة الحزبية، بحكامها ومعارضيها، وكأن الشارع المحتج لم يقل شيئاً، وكأن ظواهر الانتحار، وتوسع الجريمة واستهلاك المخدرات، والمغامرة بالهجرة السّرية رغم كل المخاطر، وانتشار العنف، كأن كل ذلك لا يشير إلى أزمة في منظومة العيش المشترك والإحساس بالانتماء. وكأن لا أحد يحفل بما تقوله النتائج المتعاضدة لمؤسسات استطلاع الرأي التي كانت تشير إلى تقدم خيارات غير نمطية في المسارين الرئاسي والتشريعي، لا أحد أخذ هذه الإشارات القوية على محمل الجد.

الانتخابات الأخيرة كانت ثورة داخل الثورة، أو فرصة لنفس ثان للثورة، إدارة هذه الفرصة تبدو متعثرة، وقد فشلت الطبقة السياسية في استثمار هذه الفرصة في شوطها

الأول، وبالإمكان التدارك في مشهد مفتوح على أشد الاحتمالات تناقضاً.

ملخص الصورة شعب حليم ونخبة مرتبكة، والخطر أن يتواصل الارتباك فينفد مخزون الحلم.

وبالنظر لما أسلفناه من أن السّنة كانت سياسيّة بامتياز، فسيلاحظ المتابع اختلال التوازن في فقرات هذا التحليل بين المخصّص للسياسي والمخصّص للاقتصادي الاجتماعي والمحيط الإستراتيجي.

- استعادة الصورة:

1 - المسار السياسي

يناير - يونيو: التهيئة لمرحلة جديدة:

لا جديد في حراك الفاعلين البنيويين سوى مواصلة جهود تطوير المؤسستين الأمنية والعسكرية للاقتراب أكثر من موقعهما من حيث الأدوار والنجاعة والحوكمة من مثيلاتهما في الأنظمة الديمقراطية وترسخ الصورة المزدوجة للإدارة التونسية باعتبارها العائق والمفتاح لكل تغيير في البلاد.

وبالمقابل، تفاقمت حالة الهشاشة والاهتراء لدى الفاعلين المؤسساتيين، فموقع رئاسة الجمهورية فقد الكثير من وهجه وأوراقه وقدرته التحكيمية نتيجة تورطه في الصراعات البينية للحزب الذي أسسه وانحيازه فيه لشق ابنه في مجتمع ثار على تدخل العائلة في الحياة السياسية وفي إدارة الدولة، ونتيجة تمرد رئيس الحكومة، ابنه الضال، وفشل كل محاولات الإصلاح والتقريب.

فتواصل الصراع العبثي بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، ولم تنجح كل محاولات الإنعاش والوساطة، وبذل يوسف الشاهد، رئيس الحكومة، الكثير من جهده وذكائه لاستمرار فريقه، وخدمة مشروعه السياسي، وعاشت البلاد أشهراً طويلة على وقع التخمين حول استمرار الحكومة من عدمه.

وقد تدخل في هذه المعركة كل الفاعلين السياسيين وكل الفاعلين الاجتماعيين

الرئيسين، وفي معارك المحافظة على الوجود يصعب تقديم منجز في مستوى الوعود وانتظارات المواطنين.

والبرلمان تحمل آثار هشاشة وصراعات المشهد الحزبي وخاصة صراعات الحزب الأول وفشل كل محاولات إصلاحه.

وقد أثر هذا الصراع القاتل على أداء وصورة مؤسسات الدولة.

أما في المشهد الحزبي، فقد فشلت كل محاولات إصلاح وتجميع نداء تونس، ولم يجد تحيا تونس، الحزب الجديد لرئيس الحكومة، الطريق سالكاً لتعويضه وتمثيل العائلة الوسطية الحداثية، رغم توظيف أجهزة وموارد الدولة والتلاعب بالإعلام والاشتغال على التخويف بالملفات بطريقة انتقائية، وفشلت كل محاولاته لاحتواء غريمه نبيل القروي القادم بذكاء من العمل الإعلامي والتسويقي والخيري باتجاه العمل السياسي المباشر، وربما يكون الشاهد هو صاحب أكبر حملة انتخابية لدعم القروي الذي أبدع في ممارسة دور الضحية والاستثمار في المظلومية عند كل محاولة للمحاصرة، والجمهور يتعاطف دائماً مع الضحية.

أما في أقصى اليسار، فقد سقطت المكابرة وانهار جدار التكلس وانفجر الكبت المستمر لسنوات والصراع بين حزب العمال وحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، واندلعت أزمة على أرضية صراعات جيلية وعاماتية وحزبية ولم يفلح أحد في احتوائها.

وتأكد قانون التاريخ أنه من لا يتجدد يموت.

وتواصلت حالة الفراغ في منطقة الوسط الاجتماعي رغم محاولات التوحيد والتجميع، وهو ما أتاح الفرصة للتيار الديمقراطي للاشتغال في هذه المساحة.

أما حركة النهضة، فقد حافظت على تماسكها الظاهري وعلى تصدرها لتمثيل التيار المحافظ مثل تلميذ الصف الذي يحوز المرتبة الأولى لغياب المنافس وكسل الزملاء، مع إشارات متعاضدة على قلق في هذه الساحة أيضاً يعبر عنه مؤشر العزوف والبحث عن حلول بديلة لأول مرة منذ الثورة.

أما في الساحة الاجتماعية، فقد تواترت المؤشرات على تآكل صورة أكبر منظمة

نقابية وأكثرها تأثيراً؛ أي الاتحاد العام التونسي للشغل، بسبب مؤاخذات على تدخلها المبالغ فيه في الشأن السياسي المباشر وفي الصراعات بين المؤسسات والأحزاب، وكذلك المبالغة في المطلبية واستعمال سلاح الإضراب وتعطيل المصالح وخاصة في قطاع التعليم، حينها تنتفض مئات الآلاف من العائلات في وجه ما تعتبره تلاعباً بمستقبل أبنائها.

في خلاصة، كنا أمام مشهد قلق في علاقاته البينية وفي علاقاته بعامة المواطنين، وأمام طبقة سياسية متناحرة مصابة بمرض التوحد وغير قادرة على الاعتبار وعلى الإنجاز، وكانت استطلاعات الرأي تعكس هذا القلق وتبرز بحث التونسيين عن حلول غير معتادة في المسارين الرئاسي والتشريعي، إذ كانت تظهر احتلال المرشحين غير النمطيين قيس سعيد، ونبيل القروي مواقع متقدمة في السباق الرئاسي، وتنافس قوائم يدعمها نبيل القروي مع حركة النهضة على المرتبة الأولى في النزال النيابي.

يونيو - أكتوبر: الزلزال الانتخابي - تغيير الرزنامة الانتخابية

لقد كان الباجي قائد السبسي صانع سياسة طيلة حياته لأكثر من 70 عاماً من تاريخ تونس، ومن القلة من مسؤولي دولة ما قبل الثورة الذين تأقلموا مع الجديد واعترفوا به وساهموا فيه.

فقد أتاحت له الثورة عمراً جديداً حرص على استثماره، لذلك فجرت وفاته موجة من التعاطف ووفرت فرصة للحمة وطنية غير مسبوقة في لحظة وجدانية كثيفة رغم السياق شديد الاحتقان بسبب عودة النشاط الإرهابي، وبسبب مسعى تغيير القانون الانتخابي مع شبهة محاولة التخلص من منافسين بعينهم قبيل موعد الاستحقاقات.

ويبدو أن وفاة السبسي قد صنعت السياسة أيضاً، فقد فرضت قلب الرزنامة الانتخابية، وتقديم الرئاسيات على التشريعيات، وهي إحدى القضايا التي كان الراحل يتمناها ولم يستطع إنجازها، إضافة إلى تعديل الدستور والقانون الانتخابي وتمرير مواد المساواة والحريات الفردية، ومن ضمنه قانون التسوية في الميراث بين الرجال والنساء.

لقد قلب هذا التغيير الإستراتيجيات الانتخابية لكل الأحزاب رأساً على عقب، وكان في صالح الأحزاب الصغيرة التي تتوافر على زعامات تحظى ببعض الشعبية، إذ

تصب الحملة الرئاسية للمرشح في خدمة القائمات التشريعية لاحقاً، كما أنها فرضت على حركة النهضة تقديم مرشح من داخلها لأول مرة في تاريخها لتيقنها من تعرضها لانتكاسة في التشريعية إن لم تقدم على هذه الخطوة، خاصة مع وجود مرشحين من الفضاء الثوري المحافظ بإمكانهم القضم من الخزان الانتخابي للنهضة ليس في المنافسة الرئاسية فقط، بل أيضاً في المنافسة التشريعية، هل هو مكر التاريخ الذي جعل الباجي قايد السبسي، أحد خصوم النهضة، يسدي لها بموته هدية ثمينة ليحررها من مخاوفها وترددها ويطبع وضعها في المشهد الحزبي التونسي وهي التي تعيش منذ الثورة وضعية «الحزب من درجة ثانية» فتُسأل السؤال الغبي الذي لا يطرح حتى على الأحزاب الصغيرة: هل ستقدمون مرشحاً؟ أو من هو المرشح التوافقي والعصفور النادر الذي ستدعمونه؟ بعد انتخابات عام 2019 لم يُطرح عليها إلا السؤال الطبيعي أي: من هو مرشحكم؟ في انتظار أن تصل إلى حالة التطبيع السياسي الكامل حينما يكون مرشحها معلوماً قبل سنوات، إذ يكون المسؤول الأول في الحزب كما في الأوضاع الديمقراطية السوية.

دروس ورسائل المسار الانتخابي

لقد كانت الانتخابات زلزالاً بالمعنى الحقيقي للكلمة، فقد زالت تضاريس وبرزت تضاريس جديدة.

- ثورة القيم: في العمق لم تتغير أولويات ولا بوصلة التونسيين منذ الثورة:

لقد كان انتخاب قيس سعيد، ونبيل القروي في الدور الأول من الرئاسيات نصف مفاجأة فقط، إذ كانت استطلاعات الرأي تشير إلى تقدمهما منذ أشهر.

تختلف الشخصيتان، وتبدو صورة سعيّد أكثر بساطة ومقروئية، فهو شخصية متحفظة، أقرب للانكفاء، وترمز إلى كل ما هو ضد المنظومة، وتتبنّى بطريقة صوفية مجموعة من القيم مثل التواضع والنظافة والقرب من الناس والبناء من الأسفل ورفض المظهرية.

أما صورة القروي فهي شديدة التركيب، فهو التاجر الشّاطر الذي يتاجر بكل شيء، بالخيال والمشاعر والعواطف، وهو المسوق اللامع، وهو أحد مهندسي عدد من أهم

المشاريع السياسية منذ الثورة، وهو أخطبوط العلاقات داخل البلاد وخارجها، وهو صاحب الطموحات التي يتحكم فيها ويصبر عليها ولا يتوانى في استعمال أي شيء للوصول إليها، وهو صاحب القضايا والشبهات، ولكن صورته عند الناخبين مختلفة، فقد ملأ الفراغ الذي تركته الدولة والأحزاب في الاهتمام بالمسألة الاجتماعية، ذلك هو الانطباع، وفي السياسة الانطباع هو الحقيقة.

سعيد في حقيقته ضد المنظومة، أما القروي لئن كان يبدو ضدها فهو في الحقيقة عمقها أو أبرز ممثليها.

وهكذا التقت إرادة التونسيين عند أبعاد القيم والمسألة الاجتماعية، وهما جناحا الثورة منذ اندلاعها.

وفي الحقيقة يمكن قراءة التصويت في الدور الأول للرئاسيات باعتباره تصويتاً عقابياً للمشهد المعلوم أكثر منه تزكية لمن تم اختيارهم.

عودة الشباب: للشباب مع الثورة قصة، ولا تزال مستمرة:

فقد كان أحد أهم محركاتها قبيل فرار الطاغية، وكان وقود زخمها في أوجها قبل صائفة 2013، وكان نذير تعثرها بعد ذلك، لقد احتل الإحباط واللامبالاة مكان الاندفاع والحماس، والإحباط لا يعبر عن نفسه فقط في صورة عزوف عن الاهتمام بالشأن الحزبي أو العزوف عن المشاركة في الانتخابات، إنه يعبر عن نفسه في صور تبدو لأول وهلة بعيدة عن السياسة ولكنها في عمقها؛ من خلال العزوف المدرسي وارتفاع نسبة الانتحار وتصاعد العنف في الملاعب وتنامي ظاهرة الهجرة السرية والانخراط في الأنشطة والتنظيمات الإرهابية والالتحاق ببؤر التوتر، فكلها تعبيرات عن أزمة انتماء وعلاقة بالوطن.

لكن هذا الشباب العازف والمُحبط قرر العودة للتأثير المباشر في المشهد، وقد بدأت مؤشرات من خلال المشاركة المكثفة في الترسيم في السجل الانتخابي، حيث التحق حوالي مليون ونصف مليون من المسجلين الجدد، نسبة مهمة منهم من الشباب، ثم اكتملت الصورة من خلال المشاركة النشطة في الحملات الانتخابية وخاصة في

الرئاسيات بإبداع صيغ غير تقليدية للدعاية والتعبئة والإقناع.

شباب تونس كان له القسط الوافر في ثورة الشباب في أواخر عام 2010، وكان له القسط الوافر في ثورة الصناديق أواخر عام 2019.

التضاريس الجديدة:

لقد كانت الانتخابات المحلية في مايو 2018 حافلة بالدروس وخاصة الحكم الصارم تجاه المنظومة الحزبية بحكامها ومعارضيها، وسعي الناخبين إلى البحث عن بدائل جديدة تمثلت في القائمات المستقلة، لم تستوعب الكيانات الحزبية الدرس جيداً؛ فتواصل العقاب في تشريعيات 2019، وكان قاسياً على الجبهة الشعبية الممثلة لأقصى اليسار وغيّبها عن المشهد أصلاً، ولم يحز نداء تونس سوى على ثلاثة مقاعد، في حين كان الحزب الأول في انتخابات 2014 بـ86 مقعداً، أما النهضة التي حازت المرتبة الأولى فقد تقلص تمثيلها إلى 52 مقعداً (كان لها 89 في انتخابات 2011، و69 مقعداً في انتخابات 2014)، لقد برزت بعض الكتل الجديدة، ولكن البرلمان بدا مشتتاً ودون عمود فقري، فكأن الناخبين يمتحنون مرة أخيرة مدلول الحزب ويعطون باستحياء فرصة لبعض الجديد أن يثبت جدارته ولبعض القديم أن يتدارك أخطاءه.

لقد أبرزت هذه الانتخابات سيولة شديدة، إذ زالت فكرة الطرف المحتكر لقاعدة انتخابية محدّدة، ففي السّاحة الحداثيّة العصرانيّة يبرز تشتّت في التمثيل، وحتى الساحة المحافظة التي كانت إلى أمد غير بعيد حكراً على حركة النّهضة، تمرّدت هذه المرّة ولم تعد حركة النّهضة الممثّل «الشرعيّ والوحيد» لها، إنها أصبحت الممثّل الأول، وسيتعرّض في الاستحقاقات القادمة إلى منافسة ليس فقط مع خصومه التقليديين، بل مع منافسين يشتركون معه في الخصائص التكوينيّة.

نتائج الانتخابات[1]:

الحزب/الكتلة	الثقل	التّصنيف
حركة النهضة	54	إصلاحي/محافظ
قلب تونس	38	منظومة قديمة/غير استئصالي
التيار الديمقراطي	22	ثوري
ائتلاف الكرامة	20	ثوري/محافظ
الدستوري الحرّ	17	منظومة قديمة/غير ديمقراطي
حركة الشعب	16	ثوري
كتلة الإصلاح	15	منظومة قديمة/ديمقراطي
تحيا تونس	14	منظومة قديمة/إصلاحي/ديمقراطي

التلهّف للتغيير:

قد تكون أهم رسالة لهذه الانتخابات هي الرغبة في التغيير والبحث عن الجديد، والتمسك بالاستحقاق التنموي مكملاً للاستحقاق السياسي، والحرص على الالتزام بقواعد الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد، واستقلال القرار الوطني وتحرير فلسطين، هذه المطالب الجوهرية الممثلة لعناوين المشروع الوطني في نسخته لسنة 2020 يتطلب أيضاً تجديداً في الخطاب والمضمون والإدارة والمناهج والوجوه والأوعية أيضاً، إعادة تشكيل المشهد المؤسساتي ما بعد الانتخابات هي امتحان لمدى استيعاب رسالة الناخبين، ولا يبدو أن الرسالة قد وصلت، لحد الآن على الأقل.

نوفمبر - ديسمبر: تشكيل المشهد الجديد.. سقوط حكومة الجملي:

في الأسابيع الأولى بعد انتخاب قيس سعيد رئيساً للجمهورية، شهدت البلاد انخراطاً مواطنياً واسعاً في مبادرات تذكر بالأشهر الأولى للثورة، كأن المجتمع يكتشف موارد قوته

(1) لنا تحفّظاتنا الخاصّة على هذه التصنيفات ودقّتها، وإنما نستعمل ها هنا مجاراة للسائل.

من جديد، وكأنه يعطي فرصة جديدة لنخبته الحاكمة.

وكان المطلوب المسارعة بصياغة المشهد الجديد والانتقال إلى مرحلة الإنجاز التي ينتظرها الجميع، وكان المطلوب الاشتغال على ثلاثة مسارات، وهي:

- مأسسة رئاسة الجمهورية ليكتشف الناس قيس سعيد الرئيس بعد أن عرفوه مرشحاً.
- هيكلة مجلس نواب الشعب رئاسة ومكتباً ولجاناً.
- تشكيل حكومة مستقرة وقوية وقادرة على إعطاء إشارات للإنجاز السريع على أساس برنامج يستجيب للحد الأدنى من تطلعات الناخبين.

لقد تأخر المسار الأول قليلاً، فلم تتحرك الرئاسة خارجياً كما كان منتظراً، واقتصرت على زيارات للجهات تذكر بمناخ الحملة الانتخابية، ولم تحدث التسميات القليلة في الديوان الرئاسي مفاجأة، إذ كان السيد الرئيس وفياً لخياراته والمحيط الذي يشبهه.

أما المساران البرلماني والحكومي فهما شديدا الترابط في نظام سياسي قريب جداً من البرلماني، ورغم أن الانتخابات قد أفرزت فسيفساء دون عمود فقري وبمكونات تشقها صراعات أيديولوجية وثارات تاريخية، فإن الوصول إلى هندسة معقولة لم يكن أمراً مستحيلاً، وكانت الحلول ممكنة من أجل فتح الآفاق، ودفع الاقتصاد، وتقليص الفجوات، واعتماد قواعد الحوكمة الرشيدة، ومحاربة الفساد والهدر عبر ساسة لا يهربون من مسؤولياتهم.

لقد سئم الناخبون من ساسة يتوارون من مسؤولياتهم خلف حكومات يتوزع دمها بين القبائل، فلا يتحمل تبعة أدائها أحد، في حين أن الانتخابات والسياسة تعاقد يستوجب الإيفاء والمحاسبة.

لقد كانت الخيارات المتاحة لهندسة المشهد الجديد كثيرة، ولكن أكثرها وجاهة خياران يجسمان بطريقتين مختلفتين الاقتراب من بديهيات العمل السياسي، أي رؤية كبار المسؤولين السياسيين في الحكم.

كان الخيار الأفضل أن تترشح النهضة، الحزب الأول، لرئاسة الحكومة، الموقع الأساسي للسلطة في البلاد، وأن تقدم لذلك شخصية قيادية وازنة، والأجدر أن يكون

رئيسها، لتجنب كل أشكال الازدواجية الممكنة، التي حصلت سابقاً مع حكومتي المهندسين حمادي الجبالي، وعلي العريض في فترة الترويكا حين حصل تعايش قلق بين سلطة الحكومة وسلطة التنظيم، وما ينجر عن ذلك من مشكلات طبيعية.

ثم بناء تحالف سياسي يضم وجوهاً قيادية من الأحزاب القابلة للتحالف على أساس برنامج حكم مشترك حول محاور واضحة.

أما الخيار الثاني؛ فهو أن يكون رئيس النهضة في رئاسة البرلمان وتتولى شخصية مستقلة سياسية أو اقتصادية مسيسة، تختارها النهضة وتقترحها على بقية الكتل والأحزاب تشكيل حكومة سياسية ذات قاعدة واسعة.

هذان الخياران كان من شأنهما التسريع في تشكيل الحكومة وضمان قوتها واستقرارها وقدرتها على الإنجاز السريع.

ما يجمع بين الخيارين في الفلسفة هو أن تكون النهضة في واجهة السلطة للاقتراب من الوضع الطبيعي في الديمقراطيات، والاقتصار على رئاسة واحدة مراعاة لعدة اعتبارات، منها أننا لم نخرج بعد من كوننا لم نغادر بعد مربع الديمقراطية الانتقالية، وأن المشهد المُفتّت لا يعطي شرعية كافية، وأن التحديات القادمة تتطلب شراكة سياسية واجتماعية واسعة، وأيضاً الاشتغال بمنهج الحزمة المتكاملة بين المسارين البرلماني والحكومي.

غير أن الأمور تدحرجت بعد ثلاثة أشهر من السجالات والتجاذبات، وأدت إلى فشل جهود مضنية لتشكيل حكومة سياسية قريبة من المزاج الغالب في الانتخابات، يصطلح كثيرون على تسميته بـ «المزاج الثوري»، ثم إلى فشل مبادرة رئيس الحكومة المكلف باقتراح حكومة كفاءات وطنية مستقلة دون العودة إلى الحزب الذي كلفه الذي قبل هذه الوصفة واشتغل من داخلها على تحسينها دون القدرة على توفير حزام سياسي لها بما أدى إلى سقوطها بحاصل أصوات يقل عن ثلث النواب.

وصفة الحكومة المستقلة تعتبر إفراغاً للعمليتين السياسية والانتخابية من معناهما، وهي إعلان فشل لمجمل الطبقة السياسية وعلى رأسها الفريق الفائز، كما أن نتيجة التصويت هي إعلان فشل لرئيس الحكومة المكلف ولحركة النهضة.

إن المرور إلى صيغة حكومة الشخصية الأقدر، بمقتضى الفصل (89) من الدستور، التي تحيل مبادرة اقتراح شخصية رئيس الحكومة إلى رئيس الجمهورية في حال عجزت الشخصية المقترحة من الحزب الفائز، هي ولا شك صيغة دستورية، ولكنها تعني أن الحزب الفائز والأحزاب المفروض أن تتوافق معه فشلت في اقتناص فرصة وتثبيت جديتها ومسؤوليتها، هذا الفشل في اقتناص الفرصة يعود إلى مجموعة أسباب، منها:

- تخلف القانون الانتخابي الذي يغلب توسيع التمثيل على مراعاة مقتضيات النجاعة بتشجيع الحصول على أغلبية واضحة.
- تخلف المشهد الحزبي برمته عن اللحظة الثورية والديمقراطية بسبب ضعف روح الاجتهاد والتجديد والجرأة عند مكوناته، وبسبب عدم إيلاء ما يكفي من أهمية للعناية به من المجموعة الوطنية من خلال إرساء آليات للتمويل العمومي ومراقبة التسيير الذاتي بما يحصنها من الاختراق المالي وبما يحولها إلى محاضن لبناء قيادات المستقبل.
- استمرار عقلية التنافي بسبب اختلافات أيديولوجية وثارات تاريخية لم ينجح مسار العدالة الانتقالية في معالجتها وتجاوزها.
- تدني منسوب الثقة والعجز عن تجاوز مناخات الريبة، فلقد ترسخ مناخ عدم الثقة بين الأحزاب نتيجة تراث كامل من الممارسة السياسية التي تعتمد التذاكي والتحايل، ولقد استمر هذا النوع من الممارسة أثناء المفاوضات، فقد أخطأ الحزب الفائز حينما فصل مساري المفاوضات حول التشكيل الحكومي ورئاسة البرلمان، ذلك أن إدارة المفاوضات في الأوضاع الديمقراطية، وفي مجتمع متعلم، وفي عالم انتشار المعلومة تخضع إلى فلسفة مغايرة لما كان يحصل في أوضاع السرية أو التحكم في المعلومة.

إن أحسن الصيغ لبناء الشراكات المستقرة التي تعيد بناء الثقة هي صيغة الحزمة التي تؤدي إلى صفقات يكون الجميع فيها كاسباً، وفي مشهد مثل مشهد البرلمان التونسي لا يمكن أبداً ضمان استقرار الشراكات المختلة أو المنتزعة بالابتزاز.

وبدل أن يساهم تقدم التفاوض في كسر الجليد والتقليص من الريبة، فإنه قد فاقمها بتعدد مداخل التفاوض وانفلاتها، وبتواتر الحديث حول الاشتغال على مسارات تحالف

متناقضة من حيث طبيعتها من هذا الطرف وذاك.

– تخلف الثقافة السياسية: فلئن أتاحت الثورة نشوء فضاء سياسي للتنافس والتداول على الحكم، إلا أن ذلك لم يترافق مع توفير مستلزمات هذا الفضاء، ومن ضمنها تبلور ثقافة سياسية قوامها الاعتراف بنتائج التنافس والبناء عليها، والتمييز بين التعامل بمنطق إدارة المعارك أثناء الانتخابات وإمكانية البحث عن المشتركات بعدها، ومن ضمنها تبلور أخلاق سياسية قوامها التسامح الجمهوري والتعاقد الشفاف.

يمكن الإقرار بكل أسف أن ذاكرة النخبة السياسية التونسية ضعيفة ولا تستفيد من التراكم، فقد كانت تجربة الحوار الوطني عام 2013 درساً نموذجياً في كيفيات التخلص من الشحنات النفسية أو احتوائها للوصول إلى المشترك العقلاني في صفقة ترضي الجميع وخاصة تفيد البلاد.

كما كان من الممكن الاستفادة من تجربة إدارة مرحلة ما بعد انتخابات 2014، رغم أن الخيارات حينها كانت أوسع.

لقد تطبعت حركة النهضة بطريقة في التعامل معها باعتبارها «حالة خاصة» (للإشارة كان يطلق على الإسلاميين في سجون بن علي صفة مساجين الصبغة الخاصة)، بل لقد تأقلمت مع «البدع» داخلها، وقد تكون فوتت على نفسها فرصة مبكرة للتحول إلى حزب سياسي طبيعي بعد انتخابات أكتوبر 2011، حينها كان يجدر بها أن تجد مخرجاً لتعهد رئيسها راشد الغنوشي بعد عودته من المنفى بعدم التقدم لأي موقع في الدولة، أو أن تغير رئيسها في مؤتمرها التاسع (يوليو 2012) باتجاه أمينها العام المهندس حمادي الجبالي الذي كان رئيس الحكومة حينها، كان من شأن أي من هذين الخيارين أن يقذف بالحركة في صلب السياسة بدل المراوحة في تلك المنطقة الرخوة بين السياسة واللاسياسة، كما كان من شأن ذلك أن يجنبها شتى الازدواجيات في داخلها، بل كان من شأنه أن يدفع الساحة السياسية التونسية إلى مزيد من التبلور، فتطور الأحزاب الكبيرة يتجاوز مداه حيزها التنظيمي الخاص.

وفي المقابل، لقد استمرأ بعض الفاعلين السياسيين وخصوم النهضة هذه الوضعية، لتصبح النهضة في نظرهم مجرد فاعل انتخابي يتبرع بحاصل اجتهاده إلى من يحكم

وكالة عنه، في صورة هي أقرب إلى العمل الخيري السياسي، ولقد تواصلت هذه العقلية بعد الانتخابات الأخيرة من خلال تأكيد عدد من الشركاء على خطورة التحديات حيناً، وهذه حقيقة، أو من خلال التقليل من فوز النهضة.

ووسط هذه المتاهة لم تتقدم النهضة إلى قصر الحكومة برئيسها أو أحد قياديها الكبار، ولا فوضت الأمر إلى شخصية واضحة الاستقلالية ذات اقتدار سياسي أو اقتصادي معلوم، بل قدمت المهندس الجملي ولم يكن شخصية معروفة في هذين الفضاءين.

– استمرار مناخات التجاذب المميزة للانتخابات، ومن المعلوم أنها لحظة انفعالية ومحطة اشتداد الصراع وافتعال التباين الحدي والمزايدات في الخصومة من أجل جني أكثر ما يمكن من مواقع، أما ما بعدها فيقتضي عادة مغادرة مربع الانفعال إلى مربع العقل ليحسن استثمار المكاسب في سوق توزيع السلطة، إنه الانتقال من السعي إلى التمايز إلى البحث عن المشترك، ولا يبدو أن الجميع قد غادروا حقاً المناخ الانتخابي.

– سوء قراءة نتيجة الانتخابات وتفكيك شفرة أرقامها باتجاه الوقوف عند الدلالات والوصفات والتموقعات الممكنة، فلا أحد بإمكانه أن يحكم وحده، ولا أحد بإمكانه الاستمتاع بالمعارضة في وضع هش يوشك أن يسقط السقف على الجميع.

– ارتباك رئيس الحكومة المكلف، فالمهندس الحبيب الجملي شخصية بعيدة عن الساحة السياسية وعن إدارة الشأن العام منذ ما يقارب 3 سنوات؛ لذلك يعتبر قبوله التكليف، في ظرفية احتداد التجاذب الحزبي وأمام تحديات لا تخفى على عاقل، علامة شجاعة كبرى، ويحسب له أنه تمكن رغم كل شيء من تشكيل فريق يضم عناصر وازنة ومحترمة من مساندي الحكومة ومعارضيها، إلا أنه قصر في التواصل مع الكتل التي يفترض أن تمنحه ثقتها، وتعامل معها بما فهم منه أنه استعلاء وسعي لتشتيت صفوفها، كما أن علاقته بالحزب الذي اقترحه لم تكن بالوضوح والسلاسة المطلوبين، واتخذ خطوات أحادية وأخطرها الانتقال، يوم الإثنين 23 ديسمبر، من وصفة الحكومة السياسية إلى وصفة حكومة الكفاءات غير المسيسة، بل وغير المنخرطة أصلاً في العمل الحزبي، وهو ما اعتبر تمرداً وخروجاً على التعاقد الأخلاقي للتكليف.

يومها كان المطلوب التشاور لتدقيق التكليف، ولكن لا رئيس الحكومة المكلف استشار، ولا هيئة التقرير العليا لحركة النهضة اجتمعت لسحب التكليف أو مراجعة قرارها، وفضلت الحركة الاندراج ضمن خيار المكلف وتحسينه، ولكن في العمق كان شيء ما قد تكسر، ربما كانت هذه الثنائية هي التي تختزل المشهد؛ خوف من صورة رئيس حكومة متحكم فيه من جهة، وخوف من حكومة متمردة تتحمل النهضة نتيجة عملها دون أن يكون لها تأثير فيها من جهة أخرى.

وخلال الأيام الفاصلة عن جلسة تزكية البرلمان، كان الاشتغال أكثر على محاولة استرداد الثقة تجنباً لتكرار صدام الباجي قائد السبسي، ويوسف الشاهد.

هل تتشكل حكومة الفخفاخ؟

بعد فشل حكومة الجملي في الحصول على ثقة مجلس النواب، عادت المبادرة إلى رئيس الجمهورية لاقتراح الشخصية الأقدر، وهذه الصيغة الدستورية مفتوحة تعطي صلاحية للرئيس ولا تلزمه بشيء وتحمله مسؤولية خياره.

يحصل كل هذا دون تغيير في الصلاحيات المضبوطة في الدستور للصلاحيات الممنوحة لرأسي السلطة التنفيذية.

اختيار الرئيس شخصية إلياس الفخفاخ، وهو المهندس السادس منذ الثورة يتقدم لترؤس الحكومة، تم بعد تلقي مقترحات الأحزاب، ولم يراع اقتراحات الكتل الأكبر ولا حتى أكثر الأسماء تكرراً.

الفخفاخ كان وزيراً في حكومة الترويكا عامي 2012 و2013، ولم ينل حزبه التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، وهو حزب من وسط اليسار الديمقراطي الاجتماعي، أي مقعد في التشريعيات الأخيرة، وتقدم هو نفسه للرئاسيات، ورغم الحملة النشطة التي قادها فإنه لم يحصل إلا على 0.34 % من أصوات الناخبين.

واضح أن رئيس الجمهورية تجنب من يعتبرهم مرشحي المنظومة القديمة، واختار أحد مرشحي المزاج الثوري، ولا خلاف بين المتابعين حول كفاءة الفخفاخ، ولا حول

انحيازه للثورة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ولكن البعض يتحفظ عليه بسبب انتمائه لحزب لم يحصل على شيء في الانتخابات الأخيرة، فكيف له أن يقود حكومة مشكّلة من أحزاب كبيرة؟ كما يتحفّظ عليه البعض بسبب بعض اختياراته المجتمعية أثناء حملته الرئاسية، من مثل قانون المساواة في الميراث، وعدم تجريم الشذوذ.

وقد تشمل التحفّظات جوانب أخرى غير مصرّح بها، فهو سياسي شاب (48 عاماً)، وقد يعتمد موقعه الحكومي منصّة للانطلاق في الاستعداد لرئاسيات 2024، أو لتوحيد قوى الوسط الاجتماعي الذي غاب عن المشهد منذ انتخابات خريف 2014 (حزب التكتل والجمهوري والتيار الديمقراطي..)، ومن شأن تجربة يوسف الشاهد أن تغذي هذه المخاوف إذ يتهمه خصومه بأنه وظّف أجهزة الدولة بالتخويف والترغيب، لخدمة طموحه السياسيّ.

خاصّة أن نيل الفخفاخ الثقة في البرلمان سيجعل منه الشخصية الأبرز في البلاد، نظراً لمؤهلاته الشخصية ولسنّه، ونظراً لتحفّظ دوائر تأثير عديدة في البلاد وخارجها على الرئيس قيس سعيّد بسبب غموضه أو خروجه عن المعهود، وتحفّظها على رئيس البرلمان رغم كل الجهود التي قامت بها حركة النهضة ورئيسها لتطبيع وضعها وتقديم نفسها حركة متصالحة مع قيم الحريّة والديمقراطية ومنفتحة للتعامل مع كل شركاء البلاد ومحافظة على ما يسمى نمط عيش التونسيين.

أمام الفخفاخ ثلاثة أسابيع لتشكيل حكومته وتوفير شروط مرورها أمام البرلمان، وقد يكون مطلوباً منه في البداية تطمين القاعدة المجتمعية المحافظة وهي الغالبة في البلاد، وفق ما تؤكده كل استطلاعات الرأي ولها تمثيلية واسعة في البرلمان، وذلك من خلال التمييز بين الفخفاخ المرشح لرئاسة الجمهورية والفخفاخ المتقدم لترؤس الحكومة، ومن خلال ترتيب أولويات الأجندة الوطنية بالتركيز على الملفات التنموية ومحاربة الفساد وفتح الآفاق أمام الشباب، وترك القضايا الحساسة للنقاش الوطني الهادئ.

وعليه أن يختار خياراً سياسياً أصلياً، قد يكون تحدث بشأنه ساعة التكليف مع رئيس الجمهورية بشأن طبيعة الحكومة التي سيختارها، بين أن تكون حكومة وحدة وطنية تتجاوز التقسيمات الانتخابية، وتحرص على إدماج الجميع إلا من أقصى نفسه، ومن

حق رئيس الحكومة المكلف اشتراط مراعاة مقترحات الأحزاب الكفاءة والنزاهة والاتفاق على برنامج ذي أولويات واضحة، ومن ميزات هذه المقاربة أنها تنظر إلى المراكز الثلاثة للسلطة نظرة تكاملية بما يجعلها تكون أكثر تناغماً ونجاعة.

وبين أن تكون حكومة «مزاج ثوري» قريبة من الحكومة التي قاربت الولادة برئاسة الجملي، يوم 22 ديسمبر، تجمع حركة النهضة والتيار الديمقراطي وحركة الشعب وتحيا تونس وائتلاف الكرامة، لن تكون مهمة الفخفاخ سهلة، فالخيار الأول هو الأقدر على ضمان أغلبية وعلى تحسين صورة البرلمان وعلى توفير ضمانات لتركيز الهيئات المعطلة حتى الآن، ومنها المحكمة الدستورية.

ولكن الحكومة الثانية أقرب لمزاج رئيس الجمهورية ولمزاج المرشح نفسه، وفي كل الحالات فإنّ الطريق أمام الحكومة ليس سالكاً.

2 - المسار الاقتصادي الاجتماعي

المعاناة التي يرزح تحت وطأتها المواطنون تتعلق بالمعيشي والخدماتي من تدهور للمقدرة الشرائية وتدنّ للخدمات وتراجع للمرفق العمومي في التعليم والصحة والنقل والبنية الأساسية وغيرها؛ بما أدى إلى تهرئة الطبقة الوسطى وتفاقم مشاعر الإحباط لدى الشباب وخاصة خريجي الجامعات.

والطبقة الوسطى هي صمام الاستقرار الاجتماعي وتقدم الانتقال الديمقراطي.

لقد تواصل خلال عام 2019 تدهور كل المؤشرات الكبرى للاقتصاد الوطني، واستمرت الضغوط الخطيرة على المالية العمومية بفعل تفاقم المديونية وتدني نسب النمو، وعجز السلطات العمومية عن اقتحام الإصلاحات الكبرى، وهي شرط وطني للتقدم، كما أنها مطلب للشركاء الماليين الدوليين.

ورغم أن الموسمين الفلاحي والسياحي كانا استثنائيين، فإنهما لم يساهما إلا قليلاً في تغيير الصورة وبث روح الأمل، بل أكثر من ذلك، أصبحت وفرة الإنتاج بمثابة عبء لعدم توافر مسالك ترويج مناسبة وخاصة في مواد الحليب والزيت والحبوب.

وعوض أن تنتشر البهجة في أوساط المنتجين، انتشرت أصوات الاحتجاج، فما زالت تونس تراوح مكانها مع حكومات تقتصر على معالجات جزئية دون الدخول بجرأة في مشروع إصلاحي عميق وطويل المدى.

لقد انتهى زمن المسكنات المؤدية لاستدامة الأزمة.

وسيكون عام 2020 عام التحديات الاقتصادية والمالية الكبرى.

فمن ميزانية مقدرة بـ48 مليار دينار، تمتص كتلة الأجور حوالي 20 مليار دينار؛ أي 42 % منها، كما تبتلع منظومة الدعم 5.5 مليار دينار، وسيخصص مبلغ 12 مليار دينار لسداد الديون، في حين يخصص للتنمية حوالي 6 مليارات دينار فقط.

ومطلوب مصفوفة إصلاحات، كما هو مطلوب البحث عن منوال تنموي جديد يعوض المنوال الذي استنفد أغراضه وقامت الثورة ضده، وهو يستمر في التحكم في حالة إنعاش بعد 9 سنوات من الثورة، ومصفوفة الإصلاحات الكبرى تتضمن:

- إصلاح القطاع العمومي (حوالي 650 ألف موظف) للتخفيف من ضغط كتلة الأجور، وإبداع حلول تتراوح بين الخصخصة وتحرير الدولة من الإنتاج في بعض القطاعات، وإعادة توزيع الموارد البشرية بما يفضي إلى استثمار أكبر لإمكانياتها والاقتراب من معيار النجاعة كما هو الشأن في القطاع الخاص.
- ترشيد الدعم وتوجيهه لمستحقيه لإيقاف الهدر، حيث توجه أرصدة كبيرة لفئات تمتلك مقومات التعويل على ذاتها، بل يستفيد من هذه الامتيازات ملايين السياح.
- إعادة النظر في منظومة الجباية المجحفة والاقتراب من معايير العدالة الجبائية بما يخفف العبء عن عدد من الفئات والمؤسسات، ويحمل فئات ومؤسسات أخرى مسؤولياتها.
- إصلاح الصناديق الاجتماعية التي تعاني عجزاً يقارب الإفلاس.

هذه الإصلاحات ذات الطبيعة الاقتصادية والمالية لا يمكن أن تنجح دون مسارين آخرين للإصلاح؛ يتعلق الأول بمنظومة التربية والتكوين لتكون قريبة من حاجيات السوق، ويركز على القطاعات ذات القيمة المضافة، وكذلك إعادة الاعتبار للمهن، وهذا

يحتاج ثورة ليس فقط في مسارات التوجيه المدرسي والجامعي، وإنما أيضاً ثورة ثقافية تعيد الاعتبار لقيمة العمل والكسب وتتجاوز النظرة التحقيرية لكل ما هو يدوي (فلاحة، بناء، صيد بحري..)، أما الإصلاح الذي قد يكون المفتاح لكل تقدم فهو الإصلاح الإداري استثماراً للموارد البشرية، وتبسيطاً للإجراءات، وربحاً للوقت، وتيسيراً على المواطنين، وجلباً للمستثمرين الوطنيين والأجانب.

- الإدارة التونسية هي في الوقت نفسه مبعث فخر ونقطة ضعف.

بالطبع حل جزء من المشكلات الاقتصادية التونسية مرتبط بمحيطها الإقليمي، والمؤكد أن التوصل إلى حل بين مختلف الفرقاء في ليبيا يؤدي إلى وضع مستقر يوفر متنفساً لتونس ولقواها العاملة وفاعليها الاقتصاديين.

قد تبدو المشكلات الأساسية للمسار التونسي ذات طبيعة اقتصادية ومالية واجتماعية، وهي كذلك، ولكن عمقها هو مشكلة قيادة.

دون منظومة سياسية قوية ومستقرة ومتكاملة وتشتغل على أساس رؤية لفترة انطلاق لا تقل عن 5 سنوات سيظل المسار السياسي نفسه مهدداً.

تونس في محيطها الإقليمي والدولي:

لم تتغيّر صورة تونس وموقعها كثيراً عام 2019 عند شركائها الدوليين.

وملخّصها أن الحالة التونسية ليست في مرمى القصف، فالأطراف الدولية المؤثرة هي بين مشجع ومنشغل بغموض الأوضاع قبل الانتخابات وحتى بعدها وبين غير معرقل.

فصورة رئيس الجمهورية ضبابية، وخطابه غير مطمئن، وحركته بطيئة لإزالة اللبس، ورئيس البرلمان لم تتقبله بعد هذه المنظومة رغم كل الجهود، وتشكيل الحكومة يتعطل، والمناكفات الحزبية تستمر.

أما الأطراف المانحة فهي تستعجل توضح المشهد وانطلاق الإصلاحات لتحديد سياستها في مواكبة التجربة التونسية، فالحكم العام هو أقرب إلى استمرار الدعم للتجربة.

أما أكثر المستجدات فهي التي حصلت في دول الجوار.

الجزائر: الأرجح أن مخرجات التدافع بين الشارع والمؤسسة منذ 22 فبراير بأشواطه المختلفة وآخرها انتخابات ديسمبر الماضي أن تصب في مسار إصلاحي حقيقي قد يكون دون تطلعات قوى التغيير، ولكنه في كل الحالات طوى صفحة ما قبل فبراير 2019 وأن يفضي ذلك إلى حالة من الاستقرار.

وسيظل استقرار تونس وفقاً لمعادلتها الخاصة مصلحة وطنية جزائرية عليا مهما كانت صيغة التوافق السياسي التي ستفضي لها حالة التدافع.

ليبيا: لقد شهدت ليبيا تدافعاً حاداً وضع البلاد أكثر من مرة على شفير الحرب الأهلية، وشهدت السنة الأخيرة دخول فاعلين جدد؛ أهمهم الفاعل الروسي والفاعل التركي، والمُرجح عندنا عدم الوصول إلى حالة الحرب المفتوحة رغم احتمال استمرار المناوشات.

لا يزال الطريق طويلاً للوصول إلى حالة استقرار وبناء مؤسساتي، ولكن لا خيار عن ذلك، أملاً وترجيحاً يقود إليه التحليل أيضاً.

وعن العلاقات الليبية – التونسية، لا زال الطريق طويلاً أمام السيناريو المثالي بالوصول إلى الاستقرار الذي يفتح الأسواق وينمي المبادلات ويدعم حظوظ الفاعلين التونسيين في المساهمة في إعادة بناء الدولة الليبية الجديدة، ولكن السيناريو الأسوأ المتمثل في الانهيار الأمني مع تداعياته المباشرة؛ الأمنية والاجتماعية والاقتصادية مستبعد أيضاً.

يتدخّل فاعلون إقليميون آخرون بغرض إرباك التجربة تحت غطاء التصدي لحركة النهضة والإسلام السياسي، مستخدمين الإعلام والسياسة والمال، وهذه التدخّلات تتكثّف بمناسبة الانتخابات، ولكنها تظل في حدود المتحكم فيه، إذ يختلف التونسيون كثيراً، ولكن أغلبهم حريص على تنويع علاقات بلادهم دون الدخول في حالة تبعية لهذا الطرف أو ذاك، ودون السماح للأيادي الخارجية، بمن فيها «الصديقة» بإرباك الأوضاع.

تونس 2020: أي مشاهد ممكنة؟

الفكرة الرئيسة التي ننطلق منها في علاقة بالحالة التونسية، ونظراً لسياقات خاصة غير قابلة للاستصحاب بالضرورة على باقي دول المنطقة، أن المعادلة الوطنية هي القائدة، وهي الأكثر تأثيراً، وأن الوصول إلى حلول معقولة ضمنها بإمكانه احتواء الإرباكات المحُتملة من المحيط الإقليمي المشرقي، وبإمكانه طمأنة الشركاء السياسيين والماليين الدوليين ويشجعهم على مزيد دعم التجربة.

ونعتبر أن حل المعضلات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وإعادة الأمل للمحبطين من الشباب وفي الجهات والفئات المهمشة إنما يكون بالتوصل إلى حل مشكلة القيادة السياسية بترسيخ ثقافة التعايش والتعاون والبحث عن المشترك بين الأحزاب السياسية، بالتقدم خطوات كبرى في مسار المصالحة الوطنية الإدماجية، وبتشكيل حكومة مستقرة وقوية وذات إرادة وبرنامج ورؤية وبرنامج إصلاحية.

والمدخل لكل ذلك هو نجاح خطوة حكومة الشخصية الأقدر، أو ما يسمى «حكومة الرئيس» من عدمها.

سنجد أنفسنا أمام المشاهد التالية:

- المشهد الأمثل: تشكيل حكومة تضم كل القوى بما فيها حزب قلب تونس تتوافق على برنامج إصلاحي وتهدئ الجبهة البرلمانية وتحيد الأطراف غير الديمقراطية (الحزب الدستوري الحر)، وتقدر على تحقيق هدنة اجتماعية مع اتحاد الشغل، والوصول إلى توافقات مع منظمة الأعراف واتحاد الفلاحين بما يشجع على الاقتراب من معايير العدالة الجبائية، وفتح الباب أمام التشغيل والاستثمار في المناطق المهمشة، ويرتقي بمردودية القطاع الفلاحي ويعيد له الاعتبار في الثقافة وعند الشباب.

- مشهد مقبول: بتشكيل حكومة «ثورية»، وهذا المشهد يتضمن صورتين؛ الأولى: أن تقرر حركة النهضة الانضمام لها، حينها قد يكون الإنجاز معقولاً، والعلاقة بين الرئاسات الثلاث (الجمهورية والبرلمان والحكومة) مقبولة، دون الوصول إلى إرساء الهيئات المعطلة؛ مثل المحكمة الدستورية؛ لأن كتلة المعارضة تكون قوية (حزب قلب تونس

والحزب الدستوري الحر وكتلة الإصلاح وربما ائتلاف الكرامة)، والثانية: أن تقرر حركة النهضة مقاطعتها، وحينها ستكون حكومة ضعيفة وغير مستقرة، وقد تندلع أزمات بين الرئاسات الثلاث، وخاصة بين رئاسة البرلمان والرئاستين الأخريين، بل قد تتغير رئاسة البرلمان أصلاً.

لن تقدر هذه الحكومة تجاوز دور إدارة الأزمة دون قدرة على الإنجاز، ولا نجاح في إرساء الهيئات المعطلة، ومع ذلك قد تقدر هذه الحكومة على الاستمرار لكثرة الحسابات داخل البرلمان، وقد تسقط برلمانياً أو بفعل الفشل وضغط الشارع، وحينها نكون أمام المشهد الثالث.

- مشهد الغموض:

1 – وصورته فشل حكومة الفخفاخ على الحصول على ثقة البرلمان.

2 – فشلها في الإنجاز مع توافر أغلبية تسحب منها الثقة بعد مدّة.

3 – فشلها في الإنجاز واستحالة استمرارها بسبب تصاعد الأزمة السياسية والاحتجاج الاجتماعي.

وخلال ذلك قد تتوتر العلاقة بين الرئاسات الثلاث أو اثنتين منها.

هذا المشهد قد يفضي إلى احتمالات كثيرة، منها إعادة الانتخابات، وقد لا تفرز مشهداً مغايراً جوهرياً إن حصلت تحت نفس القانون الانتخابي الحالي، وليس مضموناً أن يتغير القانون لاستفادة المشرعين الحاليين منه ولعدم تحمس الرئيس لتغييره.

لذلك نرجح أن تمضي البلاد خلال الأسابيع القادمة بين المشهد الأول والصورة الأولى في المشهد الثاني.

الخلاصة

رغم كل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والمالية وكل الرمال المتحركة إقليمياً وفي الجوار القريب، ورغم كل صعوبات المشهد الذي أفرزته انتخابات خريف 2019، فإن تونس لا تزال أمام فرصة لترسيخ ثورتها وانتقالها.

الشعب الحليم أعطى رسالة وعبّد الطريق، والضغط الآن على النخبة، والأرجح أن تلتقط الرسالة.

تقرير الحالة الجزائرية 2019

إعداد:

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات

والخدمات التعليمية

مقدمــة

شهدت سنة 2019 تطورات متسارعة على مستوى الساحة السياسية في الجزائر، خاصة مع الديناميكية التي أفرزها حراك 22 فبراير، فالأزمة السياسية في الجزائر التي ابتدأت باحتجاجات سلمية حاشدة للشعب الجزائري رفعت مطلب رحيل «البوتفليقية» كمنظومة، ثم إحداث التغيير السلمي للسلطة، ويحاول هذا التقرير تحليل أهم تفاعلات الحالة الجزائرية خلال هذا العام من خلال رصد كرونولوجيا الأحداث على مستوى تطورات الحراك والمبادرات السياسي إضافة إلى تطورات الوضعية الاقتصادية، وكذلك التوجهات الخارجية للجزائر نحو الأطراف الإقليمية والدولية، كما خلص التقرير في النهاية إلى التوقعات المستقبلية للجزائر من خلال ضبط ثلاثة سيناريوهات قد تحدد مستقبل الجزائر، وهي: سيناريو الاحتواء وتجديد النظام لنفسه، سيناريو العمل والتوافق، وسيناريو الانزلاق والفوضى.

المتغيرات والتطورات المهمة في 2019

إعلان الترشح للعهدة الخامسة

أعلنت أحزاب التحالف الرئاسي، يوم 7 نوفمبر 2018، ترشيحها عبدالعزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة للانتخابات الرئاسية المقررة في أبريل 2019، وجاء في بيان صدر بعد اجتماع قادة أربعة تشكيلات سياسية: «إن أحزاب التحالف الرئاسي ترشح المجاهد عبدالعزيز بوتفليقة للانتخابات الرئاسية المقبلة، تقديراً لسداد حكمة خياراته،

وتثميناً للإنجازات المهمة التي حققتها الجزائر تحت قيادته الرشيدة، واستكمالاً لبرنامج الإصلاحات التي بدأها»[1].

بعد ذلك، وبتاريخ 10 فبراير 2019، أعلن الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة ترشحه عبر رسالة إلى الجزائريين قال فيها: «استجابة لكل المناشدات والدعوات، ولأجل الاستمرار في أداء الواجب الأسمى، أعلن ترشحي للانتخابات الرئاسية أبريل المقبل»، وأعلن بالمناسبة عن تنظيم «ندوة وطنية» قبل نهاية العام، وعن احتمال تعديل الدستور، وتضمنت الرسالة حصيلة لـ20 سنة من الحكم، وتناول فيها إنجازاته في مجالات استعادة الأمن والاستقرار، بعد سنوات طويلة من الصراع ضد الإرهاب، وفي مجال الاقتصاد الذي يعتقد خبراء أنه أكبر فشل يسجل في حكم الرئيس، على أساس أن القدرات المالية للبلاد أضحت تابعة أكثر من أي وقت مضى للنفط، وتعهد بوتفليقة بعد ندوة وطنية في حالة انتخابه رئيساً للبلاد يتم من خلالها تكريس تحقيق التوافق حول الإصلاحات والتحولات، التي ينبغي أن تباشرها البلاد بغرض بناء مصيرها، ولأجل تمكين المواطنين من الاستمرار بالعيش معاً أفضل في كنف السلم والازدهار[2].

مسيرة 22 فبراير وانطلاق شرارة الحراك

كانت حركة 22 فبراير بمثابة ميلاد جديد للفعل السياسي في الجزائر، فقد تحول هذا اليوم الذي كان بمثابة رد فعل مباشر على ترشيح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة إلى شرارة لبعث حراك سياسي للشارع الجزائري كتوجه شعبي مطلبي كبير جداً لم يكن يتوقعه أحد من قبل، على الأقل بهذا الزخم وبهذه الحدة، فقد خرج في أول مارس حوالي 16 مليون جزائري من مجموع 35 مليوناً مقيمين في الجزائر العاصمة، بعد أن استيقنوا بأن المؤسسات الأمنية لن تقمع المسيرات، وهكذا تحولت تدريجياً مسيرة 22 فبراير من موقف احتجاجي ضد العهدة الخامسة إلى حركة احتجاجية عارمة مطالبة

(1) الجزائر: أحزاب التحالف الرئاسي ترشح بوتفليقة رسميا للانتخابات الرئاسية المقبلة، موقع فرانس 24 على الرابط التالي: https: //www. france24. com/

(2) بوعلام غمراسة، بوتفليقة يعلن ترشحه لولاية خامسة، على موقع جريدة الشرق الأوسط وعلى الرابط:
https: //aawsat. com/home/articl

بتغيير النظام، ولم تعد تتوقف عند الرمزية الاحتجاجية، بل أصبحت تطالب بإنتاج واقع سياسي جديد، فانتقل الخطاب بسرعة من فكرة الاعتراض إلى فكرة مشروع التغيير الشامل للنظام كمنظومة حكم برموزه الفاسدة، وهكذا انتقلنا من رد الفعل الاحتجاجي إلى موجة احتجاجية واسعة تقترب من فكرة الثورة السلمية، تتبنى آليات سلمية بمطالب راديكالية[1].

تأجيل الانتخابات والدعوة لتطبيق المادة (108) من الدستور

بعد الاحتجاجات الشعبية، أعلن الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة تأجيل الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في 18 أبريل 2019 بعدم الترشح في أي سباق رئاسي[2]، ولقد دعا بوتفليقة إلى تشكيل حكومة من التكنوقراط لإدارة شؤون البلاد، كما طالبَ بإجراء حوار شامل قبل الانتخابات، وقد لقيت هذه القرارات تفاعلاً حذراً من قِبل الشعب الجزائري، وتصاعدت دعوات لمواصلة الاحتجاجات وتنظيم تظاهرة كبرى من أجل مطالبة النظام ككل بالرحيل[3].

وقد شهدت هذه الفترة استقالة رئيس الوزراء الجزائري أحمد أويحيى، الإثنين 11 مارس، من منصبه، وقبل الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة استقالته وعيّن نور الدين بدوي رئيساً جديداً للوزراء، ورمطان لعمامرة نائباً له[4].

وقد حسم الجيش الجزائري موقفه نهائياً من الأزمة، حيث طالب نائب وزير الدفاع الوطني الجزائري، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أحمد قايد صالح، الثلاثاء 26 مارس/ آذار 2019، بتفعيل المادة (102) من الدستور الجزائري، التي تنص

(1) نور الدين بكيس، الحراك الشعبي الجزائري: النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي الجزائر، دار النشر الجامعي،2020، ص58.

(2) الانتخابات الرئاسية الجزائرية: عبد العزيز بوتفليقة يعلن تأجيل الانتخابات لأجل غير مسمى وعدم الترشح لفترة خامسة على موقع LBCعلى الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-47529976

(3) تأجيل انتخابات الرئاسة بالجزائر.. وبوتفليقة يعلن عدم ترشحه، موقع سكاي نيوز العربية، على الرابط التالي: https://www.skynewsarabia.com/

(4) الجزائر: استقالة رئيس الحكومة أحمد أويحيى، موقع العربية نت على الرابط التالي: https://www.alarabiya.net/

على تفعيل استحالة ممارسة الرئيس بوتفليقة لمهامه بسبب المرض[1].

وبعد أن أثنى على المسيرات السلمية التي تعرفها البلاد، حذر من استغلالها من قبل أطراف داخلية وخارجية، وقال نائب وزير الدفاع الوطني: إن الجيش الوطني الشعبي سيظل وفياً لتعهداته والتزاماته، ولن يسمح أبداً لأي كان بأن يهدم ما بناه الشعب الجزائري، وفي هذا السياق يتعين بل يجب تبني حل يكفل الخروج من الأزمة، ويستجيب للمطالب المشروعة للشعب الجزائري، وهو الحل الذي يضمن احترام أحكام الدستور واستمرارية سيادة الدولة، حل من شأنه تحقيق توافق رؤى الجميع ويكون مقبولاً من كافة الأطراف، وهو الحل المنصوص عليه في الدستور في مادته (102)[2]، التي تنص على أنه إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن، يجتمع المجلس الدستوري وجوباً، وبعد أن يتثبت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع

استقالة بوتفليقة وتعيين بن صالح رئيساً للجمهورية وبدوي وزيراً أول

بعد ساعة واحدة فقط من كلمة قائد الأركان الجزائري أحمد قايد صالح، التي دعا فيها إلى التطبيق الفوري للحل الدستوري المتمثل في تفعيل المواد (7) و(8) و(102)، أعلن الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة استقالته رسمياً، ورغم أن بوتفليقة قال: إنه سيستقيل من منصبه قبل نهاية ولايته الرئاسية، في 28 أبريل 2019، وإنه سيتخذ قرارات مهمة، قبل هذا التاريخ، إلا أن قلة من توقعوا أن استقالته، دون صدور أي قرارات يمكن وصفها بـ «المهمة»، وهذا ما يؤكد أن استقالة بوتفليقة لم تأت إلا بـ «ضغط حاسم» من الجيش، بعد أن تجاهل المجلس الدستوري برئاسة الطيب بلعي، أحد المقربين والمخلصين للرئيس المستقيل، دعوة قائد الأركان لتفعيل المادة (102) وإعلان عجز الرئيس، وأكثر ما أثار غضب قائد الأركان، محاولة شقيق الرئيس المستقيل سعيد بوتفليقة، المناورة والتحالف مع قائد المخابرات السابق محمد مدين المدعو بالجنرال توفيق، والاستعانة بالرئيس

(1) هل تخلى القايد عن صالح عن بوتفليقة، موقع عربي بوست على الرابط التالي: https://arabicpost.net/

(2) الحل في تطبيق المادة (102) من الدستور على موقع جريدة الخبر على الرابط التالي:
https://www.elkhabar.com/

السابق إليامين زروال، للالتفاف على مقترح قايد صالح، وتشكيل هيئة رئاسية تقود البلاد خلال المرحلة الانتقالية[1].

أثبت البرلمان الجزائري شغور منصب رئاسة الجمهورية، يوم 2019/4/9، وفتح المجال أمام رئيس مجلس الأمة عبدالقادر بن صالح لتولي رئاسة البلاد مؤقتاً لمدة أقصاها 90 يوماً، يشرف خلالها على التحضير لانتخابات رئاسية لاختيار رئيس جديد للبلاد، وشهدت الجلسة التي حضرها أعضاء المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة عرض بيان شغور منصب رئيس الجمهورية من طرف المجلس الدستوري، ولم تعرف الجلسة عرض بيان المجلس الدستوري للتصويت أو فتح المجال للنقاش أمام النواب الحاضرين، وذلك تطبيقاً للقانون الذي يحكم هذه الحالات، واختار عدد من الأحزاب مقاطعة جلسة البرلمان بغرفتيه، في حين اختار نواب كتلة الأحرار الانسحاب بعد انطلاق الجلسة[2].

وبعد موجة من الاحتجاجات الشعبية الرافضة لكل رموز النظام الحالي، أعلن المجلس الدستوري عن استحالة تنظيم الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في 4 يوليو 2019، وإعادة تنظيمها من جديد، بعد أن أكد رفضه لملفات المترشحين، حيث لم يتقدم إلا مرشحان اثنان بعد انسحاب 74 مرشحاً بسبب الرفض الشعبي لهذه الانتخابات[3].

المعارضة ومبادرات حل الأزمة

توالت المبادرات من شخصيات سياسية وطنية وأحزاب المعارضة لحل الأزمة، منها مبادرة قوى التغيير التي دعت إلى تشكيل لجنة لتنظيم لقاء وطني لقوى التغيير، مبادرة جبهة القوى الاشتراكية، ومبادرة علي بن فليس، ومبادرة رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور، ومبادرة سعيد سعدي، هذا بالإضافة إلى المبادرة التي قدّمتها 3 شخصيات وطنية، هم: وزير الخارجية الأسبق أحمد طالب الإبراهيمي، والجنرال المتقاعد رشيد

(1) كوليس استقالة بوتفليقة ومعركة السقوط المبكر، على موقع عربي 21 على الرابط التالي:
https://arabi21.com/

(2) الجزائر: تعيين نور الدين بدوي رئيساً للوزراء خلفاً لأحمد أويحيى، على موقع sputnik عربي على الرابط التالي:
https://arabic.sputniknews.com/

(3) تأجيل الانتخابات للمرة الثانية في الجزائر، موقع أنباء تونس على الرابط التالي:
http://www.kapitalis.com/

بن يلّس، والحقوقي علي يحيى عبدالنور، دعوا فيها إلى مرحلة انتقالية قصيرة تنتهي بتنظيم انتخابات رئاسية[1].

كما جددت حركة مجتمع السلم بقيادة عبدالرزاق مقري مبادرة التوافق الوطني التي تنطلق من الحوار حول أفكارها مع الأحزاب السياسية والمنظمات بمختلف توجهاتها، ثم إيجاد عناصر التوافق وإعادة صياغتها بما يرضي جميع الأطراف، ثم عرضها على الرأي العام، لتعميمها في مختلف ربوع الوطن للوصول في النهاية إلى اختيار المترشح التوافقي لرئاسة الجمهورية[2].

وتعتبر «أرضية عين البنيان» أهم المبادرات، حيث انطلقت، يوم السبت 6 يوليو 2019، أعمال أكبر مؤتمر لقوى وفعاليات المعارضة بقيادة عبدالعزيز رحابي؛ بهدف التوصل إلى صياغة أرضية سياسية تتضمن خطوات حل للأزمة التي تعيشها البلاد، وسط ترجيحات بأن توافق تلك القوى مبدئياً على خطة الحوار التي طرحها رئيس الدولة عبدالقادر بن صالح، بإسناد جلسات الحوار لشخصيات مستقلة عن السلطة، وتقترح الوثيقة التوافق على فترة تمهيدية تسبق الانتخابات الرئاسية، يتم خلالها وضع لجنة وطنية تتولى صياغة قانون للهيئة المستقلة للانتخابات وتعديل قانون الانتخابات والإعلام، وقد لاقى المؤتمر اهتماماً إعلامياً لافتاً بسبب أهمية انعقاده في ظرف سياسي حساس تشهده الجزائر[3].

السلطة المستقلة للانتخابات وانتخابات 12 ديسمبر 2019

بعد تكليف كريم يونس رئيساً لهيئة الوساطة والحوار، تضمنت المقترحات الواردة في التقرير النهائي للهيئة الوطنية للوساطة والحوار الذي تم تسليمه لرئيس الدولة عبدالقادر بن صالح، استحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي من شأنها

(1) ست مبادرات لحل الأزمة في الجزائر، موقع أصوات مغاربية على الرابط التالي:
https://www.maghrebvoices.com/a/Algeria-politics/494530.html

(2) محمد لهوازي، حمس تكشف تفاصيل مبادرة التوافق الوطني، موقع الشروق أونلاين على الرابط التالي:
https://www.echoroukonline.com/

(3) عثمان لحياني، مؤتمر المعارضة الجزائرية: توجه للموافقة على خطة بن صالح للحوار، على موقع العربي الجديد، على الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk/politics

أن تتكفل بتجسيد وتعميق الديمقراطية الدستورية وترقية النظام الانتخابي، وحسب مشروع القانون العضوي الخاص باستحداث هذه السلطة العمومية، فإن هذه الأخيرة تعتبر هيئة دائمة مستقلة تمارس مهامها بدون تحيز تدعى في صلب النص السلطة المستقلة، وتتمتع السلطة بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي[1].

وقد كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عن قائمة المتنافسين على كرسي الرئاسة، حيث أكد قبول ملفات 5 راغبين في الترشح فقط، ويتعلق الأمر بكل من عز الدين ميهوبي، بلعيد عبدالعزيز، علي بن فليس، عبدالمجيد تبون، إضافة إلى عبدالقادر بن إرينة[2]، وقد خلفت هذه الانتخابات انقساماً في الشارع بين مؤيد لها يراها «حتمية» للخروج من الأزمة، ورافضين يرون أن الظروف غير مناسبة لإجرائها.

اعتقال ومحاكمة رموز نظام بوتفليقة

قضت محكمة البليدة العسكرية جنوب العاصمة، نهاية سبتمبر، بالسجن 15 عاماً بحق سعيد بوتفليقة، شقيق الرئيس السابق، وقائدي المخابرات السابقين محمد مدين المدعو توفيق، وعثمان طرطاق، إلى جانب لويزة حنون، الأمينة العامة لحزب العمال (يسار)، بتهمة «التآمر على الجيش والدولة».

كما بدأت محاكمة عدد من المسؤولين الجزائريين في نظام عبدالعزيز بوتفليقة السابق بتهم الفساد وإساءة استغلال الوظيفة وتبديد المال العام وتبييض الأموال والرشوة، وتضم اللائحة وزراء ومسؤولين كباراً في الحكومة السابقة، مثل أحمد أويحيى، وعبدالمالك سلال، بالإضافة إلى عدد من رجال الأعمال، وهذه هي المرة الأولى في تاريخ الجزائر التي يمثُل فيها مسؤولون بهذا الحجم أمام القضاء بتهم الفساد[3].

() هيئة الحوار: مشروع القانون المتعلق باستحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات على موقع وكالة الانباء الجزائرية على الرابط التالي: http://www.aps.dz/ar/algerie/76114-57-02-19-08-09-2019

(2) نادية سليماني، ميهوبي وتبون وبن فليس وبلعيد وبن قرينة إلى الرئاسيات: رئيس الجزائر القادم.. من بين هؤلاء الخمسة، موقع الشروق أونلاين على الرابط التالي: https://www.echoroukonline.com/

(3) انطلاق أول محاكمة علنية لرموز من نظام بوتفليقة السابق، موقع عربي21 على الرابط التالي:
https://arabi21.com/

تشخيص الواقع الحالي

تطورات الحراك

يعتبر حركة كلية شاملة لمجتمع بكل فئاته الاجتماعية مهما كانت انتماءاتهم تسعى إلى نقلة نوعية لطبيعة الحكم السياسي والنظام الاجتماعي، مما يجعل كل فئات المجتمع تدخل في عملية تشاركية وتضامنية في تحقيق هذه النقلة النوعية، ولعل الجزائر أعطت لهذا المفهوم المدلول التطبيقي الواقعي الملموس؛ ما جعل حتى ممن هم محسوبين على السلطة يشعرون بأنهم معنيون بهذا الحراك الذي هو حراك تاريخي اجتماعي[1].

فالحراك له دور فاعل وأساسي في بناء المشهد الجزائري سنة 2019، وذلك من خلال الحركات الاحتجاجات الأسبوعية عقب كل جمعة، بنفس طويل يمارسه المتظاهرون، إذ استطاعوا الصمود أكثر من 43 جمعة متوالية، لقد خرج المواطنون في 35 ولاية في الجمعة الأولى من الحراك ليكتمل النصاب ودخول كل الولايات في 1 مارس 2019، فمن جهة يجد النظام ما يستطيع أن يرد به على هذا الانتشار الجغرافي الكامل للحراك، ومن جهة أخرى أدى الخروج المتزامن مع المسيرات دوراً مهماً في إشعار الجزائريين بوحدة شعورية بالتلاقي بين الجماهير في سقف التطلعات والانشغالات والهموم، فكان الهم مشتركاً ومطلبهم مشتركاً تجاوز الخصوصيات السوسيولوجية بين ولايات الوطن[2].

ويمكننا حصر إنجازات الحراك فيما يلي:

– كسر الشعب الجزائري حاجز الصمت والخوف، والمطالبة بكامل حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وازدياد نسبة الوعي السياسي والاجتماعي للشعب الجزائري، وارتفاع نسبة حرية التعبير ومسؤوليته بالحفاظ على مكاسب الوطن.

– تقديم الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة استقالته رسمياً من رئاسة الجمهورية يوم 2019/4/2، وتطبيق المادة (102)، وإعلان حالة الشغور وبدء المرحلة الانتقالية، وإقالة رئيس المخابرات اللواء بشير طرطاق من منصبه على خلفية اجتماع مشبوه عقده مع

(1) فاروق طيفور، مرجع سابق، ص20

(2) نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص104.

السعيد بوتفليقة وعناصر من المخابرات الفرنسية تهدف لتخريب الحراك الشعبي الجزائري ومحاولة تشويه المؤسسة العسكرية.

– الإبقاء على الوحدة الوطنية بين كل مكونات المجتمع بعيداً عن التقسيمات الجهوية والهوياتية وإجماع شعبي جزائري على رفض التدخل الخارجي في شؤون الجزائر.

– كشف الكثير من أسماء شبكة المفسدين السياسيين والعابثين بثوابت التاريخية والوطنية فضلاً عن رجال الأعمال المتورطين في قضايا فساد، واستقالة الكثير من القادة السياسيين كرئيس الحكومة أحمد أويحيى، وانشقاقات كبيرة في صفوف الأحزاب السياسية الموالين للسلطة في حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الديمقراطي وتزايد الخلافات داخلها، بإضافة إلى استقالة رجال أعمال مثل علي حداد من رئاسة منتدى المؤسسات (FCE)، والأمين العام لأكبر نقابة عمالية عبدالمجيد سيدي السعيد الاتحاد العام للعمال الجزائريين وغيرهم.

– ضعف القدرة على المناورة لدى السلطة السياسية ووقوعها في مأزق حقيقي نتيجة سياساتها التعنتية جراء قوة الحراك الشعبي الجزائري السلمي.

– رغم كل تلك المميزات والإنجازات، يرى بعض المتابعين أن الحراك الشعبي ما يزال يعاني من مشكلة التمثيل، أي لا يملك ممثلين عنه ولا متحدثين باسمه، فهذا الأخير يسمح للشعب الجزائري بإيصال مطالبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية للسلطة للتفاوض عليها وكيفية تطبيقها فعلياً حتى لا تبقى مطالبه حبيسة الساحات والشوارع دون تنفيذ.

التحول في المؤسسة العسكرية

حافظت مؤسسة الجيش منذ استقلال الجزائر على دور مركزي في الدولة، وشكلت الأساس والمحور لها، وحكمت المؤسسة فعلياً البلاد منذ عهد الرئيس السابق الهواري بومدين إلى عهد عبدالعزيز بوتفليقة، حيث اختارت البقاء وراء الستار، وعدم البروز في الواجهة، وعلى ما يبدو أن المؤسسة العسكرية حريصة على الاستمرار في أداء هذا الدور بعد أن أمسكت بزمام المبادرة السياسية، وتولت الرد على مطالب الحراك والتفاعل معه

من خلال بياناتها وخطاباتها المتكررة، وهذا ما يدفع باتجاه حسم سريع للأزمة، لتلافي مزيد من الإرهاق، في ظل بروز مخاوف من انفلات الأوضاع الداخلية أو دخول قوى موالية للرئاسة على جبهة المواجهة.

وإذا كان الجيش قد بدا حازماً في تجاوز مرحلة بوتفليقة، فإنه حتى الآن لم يستجب لمطالب الحراك في تجسيد المادتين (7) و(8)، وقد قوبل خروج رئيس الأركان في مناسبتين دعا فيهما إلى المشاركة في الحوار السياسي الذي باشره رئيس الدولة، برفض شعبي واتهامات لقائد الأركان باستمراره في خدمة النظام السابق، في حين يصر المدافعون عن هذا الخيار على أنه الأسلم مقارنة بالمرحلة الانتقالية وما يرافقها من مخاطر، وفي مقدمتها اتهام الجيش بتنفيذ انقلاب عسكري[1].

وبغض النظر عن ذلك، الملاحظ أنه دخلت على مؤسسة الجيش تحولات عميقة جراء عدة عوامل، لعل أهمها أزمة التسعينيات التي وضعته كطرف في الحرب الأهلية ودفع الجنود تكلفة غالية، لا أعتقد أن القيادات تقبل بإعادة التجربة، بالإضافة إلى ذلك القيادات المتورطة في سفك دماء الجزائريين، وهم من كان يطلق عليهم اسم ضباط فرنسا قد أزيحوا بالكلية من المؤسسة العسكرية، كما أن علاقة المواطنين مع مؤسسة الجيش تحسنت كثيراً في السنوات الأخيرة، بعد ما اجتهد الجيش في إغاثة الجزائريين عند كل أزمة، بتقديم كل أشكال الدعم، خاصة أثناء تدهور الأحوال الجوية وما تسببه من قطع طرق وحوادث وسقوط مبان سكانية.

كما أن المؤسسة العسكرية تحولت إلى مؤسسة للترقية الاجتماعية، فإذا كانت الأسر الجزائرية في السابق تجند أبناءها منذ الصغر لضمان حماية الأسرة في ظل غياب مؤسسات حقيقية تؤمن حياة المواطن، فإن الوضع تغير اليوم، فقد أصبح الشباب المتميز يتوجه بمحض إرادته وأحياناً ضد إرادة أسرته للالتحاق بالجيش، بمن في ذلك الفتيات؛ لأنه اقتنع بإمكانية تحقيق مستقبل وترقية اجتماعية أفضل داخله، وبالتالي انتقلنا من مرحلة الاحتماء بالمؤسسة العسكرية إلى مرحلة استعمال المؤسسة العسكرية لتحقيق الترقية، وحتى الجنرالات المسيسين بشكل كبير لم يعودوا موجودين على الساحة، بل

(1) تقدير موقف: الجزائر إمكانية العبور في ظل الاحتقان الداخلي والسباق الخارجي، موقع مركز لفكر الإستراتيجي والدراسات على الرابط التالي: https://fikercenter.com/

غالبية قيادات الجيش هم من المتعلمين التكنوقراط الذين لا يتدخلون في السياسة، ولا يجرون المؤسسة العسكرية لذلك، فاليوم الجيش أكثر استعداداً للتحول إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة، ولكن هذا الأمر يحتاج إلى وقت في ظل غياب مؤسسات فاعلة ذات مصداقية، مما يعطل ويمنع خروج الجيش مؤقتاً من المشهد السياسي، ومن مصلحة الجزائر أنه ليس جيشاً طائفياً ولا عرقياً ولا إثنياً، بل يحوي كل أبناء الجزائر ومن كافة الأقطار؛ مما يؤهله لكي يكون طرفاً مساعداً في تحقيق التحول الديمقراطي[1].

هذا التحول في سلوك المؤسسة العسكرية هو تحول نوعي ينبغي أن يتطلب من النخب السياسية تثمينه وصولاً إلى تمدين النظام السياسي والخروج نهائياً من تبعية السياسي للعسكري، ومرافقة المؤسسة العسكرية، إلى تجسيد ذلك دستورياً وفعلياً من خلال ميلاد نظام سياسي جديد يخضع فقط للاختيار الشعبي صاحب السيادة لتتفاعل فيما بعد مؤسسات الدولة في إطار تكاملي يحدده الدستور[2].

أزمة انتقال للسلطة

عاد مفهوم الانتقال السياسي إلى التداول بمناسبة الحراك السياسي، الذي انطلق في فبراير 2019، ورأس نقاط قوة الحالة الجزائرية، قد يكون ذلك الطلب الكبير على التغيير السياسي، كما عبر عنه الحراك بالسلمية التي ميزته وبطابعه الشعبي ووضوح أهدافه السياسية، التي لم يحد عنها منذ البداية، ربما عكس الضعف الذي ميز دور النخب، وعدم قدرتها على صنع التوافق وصنع البدائل، نخب حزبية معارضة التحقت متأخرة بالحراك بشكل فردي، بعد تأكد رفضها كقوى سياسية منظمة داخله وكوجوه سياسية لم تقبل إلا أخيراً وبشكل انتقائي، زيادة على ما يعتريها عموماً من عدم قدرة على أخذ المبادرة والتفاهم فيما بينها، حتى عندما يتعلق الأمر بنخب منتمية للعائلات السياسية نفسها. في الجهة المقابلة يمكن قول الشيء نفسه وأكثر، عندما يتعلق الأمر بالنخب السياسية والعسكرية الرسمية التي فقدت بوصلتها ولم تعد قادرة على التكيف

(1) نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص 117–118.

(2) د. فاروق طيفور، الحراك الشعبي الجزائري في موجته الثالثة، الجزائر، منشورات السائحي، 2019، ص 40.

مع الوضع السياسي الجديد، الذي فرضه الحراك الشعبي، بعد تفكك مؤسساتها السياسية الرسمية واضطرابها، نخب كانت وما زالت إلى حد كبير رافضة لكل حوار جدي مع منافسين سياسيين لم تقبل بهم يوماً على أرض الواقع، فشلت حتى الآن في وضع تصورات مقبولة للخروج من المأزق الذي تورطت فيه، بفعل تأييدها للعهدة الخامسة للرئيس المقال، وسكوتها الطويل عن الفساد[1].

لقد كان الحراك هو الفعل التاريخي الذي زلزل أركان السلطة، فقد تصدّعت السلطة من الداخل، بالقدر الذي دعاها إلى التخلص من الشخصيات الفاسدة التي هُزِمت أمام المقاومة السياسية للشعب، فالانتصار الذي حققه الشعب من النوع الذي يسقط العُصَب والدوائر والشخصيات الفاسِدة والمُفْسدة، ويُبْقِي على المؤسسات التي تؤَمن السير نحو تجسيد الحكم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية والدولة العمومية، دونما عنف ولا إكراه ولا إصرار على الاحتكام إلى الحل الدستوري، لأن أصل الواقعة التاريخية هو انتصار على قوى غير دستورية، وعلى تصرف غير دستوري كان يرمي ترشيح من لا يجوز له إطلاقاً الترشح إلى رئاسة الدولة[2].

الأزمة الاقتصادية

منذ سنة 2014 بداية تراجع مداخيل المحروقات، استشعر الجزائريون قدوم الأزمة الاقتصادية، وبعد مرور 5 سنوات من حديث السلطات عن حتمية المرور بأزمة اقتصادية وضرورة إيجاد بدائل، يجد المواطن الجزائري اليوم نفسه متجهاً مكرهاً لأزمة اقتصادية خانقة، وبعد مرور كل هذا الوقت تأكد أن النظام القائم قد فشل في إنتاج بدائل لمداخيل المحروقات وبعث اقتصاد قوي، لذلك فالمواطن في العقود الأخيرة من الزمن تعود على النظام الريعي والبحبوحة المالية جراء ارتفاع أسعار المحروقات، وخلقت لديه تلك المرحلة بسبب التسيير الخاطئ أخلاقيات سلبية كالاتكالية والغش ورفع سقف المطالب دون

(1) ناصر جابي، الانتقال السياسي على الطريقة الجزائرية، موقع القدس العربي على الرابط التالي:
https://www.alquds.co.uk/

(2) نور الدين ثنيو، الحراك الجزائري والانتقال الديمقراطي، موقع القدس العربي على الرابط التالي:
https://www.alquds.co.uk/

بذل الجهد المطلوب من دون ربط ذلك بالاستحقاق، وهكذا أنتج النظام الفاسد المواطن وجاءت الأزمة الاقتصادية لتزيد من تعقيد الوضع، لتخلق ازدواجية في السلوكيات تضع الحراك في وضع صعب، فلدينا مواطن محتج مشارك في الحراك ويطالب بالتغيير وبناء جزائر أفضل ينشط لصالح الحراك، إلا أنه في الغالب هو نفسه المواطن المنخرط في النظام كل يوم جمعة يعيد إنتاج النظام أيام الأسبوع الأخرى، لذلك لسنا أمام مسار ثوري، بل نحن أمام مسار إصلاحي، يرتكز على التغيير من السلطة الفعلية للنظام أكثر من اعتماده على أدواته الخاصة، لأنه لا يملك نوعية مواطن منتج للتغيير بالشكل المطلوب، ويتحول المواطن المنتج من الاقتصاد الريعي إلى مواطن معطل للحراك وعبء عليه، كما أن تدهور الأوضاع الاقتصادية يرفع تكلفة التغيير بالنسبة للمواطن، وكلما تأخر التغيير ارتفعت تكلفته، لدرجة قد تصل إلى استسلام البعض من المحتجين عندما يشعرون بضغط الأزمة الاقتصادية الشيء الذي ينقص من حظوظ نجاح الحراك؛ لأنه لا يمتلك نفساً اقتصادياً طويلاً، ولم يتعود في العقدين الأخيرين على التعاطي مع الأزمات الاقتصادية[1].

من الناحية الظاهرية، يبدو أن الاقتصاد الجزائري الذي تهيمن عليه الدولة خرج سالماً من الاضطرابات التي شهدتها البلاد، غير أن سير العمل والترفيه كما جرت العادة لجيش العاملين في الدولة يخفي مشكلة اقتصادية متنامية وراء التوتر القائم بين النخب في المؤسسات السياسية والعمالية والعسكرية وقطاع الأعمال من جهة، ومن عقدوا العزم على إبعادهم عن الصورة.

وما زالت موارد البلاد من النفط والغاز تتدفق، غير أن آلاف الوظائف أصبحت عرضة للخطر، كما أن النمو بدأ يتعثر في الاقتصاد الجزائري، حيث توضح البيانات الرسمية أن واحداً من كل أربعة مواطنين دون سن الثلاثين عاطل عن العمل، وتشكل هذه الفئة العمرية 70 % من سكان البلاد.

وللحد من مزيد من الاحتجاجات، أحجمت الحكومة المؤقتة عن إصلاحات مزمعة بدأ تنفيذها من أجل إنهاء العمل تدريجياً بالدعم الحكومي وفتح الاقتصاد أمام الاستثمار

(1) نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص 158.

وخلق مزيد من الوظائف خارج المؤسسات العامة المترهلة، حيث تجمد العمل على قانون جديد للطاقة يهدف لتقليل البيروقراطية، وبدأ القلق يتزايد داخل شركة سوناطراك الوطنية الضخمة للطاقة التي تأمل في زيادة الإنتاج بالتعاون مع شركات النفط العالمية الكبرى.

ويدر النفط والغاز 94 % من إيرادات التصدير، و60 % من ميزانية الدولة، لكن إيرادات القطاع انخفضت بنسبة 6.3 % إلى 17.65 مليار دولار في الفترة من يناير إلى يوليو، إذ عمل استهلاك الطاقة المتزايد على تناقص الصادرات، كما توفر الواردات السنوية، التي يبلغ متوسط قيمتها 50 مليار دولار، أغلب احتياجات الجزائر، وذلك من آثار التردد في السماح بالاستثمار الأجنبي بسبب حرب الاستقلال عن فرنسا التي استمرت من عام 1954 إلى عام 1962، وبسبب العلاقات القوية التي كانت تربط الجزائر في فترة من الفترات بالاتحاد السوفيتي.

توجهات الجزائر تجاه الأطراف الإقليمية

فرنسا

تعد فرنسا الدولة الأكثر تأثيراً ونفوذاً على الجزائر، كونها احتلت البلاد أكثر من 132 عاماً، وتعلم جيداً جغرافية البلاد وثرواتها، وتمثل الجزائر أهمية عليا لصناع القرار الفرنسي؛ نظراً للأهمية التاريخية والإستراتيجية التي تتمتع بها الجزائر بموقعها في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، ومركز مهم للملاحة الدولية، وفرنسا بعدما فقدت الكثير من مناطق نفوذها في القارات الخمس، لا سيما في كندا وأمريكا ودول الشرق الأوسط ودول أفريقيا، تحاول اليوم الاحتفاظ بأهم مناطق نفوذها في أهم دولة في الشمال الأفريقي، ومن خلالها تستطيع التحكم بالعديد من المضائق والمناطق العالية. واقتصادياً لا تزال اتفاقيات أيفيان وملاحقها السرية التي وقعتها فرنسا مع الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال سارية المفعول، وقد استطاعت من خلال هذه الاتفاقيات استغلال موارد الطاقة والغاز من خلال انتشار شركات فرنسية؛ كشركة توتال التي

تستحوذ على 37.75 % من أسهم شركة سوناطراك النفطية الجزائرية[1].

بعد ساعات من إعلان استقالة بوتفليقة، سارعت فرنسا للتعبير عن ثقتها بالشعب الجزائري الذي أسهم في إحداث التغيير الديمقراطي والسلمي، لكن في المقابل يرفض الشعب والجيش أي شكل من أشكال التدخل والوصاية عليهم؛ حتى لا يؤثر ذلك في القرار الداخلي ويمنح الشعب استقلالية تحديد المصير. في المقابل؛ تخشى السلطات الفرنسية من تدهور الحالة في الجزائر، وهو ما جعلها تتعامل مع الحراك بطريقة حذرة؛ وذلك لأن فقدان السيطرة وضبط الوضع الأمني في الجزائر قد يؤثر في مصالحها الخاصة الأمنية والإستراتيجية، وقد يعزز الهجرة غير الشرعية نحوها، ومن ناحية أخرى يعرقل مصالحها الاقتصادية داخل أفريقيا، وهو ما صرحت به مارين لوبان، رئيسة الحزب اليميني الفرنسي (التجمع الوطني)، ودعت الحكومة الفرنسية إلى عدم منح التأشيرة للجزائريين؛ لإيقاف تدفق المهاجرين.

إلا أن الوضع بالنسبة إلى فرنسا قد يسهم في زعزعة بعض الأنظمة والتحركات في الدول الفرنكفونية (وهي الدول التي كانت تابعة للاستعمار الفرنسي وتتحدث اللغة الفرنسية إما كلغة أمٍّ أو كلغة ثانية)، ويرى البعض أن فرنسا تسعى إلى تحريك يدها الخفية داخل البلد من أجل عدم المضي في الانتخابات؛ خوفاً من صعود الإسلاميين مرة أخرى، أو أي طرف معارض لسياساتها ويحاول الحد من نفوذها، وما تردد على لسان قائد الأركان من تآمر أطراف داخلية مع قوى خارجية كانت فيه إشارة واضحة إلى وجود تعاون وتنسيق بين فرنسا، وشقيق الرئيس، والقائد الأسبق للأركان، محمد مدين، وخليفته الجنرال طرطاق، الذي أقيل من منصبه هو أيضاً بعد استقالة الرئيس، وهناك أخبار غير رسمية تشير إلى أن اعتقال الثلاثة في الرابع من مايو/ أيار جاء على خلفية ذلك، وأنهم متهمون بالخيانة العظمى[2].

(1) الجزائر مأزق السلطة، موقع bark على الرابط التالي: https://barq-rs.com/

(2) تقدير موقف: الجزائر إمكانية العبور في ظل الاحتقان الداخلي والسباق الخارجي، موقع مركز لفكر الإستراتيجي والدراسات على الرابط التالي: https://fikercenter.com/

روسيا وتركيا والصين

لا يختلف اثنان بأنّ الجيش الجزائري هو أقرب المؤسسات قرباً من روسيا وقياداتها، بحكم العلاقات التاريخية التي ربطت الجزائر بالاتحاد السوفييتي سابقاً، والدعم الذي قدمه الاتحاد للقضية الجزائرية إبّان الاحتلال الفرنسي، وعلاوةً على ذلك؛ تلقى غالبية القيادات الحالية للجيش الجزائري تدريباتهم العسكرية في موسكو منذ تولي الرئيس الراحل هواري بومدين الرئاسة عام 1965 إثر انقلاب عسكري على الرئيس الراحل أحمد بن بلة، ولعلّ أبرز تلك القيادات التي تلقت تكوينها العسكري في المدارس العسكرية الروسية قائد أركان الجيش الحالي الفريق أحمد قايد صالح، شأنه في ذلك شأن قائد الحرس الجمهوري الجنرال بن علي بن علي[1].

ولقد أثبتت القضية السورية عودة روسيا إلى ممارسة دور محوري وفعال في السياسة الدولية، وبكل تأكيد أنها ستسعى إلى استعادة كل أصدقائها السابقين، ومن بينهم الجزائر، خاصة أنها تعي أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تترك الفراغ الذي ستخلفه فرنسا في حال سقوط النظام ونجاح الحراك، فضلاً عن سعي النظام السياسي في حد ذاته إلى طلب مساعدة الروس، وأخذ الضمانات في حال ظهور متغيرات أخرى تعصف بسلمية الحراك.

وفي الموقف التركي، يشير تصاعد حدة الخلافات بين أنقرة وباريس الذي زاد بعد الحراك الجزائري إلى أن هناك شعوراً فرنسياً بتحركات تركية في المشهد الجزائري، لا سيما أن تركيا تعي مكانة الجزائر بين العرب، كما تتشارك تركيا والجزائر في مصالح اقتصادية، خاصة بعد الجولة الأخيرة التي قام بها الرئيس رجب طيب أردوغان مع ما يقارب 200 رجل أعمال إلى أفريقيا من أجل بعث مشاريع بالجزائر في مجال الغاز والحديد والتعدين وغيرها.

أما الصين، فإنها تسعى لتوسيع نفوذها السياسي، ومؤخراً استقر اختيارها على الجزائر كشريك رئيس في منطقة شمال أفريقيا، وراهنت عليه، ولها استثمارات بلغت 464 مليون دولار، في حين بلغت مبيعات الجزائر للصين 117 مليون دولار، وهو رقم مهم

(1) عبدالقادر بن مسعود، هل قفزت الجزائر من السفينة الفرنسية باتجاه روسيا؟ موقع ساسة بوست على الرابط التالي: https://www.sasapost.com/algeria-and-russia/

في الجزائر، لذا يسعى النظام السياسي من خلالها إلى الاحتماء بها.

الدول العربية

ونظراً لكون الجزائر دولة فاعلة في الشمال الأفريقي، وعلى إثر الصراع الليبي-الليبي، تفضل الجارتان تونس والمغرب الصمت والحياد حيال الاحتجاجات الجزائرية، إذ قال الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي: إنه «ليس في موضعٍ لتقديم الدروس للجزائر، والشعب الجزائري شعب حر ومن حقه التعبير كما يريد».

وعلى الرغم من أن الإمارات والسعودية لم تعلنا إلى الآن أي موقف رسمي تجاه الاحتجاجات في الجزائر، وبالرغم من تغطية وسائل إعلامهما للأحداث، فإن مطالب المحتجين ترفض أي تدخل عربي في الشأن الجزائري، وخصوصاً من السعودية والإمارات، الذي يرونه مشبوهاً ويسعى لإجهاض الحراك الجزائري، على حد قولهم. كل هذه المتغيرات جعلت النظام السياسي من خلال الفواعل القديمة يتجه إلى بناء توافقات خارجية حتى يتسنى له وضع مخرجات داخلية ربما يكون لها أثر سلبي في مستقبل الجزائر[1].

(1) تقدير موقف: الجزائر إمكانية العبور في ظل الاحتقان الداخلي والسباق الخارجي، موقع مركز لفكر الإستراتيجي والدراسات على الرابط التالي: https://fikercenter.com/

التوقعات المستقبلية

مسار الاحتواء وتجديد النظام لنفسه

وهو المسار الذي تحاول السلطة الحالية اتباعه من خلال الاعتراف بشرعية مطالب المحتجين والثناء على سلوكهم السلمي، وتقديم تنازلات مجزأة، حيث يأمل النظام في نزع فتيل الاحتجاجات أو ربما كسب الوقت لتقسيم الحركة عن طريق تأجيج الفتنة أو عرض بعض المواقف على بعض قادته والقبول بها لإحباطهم بوعود فارغة وتنازلات ذات حدين، فالإسراع في تأسيس السلطة المستقلة للانتخابات التي ستشرف على الانتخابات على مقاس النظام دون جوار وطني عام أو توافقات واسعة، وتجاوز المبادرات السياسية لحل الأزمة، وخاصة أرضية عين البنيان، ثم عزوف شريحة واسعة من الكفاءات والهيئات والأحزاب عن الترشح والمشاركة في هذه الانتخابات سيفضي لا محالة إلى إعادة إنتاج النظام لنفسه وفوز أحد رجال السلطة والاستمرار في نفس السياسة ونفس النهج، ويبقى الرهان في هذا السيناريو هو إنهاء الحراك.

مسار العمل والتوافق

حيث إن إصرار السلطة على إجراء انتخابات رئاسية يوم 2019/12/12 وسط مقاطعة الحراك لهذه الانتخابات وبعض القوى السياسية الفاعلة، وفي ظل الحياد الذي تؤديه النخب الأخرى قد يؤدي إلى نسبة مشاركة ضعيفة تفرز رئيساً منقوص الشرعية لا يمكنه المواصلة في حكم البلاد في ظل احتقان وضغط سياسي وأزمة اقتصادية خانقة، وبالتالي هو مضطر في النهاية للدخول في مساومات مع الحراك، وبدأ حوار مع المعارضة للقيام بإصلاحات جوهرية، من بينها تعديل الدستور وتنظيم انتخابات تشريعية ومحلية مسبقة، حيث تبحث السلطة ومؤسساتها السياسية عن مخرج من أزمتها، وهذا يكون بتقديم المزيد من التنازلات، والسماح لجميع النخب والحركات والأحزاب الفاعلة بالانخراط في العملية السياسية، والمساهمة في بلورة رؤية توافقية؛ لذا يتوجب في هذا المقام على

النخب الجزائرية الاستعداد وترتيب وضعهم الداخلي، والانخراط في العملية السياسية ببرامج واضحة تكون مقنعة بحدودها الدنيا لكل الأطراف بشكل يضمن مصالح الجميع، وهنا تنجح السلطة في عملية الانتقال عن طريق المسار الدستوري، وينجح الحراك في تحقيق جزء من مطالبه والذهاب نحول انتقال سلس وتدريجي للسلطة.

مسار الفوضى والانزلاق

إذا ظل النظام مستمراً في سياسة التجاهل للحراك والتصلب في مواقفه، بينما استمرت الحركة الشعبية في القوة وتزايدت أعداد الاحتجاجات، وتطرف الحراك في رفع مطالب راديكالية، وخاصة إذا تم الانزلاق إلى العنف بعد الانتخابات الرئاسية، فقد ينذر ذلك النظام بالقدر الكافي للانتقال إلى الخيار الأمني. هذا السيناريو هو الأقل احتمالاً، مع الأخذ في الاعتبار الخلافات الواضحة بالفعل في صفوف النظام. ستعمل القوى الغربية مثل فرنسا والولايات المتحدة أيضاً لمنع المواجهة الواسعة النطاق؛ خوفاً من أن تمتد العواقب شمالاً إلى أوروبا ومن الجنوب إلى الساحل، وعلى الرغم من رغبة جميع الأطراف السياسية في الأزمة تجنيب انزلاق البلاد في فوضى مفتوحة ومنع الصدام المباشر بين المتظاهرين ومؤسسة الجيش، يبقى هذا السيناريو مطروحاً في حال فشلت جميع محاولات احتواء الأزمة، والقرار يعود إلى المؤسسات ومدى الاستجابة المبكرة لمطلب الشعب في تحقيق انتقال سلمي لسلطة الشعب.

تقرير الحالة المغربية 2019

إعداد:

عصام الرجواني[1]

المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة - المغرب

(1) باحث في علم الاجتماع (ERAJOUANI@GMAIL.COM).

تقديم

يقدم هذا التقرير جملة من الأحداث والوقائع والتفاعلات التي شهدها المغرب خلال عام 2019، لكن في التزام تام بالمحددات المنهجية التي تؤطر مساهمتنا في «التقرير الإستراتيجي للمنطقة العربية» بشكل سنوي. فتقرير الحالة المغربية بقدر ما يقدم مجموعة من المعطيات والوقائع، فإنه يستحضر الاتجاهات العامة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، وهو الأمر الذي يجعل للتفاصيل معنى ضمن شبكة للتحليل الكلي، على أساس أن هذا التراكم يساهم بكل تأكيد في توفير أرضية صلبة لاستشراف مآلات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمغرب.

في هذا السياق، يمكن تصنيف أبرز الوقائع والأحداث الدالة في الحالة المغربية خلال عام 2019 ضمن 7 محاور، هي كالآتي: المستوى السياسي، المستوى الاقتصادي، المستوى الحقوقي، المسألة التعليمية، تطورات القضية الوطنية، العلاقات الخارجية، بالإضافة إلى خلاصات تقرير الحالة.

قد قمنا بالتركيز عند كل مستوى على أبرز الوقائع والأحداث وما يتضمنه ذلك من فرص وتحديات بالنسبة للمغرب، وتأثير هذه العناصر الأساسية في تحديد المسار المستقبلي لتفاعلات الحالة المغربية.

أولا: المستوى السياسي:

الخطابات الملكية لعام 2019 والتأكيد على انطلاق «مرحلة جديدة»

في البداية، تجدر الإشارة إلى أن عام 2019 قد عرف دينامية استثنائية على المستوى السياسي، خاصة فيما يتعلق بالشروع الفعلي للمؤسسة الملكية في فتح ملفات ذات طابع هيكلي؛ فتتبع النفس العام الذي ميز الخطب الملكية طيلة الأعوام الستة الأخيرة، يكشف عن جيل جديد من الخطب الملكية تميزت بطابعها النقدي إزاء عدد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هذا النفس أسندته موضوعياً عدد من التقارير الصادرة عن مؤسسات وطنية، مثل تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتقارير المجلس الأعلى للحسابات، والتقارير السنوية لبنك المغرب، وغيرها من التقارير الوطنية التي تعاطت بجرأة نقدية مع عدد من الملفات والقضايا الوطنية، وهو ما شكّل أرضية موضوعية للمضمون النقدي الذي ميز خطابات ملك البلاد خلال السنوات الأخيرة. وفيما يلي أبرز القضايا التي تناولتها الخطب الملكية خلال عام 2019:

الخطاب الملكي بتاريخ 29 يوليو 2019 بمناسبة عيد العرش[1]:

لقد أعلن الملك محمد السادس في عيد العرش لعام 2019، الذي صادف مرور 20 عاماً على توليه الحكم، بداية «مرحلة جديدة» بعدما أكد فشل النموذج التنموي المغربي، وجعل من إعادة بنائه عتبة أساسية لكسب عدد من الرهانات الداخلية والخارجية وعلى رأسها: رهان توطيد الثقة والمكتسبات، رهان عدم الانغلاق على الذات، رهان التسريع الاقتصادي والنجاعة المؤسسية، رهان العدالة والمجالية. وقد كشف أيضاً أنه سيقوم بتنصيب لجنة خاصة بالنموذج التنموي الجديد ستسهر على إعداد مقترحات بهذا الخصوص، وأن مهمتها استشارية ومحددة في الزمن، كما قام الملك في ذات الخطاب بتكليف رئيس الحكومة سعد الدين العثماني بتقديم مقترحات لإجراء تعديل حكومي وتجديد مناصب المسؤولية الإدارية.

(1) انظر: نص الخطاب على موقع البوابة الوطنية عبر الرابط الآتي: http://www.maroc.ma/ar/النص-الخطاب-الملكي-السامي-الذي-وجهه-جلالة-الملك-إلى-الأمة-بمناسبة-عيد-العرش-المجيد/خطابات-ملكية

الخطاب الملكي بتاريخ 20 أغسطس 2019 بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب[1]:

أعاد خطاب الملك في ذكرى ثورة الملك والشعب التأكيد على الخطوط العريضة التي ينبغي للجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد العمل عليها، مذكراً بطابعها الوطني، واضعاً أفق مخرجات اللجنة ومعتبراً إياها قاعدة لانبثاق عقد اجتماعي جديد وعتبة مرحلة جديدة للمغرب، ومن المواضيع ذات الطابع الهيكلي التي أشار إليها الخطاب الملكي موضوع الجهوية المتقدمة وميثاق اللاتمركز الإداري، مع تأكيده الأهمية الإستراتيجية لهذه الورش ودورها في تعزيز العدالة والتنمية على المستوى الجهوي والمحلي، كما دعا الملك في الوقت نفسه الحكومة إلى الانكباب على مواجهة الاختلالات الإدارية لهذا المشروع، ومده بالكفاءات البشرية اللازمة، والقطع مع التردد والأخطاء لرفع تحديات ما أسماه الخطاب الملكي بـ «المرحلة الجديدة»، إلى جانب ذلك؛ تناول الملك في خطابه قضايا أخرى كالتنمية بالمجال القروي وإشكالية النمو وموضوع التعليم والتكوين المهني وضرورة النهوض بأوضاع الطبقة الوسطى.

الخطاب الملكي بتاريخ 11 أكتوبر 2019 بمناسبة افتتاح البرلمان[2]:

جدد الملك دعوته لنواب الأمة، خلال افتتاح الدورة التشريعية للبرلمان، بتاريخ 11 أكتوبر 2019، للانخراط في «المرحلة الجديدة» من مدخل الدور التشريعي للبرلمان، والمسؤولية السياسية للحكومة، وقد خصص الملك هذا الخطاب حول دور القطاع الخاص في النهوض بأعباء «المرحلة الجديدة»، وعلى رأسه دور القطاع البنكي في دعم المشاريع والانخراط الإيجابي في دينامية التنمية التي يعيشها المغرب، لا سيما تمويل الاستثمار، ودعم الأنشطة المنتجة للشغل والمدرة الدخل، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الخطاب قد جاء عقب التعديل الحكومي، الذي تم بتاريخ 9 أكتوبر 2019، وهو التعديل الذي تم بموجبه

(1) انظر: نص الخطاب على موقع البوابة الوطنية عبر الرابط الآتي: http://www.maroc.ma/ar/جلالة-الملك-يوجه-خطابا-ساميا-إلى-الأمة-بمناسبة-ذكرى-ثورة-الملك-والشعب/خطابات-ملكية

(2) انظر: نص الخطاب على موقع البوابة الوطنية عبر الرابط الآتي: http://www.maroc.ma/ar/نص-الخطاب-السامي-الذي-ألقاه-جلالة-الملك-بمناسبة-افتتاح-الدورة-الأولى-من-السنة-التشريعية-الرابعة-من

تقليص عدد الحقائب الوزارية من 39 إلى 24؛ التزاماً بتوجيهات الملك للحكومة في خطاب العرش لعام 2019.

الخطاب الملكي بتاريخ 6 نوفمبر 2019 بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء[1]:

أعاد الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء لعام 2019 التذكير بورش الجهوية المتقدمة، الذي يقتضي من وجهة نظر ملك البلاد إعادة تعريف جغرافيا المملكة، فالوسط الجغرافي الحقيقي للمملكة هو جهة سوس ماسة وعاصمتها مدينة أكادير. وفي هذا السياق، اعتبر الملك بأنه «ليس من المعقول أن تكون جهة سوس ماسة في وسط المغرب، وبعض البنيات التحتية الأساسية تتوقف في مراكش، رغم ما تتوافر عليه المنطقة من طاقات وإمكانات»[2]، وقد دعا الملك إلى خلق التوازن والتكامل والمساواة بين جهات المملكة على المستوى الاقتصادي التزاماً بتوجهات ما أسماه الخطاب بالدينامية الجديدة على مستوى مؤسسات الدولة؛ حكومة وإدارة، ومن ضمنها المجال الجهوي. كما أشار الخطاب الملكي إلى جدية ومصداقية الحل الذي تجسده مبادرة الحكم الذاتي وصواب توجهاتها، واعتبارها السبيل الوحيد لتسوية النزاع حول الصحراء المغربية، في إطار الاحترام التام للوحدة الوطنية والترابية للمملكة. كما جدد التأكيد على التزامات المغرب الإيجابية تجاه الدول المغاربية والأفريقية وشركائه الأوروبيين.

مشاورات التعديل الحكومي وأزمة الأغلبية

لقد عرفت الأغلبية الحكومية، منذ تشكيل حكومة سعد الدين العثماني، في 17 مارس 2017، عدداً من الهزات والاضطرابات السياسية بين الأحزاب المشكلة لها، خاصة بين حزب العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة، وحزب التجمع الوطني للأحرار، وخلال عام 2019 عرفت الأغلبية الحكومية عدداً من التوترات السياسية كشفت عنها التصريحات

(1) انظر: نص الخطاب على موقع البوابة الوطنية عبر الرابط الآتي: http://www.maroc.ma/ar/جلالة-الملك-يوجه-خطابا-ساميا-إلى-الأمة-بمناسبة-الذكرى-الـ-44للمسيرة-الخضراء/خطابات-ملكية

(2) نفس المصدر.

الإعلامية لعدد من قادة أحزاب الأغلبية، أو في لحظات تشريعية مهمة، مثل النقاش الذي واكب المصادقة على القانون الإطار الخاص بالتعليم خصوصاً فيما يتعلق بالمسألة اللغوية والتناوب اللغوي، أو بسبب الظهور الإعلامي لعبدالإله بنكيران، الأمين العام السابق لحزب العدالة والتنمية، غير أن أبرز حدث من هذا النوع هو إعلان حزب التقدم والاشتراكية انسحابه من الحكومة في خضم المشاورات التي استأنفها سعد الدين العثماني على إثر دعوة الملك له في خطاب العرش الأخير إجراء تعديل حكومي.

وقد أصدر حزب التقدم والاشتراكية بهذا الخصوص بياناً عقب اجتماع مكتب السياسي بتاريخ 1 أكتوبر 2019، الذي أعلن فيه قرار خروجه من الحكومة بالإجماع[1]، وبخصوص أسباب هذا القرار، أورد بيان الحزب بأن السبب في ذلك هو أن «الأغلبية الحكومية الحالية، ومنذ تأسيسها إلى اليوم، وضعت نفسها رهينة منطق تدبير حكومي مفتقد لأي نَفَس سياسي حقيقي يمكن من قيادة المرحلة، والتعاطي الفعال مع الملفات والقضايا المطروحة، وخيم على العلاقات بين مكوناتها الصراع والتجاذب والسلبي وممارسات سياسية مرفوضة، حيث تم إعطاء الأولوية للتسابق الانتخابي في أفق عام 2021، وهدر الزمن السياسي الراهن..»[2]، بالإضافة إلى «غياب الحد الأدنى من التماسك والتضامن بين مكونات الأغلبية..»[3]، وبخصوص سياق مشاورات التعديل الحكومي، أشار البلاغ إلى أن حزب التقدم والاشتراكية ومنذ انطلاق المشاورات حرص على التأكيد على «أولوية المدخل السياسي للتعديل الحكومي الذي يجب أن يتأسس على مضمون برنامجي إصلاحي طموح، تحمله إرادة سياسية قوية معبر عنها بوضوح، وحضور ميداني متواصل يحدث التعبئة المرجوة»[4]، كما أشار البلاغ إلى أنه على العكس من ذلك، قد «ظلت المشاورات المتصلة بالتعديل الحكومي حبيسة منطق المناصب الوزارية، وعددها، والمحاصصة في توزيعها، وغير ذلك من الاعتبارات الأخرى، دون النفاذ إلى جوهر الموضوع، حيث لا إصلاح دون المدخل السياسي الواضح، والبرنامج الحكومي

(1) انظر: بلاغ حزب التقدم والاشتراكية بتاريخ 1 أكتوبر 2019، المنشور على الموقع الرسمي للحزب عبر الرابط الآتي: http://ppsmaroc.com/ar/16710/

(2) نفس المصدر.

(3) نفس المصدر.

(4) نفس المصدر.

الطموح المرتكز على الأولويات الأساسية، والإرادة القوية في حمل مشروع الإصلاح ورفع تحدياته وربح رهاناته»[1]. وبناء على كل ما سبق؛ اعتبر حزب التقدم والاشتراكية بأن «الوضع غير السوي» للأغلبية الحكومية «مرشح لمزيد من التفاقم في أفق عام 2021 كعام انتخابي؛ مما سيحول دون أن تتمكن الحكومة من الاضطلاع بالمهام الجسام التي تنتظرها، ولا أن تتجاوب بالقدر اللازم مع التوجيهات الملكية المؤطرة لهذا التعديل»[2].

تعديل حكومة سعد الدين العثماني وشعار الكفاءة والاستحقاق

يُعتبر التعديل الحكومي الذي أجراه سعد الدين العثماني من الأحداث السياسية البارزة لعام 2019، وهو الإجراء الذي تم بناء على التوجيه الملكي الذي تضمنه خطاب عيد العرش لعام 2019، حيث دعا الملك رئيس الحكومة إلى إغناء وتجديد مناصب المسؤولية سواء الحكومية أو الإدارية، فـ «المرحلة الجديدة» التي أسس لها خطاب عيد العرش ستعرف جيلاً جديداً من المشاريع، وهو ما يتطلب، بحسب الخطاب الملكي، «نخبة جديدة من الكفاءات، في مختلف المناصب والمسؤوليات، وضخ دماء جديدة، على مستوى المؤسسات والهيئات السياسية والاقتصادية والإدارية، بما فيها الحكومة»[3].

وجدير بالذكر بأن التعديل الحكومي تأطر بثلاثة محددات أساسية؛ أولها: الإطار العام الذي وضعه الملك في خطاب عيد العرش الأخير، وتأكيده على الكفاءة والاستحقاق في سياق حديثه عن معالم «المرحلة الجديدة». المحدد الثاني: هو الصلاحية الدستورية لرئيس الحكومة من خلال سلطة الاقتراح بناء على المشاورات مع الأغلبية. ثم المحدد الثالث: وهو الدور المركزي للمؤسسة الملكية في عملية المشاورات، فمن جهة يتمتع الملك بسلطة التعيين وفق الدستور، ومن جهة أخرى تظل إرادة المؤسسة الملكية مسألة مرعية في تقدير الأحزاب السياسية المغربية للشكل الذي سيؤول إليه تشكيل أو تعديل الحكومة.

وبخصوص مخرجات التعديل الحكومي، وبحسب ما تم ترويجه من الناحية الرسمية طيلة الفترة التي أعقبت الخطاب الملكي في عيد العرش الأخير، فقد سعى رئيس

(1) نفس المصدر.

(2) نفس المصدر.

(3) انظر: نص خطاب عيد العرش لعام 2019، مصدر سابق.

الحكومة إلى كسب رهان الكفاءة والاستحقاق، بالإضافة إلى تقليص العدد، ثم إعادة النظر في الهيكلة الحكومية من خلال إعادة تجميع بعض القطاعات الحكومية وحذف أخرى. وهو الأمر الذي اعتبر حزب العدالة والتنمية أن أمينه العام رئيس الحكومة سعد الدين العثماني قد كسب رهانه، وهو ما عبر عنه بلاغ الأمانة العامة للحزب بخصوص التعديل الحكومي من خلال تنويهه «بالرؤية الناظمة لتدبير التعديل الحكومي، وخاصة إعادة هيكلة الحكومة بالتقليص الدال لعدد المناصب الوزارية وتجميع بعض القطاعات بغرض تعزيز النجاعة والانسجام والتنسيق في العمل الحكومي، والتشبيب والتجديد في مناصب المسؤولية، وتنوه بالتقدم النوعي لحضور النساء في التشكيلة الحكومية الجديدة من خلال تكليف أربع نساء بقطاعات حكومية، وتدعو الجميع إلى العمل على ترجمة مقتضيات هذه المرحلة الجديدة وتطلعاتها»[1].

وتجدر الإشارة إلى أن مخرجات التعديل الحكومي قد أثارت العديد من الملاحظات في أوساط النخبة المغربية، وموجة عارمة من الانتقادات على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي، أول هذه الملاحظات هو ربط التعديل الحكومي بشرطي الكفاءة والاستحقاق، وهو ما لا يمكن تبريره سواء بالنسبة للملتحقين الجدد بالحكومة (وهي 7 أسماء بينها شخصيات بدون انتماء حزبي)، أو بالنسبة لمن حافظوا على حقائبهم الوزارية الذين سُجلت على أدائهم مجموعة من الملاحظات كما هو الشأن بخصوص وزير الفلاحة ووزير التعليم، أو بالنسبة لمن غادروا الحكومة الذين بدوا وكأنهم لا يتوفرون على الكفاءة المطلوبة، الملاحظة الثانية ترتبط بمسألة التوقيت، خاصة وأن التعديل الحكومي لم يقتصر على تقليص عدد الوزراء، وإنما تغيير واسع في الهندسة الحكومية؛ وهو ما يتطلب وقتاً غير يسير لاستيعابها، ناهيك عن استحضار حجم الزمن السياسي التي تم هدره خلال ما عرف بـ «البلوكاج الحكومي»، وإعفاء بعض الوزراء في مرحلة لاحقة، ثم التعديل الحكومي الأخير، لنصل في النهاية إلى الغياب التام لشرط الاستقرار في الزمن الحكومي، خاصة وأن السنة الأخيرة من عمر الحكومة يخيم عليها ظل الانتخابات المقبلة، الملاحظة الثالثة ترتبط بما اعتبرته الخطابات الملكية أحد مقومات «المرحلة

(1) انظر: بلاغ الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية بتاريخ 14 أكتوبر 2019، المنشور على الموقع الرسمي للحزب عبر الرابط الآتي: https://www.pjd.ma/node/63874

الجديدة» وقبل ذلك دستور المملكة لعام 2011، وهو مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، غير أن الحكومة الحالية تضم 9 وزراء بدون انتماء سياسي؛ وبالتالي عدم تحملهم لأي مسؤولية سياسية عن حصيلة الأداء الحكومي، خاصة إذا تعلق الأمر بفشلهم في تدبير القطاعات التي يتحملون مسؤوليتها، وهذا ما يجعل سيادة رئيس الحكومة منقوصة ما دام ثلث أعضاء الحكومة لا ينتمون لأحزاب الأغلبية.

تشكيل لجنة النموذج التنموي: في سؤال المنهجية والمضمون السياسي

تعتبر مسألة «النموذج التنموي الجديد» من القضايا البارزة التي حظيت باهتمام ونقاش كبيرين خلال عام 2019، خاصة، وكما أشرنا سابقاً، أن الملك قد أعلن شخصياً فشل النموذج التنموي الحالي للمغرب، وذلك في خطابه المرجعي الذي أعلن فيه العزم على مراجعة النموذج التنموي الذي جعله العتبة الأساسية لما أسماه الخطاب بـ «المرحلة الجديدة»، وكان الملك محمد السادس قد أكد في خطاب لاحق الطابع الوطني لعمل اللجنة التي عينها فيما بعد التي ستسهر على إعداد النموذج الجديد، وكذا التوصيات التي ستخرج بها والنموذج التنموي الذي وصفه بنموذج مغربي-مغربي خالص.

في هذا السياق، عين ملك البلاد سفير المملكة بفرنسا شكيب بنموسى رئيساً للجنة الخاصة بالنموذج التنموي، وذلك بتاريخ 19 نوفمبر 2019 [1]، وللإشارة؛ فشكيب بنموسى هو مهندس خريج مدرسة البوليتكنيك، ثم المدرسة الوطنية للقناطر والطرق بباريس، وقد سبق له أن تقلد عدداً من المناصب العليا؛ منها الكاتب العام للوزارة الأولى، ثم الكاتب العام لوزارة الداخلية، ثم وزير للداخلية، ثم رئيس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي[2]، وهو يجمع حالياً بين منصبه الدبلوماسي كسفير للمملكة بفرنسا، ورئاسته للجنة الخاصة بالنموذج التنموي، وقد قام الملك، بتاريخ 12 ديسمبر 2019، بتعيين أعضاء

(1) انظر: نص بلاغ الديوان الملكي بتاريخ 19 نوفمبر 2019، المنشور على موقع وكالة المغرب العربي للأنباء عبر الرابط الآتي: https://www.mapnews.ma/ar/activites-royales/بلاغ-للديوان-الملكي19-

(2) نبذة عن السيد شكيب بنموسى، رئيس اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، المنشورة بتاريخ 12 ديسمبر 2019، على موقع وكالة المغرب العربي للأنباء عبر الرابط الآتي: https://www.mapnews.ma/ar/actualites/مجتمع/نبذة-عن-السيد-شكيب-بنموسى،-رئيس-اللجنة-الخاصة-بالنموذج-التنموي

اللجنة، التي ضمت 35 عضواً[1]، يتوافرون، بحسب بلاغ الديوان الملكي، على مسارات أكاديمية ومهنية متعددة، وعلى دراية واسعة بالمجتمع المغربي وبالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كما أوضح البلاغ بأن اللجنة مطالبة برفع مقترحاتها للملك في أفق صيف 2020[2].

وقد أثار موضوع النموذج التنموي جدلاً واسعاً، سواء على مستوى التدبير المنهجي أو على مستوى هوية اللجنة وتركيبتها، وحتى على مستوى المرجعيات المؤطرة لعملية المراجعة ومضمونها السياسي، فمن أبرز الملاحظات إصرار المؤسسة الملكية على نفس المنهجية التي يتم بها تدبير الملفات والقضايا الكبرى من خلال تعيين لجنة تُعد مشاريع وبرامج ونصوصاً يتم تبنيها مؤسساتيا لكن في غياب تام للفاعل الحزبي والسياسي، وهو ما يُفقد هذه البرامج والمشاريع مصداقيتها، بل ويطرح علامة استفهام كبيرة حول جدوى ودور الحكومة والانتخابات والبرنامج الحكومي ما دامت الإستراتيجيات الكبرى يتم تحضيرها خارج حقل السياسة ودائرة التمثيل السياسي لأسئلة وقضايا المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك ملاحظات حول تركيبة اللجنة التي يغيب فيها السياسيون، بل لا تضم ولو شخصية سياسية واحدة سواء من الأغلبية أو من المعارضة، وهو ما يوحي بالإصرار على تغييب سؤال الديمقراطية خلال معالجة إشكالات التنمية، وهو ما يوضحه هيمنة التكنوقراط والاقتصاديين على تركيبة اللجنة.

ثانياً: المستوى الاقتصادي

تشير المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الوطني خلال عام 2019 إلى غياب تحولات دالة من حيث أداء وبنية الإنتاج الوطني، فمن المعروف أن الاقتصاد المغربي يرتهن بشكل كبير للناتج الخام الفلاحي وبالتبع لطبيعة الظروف المناخية، فالمغرب ومنذ عام 2017 حيث

(1) انظر: تشكيلة اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد المنشورة بتاريخ 12 ديسمبر 2019، على موقع وكالة المغرب العربي للأنباء عبر الرابط الآتي:
https://www.mapnews.ma/ar/activites-royales/تشكيلة-اللجنة-الخاصة-بالنموذج-التنموي- 0

(2) انظر: نص بلاغ الديوان الملكي بتاريخ 19 نوفمبر 2019، المنشور على موقع وكالة المغرب العربي للأنباء عبر الرابط الآتي: https://www.mapnews.ma/ar/activites-royales/ بلاغ-من-الديوان-الملكي- 5.

سجل 4.1 % كمعدل نمو، عرف تراجعاً منذ تلك الفترة بسبب ضعف التساقطات المطرية، حيث بلغت نسبة النمو خلال عام 2018 نحو 3.1 %، في حين تدنت هذه النسبة خلال عام 2019 حيث بلغت 2.9 %، وقد عوضت مساهمة القطاعات غير الفلاحية التراجع على مستوى الناتج الخام الفلاحي، حيث انتقل مؤشر نمو هذه الأنشطة من 2.6 % خلال عام 2018 ليبلغ 3.3 % خلال عام 2019.

لقد استطاع المغرب إلى حد ما ضمان التوازنات الماكرواقتصادية والسلامة المالية، حيث أعلنت مؤسسة «ستاندرز آند بورز» (STANDARD and POOR'S) عن تحسن الأفق الاقتصادي للملكة المغربية، حيث انتقل من وضع سلبي خلال عام 2018 إلى مستقر خلال عام2019 [1]، لكن في المقابل؛ ظل عاجزاً عن تحسين وتيرة النمو، وهو ما يبين حجم التهديدات التي تواجه بنية الاقتصاد المغربي، كما أشار إلى ذلك تقرير البنك الدولي الذي تناول آفاق الاقتصاد المغربي، الذي صدر في أكتوبر 2019. فاستمرار العجز التجاري يؤشر على ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني، واستمرار ارتباط الاقتصاد الوطني بمستوى الطلب في الاقتصاديات الأوروبية، وقد انعكست هذه المفارقات على مستوى النقاش العمومي، الذي دشنه الملك خلال إحدى خطاباته خلال عام 2019، بحديثه المفارقة بين مستوى النمو وحجم الاستثمار وأثرها على عدد من الفئات الاجتماعية والمجالات الترابية للمملكة، ناهيك عن حجم الإشكالات التي تعانيه العديد من القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة والتشغيل.

ومن الأحداث التي برزت أيضاً على الصعيد الاقتصادي المغربي تنظيم المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات بالصخيرات يومي 3 و4 مايو 2019، وقد عرفت هذه المناظرة طرح قضايا أساسية من قبيل التهرب الضريبي وأثر الإعفاءات والحوافز الضريبية في حفز الاستثمار وخلق مناصب الشغل[2]، وقد أصدر في هذا السياق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقريراً استبق به تنظيم المناظرة الوطنية، وذلك في 28 مارس 2019 تحت عنوان «من أجل نظام جبائي يشكل دعامة أساسية لبناء النموذج التنموي

(1) انظر: تقرير عن أشغال اجتماع مجلس الحكومة بتاريخ 8 أكتوبر 2019، المنشور على موقع رئيس الحكومة المغربية عبر الرابط الآتي:
https://www.cg.gov.ma/ar/مجلس-الحكومة/تقرير-عن-أشغال-اجتماع-مجلس-الحكومة8--أكتوبر2019-

(2) للاطلاع المرجو مراجعة موقع وزارة الاقتصاد والمالية عبر الرابط الآتي: https://0i.is/xJ6h

الجديد»[1]، حيث تطرق التقرير إلى بعض مواقع الخلل في المنظومة الجبائية المغربية، ومن ضمنها بنية الاقتصاد الوطني، حيث تطرق لإشكالية هيمنة الريع وكثرة الامتيازات الضريبية التي يتم الرهان عليها من أجل خلق تنمية في مجال الأنشطة الاقتصادية واستمرار التفاوتات والتركيز القوي الذي يطبع الاقتصاد المغربي.

ثالثاً: المستوى الحقوقي

عرف المغرب خلال عام 2019 مطبات حقوقية كثيرة شوشت بشكل بالغ على السمعة الحقوقية للمملكة، وقد رسم عدد من المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية صورة قاتمة حول الوضع الحقوقي بالمغرب خلال عام 2019، وذلك من خلال التقارير السنوية التي تصدرها هذه المنظمات، منها بعض التقارير التي حظيت برد رسمي من قبل السلطات المغربية تفند فيه ما جاء في هذه التقارير. ويبقى استهداف حرية التعبير والصحفيين من أبرز القضايا الحقوقية التي أثارت ضجة عارمة، وعلى رأسها قضية الصحفية هاجر الريسوني، الصحفية بجريدة «أخبار اليوم»، التي أدانتها المحكمة الابتدائية بالرباط بالسجن سنة نافذة، وذلك على إثر اتهامها بالفساد وقبول الإجهاض من الغير، كما تم إدانة خطيبها السوداني رفعت الأمين بسنة سجناً نافذاً، وسنتين سجناً نافذاً في حق الطبيب بتهمة الإجهاض والاعتياد على ممارسة الإجهاض، بالإضافة إلى عقوبة حبسية موقوفة التنفيذ في حق المخدر والكاتبة بتهمة المشاركة في الإجهاض.

لقد أثارت هذه الواقعة استياء عارماً في أوساط الحقوقيين المغاربة، خاصة بالنظر للبعد الانتقائي الذي تتعامل به السلطة من خلال استهداف الحياة الخاصة لأصحاب الرأي والقناعات السياسية التي تخالف توجهاتها، ناهيك عن الخروقات التي شابت هذا الملف، بالإضافة إلى ترجيح عدد من التحليلات أن استهداف هاجر الريسوني هو استهداف بالدرجة الأولى لعمها أحمد الريسوني، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وسليمان الريسوني، رئيس تحرير جريدة «أخبار اليوم»، والمعروف بمواقفه السياسية

(1) انظر: النسخة الإلكترونية من التقرير المنشورة على موقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الرابط الآتي:
http://www.ces.ma/Documents/PDF/Auto-saisines/2019/fiscalite/Rp-as39a.pdf

المعارضة، وقد أصدر الملك محمد السادس عفواً ملكياً في حق هاجر الريسوني والمتابعين معها في نفس القضية، وقد ورد في نص بلاغ وزارة العدل أن هذا العفو الملكي يندرج «في إطار الرأفة والرحمة المشهود بها لجلالة الملك، وحرص جلالته على الحفاظ على مستقبل الخطيبين اللذين كانا يعتزمان تكوين أسرة طبقاً للشرع والقانون، رغم الخطأ الذي قد يكونان ارتكباه، الذي أدى إلى المتابعة القضائية»[1].

وارتباطاً بموضوع جريدة «أخبار اليوم»، تجدر الإشارة إلى أنه تم، يوم 25 أكتوبر 2019، رفع العقوبة الحبسية في حق توفيق بوعشرين، مؤسس جريدة «أخبار اليوم» وموقع «اليوم 24»، وذلك في المرحلة الاستئنافية وذلك من 12 سنة (في المرحلة الابتدائية) إلى 15 سنة سجناً نافذاً، بالإضافة إلى رفع التعويضات المالية للمشتكيات.

وقبل انتهاء عام 2019 بأيام قليلة، جرى اعتقال الصحفي عمر الراضي بعد ساعات من استدعائه للتحقيق معه من قبل الفرقة الوطنية للشرطة القضائية؛ وذلك على إثر تحقيق سابق في أبريل من نفس العام بخصوص تدوينة له بخصوص صدور الأحكام القضائية في حق معتقلي الريف في المرحلة الاستئنافية، وذلك بتهمة إهانة القضاء، وقد أثار اعتقال عمر الراضي حملة تضامن واسعة إلى حين تم الإفراج عنه وتقرير متابعته في حالة سراح، وذلك بتاريخ 31 ديسمبر 2019، وتجدر الإشارة إلى أن عمر الراضي قد شارك في حلقة «ملحمة العدميين» ضمن البرنامج المثير للجدل الذي يُعرض على موقع «يوتيوب» من قبل جمعية «جذور»، وهو البرنامج الذي أصدرت على إثره محكمة الدار البيضاء قراراً بحل الجمعية، في حكم ابتدائي تأكد استئنافياً، كما عُرف عمر الراضي بنشاطه السياسي في صفوف حركة «20 فبراير».

وارتباطاً بموضوع المتابعة القضائية لعمر الراضي، فجدير بالذكر أن محكمة الاستئناف بالدار البيضاء قد أيدت، بتاريخ 5 أبريل 2019، الأحكام الصادرة في حق من عرفوا بـ «معتقلي حراك الريف» الذين وصلت الأحكام في حق رموزه إلى 20 سنة سجناً نافذاً، من ضمنهم قائد الحراك ناصر الزفزافي، بالإضافة إلى ذلك أيدت نفس المحكمة

(1) انظر: نص بلاغ وزارة العدل بخصوص العفو عن هاجر الريسوني، المنشور بتاريخ 16 أكتوبر 2019 على موقع وكالة المغرب العربي للأنباء عبر الرابط الآتي:
https://www.mapnews.ma/ar/activites-royales/بلاغ-لوزارة-العدل

الحكم الابتدائي (3 سنوات سجناً نافذاً) في حق الصحفي حميد المهداوي الذي يُتابع في نفس القضية.

رابعاً: المسألة التعليمية: المصادقة على قانون «فرنسة التعليم المغربي»

لقد عرفت المسألة التعليمية بالمغرب منعطفاً حاسماً خلال عام 2019، وذلك بمصادقة البرلمان بغرفتيه على القانون الإطار 51.17 والمتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، حيث أثار هذا القانون جدلاً سياسياً وأكاديمياً واسعاً بالمغرب طيلة شهور، وجدير بالذكر أن الملك محمد السادس كان قد كلف مستشاره عمر عزيمان، حين تعيينه رئيساً للمجلس الأعلى للتربية والتكوين عام 2014، بإعداد رؤية إستراتيجية لإصلاح التعليم، وهو الأمر الذي انتهى بإعداد المجلس لـ «الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030»، التي عرضها رئيس المجلس على الملك، في 20 مايو 2015، بحضور رئيس الحكومة السابق عبدالإله بنكيران، هذا الأخير الذي كلفه الملك بتحويل الرؤية إلى مشروع قانون، غير أن هذا المشروع لم يرَ النور خلال فترة تولي عبدالإله بنكيران رئاسة الحكومة؛ وذلك بسبب تدخل «جهات» طلبت من رئيس الحكومة السابق عدم التسرع، بحسب ما تناقلته بعض المنابر الإعلامية على لسان عبدالإله بنكيران[1]، ولم يخرج مشروع القانون إلى حيز الوجود إلا في مطلع عام 2018؛ أي بعد عامين ونصف عام من تقديم الرؤية الإستراتيجية للملك وفي عهد حكومة سعد الدين العثماني.

وتعتبر المسألة اللغوية من القضايا البارزة التي أثارت الجدل حول مشروع القانون الإطار، خاصة وأن المجلس الحكومي كان قد صادق على مشروع القانون الذي نص على تدريس بعض مضامين ومجزوءات المواد العلمية والتقنية بلغة أجنبية، قبل أن تتحول العبارة ضمن النسخة المقدمة للمجلس الوزاري، بتاريخ 20 أغسطس 2018، هي «تدريس المواد العلمية والتقنية بأكملها بلغة أو بلغات أجنبية»، بالإضافة إلى مسألة ثانية تتعلق بمجانية التعليم؛ حيث نص مشروع القانون في المادة (48) على مساهمة الأسر الميسورة

(1) انظر: مقالة بعنوان «كل ما ينبغي أن تعرفه عن «قانون التعليم» الذي سيصادق عليه نهائيا اليوم»، نشرت بتاريخ 2 أغسطس 2019 على موقع تيل كيل عربي، عبر الرابط الآتي: http://ar.telquel.ma/كل-ما-ينبغي-أن-تعرفه-عن-قانون-التعليم-ا/

في تمويل منظومة التربية والتكوين، وهو ما أثار نقاشاً حاداً حول معايير تحديد هذه الأسر الميسورة، وهو ما سيشكل مدخلاً لضرب مجانية التعليم، ليتم حذف المادة (48) فيما بعد، غير أن استمرار الجدل بخصوص قضية «التناوب اللغوي» أو ما عرف إعلامياً بـ «فرنسة التعليم» دفع إلى تأجيل التصويت على هذا المشروع عدة مرات قبل أن يتم المصادقة عليه على مستوى مجلس النواب في 22 يوليو 2019.

وقد أثار هذا القانون حركة معارضة قوية من قبل عدد من الفعاليات المدنية والشخصيات السياسية والأكاديمية، بالإضافة إلى عدد من الحركات الإسلامية على رأسها حركة التوحيد والإصلاح، التي أصدرت بلاغاً بهذا الشأن، عبرت فيه بأن المصادقة على هذا القانون سترهن «مستقبل التعليم بخيارات لا تنسجم مع دستور البلاد، ولا تتماشى مع متطلّبات تعليم المستقبَل»[1]، كما استنكرت الحركة «اعتماد لغة أجنبية لغةً للتدريس، مع الإصرار على تعميم التعليم بها في مختلف أسلاك التعليم»[2]، كما دعت الحكومة والأحزاب السياسية إلى «تحمّل مسؤوليتها التاريخية في المحطّات التشريعية القادمة، التزاماً بالدستور وتحصيناً لمكانة اللغتين الرسميّتين في التعليم وفي الإدارة، وفي مختلف مجالات الحياة العامة»[3]، وقد حظي مشروع القانون الإطار في المرحلة النهائية بالمصادقة في مجلس المستشارين بتاريخ 2 أغسطس 2019.

خامساً: تطورات النزاع حول الصحراء المغربية

حقق المغرب خلال عام 2019 عدداً من النجاحات الدبلوماسية والمكاسب السياسية المهمة بالنسبة لملف النزاع حول الصحراء المغربية، ومن أهم هذه المنجزات طبيعة القرارات المتعاقبة لمجلس الأمن خلال عام 2019، وهما أساسا القرارين رقم (2468) في أبريل 2019، و(2494) في أكتوبر 2019، اللذين مكنا من تعزيز المسلسل السياسي تحت الرعاية الحصرية للأمم المتحدة على أربعة مستويات أساسية؛ الأول: مأسسة

(1) راجع: نص بلاغ حركة التوحيد والإصلاح بخصوص التصويت على القانون الإطار 17, 51، المنشور على موقع الحركة بتاريخ 16 يوليو 2019، عبر الرابط الآتي: http://alislah.ma/ التوحيد-والإصلاح-تعتبر-التصويت-على-قا/

(2) نفس المصدر.

(3) نفس المصدر.

مسلسل الطاولتين المستديرتين بوصفه الإطار الوحيد والأوحد للتوصل للحل السياسي النهائي للخلاف الإقليمي حول الصحراء المغربية. الثاني: تحديد الهدف المتوخى من المائدتين المستديرتين، ألا وهو «التوصل لحل سياسي واقعي براغماتي ودائم مبني على التوافق». الثالث: إعادة تحديد من يجلس حول المائدة، حيث طالب مجلس الأمن من كل الأطراف المشاركة في الطاولتين المائدتين المستديرتين؛ المغرب، والجزائر، وموريتانيا، و«البوليساريو» بمواصلة المشاركة طيلة المسلسل السياسي لضمان تحقيق النجاح. الرابع: التأسيس لمقاربة براغماتية وبناءة للمضي قدماً بالمسلسل السياسي مع حث كل من الجزائر والبوليساريو على التحلي بالواقعية وروح التوافق، بعيداً عن الحلول المتجاوزة وغير القابلة للتطبيق، كما مدد مجلس الأمن (قرار رقم (2494) في أكتوبر 2019) ولاية المنورسو لمدة سنة، وفي ذلك إشارة سياسية على تشبث مجلس الأمن بضمان السير الأمثل للمسلسل السياسي، كما حافظ قرار مجلس الأمن على مكتسبات المغرب، وعلى رأسها التأكيد على أولوية مقترح الحكم الذاتي الذي يتبناه المغرب، وأشاد أيضاً بمجهودات المغرب الجادة في إنجاح المسار السياسي، كما حث جبهة البوليساريو على الكف عن كافة الأعمال الاستفزازية التي من شأنها عرقلة المسلسل الأممي، وبالإضافة إلى هذه القرارات الأممية المهمة، تواصل سحب الاعتراف بالكيان الوهمي تمثلت أساساً في أربع دول (المالاوي وزامبيا على مستوى أفريقيا، والسلفادور والباراباد على مستوى أمريكا اللاتينية)[1].

سادساً: العلاقات الخارجية

حافظ المغرب خلال عام 2019 على انفتاحه المعهود على مستوى علاقاته الخارجية، ولعل من أبرز المؤشرات في هذه السياقات حجم الحضور الكثيف للمغرب في المحافل الدولية، ومنها[2]:

(1) لقد قدمت وزارة الخارجية والتعاون ورقة تقديمية حول أهم منجزاتها الدبلوماسية في ملف الصحراء المغربية خلال عام 2019، وقد قامت بتوزيعها على عدد من المنابر الإعلامية، يمكن مراجعة مضامين الورقة عبر الرابط الآتي: http://www.2m.ma/ar/news/إنجازات-الدبلوماسية-المغربية-خلال-سنة-2019-الدفاع-عن-القضية-الوطنية-وتحصين-المكتسبات20191226-/

(2) انظر: «الدبلوماسية المغربية خلال 2019.. حضور وازن في المحافل متعددة الأطراف» منشور بتاريخ 27 ديسمبر 2019

– مشاركة المغرب في أشغال الدورة (74) للجمعية العامة للأمم المتحدة، وتقديم مشروع قرار باسم المملكة المغربية حول «الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة»، وتنظيم مؤتمرات ذات طابع اقتصادي وفي ميدان التنمية المستدامة بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والقطاعات الوزارية المعنية.

– مشاركة المغرب في الدورة (52) لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، المنعقدة في 26 مارس 2019 بمراكش، حيث تم انتخاب المغرب رئيساً لمكتب الدورة.

– مشاركة المغرب في المنتدى الإقليمي الأفريقي الخامس حول التنمية المستدامة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية أإفريقيا المنعقد من 16 إلى 18 أبريل 2019، فضلاً عن المشاورات الوطنية الثانية حول تنفيذ ومتابعة أهداف التنمية المستدامة، المنعقدة بالرباط من 12 إلى 14 يونيو 2019؛ وذلك بغية مزيد من النجاعة في تسريع أهداف هذه التنمية.

– مشاركة المغرب في طاولة مستديرة في مارس حول «الدور الريادي للمرأة والتعاون الدولي» بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، وترؤس مجلس السلم والأمن الأفريقي لشهر سبتمبر 2019، وعقد اجتماع لهذا المجلس على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة.

– احتضن المغرب 3 فعاليات في إطار الاتحاد الأفريقي، هي الخلوة رقم (12) لمجلس السلم والأمن تحت عنوان «تقوية عمل مجلس السلم والأمن ودوره الوقائي في الحد من النزاعات وتمتين السلم في أفريقيا»، خلال يونيو 2019، والدورة (12) للألعاب الأفريقية ما بين 19 و31 أغسطس 2019، والاجتماع الأول لمكتب اللجنة التقنية المتخصصة المعنية بالوظيفة العمومية والجماعات المحلية والتنمية الحضرية واللامركزية بالاتحاد، خلال شهر سبتمبر 2019.

– تمت إعادة انتخاب المغرب لتولي رئاسة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لولاية ثالثة حتى عام 2022، إلى جانب كندا، اعترافاً من أعضاء المنتدى بالدور المغربي الريادي في قضايا مكافحة الإرهاب والأمن.

على موقع القناة الثانية المغربية، عبر الموقع الآتي: https://m.2m.ma/ar/news/الدبلوماسية-المغربية-خلال-2019-حضور-وازن-في-المحافل-متعددة-الأطراف20191226-/

– تم عقد الدورة (14) لمجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب تحت عنوان «الشراكة الأوروبية المغربية من أجل الازدهار المشترك».

وفي ارتباط المغرب بمحيطه العربي والإسلامي، حافظ المغرب على رؤيته التي تتبنى على دعم العمل العربي المشترك وتحقيق التضامن الإسلامي، ومساهمة المملكة في الدفاع عن قضايا الأمة العربية والإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وفي هذا السياق؛ تجدر الإشارة إلى عدم استقبال الملك محمد السادس لوزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الذي زار المغرب بتاريخ 5 ديسمبر 2019، وقد تداول عدد من وسائل الإعلام «الإسرائيلية» أن ملك المغرب قد رفض استقبال نتنياهو، رئيس وزراء الكيان الصهيوني، رفقة بومبيو، خاصة وأن هذا الأخير قد التقى بنتنياهو في البرتغال قبيل وصوله إلى الرباط، وذلك بحسب تصريحات لمسؤولين أمريكيين، مما يرجح بأن فرض التطبيع مع الكيان الصهيوني في إطار ما يعرف بـ «صفقة القرن» هو الذي كان يهيمن على أجندة وزير الخارجية الأمريكي خلال زيارته للمغرب. وفي هذا السياق؛ تم إلغاء الندوة الصحفية التي كانت مقررة في مقر وزارة الشؤون الخارجية، كما حظي موقف المغرب الصارم إزاء خلفيات هذه الزيارة بإشادة عربية واسعة.

وجدير بالذكر أيضاً، تنظيم المغرب لاحتفالية بمناسبة مرور 50 عاماً على تأسيس منظمة التعاون الإسلامي، التي تم إنشاؤها بمبادرة من المغفور له الملك الحسن الثاني، وقد خص الملك محمد السادس المشاركين برسالة دعا فيها إلى «تعزيز الوحدة والتعاون بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، والانخراط القوي والفعال في صناعة القرار السياسي والاقتصادي الدولي للدفاع عن مصالح دولنا وشعوبنا»[1].

(1) انظر: نص الرسالة الملكية التي وجهها الملك محمد السادس إلى المشاركين في الاحتفالية المقامة في الرباط بمناسبة مرور نصف قرن على إنشاء منظمة التعاون الإسلامي، بتاريخ 12 ديسمبر 2019، المنشورة على موقع البوابة الوطنية عبر الرابط الآتي: http://www.maroc.ma/ar/ نص-الرسالة-التي-وجهها-جلالة-الملك-إلى-المشاركين-في-الاحتفالية-المقامة-بمناسبة-الذكرى-الخمسينية0-

سابعاً: خلاصات

من خلال جرد أبرز الوقائع والتفاعلات التي عرفها المغرب خلال عام 2019، يمكن الوقوف عند الخلاصات الآتية:

- سياسياً؛ يمكن القول: إن جملة الوقائع والأحداث التي شهدها المغرب خلال عام 2019 بقدر ما حملت نوعاً من الأمل من خلال ملامسة بعض مفاصل العطب البنيوي الذي يعيق تقدم المغرب، إلا أن هناك حالة من الشك والريبة إزاء المنهجية المعتمدة في تدبير هذه الإشكالات، لأن سؤال المنهجية والمضمون السياسي في الكيفية التي سيتعاطى بها المغرب مع مسألة النموذج التنموي الجديد وقضايا أخرى هيكلية مهمة كالجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري وغيرها، هي الضامن الأكبر لعدم إفراغ شعار «المرحلة الجديدة» الذي رفعه الملك في خطاباته الأخيرة من مضمونها الإيجابي.

- اقتصادياً؛ على الرغم من الإكراهات العديدة التي يواجهها الاقتصاد المغربي، فإنه توجد فرص كبيرة أمام المغرب لتحقيق تقدم اقتصادي متوازن، خاصة إذا باشر المغرب مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الجريئة التي من شأنها القطع مع اقتصاد الريع والامتيازات والفساد والتهرب الضريبي، وإصلاح التعليم ودعم البحث العلمي وتشجيع الابتكار.

- على المستوى الحقوقي؛ يمكن القول: إن السمعة الحقوقية للمغرب قد تضررت بشكل بالغ خلال السنوات الأخيرة، وإذا كانت التدخلات الملكية في عدد من الملفات الحقوقية قد قامت بتصحيح الوضع (مثال العفو عن هاجر الريسوني ومن معها)، فإن هناك ملفات كثيرة ما زالت عالقة وتعزز مسلسل انهيار الثقة بين المواطن والدولة والشعارات الرسمية المرفوعة، ولا يمكن تجاوزها إلا عبر تدشين تجربة إنصاف ومصالحة جديدة.

– تعرف قضية الصحراء المغربية العديد من المستجدات الحاسمة، وعلى الرغم من تحقيق المغرب لمكاسب دبلوماسية مهمة، فإن تثمين هذه المكاسب وترصيدها وتأمينها رهين بمستويين اثنين؛ يرتبط المستوى الأول بكسر احتكار السلطة لتدبير ملف النزاع حول الصحراء المغربية، وفسح المجال أمام القوى الحية والفعاليات المدنية الجادة، أما

المستوى الثاني فيرتبط بضرورة تعزيز مسار الانتقال الديمقراطي ومسلسل الإصلاحات الجذرية، لأن المكاسب التي يمكن أن يحققها المغرب في مسار الإصلاح هي الكفيلة بتضييق الخناق أمام نزوعات التجزئة والانفصال.

- **على مستوى العلاقات الخارجية؛** يستمر المغرب في نهج سياسة الانفتاح والتعاون الإيجابي، لكن في الوقت نفسه يعبر عن حساسية بالغة إزاء القضايا والعلاقات التي تمس استقلالية قراره وسيادته الوطنية، وهذا ما يكسب المملكة احتراماً دولياً.

الأزمة الليبية بعد مرور أربع سنوات
على اتفاق الصخيرات
استعصاء قابلية الحل السياسي

إعداد:

د. سعد أحمد سلامة

مجموعة التفكير الإستراتيجي – إسطنبول

تقديم

على الرغم من مضي أكثر من أربع سنوات على توقيع الاتفاق السياسي الليبي في مدينة الصخيرات المغربية، وما ترتب على هذا التوقيع من تخفيف شدة الاضطراب السياسي والتنازع على الحق في امتلاك الشرعية (على الأقل في السنة الأولى من توقيعه)، فإن هذا الاتفاق لم يفلح حتى الآن في معالجة الأزمة الليبية، بل على العكس من ذلك؛ يذهب كثير من المهتمين بهذه الأزمة إلى القول: إن التوقيع على هذا الاتفاق ساهم بشكل أو بآخر في زيادة حدتها، بأن جعلها تأخذ منحى تصاعدياً من التوتر، البعد الرئيس فيه هو استعصاء قابلية الحل السياسي للأزمة، مع تكون بيئة تعج فيها كل مسببات تحول ليبيا إلى بقايا دولة فاشلة.

ماهية الأزمة الليبية.. تطورات وفهم جديد

في أوسع معانيها، يمكن تفهم الأزمة الليبية على أنها حالة الاضطراب وعدم الاستقرار والفوضى الكبيرة التي عمت البلاد عقب نجاح ثورة 17 فبراير 2011 في تحقيق هدفها الرئيس وهو إسقاط نظام حكم معمر القذافي، مع فشل تام في حسن إدارة الدولة من جانب قادتها الجدد، وما ترتب على ذلك من دخول ليبيا في مواجهة تحديات أربعة مفصلية حادة تهدد بها لا استقرارها وهويتها الوطنية فقط، وإنما أيضاً ديمومة بقائها كدولة واحدة.

التحدي الأول: عملية فجر ليبيا (يوليو 2014).

التحدي الثاني: عملية الكرامة (مايو 2014).

التحدي الثالث: توقيع اتفاق الصخيرات (ديسمبر 2015).

التحدي الرابع: هجوم قوات حفتر على العاصمة طرابلس (أبريل 2019).

والملاحظ أن النتائج والتداعيات المترتبة عن كل تحدٍّ من التحديات الأربعة المشار إليها آنفاً كان يدخل البلاد في التحدي الذي يليه زمنياً وتستمر فيه بدون حل وصولاً إلى التحدي الأخير الأشد خطورة الذي ما زلنا نعيش تطوراته حتى الآن، عندما شنت قوات قادمة من شرق ليبيا تابعة لخليفة حفتر في الرابع من أبريل 2019 هجوماً عسكرياً وصف بالمفاجئ للسيطرة على العاصمة طرابلس والمنطقة الغربية من ليبيا، بحجة ظاهرها تحريرها مما يسمونها المليشيات الإرهابية، وباطنها، كما أثبت ذلك الكثير من الوقائع والدلائل، وجود قناعة راسخة عند من يقود هذه القوات وداعميه، بأنه لا يوجد حل للأزمة الليبية إلا باستخدام القوة المسلحة. وبالفعل، وفي زمن قصير نسبياً لم يتعدَّ أربعة أيام، استطاعت هذه القوات السيطرة على كل القرى والمدن التي في طريق قدومها بما فيها مدينة غريان كبرى المدن الواقعة جنوب العاصمة طرابلس بمسافة لا تتجاوز 80 كيلومتراً فقط، وبتعداد سكاني حسب النتائج النهائية لآخر إحصاء عام للسكان لسنة 2006 حوالي 120 ألف نسمة، لكن على الرغم من الضخ الإعلامي الكبير الذي ترافق مع هجوم حفتر على العاصمة في محاولة لصنع قناعة ورأي عام داخلي وخارجي بأن عملية السيطرة على العاصمة طرابلس والمنطقة الغربية في طريقها نحو الإنجاز، وبأن واقعاً جديداً سوف تشهده ليبيا قريباً جداً، وبعد مرور أكثر من 8 أشهر على بدء حفتر لهجومه، وما ترتب على هذه العمليات من خسائر معتبرة في الممتلكات والأرواح؛ لم تستطع قواته من تحقيق هدفها في بسط السيطرة على العاصمة طرابلس والمنطقة الغربية، بل على العكس من ذلك؛ استطاعت قوات حكومة الوفاق المدافعة أن تتجاوز عنصر المفاجأة، وتمسك بزمام المبادرة عندما تمكنت في عملية وصفت بالنوعية بتاريخ 26 يونيو وبعد أكثر من شهرين ونصف شهر من استرجاع السيطرة على مدينة غريان مرة أخرى، وبأن تحصر العمليات العسكرية طيلة الأشهر الثمانية الماضية من عمر الحرب

فقط في التخوم الجنوبية من العاصمة طرابلس، على الرغم من الفارق النوعي في السلاح والعتاد لصالح قوات حفتر.

وبعيداً عن الدخول في متاهات التقييم العسكري للعمليات القتالية، شكل هجوم حفتر على المنطقة الغربية المفصل الأهم في تطور الأزمة الليبية عندما أدخلها هذا الهجوم في طور ومرحلة جديدة من الصراع يمكن حصر العناصر الحاكمة فيه في التالي:

- غياب كبير للثقة بين القوى الليبية الرئيسة الفاعلة.
- استعصاء فرص اللجوء للحوار كأسلوب لحل الأزمة.
- تنامي مخاطر تحول الأزمة إلى صراع ما بين شرق ليبيا وغربها، وما قد يترتب على ذلك من تهديدات حقيقية للوحدة الترابية للبلاد.
- تحول الأجسام المنبثقة من اتفاق الصخيرات إلى جزء من أطراف النزاع بدلاً من أن يكونوا كما يفترض عامل وفاق.
- ارتهان القوى الليبية الرئيسة الفاعلة لأطراف خارجية (إقليمية ودولية).
- ما ظهر من دلائل قوية عن مشاركة عملية لبعض الدول في مجريات العمليات القتالية في ليبيا.
- افتقار الدولة لوجود شخصية قيادة ليبية ملهمة، قادرة أولاً على بلورة مشروع رؤية وطنية ناضجة، وثانياً جعل الناس يلتفون حولها، ثم عمل الأهم وهو التعامل بكل حنكة مع كل العقبات التي تعترض إنجازها داخلياً وخارجياً.

الجهود المبذولة لحل الأزمة الليبية

واقعياً، وبعد مرور أكثر من أربع سنوات على توقيع اتفاق الصخيرات، وعلى الرغم من سقف التوقعات العالي حول قدرة هذا الاتفاق على المساهمة في حل الأزمة الليبية؛ ما زالت مضامين هذا الاتفاق وآلياته التنفيذية عاجزة عن الوصول إلى تحقيق هذا الهدف، بل إن الأزمة، وخلافاً للمأمول كما سبق الإشارة إلى ذلك آنفاً، أصبحت أكثر حدة بعد توقيع الاتفاق، فبعد أن كانت مسبباتها تكاد تنحصر في مجملها في فوضى

انتشار السلاح خارج منظومة الدولة الرسمية، وفي تعثر المسار السياسي المنصوص عليه في الإعلان الدستوري المنبثق عن المجلس الوطني الانتقالي، ولجوء بعض من القوى الرئيسة الفاعلة إلى الاحتكام لاستخدم القوة داخل إطار جغرافي محدود نسبياً، إما للمحافظة على أو لتعزيز مكاسبها السياسية، خاصة منها تلك المتعلقة فيما تراه هي حقاً مكتسباً في شرعية التولي دون غيرهم؛ أدت التداعيات والنتائج المترتبة على توقيع الاتفاق في السنين الأربع التي مضت من عمره حتى الآن لإضافة مزيد من التعقيد للأزمة الليبية، الأمر الذي دفع بالمعنيين بالملف الليبي داخلياً وخارجياً إلى البحث عن مسارات جديدة للتعامل مع الأزمة، لا من خلال نصوص اتفاق الصخيرات نفسها كما هو في سياق الجهود السابقة، وإنما من خلال طرح اجتهادات جديدة يتم فيها حتى تجاوز الاتفاق السياسي الموقع بالصخيرات، ولعل هذا ما عبر عنه ضمنياً رئيس البعثة الأممية لدى ليبيا غسان سلامة في إحاطته حول ليبيا أمام مجلس الأمن في يوليو 2018، عندما قال: إن الأزمة الليبية ارتهنت بالكامل للخارج، وإنه لا يمكن تصور حل لها إلا بتحقيق توافق ما بين الدول المعنية بالملف الليبي، وليعود ويكرر ويؤكد ذلك في 25 نوفمبر 2019 في إحاطته الأخيرة في هذا العام، عندما قال بالنص: إن الاستثمار الخارجي في النزاع يتجاوز مقدار المشاركة الوطنية ليبسط سيطرته على مستقبل ليبيا بعيداً عن الليبيين، ويضعها في أيدي أطراف خارجية. قد تكون هذه القناعة تكونت لدى البعثة ورئيسها، كنتيجة للعوائق المجتمعية والسياسية التي واجهت كل الجهود التي بذلت لتنفيذ اتفاق الصخيرات، لا من خلال مضامين نصوص الاتفاق فقط، وإنما حتى من خلال المؤتمرات الدولية الثلاثة التي تم عقدها حول الأزمة الليبية على التوالي في باريس وباليرمو وأبوظبي، حيث فشلت المؤتمرات الثلاثة في الوصول لتحقيق أي انفراج في حالة الانسداد الذي يعتري العملية السياسية في ليبيا، بل على العكس من ذلك؛ ربما تكون قد صنعت انطباعاً عند البعض داخلياً وخارجياً بأن الاحتكام إلى استخدام القوة هو الحل الأمثل للأزمة.

مؤتمر باريس (مايو 2018)

بدعوة من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وفي إطار الجهود الدولية لحل الأزمة الليبية، عقد، بتاريخ 29 مايو 2018، مؤتمر دولي في العاصمة الفرنسية باريس، حضرته 20 دولة، وشاركت فيه القوى الليبية الفاعلة بأربعة وفود، ترأس كل منها رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج، ورئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري، واللواء المتقاعد خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، وحسب الإعلان السياسي الصادر عقب انتهاء المؤتمر؛ فقد تم التوافق بين القوى الليبية المشاركة على جملة من النقاط المبدئية، أهمها الإقرار بأهمية وضع أسس دستورية للانتخابات يتم من خلالها وتحت رعاية الأمم المتحدة إجراء انتخابات برلمانية، وكذلك انتخابات رئاسية، في العاشر من ديسمبر 2018، ومساءلة كل من ينتهك أو يعيق العملية الانتخابية، كما اتفق المشاركون في المؤتمر على العمل فوراً على توحيد البنك المركزي والمؤسسات الأخرى، وعلى الالتزام بدعم جهود الأمم المتحدة في بناء مؤسسات عسكرية وأمنية مهنية خاضعة للمساءلة والمحاسبة، إلا أن شيئاً من ذلك لم يتحقق، بعد تنصل الأطراف الليبية المشاركة من مخرجاته، كما أن الأمم المتحدة أعلنت مبكراً أن العملية الانتخابية قد أرجئت وستبدأ في ربيع 2019؛ مما يؤشر صراحة على فشل مؤتمر باريس.

مؤتمر باليرمو (نوفمبر 2018)

في خطوة ذات دلالة على عدم التوافق الفرنسي الإيطالي حول الرؤية الأصلح لإدارة الملف الليبي، قامت الحكومة الإيطالية بتوجيه دعوة أخرى لنفس القوى الليبية المشاركة في مؤتمر باريس للمشاركة مرة أخرى في مؤتمر آخر عقد يومي 12 و13 نوفمبر بمدينة باليرمو، وتمت فيه مناقشة الأزمة في ثلاثة محاور رئيسة؛ هي: وضع خطة جديدة لبسط الاستقرار وإجراء الانتخابات، ومحور ثان يشمل سبل احتواء الأزمة الأمنية في العاصمة، ومحور ثالث يبحث في كيفية إنعاش الاقتصاد الليبي. وفي دليل آخر على درجة التأزم التي وصل إليها الملف الليبي، لم تستطع الحكومة الإيطالية استدراك المسببات التي أفشلت مؤتمر باريس عندما سيطرت الانقسامات والخلافات على مجريات المؤتمر،

ليس بين الأطراف الليبية فقط، وإنما حتى بين الدول المشاركة فيه، بعد أن انسحبت تركيا من المؤتمر احتجاجاً على عدم دعوتها لاجتماع عقد على هامش المؤتمر ضم عدداً من الأطراف باعتبارهم أطراف النزاع الأساسيين في الأزمة الليبية، كما أن المشاركة الفرنسية اقتصرت في تمثيلها على وزير خارجيتها دون رئيس الدولة في احتجاج مبطن على عدم رضاها على عقد إيطاليا لمؤتمر يحمل نفس عنوان مؤتمر باريس الذي قامت هي بعقده قبل أقل من خمسة أشهر فقط، ووجهت مخرجاته المبنية على عقد انتخابات برلمانية ورئاسية قبل إنجاز الاستحقاق الدستوري، برفض رسمي من السلطات الإيطالية عندما اشترطت هذه الأخيرة أن تكون الانتخابات البرلمانية والرئاسية وفق دستور دائم للبلاد يصوت عليه الليبيون.

مؤتمر أبوظبي (فبراير 2019)

بدعوة من المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لدى ليبيا غسان سلامة عقد، بتاريخ 27 فبراير 2019، اجتماع في مدينة أبوظبي، حضره رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج، واللواء المتقاعد خليفة حفتر، لم يعقبه كما جرت العادة إصدار أي بيان، اتفق فيه الاثنان، حسب ما رشح من معلومات محدودة جداً من خلال فقط الوسائل الإعلامية للبعثة الدائمة للأمم المتحدة في ليبيا، على ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية، وإجراء انتخابات، وبالعمل المشترك على سبل الحفاظ على استقرار ليبيا وتوحيد مؤسساتها.

لقد كان للغموض الكبير الذي طبع لقاء السراج، وحفتر، في أبوظبي، وتزامن هذا اللقاء مع ما أشيع من تمدد تحققه قوات هذا الأخير في المنطقة الجنوبية، وادعائه للسيطرة الكاملة عليها بما في ذلك الحقول الغنية بالموارد النفطية، في مقابل مزيد من علامات الوهن وعدم القدرة على حسن إدارة قطاعات الدولة المختلفة من جانب حكومة الوفاق الوطني، وتنامي درجات الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة (حسب التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية المنشور في يناير 2019: ليبيا ضمن الدول العشر الأكثر فساداً في العالم حيث تحتل المرتبة 170 عالمياً من بين 180 دولة)؛ أن جعل من إعلان غسان سلامة بعد انتهاء اجتماع أبوظبي بأيام قليلة بأن هناك استعدادات

تجري لعقد مؤتمر وطني موسع لليبيين في أواخر مارس 2019، فتح الباب أمام تكهنات عديدة عنوانها الرئيس على الأقل داخلياً بأن هناك خارطة طريق جديدة لحل الأزمة الليبية تم الاتفاق عليها بين السراج، وحفتر، تعطي هذا الأخير مساحات أكبر في إدارة البلاد، سيتم فرضها على باقي القوى الليبية الأخرى في هذا المؤتمر الذي حدد له لاحقاً مدينة غدامس التي تبعد حوالي 400 كم عن جنوب العاصمة طرابلس على الحدود الجزائرية، تكهنات أكدتها ما كشفت عنه صحيفة «الإندبندنت» البريطانية عندما نشرت في أحد أعدادها بعضاً من تفاصيل لقاء السراج، وحفتر، في أبوظبي قالت فيه: إن اللقاء تمخض عنه التزام الطرفين بإجراء انتخابات عامة قبل نهاية العام الحالي وقبل الاستفتاء على الدستور، وأكدت الصحيفة أن الاتفاق كان في مصلحة حفتر الذي يرفض إجراء استفتاء على الدستور قبل الانتخابات، إذ يرى أن الدستور فصل كي يمنع قيادات عسكرية من بينها حفتر من الترشيح للانتخابات، وبالتالي إبعاده عن الحياة السياسية التي يسعى إلى أن يكون شخصياتها الفاعلة، وأشارت الصحيفة إلى أن اللقاء تمحور حول تغيير الرئاسي مع تغيير أعضائه وبقاء السراج داخل هذا الجسم، بالإضافة إلى تسمية حفتر أحد أعضاء الرئاسي شرط أن تتخذ قراراته بالإجماع بين أعضائه الثلاثة وهم ممثل عن كل إقليم (جنوب البلاد وشرقها وغربها).

وفيما كانت كل الأنظار تتجه نحو مؤتمر غدامس، والاجتهادات منصبة على فرص نجاحه من عدمها، تفاجأ المعنيون بالأزمة الليبية (ربما ما عدا البعض منهم) بالهجوم الذي قام به خليفة حفتر في الرابع من أبريل على العاصمة طرابلس والمنطقة الغربية من ليبيا، ليعيد هذا الهجوم الأزمة الليبية لا إلى مرحلة ما قبل توقيع اتفاق الصخيرات فقط، وإنما لتدخل به أيضاً في مرحلة متقدمة من الاستعصاء في قابلية حلها سياسياً. أكثر من 8 أشهر مرت على بدء هجوم حفتر على المنطقة الغربية وما زالت الحرب مستمرة في ظل انسداد سياسي كبير، تمثل في غياب تقديم أي مبادرات ذات قيمة سياسية معتبرة، لا على المستوى الداخل الليبي فقط، وإن كان ذلك يمكن تبريره، ولكن حتى على المستوى الدولي، حيث اقتصرت ردود فعل بعثة الأمم المتحدة والدول المعنية بالملف الليبي على تكرار نفس مواقفها السابقة المعلنة من الأزمة؛ بأن لا بديل عن الحل السياسي، وأنها تدعو جميع الأطراف إلى وقف العمليات العسكرية والعودة إلى تبني أسلوب الحوار.

مؤتمر برلين.. الأفكار الرئيسة وفرص النجاح

وفي خضم اشتداد المعارك بين قوات خليفة حفتر وقوات حكومة الوفاق الوطني، وما ترتب عليها من خسائر كبيرة في صفوف المدنيين والممتلكات العامة، استطاع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا غسان سلامة، على ما يبدو، إقناع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بفكرة توجيه دعوة للدول الفاعلة في الملف الليبي لعقد مؤتمر في مدينة برلين للبحث عن مخرج سياسي للصراع المتنامي الدائر في ليبيا، وبعيداً عن الخوض في تحليل مسببات الدخول الألماني على خط الأزمة الليبية (ربما لأن غسان سلامة يعتقد بأن ألمانيا يمكن أن تمثل جهة فاعلة محايدة بين تدخل الجهات الفاعلة الأخرى)، لا توجد حتى تاريخ كتابة هذا التقرير أي مبادرة للبحث عن حل سلمي للصراع الجاري في ليبيا.

وتلافياً، على ما يبدو، للعوائق التي حالت دون نجاح مؤتمري باريس وباليرمو، تظهر الاستعدادات الإجرائية لعقد المؤتمر، مثل التواصل مع العواصم المعنية، وعناوين المواضيع التي ستطرح، والدول التي سوف توجه لها الدعوة للمشاركة، وتكليف المستشارة الألمانية لمستشارها للشؤون الخارجية يان هيكر لقيادة الفريق الألماني الخاص المكلف بالتحضير الفني والموضوعي للمؤتمر، حرصاً من ألمانيا على توفير كل الظروف الممكنة لنجاح مؤتمر برلين في الوصول لحل للأزمة الليبية.

واستناداً للتصريحات التي أدلت بها المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في القمة الرباعية التي جمعتها مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، على هامش اجتماعات حلف شمال الأطلسي (الناتو)، التي عقدت في لندن، بتاريخ 3 ديسمبر 2019، بمناسبة مرور 70 عاماً على تأسيسه، أكدت ميركل أن مؤتمر برلين حول ليبيا سيعقد في فبراير 2020، وبأنه سيسفر عنه وقف فوري لإطلاق النار في ليبيا. في السياق نفسه؛ أعلن المبعوث الدولي غسان سلامة، عند مشاركته في جلسات حوار المتوسط التي عقدت بالعاصمة الإيطالية روما، بتاريخ 8 ديسمبر 2019، أن هناك، حسب وصفه، 6 سلال تم الاتفاق عليها تترأس مؤتمر برلين، تمثلت في وقف فوري لإطلاق النار، وتطبيق

حظر التسلح وتدفق الأسلحة غير المشروعة إلى ليبيا، والعودة إلى التفاوض الليبي – الليبي حول الحل السياسي، إضافة لحزمة الإجراءات الاقتصادية والمالية الضرورية، والترتيبات الأمنية للعاصمة طرابلس وتخومها، وتطبيق القانون الدولي الإنساني، علاوة على ضرورة مكافحة مجرمي الحرب.

من الناحية العملية، تظهر حالة الإرباك التي واجهتها بعثة الأمم المتحدة الدائمة في ليبيا وربما كذلك الدولة المضيفة، وانعكست في عدم القدرة على إعطاء موعد معين لعقد المؤتمر، على الرغم مما ظهر من توافق أولي حول جدول أعماله المقترح، وعلى اقتصار المشاركة فيه فقط على الدول المعنية بالملف الليبي مع الخلاف العلني حول من هي هذه الدول المعنية، دون توجيه الدعوة كما جرت العادة للقوى الليبية الفاعلة، زيادة استعصاء مقاربة الوصول لحل سياسي للأزمة الليبية بعد هجوم حفتر على العاصمة والمنطقة الغربية، مما قد يجعل من نجاح المخرجات المتوقعة من مؤتمر برلين المرتقب آخر فرصة ممكنة لحل النزاع الليبي سلمياً.

التداعيات الاقتصادية للأزمة الليبية

وفقاً للمعلومات التي تصدر بشكل دوري في نشرات البنك المركزي الليبي، وتسندها فيه التقارير الصادرة عن البعثة الدائمة للأمم المتحدة، وكذلك البنك الدولي حول نفس الموضوع، ساهم هجوم حفتر على العاصمة والمنطقة الغربية في الحيلولة دون الجهود التي كانت تبذل من أجل إصلاح الأوضاع الاقتصادية السيئة والخطيرة التي تمر بها الدولة الليبية، التي يعد من أهم عناصرها تدهور الحياة المعيشية، ونقص السيولة في المصارف، وتراجع سعر الدينار أمام الدولار، وارتفاع أسعار السلع، وانخفاض معدلات إنتاج النفط، فبعد أن تم البدء فعلياً، في نهاية عام 2018، في تنفيذ حزمة من جملة ترتيبات اقتصادية أبانت الأشهر الأولى من سريان العمل بها، عن تحقيق نجاحات ملموسة في معالجة العديد من الاختناقات الاقتصادية الدولة الليبية، أو على الأقل الحد منها بشكل كبير؛ جاء هجوم حفتر لا ليعيد الوضع الاقتصادي لمرحلة ما قبل إقرار الترتيبات الاقتصادية في نهاية العام الماضي فقط، وإنما ليدخل البلاد في وضع

اقتصادي أكثر تأزماً، ولما كان الاقتصاد الليبي يقوم بشكل كامل على مورد واحد هو النفط، فإن وضعه واستقراره يتوقف على الظروف التي يتعرض لها هذا المورد، فبعد أن كانت ليبيا قبل الثورة تنتج ما مجموعه حوالي 1.6 مليون برميل يومياً، انخفض هذا المعدل من الإنتاج نتيجة لظروف الحرب التي مرت بها البلاد عام 2011، ليصل إلى أدنى معدلات إنتاجه عام 2014 بما مجموعه 150 ألف برميل يومياً، وظل مسعى إعادته إلى نفس المعدل السابق طوال السنوات الثماني التي أعقبت الثورة وحتى الآن هدفاً صعب المنال؛ بسبب الصراعات السياسية، وانعدام الأمن، وغياب الاستثمار الأجنبي، مما أدى إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى 7.8 % بعد أن سجل النمو معدلاً قياسياً بلغ 26.7 % عام 2017، مما دفع بالمسؤولين التابعين لحكومة الوفاق الوطني المعنيين مباشرة بالملف الاقتصادي دفعاً لتناسي خلافاتهم البينية مؤقتاً والاتجاه نحو القيام بعمل مشترك ينقذ به ما يمكن إنقاذه من اقتصاد البلاد الذي أصبح شيئاً فشيئاً يتجه بسرعة نحو الانهيار الشامل، ففي الخامس من يونيو 2018؛ احتضنت العاصمة التونسية الاجتماع الاقتصادي حول ليبيا، بحضور نائبين في المجلس الرئاسي ومحافظ البنك المركزي، وممثلين عن دول أوروبية ومؤسسات مالية وبرعاية السفارة الأمريكية لدى ليبيا، وجاء هذا الاجتماع من أجل تحسين الوضع الاقتصادي المتدني في ليبيا، واتفق المشاركون في الاجتماع على حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، تهدف بشكل رئيس في مجملها إلى تخفيف العبء عن كاهل المواطن، وتلافي بعض الأزمات المتفاقمة من شح السيولة والشلل المصرفي واتساع الهوة بين سعر صرف الدينار الرسمي مقابل الدولار وسعر الصرف في السوق الموازية، ووفقاً لتصريحات صدرت عن محافظ بنك ليبيا المركزي، في يناير 2019، فإن هذه الحزمة من الإصلاحات الاقتصادية وما ترافق معها من قدرة على الحفاظ على نفس مستوى معدلات إنتاج النفط عند المليون برميل يومياً في المتوسط، أدت إلى تطور إيجابي ملحوظ في الأوضاع الاقتصادية للبلاد، حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي مع نهاية عام 2018 ما نسبته 16.4 %، وبعد مرور أكثر من 8 أشهر على هجوم حفتر على العاصمة والمنطقة الغربية، أصبحت الأوضاع الاقتصادية تؤدي دوراً أكثر محورية في مصير ومآلات الأزمة الليبية أكثر من ذي قبل، فإضافة لكون أن العاصمة طرابلس التي قامت قوات حفتر بالهجوم عليها

تحتضن أكبر المؤسسات المحركة لعجلة الاقتصاد الليبي؛ وهي المؤسسة الوطنية للنفط، والبنك المركزي، إضافة للمؤسسة الليبية للاستثمار، تكاد تتفق كل التقارير والنشرات الاقتصادية المعنية بليبيا، وكذلك التصريحات والبيانات الصحفية الصادرة عن هذه المؤسسات، على أن هذا الهجوم أدى إلى تراجع في معدلات الأداء الجيدة نسبياً التي عرفها الاقتصاد الليبي في العام الماضي والأشهر الأربعة الأولى من هذا العام، حيث أدت الحرب على طرابلس والمنطقة الغربية إلى تضاؤل الإيرادات من تصدير النفط والغاز في الأشهر الستة الأولى من عام 2019 إلى 10.3 مليار دولار فقط، مسجلة تراجع بقيمة 11.25 % قياساً على إيرادات الفترة نفسها من العام الماضي، كما أن هناك مخاوف حقيقية أن يؤدي استمرار الحرب واحتمالية انتقالها إلى مناطق الموارد النفطية من أن تفقد ليبيا قدرتها على الحفاظ على إنتاجها الحالي من النفط البالغ حوالي 1.3 مليون برميل يومياً في المتوسط، حسب النشرات الصادرة عن المؤسسة الوطنية للنفط في عام 2019، وما يعزز من أهمية هذه المخاوف ما أعلن عنه البنك المركزي الليبي من أن ليبيا حققت إيرادات نفطية بلغت 16.09 مليار دولار في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2019، مقارنة بـ13.6 مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي، مما يعطي مؤشراً على أن هجوم حفتر على العاصمة والمنطقة الغربية وإن كان لم يتسبب في حدوث أي تداعيات (حتى الآن على الأقل) مباشرة على قطاع النفط الذي يمثل عصب الاقتصاد الليبي، إلا أن هذا الهجوم تسبب، كما أشار إلى ذلك البنك الدولي في تقريره الصادر في أكتوبر 2019 والمعنون بالآفاق الاقتصادية في ليبيا، في القضاء على زخم الانتعاش الاقتصادي النسبي الذي عرفته ليبيا بعد نجاحها في الحفاظ على معدل إنتاج فوق حاجز المليون برميل يومياً، ولكن هجوم حفتر على العاصمة والمنطقة الغربية لم يمكنها من تجاوز هذا المعدل كما كانت تطمح المؤسسة الوطنية للنفط في عام 2018، وحسب نفس تقرير البنك الدولي المشار إليه آنفاً، فإنه من المتوقع أن يظل الإنتاج عند هذا المعدل في السنوات القليلة المقبلة مما يمثل ثلثي القدرات الإنتاجية، وسيكون إجمالي نمو الناتج المحلي بالسالب في عام 2020، وسيستقر عند نحو 2 % عام 2021 – 2022، مما يجعل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أقل 61 % من مستواه عام 2010.

مستقبل الأزمة الليبية بعد مرور 4 سنوات على اتفاق الصخيرات

شكل الهجوم الذي تشنه قوات حفتر على العاصمة طرابلس والمنطقة الغربية مفصلاً مهماً في التطورات التي شهدتها الأزمة الليبية منذ بداياتها الأولى في عام 2011، وخلافاً للتداعيات التي ترتبت على التحديات الأربعة السابقة، وما بني عليها من اجتهادات وتوقعات مختلفة تميزت في مجملها بالتكرار والنمطية وبضعف القراءات المستقبلية، ولما كانت مآلات هذا الهجوم ومصيره ما زالت غير واضحة بما يكفي، خصوصاً مع هذا الكم المأهول في المعلومات المتناقضة، وبعد أن أصبحت مفاتيح إدارة الأزمة أكثر من أي وقت مضى في أيدٍ خارجية وتخضع لتوازنات إقليمية ودولية متشابكة، مع غياب تام في الحد الأدنى من التقارب والتوافق بين القوى الليبية الفاعلة، فإن مستقبل الأزمة الليبية مع استمرار هجوم حفتر على العاصمة والمنطقة الغربية يمكن النظر إليه منهجياً من الزاويتين التاليتين:

- العوامل التي قد تساعد على الوصول لحل للأزمة الليبية.
- العوامل التي قد تؤدي إلى تفاقم الأزمة الليبية.

أولاً: العوامل التي قد تساعد على الوصول لحل للأزمة الليبية:

1 - تاريخياً، تثبت الكثير من الوقائع والأحداث أن من أهم السنن الحاكمة للأزمات أن بلوغ أي أزمة لنقطة الذروة فإن ذلك يفهم منه أن احتمالات انحسارها أصبحت قريبة، وفي الحالة الليبية، كل المؤشرات والوقائع تؤكد أنها، بعد هجوم حفتر على العاصمة طرابلس والمنطقة الغربية، قد وصلت إلى مستوى متقدم من التأزم والانسداد، أصبحت فيها فرص الوصول إلى حل سياسي ممكنة قياساً بإمكانية الوصول إليه قبل بدء الهجوم، فحالة الإنهاك والوهن تعاني منها كل القوى الليبية الفاعلة الآن، وضريبة تحملهم للمسؤولية التاريخية عما يجري في البلاد، وهناك تشكل قناعة بعدم صدق المراهنة على استخدام القوة المسلحة لحل الأزمة، ومع كل هذا الفشل في حسن إدارة مؤسسات الدولة وتوظيف مواردها، كلها عوامل يمكن أن تؤدي في لحظة تاريخية ما إلى القبول بالتحاكم إلى لغة الحوار وإنهاء الأزمة سلمياً.

2 – وصول طرفي الأزمة الرئيسين إلى نقطة التوازن، فبعد مرور أكثر من 8 أشهر على الحرب، لا توجد أي بوادر على أن أي من طرفي الصراع في طريقه لحسم المعركة، فحفتر لم يستطع أن يتقدم جغرافياً في اتجاه العاصمة، فقواته لا تزال في نفس التمركزات التي اتخذتها في أبريل الماضي، كما أن قوات حكومة الوفاق الوطني لم تستطع حتى الآن إرجاع قوات حفتر من حيث أتت؛ مما قد يدفعها بمرور الوقت ومع ارتفاع حجم الكلفة المادية والسياسية إلى البحث عن مخرج سياسي للصراع.

3 – التطور في الأداء السياسي لحكومة الوفاق الوطني، فبعد أن كانت هذه الحكومة ممثلة في شخص رئيسها توصف بالضعف وعدم القدرة على التعامل بشكل جيد لا مع الملفات الداخلية فقط، وإنما والخارجية أيضاً، تظهر إدارة فائز السراج لتداعيات هجوم حفتر على العاصمة طرابلس والمنطقة الغربية، تحولاً معتبراً (على الأقل خارجياً)، بعد أن استطاع متكئاً على قوة المقاومة التي أظهرتها القوات المدافعة، أن يوظف تناقضات المواقف الدولية والإقليمية وحيادية الكثير منها في إعاقة وربما إفشال نجاح هجوم حفتر والأسباب التي شنت من أجله، كما أن مجاهرة ومشاركة بعض الدول بدعمها لحفتر يبدو أنها حررت السراج من عقدة إظهار التوافقية التي اتسم بها أداؤه وجعلته يتموضع في سلوكه السياسي بشكل أكثر وضوحاً، عندما عبر أثناء كلمته التي أدلى بها في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، صراحة عن امتعاضه وتحميله للمسؤولية لدولتي مصر والإمارات بدعمهما للهجوم الذي يشنه حفتر على العاصمة والمنطقة الغربية، تم عاد من جديد ولّح بكثير من الوضوح حول دور سلبي تقوم به روسيا في ليبيا، إلا أن التطور الأكبر في الأداء السياسي لحكومة الوفاق الوطني فكان عندما قامت بالتوقيع على مذكرتي تفاهم مع الحكومة التركية، ترتب عليها العديد من التداعيات الإقليمية وتنبئ بتغيرات كبرى في مسار الأزمة الليبية.

4 – في نفس السياق السابق آنفاً، يمكن فهم توقيع حكومة الوفاق الوطني لمذكرتي تفاهم مع الحكومة التركية على أنها قد تساهم في التعجيل بالوصول لحل للأزمة الليبية، إذا ما نظر إليها من زاوية أنها تعطي رسالة واضحة للمراهنين على فرضية استخدام القوة لإنهاء الأزمة لصالحهم، بأن هذه المراهنة أصبحت غير مضمونة النتائج بعد أن أصبح الطرف المقابل لهم أكثر قوة، ففي 27 نوفمبر؛ أعلنت الحكومتان الليبية

والتركية بأنهما قامتا بالتوقيع على مذكرتي تفاهم مشترك تتعلقان بالتعاون الأمني والعسكري، وتحديد مناطق الصلاحية البحرية؛ بهدف حماية حقوق البلدين المنبثقة عن القانون الدولي. وبعيداً عن الخوض في الجوانب القانونية، تمكنت حكومة الوفاق الوطني بعد توقيعها على المذكرتين وتصديق البرلمان التركي عليهما من نقل خلافات الدول المعنية بليبيا إلى ساحات أخرى انشغلت فيها هذه الدول بصراعات قديمة متجددة فيما بينها، كما أن توقيعها على المذكرتين جعل الولايات المتحدة الأمريكية تقترب أكثر من الأزمة الليبية من زاوية البحث عن ممارسة دور ما في إدارة النزاع بين الدول المتوسطية، تحقق فيه بعض المكاسب المهمة في منطقة البحر المتوسط، وقبل هذا وذاك بدأت حكومة الوفاق وكأنها دخلت في تحالف ما مع الحكومة التركية عندما أعلن الرئيس التركي صراحة بأنه على استعداد لإرسال قوات تركية لليبيا إذا ما طلبت منها حكومة الوفاق ذلك؛ مما يعني أن حسم الأزمة عسكرياً أصبح أبعد ما يكون من ذي قبل، مما قد يدفع حفتر وداعميه للاستجابة لدعوات العودة لطاولة الحوار من جديد.

5 – تبني الولايات المتحدة الأمريكية لإستراتيجية الوصول لحل للأزمة من خلال اقتناعها بأن إيقاف الحرب سيمنح فرصاً جديدة للشركات الأمريكية للاستثمار في قطاعات مهمة مثل الطاقة والبنية الأساسية والأمن، واقتناعها كذلك بأن غيابها سيحول ليبيا إلى ساحة لخوض حروب بالوكالة كما هي الحال في سورية.

6 – إدراك الدول الأوروبية لقابلية تحول الصراع الدائر في ليبيا إلى حرب شاملة تكون هي من أول المتضررين بآثاره السلبية، مما قد يدفعها للتسامي على خلافاتها السياسية الآنية في إدارة الملف والتوافق على حتمية المسارعة لفرض حل سياسي لإنهاء الأزمة، فالانهيار الكامل للدولة الليبية يجعل منها مرشحة لأن تكون بؤرة متنامية لتوطن الجماعات الإرهابية، كما أنها بذلك تكون منصة لقوافل الهجرة غير الشرعية الملف المقلق دائماً للدول الأوروبية، تحول الصراع إلى حرب شاملة وقياساً بدول أخرى يعطي فرصة لبعض الدول بأن تتمدد في ليبيا ومن بعدها في أفريقيا، مما يهدد بشكل مباشر المصالح الأوروبية.

7 – الكلفة العالية والمتنامية في الخسائر البشرية والمادية؛ حيث أظهرت التقارير

الرسمية وتقارير المنظمات المحلية والدولية أن جراء العمليات القتالية نزح حوالي 25 ألف عائلة، وبلغ عدد النازحين حوالي 130 ألفاً، كما بلغ عدد القتلى في صفوف المدنيين، حسب ما تضمنته رسالة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا غسان سلامة، الصادرة في 10 ديسمبر 2019، حوالي 648 قتيلاً مدنياً، هذا إضافة إلى أكثر من 40 قتيلاً مدنياً قتلوا أثناء قصف طائرة تابعة لحفتر لمدينة مرزق في جنوب غرب ليبيا، هذا إضافة إلى تنامي هذه الكلفة إذا اقتربت المواجهات أكثر من الأحياء الجنوبية الملاصقة لوسط العاصمة طرابلس؛ مثل مناطق صلاح الدين والهضبة وأبو سليم، التي تتميز جميعاً بكثافة سكانية عالية، عندها سيكون حتماً عدد اللاجئين والنازحين والضحايا بين المدنيين كبيراً جداً.

ثانياً: العوامل التي قد تؤدي إلى تفاقم الأزمة:

1 – تحول الأزمة الليبية إلى ساحة حرب بالوكالة؛ فبعد مرور أكثر من 8 أشهر على هجوم قوات حفتر على العاصمة طرابلس والمنطقة الغربية، أبانت طبيعة مواقف الدول المعنية بالملف الليبي من هذا الهجوم من حيث التأييد أو الرفض أو حتى الامتناع عن التعبير عن أي موقف، بأن هذه المواقف هي انعكاس لطبيعة شكل العلاقة المسبقة ما بين هذه الدول، وتظهر المعلومات الميدانية في ساحات القتال، ومواقف القوى الليبية الفاعلة السياسية، وحتى نوعية الجهود الأممية، بأنها تكاد تكون صدى لرؤى وتصورات الدول المعنية بالملف الليبي ومبنية عليها.

2 – التدخل الدولي السلبي في الصراع؛ حيث أظهر التقرير السنوي الذي أعده فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات المعنية بليبيا في مجلس الأمن الدولي، الصادر في 10 ديسمبر 2019، أن أطراف النزاع تلقوا أسلحة ومعدات عسكرية ودعماً تقنياً ومقاتلين غير ليبيين، مشيراً إلى قيام كل من الأردن والإمارات وتركيا بتقديم أسلحة بصورة منتظمة وأحياناً شديدة الوضوح لطرفي النزاع، كما أثبتت الدلائل الملموسة مشاركة بعض الدول المعنية بالملف الليبي في القتال إلى جانب طرفي الأزمة، منها:

– في 16 أبريل، أعلن وزير الدفاع التونسي عبدالكريم الزبيدي أن أجهزة الأمن التونسية

اعتقلت 24 شخصاً قادمين من ليبيا يحملون أسلحة وجوازات سفر فرنسية، تبين فيما بعد أنهم من ضمن الفريق الفني العسكري الفرنسي الذي يدعم خليفة حفتر انطلاقاً من غريان.

- في 21 أبريل، أعلنت مصادر في قوات حكومة الوفاق الوطني أنهم عثروا خلال اقتحامهم لمواقع كانت تتمركز فيها قوات حفتر في محوري عين زارة ووادي الربيع جنوب العاصمة طرابلس على صناديق ذخيرة مصرية عبارة عن كميات من الرصاص الخاص بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة مدون عليها اسم شركة هندسية مصرية لتصنيع الذخيرة.
- في 10 يوليو، اعترفت فرنسا بأن صواريخ «جافلين» الأمريكية الصنع التي عثرت عليها قوات حكومة الوفاق في قاعدة كانت تتمركز فيها قوات حفتر بمدينة غريان تعود للجيش الفرنسي الذي اشتراها من الولايات المتحدة.
- في 18 أكتوبر، أعلنت قوات حكومة الوفاق الوطني تمكنها من إسقاط طائرة مسيرة إماراتية بمدينة مصراتة.
- في 30 سبتمبر، أعلنت القوات التابعة لخليفة حفتر عن إسقاط طائرة مسيرة تركية فوق مسرح العمليات العسكرية في ضواحي مدينة ترهونة.
- ما أدلى به الطيار عامر الجقم التابع لحفتر، عندما تم القبض عليه بعد إسقاط طائرته من قبل قوات حكومة الوفاق، في 23 ديسمبر2019، من وجود مقاتلي من شركة «فاغنر» الروسية يقاتلون بجانب قوات حفتر، وأن قاعدة الخروبة التي يسيطر عليها حفتر شرقي البلاد توجد بها مجموعة إماراتية وأخرى فرنسية تشرف على عمليات الطيران المسير والدعم اللوجستي والاستطلاع والتنصت.

3 – لما كانت التطورات المتسارعة في ليبيا بعد هجوم قوات حفتر على العاصمة والمنطقة الغربية تتشابه بدرجة ما مع حدث في سورية، فإن دخول روسيا على خط الصراع الدائر في ليبيا من خلال اعترافها بتواجد «فاغنر»، إحدى شركاتها العسكرية الخاصة في القتال، إلى جانب قوات حفتر، ينبئ بدخول الأزمة الليبية في مرحلة خطيرة من أوجه الصراع قد تتضاءل معه بشكل كبير جداً قياساً بالأزمة السورية أي فرصة لحل

الصراع في ليبيا سلمياً.

4 – هشاشة وضبابية الدور الذي تقوم به البعثة الدائمة للأمم المتحدة في ليبيا، وما يثار حولها من شبهات عندما يتهمها كل من طرفي النزاع بأنها تنحاز للآخر، فعلى الرغم من الكلفة العالية للأضرار المادية والبشرية التي يخلفها الصراع وثبوت المسؤولية المباشرة لأحد طرفي الصراع عن الكثير منها، فإن بعثة الأمم المتحدة تكتفي دائماً بإصدار بيانات الشجب والتنديد والتعبير عن القلق، واستمرار تبني البعثة لنفس المنهجية في التعامل مع الأزمة الليبية قد يعطي (إن لم يكن كذلك فعلاً) مبرراً لمن يعتقد بشرعية استخدامه للقوة بأن يستمر في هذا الاستخدام، ولعل هذا ما أشارت إليه جريدة «الجارديان» في تعليقها على تقرير فريق الخبراء حول ليبيا بقولها: إن الأمم المتحدة تواجه اتهامات بالإشراف على ما سمته عصراً جديداً من الإفلات من العقاب.

تطورات الأوضاع في الملف السوداني

إعداد:

د. مهدي دهب حسن

استقبلت الدولة السودانية عام 2019م وهي تعاني من أزمات اقتصادية وسياسية طاحنة، تمثلت في شح الموارد البترولية وأزمة خبز وارتفاع في أسعار السلع، وارتفاع معدلات التضخم وسعر الصرف مقابل العملات الأجنبية، وعلى الصعيد السياسي أدى تفاقم الأزمة الاقتصادية إلى احتجاجات شعبية قوية انطلقت في منتصف ديسمبر 2018م، ليتطور الأمر بدخول القوى السياسية ساحة الصراع بتأسيس قوى إعلان الحرية والتغيير في الأول من يناير 2019م، الذي كان قوامها ثلاث كتل؛ تمثلت في كتلة تجمع المهنيين (الذي كان قد أعلن عن نفسه في أكتوبر 2016م بالشراكة بين لجنة أطباء السودان المركزية وتحالف المحامين الديمقراطيين وشبكة الصحفيين السودانيين)[1]، وكتلة قوى الإجماع الوطني (المكونة من تحالف الأحزاب الأمة والمؤتمر السوداني الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب العربي الناصري)، وكتلة نداء السودان (الذي تأسس في ديسمبر 2014م من تحالف يضم حزب الأمة والشيوعي وبعض الحركات المسلحة؛ مثل العدل والمساواة وحركة تحرير السودان والاتحادي الديمقراطي المعارض).

انتهت الاحتجاجات بالإطاحة بنظام حكم البشير من السلطة في عام 11 أبريل 2019م بعد اعتصام أمام القيادة العامة للقوات المسلحة، ليستلم السلطة المجلس العسكري الانتقالي بقيادة الفريق عبدالفتاح البرهان الذي تولى بعد يوم واحد فقط لتولي وزير

(1) د. حسن مكي، كشف الغطاء عما ورد في مدونتي، من وفاة ملس زناوي حتى الإطاحة بالبشير، الخرطوم: دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، مايو 2019م، ص203.

الدفاع السابق في حكومة البشير الفريق ابن عوف الذي تنازل عن السلطة عقب احتجاجات قوية لقيادات الجيش والمعتصمين أمام القيادة العامة الذين واصلوا في اعتصامهم أمام مقر الجيش من 6 أبريل؛ لممارسة ضغوطات على المجلس العسكري من أجل تسليم السلطة للمدنيين والقوى السياسية المتمثلة في قوى إعلان الحرية والتغيير[1]، حتى تم فض الاعتصام في 3 يونيو 2019م بعد أن راح ضحية هذه العملية، ووفق لجنة الأطباء المركزية ما يقارب 200 شهيد، وأكثر من 500 فقيد، ويتهم فيها عدة جهات مما يسمى كتائب الظل التابعة لأحمد هارون، القيادي بالمؤتمر الوطني، والمعتقل بسجن كوبر مع عدد من قيادات النظام السابق على رأسهم الرئيس المخلوع عمر البشير، وعلي عثمان طه، ونافع علي نافع، وعوض الجاز، ومأمون حميدة، كما توجه أصابع الاتهام في هذه القضية لقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو الشهير بحميدتي، هي كتائب شبه نظامية تدور الجدل حولها من أجل دمجها بالكامل في الجيش، وكذلك هيئة العمليات بجهاز الأمن والمخابرات التي أسسها الفريق صلاح عبدالله قوش، ذراع الرئيس السابق البشير، وعلى الرغم من تبعيتها للمخابرات العامة، فإنها جهزت في السابق لعمليات قتالية بعتاد عسكري يضاهي عتاد الجيش، بل كانت تتفوق عنه في بعض جوانبها بامتلاكها أسلحة حديثة ومتطورة.

بعد هذه العملية حدثت تطورات في الشأن السوداني تمثلت في انطلاقة عملية تفاوضية ومشاورات بين القوى السياسية ممثلة في قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي وبعض الدول العربية والأوروبية التي بدأت في شكل مفاوضات سرية تم الإعلان عنها بإشراف مندوب الاتحاد الأفريقي والحكومة الإثيوبية، في 5 يوليو 2019م، الذي كان مقدمة للاتفاق السياسي، في 17 يوليو، ليتم الاتفاق على الوثيقة الدستورية، في 4 أغسطس 2019م، ليكون بمثابة دستور يحدد ملامح الفترة الانتقالية وخارطة طريق لمستقبل التغيير والتحول الديمقراطي في السودان، هذه التطورات ألقت بظلالها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد يمكن الإشارة إليها على النحو الآتي:

(1) مجدي الجزولي، سقوط البشير: رسم خريطة القوى الاحتجاجات في السودان، مبادرة الإصلاح العربي: تم استرجاعه في 17 فبراير 2020م الساعة 3:30 م من arab reform.net

المحور الأول: المتغيرات وتطورات الأوضاع

أولاً: الصعيد السياسي:

وسيتم فيه تناول أهم المتغيرات السياسية الداخلية المتعلقة بأداء الجانب الرسمي ومواقفه، وأداء القوى، السياسية، وإدارة العلاقة بين الطرفين، والتطورات على صعيد العلاقات الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي.

حددت الوثيقة الدستورية قضايا الفترة الانتقالية، وكان من أبرز ملامحها قضايا السلام الذي حدد له الستة أشهر الأولى من الفترة الانتقالية البالغة 39 شهراً، وبالفعل بدأت المشاورات في هذا الخصوص مع الحركات المسلحة، وتم التوقيع على اتفاقيات في مسارات عدة وفق الإعلان الذي وقع بين الحكومة والجبهة الثورية، في 11 سبتمبر 2019م، الذي قسم مسارات التفاوض لخمسة مسارات؛ تمثلت في مسار دارفور، ومسار المنطقتين (النيل الأزرق وجنوب كردفان)، ومسار الوسط، ومسار شرق السودان، ومسار الشمال، وقد صاحبت عملية المفاوضات عثرات وتحديات تمثلت في قسمة السلطة الانتقالية مع الحكومة الانتقالية، وترتب على إثرها تأخر تعيين ولاة الولايات، وتشكيل المجلس التشريعي القومي الانتقالي الذي من المتوقع أن تهيمن عليه قوى إعلان الحرية والتغيير، كما نصت الوثيقة الدستورية التي تمنحها 67 % من جملة مقاعده.

فيما يتعلق بالأداء الرسمي للحكومة الانتقالية، يلاحظ الربكة والبطء في الأداء؛ نتيجة لتأثر بعض الوزراء بالمناخ العام الثوري، وبالتالي أصبحت الحكومة الانتقالية تواجه تحدي تنفيذ مطالب الثورة، وتحدي الالتزام بالوثيقة الدستورية التي يتحتم عليها الاحتكام إلى الأطر القانونية، كما أن الحماسة الثورية والعاطفة أتت ببعض الوزراء الذين ليست لديهم الخبرة الكافية لأداء أدوارهم باحترافية.

بالنظر للمؤسسات السياسية، أصبحت لغالبية الأحزاب السياسية التي ظلت محظورة عن العمل في عهد النظام السابق لديها دور ومقرات حزبية لتباشر أنشطتها السياسية؛ مثل الحزب الشيوعي، والحزب الجمهوري، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وأصبحت هذه الأحزاب ناشطة تقود الحكومة الانتقالية، الأمر الذي أدى إلى تزايد عضويتها وجذب

المتعاطفين إليها من شباب الثورة التي كانت قوامها من الأغلبية الصامتة غير المسيسة، وبالتالي أصبح نشاط قوى اليسار واضحاً في كسب الشباب والتمدد في أوساطهم على نطاق واسع، ويظهر ذلك جلياً في الندوات الجماهرية التي تقام في الميادين والساحات العامة بالعاصمة، ويعزز ذلك فشل نموذج «الإسلام السياسي» الذي كان يعبر عنه النظام السابق والقوى السياسية المتحالفة معه، وحالة الانفتاح الرقمي للمجتمع على الثقافات الوافدة وانتشار الغزو الثقافي الغربي وتهيئة المجتمع لتقبل العلمانية.

من التحديات التي تواجه أداء الحكومة الانتقالية نشاط ما يسمى بمقاومة شباب الأحياء الناشطة في المدن الكبرى وبعض المناطق الريفية، وهي عبارة عن أجسام تتكون من الأحزاب والقوى السياسية التي شاركت في الثورة السودانية وبعض الشباب غير المسيسين، التي تخرج في بعض الأحيان عن سيطرة الحكومة عليهم، وفي بعض الأحيان يتجاوز ممارستهم الثورية الحد ليصبح أشبه بالفوضى، وأصبحت هذه الأجسام الشبابية بمثابة لجان شعبية تقوم بإدارة الأحياء ومراقبة سير الخدمات وكل أعمال البلديات والمحليات الإدارية.

كذلك من التحديات التي ظلت تواجه حكومة التغيير تحدي بقايا أنصار النظام السابق، الذي أصبح يعرف اصطلاحاً بـ «الدولة العميقة»، وهي حتى الآن تشكل قوة ضاربة تعززت على مدار 30 عاماً، وهي ما زالت تتحكم في مفاصل الدولة عبر عضويتها الكبيرة، ولديهم القدرة على الخروج للاحتجاجات، كما حدث في 14 ديسمبر 2019م، الذي عرف بـ «الزحف الأخضر»، واستطاعت أن تحشد المئات للخروج بالعاصمة ممن فقدوا وظائفهم عبر ما يسمى بـ «قانون إزالة التمكين».

أما العلاقة بين القوى السياسية والموقف الرسمي فيلاحظ أن القوى التي كانت تتحالف مع النظام السابق بعضها دخلت في شراكات مع قوى إعلان الحرية والتغيير، وبالتالي فهي على وئام مع الحكومة الانتقالية التي تقودها هذه القوى، مثل فصيل من الحزب الديمقراطي، في الوقت الذي تعارضها القوى التي كانت تتحالف مع المؤتمر الوطني؛ مثل المؤتمر الشعبي وبعض الأحزاب التي انشقت عن أحزابها الأم، التي سميت بـ «أحزاب الفكة» التي ظلت تدور في فلك النظام السابق وتنفذ أجندته.

أما قوى الثورة ومكوناتها من قوى الإجماع الوطني المكونة من أحزاب قومية وماركسية والجبهة الثورية المكونة من أحزاب معتدلة وحركات ثورية وقوى إعلان نداء السودان، يمكن وصف علاقاتها بالحكومة الانتقالية بأنها جيدة، باعتبار أنها هي من تقوم بقيادتها وتشكل مكونها المدني، إلا أنه في بعض الأحيان قد تشوب هذه العلاقات بعض التوتر نتيجة لطبيعة التكوين للحكومة الانتقالية والشراكة التي تضم المؤسسة العسكرية وقوى إعلان الحرية والتغيير، نتيجة لتأثير تدخل بعض القوى الإقليمية في الشأن السوداني، والتأثير على المكون العسكري بالقدر الذي من شأنه أن يقود إلى توترات بين الفينة والأخرى (كما حدث ذلك عندما قابل رئيس المجلس السيادي العسكري الفريق عبدالفتاح البرهان، في 3 فبراير 2020م، بأوغندا، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو دون علم الحكومة الانتقالية ووزارة الخارجية، كما ورد على لسان المتحدث الرسمي للحكومة وزير الإعلام، وخرجت القوى السياسية محتجة على هذا التصرف الذي وصف بأنه فردي).

السياسة الخارجية:

على صعيد العلاقات الخارجية للحكومة الانتقالية، يلاحظ أنها ظلت مهتمة إلى حد كبير لإحداث اختراق للمواقف الدولية التي ظلت ضد المصالح الوطنية على مدار 30 عاماً نتيجة للمواقف الأيديولوجية للنظام السابق، وحالة العداء الذي دخل فيها مع منظمة الدول الغربية والمنظمات الدولية، الذي ترتب عنها فرض حصار اقتصادي على السودان منذ منتصف التسعينيات، وإدراج السودان ضمن الدول الراعية للإرهاب، وقد ظلت وما زالت تشكل تحديات جدية لهذه الحكومة الوليدة بما لها من آثار كارثية على الاقتصاد الوطني المتدهور، وعلى اندماج السودان والتطبيع مع المجتمع الدولي، الشيء الذي فرض عليها أن تجعل من أولويات سياساتها الخارجية إزالة هذه العقبات والتكيف مع البيئة الدولية، وفي هذا الشأن؛ يلاحظ أن حكومة الثورة بعد تشكيلها أصبحت تتجه نحو تحسين علاقاتها مع الغرب، ممثلة في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الدولية؛ مثل صندوق النقد الدولي،

والبنك الدولي، لتحسين صورة السودان، والخروج من الأزمة الاقتصادية، مستغلة في ذلك خبرة الخبير الاقتصادي السابق بالاتحاد الأفريقي رئيس الوزراء عبدالله حمدوك وعلاقاته بالغرب، الذي حصل على تعهدات من ألمانيا بدعم الاقتصاد الوطني بعد الزيارة التي قام بها وزير خارجيتها للسودان، في 3 سبتمبر، ليكون أول مسؤول أوروبي كبير يزور السودان منذ أن أطيح بالرئيس البشير، لينهي حالة العزلة الخارجية للسودان[1]، وأعقبت هذه ذلك بعد أيام قليلة زيارة ثانية لمسؤول أوروبي كبير، وهو وزير خارجية فرنسا، كما قام بعد ذلك حضور اجتماع الاتحاد الأوروبي في بروكسل، 11 نوفمبر2019م، لعقد شراكة إستراتيجية بين السودان والاتحاد الأوروبي، وألقى خطاباً دعا فيه الأوروبيين لإزالة اسم السودان من قائمة الدول التي ترعى الإرهاب ودعم جهود السلام، ليكون أول مسؤول سياسي كبير يحضر جلسات اجتماعات الاتحاد الأوروبي منذ إنشائه، كما حضر اجتماعات الأمم المتحدة، في 27 سبتمبر 2019م[2]، وخاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة، في أول ظهور دولي له ممثلاً للسودان، ليفتح صفحة جديدة مع المجتمع الدولي، ساعياً لرفع اسم السودان من قائمة الإرهاب الدولية، وطلب الدعم للمرحلة الانتقالية[3]، ومن التطورات المهمة في ملف السياسة الخارجية زيارة رئيس الوزراء للولايات المتحدة الأمريكية، يوم 2 ديسمبر 2019م، لتطبيع العلاقات معها، بدعوة من واشنطن، بعد أن تدهورت في ظل النظام السابق، وكان من أجندة مشاوراته مع الإدارة الأمريكية ملفا الإرهاب ورفع الحصار، واشترطوا عليه لرفع العقوبات ضرورة الاهتمام بحقوق الإنسان وتوصيل الإغاثة والحريات الدينية والعلاقات مع كوريا الشمالية، والبدء بشكل جاد في تحقيق السلام، وهي تمثل تحديات تواجه مساعي الحكومة الانتقالية؛ تحدي التخلص من تركة النظام السابق الخارجية، الذي تمثل في رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وضرورة تقديم تنازلات في عملية التطبيع والاعتراف بـ «إسرائيل».

إقليمياً؛ يلاحظ أن الحكومة الجديدة تولي اهتماماً بمحور الإمارات والسعودية، وتواصل في عضويتها بالتحالف العربي وبقاء قوات سودانية تقدر بـ30 ألف جندي

(1) https://middle-east-
(2) https://www.aa.com.tr/ar
(3) /www.alittihad.ae/articleamp

باليمن، مع التحفظ على التعامل مع القوى الإقليمية الأخرى المناوئة؛ مثل إيران وتركيا وقطر، والتعاون مع دول الجوار الأفريقي التي احتضنت المشاورات في التقريب بين المدنيين والمجلس العسكري الذي قاد للتوقيع على الإعلان السياسي والوثيقة الدستورية، كما اهتمت أديس أبابا وجوبا أيضاً بملف السلام السوداني بعد بدء المرحلة الانتقالية، في 21 أغسطس 2019م.

ملف السلام:

وفقاً للفصل الثاني والبند الثاني من الوثيقة الدستورية، خصصت الأشهر الستة الأولى من الفترة الانتقالية للعمل الجاد لأجل إحلال السلام في السودان، وتحقيق السلام العادل والشامل، وإنهاء الحرب، بمخاطبة جذور المشكلة السودانية، ومعالجة آثارها، مع الوضع في الاعتبار التدابير التفضيلية المؤقتة للمناطق المتأثرة بالحرب والمناطق الأقل نمواً[1].

وبالفعل، انطلقت جولة من المفاوضات في أديس أبابا وجوبا من أجل تحقيق السلام، وفي ذلك تم تقسيم عملية مفاوضات السلام لمسارات عدة، وفق إعلان جوبا الذي وقع بين محمد حمدان دقلو، ممثل الحكومة والجبهة الثورية، وهي مسار دارفور، ومسار المنطقتين (النيل الأزرق، جنوب كردفان)، ومسار الوسط، ومسار شرق السودان، ومسار شمال السودان[2].

مسار دارفور:

تقود عملية المفاوضات حركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم، وحركة تحرير السودان المجلس الانتقالي جناح مني أركو مناي، وتجمع قوى تحرير السودان، وتتمثل مطالب هذا المسار في قضايا النازحين واللاجئين والرحل والرعاة، والقضايا التاريخية المرتبطة بالحدود الإدارية القديمة بدارفور وملكية الأراضي والحواكير وقسمة الثروة

(1) الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019م

(2) www.aa.com 16/2/2020

وتحقيق العدالة الانتقالية والمحاسبة وجبر الضرر والمصالحة وإعمار المنطقة المتأثرة بالحرب والترتيبات الأمنية، ولم يتم التوصل لاتفاق حتى الآن.

مسار المنطقتين (النيل الأزرق، جنوب كردفان):

جرت المفاوضات في هذا المسار حول المنطقتين، كل على حدة، وقادت المفاوضات الحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال المنشق بقيادة مالك عقار المنشق عن عبدالعزيز الحلو، وقد أثارت قضية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المنطقتين، بالإضافة إلى قضية الحكم الذاتي، وإنهاء حالة الحرب على أساس العدالة وعدم التمييز وبناء دولة جديدة، كما طرحت بقوة قضية الدين والدولة، وتمسكت الحركة الشعبية قطاع الشمال بالعلمانية.

أما بالنسبة للطرف الثاني في مسار المنطقتين (جنوب كردفان)، تقود المفاوضات الحركة الشعبية بقطاع الشمال بقيادة عبدالعزيز الحلو، وتعد العلمانية من أبرز مطالبها، بالإضافة إلى مناقشة طبيعة الدولة وعلاقة الدين والدولة، والملاحظ أن هذا المسار يحقق تقدماً في كافة قضايا التفاوض، وتبقت فقط ملفات الترتيبات الأمنية التي تتعلق بدمج القوات المقاتلة وهياكل الحكم، والمفاوضات مستمرة في هذا المسار.

مسار وسط السودان:

كانت مطالب ممثليه تتمثل في ضرورة الاهتمام بقضايا المزارعين وقضايا الأراضي بالمنطقة الوسطى، وإنقاذ مشروع الجزيرة من حالة التدهور التي ظل يعاني منها، وقعت اتفاقية هذا المسار، في يوم 24 ديسمبر 2019م، بين محمد حمدان دقلو، والتوم هجو، من مجلس تشريعي الجبهة الثورية ورئيس كيان الوسط.

مسار شرق السودان:

الشرق من المناطق التي ظلت تعاني من نزاعات منذ عام 1953م، لذلك أتت مطالب أهل الشرق في هذه المفاوضات مرتبطة بالتنمية ومناقشة قضايا ولايات شرق السودان الثلاث (كسلا، القضارف، البحر الأحمر)، وما زالت المفاوضات جارية في هذا المسار.

مسار شمال السودان:

تقود حركة كوش الشمالية المفاوضات في هذه المسار بقيادة محمد داؤد بنداك، وتثير الحركة قضايا التنمية والتصرف في أراضي شمال السودان وقضية المتضررين من إقامة السدود بشمال السودان، بالإضافة إلى حقوق المهجرين من شمال السودان إلى البطانة نتيجة لبناء السد العالي في الستينيات وطرح فكرة العودة الطوعية إلى مناطقهم الأصلية لهم، وتم التوقيع على اتفاقية السلام، في 26 يناير 2020م[1].

ثانياً: التطورات الاقتصادية:

شهدت القطاعات الاقتصادية في السودان تدهوراً مريعاً منذ عام 2018م؛ نتيجة لسياسات اقتصادية تبنتها حكومة معتز موسى، رئيس الوزراء آنذاك، ومن أبرزها قرار تعويم الجنيه ورفع الدولار الجمركي من 6 جنيهات إلى 18 جنيهاً، وارتفع معدل التضخم السنوي إلى 4.84 %[2]، ولكن في واقع الأمر، فإن جزءاً كبيراً من هذا التدهور للاقتصاد السوداني يمكن رده إلى انفصال جنوب السودان وخروج نسبة كبيرة من ميزانية البلاد نتيجة لخروج نفط الجنوب من معادلة الاقتصاد السوداني، بالإضافة إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي والعسكري واستشراء الفساد في مفاصل الدولة، وحالة الحصار الاقتصادي الذي فرض عليها دولياً، وهو الأمر الذي تفاقم بصور كبيرة في مطلع عام 2019م بانعدام السيولة النقدية بالمصارف ونقص الوقود والخبز.

(1) مقابلة مع محمد داؤد بنداك، رئيس حركة تحرير كوش عبر الهاتف، الخرطوم ويوم 2020/2/16م الساعة 2:20م
(2) 0CBS. Khartoum (ITS),Council of Ministers, Central Bureau Of Statistics, Monthly CPI 2011 - 2019 Base 2007 = 100

جدول رقم (1)

يوضح مؤشر أسعار المستهلك لعامي 2018 و2019م في السودان

Month	January	February	March	April	May	June
Year						
2018	1075.58	1104.99	1125.13	1163.41	1220.61	1258.31
2019	1542.96	1594.43	1635.95	1681.78	1769.32	1859.55

July	August	September	October	November	December	Year average
1312.80	1365.05	1406.93	1397.38	1426.03	1489.84	1278.84
2003.22	2090.33	2160.06	2203.66	2291.20	2339.21	1931.0

Source: CBS. Khartoum (ITS),Council of Ministers,Central Bureau Of Statistics, Monthly CPI 2011 - 2019 Base 2007 = 100

تبلغ الديون الخارجية نحو 58 مليار دولار حتى عام 2015م، منها 17 ألف دولار أصل الديون، ونحو 41 ملياراً قيمة الفوائد، وفقاً للإحصائيات الدولية لعام 2018م تبلغ حجم المتأخرات على المديونية 85 %.

جدول رقم (2)

يوضح معدل التغير الشهري (Monthly PercentageChange)

Month	January	February	March	April	May	June	July
2018	24.85	2.73	1.82	3.40	4.92	3.09	4.33
2019	3.57	3.34	2.60	2.80	5.21	5.10	7.73

August	September	October	November	Decem-ber	Year average
3.98	3.07	-0.68	2.05	4.47	4.84
4.35	3.34	2.02	3.97	2.10	3.84

Source: CBS. Khartoum (ITS),Council of Ministers,Central Bureau Of Statistics, Monthly CPI 2011 - 2019 Base 2007 = 100

كما أن عجز الميزانية في السودان لعام 2019م بلغ 1.62 مليار دولار[1]، وهو الأمر الذي دفع الحكومة الانتقالية لتأجيل قرار رفع الدعم عن الوقود والخبز بعد أن تعرضت لضغوط شعبية ورسمية من قوي إعلان الحرية والتغيير.

(1) ibid

جدول رقم (3)

يوضح معدل التضخم في السودان لعامي 2018 و2019م (Inflation Rates)

Month	January	February	March	April	May	June	July
Year							
2018	52.37	54.34	55.60	57.65	60.93	63.86	63.94
2019	43.45	44.29	45.40	44.56	44.95	47.78	52.59

August	September	October	November	December	Year average
66.82	68.64	68.44	68.93	72.94	63.29
53.13	53.53	57.70	60.67	57.01	50.99

Source: CBS. Khartoum (ITS),Council of Ministers,Central Bureau Of Statistics, Monthly CPI 2011 - 2019 Base 2007 = 100

ثالثاً: الاستقرار الأمني:

فيما يتعلق بالأمن والاستقرار، شهد عام الثورة السودانية (2019م) استقراراً أمنياً وسياسياً كبيراً، خاصة في المناطق التي كانت تعاني من حروب في دارفور وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، باعتبار أن معظم الحركات المسلحة التي كانت تحمل السلاح وتقاتل في هذه المناطق دخلت في العملية السياسية؛ إما كجزء من القوى السياسية التي شكلت الحكومة الانتقالية، أو عبر دخولها في مفاوضات مع الحكومة الانتقالية من أجل تحقيق السلام، مع تصاعد أعمال عنف قبلي في بعض المناطق في شرقي البلاد ببورتسودان عاصمة ولاية البحر الأحمر التي شهدت قتالاً قبلياً عنيفاً، بين يونيو وأغسطس، راح ضحيتها المئات[1]، وتجدد في 18 نوفمبر 2019م، وسقوط قتيلين من الطرفين، بين قبيلتي النوبة وبني عامر البجاوية، ما اضطرت القوات المسلحة للتدخل وإعلان حالة الطوارئ بالمدينة للفصل بين أطراف القتال، كما شهدت مدينة الجنينة عاصمة ولاية غرب دارفور غربي السودان اشتباكات قبلية دامية، في 31 ديسمبر 2019م، التي تعد الأولى بالمنطقة منذ تغيير نظام البشير، في 11 أبريل، وقد راح ضحيتها 11 شخصاً بين قتيل وجريح[2].

ومن المهددات الأمنية التي استشرت في البلاد وتصاعدت أنشطتها الإجرامية في فترة الاحتجاجات وما بعدها، عصابات «النقرز» التي أصبحت ظاهرة مقلقة وخطراً على الأمن والسلم الاجتماعي، وعلى الرغم من أنها بدأت في الظهور بالسودان منذ عام 2003م، فإنها باتت بعد التغيير عنصراً مهدداً للاستقرار المجتمعي؛ بمضاعفة أعمالها الإجرامية، خاصة في المناسبات العامة والأعياد، كما حدث عندما هاجمت جموع من المواطنين في احتفالات رأس السنة الميلادية بالخرطوم في ساحة الحرية وفي بعض الأندية التي كانت تحتفل بمناسبتي رأس السنة وأعياد الاستقلال التي تزامنت معها، وامتدت لأيام لتستهدف بعض المناطق الطرفية بالعاصمة في منطقة جنوب الحزام والحاج يوسف بشرق النيل، وفي تلك الأحداث أعلنت الشرطة السودانية أنها ألقت القبض على 200 شخص من العصابات المنفلتة، وبلغت معدل الاعتقالات

(1) Aljazeera.net /19/11/2019
(2) www.alhurra.com/4/1/2020

وإيقاف المنفلتين في تلك الفترة بمنطقة شرق الخرطوم بين 30 – 320 شخصاً في اليوم الواحد آنذاك، حسب إحصائيات الشرطة السودانية، ولم تكن مدينة أمدرمان بمأمن من هذه الأحداث، حيث تعرض ما يقارب 50 مواطناً لاعتداءات أثناء احتفالهم بأعياد الكريسماس، وتعرضت المحلات التجارية لأعمال نهب وسرقات هواتف المواطنين في الأسواق؛ وهو الأمر الذي دفع بعض المسؤولين الحكوميين إلى اتهام جهات بتمويل هذه العصابات وتوفير غطاء لحمايتهم[1].

كما أن الجرائم الكبيرة الأخرى؛ مثل التهريب والنهب المسلح، التي كانت تنتشر في بعض المناطق بدارفور وكردفان، قد توقفت طيلة فترة الاحتجاجات ومطلع يناير 2020م، حيث تم تسجيل الواقعة الأولى للنهب المسلح في 8 فبراير 2020م، عندما قامت عصابات نهب مسلح بمهاجمة قوافل تجارية مكونة من 8 شاحنات بين مدن أمدرمان ونيالا والفاشر بمنطقة فتقا بروكرو، وهذه الحادثة تعتبر الأولى منذ اندلاع الثورة السودانية.

رابعاً: التطورات الاجتماعية والدينية:

رصد التطورات الاجتماعية وعمليات التحول فيها يتطلب فترة زمنية من أجل المتغيرات، إلا أنه يمكن قراءة بعضها بمؤشرات بدأت في الظهور والتغيير في السلوك العام نتيجة لتطورات قانونية في عام 2019م، وفي هذا الخصوص؛ يلاحظ أن هناك تطورات على مستوى السلوك العام والمظاهر المتعلقة باللباس وعودة بعض العادات القديمة من التراث الشعبي وتم منعها نتيجة للاعتقاد بأنها تتعارض مع الشرع والقيم الدينية؛ مثل حفلات «الزار» التي يعتقد أنها تعالج من السحر والأمراض، كما ظهرت بعض العادات الغربية في وسط الشباب؛ مثل الاحتفال بأعياد «الهالوين» وحفلات «عبدة الشيطان»، وقد ساهم في ذلك الضغوط الغربية على الحكومة الانتقالية من أجل ترسيخ الحريات الدينية وحقوق الإنسان؛ وهو الأمر الذي ترتب عليه إلغاء قانون النظام العام، في 27 نوفمبر، الذي وصف من قبل بعض الأحزاب اليسارية بأن ذلك يعد نصراً للمرأة، باعتبار أن القانون كان يعاقب على الزي الفاضح عند النساء، في الوقت الذي رفضت

(1) سودان اليوم ،عصابات النقرز من يحركهم ،تمت استرجاعها يوم 2020/2/19 الساعة 1:23م
www.alsudanalyoum.com

فيه التيارات الإسلامية ذلك؛ حيث إنه يعزز العلمانية، كما رحبت بهذه الخطوة بعض المنظمات الدولية مثل منظمة العفو الدولية[1].

الخاتمة:

من التطورات السابقة يمكن القول: إن الأوضاع السياسية تتجه في بعض جوانبها نحو التحسن، خاصة في الشق المرتبط بعملية السلام، حيث تم رصد تقدم في مسار دارفور والمنطقتين وشرق السودان، فقط تبقت الترتيبات الأمنية، وتوقيع اتفاق نهائي في مساري الوسط والشمال، كما أن الاتفاق الذي وقع بين المجلس العسكري والمدنيين خلق أجواء إيجابية للتحول نحو المؤسسية، ولكن يلاحظ في ذلك وجود خلافات بينهم حول السياسة الخارجية وعملية التطبيع مع «إسرائيل»، فالشق العسكري مندفع للتطبيع نتيجة لعلاقات قيادات المؤسسة العسكرية ببعض المحاور الإقليمية، بينما ترفض القوى السياسية ذلك، خاصة قوى اليسار والتيارات الإسلامية، كما أن المصالحة الوطنية بين القوى السياسية التي كانت تشكل النظام السابق والحكومة الانتقالية لم تحدث، بل هناك أصوات تنادي بضرورة العزل السياسي خاصة التيارات التي تمثل «الإسلام السياسي» في السودان، وبالفعل تم التوقيع على قانون إزالة التمكين من محاسبة رموز النظام السابق، وجعله تشريعاً يسود على الوثيقة الدستورية للسلطة الانتقالية.

ومن الملاحظات أيضاً تصاعد شعبية القوى اليسارية عبر كسب الشباب والأغلبية الصامتة التي ساهمت في الثورة، وعزز ذلك مناخ الحريات وتنظيم الأحزاب السياسية نفسها، كما يلاحظ أيضاً في العلاقات الدولية تبني الحكومة الانتقالية سياسة خارجية تقوم على وضع أولويات لها بتحسين علاقاتها مع منظومة الدول الغربية وأمريكا، ومنهجهم في ذلك الابتعاد عن محور قطر وتركيا، والتقارب مع «إسرائيل» لكسب ود الولايات المتحدة الأمريكية.

اقتصادياً؛ تواجه البلاد حالة انهيار تام نتيجة لزيادة التضخم وتزايد الديون وضعف القطاعات المنتجة مثل قطاع الزراعة والتعدين، وترتب على ذلك ارتفاع كبير في الأسعار،

(1) www.alaraby.co.uk

وندرة بعض المواد والسلع، وتدهور قيمة العملة الجنيه مقابل العملات الأجنبية الأخرى، ولا تستقيم الحال إلا بتفعيل القطاعات المنتجة.

على المستوى الأمني؛ فإن خطر الصدام بين القوات الرسمية بات كبيراً، خاصة في ظل اختلاف الجيش والمخابرات العامة حول هيئة العمليات التابعة لجهاز الأمن الذي تمرد، في مطلع 2020م، في ثلاث مناطق؛ العاصمة ومدينة الأبيض، قبل أن يتم حسم الأمر لصالح الجيش، كما أن تمتع قوات الدعم السريع بامتيازات تنقيب الذهب والتمويل الكبير وعدم دمجها بصورة واضحة في القوات المسلحة يشكل خطراً جدياً على الأمن القومي، كما أن مهاجمة الثوار للشرطة أضعف من دورهم في تحقيق الأمن الاجتماعي والضبطية؛ مما انعكس ذلك على حالة الفوضى في الشوارع، وتعطل حركة المرور في بعض الشوارع الرئيسة، كما أن انتشار عصابات «النقرز» وتزايد الجريمة المنظمة يمكن رده لتراجع دور الشرطة.

(ملاحق)

Council of Ministers
Central Bureau Of Statistics
CPI By Item Group 2018

Month	Year average
Item	
Food and Drnnks	1310./
Alcoholic beverages and tob	824.6
Clothing and footwear	1393.2
Housing	500.5
Furniture and Household Equ	1407.0
Health	1287./
Transport	2180.1
Communications	900.0
Recreation and culture	1952.4
Education	907.4
Hotels, Cafes and Restaurant	1625.9
Others	1307.2
Over All Index	1270.04

Council of Ministers
Central Bureau Of Statistics
CPI By Item Group 2018

Month	January	February	March	April	May	June	July
Item							
Food and Drinks	1025.7	1058.3	1089.4	1135.2	1222.2	1271.3	1372.0
Alcoholic beverages and tob	693.6	784.5	817.1	819.9	831.8	831.8	840.8
Clothing and footwear	1146.2	1169.5	1177.7	1200.8	1260.2	1430.6	1456.5
Housing	474.4	474.7	475.2	478.9	482.4	482.4	482.4
Furniture and Household Equ	1294.7	1321.6	1333.4	1361.3	1399.9	1400.7	1400.7
Health	1241.8	1265.7	1268.2	1275.1	1285.2	1286.1	1286.1
Transport	2048.2	2074.6	2087.7	2187.9	2226.9	2226.9	2226.9
Communications	750.6	892.0	894.9	895.5	916.5	916.5	916.5
Recreation and culture	1756.4	1820.8	1824.4	1868.7	1881.0	1887.5	1887.7
Education	829.8	830.1	830.2	830.2	836.3	961.6	961.6
Hotels, Cafes and Restaurant	1427.3	1473.3	1486.3	1506.5	1517.7	1517.7	1517.7
Others	1156.5	1205.0	1232.0	1257.0	1289.9	1304.7	1304.7
Over All Index	1075.6	1105.0	1125.1	1163.4	1220.6	1258.3	1312.8

August	Septembe	October	November	Decembe	Year average
1448.1	1491.3	1472.4	1518.4	1623.6	1310.7
854.0	858.8	836.6	836.8	889.9	824.6
1533.5	1567.1	1583.2	1590.5	1602.1	1393.2
495.6	533.5	535.4	540.2	550.7	500.5
1423.3	1470.3	1483.9	1488.2	1505.7	1407.0
1300.4	1304.2	1306.1	1311.0	1322.3	1287.7
2231.7	2240.9	2202.6	2202.8	2204.0	2180.1
932.3	943.3	949.1	949.1	949.4	908.8
2032.3	2046.5	2066.4	2176.6	2180.8	1952.4
961.7	961.7	961.7	961.8	961.8	907.4
1541.9	1827.6	1842.1	1855.5	1996.8	1625.9
1320.3	1363.1	1398.9	1406.2	1447.9	1307.2
1365.1	1406.9	1397.4	1426.0	1409.8	1278.84

Central Bureau Of Statistics

CPI By Item Group 2019

Base 2007 = 100

Sudan Over All

Month	Weights	January	February	March	April	May	June
Item							
Food and Drnnks	52.9	1655.0	1714.97	1760.72	1841.72	1930.44	2039.01
Alcoholic beverages and tobacco	0.7	1011.4	1041.33	1045.93	1066.14	1067.93	1390.77
Clothing and footwear	4.5	1835.6	1880.48	1906.61	1911.09	2588.09	2763.09
Housing	14.2	582.2	595.01	604.60	609.29	618.32	629.80
Furniture and Household Equipment	6.9	1672.5	1712.59	1891.84	1908.77	1979.72	2036.20
Health	1.0	1381.9	1396.11	1422.00	1431.92	1447.70	1464.48
Transport	8.3	2214.7	2220.47	2224.92	2234.73	2257.32	2277.30
Communications	1.7	975.8	1423.47	1043.77	1046.39	1055.95	1045.10
Recreation and culture	2.2	2223.9	2284.19	2320.58	2322.41	2339.91	2429.62
Education	2.7	991.9	992.50	1023.25	1023.26	1040.47	1409.15
Hotels, Cafes and Restaurants	2.3	2063.8	2164.08	2382.62	2362.93	2363.66	2417.89
Others	2.6	1596.0	1644.12	1701.85	1711.53	1735.23	1820.29
Over All Index	100.0	1542.96	1594.43	1616.96	1681.78	1769.32	1859.55

July	August	September	October	November	Year average
2244.43	2344.79	2400.24	2455.18	2582.77	
1444.52	1647.72	1673.07	1722.95	1745.22	
2856.98	2923.38	2922.82	2946.63	2988.62	
639.83	661.86	769.22	772.75	788.28	
2133.41	2228.04	2368.64	2395.58	2433.55	
1532.50	1548.54	1568.17	1592.04	1603.83	
2332.48	2363.50	2424.87	2441.19	2540.75	
1067.56	1086.08	1100.35	1113.76	1155.14	
2992.50	3579.77	3865.45	4012.13	4016.51	
1414.20	1414.32	1414.32	1414.32	1414.44	
2485.09	2541.69	2605.05	2654.23	2708.51	
1914.275368	2012.544993	2089.96	2263.60	2368.19	
2003.22	2090.33	2160.06	2203.66	2291.20	

الحالة الموريتانية 2019

إعداد:

المركز الموريتاني للدراسات
والبحوث الإستراتيجية

مختار نافع
د عبدوتي عالي
د. سيدي عبدالمالك
خالد محمدن
محمد ودادي
محمدن الرباني
د. الطالب إبراهيم

تحدى ترسيخ الديمقراطية

ناقش هذا التقرير في عدده الماضي (التقرير العام لموريتانيا 2018) التحديات السياسية التي تواجه موريتانيا، ومثل لها بتحدي تحقيق الانتقال السلمي وتحدي ترسيخ الوحدة الوطنية، وتوقف مع آفاق هذين التحديين على المدى القريب، فرسم سيناريوهات لكسبها تراوحت بين إمكانية تحققه على النحو المطلوب وبين احتمال ضياع فرصتها.

ولا تزال هذه التحديات نفسها مطروحة، ولم تتضح سيناريوهات اتجاهها بما فيه الكفاية، نظراً لقصر الفترة التي مرت بعد صدور التقرير أوائل العام الماضي، رغم ظهور مؤشرات على تحقق بعض جوانبها مثل وقوع التناوب السلمي بصورة مقبولة.

في هذا العدد من التقرير، سنجمل هذه التحديات في عنوان رئيس هو «تحدي ترسيخ الديمقراطية»؛ نظراً لشمول هذا التحدي للتحديات المتعلقة بتحقيق التناوب السلمي، وتلك المتعلقة بترسيخ الوحدة الوطنية لقوة التأثير المتبادل بين مسألتي التناوب على السلطة والتعايش السلمي في البلدان ذات التعدد العرقي، فتجذير الشرعية السياسية ودولة القانون لا يمكن دون تحقيق الاستقرار وتعزيز اللحمة الاجتماعية، كما لا يمكن تعزيز الوحدة الوطنية دون دمقرطة المشهد السياسي.

ويتبع هذا التقرير منهجية قائمة على استنطاق أحداث الفترة المدروسة في سبيل استشراف الآفاق المستقبلية لهذه التحديات على ضوء تأثير المناخ السياسي الخاص من

خلال طبيعة علاقة الفاعلين السياسيين وواقع الطبقة السياسية، وتأثير المناخ الوطني العام المتعلق بإشكالات التعايش السلمي بين المكونات، ثم تأثير المجتمع المدني من خلال التوقف مع دور الرقابة الشعبية في تعزيز فرص كسب هذه التحدي.

أولاً: تأثير المناخ السياسي

يتطلب ترسيخ الديمقراطية وجود مناخ سياسي غير متأزم يسمح للأطراف السياسية بإقامة علاقة شراكة في تحقيق هذا المطلب، كما يتطلب وجود طبقة سياسية قادرة على الدفع في اتجاهه سواء كانت تحالفاً حاكماً يتبنى هذا المشروع أو معارضة تضغط باتجاهه، لذلك يتطلب استشراف آفاق تحول تقدم التجربة السياسية في موريتانيا إلى ترسيخ الديمقراطية التوقف مع واقع الطبقة السياسية في البلد وطبيعة العلاقة بين قطبيها الرئيسيين خلال السنة موضع الدراسة.

1 - مسار علاقات الأطراف السياسية

تأثر مسار علاقات الأطراف السياسية خلال سنة 2019 بالأحداث الكبيرة التي سيطرت على المشهد خلال هذه السنة، وهي الجدل حول المأمورية الثالثة في بداية السنة، والانتخابات الرئاسية والحملة المهدة لها وسط العام، والأزمة التي نشبت بين الرئيس السابق محمد ولد عبدالعزيز، ونظام خليفته محمد ولد الغزواني، نهاية السنة.

وأدت هذه الأحداث إلى تغيرات كبيرة في العلاقات بين الطرفين؛ قادت إلى تلاق بينهما وانتقال شخصيات وتيارات وأحزاب من هذه الضفة إلى تلك، وإلى تخفيف حالة القطيعة التي كانت سائدة بين الطرفين

فعند دعوة مجموعة من النواب المحسوبين على الرئيس حينها محمد ولد عبدالعزيز للسماح له بالترشح لمأمورية ثالثة تشكل حلفاً مناهضاً لذلك بين المعارضة من جهة، وجناح الأغلبية الرافض للمأمورية الثالثة من جهة أخرى، مما أعطى أملاً باحتمال تعزز العلاقة بين الطرفين بصورة تضمن تهيئة الأجواء لتنظيم انتخابات رئاسية توافقية.

وكانت الانتخابات الرئاسية ذروة الحركية في علاقات طرفي الساحة السياسية؛ فقد دعمت بعض الأحزاب المعارضة (تواصل وحاتم) مرشحاً كان من عمق الأغلبية طيلة المسار الديمقراطي وهو الوزير الأول سيدي محمد ولد بوبكر، ودفعت به مقابل مرشح النظام، وبالمقابل دعمت أحزاب وشخصيات ومجموعات معارضة مرشح النظام، وبعض هذه الشخصيات رموز في المعارضة طيلة تاريخها مثل نائب رئيس حزب التكتل محمد محمود ولد إمات.

وكاد موقف المعارضة من نتائج الانتخابات أن يعكر هذه العلاقة ويعيد البلاد إلى أجواء رفض شرعية النظام، فقد شكك مرشحو المعارضة في صحة النتائج المعلنة وطعنوا في فوز الرئيس محمد ولد الغزواني، إلا أن هذا الرفض سرعان ما تحول إلى قبول عملي لشرعية الرئيس، فقد سارع غالبية رموز المعارضة إلى الاستجابة لدعوات المشاركة في المهرجانات الوطنية (مهرجان المدن القديمة بتاريخ وحفل الاستقلال الوطني) التي حضرها الرئيس، وهي خطوة غير مسبوقة في تاريخ العلاقة بين المعارضة الموريتانية والنظام

وكان للأزمة التي نشبت بين الرئيس السابق ونظام خليفته دور أيضاً في عودة التعاون البرلماني والإعلامي بين أطياف المعارضة والحكومة، من خلال لجنة التحقيق البرلمانية المشتركة، ومن خلال ضغط عدة أحزاب معارضة من أجل التحقيق في فترة حكم الرئيس المنصرف.

ومع ما طبع هذه التغييرات من ظرفية وغياب المؤسسية، يبقى ممكناً التعويل عليها في إمكانية تطور علاقة عقلانية في اتجاه إرساء عرف ومنظومة قانونية في العلاقة بين الطرفين قائمة على الاعتراف المتبادل وتعزيز الثقة والشراكة الوطنية.

2 - واقع الطيف السياسي

ندرس واقع الطيف السياسي في البلد من زاوية تماسكه وقدرته على حمل مشروع تعزيز التحول الديمقراطي وترسيخ التناوب السلمي، وهو ما نرى أنه يتجلى في تماسك الأغلبية واتفاقها على هذا المشروع، وفي وحدة المعارضة وقدرتها على المساهمة في إنجاحه سواء بالضغط على الحكومة أو التحاور معها

أ- واقع الأغلبية

يظهر في الصورة أن النظام متفق على مشروع تحقيق التناوب السلمي وترسيخه، ولعل الأمر صحيح بالنسبة لعمق النظام المتمثل في المنظومة العسكرية والأمنية الحاكمة.

أما بخصوص الواجهة السياسية للنظام، فقد مر موقفها خلال هذه السنة من تحقيق التناوب السلمي وترسيخه بمحطات ظهرت خلالها تباينات قوية داخل هذه المنظومة كشفت ضعف روابطها المؤسسية وعدم اتفاقها على مشروع سياسي.

وهذه المحطات هي محطة طرح المأمورية الثالثة بداية السنة، وظهر فيها انقسام كبير بين نواب الأغلبية، وقد انتهت هذه المحطة بالبيان الرئاسي الصادر يوم الذي أعلن عدم ترشح الرئيس، وتلا هذا البيان إعلانُ وزير الإعلام حينها سيدي محمد ولد محمد أن مرشح «النظام» هو وزير الدفاع حينها ولد الغزواني.

المحطة الثانية كانت في إعلان ولد الغزواني الترشح للرئاسيات، وظهر فيها خلاف مكتوم ولكنه قوي كشف أن مسألة الاتفاق على المرشح لم تكن اختيارية، وأوضح مثال على ذلك تصريح الرئيس حينها بأنه لم يرشح رفيقه، «بل رشح نفسه»، حسب تعبير ولد عبدالعزيز حرفياً، هذا فضلاً عن المحاولات لترشيح شخصية أخرى من النظام، التي عبرت عنها التسريبات المتكررة عن نية الوزير الأول السابق مولاي ولد محمد الأغظف الترشح للرئاسيات، غير أن جناحي النظام فيما يبدو استشعرا أهمية الوحدة لعدم إتاحة فرصة أمام مرشحي المعارضة، فانخرط الطرفان في حملة المرشح ولد الغزواني بما في ذلك الرئيس ولد عبدالعزيز الذي ظهر في أحد مهرجانات الحملة.

أما المحطة الثالثة؛ فهي التي أعقبت تنصيب الرئيس المنتخب، وقد دار الخلاف فيها بوضوح حول أي الرئيسين يشكل مرجعية للحزب هل هو الرئيس السابق الذي أسس الحزب، أم الرئيس الحالي الذي يدعمه الحزب؟

وظهر الخلاف جلياً والتخندق قوياً في هذه المرحلة؛ حيث انضم لكلا الفريقين أنصار، ولكن تطور الخلاف ووقوف الدولة العميقة بقوة ضد الرئيس السابق أدى إلى اتفاق السياسيين ضده.

وقد كشف هذا الخلاف في محطته الأخيرة عن هشاشة الطبقة السياسية الدائرة

في فلك الأغلبية واهتمامها بمركز القوة أكثر من حملها لمشروع سياسي تنافسي، وأبرز الأمثلة على ذلك أن رموزاً منها دافعوا بقوة عن التجديد غير الدستوري للرئيس السابق ثم وقفوا بقوة ضده، لكنه أظهر أيضاً أن مركز القوة الحقيقي في النظام يقف مع التناوب السلمي، على الأقل في شكله الذي وقع فيه (حلول رئيس محل آخر من نفس الدائرة).

ب- واقع المعارضة

تحتاج القوى المعارضة لتساهم في ترسيخ الديمقراطية إلى قدر كبير من التوحد وقوة البنية الداخلية سواء داخل أحزابها أو داخل كتلها وجبهاتها، فهذه الوحدة الداخلية هي التي تمكنها من إحداث التغيير الديمقراطي الذي تحل فيه محل القوى الحاكمة، أو إقامة حوار وطني يفضي إلى شراكة سياسية بين الطرفين.

وقد شكلت الانتخابات الرئاسية الأخيرة فرصة تاريخية للمعارضة الموريتانية لتحقيق أحد هذين الخيارين، لكن تشرذمها وضعف الثقة بين كياناتها حالت دون ذلك، فلم تستطع تقديم مرشح موحد ينافس مرشح النظام الحاكم، وعجزت عن دفع النظام لإقامة حوار يضمن انتقالاً للسلطة متفقاً عليه.

وقد حاولت أكبر كتل المعارضة؛ أي المنتدى، توحيد مرشحها، وشكلت بالفعل لجنة عملت طويلاً على الأمر.

وأدى هذا الفشل إلى إحباط كبير في شعبية المعارضة، وأظهر عجز المعارضة عن تقديم حلول للمسألة الوطنية تحد من الانقسام السياسي العرقي، كما أظهر حجم تناقضاتها الداخلية وكون الجامع بينها هو معارضة الرئيس القائم، حتى إن جميع أحزابها تقريباً إما أنها دعمت مرشح النظام، أو انشقت منها أطياف ودعمته.

ولم تكن هذه الأطياف التي خرجت عن صف المعارضة بأحسن حالاً من الأحزاب التي بقيت فيها؛ فهي دعمت مرشح النظام دون حوار ودون برنامج سياسي يعزز فرص الانتقال الديمقراطي، وجاء دعمها له بصورة انضمامات متفرقة لصفوف الأغلبية.

كما لم يكن تعاطي المعارضة مع النظام بعد فوز مرشحه بأحسن حالًا، فلم تعترف

بالنتائج أولاً ثم عادت إلى الالتقاء به بصورة أحادية، بل ذهبت إلى تواصل طبيعي معه دون أن تعلن تغيير هذا الموقف، رغم إعلان الرئيس عدم الحاجة إلى حوار.

وكان الوضع الداخلي، وتحديداً حدوث انشقاقات وأزمات داخلية في كافة الأحزاب المعارضة تقريباً، من العقبات التي حدت من قدرة المعارضة الموريتانية على ممارسة الدور المؤمل منها في تقوية فرص ترسيخ التجربة، خاصة أن الموقف من التعاطي مع هذه الفرصة كان أحد أسباب الخلاف.

ثانياً: تأثيرات المسألة الوطنية

لا تقل أهمية تأثير إشكالات الوحدة الوطنية والتعايش السلمي –وما سميناه اختصاراً بالمسألة الوطنية– على فرص ترسيخ التناوب السلمي، عن تأثير الإشكالات السياسية، إن لم تكن أقوى تأثيراً.

وتواجه الوحدة الوطنية في موريتانيا عدة إشكالات في مقدمتها بقايا ومخلفات الاسترقاق الذي تعرضت لها شريحة الحراطين، وملف الإرث الإنساني الناتج عن المظالم التي تعرض لها المكون الزنجي في عهد الرئيس السابق معاوية ولد الطائع، فضلاً عن الإشكالات المرتبطة بلغة الإدارة والتساوي في الفرص السياسية والاقتصادية، وفي نفس النمط وإن بدرجة أخف ملف الفئات التي عانت من النظرة الدونية التي يسقطها عليها النظام الطبقي الذي كان سائداً فيما قبل قيام الدولة الوطنية، كما هي حال مكونة «لمعلمين».

وزاد من إشكال هذه التحديات فشل الدولة الوطنية في صنع هوية وطنية موحدة، وفي تحقيق عدالة تنصف أصحاب المظالم؛ مما رسخ الهويات الفرعية لدى مختلف المكونات.

ومع تراكم هذه الإشكالات وعدم التداعي لحوار وطني حولها، ومع اختلاط السياسي فيها بالحقوقي ظلت تلقي بظلالها على الحياة السياسية والتلاحم الوطني.

ويظهر سير الأحداث خلال السنة الماضية تأثير هذه الإشكالات على فرص ترسيخ

التناوب السلمي التي تحدثنا عنها، وكان أوضح هذا التأثير عجز الطبقة السياسية الوطنية خلال الانتخابات الرئاسية عن الحيلولة دون انقسام المرشحين وشعبيتهم على أسس عرقية وفئوية، ولا يقتصر الأمر على وجود مرشحين معروفين بحمل هذه الإشكالات، لأن وجود هؤلاء المرشحين صاحب الانتخابات الرئاسية في موريتانيا منذ عام 2003، إلا قوة الانقسام التي ظهرت رئاسيات عام 2019 غير مسبوقة.

وإلى جانب هذه الأحداث السياسية، ظل الجدل المرتبط بالقضايا الحقوقية والتباينات حول الأحداث المرتبطة بالمطالب الاجتماعية مثار جدل حال دون توحد اهتمام الرأي العام وتركزه حول قضايا تعزيز الديمقراطية عموما وترسيخ تجربة التناوب السلمي.

ومن الإشكالات السياسية والحقوقية التي يثور حولها الخلاف بشكل دائم:

إشكال تسوية المظالم التاريخية:

رغم الخطوات التي قطعتها الدولة الموريتانية في تسوية هذه المظالم، فإن التسوية المرضية لهذا الملف لم تقع بعد، وما زال الجدل دائراً حول نمط المعالجة الأسلم لتسويته، ويغذي استمرار هذا الجدل ظهور قضايا مرتبطة بهذه المظالم بشكل متكرر.

فعلى سبيل المثال، برزت في ملف الرق خلال السنة المدروسة قضايا ساهمت في حدة هذا الجدل مثل قضية الطفلة «غاية» التي اتهمت منظمات حقوقية إحدى الأسر باستعبادها، ورفعت قضية ضدها أمام محكمة الاسترقاق في نواكشوط الجنوبية.

كما برزت جدل حول ملكية الأراضي الزراعية في جنوب البلاد التي تقول المنظمات الحقوقية: إنها يحرم منها مجموعات الحراطين الذين كانوا خاضعين للعبودية، رغم أنهم هم الذين يتولون زراعتها وإحياءها، وفي المقابل؛ يقول ملاكها التقليديون: إن لديهم وثائق على ملكيتها.

أما في ملف الإرث الإنساني، فما زال الخلاف محتدماً حول التسوية التي تمت له خلال الأنظمة السابقة، فما يزال تجمع أبناء ضحايا هذه الأحداث يطالب بإلغاء قانون العفو الذي صدر سنة 1993 عن المتورطين في تلك الجرائم، ويساندهم في ذلك «تحالف

العيش المشترك» المكون من الأحزاب والقوى التقليدية الزنجية التي توحدت على دعم المرشح الرئاسي كان حاميدو بابا، وبالمقابل؛ يقول عدد من القوى المقربة من السلطة: إن هذا الملف سُوي من قبل الأنظمة السابقة بتفاهم مع أسر الضحايا، وإن طرحه المتكرر من قبل المنظمات الحقوقية والأحزاب السياسية الزنجية إنما هو لأغراض سياسية.

وقد ثار هذا الخلاف بقوة عند تنظيم تحالف العيش المشترك لنشاط تأبيني لضحايا مجزرة «إنال» في يوم عيد الاستقلال الوطني الذي تقول: إن المجزرة وقعت فيها، كما ثار بقوة عند تقديم النائبة في البرلمان أنيسة با لمقترح قانون لمعالجة هذا الملف تحت عنوان المصالحة، وسبَّب المقترح جدلاً حتى داخل الحزب الذي تنتسب له النائبة؛ أي حزب تواصل المعارض.

إشكال لغة الإدارة والتعليم:

يعود تاريخ هذا الإشكال إلى أيام قيام الدولة الوطنية حين كانت اللغة الفرنسية هي المسيطرة في الإدارة والتعليم، وتسببت محاولات تعريب المجالين في إثارة الخلاف بين المكون الزنجي الذي تلقى كافة أطره تعليمهم بالفرنسية، والمكون العربي الذي يميل إلى ترسيم العربية، ولم يحظ هذا الإشكال طيلة عمر الدولة بحل يراعي المطالب الثقافية والمصالح المادية لكافة المكونات.

وتجدد الخلاف حول هذا الموضوع خلال السنة الماضية، عدة مرات كان أقواها عندما اتخذت الجمعية الوطنية (البرلمان) قراراً بعدم استخدام الفرنسية في ترجمة مداخلات النواب واقتصار الترجمة المقدمة على ترجمة العربية إلى اللغات الوطنية والعكس.

إشكال التمثيل السياسي:

يشكو عدد من المكونات الوطنية من ضعف تمثيلها في الهرم السياسي للدولة وفي الوظائف الإدارية، واشتد طرح هذا المشكل مطروحاً خلال السنة الماضية، خاصة أنه وجد مبررات قوية تشهد له، حين أصبح رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان

من مكونة واحدة، وهي حالة تتم لأول مرة منذ بداية المسلسل الديمقراطي سنة 1992، ونتجت هذه الحالة عن إلغاء مجلس الشيوخ بموجب التعديلات الدستورية سنة 2017، وهي الغرفة التي كان رئيسها تقليدياً من المكون الزنجي، وتعززت هذه الحالة باختيار رئيس للجمعية الوطنية (البرلمان) من خارج مكونة الحراطين إثر تشريعيات نوفمبر 2018 بعد أن أصبح ذلك شبه تقليد منذ تشريعيات نوفمبر 2006، كما تعززت باختيار رئيس وزراء من نفس مكونة الرئيس ورئيس الجمعية الوطنية في أغسطس 2019.

ومع وجود عدد معتبر من الوزراء من هذه المكونات التي تشكو التهميش، إلا أن هذا الجدل تعزز بالتعيينات الإدارية للحكومة الحالية التي رأت هذه المكونات أنها زادت من تهميشهم، وهو ما أدى إلى بروز تجمع احتجاجي ضد هذا الأسلوب باسم شباب لحراطين.

إشكال تحقيق العدالة الاجتماعية:

يلاحظ في موريتانيا عدم لجوء الهيئات السياسية والحقوقية الحاملة لقضايا المكونات الاجتماعية الهشة إلى استخدام مصطلح تقاسم الثروة رغم النبرة العالية التي تتخذها أحياناً لغة هذه الهيئات، وقد يفسر هذه الملاحظة عدم وجود مكونات اجتماعية متميزة بمناطق لها ثروات، إذا استثنينا المناطق الزراعية في الجنوب التي يغلب على ساكنتها المكون الزنجي وفئة الحراطين، التي يحتج بعض ساكنتها على منح الأراضي الزراعية لمستثمرين خصوصيين، ويحتج بعضها ضد عدم إشراكهم في ملكية الأراضي الزراعية التي يستغلونها، وقد برزت هذه المطالب المتعلقة بملكية الأراضي خلال السنة وكانت من بين الإشكالات المرتبطة بموضوع الانسجام الاجتماعي التي تسببت في تعاظم حدة النقاش حول المسألة الاجتماعية.

ثالثاً: تأثير الرقابة الشعبية

تعتبر الرقابة الشعبية من العوامل المؤثرة في فرص ترسيخ الديمقراطية، نظراً لتقويتها للوعي والمطالبة بالحقوق، وهو ما يجعل من الرأي العام سلطة تضعف أو تقوى بحسب قوة رقابته شمولها للمجالات السياسية أو اقتصارها على المطالب غير السياسية.

وفي موريتانيا لا يعدم تأثير الرقابة الشعبية رغم أنه يضعف في بعض المجالات وخاصة السياسي، ويعد اللجوء للتظاهرات الاحتجاجية واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي أبرز أساليب التعبير عن الرقابة الشعبية، بالإضافة للمنظمات المدنية والمبادرات غير المرخصة.

وزاد من حيوية هذه الرقابة استقلاليتها في الغالب وابتعادها عن التخندق مع أحد أطراف العملية السياسية نظاماً أو معارضة، ويظهر ذلك بشكل خاص في النقد القوي الذي تتلقاه المعارضة من قبل المدونين المهتمين بالشأن السياسي.

وسنستعرض في هذه الفقرة مظاهر من حضور الرقابة الشعبية عموماً حتى لو لم تكن متعلقة بشكل مباشر بموضوع الديمقراطية؛ نظراً لأن قوة الحضور والرقابة الشعبية أو ضعفها يعطي مؤشراً عن انتشار الوعي المدني الذي يعد شرطاً أساسياً للتطور الديمقراطي.

رقابة وسائل التواصل الاجتماعي:

تحتل مواقع التواصل الاجتماعي، وخاصة موقع «فيسبوك»، دوراً محورياً بين ميادين ووسائل التعبير عن الرقابة الشعبية في موريتانيا، كما أنها من أكثر هذه الميادين اهتماماً بقضايا تعزيز الديمقراطية، وكان للتدوين السياسي حضور بارز خلال هذه السنة ظهر في بروز رأي عام شبه موحد في عدد من القضايا السياسية، كما تجلى في اعتقال السلطات لبعض المدونين على خلفية مواقفهم السياسية التي يعبرون عنها على صفحاتهم الشخصية (كما هي حال المدونيْن عبدالرحمن ولد ودادي، والشيخ ولد جدو اللذين اعتقلا بسبب اتهامهما بنشر معلومات كاذبة عن تحويل الرئيس حينها محمد ولد عبدالعزيز

لأموال إلى بنوك إماراتية، وكذلك المدون أحمد ولد الوديعة الذي اعتقل وحقق معه حول تدوينات اعتبرها الأمن مهددة للسلم الاجتماعي ومحرضة على الجيش).

ومن القضايا السياسية التي اهتم بها المدونون:

استنكار الدعوة للمأمورية الثالثة: عند دعوة عدد من البرلمانيين من الأغلبية للمأمورية الثالثة في بداية يناير 2019 كان غالبية رموز المدونين الموريتانيين ضدها وظهر هاشتاج «لا للمأمورية الثالثة».

فشل المعارضة، وخاصة كتلة المنتدى، في الاتفاق على مرشح موحد، فقد ظهر هاشتاك بعنوان «المرشح الموحد»، كتب تحته عدد كبير من المدونين منتقدين عجز المعارضة عن توحيد مرشحها، رغم أنها أعلنت قبل ذلك أنها بصدد تقديم مرشح موحد، وكان من اللافت وجود مدونين محسوبين على المعارضة ضمن حملة الانتقاد هذه.

الانتخابات الرئاسية: كانت وسائل التواصل الاجتماعي ميداناً افتراضياً للحملة الرئاسية الممهدة للاقتراع 23 يونيو، وبرز ذلك من انخراط غالبية المدونين في دعم أحد المرشحين، وتحول شعارات هؤلاء إلى هاشتاجات، وبالإضافة إلى موقع «فيسبوك» الأكثر استخداماً ظهر في هذه الحملة دور قوي لتطبيق «واتساب» الذي كان ميداناً لنشر مقاطع فيديو من الدعاية الانتخابية، كما ظهر تأثير المدونين في الحقل السياسي في الدعوات واللقاءات المفتوحة التي أجراها عدد من المرشحين ومديري حملاتهم مع رموز من المدونين المستقلين سعياً إلى استقطابهم.

الخلاف بين الرئيس السابق والرئيس الحالي: ففي هذا الخلاف ظهر استخدام تطبيق «واتساب» لنشر مقاطع فيديو أعدت بحرفية كبيرة ضد الرئيس الحالي وأركان نظامه، وعلى إثر هذه الفيديوهات اعتقل الأمن الموريتاني المدون محمد عالي ولد عبدالعزيز بتهمة سب النسب، كما ظهرت فيديوهات مضادة تنتقد الرئيس السابق وفترة حكمه.

أما خارج الحقل السياسي، فقد ظهر تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في عدد من الاحتجاجات والتحسيس بعدد من الحوادث المؤلمة والتطورات الخدمية، ومن هذه القضايا:

حادثة فيضانات «سيلبابي»؛ فقد حظيت هذه القضية باهتمام كبير من المدونين أدى إلى اهتمام الأطراف السياسية بها، فسيرت الحكومة والحزب الحاكم قوافل إليها، ونفس الشيء أحزاب من المعارضة.

كما اهتم المدونون بمن فيهم مدونون معارضون بجهود وزير الصحة لإصلاح قطاعه، وكانت غالبيتهم داعمة له وكتبوا تحت هاشتاج «نذيرو لا تولى».

رقابة المنظمات الحقوقية

تقوم المنظمات الحقوقية في موريتانيا بدور معتبر في الرقابة الشعبية قد يساهم في تعزيز الوعي الشعبي وخلق بيئة مطلبية توفر الظروف القانونية والسياسية اللازمة لتجذير الديمقراطية، وتهتم هذه المنظمات بملفين؛ أحدهما عام يتولى الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة؛ وفي هذا المجال اهتمت المنظمات الموريتانية خلال هذه السنة بقضايا مثل الاعتقالات التي تمت خارج نطاق الإجراءات القانونية حسب تقديرها، ومثل إغلاق بعض الجمعيات والقمع الذي تعرض له الطلاب، ومساندة بعض الحراكات النقابية مثل الحمالين، وظهر دور هذه الجمعيات أكثر في البيان الذي أصدرته 23 منظمة حقوقية أثناء الحملة الرئاسية ودعت فيه الرئيس المرتقب «للتصدي لسجل حقوق الإنسان المتردي للبلاد واتخاذ موقف أشد صلابة ضد العبودية والاتجار بالبشر والاعتداءات على الحق في حرية التعبير».

أما الملف الثاني؛ فهو القضايا الحقوقية المرتبطة بالمظالم الاجتماعية، وهي تنال أكثر اهتمام هذه المنظمات مثل بقايا ومخلفات الاسترقاق ومثل ملفات الإرث الإنساني.

المبادرات السياسية العرفية

تلجأ بعض أطراف المعارضة في موريتانيا، لا سيما المعارضة الشبابية ومعارضة الخارج، إلى العمل من خلال مبادرات سياسية غير مرخصة، وقد ازدادت هذه الظاهرة منذ وقوع الثورات العربية، فظهرت تنظيمات مثل 25 فبراير وحراك «ماني شاري كزوال» (لن أشتري المحروقات) و«محال تغيير الدستور» وتنظيم «من أجل موريتانيا» وحركة الشباب الموريتاني.

وقد كان لهذه المبادرات دور إعلامي في تقوية الضغط المعارض رغم ضعف شعبيتها، وظلت هذه المبادرات قائمة قبل الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وازداد حضورها الإعلامي والميداني في الفترات التي طرحت فيها الدعوة لمأمورية ثالثة للرئيس السابق، لكن الانفراج النسبي الذي وقع إثر وقوع التناوب السلمي للسلطة خفف من نشاطها.

وبشكل عام؛ فإن هذا النوع من المبادرات ينشط في أوقات اشتداد الأزمات السياسية ويضعف بضعفها، وهي في غالبيتها واجهة لبعض أطراف المعارضة الحزبية أو الحركية.

منظمات المجتمع المدني

توجد في موريتانيا مئات الجمعيات الناشطة في مجال المجتمع المدني، ورغم ضعف أداء الغالبية العظمى من هذه الجمعيات، فإن بعضها يساهم في خدمة المجتمع وزيادة وعيه بحقوقه وإكسابه الوعي الجمعوي الذي يهيئه للمساهمة في إشاعة الثقافة الديمقراطية ويحد من قوة الدولة على حساب المجتمع، ومن المجالات التي برز فيها أداء هذه المنظمات: حماية المستهلك، حقوق المرأة والطفل، الوحدة الوطنية.

حركة الاحتجاج المطلبي

أصبحت ظاهرة الاحتجاج للتحسيس بالمطالب الشعبية والنقابية أسلوباً دائماً في موريتانيا منذ سقوط نظام ولد الطائع في أغسطس 2005، ففي دراسة عن الاحتجاجات الاجتماعية تضمنها عدد هذا التقرير لسنتي 2012 و2013 أحصى معدو الدراسة ما يربو على 300 احتجاج شعبي خلال السنتين[1]، وفي ما يخص هذه السنة أظهر خبر منشور على موقع «الأخبار» وقوع 15 احتجاجاً أمام القصر الرئاسي في هذا اليوم.

(1) المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي لموريتانيا 2012-2013، ص 139.

رابعاً: آفاق ترسيخ الديمقراطية

انطلاقاً من السياق السابق الذي يظهر تداعيات المسألة الوطنية وواقع المناخ السياسي وواقع الكيانات العاملة فيه ودرجة الضغط الشعبي يمكن رسم السيناريوهات التالي:

تطور التجربة الديمقراطية:

ويعني هذا السيناريو استقرار تجربة التناوب السلمي وتحسن علاقة الأطراف السياسية وإقامة حوار سياسي موسع حول متطلبات تعزيز الديمقراطية وتقوية اللحمة الوطنية، أو قيام الحكومة من طرفها بإنجاز هذه المتطلبات دون حوار.

ويتطلب هذا السيناريو تطبيق المنظومة القانونية المشرعة بالفعل؛ مثل فصل الوظائف السياسية عن الوظائف الإدارية، وتعزيز شفافية الانتخابات، ومنع ممارسة السياسة على الموظفين الذين يحظرها عليهم القانون، والتسوية بين المواطنين في الخدمات بغض النظر عن موقفهم السياسي، وتساوي فرص الولوج للصفقات بين رجال الأعمال الداعمين للحكومة والمعارضين لها.

كما يتطلب تعزيز اللحمة الاجتماعية من خلال القضاء على بقايا ومخلفات الرق ومحاربة التهميش والغبن السياسي والاقتصادي، وتسوية المظالم المرتبطة بملف الإرث الإنساني، والوصول لحلول جامعة فيما يتعلق بلغة الإدارة والتعليم.

ويعزز إمكانية حصول هذا السيناريو حصول النظام على شرعية شعبية قوية؛ نظراً لأنه منتخب في ظروف تناوب سلمي على السلطة، كما قد يعززه مستوى الثقة الحاصل مع المعارضة الذي وصل إلى حضور غالبية رموزها للنشاطات التي يحضرها الرئيس

كما قد يعززه إعلان الحكومة على لسان الوزير الأول في خطابه السنوي أمام البرلمان، في 29 يناير 2020، أنه يجري وضع اللمسات الأخيرة على مشروع مرسوم يتضمن تمييز الوظائف ذات الطابع السياسي عن وظائف التأطير الإداري، وأن حكومته بصدد التفكير في إعادة تنظيم هيئات الرقابة ومراجعة النصوص المتعلقة بالصفقات العمومية والشفافية المالية للحياة العامة، وتمويل الحملات الانتخابية والأحزاب السياسية.

تحسن طفيف في التجربة الديمقراطية

باستقرار تجربة التناوب السلمي على شكلها الحالي؛ أي تناوب بين شخصيات من نفس المنظومة الحاكمة، مع هامش مناورة يحول دون تفاقم الأزمة الاجتماعية في أبعادها السياسية، ويحافظ على علاقة غير متأزمة مع المعارضة.

ويدعم هذا السيناريو –على الأقل في الأفق القريب– أن مجمل الخطوات التي قطعتها الأطراف السياسية تصب في ترجيحه، فالنظام لم يقم بإصلاحات كبيرة تعزز احتمال تحسن التجربة، ولكنه بالمقابل لم يقدم على خطوات ترجح احتمال فشلها، كما أنه يسعى لبقاء الثقة مع المعارضة مع إعلان عدم نيته الدخول في حوار معها «لأن الموقف لا يتطلب ذلك»، كما صرح الرئيس نفسه في مقابلة مع صحيفة «لوموند» الفرنسية.

بدورها، توحي خطوات المعارضة بهذا الاتجاه، فهي لا تدفع بتأزيم الموقف مع النظام، لكنها بالمقابل خفضت سقف حديثها الإيجابي عن النظام منذ إعلان الرئيس عدم الحاجة إلى حوار مع المعارضة.

وربما يتعزز هذا السيناريو إذا دخل الرئيس السابق ولد عبدالعزيز المشهد السياسي من بوابة المعارضة، واستطاع التحالف مع أطراف من المعارضة على قاعدة موقف راديكالي من النظام.

تقهقر نسبي للتجربة الديمقراطية

بنشوب أزمة سياسية ذات طابع اجتماعي بين الأحزاب المحسوبة على المكونات العرقية والفئوية التي تشكو التهميش، وهو أمر يوحي به تباين وجهات النظر بين هذه الأحزاب والنظام حول عدد من القضايا المرتبطة بالمسألة الوطنية كما سلف الحديث عنه.

ويعزز التخوف من هذا السيناريو كون التغيير الذي جرى في ظل التناوب السلمي للسلطة داخل نفس المنظومة لم ينشأ عنه حتى الآن تغيير جوهري في أسلوب التعاطي مع التحديات الوطنية الكبرى سواء في بُعدها السياسي أو التنموي.

الملاحظات:

- غياب الحديث عن مسيرة الكراهية وترابط العلاقة بينها وبين النظام السابق.
- تأثير العامل الخارجي في التحول السلمي.
- عدم التعميق في دراسة سبب فشل المعارضة في توحيد المرشح.
- أسباب توحد الأغلبية على صالح ولد الغزواني.
- عدم الإشارة إلى المواقف العدائية ضد اللغة العربية.
- هل المحاصصة ضرورية؟

المحور الدبلوماسي والجيوستراتيجي

عرف العامان الماضيان من حكم الرئيس محمد ولد عبدالعزيز تطبيعاً دبلوماسياً ملحوظاً مع دول الجوار التي شابت علاقتها الدبلوماسية بموريتانيا الكثير من التوتر والجفاء، كما سعى الرئيس محمد ولد عبدالعزيز في نفس الفترة إلى إعطاء موريتانيا زخماً في المنابر والمحافل الإقليمية والدولية، وكان بالإمكان أن تنهض موريتانيا دبلوماسياً لو أن هذا الحراك كان محكوماً برؤية إستراتيجية، بعيداً عن الارتجالية وارتباط التوجه الدبلوماسي بمزاج الحاكم، فموضوع عدم استقرار الدبلوماسية الموريتانية نتج عن الانقلابات المتوالية التي شهدتها البلاد والاستقرار السياسي النسبي منذ سيطرة العسكر على الحكم منذ انقلاب 10 يوليو 1978، مما جعل عدم الاستقرار هو الطابع السائد حتى وإن طالت دورة النظام.

فقد أثر غياب معالم ثابتة لتسير الدبلوماسية الموريتانية، يشكل الإطار العام الذي تتحرك من خلاله الدبلوماسية الموريتانية في عملها المتواصل لخدمة مصالح البلد العليا على مختلف الأصعدة الثنائية، على حيوية السياسة الخارجية بموريتانيا، التي ظلت خاضعة لمزاج الحاكم وتقديره بعيداً عن استحضار الآثار الخارجية للعمل الدبلوماسي المعقلن.

ومن اللافت في هذا المعطى، سعي الرئيس الجديد، محمد ولد الشيخ الغزواني، إلى ضبط بوصلة العمل الدبلوماسي وفق مقاربات وقواعد محددة، وهو ما عبرت عنه الحكومة حول التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الموريتانية من خلال وضع الخطوط العريضة لخطة عمل تستهدف تجسيد رؤية رئيس الجمهورية للدبلوماسية الموريتانية، ويتعلق الأمر برؤية طموحة تثمن الإمكانيات الجيوستراتيجية الهائلة للبلد، وتسخرها لخدمة مصالح البلد والحفاظ على سيادته.

ستتميز معالجة هذا التقرير السنوي بمقاربة سيطغى عليها بُعد المقاربة بين نظرتي تسيير لملف العلاقات الخارجية في فترة الرئيس المنصرف محمد ولد عبدالعزيز، وخلفه محمد ولد الشيخ الغزواني.

مضامين المحور:

أولاً: موريتانيا ودول الجوار.

ثانياً: موريتانيا ومجموعة الخمس بالساحل.

ثالثاً: الدبلوماسية الموريتانية في الفضاء العربي.

رابعاً: الحضور الدبلوماسي الموريتاني في البعد الأفريقي.

خامساً: مداخل التأثير الدولي بموريتانيا.

أولاً: موريتانيا والجوار

نركز في هذا المحور على علاقات موريتانيا بالدول الأربع المحيطة بها (المغرب، والجزائر، والسنغال، ومالي)، برصد أهم المنعرجات التي شهدتها هذه العلاقات تراجعاً أم تحسناً.

1 - العلاقات الموريتانية المغربية

تتميز طبيعة العلاقات الموريتانية - المغربية بالتنوع في المجالات والاهتمامات، وتزداد مع مرور الوقت أهمية هذه العلاقات ومردوديتها للطرفين، وللمغرب على وجه الخصوص، حيث باتت موريتانيا نقطة عبوره البري الوحيدة لولوج الأسواق الأفريقية التي تشهد انفتاحاً كبيراً على المنتجات المغربية.

ولقد ظلت العلاقات المغربية - الموريتانية في توتر مستمر، بفعل عوامل داخلية وخارجية، بالإضافة إلى أسباب دبلوماسية صاحبت مسار تشكل النخب السياسية، ومسار ميلاد الدولة ونشأتها بعد الاستعمار بالمنطقة، وسنتناول حركة أحداث هذا المحور من خلال الزوايا التالية:

البعد الاقتصادي للعلاقات الموريتانية - المغربية

تعتبر المملكة المغربية أول مستثمر أفريقي في موريتانيا في قطاعات متنوعة مثل الاتصالات والبنوك ومواد البناء وصيد الأسماك والخدمات اللوجستية. وقد زار وفد من الفاعلين الاقتصاديين المغاربة موريتانيا نهاية العام الماضي للتواصل مع القطاع الخاص الموريتاني وإيجاد الفرص، وقد اختتمت الزيارة باثنتي عشرة اتفاقية بما في ذلك عقد لبناء وحدة لمعالجة المأكولات البحرية.

وحسب بيانات رسمية، تصل المبادلات التجارية بين البلدين إلى حوالي 203 ملايين دولار سنوياً، غير أن الميزان التجاري يميل لصالح المغرب، الذي تبلغ قيمة صادراته إلى موريتانيا 200 مليون دولار، بينما لا يستورد المغرب من موريتانيا سوى 3 ملايين دولار.

ويتوقع أن تتطور العلاقات الثنائية بين الجارتين إلى بعض المجالات الحيوية كقطاع السياحة، حيث تعهد السفير المغربي لدى نواكشوط حميد شبار بوضع تجارب بلاده في مجال السياحة تحت تصرف موريتاني،. وجاء ذلك في كلمة له خلال افتتاح موريتانيا الموسم السياحي الجديد (2019/ 2020) من مدينة أطار (شمال)، بحضور وزير السياحة الموريتاني سيد أحمد ولد محمد، حسب «وكالة الأنباء الموريتانية» الرسمية، وقال شبار: إنه يتعهد «بوضع التجربة المغربية تحت تصرف الموريتانيين للمساهمة في النهوض بالمؤهلات الكبيرة والواعدة للسياحة باعتبارها دعامة أساسية في مسار التنمية».

الدبلوماسية الثقافية

تميز الحقل الثقافي بين البلدين بحركية مهمة خلال العام 2019، فقد شاركت موريتانيا في فعاليات «موسم طانطان الثقافي»، الذي حضرت موريتانيا دورته كضيف شرف[1].

وقال وزير الثقافة الموريتانية سيدي محمد ولد محم، الذي ترأس الوفد الموريتاني المشارك في المرجان أن العلاقات بين البلدين «تتصاعد وتيرتها دائماً دون حدود ولا حواجز، تدفعها إرادة سياسية لا تلين لدى قيادتي البلدين».

(1) https://0i.is/XSJB

ووجه ولد محم دعوة رسمية إلى المغرب ليكون ضيف شرف النسخة المقبلة من مهرجان المدن القديمة، وهو ما استجاب له المغرب، الذي حضر بوفد رسمي كبير في هذا المهرجان.

واعتبرت وزارة الثقافة المغربية، في بيان صادر عنها، أن هذه المشاركة تشكل «تكريساً للجهود الرامية إلى التعريف بالقيمة الإنسانية والكونية والحضارية التي يكتسبها الإرث الثقافي المشترك بين البلدين، المتمثل في المدن العتيقة، التي أدت، ولا تزال، أدواراً تاريخية واجتماعية وثقافية وعلمية مهمة، وسمت الهوية والذاكرة المشتركتين بين شعوب المنطقة، انطلاقاً من قيم الحوار».

ويمثل هذا الحراك الثقافي إضافة جديدة في رصيد العلاقات الدبلوماسية للطرفين، مما يفتح أمل توسعها إلى فضاءات أخرى.

المسألة الصحراوية بين رئيسين

تمثل المسألة الصحراوية العنصر الجوهري في معظم الخلافات والأزمات الدبلوماسية بين موريتانيا والمغرب، ومع أن الموقف الموريتاني من القضية الصحراء يتسم بالحياد الإيجابي من الصراع المغربي – الصحراوي، ويعترف بالصحراء كجمهورية؛ فإن المملكة المغربية تضيق ذرعاً بأي تقارب ملحوظ بين موريتانيا وجمهورية الصحراء الغربية.

وبرأي باحثين مغاربة، فإن الموقف الموريتاني تجاه الصحراء عرف اتجاهاً جديداً مع وصول الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، حيث يعتبرون أنه تجاهل «جبهة البوليساريو الانفصالية، في وقت كانت فيه العلاقات الثنائية متوترة على الدوام خلال عهد ولد عبدالعزيز نتيجة احتضانه للكيان الوهمي واصطفافه بشكل جلي إلى جانب الجزائر».

ويرون أن من يتابع توجهات الرئيس ولد الغزواني يلمس أن هناك حرصاً على إعادة بناء حياد موريتانيا من ملف الصحراء، حيث أعلن نواياه لتحسين العلاقات مع المغرب، وإحياء الاتحاد المغاربي[1].

(1) https://0i.is/JYhe

استمرار تعثر انعقاد اللجنة العليا المشتركة بين البلدين

رغم التقارب الملحوظ في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، يلاحظ أنها لم تأخذ مساراً قوياً في اتجاه التطبيع وإذابة الجليد، فاللجنة العليا المشتركة بين البلدين التي كان من المتوقع أن تعقد دورتها الثامنة في عام 2019.

صحيح أن البلدين اتخذا جملة من الخطوات مع نهاية عام 2018 وبداية عام 2019 لتنقية الأجواء التي تخيم على العلاقات الثنائية كإبلاغ المغرب لرجل الأعمال الموريتاني محمد ولد بوعماتو أنه «شخص غير مرغوب فيه» بعد اتهامه بنشر صور جوازات سفر مغربية مزعومة، على أنها تعود للرئيس الموريتاني، محمد ولد عبدالعزيز.

كما شهدت حركة المسؤولين الرسميين تحسناً ملحوظاً في الاتجاهين، بالإضافة لتعيين السفراء وتعبير الطرفين عن الرغبة في إعادة إحياء اللجنة العليا المشتركة للتعاون.

2 - العلاقات الموريتانية - الجزائرية

اتجهت سياسة تركيز الجزائر على موريتانيا على البعد الاقتصادي والتجاري، فالجزائر فيما يبدو أدركت الهوة الكبيرة بينها مع غريمتها المغرب في مجال الانفتاح التجاري على موريتانيا وأفريقيا، لذا شرعت الجزائر في تنفيذ إستراتيجية جديدة لتنمية الصادرات من خلال رفع مستوى التبادلات التجارية مع أفريقيا الغربية، وإحياء البعد الأفريقي في سياسات الانفتاح نحو الخارج.

ونلحظ تطورات العلاقات الثنائية بين البلدين في العام 2019 من خلال ما يلي:

حركية المعبر الحدودي

يعتبر فتح المعبر الحدودي بين الجزائر وموريتانيا، في أغسطس 2018، أهم خطوة في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية على الجارتين، فقد كلف إنشاء نحو 8.5 مليون يورو، وكان المعبر من أهم العوامل التي شكلت دافعاً حاسماً للصادرات الجزائرية نحو هذا البلد مع تقليص تكلفة ومدة نقل السلع.

وقال وزير الداخلية الجزائري نور الدين بدوي: إن بلاده تنتظر الكثير من هذا المعبر الحدودي، لا سيما لبعث حركة اقتصادية وتجارية جديدة خدمة للطموحات الاقتصادية والاجتماعية للشعبين، وفق تصريحات صحفية أدلى بها أثناء تدشين المعبر.

وكانت موريتانيا والجزائر قد بدأتا، في 10 أكتوبر 2018، تشغيل المعبر التجاري على الحدود بينهما، وينتظر أن يكون نقطة تبادل مهمة بين الجزائر ومنطقة غرب أفريقيا الغربية مروراً بالأراضي الموريتانية.

أول شريك تجاري أفريقي

وفقاً لإحصائيات المكتب الوطني للإحصاء، فقد تقدمت الجزائر على باقي الشركاء التجاريين في أفريقيا لموريتانيا، وبلغت واردات موريتانيا من الدول الأفريقية، خلال نفس الفترة، 4.5 مليار أوقية جديدة، وهو ما يمثل نسبة 10.8 % من مجمل واردات البلاد من الخارج، وذلك مقابل 8.1 % في الربع الأول من العام الجاري.

وحلت في الرتبة الثالثة –أفريقياً– بعد الجزائر، والمغرب، توجو بنسبة 14.6 %، تلتها مالي بنسبة 9.5 %.، وضاعفت الجزائر من جهودها لأخذ حصة من السوق الموريتانية، وذلك عقب افتتاح المعبر البري بين البلدين، حيث نظمت عدة قوافل تجارية، كما نظمت معرضاً للمنتجات الجزائرية في نواكشوط.

تنشيط التواصل العسكري

يلاحظ في العامين 2018 و2019 مستوى من تفعيل التواصل العسكري الجزائري باتجاه موريتانيا، فقد زار وفدان عسكريان جزائريان موريتانيا على مدار العامين الماضيين، في خطوة يُفهم منها سعي الطرفين لتنشيط وتفعيل التعاون العسكري بينهما، بعد أن علقت الجزائر تعاونها العسكري مع موريتانيا على خلفية إعلان «مجموعة الدول الخمس في الساحل» (موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو) إنشاء قوة عسكرية مشتركة لتأمين المنطقة من دون إشراك الجزائر[1].

(1) https://0i.is/VuVS

فالملف الأمني بالساحل شكل إحدى النقاط الخلافية الشائكة بين البلدين، ففي الوقت الذي تتفهم فيه موريتانيا المقاربة الأمنية والعسكرية الفرنسية بالساحل تتحفظ الجزائر على الدور الفرنسي بالساحل.

الحركة الاقتصادية للجزائر والمغرب باتجاه موريتانيا تطرح تساؤلات محورية حول أهمية إعادة إحياء مشروع المغرب العربي، فدول المغرب العربي تواجه تحدي الاندماج الاقتصادي، وذلك في الوقت الذي تبرز فيه أهمية التكتلات الاقتصادية في المنطقة.

إن الدول المغاربية بحاجة ماسة اليوم لتغليب حسابات المصالح على حساسيات السياسة، لكي تتلافى الخسائر الاقتصادية الناجمة عن ضعف الاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء، حيث قال الوزير الأول الموريتاني، أحمد سالم ولد البشير: إن دول المغرب المغربي تخسر ما بين 2 و3 % من نسبة نموها السنوي بفعل غياب الاندماج الاقتصادي المغاربي.

ولفت، في كلمة له بمناسبة افتتاح المنتدى الاقتصادي المغاربي، إلى أن حجم التبادل التجاري بين دول المغرب العربي لا يتجاوز نسبة 3.6 % من حجم التبادلات التجارية لهذه الدول مع باقي دول العالم، رغم وجود العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين دول المغربي العربي،

كما أن التحديات الأمنية بمنطقة الساحل والوضع الأمني بليبيا تفرضان المزيد من التنسيق والتعاون بين دول الفضاء المغاربي لإيجاد مقاربات جامعة لمشكلات المنطقة، عوضاً عن تشبث كل دولة على حدة بأجنداتها الخاصة، أو مسايرة بعض الأجندات الإقليمية والدولية.

3 - العلاقات الموريتانية - السنغالية

العلاقات الموريتانية – السنغالية علاقات تاريخية متشابكة ومتعددة المسارات، وقد تميزت في الآونة الأخيرة بمستوى كبير من التهدئة والتفاهم، فقد كان من ثمار التطبيع الدبلوماسي الذي تبناه الرئيس السابق محمد ولد عبدالعزيز في فترته الأخيرة بالسلطة توقيع اتفاق لتقاسم حقل السلحفاة – أحميم الكبير للغاز بين البلدين.

تقاسم الثروة الغازية

يبدو أن اكتشاف حقل الغاز المشترك بين البلدين بات يفرض عليهما مقاربة جديدة تُغلب التهدئة وتحييد التوتر لتسيير الملفات الشائكة بينهما، وقد أكد الرئيسان الموريتاني والسنغالي أثناء توقيع الاتفاق النهائي لتقاسم استغلال حقل الغاز على ذلك، فقد عبر الرئيس الموريتاني محمد ولد عبدالعزيز بهذه المناسبة قائلاً: «إن الرئيسين سعيا من أجل جعل الحوار والتشاور قاعدة ذهبية تعكس تصميمهما على تعزيز العلاقات الثنائية وتطويرها على مختلف المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية؛ لتكون هذه المقاربة هي الأساس والأرضية للحفاظ بصورة أفضل على تعزيز مصالح البلدين وتقوية أواصر الأخوة لضمان تنمية مستديمة في جو تسوده الأخوة والوفاق»[1].

وقعت الحكومتان الموريتانية والسنغالية، في 21 ديسمبر/ كانون الأول 2018، في نواكشوط، اتفاقيات جديدة للغاز، وهي الاتفاقيات النهائية والضرورية قبل بدء الاستغلال بحلول عام 2022 من حقل «آحمييم – السلحفاة الكبير» البحري على الحدود بين البلدين. وقد تتضمن تفاصيل الاتفاق الموقع بين الطرفين فرض الضرائب على مشغلي المشروع وتمويل الشركتين الوطنيتين (الشركة السنغالية للنفط، والشركة الموريتانية للمحروقات)، وآليات تسويق الغاز الطبيعي المسال.

وقد سبق توقيع اتفاق تقسيم الثروة الغازية بين البلدين بأيام قليلة اتفاق لتجديد رخص الصيد للصيادين السنغاليين، التي رفضت السلطات الموريتانية في السابق تجديدها بسبب خلافات بين نواكشوط وداكار، وقد قرأ مراقبون هذه الخطوة بالإضافة لمنع السنغال قبل أشهر تنظيم نشاط لجزء من المعارضة الموريتانية في أراضيها في سياق مؤشرات للتقارب بين البلدين اللذين تصدعت علاقاتهما لأكثر من مرة على مدار العقود الثلاثة الأخيرة، رغم ما يجمعهما من روابط روحية وثقافية واجتماعية، وتتميز هذه الروابط عن علاقة موريتانيا بجارتي الشمال (المغرب والجزائر) مثلاً، بحكم وجود جاليتين كبيرتين للبلدين في كلتا الدولتين، واعتماد السنغال اقتصادياً على موريتانيا في العديد من مجالات التعاون كالتحويلات المالية لعشرات الآلاف من اليد العاملة السنغالية التي تزاول أنشطة حرفية مختلفة في موريتانيا كالبناء والعمران والميكانيكا، والصيد

(1) http://www.ami.mr/Depeche-56184.html

البحري والنقل، وفي المقابل؛ تحتضن السنغال جالية موريتانية كبيرة عاملة أساساً في مجال التجارة والأعمال، كما تعتبر أيضاً وجهة للمرضى الموريتانيين الذين يعالجون في مؤسساتها الطبية العمومية والخصوصية، ويساهمون بذلك في ضخ أموال طائلة في شرايين الاقتصاد السنغالي[1].

رسائل تطبيع الرئيس الموريتاني الجديد

يحاول الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني محو الآثار السلبية للعلاقات المتوترة مع داكار، فالرجل فيما يبدو واعٍ بأهمية المصالحة الدائمة مع داكار؛ لما لها من تأثير إيجابي على المصالح الإستراتيجية للبلدين، ثم إن اختيار ولد الشيخ الغزواني لتطبيع مع داكار قد يكون بهدف تقديم صورة مغايرة له كرئيس له حساباته ورؤيته لطبيعة العلاقات بين البلدين، بعيداً على السير على خطى سلفه، الذي وصل مستوى الخلاف في عهده مع داكار درجات في بعض الأحيان تذكر بشبح أحداث عام 1989- 1990 بين الجارتين.

وقد ترجم هذا التوجه مشاركة الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني لمنتدى السلم والأمن بداكار كضيف شرف، والاحتفاء الرسمي والإعلامي بحضوره لهذا المنتدى، الذي كان سلفه الرئيس محمد ولد عبدالعزيز يقاطعه باعتباره إطاراً أنشأته الحكومة السنغالية كمنتدى منافس لمجموعة الدول الخمس بالساحل، وذلك على خلفية إصرار الرئيس ولد عبدالعزيز على إبعاد داكار من تحالف الدول الخمس للساحل رغم دعم فرنسا لمشاركة السنغال فيه.

4 - العلاقات الموريتانية - المالية

عرفت العلاقات الموريتانية المالية نشاطاً مكثفاً منذ تأسيس مجموعة الخمس لدول الساحل سنة 2014، فالتحديات الأمنية بمنطقة الساحل والوضع الأمني المتدهور على حدود البلدين جعلا أن نؤجل الحديث عن العلاقات الموريتانية - المالية إلى الشق المتعلق بمجموعة الدول الخمس للساحل، حيث يعكس هذا الإطار جزءاً كبيراً من العلاقات

(1) الجزيرة. نت.

الثنائية بين الطرفين، التي باتت تتعزز في الشقين الأمني والعسكري بسبب تدهور الأحداث الأمنية بمنطقة الساحل في السنوات الأخيرة.

وشكل إطار مجموعة الدول الخمس بالساحل أهم قناة للتنسيق والشراكة بين البلدين من بين دول أخرى؛ هي بركينا فاسو والنيجر وتشاد، إذ شارك البلدان في جميع الملتقيات والقمم الخاصة بهذا الإطار.

وفي السياق الاقتصادي، تعتبر دولة مالي أحد الشركاء التجاريين الرئيسين لموريتانيا على المستوى الأفريقي، رغم ضعف التبادلات التجارية لموريتانيا مع القارة الأفريقية، فحسب إحصائيات المكتب الوطني للإحصاء، سجل حجم التبادل الاقتصادي مع أفريقيا في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2019 نسبة 7.4 % من إجمالي التبادلات البينية مع أفريقيا، منها حوالي 17 % مع مالي.

وشهد العام 2019 حركة في التبادلات الدبلوماسية على مستوي السفراء بين البلدين، فقد عينت موريتانيا سفيرها في تركيا سابقاً محمد أحمد ولد محمد الأمين كسفير بمالي، إلا أن السفير الذي أودع أوراق اعتماده لدى وزارة الخارجية المالية في أواخر فبراير 2019 سرعان ما غادر مالي بعد تعيينه كمدير لديوان حملة المرشح محمد ولد الشيخ الغزواني، ثم تم تعيينه بعد نجاح الأخير كمدير لديوان رئيس الجمهورية، ليبقى منصب السفير شاغراً حتى نهاية العام 2019.

مالي هي الأخرى قامت بتعيين محمد ديباسي كسفير جديد في أبريل 2019 بعد إنهاء خدمات سفيرها يوبا باه على خلفية توتر العلاقات ببين الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، وزعيم الطريقة الحموية محمدو ولد الشيخ حماه، بعد دعم الأخير لمرشحي المعارضة في الجولة الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية لعام 2018، وإعلان معارضته القوية للرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، فالسفير السابق يوبا با يعتبر من أطر الدولة المالية المحسوبين روحياً على ولد الشيخ حماه الله، ويعتبر من الأطر المقربين منه جداً، وقد قيل فترة تعيينه سنة 2017 كسفير بموريتانيا: إن ولد الشيخ حماه الله يقف خلف هذا التعيين.

وقد عرفت علاقات البلدين في الأشهر الثلاثة الأخيرة من حكم الرئيس محمد ولد عبدالعزيز مستوى من التأزيم النسبي على خلفية حملة اعتقالات في صفوف الماليين

المقيمين بنواكشوط بطريقة غير شرعية وترحيلهم إلى بلادهم، وقد تظاهر مئات الماليين أمام سفارة بلادهم في أواخر أبريل 2019 مطالبين بوقف ما اعتبروه «انتهاكات الشرطة» تجاههم، كما عبر القائم بالأعمال بالسفارة المالية في تصريحات صحفية لحظتها عن امتعاضه من طريقة التعامل مع الماليين، مؤكداً أنها لا تعكس مستوى العلاقات التاريخية بين البلدين.

كما اعتقلت الحكومة الموريتانية مجموعة من الماليين على خلفية أحداث العنف التي شهدتها البلاد عشية الانتخابات الرئاسية الأخيرة، واتهمتهم من ضمن جنسيات أفريقية أخرى بزعزعة السلم الأهلي، وقد استدعت الخارجية الموريتانية السفير المالي وطلبت منه إبلاغ رعايا بلده بالامتناع عن المشاركة في الاحتجاجات وفي كل ما من شأنه المساس بالأمن العام.

ثانياً: موريتانيا ومجموعة الخمس بالساحل

تعتبر موريتانيا صاحبة المبادرة في تأسيس مجموعة الدول الخمس بالساحل، التي تضم إلى جانب موريتانيا مالي والنيجر وبركينا فاسو وتشاد، وقد تأسست هذه المجموعة في أبريل 2014 بهدف تحقيق الأمن والاستقرار بالساحل وإرساء التنمية في المناطق التي تواجه التحديات التنمية والأمنية بالساحل.

وسنحاول في هذا المحور التركيز على أداء موريتانيا في المجموعة من خلال:

قيادة القوة العسكرية بالساحل:

أسندت لموريتانيا قيادة القوة العسكرية بمنطقة الساحل في منتصف 2018 حتى نفس الفترة من عام 2019، حيث أدار الجنرال حنن ولد حنن مهام القوة العسكرية بالساحل، التي تم إنشاؤها كجهاز عسكري من 5000 جندي من الدول الأعضاء لمحاربة التنظيمات الإرهابية بالمنطقة.

إلا أن أداء ولد حنن لم يكن مرضياً، وقد كان أداؤه مثار جدل وانتقاد من طرف

الصحافة الإقليمية وبعض السكان الماليين، الذين نظموا مظاهرات احتجاجية مطالبة باستقالته أكثر من مرة، وذلك على خلفية تصاعد العنف في فترته من جهة، واعتراضاً على قراره نقل مقر القيادة من منطقة موبتي إلى العاصمة باماكو من جهة أخرى، حيث رأى الماليون في هذه الخطوة فراراً من ساحة المواجهة وعدم تحمل لمسؤولية المواجهة مع الجماعات المسلحة.

ملامح رؤية جديدة

شكل حضور الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني كضيف شرف لمنتدى داكار للسلم والأمن في أفريقيا، في ظل مقاطعة بقية قادة الدول الأعضاء لمجموعة الخمس بالساحل، رسالة قوية فحواها أن البلد الذي كان أطلق مبادرة الدول الخمس للساحل، وكان رئيسه السابق من أكثر قادة دول الخمس للساحل تعنتاً في وجه الانفتاح على المبادرات الإقليمية المتعلقة بالمنطقة، ورفضاً لدخول أي فاعل جديد لهذا الإطار، بدأت بوصلة اهتماماته وأولوياته بالمجموعة تتجه نحو مسار آخر.

صحيح أن الحكم سابق على إطلاق موقف نهائي من مقاربة غزواني ورؤيته لمستقبل مجموعة الدول الخمس للساحل، فلم يكن ما مضى من حكمه يسمح بتقييم موضوعي، كما أن معالم توجهات سياسته الخارجية ونظرته للأمن بالمنطقة لم تتحدد بعد بما يخول إعطاء رأي فيها مؤسس، إلا أن هذا لا ينفي وجود مؤشرات فاترة لدى النظام الجديد بخصوص الفاعلية المستقبلية لموريتانيا كعضو في مجموعة الدول الخمس بالساحل، نذكر منها:

- إسناد ملف الدفاع للجنرال حننه ولد سيدي: فوزير الدفاع الجديد القادم من عمق العمليات العسكرية بالساحل، الذي عبر في أكثر من مناسبة أثناء إدارته لملف العمليات العسكرية بالساحل عن وجود عجز كبير في الوسائل قد تحمل رسالة تعيينه تحولاً في المقاربة الموريتانية بخصوص الساحل التي اتسمت بالاندفاع والفاعلية في فترة الرئيس السابق.

- غياب ولد الغزواني عن قمة السلام المنظمة قبل أيام بباريس: يعتبر عدم حضور ولد

الغزواني لهذه القمة التي نظمت قبل حوالي أسبوع بالعاصمة الفرنسية باريس مؤشراً آخر على عدم تحمس الرئيس الموريتاني الجديد لقضايا الساحل، فهذه القمة تعتبر بمثابة المطبخ الذي تنضج فيه باريس القضايا المتعلقة بالساحل بحضور حلفائها الدوليين وحلفائها بمنطقة الساحل، وقد حضرها ثلاثة من رؤساء الدول الخمس بالساحل، وكان ولد عبدالعزيز من أحد القادة الذين حضروا نسختها للعام الماضي.

إن استحقاقات وحجم تحديات الملف الأمني والعسكري الماثلة أمام المجموعة سواء تعلق الأمر بالدعم المالي للمجموعة التي تعاني من صعوبات شديدة رغم الالتزامات التي قدمها بعض المانحين لتغطية المصاريف السنوية للقوة، أو الأداء الميداني للقوة العسكرية للمجموعة الذي يواجه انتقادات قوية من قبل المراقبين؛ أمور قد تدفع موريتانيا لإعادة النظر في مقاربتها بخصوص منطقة الساحل، ثم إن من مصلحة موريتانيا النأي بنفسها عن الدور الطلائعي في هذا الملف الذي يتضح يوماً بعد آخر أن فاتورته مكلفة أمنياً وإستراتيجياً، وأن الإسناد الدولي له لا يزال ضعيفاً.

ثالثاً: الدبلوماسية الموريتانية في الفضاء العربي

علاقة موريتانيا بالبلدان العربية لم تكن سالكة منذ استقلال البلد عن فرنسا، فباستثناء تونس، التي اعترفت مبكراً باستقلال موريتانيا، ظلت مواقف بقية الدول الأخرى رهينة للموقف المغربي الرافض للاعتراف بموريتانيا، وبعد مرحلة الاعتراف بموريتانيا عام 1973، حصل دفع كبير في علاقات موريتانيا مع الدول العربية، وقد كانت الأيديولوجيا والمصالح الإستراتيجية والنزاعات البينية أهم العوامل التي وقفت خلف اهتمام دول عربية رئيسة بموريتانيا.

وقد تعاطى النظام الموريتاني مع أحداث «الربيع العربي» بشكل فاتر ومتوجس، وحاول رأس النظام ساعتها الرئيس محمد ولد عبدالعزيز في مناسبات عديدة تمرير رسائل غير ودية في حق الثورات العربية، معتبراً أن الثورات أفسدت دولاً عربية، كما أن السياسيين الداعمين له من قيادات حزبية وبرلمانية كانوا يتحدثون عن «الربيع العربي» بلغة غير تصالحية، بل يعتبرونه في معظم أحاديثهم الإعلامية مصدراً للقلاقل والأزمات.

وقد شكلت هذه المرحلة تمايزاً رئيساً بين تيارين خليجيين (تيار داعم للثورة، وتيار ساعٍ لإجهاضها) تصدرا قيادة الموقف العربي في اتجاهين، وساعد في هذا التصدر المال الخليجي وتوظيف العلاقات الدولية لكل تيار لدعم رؤيته وأجندته المتعلقة بالثورة، ومن هذا المنطلق سنتطرق لعلاقات موريتانيا في العام 2019 بالفاعلين الرئيسين بالمشهد العربي:

1 - علاقات موريتانيا بمحور السعودية والإمارات

ترى الرياض وأبو ظبي في موريتانيا بديلاً عن المغرب الذي تدهورت علاقتهما به بعد الأزمة الخليجية، التي لم يرضَ هذا المحور بالدور الحيادي للدولة العربية، وقسمها إلى محورين؛ محور فُرض عليه مسايرة أجندة المملكة العربية السعودية والإمارات، ومحور آثر الحياد فصنفته الدولتان في خندق للعداوة.

تناغمت السياسة الخارجية الموريتانية بشكل كبير مع مواقف دول هذا المحور بخصوص القضايا الإقليمية العربية، فقد كانت وزارة الخارجية الموريتانية لا تفوت فرصة للتنديد بأي اعتداء تتعرض له المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة، كما حرصت السلطات الموريتانية على أن تظهر بمظهر الداعم المتماهي مع محور هذا المحور.

حضرت الحكومة الموريتانية بقوة في أزمات أبوظبي والرياض، فقد قطعت نواكشوط علاقتها بقطر في اليوم الثاني للأزمة الخليجية، وقد أقدمت على إغلاق مركز تكوين العلماء، وجامعة عبدالله ابن ياسين؛ استجابة للرغبة الإماراتية.

العلاقات الموريتانية - السعودية

تعد السعودية أكبر ممول عربي للمشروعات التنموية في موريتانيا[1]، من خلال هيئاتها الإنمائية المختلفة؛ الصندوق السعودي للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وزار ولي العهد السعودي محمد بن سلمان موريتانيا نهاية عام 2018 كتعبير عن قوة العلاقات

(1) https://al-ain.com/article/saudi-support-mauritania

بين البلدين، وتعتبر هذه الزيارة هي الأولى له لموريتانيا منذ توليه ولاية العهد في المملكة، والثانية لمسؤول سعودي بهذا الحجم منذ سبعينيات القرن الماضي.

وتوسعت العلاقات السعودية الموريتانية في الفترة الأخيرة لتشمل المجال العسكري والأمني، فقد تحدثت تقارير إعلامية عام 2019 عن سعي السعودية لإنشاء قاعدة عسكرية في موريتانيا، وكانت الرياض قد أبرمت اتفاقية للتعاون العسكري مع موريتانيا بشأن التدريب العسكري وتبادل المعلومات الأمنية والدعم اللوجستي وتبادل الزيارات والخبرات والخدمات الطبية عام 2017.

وتم في نهاية عام 2019 الإعلان عن تأسيس فريق للصداقة البرلمانية بين السعودية وموريتانيا، ويهدف الفريق للعمل على تعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي.

العلاقات الموريتانية - الإماراتية

يلاحظ اهتمام إماراتي كبير بموريتانيا في الآونة الأخيرة حيث ارتفع مستوى التعاون بين البلدين، مثل التعاون عسكرياً أو أمنياً أو اقتصادياً أو سياسياً أو إعلامياً، فقد نشطت التجارة البينية بين الإمارات وموريتانيا، وبلغت هذه التجارة سنوياً 48 مليون دولار، فيما وصلت قيمة الشحن البحري من الإمارات إلى موريتانيا 78.8 مليون دولار أمريكي، والشحن الجوي 3.5 مليون دولار أمريكي، وتصدير السيارات 6.7 مليون دولار[1].

وقع البلدان في مارس 2018 عدة اتفاقيات لتطوير التعاون التجاري، في مجالات الطاقة والثروة الحيوانية وتكنولوجيا الإعلام، علاوة على تشكيل مجلس مشترك لرجال الأعمال، وكذلك وقعت نواكشوط في مايو 2018 اتفاقاً للاستثمار الزراعي مع الإمارات يُمكن الشركات الإماراتية من تنفيذ مشروعات زراعية كبيرة، علاوة على قيام دبي على مجموعة من المشاريع الضخمة في موريتانيا، مثل تكفّل شركة «مجموعة الإمارات الاستثمارية» بإعداد مخطط شامل لمدينة نواكشوط لعام 2020، وبناء شركة «مصدر» الإماراتية محطة للطاقة الشمسية.

(2) https://www.sasapost.com/uae-influence-in-mauritania/

العلاقات الموريتانية - المصرية

تولي جمهورية مصر العربية في السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بموريتانيا، فالعزلة الأفريقية التي شهدتها مصر بعد الانقلاب على الرئيس المصري الراحل محمد مرسي، دفعت بالرئيس المصري عبدالفتاح السيسي لتقوية علاقاته مع موريتانيا لعل ذلك يساعد في فك العزلة الأفريقية، خاصة أن موريتانيا في تلك الفترة كانت تترأس الرئاسة الدورية للاتحاد الأفريقي.

ثم ساهم تقارب وجهات النظر ورؤى البلدين بشأن المستجدات على الساحتين العربية والأفريقية، وفي مقدمتها تطورات الأوضاع في ليبيا وسورية واليمن، وتعزيز التعاون في مجال مكافحة التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة سواء على المستوى الثنائي أو في إطار تجمع دول الساحل الخمس بتحسن هذه العلاقات.

وتوجد 6 اتفاقيات ومذكرات للتعاون المشترك في مجالات التعاون البحري والإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية والبرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي تغطي الفترة ما بين عامي 2016 إلى 2019، وتمثل هذه الاتفاقيات تمثل إطاراً قانونياً لفتح آفاق الاستثمار المشترك ودفع التبادل التجاري، وتمهد لإقامة مجلس مشترك لرجال الأعمال المصريين والموريتانيين.

وكانت الحكومتان قد وقعتا في عام 2017 برنامجاً تنفيذياً للتعاون في مجال التعليم العالي بين الحكومتين المصرية والموريتانية للأعوام 2017 – 2020، ويهدف البرنامج التنفيذي إلى إقامة تعاون مباشر بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والمراكز العلمية في كلا البلدين من خلال عقد اتفاقيات ثنائية، وتبادل الزيارات بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا التابعة للتعليم في كلا البلدين سنوياً لإلقاء المحاضرات والمشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية، وكذلك تبادل الخبراء والمتخصصين والمعلومات والأبحاث العلمية والأدبية والمؤلفات المنشورة في مجال النظم التعليمية لدعم الاستفادة المشتركة بين الجانبين، وتقدم مصر 40 منحة للطلاب الموريتانيين سنوياً في مختلف التخصصات العلمية طبقاً لاحتياجات الجانب الموريتاني.

ثانياً: العلاقات الموريتانية - القطرية

أثر موقف الحكومة الموريتانية مع المحور السعودي -الإماراتي على العلاقات الموريتانية القطرية بشكل كبير، حيث قطعت نواكشوط علاقاتها رسمياً مع قطر استجابة للضغط السعودي - الإماراتي عام 2017، ولم يبدُ بعد ذلك في الأفق أي بوادر للتطبيع الدبلوماسي بين البلدين منذ قطع هذه العلاقات، فالرئيس السابق محمد ولد عبدالعزيز ظل يحتفظ بمواقفه المتشنجة من قطر حتى آخر خرجة إعلامية له في السلطة، حيث صب جام غضبه عليها، وأكد أنه «غير نادم» على قرار قطع العلاقات مع قطر، وحملها مسؤولية خراب العالم الإسلامي، حسب قوله.

كما أن الارتباطات الخارجية للرئيس الجديد محمد ولد الشيخ الغزواني وحراكه الدبلوماسي منذ وصوله للسلطة مؤشرات تؤكد السير على خطى سلفه بخصوص الموقف من الصراع الخليجي، فرغم المبادرات الوطنية المطالبة لرد العلاقات مع قطر ومعارضة المزاج الشعبي لها، لم تتخذ السلطات حتى الساعة أي خطوة في اتجاه التطبيع مع الدوحة.

فمن المرجح إذن أن تحافظ نواكشوط في الفترة الأولى من عهد ولد الشيخ الغزواني على مسار تحالفاتها مع بعض القوى والأنظمة في المنطقة؛ لذلك فإن النظام الموريتاني في عهد الغزواني من المرجح أن يُبقي تحفظه على علاقاته مع قطر كما فعل ولد عبدالعزيز.

غير أن الحديث عن المصالحة السعودية - القطرية الذي جرى الحديث عنه في نهاية العام 2019، وما يطرح من احتمالات التقارب بين الأشقاء الألداء في الخليج قد يضع الموقف الموريتاني في حرج كبير.

رابعاً: الحضور الدبلوماسي الموريتاني في البعد الأفريقي

لم تكن موريتانيا بلداً غريباً على الأفارقة، فقد ساهمت في تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، وكانت عضواً مؤسساً وفاعلاً في العديد من التكتلات الإقليمية، وظلت تحتفظ بسمعة جيدة وتقدير لدى الأفارقة، كما واكبت الحراك الأفريقي المناهض لاستعمار

بعض دول القارة السمراء ولسياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وتميزت فترة الحكم المدني بموريتانيا بالحفاظ على العلاقات الجيدة مع الجيران الأفارقة، وكان من ثمار ذلك المساهمة في تأسيس الأطر التالية:

– المنظمة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (سيدياوو): تعتبر المنظمة من أكثر التكتلات الاقتصادية والسياسية فاعلية في أفريقيا، وكانت موريتانيا عضواً بها قبل أن تقرر عام 2000 الانسحاب منها، على خلفية سياسة التقوقع التي اتخذها الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد ولد الطائع في آخر أيام حكمه، وتحاول البلاد في السنوات الأخيرة تطبيع العلاقات مع هذا الإطار الأفريقي للاستفادة من المزايا الاقتصادية التي تمنحها السوق الاقتصادية لـ «سيدياوو».

– منظمة استثمار نهر السنغال: ساهمت موريتانيا في تأسيس المنظمة عام 1972، وتعنى المنظمة بتوزيع حصة مياه النهر بين الدول المطلة عليها؛ موريتانيا، السنغال، مالي غينيا كوناكري.

لم تتغير بوصلة العلاقة مع أفريقيا نحو الأسوأ إلا مع ميول الرئيس ولد الطائع لأخذ مسافة من الأفارقة بعد تدهور العلاقات الموريتانية الفرنسية من جهة، وبعد نجاح القوميين الزنوج الموريتانيين في كسب معركة تدويل ملفهم على الساحة الدولية والإقليمية، فقررت موريتانيا الانسحاب عام 2000 من «سيدياوو»، وظل توجه السياسة الخارجية نحو أفريقيا يتسم بالفتور والبرودة.

وتعتبر العهدة الثانية من نظام الرئيس محمد ولد عبدالعزيز أبرز محطة في مسار إعادة التطبيع مع القارة الأفريقية، فقد تم تكثيف التواصل مع القارة السمراء، كما تم إنشاء إطار إقليمي يعني بالتنمية والأمن بأفريقيا يحمل اسم «مجموعة الخمس لدول الساحل» بمبادرة من موريتانيا، ويضم بالإضافة لها مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد، هذا بالإضافة لتنظيم أول قمة للاتحاد الأفريقي، وبذل جهود للمصالحة مع «سيدياوو» في إطار إبرام اتفاقيات لتعزيز الشراكة الاقتصادية والتجارية بين الطرفين.

فقد احتضنت نواكشوط في العام 2019 قمة لخبراء من منطقة «سيدياوو» من أجل وضع معالم إستراتيجية تحدد الاحتياجات الأولوية للجانبين في مجال التنسيق التجاري

والاقتصادي، وتعزيز الشراكة، وتحقيق الأهداف المشتركة لتطوير الاندماج الإقليمي، وتسريع التعاون الاقتصادي للمنطقة.

ختاماً يمكن القول: إن موريتانيا بدأت استعادة ثقتها مع الأفارقة بعد سنوات الجليد الدبلوماسي، إلا أن الجهد الدبلوماسي الموريتاني تجاه أفريقيا يتطلب خطوات حثيثة ومتسارعة تستغل الفرص الاستثمارية بالقارة، وسيحتم ذلك على نواكشوط مستوى كبيراً من الاندفاع نحو الشراكات والتكتلات الإقليمية في القارة بغية مزيد من الاندماج الاقتصادي والتنسيق في قضايا التحديات التنموية والأمنية في المنطقة.

خامساً: مداخل التأثير الدولي بموريتانيا

صراع النفوذ بين القوى المؤثرة الطامحة لإحراز دور إستراتيجي بموريتانيا تزايد بشكل مطرد في السنوات الأخيرة، فموريتانيا تكتسي أهمية كبرى من الناحية الأمنية والاقتصادية والإستراتيجية، بوصفها أحد المفاتيح الإقليمية المهمة بمنطقة الساحل، الأمر الذي حولها إلى حلبة سباق بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الأمنية والعسكرية، وتتنافس هاتان القوتان اقتصادياً وتجارياً مع قوى أخرى كالصين وتركيا.

وتستغل القوى العظمى كمداخل للتأثير والاهتمام بموريتانيا، الملفات التالية:

الملف الحقوقي: تعتبر الورقة الحقوقية من الأوراق التي استخدمت كثيراً ضد حكام نواكشوط على مراحل زمنية متعددة، وكان توقيف الضابط أعل ولد الداه المتهم بالضلوع في جرائم قتل ضد الزنوج العسكريين الموريتانيين عام 1999 من طرف القضاء الفرنسي أول ضربة للعلاقات الموريتانية – الفرنسية منذ الاستقلال، فقد ردت السلطات الموريتانية بإجراءات دبلوماسية مماثلة على القرار الفرنسي، لتدخل بعد ذلك علاقات البلدين في دوامة من التوتر والانفراج حسب الظروف والسياقات السياسية بالبلدين.

ويأتي ملف العبودية اليوم في صدارة الأوراق التي تتخذها بعض القوى الدولية لابتزاز السلطات الموريتانية باعتبار عجز السلطات عن القضاء على ظاهرة تدينها جميع القوانين المعاصرة.

الملف الأمني: استحوذ الجانب الأمني في الفترة الأخيرة على علاقات موريتانيا بالقوى الغربية، وكان لأزمة الساحل دور محوري في تركيز الاهتمام الغربي على موريتانيا لمواجهة خطر الإرهاب.

وتُرجم هذا التوجه في تنشيط اتفاقيات التعاون الأمني بين موريتانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من خلال تكثيف تدريب ضباط الجيش الموريتاني وجنود الوحدات العسكرية المشاركين في الحملة الموريتانية بشمال البلاد على الحرب على الإرهاب، وجمع وتبادل المعلومات العسكرية والأمنية وتنسيق بعض العمليات العسكرية.

المصالح الاقتصادية: تعتبر قضية المصالح الاقتصادية أحد المحركات الرئيسة للعلاقات الدولية، فالثروات الوطنية الوافرة التي تتميز بها موريتانيا جعلت موريتانيا محط اهتمام قوى خارجية أخرى خارج القوى الغربية، فلوحظ في السنوات الأخيرة تنامي اهتمام دول كالصين وتركيا بموريتانيا من الناحية الاقتصادية والتجارية.

وسنتعرض لتطورات حراك العام 2019 على مستوى هذا المحور من خلال رصد علاقات موريتانيا بالقوى التالية:

العلاقات الموريتانية - الفرنسية:

الانتقال السياسي السلس بموريتانيا كان عنوان الاهتمام الفرنسي بموريتانيا عام 2019، ففرنسا من القوى الدولية التي كانت تقف بقوة في وجه تعديلات المأمورية الثالثة التي سعى لها الرئيس الموريتاني السابق محمد ولد عبدالعزيز.

ويُرجح أن الفرنسيين مارسوا دوراً محورياً في بعض ترتيبات الانتخابات الرئاسية الأخيرة كالضغط على السلطة للسماح لبعض المعارضين بالترشح.

واستمر التعاون الموريتاني – الفرنسي في المجالات الأخرى، وكان من أبرز ثماره لعام 2019 منح موريتانيا دعماً بقيمة 10 ملايين يورو موجهة لدعم مشاريع اللامركزية في شرق البلاد، غير أن مخاطر الملف الأمني في الساحل وتحديات تمويل قوة مجموعة الدول الخمس بالساحل باتت تطرح تساؤلات على مستقبل تناغم الأجندة الموريتانية مع

الأجندة الفرنسية في هذا الشأن.

ففرنسا تأخذ على دول مجموعة الساحل، وعلى موريتانيا خصوصاً، قدراً كبيراً من ضعف الفاعلية في الحرب على الجماعات الإرهابية بالمنطقة، في حين ترى دول المجموعة أن القوى الغربية وعلى رأسها فرنسا لم تقدم الوسائل التي تتناسب مع حجم التحدي الأمني والعسكري بالساحل.

وقد اعتبر مراقبون أن دعوة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للقادة دول الساحل لحضور مؤتمر لتقييم الأداء العسكري لقوة مجموعة الدول الخمس بالساحل بمثابة نهاية العام بمثابة محاكمة على ضعف أداء قادة هذه الدول في الملف الأمني والعسكري.

علاقات موريتانيا بالاتحاد الأوروبي: يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك وممول للمشاريع التنمية بموريتانيا، وقد تحدث جواكيمو دورازيو، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بموريتانيا، في تخليد «يوم أوروبا»[1] عن عمق التعاون والشراكة بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي، مشيراً إلى أن الاتحاد الأوروبي يرصد حالياً 400 مليون يورو لمشاريع موريتانيا في مجالات الصحة والتنمية الريفية ودولة القانون.

واجتمعت الحكومة الموريتانية والاتحاد الأوروبي، بداية ديسمبر 2019، من أجل الحوار السياسي، ومثل هذا الحوار الذي ينظم طبقاً لاتفاق «كوتونو» بين الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادئ، الأول من نوعه مع الحكومة الحالية، ومكن من مناقشة مواضيع وطنية وإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

وعلى المستوى الوطني، انصب الحوار على برنامج وأولويات الحكومة حول الاستثمار ومناخ الأعمال ووضعية حقوق الإنسان.

وحيا الاتحاد الأوروبي انطلاقة التشاور بين السلطة والمعارضة الذي ساهم في خلق مناخ سياسي سلمي يفضي إلى التنفيذ التوافقي لأهداف الحكومة، كما أعرب الاتحاد عن تقديره لتماسك النهج وأهمية المبادئ التوجيهية التي عبر عنها الجانب الموريتاني حول هذا الموضوع.

العلاقات الموريتانية – الأمريكية: كان الملف الأمني سابقاً يأتي في طليعة اهتمام

(1) يتزامن هذا اليوم مع 9 مايو من كل سنة، وتحتفل به أوروبا بوحدتها.

الأمريكيين بموريتانيا، فالولايات المتحدة الأمريكية سعت لتقليص فارق تقدم حضور الأوروبيين عليها في موريتانيا عبر الدخول من بوابة محاربة الإرهاب، وكانت موريتانيا من ضمن الخيارات الأمريكية لإقامة قاعدة الأفريكوم في مثلث الرعب الذي تعد موريتانيا أحد أضلاعه الرئيسة، إلا أن هذا الاهتمام تعزز في السنوات الأخيرة بعد الاكتشافات الغازية بموريتانيا التي كان لشركة كوسوس- إنرجي الأمريكية دور كبير فيها.

فالواضح أن المجال الاقتصادي أصبح أحد مجالات الاهتمام الحيوي لأمريكا بموريتانيا، وقد عبر عن ذلك السفير الأمريكي مايكل دودمان في أكثر من مناسبة.

وفي مجال التنسيق الأمني، استلمت موريتانيا من الولايات المتحدة الأمريكية دعماً عسكرياً، في منتصف 2019، يتمثل في 155 سيارة عسكرية ومعدات قتالية وتجهيزات طبية لصالح الوحدة العسكرية الموريتانية المشاركة في مجموعة الدول الخمس بالساحل.

العلاقات الموريتانية - الصينية: علاقات موريتانيا بالصين قديمة وتعود إلى عام 1965، وقد ساهمت الصين في تمويل العديد من المشاريع في مختلف المجالات بموريتانيا، وقد تعززت هذه العلاقات مع الوقت حيث وصل مجموع المشاريع الصينية في موريتانيا إلى 99 مشروعاً منذ إقامة العلاقات بين البلدين، كما قدمت الصين لموريتانيا أكثر من 5.4 مليار ين صيني على شكل مساعدات مالية.

ووقعت الحكومة الموريتانية مع جمهورية الصين الشعبية في عام 2019 اتفاقاً سنوياً للتعاون الاقتصادي والفني تزيد قيمته على 40 مليون دولار أمريكي من أجل القيام بمشاريع يحدد الطرفان لاحقاً طبيعتها.

سادساً: خاتمة

إن الدبلوماسية الموريتانية اليوم بحاجة ماسة إلى المزيد من الانفتاح والمرونة بما يخولها الانضمام والمشاركة في التكتلات الإقليمية، التي أصبح ولوجها اليوم ضرورة تحتمها مصالح الاقتصاد والتعاون المشترك.

ثم إن الفرص الواعدة في مجال الثروة الغازية تتطلب هي الأخرى دبلوماسية اقتصادية

وتجارية على المستويين الإقليمي والعالمي من أجل كسب مستثمرين وشركاء لهذه الثروة، ويمكن أن تحقق البلاد قفزة كبيرة في هذا المجال، إذا قامت بإرساء دعائم لدبلوماسية ناجعة تستفيد من الموقع الجغرافي الذي يعتبر الأقرب بالنسبة لبعض الأسواق الأفريقية، وتستغل حالة الشلل الدبلوماسي التي تعيشها دول في الفضاء المغاربي كتونس وليبيا والجزائر لحد ما، نظراً لأوضاعها الداخلية بما يضمن حركة دبلوماسية فاعلة في المستقبل.

المحور الاقتصادي 2019:

يواصل هذا المحور عرض التطورات الاقتصادية الرئيسة مقرونة بالتعرض للتحديات الرئيسة والقضايا الكلية للاقتصاد الموريتاني، وذلك سيراً على منهجه في النسخة السابقة من هذا التقرير (التقرير العام لموريتانيا 2017/ 2018)، سبيلاً لإبراز الجوانب البنيوية في القضية التنموية لبلادنا، وعلى هذا الأساس تم اتباع المنهجية التالية:

أولاً: قراءة في المؤشرات الاقتصادية:

نمو الناتج الداخلي ومصادره.

النمو القطاعي.

التضخم والأسعار.

التبادلات التجارية (الميزان التجاري).

المالية العامّة.. التوازن الداخلي.

الدين الخارجي.

ثانياً: القطاع المصرفي:

القطاع المصرفي وشبح الإفلاس.

سوق رأس المال.. تراجع حضور القطاع المصرفي.

ثالثاً: التشغيل والبطالة:

واقع البطالة.

إستراتيجيات التشغيل.

القطاع غير المصنف والتشغيل الهش.

رابعاً: الفقر والهشاشة؛ تحدٍّ مزمن:

مؤشرات الفقر والهشاشة.

شبكات الأمان الاجتماعي.

خامساً: الاقتصاد الموريتاني في ضوء الاكتشافات الغازية:

حجم الاحتياطات المكتشفة.

عقود تقاسم الإنتاج، أي حصة لموريتانيا؟

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للغاز.

أولاً: قراءة في المؤشرات الاقتصادية:

1 - نمو الناتج الداخلي ومصادره[1]:

يتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي للعام 2019 نمواً بمقدار 6.9 %؛ «مدفوعاً بقوة النشاط في كل من القطاعات الاستخراجية وقطاع الصناعات غير الاستخراجية، ومعدلات التبادل التجاري المواتية»[2]، وقد وصل حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عام 2018 إلى 186.9 مليار أوقية جديدة (5227 مليون دولار)، ورغم التوقعات بنسبة نمو أقل عن العام الذي سبقه، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي للعام 2018 نمواً مكافئاً للعام 2017، وهو 3.6 %، وباستبعاد القطاعات الاستخراجية فقد حقق نمواً قدره 6.3 %.

ولو قمنا بتحليل الناتج المحلي الإجمالي فسنجد أن القيمة الإسمية للقطاع الأولي هي 48.8 مليار أوقية جديدة، وهو ما يشكل نصيب الربع تقريباً من قيمة الناتج الإجمالي الإسمية، وهي قيمة تحوم حولها غالباً مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، أما على مستوى مساهمته في نمو عام 2018، فقد مثلت نقطتين.

في حين مثلت مساهمة القطاع الثاني في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي 28 % مقابل مساهمة أكبر في العام 2017 (29.1 %)، كما شكلت مساهمة القطاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام 2018 نقطتين كذلك، وتبلغ القيمة الإسمية لهذا القطاع في العام 2018 نحو 48.7 مليار أوقية جديدة.

ووصلت القيمة الإسمية للقطاع الثالث 69.7 مليار أوقية جديدة، وهو ما مثل حوالي

(1) الأرقام المثبتة هنا مأخوذة من التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني والتقرير الاقتصادي والمالي وتقارير البنك الدولي وبياناته.

(2) صندوق النقد الدولي، بيان رقم 19/454، 11 ديسمبر 2019.

40 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لعام 2018، وبلغت مساهمته في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3.1 نقطة.

	القيم (مليارات أ ج)	النسبة في الناتج الإجمالي المحلي
القطاع الريفي	48,4	%28
القطاع الثانوي (الصناعي)	48,7	%28.3
قطاع الخدمات	75,2	%43.5
	172,1	

جدول (1): تكوين الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 حسب القطاعات الإنتاجية

أما على مستوى معدل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي، وهو المقياس المهم لمعرفة الدخل قياساً لعدد السكان، ويعطي صورة عن مستوى الثروة، فقد بلغ هذا المعدل عام 2018: 46.6 ألف أوقية جديدة (1306.8 دولار)، وهو ما مثل تقدماً يعزز مكانة موريتانيا في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل.

ويورد بيان صندوق النقد الدولي عن ميتسوهيرو فوروساوا، نائب المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي: «.. ارتفع النمو الاقتصادي إلى ما يقدر بنحو 3.6 % في عام 2018، ومن المتوقع أن يتسارع إلى 6.7 % هذا العام (2019)، بدعم من النمو المستمر والواسع النطاق في القطاعات غير الاستخراجية؛ مما يعكس قوة الطلب المحلي وبدء تنويع الاقتصاد، وتحسنت الآفاق المتوقعة، تدفعها معدلات التبادل التجاري الأكثر إيجابية والتطوير المزمع لحقل غاز بحري كبير، ومع ذلك؛ فلا تزال هناك مخاطر كبيرة تتعلق بتطورات الاقتصاد العالمي، وتقلب أسعار السلع الأولية، والأحوال الجوية غير المواتية، والشواغل الأمنية الإقليمية»[1].

وقد كان المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي قد وافق، في 6 ديسمبر 2017، على عقد اتفاق مع موريتانيا مدته ثلاث سنوات في إطار التسهيل الائتماني الممدد بقيمة قدرها 163.9 مليون دولار أمريكي، لدعم البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والمالي.

(1) صندوق النقد الدولي، بيان رقم 19/454، 11 ديسمبر 2019.

2 - النمو القطاعي:

تشير التوقعات إلى أن نمو القطاع الأول سيعرف تراجعاً في العام 2019 عن النمو المسجل في العام السابق، حيث سيحقق نمواً 5.3 %، وكان القطاع الأولي قد حقق نسبة نمو 7.2 % عام 2018، ورغم أن الزراعة لا تمثل سوى 15 % من قيمة الناتج الإجمالي للقطاع، فإنها شكلت 28.7 % من نموه في عام 2018، وحافظ القطاع الفرعي (التنمية الحيوانية) على نسبة ثابتة للنمو (2 %)، فيما اطرد نمو قطاع الصيد من 9.5 % (عام 2017) إلى 12 % (عام 2018).

إن هذا التحسن تم رغم ضعف التساقطات المطرية وضعف الزراعة الخريفية (غير المروية)، وهو ما يؤكد إمكانية تقوية القطاع الريفي من خلال تطوير قطاع الثروة الحيوانية، ومن خلال التركيز على الزراعة المروية وتطوير عمليات الاستصلاح، ويؤكد ذلك الإمكانيات غير المستغلة للزراعة، التي يمكن أن ترفع من مساهمة هذا القطاع الفرعي المهم، وتحقيق الاكتفاء من مستوردات المواد الغذائية.

أما القطاع الثانوي، فمن المتوقع أن يسجل نسبة نمو 12 % للعام 2019، بعد نمو سلبي له في العام 2018، إذ انخفض الناتج المحلي الحقيقي له بنسبة 6.8 %، وذلك بسبب تراجع الإنتاج من الحديد الخام الذي انخفض من 11.8 مليون طن عام 2017 إلى 10.7 مليون طن عام 2018، وذلك رغم الارتفاع المسجل في القيمة الإسمية للناتج المحلي الإجمالي للذهب والنحاس؛ حيث زاد من 8.6 مليار أوقية ج إلى 9.2 مليار أوقية ج (من عام 2017 حتى 2018).

وفي ظل توقع لاستمرار انخفاض سعر الحديد ليصل 60 دولار للطن، فإن النجاح المسجل أخيراً لشركة سنيم في وصول الإنتاج مع نهاية العام 2019 لـ12 مليون طن، قد لا ينعكس في مساهمة نوعية في تحقيق مستهدفات النمو التي تنص عليها إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

وموازاة مع هذا التراجع في نمو الصناعات الاستخراجية، شهدت الصناعات المعملية انخفاضاً في النمو هي الأخرى، وعرف فرع البناء والأشغال العامة تراجعاً طفيفاً من نسبة نمو له قدرها 8.8 % عام 2017 إلى 7.7 % للعام 2018.

ويتوقع أن يتراجع نمو قطاع الخدمات في العام 2019 إلى 5.5 % مقابل 8.4 % عام 2018، حيث سُجل نمو معتبر في فروع النقل والاتصالات (19.4 %) والتجارة العامة (6.6%).

	القيم (مليارات أ ج)	% في الناتج الإجمالي المحلي
الثروة الحيوانية	34,1	%19.8
الزراعة	7,5	%4.3
الصيد	6,9	%4
الصناعات الاستخراجية	17,9	%10.4
الصناعات المعملية	14,3	%8.3
البناء والأشغال العامة	16,5	%9.5
النقل والاتصالات	11,6	%6.7
التجارة	16,9	%9
الخدمات الأخرى	26,6	%15.4
الإدارات العمومية	20	%11.6
الناتج المحلي الإجمالي	172,1	%100

جدول (2): تكوين الناتج المحلي الإجمالي (القطاعات الفرعية)

3 - التضخم والأسعار:

لقد سجل المستوى العام للأسعار في العام 2019 تناقصاً نسبياً وصل بمقتضاه لـ 2.7 % [1]، مقابل 3.2 % للعام 2018؛ ما يعني تراجعاً بنسبة 0.5 %، وحيث شهدت أسعار كل من المواد الغذائية والنقل والصحة والتعليم والملابس ومجموعة السكن والمياه والغاز والكهرباء والمحروقات تزايداً ملحوظاً في عام 2018، كانت الزيادة عام 2019 أقل في سلة المنتجات الغذائية والسكن والنقل، فيما كان التغير بنسب زيادة أكبر في مجموعات الصحة والتعليم والملابس والتبغ والمنشطات:

(1) المكتب الوطني للإحصاء، المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك، ديسمبر 2019.

السلات	نسبة التغير على مدى سنة (%) 2019 –	نسبة التغير على مدى سنة (%) 2018 –
المنتجات الغذائية	2,5+	4,9+
التبغ والمنشطات	132,8 +	45+
الملابس والأحذية	1٪+	0,7+
السكن، الماء، الغاز، الكهرباء ومحروقات أخرى	0,1–	0,3
الأثاث	1,1+	1,1+
الصحة	5,7+	1
النقل	0,9+	3,7+
الاتصالات	2,9+	2,9–
الترفيه والثقافة	1,4+	3+
التعليم	4+	1,8+
المطاعم والفنادق	4,2+	2,5+
السلع والخدمات المتنوعة	1,2+	1,5+
نسبة التضخم الكلية	2,7	3,2

جدول (3): المستوى العام للأسعار بين سنتين

وقد بلغ معدل التضخم شهرياً 0.3 % في العام 2019.

4 - التجارة الخارجية[1]:

يواصل الميزان التجاري عجزه المزمن، ووصل عام 2019 (بدون الفصل الأخير) إلى حدود 19 مليار أوقية جديدة، وفي حين بلغت الواردات 96.896 مليار أ ج، كانت قيمة الصادرات 78.142 مليار، وهو ما يمثل تغطية للواردات بنسبة 80.6 %، وعلى كلٍّ تعكس السنة الماضية زيادة معتبرة في قيمة التعاملات الخارجية.

ووصل رصيد الميزان التجاري عام 2018 نحو –25.3 مليار أوقية جديدة، أي ضعف

(1) البنك المركزي الموريتاني، النشرة الإحصائية الفصلية، الفصل الثاني، 2019.

القيمة عام 2017، وذلك بسبب زيادة في الواردات بلغت 24.1 % لم تواكبها الصادرات بقيمة مقاربة (زيادة 7.2 % فقط)، ولذلك تعكس نسبة تغطية الصادرات للواردات تراجعاً كبيراً عن النسبة المسجلة عام 2017، إذ انتقلت هذه النسبة من 84 % إلى 73 %.

وتفصيلاً؛ تطورت الصادرات من 61.6 مليار أ ج إلى 67.7 مليار أ ج، فيما تزايدت الواردات من 74.9 مليار أ ج إلى 93 مليار أ ج، ليتعزز العجز التجاري (13.3 مليار عام 2017، 25.2 مليار عام 2018).

ومثلت قيمة صادرات السمك والحديد من مجمل الصادرات عام 2018 نحو 44.6 مليار أ ج، ما مثل 65 % في هيكل الصادرات، ومثلت المنتجات الغذائية 17 % من قيمة الواردات، فيما شكلت المواد البترولية (المحروقات) النسبة الأكبر (33 %)، والمستلزمات (23 %) ومواد البناء (8 %)[1].

وقد مثلت قيمة الصادرات المعدنية 62.4 % من مجموع الصادرات في الفصل الثالث من هذا العام (2019)؛ منها 37 %، 6 % حديداً، و19.1 % ذهباً، و5.8 % نحاساً، ومثلت الصادرات السمكية 36.9 %[2]، وهي قيم تقارب نفس القيم المسجلة في الفصلين الأول والثاني.

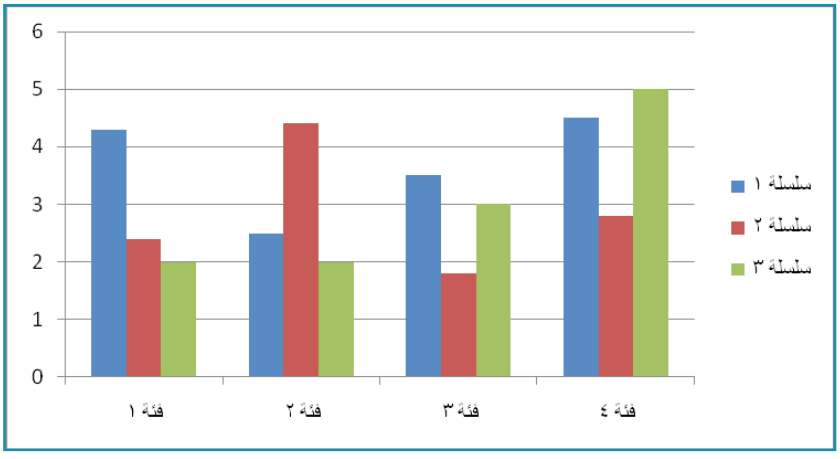

شكل (1): هيكل الصادرات في الفصل الثالث من عام 2019

(1) البنك المركزي الموريتاني، النشرة الفصلية، وموقع الخزينة المركزية الفرنسية على الإنترنت.

(2) ONS /note trimestrielle du commerce extérieure de la Mauritanie 3 trimestre 2019

5 - المالية العامة.. فائض محدود بعد سنوات من العجز:

حقّقت ميزانية عام 2018 فائضاً بنسبة 3.2 % من الناتج المحلي الخام، وذلك مقابل عجز بلغ 0.04 % من الناتج المحلي الخام عام 2017[1]، وقد جاء هذا الفائض بعد سنوات من العجز وتحديداً منذ العام 2014، وهي نتيجة تظهر تفوق موريتانيا على الدول المماثلة التي تعتمد على تصدير المواد الأولية خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء[2]، وقد تحقّق هذا الفائض خاصّة بفضل الإيرادات الضريبية التي وصلت إلى رقم غير مسبوق، وفي المقابل قلّصت الحكومة الإنفاق خاصة في بند الاستثمار[3]، فقد زادت إيرادات الميزانية بنسبة 15 % مقارنة مع عام 2017 بزيادة الإيرادات الضريبية التي مثلت نسبة 63.8 % من مجموع الإيرادات، ونسبة 19.3 % من الناتج المحلي الخام، محقّقة ارتفاعاً بنسبة 12.2 % مقارنة مع العام 2017، وفي المقابل؛ تراجعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 3 %، وتراجعت الهبات بنسبة 28.9 %.

أما بخصوص النفقات، فقد سجّلت ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 2.8 %، تركّز على النفقات الجارية التي زادت بنسبة 4.5 % بسبب زيادة الإنفاق على تسديد فوائد الديون، وكذلك ضمان استقرار أسعار المحروقات بعد ارتفاعها عالمياً، ومقابل الارتفاع في النفقات الجارية تراجعت النفقات الاستثمارية بنسبة 0.8 % سواء تعلق الأمر بالاستثمارات العمومية الممولة ذاتياً أو تلك المموّلة بهبات خارجية.

6 - الدين الخارجي:

تزايدت المديونية الموريتانية في عام 2018 بـ167 مليون دولار أمريكي، وتتشكل من قروض مع جهات متعددة الأطراف، إذ تم إبرامها مع مؤسسات دولية وإقليمية، كالبنك الإسلامي للتنمية والصندوق الأفريقي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبلغ الدين الخارجي 3.698 مليار دولار أمريكي عام 2018 [4] ، ما يمثل 79 %

(1) Rapport annuel, Banque Centrale de Mauritanie, 2018, p. 46
(2) Rapport sur la situation économique en Mauritanie, Banque Mondiale, 2018, p. 6
(3) Fond monétaire international, 2ieme revue de l'accord, Décembre 2018, p. 13
(4) بيانات البنك الدولي، والبنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي.

من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يقترب من النسبة الحرجة (80 %)، وإن كانت النسبة تشكل تراجعاً، حيث بلغت 82 % عام 2017.

وبلغت خدمة الدين عام 2018 نحو 364.5 مليون دولار أمريكي، شكلت الأقساط 77 % منها، والبقية فوائد[1]، وهكذا مثلت نسبة خدمة الدين (الفوائد والأقساط) إلى الصادرات من السلع والخدمات 18.8 %، وهي نسبة أقل من 20 % المقبولة معيارياً.

ثانياً: القطاع المصرفي والمالي

1 - القطاع المصرفي.. وشبح الإفلاس

تهيمن المصارف على النظام المالي في موريتانيا وقد شهد هذا القطاع زيادة كبيرة في أعداد المصارف الجديدة خلال السنوات العشر الماضية، فقد تم إنشاء 8 مصارف جديدة، لكن مساهمتها في تمويل الاقتصاد لا تسير على نفس الوتيرة.

يتألف القطاع المالي الموريتاني في نهاية عام 2018 من 18 مصرفاً، من بينها 7 مصارف إسلامية، بالإضافة إلى قطاع التمويل الأصغر الذي يتألف من 3 شبكات، و21 مؤسسة تمويل وصندوق الإيداع والتنمية وهو مؤسسة تمويل حكومية، وتوجد في البلاد كذلك 17 شركة للتأمين.

وقد توسّعت شبكة فروع المصارف لتصل إلى 272 وكالة تغطي جميع عواصم الولايات ومعظم المقاطعات، فيما تبلغ نسبة التعامل مع المصارف Bancarisation %30 أخذاً بعين الاعتبار المتعاملين مع مؤسسات التمويل الأصغر، طبقاً لأرقام البنك المركزي الموريتاني[2]، لكنّ البنك الدولي –في تقريره لعام 2018 عن الاقتصاد الموريتاني– يقدر نسبة المتعاملين مع القطاع المالي بأدنى من ذلك، فمن لديهم حساب في مؤسسات مالية لا يتجاوز 20.8% عام 2018 متراجعاً من نسبة 22.8 % عام 2017[3]؛ وهو ما يعني أن نسبة التعامل مع المصارف

(1) البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي، يونيو 2019.

(1) Rapport annuel, Banque Centrale de Mauritanie, 2018, p. 56

(2) Rapport sur la situation économique en Mauritanie, Banque Mondiale, 2018, p. 5

في تراجع، وهو أمر منطقي خاصة في ظل الصعوبات التي واجهها عدد من المصارف وأثّرت بشكل كبير على ثقة المتعاملين في القطاع المصرفي.

وقد عرفت ودائع القطاع المصرفي تحسناً بنسبة 12.27 % في يونيو 2019، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018، حيث انتقلت من 56.9 مليار أوقية جديدة إلى 64.9 مليار أوقية جديدة، ومثّلت الودائع لأجل نسبة 22.2 % من مجمل الودائع، فيما مثّلت ودائع الدولة نسبة 2 % فقط[1].

وقد شهد الائتمان المحلي زيادة ملحوظة بقيادة القروض الموجهة للاقتصاد التي بلغت 72.5 مليار أوقية جديدة في يونيو 2019، مقابل 67.1 مليار أوقية في نفس الفترة من عام 2018؛ أي بزيادة بنسبة 7.4 %[2]، ويعزى هذا التحسّن إلى الأداء الجيد للاقتصاد بالإضافة إلى بدء نشاط مؤسسات مصرفية جديدة[3].

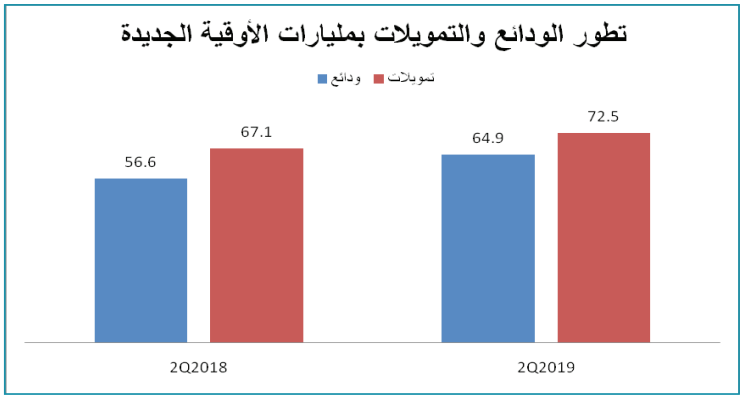

ويتوزّع الائتمان المصرفي إلى قروض للاستهلاك بنسبة 33 %، وقروض للتجارة بنسبة 18 %، والخدمات بنسبة 17 %، والبناء 13 %، فيما لا تتعدى حصة قطاع الصيد 7 %، و12 % لقطاعات مختلفة مثل الصناعة التحويلية والنقل وتربية المواشي[4]، وهو ما يعكس تركّزاً كبيراً للتمويلات في مجالات غير إنتاجية، فيما لا تحصل قطاعات أخرى، ذات

(1) النشرة الإحصائية الفصلية، البنك المركزي الموريتاني، أغسطس 2019، ص 46.

(2) نفس المصدر، نفس الصفحة.

(1) Rapport annuel, Banque Centrale de Mauritanie, 2018, p. 50

(4) Fond monétaire international, 2ieme revue de l'accord, Décembre 2018, p. 28

قدرات تشغيلية كبيرة ومردودية اقتصادية مهمة، سوى على حصة محدودة من هذه التمويلات.

وهكذا، فإن القطاع المصرفي لا يزال هشاً رغم التوسع الكمي الذي شهده في السنوات والزيادة المتذبذبة في حجم التمويلات التي يقدمها للاقتصاد التي يعود الفضل فيها إلى نمو الطلب المحلي وخطوط التمويل الجديدة الخارجية التي استفاد منها هذا القطاع[1]، لكن القطاع يعاني أكثر فأكثر من أزمة سيولة أدّت إلى تباطؤ نسبة نمو القروض الداخلية التي يتوقع ألا تتجاوز عام 2019 حدود 3.5 %، مقابل 15.7 % عام 2018، كما أن نسبة التمويل الموجه للقطاع الخاص ضعيفة ولا تتعدى 29.1 % من الناتج المحلي الخام عام 2017، وهي نسبة أدنى بكثير من المعدل في أفريقيا جنوب الصحراء حيث وصل إلى 50.2 % في نفس السنة[2].

هذا بالإضافة إلى مؤشرات أخرى من بينها نسبة الديون المتعثرة من إجمالي الديون التي لا تزال مرتفعة بشكل كبير، فقد انتقلت من 22.4 % عام 2017 إلى 22.9 % في ديسمبر 2018[3].

وقد انعكست هذه الوضعية بشكل جلي في الصعوبات التي يواجهها عدد من البنوك خاصة تلك التي أنشأت خلال السنوات الأخيرة، واثنان منها على الأقل على حافّة الإفلاس، حيث تعجز عن صرف شيكات عملائها، هذه الوضعية يعزوها المتخصصون إلى ضعف حوكمة هذه البنوك وضعف الرقابة المصرفية على مستوى البنك المركزي، وهو ما جاءت المنظومة القانونية الجديدة التي أطلقت منتصف عام 2018 للتغلب عليه، حيث تم النص على جملة من الإجراءات؛ من بينها إنشاء مجلس للاحتراز والتسوية والاستقرار المالي، كما تم تكريس دور البنك المركزي في التدخل لتوفير السيولة للمؤسسات التي تواجه بعض الصعوبات، إلى غير ذلك من الإجراءات الجديدة في النظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني الجديد[4].

(1) Rapport sur la situation économique en Mauritanie, Banque Mondiale, 2018, p. 5
(2) Donnés de la Banque Mondiale disponible sur : https://cutt.ly/FrxU0ls
(3) Rapport sur la situation économique en Mauritanie, p. 5
(4) قانون رقم 034 2018- المتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني.

فيما تم النص في قانون البنوك الجديد على جملة أخرى من الإجراءات، من بينها تحديد مهام مجالس الإدارة وتعزيز فعاليتها، والفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، واستحداث منصب مدير عام مساعد مستقل عن المدير العام، واعتماد سياسة جديدة لحالات تعارض المصالح، هذا بالإضافة إلى تنظيم قطاع المالية الإسلامية الموجود منذ فترة طويلة دون أن يكون خاضعاً لأي نوع من التنظيم القانوني[1].

2 - سوق رأس المال.. تراجع حضور القطاع المصرفي

يقتصر سوق رأس المال في موريتانيا على بيع أذونات الخزينة (التقليدية والإسلامية) ونشاط السوق المصرفية البينية المحدودة.

فبخصوص أذونات الخزينة، فقد بلغ حجمها 32.4 مليار أوقية جديدة عام 2018، متراجعة بنسبة 6.9 % مقارنة مع العام 2017، وكانت آجالها قصيرة جداً؛ حيث تراوحت بين 4 أسابيع و13 أسبوعاً.

وقد تراجعت حصة القطاع المصرفي في الاكتتاب في هذه الأذونات حيث لم تتعد 11.7 %، مقابل 26.8 % عام 2017، ويعود ذلك إلى تراجع سيولة هذا القطاع كما جرى الحديث عنه أعلاه.

وبخصوص تبادل السيولة بين المصارف، فقد تراجع بنسبة 27 % ليصل إلى 2.3 مليار أوقية جديدة عام 2018، مقابل 3.4 مليار أوقية عام 2017، ولا تزال هذه السوق ضعيفة جداً ومعاملاتها محدودة حيث لم تتعد 26 عملية خلال عام 2018، كما أنها تقتصر على آجال قصيرة جداً بين يوم واحد وثلاثة أيام[2].

ثالثاً: الفقر والهشاشة.. تحدٍّ مزمن:

لا تزال مؤشرات الفقر والهشاشة الاجتماعية في موريتانيا في مستويات مرتفعة جداً؛ فأكثر من ثلث الموريتانيين تحت خط الفقر.

(1) قانون رقم 2018 038- مكرر يتضمن تنظيم مؤسسات القرض.

(2) Rapport annuel, Banque Centrale de Mauritanie, 2018, p. 50

1 - مؤشرات الفقر والهشاشة:

تعود آخر البيانات الوطنية[1] حول الفقر في موريتانيا إلى عام 2014 تاريخ إصدار المكتب الوطني للإحصاء تقرير «ملامح الفقر»[2]، وهو التقرير الذي قدّر نسبة السكّان تحت خط الفقر بـ31 %، مقابل 42 % عام 2008، غير أن الملاحظ أن الفقر لم يشهد تراجعاً في العاصمة نواكشوط، وذلك بسبب الهجرة المستمرة إليها حيث تجتذب الأشد فقراً، كما أن مستوى التشغيل لا يزال ضعيفاً[3]، يضاف إلى ذلك أن نظام التكافل الاجتماعي التقليدي قد انهار أو في طريقه للانهيار، حيث لم يعد بإمكان الكثيرين الاستفادة منه.

وترتبط الهشاشة بالفقر وإن كان المفهومان يشيران إلى بعدين مختلفين، فالفقر مفهوم ثابت، والهشاشة دينامية، وهي تشير إلى الصيرورة ونتيجتها، فهي تعرف بأنها احتمال الدخول في الفقر بعد أزمة أو صدمة ما، وهنا تظهر في المستوى النظري أهمية الانتقال من دراسة الفقر بما هو وضعية ثابتة إلى دراسة تأثير الأحداث والأزمات على وضعية الأفراد والجماعات والإستراتيجيات التي يتبناها هؤلاء للخروج من الفقر أو لتجنبه»[4].

والهشاشة في موريتانيا تجد جذورها في انتشار البطالة، علاوة على تركز التشغيل في القطاع غير المصنف، حيث يحصل الموظفون على أدنى الأجور ولا يستفيدون في الغالب من ضمان صحي أو اجتماعي.

2 - شبكات الأمان الاجتماعي:

تنفذ الحكومة الموريتانية عدداً من برامج الحماية الاجتماعية لمساعدة الأسر الأشد فقراً، حيث أطلقت عام 2013 إستراتيجية للحماية الاجتماعية، وأقامت نظاماً لشبكات الأمان الاجتماعية تشرف عليه إدارة السجل السكاني التي تتبع لوزارتي الاقتصاد والشؤون

(1) يتم الآن وضع اللمسات الأخيرة من طرف المكتب الوطني للإحصاء على دراسة جديدة لأوضاع السكان الاقتصادية، كما تعمل إدارة السجّل السكّاني على تحديث بياناتها الخاصّة بالأسر الأكثر فقراً.

(2) Profile de la pauvreté 2014, ONS, p. 10

(3) Banque Mondiale en Mauritanie, 2018, disponible sur : https://cutt.ly/JrcesQQ

(4) دراسة الطبقة الوسطى بالمغرب، مقاربة جديد، سعد الدين إكمال، مجلة عمران، عدد 23، شتاء 2018، ص 169.

الاجتماعية وتتولى تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية[1].

هذا العمل الحكومي على الصعيد الاجتماعي توّج مؤخراً بإنشاء مندوبية عامة يعهد لها -حسب رئيس الجمهورية- «بتسيير كل البرامج والمشاريع المتعلقة بمكافحة الفقر والهشاشة، وتصل ميزانيتها خلال 5 سنوات إلى 200 مليار أوقية قديمة»، وهي المندوبية المدعومة بمجلس رئاسي «لمتابعة السياسات الاجتماعية، سيتكفل بالمتابعة الدقيقة والمنتظمة لمستوى نجاعة وفاعلية تنفيذ هذه السياسات في محاربتها للفقر والغبن والهشاشة وفي تحسينها لجودة الخدمات الأساسية»[2].

وقد تم بالفعل تخصيص 4 مليارات أوقية جديدة لهذه المندوبية التي لم تبدأ بعد عملها، لكن نظرة على بنود ميزانيتها تعطي انطباعاً بأنها تسير على نفس خطى البرامج السابقة، وخاصّة وكالة التضامن التي حلّت محلها.

وقد أوصى البنك الدولي في تقييمه لنظام شبكات الأمان الاجتماعية الموريتانية بتحسين مستوى الاستهداف من خلال توسيع السجل الاجتماعي ليشمل جميع الأراضي الموريتانية وتحيينه باستمرار، وكذلك على مواجهة الصدمات من خلال إنشاء صندوق للطوارئ[3].

رابعاً: التشغيل والبطالة

تشكل البطالة أحد التحديات الرئيسة للاقتصاد الموريتاني، وأحد أسباب ارتفاع معدلات الفقر، وقد اعتمدت عدة سياسات للتشغيل للقضاء على الظاهرة التي تظهر الأرقام أنها في تزايد مستمر؛ وذلك من خلال دعم التشغيل الذاتي وتشجيع القطاع الخاص على تشغيل العاطلين إلى غير ذلك.

(1) موقع السجل الاجتماعي على الإنترنت: http://www.rs.gov.mr/

(2) خطاب الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني بمناسبة ذكرى الاستقلال الـ59، متاح على الرابط التالي:
https://cutt.ly/0rmHsor

(3) Rapport sur la situation économique en Mauritanie, 2018, p.36

1 - واقع البطالة:

تراجعت نسبة النشاط في البلاد من 44.3 % عام 2012 إلى 41.5 % عام 2017، وبحسب آخر تقرير للمكتب الوطني للإحصاء حول وضعية التشغيل والقطاع غير المصنف صدر عام 2017، فإن نسبة البطالة تصل 11.6 %، أما آخر تقرير لمنظمة العمل الدولية صادر نهاية عام 2018، فيبين أن نسبة البطالة في صفوف الشباب في موريتانيا تصل 31 %، فيما تصل البطالة للفئة بين 15 و24 سنة إلى 47 %[1]، ويمثل من هم دون سن الأربعين في موريتانيا نسبة 90 % من السكّان.

ويرجع هذا الفرق الكبير بين النسب الرسمية وتقارير المنظمات الدولية إلى طبيعة المقاربات المتبعة في المسوح، إذ إن بعض المسوح تعتبر من يعمل لساعة واحدة خلال اليوم أو من يعمل ليوم واحد من الأسبوع بأجر منتظم غير عاطل عن العمل.

ويعمل ما يناهز 85 % من القوى العاملة في وظائف غير منتظمة في القطاع غير المصنف؛ مما يعني الحرمان من الضمان الاجتماعي والصحي وغير ذلك من الحقوق التي تكفلها قوانين الشغل المحلية والدولية، هذا علاوة على كونه لا يوفر فرصاً للتدريب واكتساب المهارات؛ ما يجعل العاملين فيه أكثر تعرضاً للفقر والهشاشة الاجتماعية[2].

2 - إستراتيجيات التشغيل:

نفّذت الحكومة الموريتانية خلال العقود الأخيرة عدة إستراتيجيات للتشغيل، من أهمها:

صندوق الدمج وإعادة الدمج في الحياة النشطة عام 1985 الذي كان يهدف إلى «تمويل الأنشطة الاقتصادية الصغيرة التي تولد فرص عمل من أجل مساعدة الشباب الباحثين عن عمل والعمال العائدين والمتقاعدين الراغبين في ممارسة نشاط مهني»[3]، تظهر البيانات الحكومية أنه قام بصرف مئات الملايين في تمويل المشاريع التنموية.

(1) https://www.ilo.org/africa/countries-covered/mauritania/lang--fr/index.htm
(2) Situation de l'emploi et du secteur informel en Mauritanie 2017, ONS, p. 57
(3) Décret no 85104- du 15 mai 1985, Journal officiel, 198529-05-, No. 638639-, pp. 251253-

سياسات القروض المصغرة لإنشاء المؤسسات التي قامت بها مفوضية حقوق الإنسان ومكافحة الفقر والدمج، التي أنشئت عام 1998 بهدف محاربة الفقر ودمج العاطلين عن العمل.

إنشاء الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب مع بداية العام 2005 التي ما زالت –حتى عام –2019 تسند لها غالبية برامج التشغيل، وقد مولت مئات المشاريع في مجال التشغيل.

وآخر هذه الإستراتيجيات هي الإستراتيجية الوطنية للتشغيل (2019 – 2024) التي قدمت بمجلس الوزراء نهاية عام 2019، وتهدف هذه الإستراتيجية بصورة خاصة إلى تطوير شعب التكوين وجعلها في متناول الشباب خارج المنظومة التربوية، وترقية التشغيل الذاتي وتوفير التمويل المناسب له، إضافة إلى مواكبة مقاولات الشباب، ولتطبيق هذه الإستراتيجية تم إنشاء منسقية عامة للتشغيل، سيتم من خلالها تجميع كافة فرص العمل التي ومشاريع التشغيل تتيحها مختلف القطاعات الحكومية.

وبعد استعراضنا لأهم إستراتيجيات التشغيل، وبالنظر إلى استفحال مستوى البطالة، يتضح أن فعاليتها تبقى محدودة؛ وذلك راجع إلى:

- ضعف القطاع الخاص ومحدودية قدرته الاستيعابية للعمالة.
- عدم ملاءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.
- ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر وتركّزه في القطاعات الإستخراجية غير المولدة لفرص العمل بشكل كبير.
- عدم تقويم هذه الإستراتيجيات والبرامج المتتالية للتأكد من فعاليتها وما إذا قامت بدورها.

3 - القطاع غير المصنف والتشغيل الهش:

يعتبر القطاع غير المصنف من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول النامية، ويمثل نسبة كبيرة من اقتصاديات دول المغرب العربي، فوفقاً لمنظمة العمل الدولية؛ فإن القطاع

غير المصنف يمثل نسبة كبيرة من اقتصاديات المنطقة؛ حيث يمثل 75 % من فرص العمل في موريتانيا، و70 – 80 % في المغرب، و40 % في الجزائر، كما أنه يمثل مصدراً للتوظيف بنسبة 90 % في الدول النامية عموماً[1].

وتقدم منظمة العمل الدولية مقترحات بخصوص ترسيم هذا القطاع بدءاً من توفير الحماية الاجتماعية الدنيا، ولا سيما فيما يتعلق بحوادث العمل، وإنشاء جسور مع الاقتصاد الرسمي من خلال استخدام الأدوات المالية مثل القروض الصغيرة، أو حتى المشاركة في الصفقات العامة من أجل تحويل الفاعلين في القطاع غير المصنف إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة[2].

خامساً: الاقتصاد الموريتاني في ضوء الاكتشافات الغازية

م الاحتياطات المكتشفة:

أعلنت شركة KOSMOS Energy، يوم 1 يوليو 2019، عن اكتشاف مخزون من الغاز الطبيعي عالي الجودة يعزز كثافة الاحتياطات المكتشفة في حقل آحمييم – السلحفاة الكبرى (تورتو) منذ العام 2015، ويتعلق الأمر ببئر جديدة (GTA–1) على خط الساحل الشرقي داخل منطقة تطوير الوحدة الكبرى في حقل «السلحفاة»، ولم تعطِ الشركة رقماً محدداً لاحتياطيات هذه البئر، إلا أنها أعلنت تشكلها في طبقة يبلغ طولها 30 متراً من الغاز ذي المواصفات العالية، ويجري الآن حفر «YAKAAR– 2» في الجانب السنغالي، ويجب أن يكون الحفر قد بدأ (حسب المعلن) في بئر «ORCA–2» في الجانب الموريتاني في الربع الثالث من عام 2019 [3].

وتتوقع شركة بريتش بتروليوم التي اشترت حقوق استغلال حقل آحمييم من شركة KOSMOS energie أن يكون حجم الاحتياطات في حقل السلحفاة «آحمييم الكبير» أكثر

(1) Women and men in the informal economy, 2018, ILO, p. 27

(2) الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مصدر سابق، ص 32 وما بعدها.

(3) investors.kosmosenergy.com

من 50 تريليون قدم مكعب، ويعتبر حقل السلحفاة أهم اكتشاف غازي في المنطقة بعد اكتشاف حقل زهر بمصر عام 2015.

ويمثل الاحتياطي المؤكد في حقل تورتي (15 تريليون قدم مكعبة) نسبة 0.2 % من الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز، وتسيطر روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى والشرق الأوسط على نسبة 70 % من الاحتياطي العالمي، إلا أن حجم إنتاج الغاز الطبيعي عالمياً ما زال في حدود 1 % فقط من احتياطياته، مما يمنح مشاريع الإنتاج التي يتم إطلاقها وضعاً نسبياً أفضل.

يسعى المشروع الذي تشغله بريتش بتروليوم (BP) لإنتاج كميات ضخمة من الغاز تقع في عمق المياه بحوالي 2800 متر، ويُنقل ذلك الغاز على طول أكثر من 100 كلم من خطوط التدفق إلى نظام إنتاج الغاز الطبيعي المسال العائم النموذجي[1].

إلا أن الاكتشاف الأكبر هو إعلان شركة KOSMOS وBP في بيان مشترك، يوم 28 أكتوبر 2019، عن وجود احتياطيات من الغاز الطبيعي عالي الجودة في حقل «بير اللّ» الموجود على بعد 60 كلم شمال حقل آحمييم المشترك، معلنة أن احتياطياته تصل إلى 50 تريليون قدم مكعبة، فيما قدرت بعض المصادر احتياطياته بـ60 تريليون قدم مكعبة[2]، وجاء في بيان الشركتين أن الاحتياطات تتوزع بين بئرين، هما «أوركا» و«مارسوين» ووصف البيان بئر أوركا بأنه «أكبر اكتشاف للهيدروكربونات في العالم في هذا العام حتى الآن»، وبذلك تكون مجموع الاحتياطات غير المؤكدة في الحقلين تورتو وبير اللّ (110 تريليونات قدم مكعبة)، ما يمثل نسبة 1.4 % من الاحتياطيات العالمية من هذه المادة[3].

2 - عقود تقاسم الإنتاج، أي حصة لموريتانيا؟

وقعت الأطراف المعنية (السنغال وموريتانيا وشركتا بريتش بتروليوم البريطانية

(1) Bernard Looney: Chief executive Of BP :mauritania-and-senegal's-new-offshore-opportunities 41

(2) https://www.mees.com/201814/12//oil-gas/mauritania-bp-eyes-second-hub-with-tortue-set-for-take-off

(3) تعرف هيئة سيديغاز الفرنسية الاحتياطات المؤكدة بأنها الكميات المكتشفة التي يتأكد بقدر معقول من اليقين إمكانية إنتاجها في ظل الظروف الاقتصادية والفنية السائدة.

وكوسموس إنيرجي الأمريكية)، في 12 ديسمبر 2018، على القرار النهائي لإعلان استثمار حقل آحمييم الكبير للغاز.

وعلى مستوى عقد موريتانيا مع الشركة الأمريكية، فقد مكن عقد حقل السلحفاة الطرف المستثمِر من إنتاج وتسويق غاز الحقل 30 عاماً قابلة للتجديد 10 سنوات، مقابل توزيع للإنتاج مرتبط بتطور مطرد للكميات، ونصيب في المشروع بنسبة 10 %، وحقوق ضريبية وعلاوات أخرى.

أما على مستوى تقاسم عائدات المشروع مع الطرف السنغالي، فقد نص اتفاق التعاون الثنائي بشأن تطوير واستغلال حقل «تورتي/ أحمييم الكبير» الموقع في نواكشوط، 9 فبراير، بين موريتانيا والسنغال في الفقرة الثانية من المادة السادسة منه على أنه «تتفق الدولتان –بصفة مؤقتة– على أن توزيع إنتاج المحروقات من منطقة حقل تورتو /أحمييم الكبير وكذا تكاليف الاستكشاف والتطوير والإنتاج والتخلي المرتبطة به سيجري تقاسمها على أساس متساو، أي 50 % في المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لموريتانيا و50 % في المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للسنغال»[1].

وقد نص الاتفاق على أن تتم إعادة تحديد توزع احتياطيات الحقل بين الطرفين بعد 5 سنوات من تاريخ بدء الإنتاج التجاري (أي في عام 2027)، كما حدد الاتفاق طرق إجراء إعادة التحديد الأخرى، وتهدف إعادة التحديد إلى التقاسم العادل الذي يعكس النسب الجيولوجية الحقيقية للمحروقات الخام الموجودة في الحقل.

في تصريح لوزير الطاقة والبترول والمعادن الموريتاني (يوليو 2018)، فإن حصة موريتانيا من عائدات الغاز في مرحلة الإنتاج المتوقع أن تبدأ في عام 2022 ستصل إلى 20 %، وذلك بموجب الاتفاق مع الشركات المستغلة للحقول، ويخفي هذا التصريح وراءه تقديراً تخمينياً في نظرنا، إذ يتعلق نصيب موريتانيا من إيرادات الحقل بمستويات متباينة من العقد، تشمل بعد استرجاع معتبر للتكاليف يصل لـ62 %، توزيعاً للإنتاج بموجب معادلة تتحكم فيها مردودية الحقل العالية على الشركة المستغلة، بحيث لن يتعدى نصيب موريتانيا 30 % من النسبة المتبقية بعد استرداد التكاليف إلا إذا جاوزت نسبة صافي الدخل على

(1) مشروع قانون اتفاق التعاون الثنائي بشأن تطوير واستغلال احتياطيات حقل تورتي /أحمييم الكبير، الموقع في نواكشوط بتاريخ 9 فبراير 2019 بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية وجمهورية السنغال.

الاستثمارات التراكمية الواحد، أي إذا كان صافي الدخل أكبر من الاستثمارات التراكمية في الحقل، فيما يتعلق المستوى الثالث المحدد لنصيب موريتانيا بنسبة مشاركتها كمستثمر في الحقل، وهو ما يمثل 10 % وفق العقد المؤطر بقانون المحروقات، وهو النصيب الذي تم تمويله بعقد تمويلي مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التابعة للبنك الإسلامي للتنمية، يوم 18 ديسمبر 2019، بموجبه تمول الشركة حصة موريتانيا من الحقل، وهو ما يعني مشاركة خارجية في نسبة موريتانيا من المشروع.

3 - الآثار الاقتصادية والاجتماعية للغاز:

ينتظر أن تبدأ استفادة الدولة من العائدات المباشرة لحقل تورتو في العام 2022، عند تسويق أول كمية من هذه المادة، التي ستبلغ 2.3 مليون طن، ستخضع لعملية التوزيع المحددة أنصبتها الرئيسة أعلاه، فيما لا يزال مبكراً الحديث عن العمالة المباشرة للحقل وعن الآثار الاقتصادية المتعلقة بالمقاولات الوطنية، وكذا الآثار الاجتماعية، حيث ما زالت المعطيات حوله شحيحة جداً.

وتحديداً شكل إعطاء صفقة تزويد المشروع بالحجارة لشركة استثمار فرنسية هي MARINE GC EIFAGE أولى العمليات الكبرى التي كان من المتوقع أن يستفيد منها الفاعلون الاقتصاديون الموريتانيون، وإن شكل أخذ المادة الأولية من محاجر أكجوجت فوائد اقتصادية ملموسة، كما استفادت السنغال من توفر الأسمنت للحاجز البحري.

ومع ذلك، يتوقع أن تشكل صناعة الغاز فرصة لمئات المشاريع الخدمية واللوجستية والتوريد بما يمكن من تنشيط القطاع الخاص ويخلق سوق عمل لآلاف العاطلين عن العمل، وقد نص الاتفاق السنغالي الموريتاني في إطار تطوير المحتوى المحلي لهذه الصناعة على أنه «ستأخذ الدولتان إجراءات فعالة لضمان حصول مواطني الدولتين على فرص العمل..»، «وتسهر الدولتان على قيام المتعاقدين والمتعاقدين معهم من الباطن بإعطاء الأفضلية لمواطني الدولتين.. على النحو المنصوص عليه في عقود البترول»[1].

(1) المادة (39) من مشروع قانون اتفاق التعاون الثنائي بشأن تطوير واستغلال احتياطات حقل تورتي بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية وجمهورية السنغال.

ولأن الأمر بطبيعته محكوم بالكفاءة واستيفاء المعايير الفنية المتعلقة بهذه الصناعة، وهو ما سيقلص نسب العمالة المحلية في المشروع، فقد نص الاتفاق السنغالي الموريتاني على أن يسعى الطرفان –في إطار اتفاق توحيد سيتم التوقيع عليه لاحقا مع المتعاقدين– «على إلزام المتعاقدين بموافاتها.. بخطة عمل تمتد على مدى سنتين قصد المصادقة عليها للتشجيع بصفة عامة على ظهور موارد بشرية محلية مؤهلة في كلتا الدولتين بغية الحد من اللجوء للأجانب..»[1]، وتم النص على أن يتولى المتعاقدون تمويل هذه الخطة.

وفي الحقيقة، فقد ظهر توجه دعم المحتوى المحلي في جانب العمالة لدى الشركة المشغلة للمشروع، إذ إن «BP» تتعهد –خارج العقد– بتطوير المهارات والتكوين في مجال الطاقة وصناعة النفط، فعلى سبيل المثال يورد أحد التقارير على موقع الشركة:

«في الربعين الثاني والثالث من عام 2017 نحن نعمل مع مجموعة كبيرة من الجهات الحكومية وغير الحكومية على تقييم الاحتياجات لتطوير المهارات في موريتانيا، الأمر الذي سيُساعد على تكوين مبادرات تعليم وتدريب طويلة الأجل ستدعمها «BP»، إضافةً إلى ذلك، تدعم مِنَح «بي البّي» للامتياز لعام 2017 في موريتانيا دراسات 10 طلاب في مجال الهندسة لمدة 4 سنوات في المعاهد الكبرى في كل من فرنسا، والمغرب، وتونس»[2].

وفي 23 أبريل 2018، أشرف ممثلو الشركتين المستثمرتين على وضع حجر الأساس لمركز للتكوين التفاعلي في مجال تقنيات النفط والغاز ممول من طرفهما بـ6 ملايين دولار، ويهدف إلى تحسين الخبرات الوطنية في مجال البترول والغاز.

إن الآثار الاقتصادية لهذا الحقل منوطة بعوامل لعل أبرزها:

أولاً: الإعداد النوعي لاستثمار العوائد المتوقعة للحقل في تنويع الاقتصاد الموريتاني والدفع بالنمو في القطاعات التي تشكل حاضنة كبيرة للعمالة.

ثانياً: قدرة القطاع الخاص على انتهاز الفرصة لخلق ديناميكية تتناغم مع مجالات الصناعات النفطية، بما يحقق سلسلة ترابطات أمامية وخلفية تدمج هذا المورد الجديد في النسيج الاقتصادي الوطني.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) https://www.bp.com/en/global/corporate/what-we-do/bp-worldwide/bp-in-mauritania.html

واقع التعليم الموريتاني

يحاول هذا التقرير أن يقدم صورة عامة عن التعليم في الجمهورية الإسلامية الموريتانية من حيث الواقع انتشاراً وبنى ومناهج وسعياً نحو الإصلاح، وذلك في فترة ما بعد عام 2009، وهي فترة الخطة العشرية في نسختها الثانية التي تشرف على نهايته بانتهاء السنة الجارية.

يعتمد التقرير على الأدلة الإحصائية لهذه السنوات[1]، ووثائق مراجعات البرامج مع الممولين، وهي مراجعات سنوية في إطار الخطط العشرية، إضافة إلى لوحة التعليم العالي وبعض التقارير التي تتحدث عن التعليم في موريتانيا، في هذه الفترة، وسنتناول ذلك من خلال المحاور التالية:

- التعليم الأساسي.
- التعليم الثانوي.
- التعليم الفني والمهني.
- التعليم العالي.
- المناهج.
- الحكامة.
- التمويل.
- آفاق الإصلاح.

(١) لا يخضع التعليم في موريتانيا لوزارة واحدة، فهو غالباً مقسم بين أربع وزارات، هي: التهذيب الوطني والتعليم العالي والبحث العلمي وشؤون المرأة والتوجيه الإسلامي، توجد الآن بموريتانيا ثلاث وزارات خاصة بالتعليم؛ هي: وزارة التعليم الأساسي وإصلاح التعليم، وزارة التعليم الثانوي والفني والمهني، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتقنيات المعاصرة، وكان قبل ذلك موزعاً على وزارتين، وقبلها على أربع، وقبل ذلك كان مجموعاً في وزارة واحدة.

على مستوى التعليم الأساسي:

تميزت العشرية المذكورة ببرنامج تشييد المؤسسات التربوية ومشاركة العديد من القطاعات والوكالات من وهكذا عرفت العشرية:

بناء 351 مدرسة أساسية.

بناء 1038 فصلاً دراسياً في التعليم الأساسي.

بناء مدرستين لتكوين المعلمين.

إعادة تأهيل 223 مؤسسة مدرسية.

إنشاء مدرستين لتكوين المعلمين.

تدعيم تدريس اللغات من خلال دورات تكوينية مكثفة لصالح التلاميذ المعلمين.

تكوين مكوني مدارس تكوين المعلمين.

اكتتاب 5646 مدرساً، وهو ما يقارب 25 % من عدد المدرسين.

نسبة اكتمال التعليم الأساسي.

وكان تطور أعداد التلاميذ والمعلمين والمدارس على النحو التالي:

	الطبيعة	2009/10	2010/11	2011/12	2012/13	2013/14	2014/15	2015/16	2016/17	2017/18
التلاميذ	ت عمومي	470 753	476 415	481 487	488 144	494 747	533 023	516 617	532289	552 658
	ت حر	60 630	59 561	71 104	80 809	97 502	99 738	84 747	95 421	102 603
	المجموع	531 383	535 976	552 591	568 953	592 249	632 761	601 364	627 710	655 261
المعلمون	ت عمومي	11 429	10 901	10 400	11 621	11 744	13 323	13792	12 947	14945
	ت حر	2 874	2 739	3 374	3 634	4 246	4 346	4657	4 017	4794
	المجموع	14 303	13 640	13 774	15 255	15990	17 669	18449	16964	19739
المدارس	ت عمومي	3 682	3 733	3 683	3 755	3799	3 867	3 296	3 569	3 521
	ت حر	328	342	417	453	497	563	534	702	598
	المجموع	4 010	4 075	4 100	4 189	4296	4 430	3 830	4 271	4 119
حجرة دراسية	ت عمومي	11 119	11 044	11 485	12 219	11 170	11 580	12164	10956	11029
	ت حر	2 369	2 236	2 689	2 981	3 230	3 629	3236	3177	3772
	المجموع	13 488	13 280	14 174	15 200	14 400	15 209	15400	14133	14801

نسبة التمدرس الإجمالية إلى أعلى من 100 % في السنوات العشر الأخيرة (2009 و2018)، كما ارتفعت نسبة التمدرس الخام في السلك الأول من التعليم الثانوي من 37.5% في عام 2009 إلى 45 % في عام 2018، أما نسبة التمدرس الخام في المرحلة الثانية من التعليم الثانوي فقد ارتفعت من 15 % في عام 2009 إلى 28 % في عام 2018.

كذلك ارتفعت نسبة إكمال المرحلة الأساسية من 59 % في عام 2009/ 2010 إلى 90.4% في عام 2017/ 2018، بزيادة قدرها 31 نقطة مئوية.

كما انخفضت نسبة المدارس غير المكتملة من 72 % في عام 2009 إلى 61 % في عام 2018.

وعلى مستوى التعليم الثانوي كانت أهم الإنجازات على النحو التالي:

إنشاء 312 فصلاً دراسياً في التعليم الثانوي.

بناء 131 مؤسسة ثانوية.

إنشاء 12 ثانوية امتياز.

تنظيم مسابقات وطنية للعلوم (أولمبياد ورالي العلوم).

ويفصل الجدول التالي أعداد التلاميذ والأساتذة والمدارس والحجرات:

	الطبيعة	2009/10	2010/11	2011/12	2012/13	2013/14	2014/15	2015/16	2016/17	2017/18
التلاميذ	ت عمومي	82261	91224	111 460	127 179	125 427	132 493	146 810	158 069	178 612
	ت حر	29953	32025	39 994	44 086	51 840	55 067	53 110	51 057	58 163
	المجموع	112214	123249	151 454	171 265	177 267	187 560	199 920	209 126	236 775
الأساتذة	ت عمومي	3348	3493	3 230	3 575	3 660	3 762	4 403	5 029	5 430
	ت حر	2225	2376	2 704	3 077	3 419	3 819	4 056	3 635	3 689
	المجموع	5573	5869	5 934	6 652	7 079	7 581	8 459	8 664	9 119
المدارس	ت عمومي	195	201	205	221	231	243	267	311	328
	ت حر	158	183	197	218	254	296	296	257	327
	المجموع	353	384	402	439	485	539	563	568	655
حجرة دراسية	ت عمومي	2100	2216	2 148	2 247	2 305	2 489	2 618	2 820	2 412
	ت حر	1097	1159	1 342	1 530	1 747	1 970	1 944	1 670	1 513
	المجموع	3197	3375	3 490	3 777	4 052	4 459	4 562	4 490	925

على مستوى التعليم الفني:

إعادة تأهيل وتوسيع 9 مؤسسات للتعليم الفني والمهني في تجكجة، ألاك، العيون، كيفة، سيليبابي، بوغى، النعمة، كيهيدي ونواكشوط.

إنشاء مؤسستين جديدتين للتعليم الفني والتكوين المهني (في أزويرات ونواكشوط) لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إنشاء إعداديات للتعليم الفني في 11 ولاية في البلاد.

ارتفع عدد المسجلين بالتكوينات الأصلية والاعتيادية للتعليم الفني والمهني من 5389 تلميذ عام 2011 إلى 7806 عام 2017.

على مستوى الإنفاق:

تطورت نفقات قطاع التهذيب والتكوين المهني من 29.5 مليار أوقية في 2009 إلى 53.2 مليار أوقية قديمة عام 2018، ويوضح الجدول التالي تطور هذه النفقات:

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المبلغ بالملياراوقية قديمة	29.5	33.5	36.5	37.7	42.9	43	48.9	50.2	50.8	53.2

ب- تطور مؤشرات:

تطور معدلات النجاح في الامتحانات الوطنية من عام 2009 حتى عام 2018

السنة	٪ النجاح في البكالوريا	٪ النجاح في الشهادة الإعدادية	٪ النجاح في مسابقة دخول السنة الأولى من الإعدادية
2009	17	17,98	33,36
2010	22,7	24,71	46,05
2011	19,1	23,96	48,88
2012	18	43,80	50,1
2013	17	34,83	55,66
2014	13	30,11	56,39
2015	15	41,19	55,13
2016	12,19	28,02	55,61
2017	14,70	29,95	56,40
2018	23 ,64	32,75	59 ,53

البرامج والمناهج:

ظلت البرامج تعتمد على مقاربة الكفايات في التعليم الأساسي والإعدادي (التعليم القاعدي) طبقاً لإصلاح عام 1999، وفي المرحلة الثانوية تعتمد البرامج مقاربة الأهداف، وتعاني المناهج عموماً من مشكلات، أبرزها:

عدم تناسب المحتويات مع المستوى الجسمي والعقلي أحياناً كثيرة، وسوء توزيع المواد المراد تدريسها خلال المراحل ما قبل التعليم العالي ما يؤدي إلى شحن ذهن التلميذ بمواد لا يحتاجها في سن معين (أحكام الطلاق في الإعدادية – القانون الدستوري).

عدم مواءمة التعليم لحاجات السوق.

عدم تطابق البرامج والكتاب المدرس، نظراً إلى تأليف الكتب غالباً في ظروف تتسم بإلحاح تلبية حاجات ما، ولم تخضع للتجريب الذي من شأنه أن يكشف الثغرات لسدّها قبل النشر والتوزيع.

ضعف المؤهل وهشاشة التكوين الأولي وغياب التكوين المستمر.

ضعف التكوين المستمر وهشاشة آليات المتابعة والتقويم = البرامج والكتاب المدرسي.

رغم تكوين أكثر من 90 % من المعلمين والمؤطرين المستهدفين على المقاربة الجديدة، فإن هذا التكوين لم يؤت الثمار المرجوة منه.

رغم توزيع 6839699 كتاباً مدرسياً، وإنتاج وتوزيع ومراجعة وكتابة المناهج الدراسية؛ فإن النقص في الكتاب المدرسي حاد جداً.

الحكامة الرشيدة:

رغم ما تعرب عنه الحكومة في خطابها الرسمي من اعتبار التعليم أولوية، فإن نظرة إلى هذا القطاع توحي بغياب الحكامة الرشيدة، ويتمثل ذلك فيما يلي:

غياب رؤية حول التعليم، وعدم الاستفادة من البحوث والدراسات نتائج المنتديات العامة حول التعليم المنظمة عام 2013؛ مما يجعل الدراسات مجرد تبديد للمال العام دون جدوى.

بعد الخريطة المدرسية عن الموضوعية من حيث عدم ملاءمة أعداد المدرسين وأعداد التلاميذ (مدرس لكل 100 تلميذ في المدن الكبرى مقابل مدرس لكل 10 تلاميذ في الريف).

ارتباك الهيكلة الإدارية سواء تعلق الأمر بالتغيير المستمر في هذه الهيكلة من غير مسوغات موضوعية.

فتح المؤسسات على معايير سياسية انتخابية لا علاقة لها بالمعايير الفنية للخريطة المدرسية.

التوظيف على أسس الوساطة لا الكفاءة مما عمق الزهد في مواصلة الدراسة.

تغول التعليم الخاص وعدم رقابته في بلد التعليم فيه عمومي بالأساس.

ضعف المحفزات التي تجعل المدرس يعطي عطاء متميزاً، ويجعل البيئة التعليمية بيئة مستقطبة للعقول والمواهب رغم الزيادات التالية:

زيادة علاوة الطباشير من 15.000 إلى 30.000 أوقية قديمة.

استحداث علاوة البعد، والذي يختلف من 4.000 إلى 20.000 اعتماداً على الولاية.

منح علاوة قدرها 30000 أوقية قديمة لمدرسي ثانويات الامتياز.

منح علاوة قدرها 10000 أوقية قديمة شهريًا للملحقين الإداريين على مستوى الإدارات الجهوية للتهذيب الوطني DREN.

زيادة العلاوة الممنوحة لمديري المدارس المكتملة من 20.000 إلى 25.000 أوقية قديمة.

زيادة علاوة السكن اعتماداً على العلامة القياسية.

آفاق الإصلاح:

رغم ما قيل ويمكن أن يقال في تعليمنا، فإن إصلاحه ليس مستحيلاً، إن توفر الإرادة السياسية الجادة مستنيرة بالمنطلقات وآليات التالية، وتعيش وزارات التعليم الثانوي حالة مخاض تهيئة لإصلاح جديد، وهي مهمة من الصعوبة بمكان، إلا أنها غير مستحيلة إذا

توفرت الإدارة واتخذت التدابير اللازمة.

يرى متابعون أن أي عملية إصلاح تربوي يستلزم أن تنطلق من الأسس التالية:

- إجماع وطني، عبر منتديات يتشاور فيها كل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والتربويين بصدق، ولا بد من تجاوز ما بذره المستعمر من صراع الهوية بين مكونات الشعب بحيث لا تمتطى لإقصاء الآخر.
- تحقيق التوازن بين العلوم الإنسانية التي تصنع الإنسان، والعلمية التي تصنع وسائل إسعاده
- تحقيق تعليم ينمي الاعتزاز بالهوية العربية الإسلامية الأفريقية، وثقافة المواطنة واحترام حقوق الإنسان.
- تحقيق تعليم ذي جودة عالية قادر على المنافسة.
- تحقيق تعليم يخلق مواطنين متجانسين، يتحدثون نفس اللغة، ويحملون نفس الثقافة، وتتكافأ أماهم الفرص.
- تحديد الأهداف، ورسم إستراتيجية، يسند تنفيذها إلى الأكفاء المؤتمنين بغض النظر عن مواقفهم السياسية.
- تطوير التكوينين الأولي والمستمر.
- منح المدرس راتباً يمكنه من أداء واجبه، ويعيد للتعليم قدرته على استقطاب العباقرة واحترام المجتمع.
- القضاء على ما يمكن تسميته التمدرس الانتخابي، واحترام معايير الخارطة المدرسية.
- منح الأولوية للمناطق ذات السكان الأقل حظاً من التعليم والأكثر حاجة إليه.
- دعم البحث العلمي منذ المرحلة الثانوية.
- ضبط القطاع الخاص وتشجيعه والدفع به للإسهام في المجهود الوطني.
- تقريب التأطير التربوي من المدرسين في جميع المراحل.
- وزارة الاقتصاد والتنمية الموريتانية، الإستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك 2016 SCAPP–2030 (نسخة مؤقتة).

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: لوحة قيادة التعليم 2014.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: مجموع نصوص التعليم العالي 2016.
- وزارة التهذيب الوطني، وزارة التهذيب الوطني، ورقة فنية عن حصيلة لفترة 2009-2018 وآفاق المستقبل (غير منشورة).

المحور الأمني والبيئي

مكافحة الهجرة والجريمة وحماية البيئة[1]

تمهيد:

لا زالت الظروف البيئية غير الملائمة، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية غير الحصيفة، والتحولات السياسية غير المتحكم فيها، والضغط الديمغرافي المتزايد على الموارد الطبيعية والخدمات والبنى التحتية، والانعكاسات السلبية للتمدن العشوائي، تفعل فعلها لصالح تحفيز قرارات الهجرة، وتكريس الظروف المشجعة على الانفلات الأمني، والتخفف من آليات الضبط الرسمي والمجتمعي.

ومن ناحية أخرى، تتعزز باستمرار شبكات الهجرة السرية، وتتراكم عوامل الإحباط لدى الشباب، وتعشش شبكات تهريب المخدرات والجريمة المنظمة، في محيط فقير ومحدود التعليم ومعدوم الفرص، وتبدو المقاربات المعتمدة قاصرة إلا في جوانبها «القهرية»، حيث تتعزز الترسانة القانونية وتتعقد المنظومات الأمنية وتزداد قوتها النيرانية والتدميرية، في الوقت الذي تبقى الجهود الخاصة بالبناء، والمتعلقة بأصل المشكل خجولة وبلا بوصلة في الغالب.

لقد شهد عام 2019 حوادث غرق مأساوية أعادت التذكير بضرورة تأسيس مقاربات الأمن ومكافحة الهجرة والجريمة المنظمة على أسس جديدة، تضع الأبعاد التنموية في موقعها المتقدم على الإجراءات الاحترازية والتدابير الأمنية، ورغم تعبير دول الساحل عبر رؤساء الدول في قمة داكار، ورؤساء البرلمانات في اجتماع نواكشوط لبرلمانات دول الساحل الخمس عن ضرورة الربط بين جهود التنمية والجهود الأمنية، فإن الأطراف الغربية لم تستجب بعد بما فيه الكفاية لهذه الرؤية، ولا تزال التمويلات قاصرة إلا في

(1) تم الاعتماد في ضبط تواريخ الأحداث والأنشطة على مصادر متعددة مع التركيز على: الوكالة الموريتانية للأنباء – موقع الأخبار إينفو – موقع صحراء ميديا.

المجالات الأمنية، وهو تصرف يعكس قصر نظر وعجزاً مستديماً عن فهم مشكلات التنمية المعقدة والمتعددة الأبعاد.

أولاً: الهجرة غير النظامية

1 - أهم أحداث الهجرة:

شهد هذا العام أحداثاً متلاحقة ومؤلمة فيما يتعلق بالهجرة السرية، فقد بدأ العام بحادثة غرق وانتهى بحادثة غرق، ففي يوم 19 يناير 2019 شارك عدد من البرلمانيين بالإضافة إلى رئيس المجلس الجهوي في ولاية كيدماغا وفرق رياضية في حملة أطلقتها الجمعية الرياضية والثقافية لمنحدري كيديماغا، بهدف التعبئة ضد الهجرة السرية، وذلك عقب حادث غرق زورق بالشواطئ الإسبانية المغربية، ومن بين ركابه 20 من أبناء الولاية، وقد كان من بين الضحايا اثنان من رياضي الولاية، كان أحدهما قد حصل على لقب أحسن لاعب في البطولة.

وفي النصف الثاني من العام، أحبط خفر السواحل الموريتانية في 2019/8/27 عملية تسلل لعشرات المهاجرين كانوا يحاولون الوصول إلى أوروبا عبر شواطئ مدينة نواذيبو، كما تم توقيف 100 من المهاجرين السريين في 2019/9/27 على شكل دفعات ومن جنسيات أفريقية مختلفة وهم في طريقهم إلى أوروبا عبر الشواطئ الموريتانية، وفي 2019/11/4 تمكنت البحرية الملكية المغربية من بإيقاف قارب مخصص للهجرة السرية، وعلى متنه أكثر من 151 مهاجراً بسواحل الداخلة، بعد أن تقلت نداء استغاثة من سفينة صيد قادمة من دولة موريتانيا، وكان المهاجرون السريون وهم من جنسيات أفريقية متعددة متجهين صوب جزر الكناري، كما تم توقيف قرابة 300 مهاجر سري في أماكن متعددة من المياه الإقليمية لموريتانيا خلال يومي 5 و2019/12/6.

وقد أعلنت وزارة الداخلية الموريتانية في يوم 2019/12/5 عن إغاثة مجموعة من المهاجرين غير الشرعيين بعد أن تكسر قاربهم في عرض السواحل الموريتانية، عند الكلمتر 25 من نواذيبو، وهم من جنسيات مختلفة، تتراوح أعمارهم بين 20 و30 سنة كانوا قادمين في زورق من غامبيا ويحاولون دخول إسبانيا، وكان 63 منهم قد لقوا حتفهم في

حين تم إنقاذ وإيواء 85 آخرين.

وتعليقاً على مأساة الغرق، قال الرئيس السنغالي ماكي صال في يوم 2019/12/7: إن من الضروري وضع حد للهجرة السرية، واصفاً إياها بـ «التهريب المهين»، وأضاف أنه تلقى «بأسف وفاة 63 مهاجراً بينهم 13 سنغالياً في غرق قارب قبالة الشواطئ الموريتانية»، واصفاً الأمر بأنه «لا يطاق»، ومن جهتها؛ قالت الحكومة الإسبانية: إن حادث غرق قارب مهاجرين سريين قبالة السواحل الموريتانية أكد ضرورة الاستمرار في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بطريقة شاملة وفعالة حتى نتفادى وقوع مثل هذا النوع من الكوارث.

2 - مكافحة الهجرة والتعاون الدولي:

استمر الاهتمام الدولي بالهجرة غير النظامية عام 2019 وخصوصاً من طرف الفاعلين التقليديين الأساسيين، الاتحاد الأوروبي وخصوصاً إسبانيا، والمجتمع الدولي ممثلاً في منظمة الهجرة الدولية، فصلاً عن التعاون الإقليمي بين دول شبه المنطقة.

فعلى مستوى شبه المنطقة، من المتوقع أن تستفيد موريتانيا من برنامج الاستثمارات ذات الأولوية لمجموعة دول الساحل الخمس (G5) في مرحلته الأولى التي تغطي الفترة من عام 2019–2021، كما ستستفيد من البرامج التنموية الموجهة لتعزيز استقلالية الشباب في مناطق الصراعات والهجرة.

ومن ناحية أخرى، أدى وزير الخارجية الإسباني «جوزيف بوليرل فونتل»، في يوم 2019/08/1، زيارة لمقر الفرقة المشتركة بين الشرطة الموريتانية والشرطة الإسبانية لمكافحة الهجرة السرية بمدينة نواذيبو، كما قام بزيارة سفينة للرقابة موجودة بميناء نواذيبو المستقل تقوم بدوريات مشتركة في إطار لتعاون بين الدرك الموريتاني والحرس المدني الإسباني لمكافحة الهجرة السرية، وعلى الجانب الموريتاني؛ أدى وزير الصيد والاقتصاد البحري الناني ولد أشروقة، يوم 2019/8/30، زيارة تفقد واطلاع لمقر خفر السواحل الموريتاني في مدينة نواذيبو، حيث تابع عرضاً حول مهام خفر السواحل في مجالات الرقابة والتفتيش ومتابعة التلوث البيئي ومكافحة الهجرة السرية والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والمواد المحظورة.

وفي يوم 2019/09/10، بدأت رئيسة بعثة المنظمة الدولية للهجرة في موريتانيا لورا لانكاروتي زيارة لموريتانيا، وقد تضمنت محادثاتها مع الجانب الموريتاني علاقات التعاون بين موريتانيا والمنظمة الدولية، خصوصاً في مجال محاربة الهجرة السرية عن طريق تكوين وتشغيل ودمج الشباب، كما تناولت إمكانية دعم خفر السواحل الموريتاني في مجال الإنقاذ البحري والتكفل بالإيواء المؤقت للمهاجرين والإسهام في تكاليف وإجراءات عودتهم إلى بلدانهم.

كما احتضن فندق أزلاي في نواكشوط، يوم 2019/09/17، أعمال ورشة منظمة بالتعاون بين وزارة الداخلية واللامركزية والمنظمة الدولية للهجرة، حيث تم تقديم جملة من العروض حول المعطيات الخاصة بموضوع الهجرة في موريتانيا، وخلال هذه الندوة أثنى المفوض الرئيس القاسم سيدي محمد، مدير المراقبة الترابية بالإدارة العامة للأمن الوطني حينها، على التكوينات التي استفادت منها قطاعات الدرك والشرطة الوطنيين، معتبراً أنها ساهمت إلى حد كبير في تحقيق الأهداف المرجوة من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة السرية، كما أعلن بيده ولد أسغير، الأمين العام للوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة، أن السلطات الموريتانية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ستطلق في القريب العاجل مشروعاً خاصاً لتقديم إحصاءات دقيقة عن المهاجرين في موريتانيا، الذين بلغوا حسب قوله 60 ألف نسمة؛ مما ينقل موريتانيا من بلد ترانزيت إلى بلد إقامة للمهاجرين.

ومن ناحيتها، أشارت رئيسة بعثة المنظمة الدولية للهجرة في موريتانيا لورا لينكاروتي، خلال هذا اللقاء، أن موريتانيا بفعل التغيرات المناخية والظروف الأمنية في المنطقة لم تعد بلد عبور، بل أصبحت وجهة للمهاجرين، بعضهم للعمل في قطاعي البناء والأشغال العامة والصيد، والبعض الآخر يبحث عن فرصة للعبور إلى بلدان أخرى، وخلال هذا اللقاء عبرت رئيسة فريق الحكامة بممثلية الاتحاد الأوروبي عن استعداد الاتحاد الأوروبي لدعم موريتانيا في إطار إستراتيجيتها الخاصة بالهجرة بشقيها الشرعي وغير الشرعي، مضيفة بأن مصادقة موريتانيا منذ عام 2018 على العهد الدولي للهجرة يعزز الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي لجمع ونشر المعلومات والآليات المتعلقة بموضوع الهجرة.

ثانياً: الجريمة والمخدرات:

1 - تعزيز الأمن ومنع الجريمة:

لم يتضمن خطاب المدير العام للأمن الوطني الفريق محمد ولد مكت في حفل تخليد عيد الشرطة لهذا العام إحصائيات عن الحوادث الإجرامية كما جرت العادة، بل اكتفى بالإشارة إلى أن التحولات السياسية المهمة والاكتشافات الاقتصادية الواعدة، التي شهدتها البلاد، تتطلب مضاعفة الوسائل والجهود لمواجهة المخاطر الأمنية المترتبة عليها[1]، ويمكن أن يفسر هذا الامتناع عن تقديم الأرقام إلى تراجع في الأداء الأمني وتقدم في إحصائيات الحوادث الإجرامية رغم الجهود المبذولة في تطوير المنظومة الأمنية.

وعلى العموم، تكشف بيانات السنوات الثلاث الماضية أن هناك تقدماً ملحوظاً ومستمراً في أعداد السجناء والمدانين، ففي عام 2016 كان عدد السجناء 2421، تمت إدانة 1221 منهم، أما في عام 2017 فقد تراجع عدد السجناء إلى 2222، ولكن المدانين منهم كانوا أكثر من العام السابق حيث بلغوا 1393، وفي عام 2018 كان عدد السجناء 2526، تمت إدانة 1621 منهم، وتكشف هذه الأرقام خطاً متصاعداً يستحق التوقف عنده[2].

وقد أدى الضغط الإعلامي الناجم عن وسائل التواصل الاجتماعي الذي تستثيره الحوادث الإجرامية وخصوصاً جرائم القتل والاغتصاب إلى تعزيز الإحساس المجتمعي بضرورة فرض حلول أمنية أكثر جدية، وقد انعكس المحور الأمني بوضوح على البرامج الانتخابية في الاستحقاقات الماضية، كما ألزم الدولة بتعزيز قبضتها الأمنية وإدماج مختلف أفرع القوات المسلحة في المهام الأمنية، وإن كان بعض المراقبين يرى أن تحسن القبضة الأمنية ما يزال تأثيره مشهوداً في الأحياء الراقية فقط، فيما لا تزال بؤر الجريمة التقليدية ملتهبة، وربما تفاقمت الجريمة بصورة أكبر في أحياء كانت أكثر هدوءاً مثل عرفات.

(1) نص خطاب المدير العام للأمن الوطني الفريق محمد ولد مكت بمناسبة تخليد العيد العربي للشرطة يوم 18 ديسمبر 2019 متاح على موقع الوكالة الموريتانية للأنباء.

(2) RIM, Revue Nationale Volontaire des Objectifs de Développement Durable, 2019, p 82 (Tableau 19 : Détenus en attente de Jugement (20162018-))

وبشكل عام، تميز هذا العام بحصول موريتانيا على تجهيزات متنوعة دعمت القدرات الأمنية للبلاد، فقد أكد المدير العام للأمن الوطني في تخليد عيد الشرطة أن إدارته سجلت هذا العام زيادة معتبرة في وسائلها البشرية والمادية، كما تم على مستوى المعدات والبنية التحتية اقتناء 18 سيارة رباعية الدفع و3 باصات وبناء مقرات للمفوضيات والإدارات الجهوية للأمن بعدد من المدن وعواصم الولايات[1].

ومن ناحية أخرى، استلمت وزارة الدفاع الموريتانية، يوم 2019/7/26، الدفعة الأولى من العتاد العسكري الممنوح في إطار التعاون الثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية للكتيبة الموريتانية التابعة للقوة المشتركة لمجموعة الدول الخمس في الساحل، وتتكون هذه الدفعة من 99 سيارة من نوع «تويوتا» رباعية الدفع أحادية المقصورة، و15 أخرى ثنائية المقصورة، و6 سيارات إسعاف، بالإضافة إلى مجموعة من المعدات العسكرية الخاصة بالاتصال والملاحقة.

وعلى مستوى تأمين المنشآت البحرية ومكافحة الهجرة، استلمت موريتانيا سفينة «النيملان»، وهي سفينة حربية صنعت في الصين تم تدشينها يوم 2019/7/11، وهي مختصة في النقل والإنزال، وقد كلفت خزينة الدولة الموريتانية مبلغ 72 مليون دولار أمريكي، ويبلغ طولها 98 متراً وعرضها 14 متراً، وستتولى مهمة تأمين حقول الغاز في عمق المحيط الأطلسي، علاوة على قدرتها على المشاركة في العمليات الإنسانية وتأمين وإجلاء الأشخاص المنكوبين وإسعافهم.

وبالنسبة لتعزيز الموارد البشرية، تم في 2019/10/1 تخريج الدفعة الخامسة من وكلاء التجمع العام لأمن الطرق.

وفي مجال التعاون الدولي، تمت في 2019/01/28 المصادقة من طرف البرلمان الموريتاني على تفعيل بعض الاتفاقيات الخاصة بالجريمة مع السعودية تتعلق بالتهديدات الأمنية الناتجة عن الإرهاب والاتجار بالأشخاص وبالأسلحة وبالمخدرات، والمهاجرين وجرائم التزوير وتزييف العملات وجرائم المعلوماتية، كما تمت المصادقة على مشروع قانون يتضمن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

(1) نص خطاب المدير العام للأمن الوطني الفريق محمد ولد مكت، 18 ديسمبر 2019، مرجع سبق ذكره.

من ناحية أخرى، استضافت نواكشوط في 2019/11/5 أعمال الاجتماع الأول للجنة قيادة برنامج الإنتربول الخاص بمجموعة الخمس بالساحل، ويأتي هذا الاجتماع في إطار تنفيذ المشروع الخاص بمنظمة الشرطة الجنائية الدولية الإنتربول والموجه لمجموعة دول الساحل الخمس والممول من طرف جمهورية ألمانيا الاتحادية في مرحلته الأولى بـ3 ملايين يورو لمدة 3 سنوات.

2 - مكافحة المخدرات والمواد الممنوعة:

عكس هذا العام حراكاً واضحاً في مجال مكافحة المخدرات التي أصبحت تمثل تحدياً حقيقياً يتطلب استنفاراً على امتداد التراب الوطني، ودعماً دولياً حقيقياً، وفي هذا الإطار تأتي الزيارة التي قام بها أنطونيو مازيلتي، مدير المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في غرب أفريقيا المقيم بداكار، الذي أجرى، يوم 2019/9/16، محادثات مع وزيري العدل والداخلية الموريتانيين تمحورت حول تعزيز التعاون في مجال مكافحة المخدرات والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.

وقد نظمت وزارة الصحة الموريتانية ورشة بالتعاون مع شركاء موريتانيا في التنمية، يوم 2019/7/17، للمصادقة على خطة العمل الوطنية لمحاربة المخدرات في موريتانيا، وتركز هذه الخطة على الدور الأساسي للتعليم والتربية والأمن من أجل تعزيز الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات.

وقد استطاع الجيش الموريتاني، يوم 2019/3/18، تدمير 3 آليات وحمولتها البالغة 3.3 طن من المخدرات، وإيقاف آلية رابعة، إضافة لإصابات بالغة في المهربين، الذين قال الجيش في بيان له: إنهم على صلة بمنظمات العنف المتطرف الناشطة في منطقة الساحل عبر الحدود الموريتانية[1]، وتعكس هذه الكمية الضخمة من المخدرات والجهات التي تقف خلفها عن جدية التحدي الذي يواجهه البلد في هذا المجال.

ويبدو أن خطر المخدرات أصبح يهدد جميع أنحاء البلاد، وتعكس عمليات الضبط والإتلاف التي تشمل جميع جهات موريتانيا أن خطر المخدرات أصبح مشكلة حقيقية

(1) نص البيان متاح على موقع وكالة الأنباء الموريتانية: www.ami.mr

تحتاج إعادة النظر في سبل وآليات التعامل معه، ففي وسط البلاد بولاية لعصابة، أشرفت السلطات، يوم 2019/2/12، على إتلاف 43 كلج من عشب الحشيش وكمية كبيرة من مختلف أنواع الخمور، إضافة إلى 13 طناً من حاويات لبلاستيك المحظورة الاستعمال وبعض الأدوية منتهية الصلاحية.

وفي شمال البلاد، قامت السلطات الأمنية في مدينة نواذيبو، يوم 2019/4/19، بحرق كمية من الأدوية الفاسدة وكميات من الحشيش مصادرة من طرف مكتب الجمارك في النقطة الحدودية عند الكلم 55، وهي تتضمن أكثر من 30 كرتوناً من الأدوية الفاسدة وأزيد من 100 كرتون من المواد الغذائية المشتقة من لحم الخنزير، إضافة إلى أكثر من 7 كيلوجرامات من الحشيش.

كما أشرفت سلطات مدينة نواذيبو، في 2020/1/9، على إتلاف كميات من المخدرات والمؤثرات العقلية، وتتمثل هذه الكميات في 265 كلج من المخدرات، و1038 قنينة من مختلف أنواع الخمور إضافة إلى كميات من المؤثرات العقلية الأخرى.

وفي شرق البلاد، قامت السلطات المحلية بمدينة لعيون، يوم 2019/7/09، بضبط وإتلاف 150 كلج من المخدرات وكميات أخرى من الأدوية منتهية الصلاحية.

وفي جنوب البلاد، قامت السلطات الأمنية في سيلبابي، في 2019/11/07، بإتلاف وحرق كميات من الحشيش الهندي والخمور وبعض المؤثرات العقلية بعد ضبطها لدى عصابات وشبكات إجرامية، وتبلغ هذه الكمية 200 كلج من الحشيش وبعض الأدوية التي تستعمل كمؤثرات عقلية إضافة لعدة قنينات من الخمور

ونتيجة لخطورة الوضع، فقد بدأت السلطات حملة واسعة للتحسيس بخطورة المخدرات في المراكز الكبرى في البلاد، ففي نواكشوط انطلقت، يوم 2019/1/08، حملة تحسيسية لمحاربة المخدرات والمؤثرات العقلية في المؤسسات التعليمية، بالتعاون بين وزارة التهذيب الوطني ووزارة الدفاع الوطني.

وفي نواذيبو، أطلقت خلية الدرك الوطني للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية، في 2019/1/17، حملة تحسيسية حول خطورة المخدرات والمؤثرات العقلية بالتعاون مع ولاية داخلت نواذيبو، وتستهدف الحملة كافة المؤسسات المدنية خاصة التعليمية وكافة القطاع

الأمني والعسكري بالإضافة إلى اليد العاملة في مجال الصيد والحديد وكافة المنتديات والجمعيات والنوادي الشبابية والرياضية والنسوية إضافة إلى القصر ونزلاء السجن المدني ورابطة الأئمة والمحاظر في المدينة.

كما تم، في يوم 2019/11/15، تنظيم ورشة تكوين مكونين في مجال الوقاية من المخدرات من طرف وزارة الصحة بالتعاون مع المجموعة الاقتصادية لأفريقيا الغربية، حول التأثيرات التربوية والنفسية للمخدرات والمقاربة الأمنية ودور المجتمع المدني في الوقاية من المخدرات وأسباب الإدمان ومخلفاته.

ورغم الجهود المبذولة من طرف الجهات الرسمية، لا يزال موضوع المخدرات خارج نطاق التداول المجتمعي اليومي، وهو ما يقلل من فعالية جهود مكافحته.

ثالثاً: الأمن البيئي

تمثل حماية البيئة مصلحة مشتركة بين بلادنا والمجتمع الدولي، فإطلال موريتانيا على أكبر نطاق صحراوي في العالم، وعلى ثاني أكبر مسطح مائي، ووقوعها في منطقة وسطى حيث تلتقي الصحراء مع السهوب الساحلية يجعلها منطقة هشاشة بيئية تستحق التدخل العاجل.

وقد عرف قطاع البيئة والتنمية المستدامة تطوراً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة نتيجة تزايد المشاريع والتدخلات الدولية لإصلاح المنظومات البيئية في المنطقة، وشمل هذا التطور الموارد البشرية وتأهيلها، والانتشار الإداري على امتداد التراب الوطني، وامتلاك الوسائل القانونية والمالية والتجهيزات، فضلاً عن تنامي الخبرة في الاستفادة من المشاريع الدولية وشركاء التنمية، وقد بلغ الغلاف الإجمالي لتمويل خطة وزارة البيئة لعام 2019 حوالي 133 مليون دولار.

وقد شهد عام 2019 اكتمال عمل مشروع تحسين قدرات التجمعات المحلية وأمنها الغذائي لمواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية في موريتانيا، الممول من طرف البنك الدولي الذي امتد على 5 سنوات (2014 – 2019)، وقد عمل على التدخل في 87 قرية تابعة لولايات غورغول وكيدي ماغة والحوضين ولعصابة وأترارزة ولبراكنة وتغانت، حيث

استطاع تثبيت 1185 هكتاراً من الكثبان الرملية في 32 موقعاً، وتشجير 549 هكتاراً من الأراضي الجماعية القروية، وإنجاز 25 محمية رعوية تغطي 1000 هكتار، بالإضافة إلى استصلاح 440 هكتاراً من الأراضي الزراعية المتدهورة.

1 - المجالات البيئية ذات الخصوصية:

في هذا المجال البيئي الهش تزداد أهمية المناطق الرطبة وتتعزز الحاجة إلى مشاريع الحماية، وتبلغ المناطق الرطبة التي تم التعرف عليها في موريتانيا أكثر من 360 منطقة رطبة، منها أشهرها حوض آركين، وجاولينغ، ومحمودة، ومطماطة، وبوكاري، وتامشكط، وتامورت أنعاج، والعاكر، ومال.

ولعل من أهم مظاهر التدخلات البشرية لإصلاح النظام البيئي والمحافظة عليه في موريتانيا الحظيرة الوطنية لحوض آرغين، والحظيرة الوطنية لجاولينغ، والحظيرة الوطنية لآوليكات، ومشروع السور الأخضر الكبير.

وتبلغ مساحة الحظيرة الوطنية لحوض آرغين التي أنشئت عام 1976 حوالي 12 ألف كلم2، وتعمل من أجل المحافظة على النظم البيئية المتوفرة فيها وتنمية السكان المحليين، وتنقسم المحمية إلى مجالين، بحري يضم 6000 كلم2، وبري يضم 6000 كلم2.

فيما تبلغ مساحة الحظيرة الوطنية لجاولينغ 56 ألف هكتار، وقد تم إنشاؤها عام 1991، وأسندت لها مهمة إعادة تأهيل النظام البيئي في منخفض نهر السنغال بعد التدهور الكبير الذي شهدته المنطقة خلال سنوات الجفاف وبعد إقامة السدود على نهر السنغال.

كما أن مسار مشروع الوكالة الأفريقية للسور الأخضر الكبير يمر بـ6 ولايات موريتانية، وهي أترارزة ولبراكنة ولعصابة والحوضين وتكانت بمسافة 1100 كلم وبعرض 20 كلم ويعنى بحوالي 490 ألف نسمة في المناطق المعنية؛ وهو ما سيساعد على التنويع وتكثيف عمليات التأهيل على مستوى هذه المناطق.

وقد تم تشييد الحظيرة الوطنية لآوليكات بولاية أترارزة عام 2005 على مساحة 1600

هكتار، مسيجة لإيواء واستعادة أنواع الحيوانات والنبتات المنقرضة والمهددة بالانقراض، وتضم عدة مكونات تتمثل في منطقة تأقلم لحيوانات الظباء على مساحة 107 هكتارات، وأخرى لتأقلم للحيوانات الأخرى على مساحة 1.6 هكتار، وجناحاً للحيوانات المفترسة مساحته 16 هكتاراً، ومزرعة لزراعة الأعلاف على مساحة 40 هكتار، وبحيرة اصطناعية ومباني سياحية، كما تتوافر على بنية تحتية أخرى مكونة من آبار ارتوازية وكهرباء وطرق معبدة ووسائل لوجستية.

2 - أهم الأحداث والجهود البيئية:

إضافة إلى بعض المشكلات الصحية الناجمة عن تلوث المياه التي سجلت في عدد من القرى الريفية، فقد شكلت فيضانات سيلبابي أهم أحداث الكوارث البيئية لهذا العام، ورغم تأخر السلطات في التدخل، فإنها وبضغط من وسائل التواصل الاجتماعي ومنافسة بعض قوى المعارضة عملت على تلافي الوضع، وقامت بمجموعة من الجهود بدأت بإرسال قافلة، يوم 2019/08/30، مكونة من 10 شاحنات محملة بالحاجيات الأساسية من الخيام والأغطية والغذاء والأفرشة، وكان آخرها إطلاق جملة مشاريع لصالح السكان، أهمها مشروع توسعة وعصرنة مدينة سيلبابي بتكلفة إجمالية تبلغ 330 مليون أوقية جديدة.

وعلى مستوى البيئة المدنية، شكل مشروع شبكة الصرف الصحي لمدينة نواكشوط الذي يهدف إلى شفط مياه الأمطار عن مقاطعات لكصر، الميناء، السبخة، تفرغ زينة، وتيارت أهم حدث مهد لهذا العام، فقد تم تدشين المشروع نهاية عام 2018، وقد بلغت كلفتة الإجمالية 15 مليار أوقية قديمة تم الحصول عليها في إطار التعاون الثنائي مع جمهورية الصين الشعبية، وسيوفر باكتماله شبكة لتجميع المياه الراكدة في المناطق المنخفضة والمحاور الرئيسة، تغطي مساحة تزيد على 15 كلم2، ويبلغ طول القنوات 31 كلم من الأسمنت المسلح، مع وضع 11 كلم من أنابيب تحت الضغط مصنعة من الألياف الزجاجية يتراوح قطرها ما بين 1100 و1500 مم، وإنجاز 4 محطات ضخ في لكصر وتفرغ زينة والميناء والسبخة، وستمكن هذه المنظومة من ضخ كمية إجمالية تقدر

بـ225000 م3 يومياً؛ مما يسمح بامتصاص تساقطات مطرية كميتها 50 مم في أقل من 5 ساعات.

من ناحية أخرى، وفي 2019/2/24، انطلقت في نواكشوط أعمال ورشة عمل حول الحد من المخاطر الحضرية وجعل المدن قادرة على الصمود، منظمة من طرف جهة نواكشوط بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.

وعلى مستوى التلوث الناجم عن الممارسات الزراعية انطلقت، في 2019/08/6، في نواكشوط أشغال ورشة وطنية للتحقق من صحة البيانات المتعلقة بجرد كمية المبيدات المنتهية الصلاحية في موريتانيا، واختيار مواقع المخازن المناسبة لتأمين وإزالة هذه الكمية، ويشكل تكدس مخزونات المبيدات التالفة في بلدان الساحل بصورة عامة في ظل ضعف وعدم ملاءمة البنى التحتية للتخزين وغياب بنية تحتية مناسبة للتخلص منها، يشكل تهديداً كبيراً على صحة السكان والأمن الغذائي في منطقة الساحل.

وفي 2019/12/23، انطلقت في مدينة نواذيبو أشغال ورشة حول إعداد توجيهات استصلاح الشاطئ منظمة من طرف مشروع الاستثمار في تحمل المناطق الشاطئية في أفريقيا الغربية (واكا) بالتعاون مع البنك الدولي.

وعلى مستوى التلوث البحري، شهد هذا العام، في 2019/10/1، انطلاق أعمال ورشة تشاورية حول الإنذار المبكر بالتلوث الناجم عن الملوثات الدقيقة في الوسط البحري والساحلي، منظمة في نواكشوط من طرف وزارة البيئة والتنمية المستدامة بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني الدولي.

وقد نظمت وزارة البيئة والتنمية المستديمة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبدعم من الصندوق الأخضر للمناخ، يوم 2019/12/17، في نواكشوط، لقاءً تشاورياً عالي المستوى حول مسار الخطة الوطنية للتأقلم مع التغير المناخي، تهدف خطة العمل الوطنية للتأقلم مع التغير المناخي إلى تعزيز قدرات التكيف في السياسات والبرامج وخطط التنمية في جميع القطاعات المعنية.

وكانت قد انطلقت في نواكشوط، يوم 2019/11/20، أعمال ورشة تحسيسية لصالح الفاعلين وصناع القرار حول التأقلم مع التغير المناخي اعتماداً على المنظومات البيئية

ضمن مشروع تطوير نظام التسيير المحسن لوسائل العيش المتحملة للتغير المناخي في موريتانيا.

وعلى مستوى الحيوانات البرية، كانت الجمعية الوطنية قد صادقت، في 2018/11/13، على مشروع قانون يتعلق بالقنص وتسيير الحيوانات المتوحشة، وفي 2019/5/3 وصلت إلى الحظيرة الوطنية لآوليكات بولاية إترارزة الدفعة الأولى المكونة من 188 رأساً، تمثل 14 صنفاً من الظباء والحيوانات الأخرى المنقرضة والمهددة بالانقراض.

ويلاحظ أنه لم يجد جديد كبير على مستوى الأخطار المرتبطة بالاستغلال المنجمي والتلوث الناجم عن التنقيب التقليدي للذهب الذي يستخدم مواد سامة من قبيل سيانيد والزئبق، ولا تزال المندوبية الجهوية للبيئة في إينشيري عاصمة التعدين تفتقر إلى مختبر للتحاليل لقياس درجة التسمم، وإنما يقتصر الأمر على عينات تأخذها البعثات التي تزور الولاية من حين لآخر لتتم إحالتها إلى المختبرات المختصة، فضلاً عن استمرار التخريب الكبير للأرض الذي تقوم به شركات مواد البناء عبر مقالعها وكذلك عبر أعمال التنقيب السطحي للذهب.

ورغم الجهود المبذولة للتخفيف من التلوث الناجم عن مصانع دقيق السمك، فإن الحل الجذري للتلوث في مدينة نواذيبو ما يزال بعيداً.

داعش2019

إعداد:

أ. فايز الجولاني

مجموعة التفكير الإستراتيجي – إسطنبول

لئن كانت أبرز متغيرات عام 2019، على الصعيد الدولي: «تنحي» بوتفليقة؛ و«خلع» البشير؛ و«مصافحة» ترمب وكيم، فإن أبرز متغيرات ما يُسمى «الكيانات دون الدولة»: «فقدان» تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) آخر معاقله في العراق والشام (انهيار دولة الخلافة)؛ و«مقتل» البغدادي؛ و«هجوم» الحوثيين على أرامكو؛ و«التوغُّل» التركي شمال سورية (لفرض حزام حدودي آمن؛ بغية توطين اللاجئين السوريين؛ ولَجماً لـ«قسد»).

متغيرات فرضت إيقاعها في المشهد الإقليمي، إنْ على المستوى الإستراتيجي أو في ملاعب الإقليم التكتيكية على امتداد أطرافها.

مُتغيّرات وتداعيات تسعى الدراسة لتحليل أهمّها إقليمياً؛ بغية تلمُّس التطورات المتوقعة في العام 2020، الأول في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين بعد الميلاد؛ مودعاً عِقداً دامياً رسم أهمّ منعطفاته الإقليمية «بائع التفاح» [1] التونسي الذي أحرق نفسه كَمَداً (البوعزيزي).

(1) يرمز التفاح في التراث الشعبي العالمي لـ«الخِصب» و«الحُبّ» و«المكافأة» و«الخطيئة»!

المتغيرات المهمة

اغتيال البغدادي وتعيين خليفته

أقرَّ تنظيم الدولة الإسلامية» (داعش)[1]، في 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، في تسجيل صوتي نشرته حسابات التنظيم على تطبيق «تلجرام» بمقتل قائده أبو بكر البغدادي خلال غارة أمريكية استهدفت مخبأه بقرية باريشا في محافظة إدلب شمال غرب سورية، ليل السبت/ الأحد 27 أكتوبر 2019، حيث قَتل البغدادي نفسه وثلاثة من أطفاله بتفجير سترة ناسفة كان يرتديها عندما حوصر في نفق، كما أكد التنظيم مقتل المتحدث باسمه أبو الحسن المهاجر.

وأعلن تنظيم «داعش»[2] تعيين أبو إبراهيم الهاشمي[3] القرشي خلفاً للبغدادي؛ طالباً من أتباعه «إعلان الولاء للقائد الجديد لداعش»، وهو اسم غير معروف؛ قد يكون غطاءً لقيادي يدعى الحاج عبدالله، رشحه الأمريكيون ليكون الخليفة المحتمل للبغدادي[4]. وفي سياق متصل، أعلنت تركيا اعتقال إحدى زوجات البغدادي، بعد أسبوع من مقتله[5].

مخاوف من ردود فعل تنظيم «داعش» في أوروبا وأمريكا

أكد أبو حمزة القرشي، المتحدث الجديد باسم تنظيم «داعش»، في رسالة صوتية على منصة التنظيم الإعلامية «الفرقان»، معلقاً على تصريحات ترمب القاسية، عندما أكد بأن «البغدادي مات ميتة الكلاب والجبناء»[6]: أن «الدولة»، في إشارة إلى التنظيم،

(1) «داعش» يؤكد مقتل زعيمه البغدادي ويعين خلفاً له | أخبار | DW | 31.10.2019

(2) المصدر السابق.

(3) يشترط في الخليفة أن يكون قرشياً.

(4) الرئيس ترمب: قواتنا قتلت أبوبكر البغدادي زعيم داعش في نفق | أخبار | DW | 27.10.2019

(5) أبو بكر البغدادي: الرئيس التركي يعلن اعتقال زوجة زعيم تنظيم الدولة الإسلامية السابق – BBC News Arabic، 4 أكتوبر، 2019.

(6) الرئيس ترمب: قواتنا قتلت أبوبكر البغدادي زعيم داعش في نفق | أخبار | DW | 27.10.2019

«لا تزال باقية وتتمدد»، و«على أمريكا ألا تسعد بمقتل البغدادي»، «ألا تدركون أن الدولة اليوم ليست فقط على عتبة أوروبا وفي وسط أفريقيا، إنها تبقى وتتمدد من الشرق إلى الغرب»، وتعهد القرشي بالانتقام من الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أثار مقتل البغدادي قلقاً ومخاوف من شن هجمات انتقامية في أمريكا اللاتينية وأوروبا، فالمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإسبانيا يعتبرون المحور الرئيس لتلك الهجمات في أوروبا؛ فيما تعد المكسيك في أمريكا اللاتينية أولى الدول التي تتلقى التهديدات الإرهابية من داعش، ويأتي بعدها الأرجنتين ونيكاراجوا، وأشار تقرير نشرته صحيفة «إنفوباي» الأرجنتينية إلى أن تنظيم «داعش» قد أطلق، في النصف الأول من عام 2019 وحده، ما يقرب من 3 ملايين رسالة تهديد إلكترونية (عبر الإنترنت والشبكات الاجتماعية مثل تليجرام)، فيما بلغ عدد تلك الرسائل في عام 2018 بأكمله 4 ملايين رسالة، وأشار التقرير إلى أن سقوط «دولة البغدادي» لا يعني نهاية «داعش»، حيث إن التنظيم قد يتشظى في صورة «ذئاب منفردة» شديدة الخطورة بانتظار العثور على ملاذ جديد[1].

ومنذ مقتل البغدادي تبنى تنظيم «داعش» المسؤولية عن نحو 100 هجمة على مدار أسبوعين، نفّذت في 9 دول[2]، في العراق وسورية وأفغانستان ومناطق أخرى؛ تأكيداً على حضوره وتهديداً عملياً يتضمن القدرة على الانتقام.

فقدان آخر المعاقل في العراق وسورية (انهيار دولة الخلافة)[3]

تراجعت سيطرة «داعش» لتبلغ أدنى مستوياتها مع مطلع العام 2019، حيث انحسرت إلى نسبة 1.67 %، وفق الخريطتين اللتين نشرهما موقع جسور للدراسات.

---

(1) مقتل أبو بكر البغدادي يثير الرعب في أمريكا اللاتينية وأوروبا.. مخاوف من عمليات انتقامية لـ«الذئاب المنفردة».. تقرير: سقوطه لا يعني نهاية داعش.. 3 ملايين رسالة تهديدية عبر الإنترنت للقارة العجوز وأمريكا الجنوبية – اليوم السابع

(2) بعد مقتل البغدادي.. تعرف على مناطق تواجد «داعش» (خريطة)، عربي 21، مؤيد باجس، 10 نوفمبر، 2019.

(3) يمتلك تنظيم «داعش» أذرعا نشطة في دول عدة في شبه جزيرة سيناء بمصر وليبيا واليمن وأفغانستان ونيجيريا؛ بالإضافة إلى تحقيقه تقدما في جنوب شرق آسيا، وخاصة الفلبين، ويسعى التنظيم إلى التوسع والتمدد في مناطق أخرى، وقد بدأ بالفعل في تحويل موارده إلى الخارج في محاولة لدعم أذرعه.
(انظر: داعش بعد خسارة معاقله في العراق وسوريا)

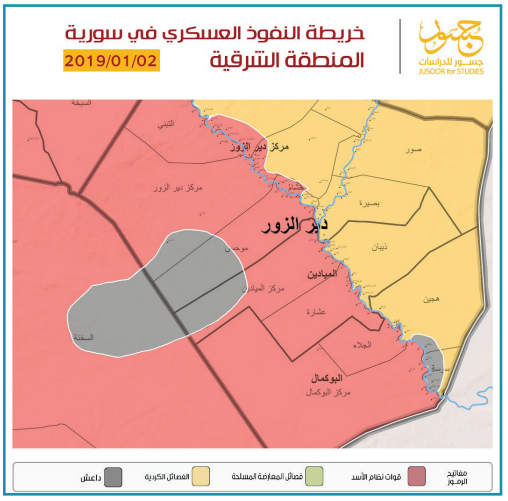

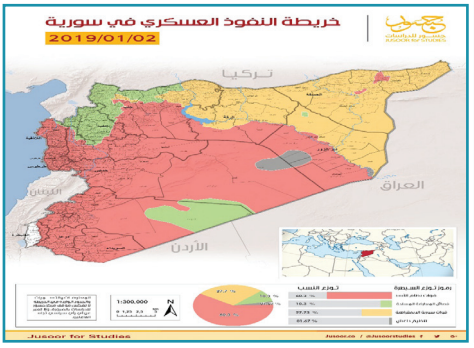

وفي شباط/ فبراير 2019، اختفت دولة الخلافة عن الخريطة الجغرافية، عقب 5 سنوات من السيطرة على نصف مساحة سورية، بعد معركة «عاصفة الجزيرة»، التي شنت في أيار/ مايو 2018، بدعم كامل من قوات التحالف الدولي، أسفرت عن استسلام مئات من تنظيم «داعش»[1] لقوات سورية الديمقراطية، بعد اتفاق مجهول المعالم.

وفي آذار/ مارس 2019، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وقوات سورية الديمقراطية (قسد) بشكل رسمي انتهاء سيطرة تنظيم «داعش» وبسط النفوذ على آخر جيوبه العسكرية شرق الفرات في منطقة الباغوز، فباتت نسبة سيطرة تنظيم داعش (0 %)، لكنه ما زال يحتفظ بجيوب لخلايا أمنية غير عسكرية في مناطق تسيطر عليها القوى المختلفة، من أبرزها صحراء تدمر وصولاً إلى ريف البوكمال، وريف السويداء الشمالي الشرقي، ومحافظة إدلب شمال البلاد، ومنطقة تلّة الباغوز شرق الفرات، وأضحت نسب السيطرة: نظام الأسد (61.88 %)، «قسد» (27.92 %)، فصائل المعارضة السورية (10.3 %).

لكن خطر التنظيم ما زال قائماً في العراق، فقد حذر مسؤولون أكراد من أن 5 آلاف مقاتل من تنظيم «داعش» يعيدون تجميع صفوفهم في منطقة غير خاضعة للسلطات العراقية، وذلك باستخدام أساليب التخويف، والاختباء في الكهوف والأنفاق[2].

(1) البيت الأبيض: «قسد» تحتجز أكثر من ألف مقاتل أجنبي من 40 دولة، Sputnik Arabic، 24 مارس 2019.

(2) أمان: بعد طرده.. هل سيعود داعش للعراق؟، 10 ديسمبر 2019.

جماعة «بوكو حرام»

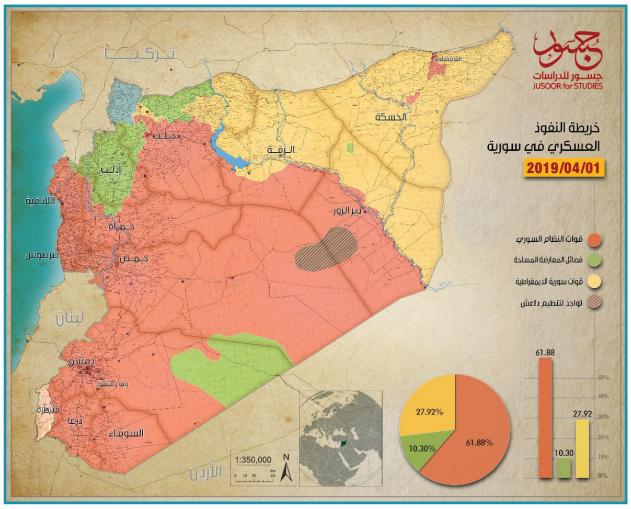

تهجَّر أكثر من 3.3 مليون شخص جرّاء هجمات جماعة «أهل السُّنة للدعوى والجهاد» (جماعة «بوكو حرام»/ «طالبان نيجيريا») في منطقة حوض بحيرة تشاد، خلال السنوات الأربع الماضية، حسب أرقام رسمية للسلطات النيجيرية[1].

وقد تصاعد نشاط «بوكو حرام» عقب مبايعتها تنظيم «داعش» قبل أربعة أعوام؛ وتعدّ «الجماعة الأكثر دموية في العالم» في بعض التصنيفات الدولية؛ إذ قتلت ما يقرب من 30 ألف شخص، فضلاً عن عدم تورُّعها عن استغلال النساء والأطفال في تنفيذ هجماتها الانتحارية[2].

وفي أيلول/ سبتمبر 2019، أعلن الجيش النيجيري مقتل 7 قياديين من جماعة «بوكو حرام» الإرهابية في اشتباكات مع الجيش شمال شرقي البلاد، في حوض بحيرة تشاد[3].

المنافسة مع القاعدة (الانتشار والتمدد والاستقطاب)

شهدت قارة أفريقيا في الأعوام الأربعة الأخيرة سلسلة من التطورات تؤكد بأن تنظيمي داعش والقاعدة يخوضان حرب مواقع للسيطرة على القارة الأفريقية، عبر

(1) بوكو حرام» تتسبب في تهجير 3.3 مليون بـ4 دول أفريقية، هي تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا، وكالة الأناضول، 2 ديسمبر 2019.

(2) باتت «بوكو حرام»، حسب خالد الزعفراني، الخبير في شؤون الحركات الأصولية، تعتمد بشكل كبير على صغار السن للقيام بعملياتها الانتحارية؛ باستغلال الوجه البريء للطفل للنفاذ إلى الأهداف بسهولة، فلا يحتاج الطفل إلى التدريب (الفكري والنفسي)، وهو كفيل بتنفيذ عملية لا يدرك مدياتها ولا خطورتها؛ لتتعدم احتمالات الفشل. (10 سنوات على «بوكو حرام»... مجازر وخراب لا يتوقف | الشرق الأوسط، وليد عبدالرحمن، 13 يوليو 2019).

(3) الجيش النيجيري يعلن مقتل 7 قياديين من «بوكو حرام»، وكالة الأناضول، 2 سبتمبر/ أيلول، 2019.

وكلائهما المحليين[1]، وباستثناء ليبيا، حيث تقاتل تنظيما داعش والقاعدة، فإن المواجهة بين التنظيمين هي مواجهة فكرية دينية عبر المنتديات الإلكترونية وتويتر، وفي حين يستغل «داعش» فكرة الخلافة الإسلامية وشرعية وجود خليفة، يستغل تنظيم القاعدة فكرة الاعتدال وعدم التكفير، فضلاً عن توظيف أخطاء تنظيم «داعش» في ممارساته اليومية في المناطق الخاضعة لسيطرته.

ويتواجد تنظيم «داعش» في أكثر من 10 بلدان أفريقية، وأبرز وكلائه في أفريقيا جماعات ليبية تمكنت في عامي 2014 و2015 من السيطرة على مجموعة من المدن الليبية، وباتت تهدد ما يسمى «الهلال النفطي» في الساحل الليبي.

وقد وقعت أهم الانشقاقات عن تنظيم القاعدة لمبايعة تنظيم «داعش» في أواخر عام 2014 وأوائل العام 2015، فقد انشقت مجموعة من أعضاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب بالجزائر، وشكلت «جماعة جند الخلافة»؛ فضلاً عن انشقاق جماعة «بوكو حرام» النيجيرية؛ وفي فبراير/ شباط 2015، انشقت مجموعة من مقاتلي جماعة «المرابطون»، وهي جماعة تنشط في دول مالي والنيجر والجزائر؛ وفي مارس/ آذار انشقت جماعة «بيت المقدس»، وبات التنظيم موجوداً في 7 دول أفريقية، في شكل مجموعات مسلحة في: مصر وليبيا والجزائر وتونس ونيجيريا ومالي والنيجر، بينما يوجد في شكل خلايا نائمة في دول أخرى لا تقل عن 3، وهي: المغرب وموريتانيا والسودان.

فيما يتواجد تنظيم القاعدة في 6 دول أفريقية، هي: الصومال (حركة الشباب المجاهدين الصومالية) والجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، وليبيا (مجموعات تابعة تنظيمياً للقاعدة أبرزها: جماعة «مجلس شورى مجاهدي درنة»؛ وجماعة «المرابطين»).

مقتل حمزة بن لادن

أكد الرئيس الأمريكي دونالد ترمب مقتل حمزة بن لادن، نجل مؤسس تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، في غارة جوية أمريكية.

(1) صراع نفوذ بين داعش والقاعدة في أفريقيا (خبراء)، وكالة الأناضول، 2 يونيو، 2016؛ إفريقيا الساحة البديلة للإرهاب، البيان، 2 نيسان، 2019.

وكانت الحكومة الأمريكية قد ضمت رسمياً اسمه إلى قائمة الإرهاب العالمي قبل عامين، وكان ينظر إلى حمزة، ذي الـ30 عاماً تقريباً، على أنه الخليفة المحتمل لوالده[1].

هيكلية تنظيم «داعش»

يتكون الهيكل القيادي لتنظيم «داعش» من ثلاثة مجالس عُليا: المجلس العسكري، ومجلس الشورى، والمجلس الشرعي، يرأسها قائد التنظيم. ويرتبط به شخصياً المسؤول الأمني للتنظيم، الذي يتولى الإشراف الأمني في ولايات الخلافة (بمثابة وزير الداخلية)، وفق الخريطة التي نشرها المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات.

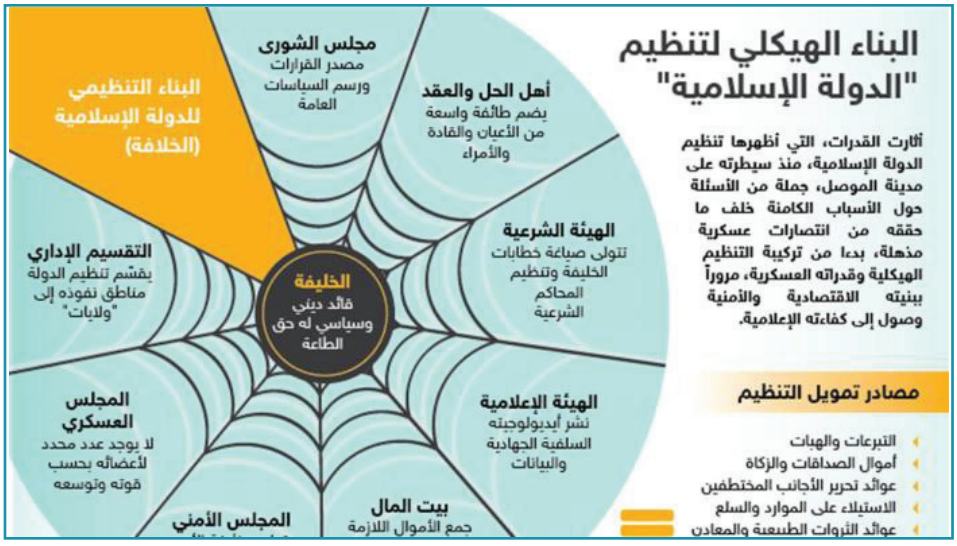

فيما تتكون منظومة «داعش» العسكرية، بالاعتماد على الوثائق التابعة للتنظيم التي عثر عليها في المواقع التي دحر فيها التنظيم في العراق وسورية، من خمسة عناصر أساسية هي:

(1) الرئيس الأمريكي يؤكد مقتل ابن زعيم القاعدة السابق بن لادن – BBC News Arabic، 14 سبتمبر/ أيلول 2019

أ- ديوان الجند.

ب- جيش الخلافة.

جـ- جيش دابق.

د- جيش العسرة.

هـ- عسكر الولايات.

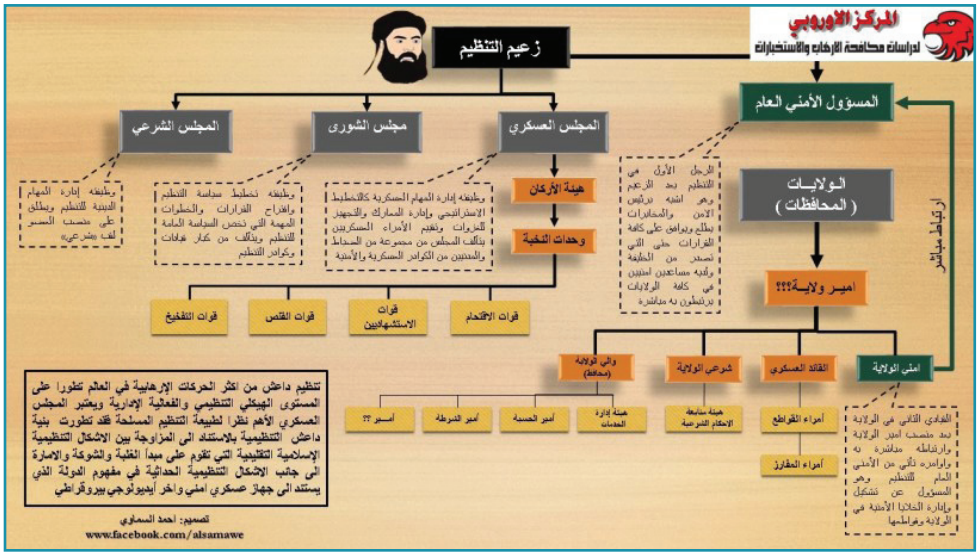

أ.ديوان الجند: وهو الهيكل الإداري الذي يُعنى بالشؤون العسكرية والإدارية للمقاتلين في تنظيم «داعش» (مرادف لوزارة الدفاع[1]، ويتكون ديوان الجند في دولة داعش من هيئات وإدارات وشعب ومكاتب، حيث يشرف الديوان على عمل جيوش الدولة الداعشية الثلاثة: جيش الخلافة وجيش دابق وجيش العسرة، وعسكريي الولايات، ويتكون هيكله التنظيمي من: مقر الديوان، وهيئة الأركان الحربية، والهيئة الشرعية، والهيئة الإدارية والعسكرية العامة، وهيئة التجهيز العام، وهيئة التطوير والتصنيع المركزية، وإدارة التعبئة والتجنيد المركزية، والإدارة العامة للمعسكرات، وإدارة الجنود العامة، وإدارة المركبات العامة، والإدارة الفنية للتفخيخ، وإدارة الشرطة العسكرية، وإدارة القوات الخاصة

(1) اختير الاسم ليواطئ ذات الاسم لأول الدواوين التي أسسها الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه).

والأسلحة، وإدارة الدفاع الجوي، وإدارة الطبابة العسكرية، وإدارة الرقابة المركزية، وإدارة الوافدين العامة، ووحدات الإسناد العام.

أبرز القيادات في العراق وسورية

«أبو علي» العنبري؛ نائب أبو بكر البغدادي، ويعتبر العقل الإستراتيجي للتنظيم، والعقل التنفيذي للإستراتيجية العسكرية (أي الهجمات التي تقوم خلايا نائمة بتنفيذها في أوروبا)؛ وقد كان مسؤول عمليات داعش في سورية.

«أبو سليمان الناصر»، نعمان الزيدي؛ خليفة «أبو أيوب المصري»، زعيم تنظيم القاعدة في العراق، وعُيّن وزيرَ حرب لما كان يسمى «الدولة الإسلامية في العراق».

«أبو عبدالقادر»، شوكت حازم الفرحات؛ وزير الإدارة العامة في تنظيم «داعش» (ومستشار للتنظيم).

«أبو لؤي»، عبدالواحد خضير أحمد، وزير الأمن العام في تنظيم «داعش» (ومستشار عسكري).

«أبو قاسم»، عبدالله أحمد المشهداني، وزير المقاتلين الأجانب والانتحاريين في تنظيم «داعش».

«أبو فاطمة»، أحمد محسن الجحيشي، يشغل منصب ولي جنوب ووسط الفرات، وهو عضو بارز في التسلسل الهرمي للتنظيم، وقد كان المسؤول عن عمليات داعش في جنوب العراق.

ولا يوجد أي ذكر للزعيم الجديد للتنظيم «أبو إبراهيم القرشي»؛ ما يرجح احتمالية كون اسمه المعلن كنية لغيره من القيادات البارزة.

الخريطة الميدانية لولايات تنظيم «داعش» خارج العراق وسورية

ليبيا

يتركز التنظيم بشكل رئيس في مدينتين: «سرت» و«درنة»، وبعض البؤر النشطة في «بنغازي».

بالنسبة لتنظيم داعش في مدينة سرت، يتراوح عدد أفراده الليبيين ما بين 100–120 فرداً، والأجانب ما بين 350 – 400 مقاتل، وينتمي أفراده من الليبيين في سرت إلى خمس قبائل، تمثل قبيلة الفرجان غالبيتهم، تليها قبيلة الورفلة، ثم قبيلة المعدان وبعدها القدادفة وأخيراً قبيلة العمامرة (وهي قبائل كانت موالية لنظام القذافي، حيث تعتبر مدينة سرت مسقط رأسه)، أما غالبية الأجانب في سرت فهم من الجنسيات التونسية والسودانية والمصرية تم استقدامهم من مدن غرب ليبيا.

فيما يتراوح عديد أفراد «داعش» من الليبيين في درنة من 80–100 شخص (أغلبهم من قبيلة العبيدات)، مع وجود نسبة ضئيلة من الأجانب تقارب 40 شخصاً من الجنسيات (التونسية والمصرية) كانوا مقيمين فيها ما قبل أحداث فبراير 2016.

أما مدينة بنغازي ففيها من كانوا يعرفون بـ«الثوار»، ممن بايعوا تنظيم داعش بعد أحداث الكرامة (التي تديرها قوات حفتر)، وعددهم قرابة 150 شخصاً، يديرون حرب عصابات ضد خليفة حفتر[1]، ففي 4 مايو 2019، تبنى التنظيم هجوماً دامياً استهدف قوات حفتر في سبها، ما أسفر عن مقتل وجرح 16 شخصاً، حسب بيان للتنظيم، وقطعت رؤوس معظمهم، وأعدم الآخرون رمياً بالرصاص[2]، وفي 2 يوليو 2019، نشر تنظيم «داعش»، في «مجلة النبأ»، الذراع الإعلامية للتنظيم، نبأ مقتل أحد أبرز قادته في ليبيا، خلال عملية نفذتها قوات تتبع اللواء المتقاعد خليفة حفتر، وذكرت أن ما يعرف

(1) زعيم تنظيم داعش في سرت هو عبد الهادي زرقون، يليه (حسن الكرامي)، المفتي الشرعي. انظر: حقيقة تواجد داعش وقوته في ليبيا، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات، معتز الريان، 28 يناير 2016.

(2) «تنظيم الدولة الإسلامية» يتبنى هجوما دمويا على قوات حفتر في سبها | أخبار 04.05.2019 | | DW

بـ«مسؤول ديوان الإعلام في ولاية ليبيا»، محمد بن أحمد الفلاتة (أبو عاصم المهاجر)، قتل على يد قوات الجيش الليبي[1].

ولا يتوفر تحديد دقيق لأعداد أفراد التنظيم في ليبيا أواخر 2019؛ إذ يعتقد بأن عدداً كبيراً من فلول التنظيم في العراق وسورية قد تمكنوا من الفرار إلى ليبيا؛ باعتبارها قِبلة «الدولة الداعشية المستقبلية البديلة» كما يُعتقد.

وتظهر الخريطة التي نشرها موقع نورس للدراسات مساحات السيطرة والنفوذ في ليبيا[2].

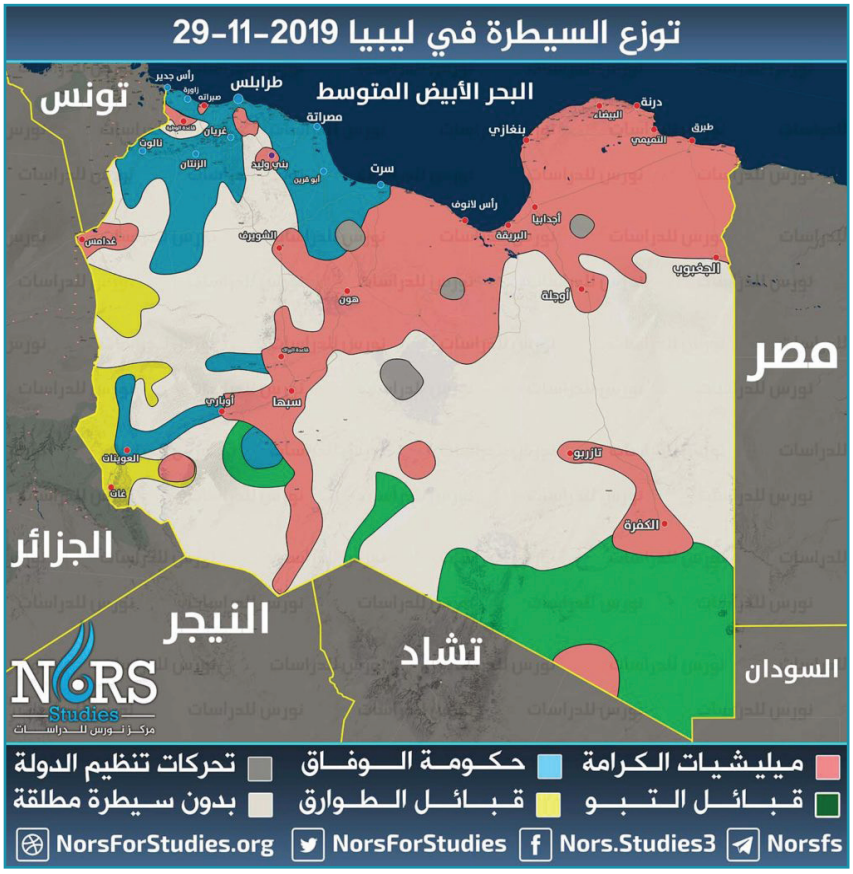

(1) «داعش» يعلن مقتل أحد قياديه الإعلاميين البارزين في ليبيا، وكالة الأناضول، 12 يوليو 2019.

(2) ليبيا خريطة توزع السيطرة في ليبيا 29-11-2019 | Nors For Studies

اليمن:

تأسس فرع التنظيم في اليمن عام 2014، وأعلن جلال بلعيدي «أبو حمزة الزنجباري»، الذي قتل عام 2016، مع مجموعة من رفاقه في تنظيم القاعدة «أنصار الشريعة» مبايعة أبو بكر البغدادي، ومن أهم قيادات التنظيم: «صالح الباخشي» الملقب بـ«رجل داعش الحديدي»، أمير ولاية عدن، الذي قتل المئات وأغلبهم من أفراد الأمن؛ و«هاشم الصنعاني»، أمير التنظيم في مدينة تعز؛ و«خالد عبدالنبي» الشهير بـ«أبو بصير اليزيدي»، الذي تولى إمارة جعار؛ و«ناصر محمد الحربي»، المسؤول عن تنفيذ إستراتيجية «داعش» في اليمن؛ وقد تم تفويض الحربي في سورية لجمع عهود الولاء في اليمن، ونسَّق مبايعة 4000 من مقاتلي «القاعدة» لتنظيم «داعش»، بالتعاون مع البغدادي، ويقع أبرز معسكرات مقاتلي داعش في اليمن في منطقة ولد ربيع، الرابطة بين محافظتي البيضاء ومأرب، وهو محاذ لمعسكر خاص بتنظيم القاعدة في منطقة يكلا، وتحتضن عدة محافظات يمنية كالعاصمة صنعاء شمالاً، والبيضاء بوسط اليمن، وحضرموت جنوبًا، المئات من مقاتلي «داعش» من جنسيات أجنبية عدة، وتتراوح أعداد عناصر داعش في اليمن ما بين 250 و500 عنصر مقارنة مع 6 إلى 7 آلاف عنصر في القاعدة، وقد تزاحم التنظيمان (داعش والقاعدة) في محافظة البيضاء بوسط اليمن، في يوليو 2018، خلال المواجهات التي وقعت بين الطرفين، ما أسفر عن مقتل 13 عنصراً من القاعدة، في حين أشارت عدة وسائل إعلام تابعة لتنظيم القاعدة أن كثيراً من مقاتلي داعش في اليمن انضموا إلى صفوف القاعدة لما لاقوه من سوء معاملة مسؤوليهم في التنظيم[1].

الصومال:

تأسس فرع القاعدة في اليمن معتمداً على الصومال كساحة دعم لوجيستي، وعلى الرغم من نفوذ القاعدة في الصومال، وسيطرته الكاملة على حركة «شباب المجاهدين»،

(1) مؤشر تراجع تنظيم داعش.. واقع تنظيم داعش في اليمن – المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 14 يونيو 2019.

فإن تنظيم داعش قد وجد في الصومال ملاذاً كبيراً له؛ لوقوعه في مقديشو، المنطقة الجغرافية التي تطل على البحر الأحمر والمحيط الهندي ومضيق باب المندب وكافة معابر أفريقيا، ويقدر عدد مقاتلي داعش في بونتلاند بنحو 200 شخص، ويتلقون معظم الأسلحة من اليمن.

ويُعتقد بوجود محاولة للتقارب في الصومال، بين تنظيمي القاعدة بقيادة حمزة بن لادن، وأيمن الظواهري، وداعش، وفق تقديرات صبرة القاسمي، الخبير في شؤون الجماعات المسلحة.

أفغانستان:

يتراوح عدد مسلحي تنظيم داعش في أفغانستان بين 2000–8500 شخص، حسب تقديرات متباينة[1]،70 % منهم كانوا في «طالبان باكستان»، حسب الجنرال جون نيكلسون، قائد القوات الأمريكية في أفغانستان.

مصر

بايعت جماعة «أنصار بيت المقدس» تنظيم «داعش» عام 2014، وغيرت اسمها إلى «ولاية سيناء»، وتعد هذه الجماعة العنصر الرئيس بين الجماعات المسلحة في سيناء، وتقدر أعداد أفراد التنظيمات الإرهابية في سيناء ما بين 1000 و2000 عنصر أجنبي ومصري[2].

جنوب شرقي آسيا

كشفت تقارير أنه يوجد في الفلبين وبنجلاديش وماليزيا وإندونيسيا أكثر من 30 منظمة متطرفة أعلنت مبايعتها لتنظيم «داعش»[3].

---

(1) خريطة حواضن التطرف و الإرهاب ... أفغانستان – المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 17 يونيو 2019؛
مؤشر تراجع «داعش».. خريطة داعش الجديدة، عديد و معاقل التنظيم – المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 3 يونيو 2019؛
مدير الأمن الفيدرالي الروسي: 5 آلاف «داعشي» يتمركزون في أفغانستان | الشرق الأوسط، 22 مايو 2019.

(2) مؤشر تراجع «داعش» ... خريطة داعش الجديدة، عديد و معاقل التنظيم – المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 3 يونيو 2019.

(3) المرجع السابق.

تحليل حركة المتغيرات

تشهد نهايات العام 2019، ومطلع العام 2020، مخاضاً عسيراً لتنظيم «داعش»، سواء على مستوى هويته التكوينية دولةً للخلافة دونما حيازة ميدانية مستقرة.. وبلا عاصمة! أو على مستوى قدرته على «الانتقام المزلزل» لمقتل قائده الذي سخر ترمب من نهايته واصفاً إياه بالجبان، فضلاً عن الرهان الصعب في مواصلة زخم عملياته في إقليم الشرق الأوسط أو خارجه.

وتيرة العمليات «الإرهابية العالمية»، في العام 2018، شهدت انخفاضاً ملحوظاً عن الأعوام الثلاثة التي سبقته، حسب مؤشر الإرهاب العالمي[1]، الذي يصدر سنوياً عن منظمة الاقتصاد والسلام منذ عام 2000، لكنّ دائرة انتشاره قد اتسعت، فالتنظيم ما عاد يتربع على رأس هرم الحركات الإرهابية الأكثر دموية[2]، بعد أن تسيَّد المشهد منذ العام 2014، وانحسر عدد قتلى التنظيم في العام 2018 بنسبة 63 %، وعدد عملياته بنسبة 69% عن الأعوام الثلاثة التي سبقته، أما المناطق الأكثر اشتعالاً في العالم، حسب المؤشر، فقد انحصر التنافس فيها بين قارتي أفريقيا وآسيا، حسب الجدول التالي:

TABLE 1.1
Ten countries most impacted by terrorism, ranked by number of deaths
For the first time since 2003, Iraq did not have the greatest impact of terrorism.

Country	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Afghanistan	16	13	11	4	3	3	3	3	3	3	3	2	3	2	2	2	1
Iraq	30	7	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	2
Nigeria	36	25	26	32	12	13	17	11	11	6	4	4	2	3	3	3	3
Syria	118	120	56	65	50	58	39	46	57	14	6	5	5	5	4	4	4
Pakistan	12	10	5	6	5	2	2	2	2	2	2	3	4	4	5	5	5
Somalia	44	39	43	36	30	9	6	6	6	5	7	7	6	7	7	6	6
India	2	2	3	2	2	4	4	4	4	4	5	8	7	8	8	7	7
Yemen	45	32	40	39	36	30	22	20	10	9	8	8	8	6	6	8	8
Philippines	13	8	10	12	14	12	8	9	9	10	11	9	11	12	12	10	9
Democratic Republic of the Congo	25	20	24	25	25	20	12	5	8	11	13	17	19	17	13	11	10

Source: START GTD, IEP Calculations

(1) GTI–2019web.pdf/11/GTI–2019web.pdf: http://visionofhumanity.org/app/uploads/2019

(2) تربعت حركة طالبان على رأس الهرم؛ فقد ارتفع عدد قتلى عملياتها بنسبة ٪71، كما أنّ ٪38 من مجموع قتلى «الإرهاب» على الصعيد العالمي يعزون للحركة خلال العامين (2017، 2018)؛ على الرغم من احتلال أمريكا لأفغانستان عام 2001، لتعود إلى الواجهة بعد 17 عاماً؛ ما يطرح سؤالاً إشكالياً عن الجدوى الإستراتيجية لمحاربة «الإرهاب» دون معالجة مسبباته وتداعياته!

فمن بين الدول الـ15 الأكثر تضرراً من العمليات الإرهابية، تواجد من أفريقيا 8 دول، مقابل 7 دول آسيوية، وكان العام 2018 هو الأول، منذ العام 2004، الذي تتراجع فيه العراق للمركز الثاني!

أما منحنى العمليات «الإرهابية» فقد تناقص إلى النصف، منذ الربع الأول من العام 2014، وحتى نهاية العام 2018، وفق الرسم التالي[1]:

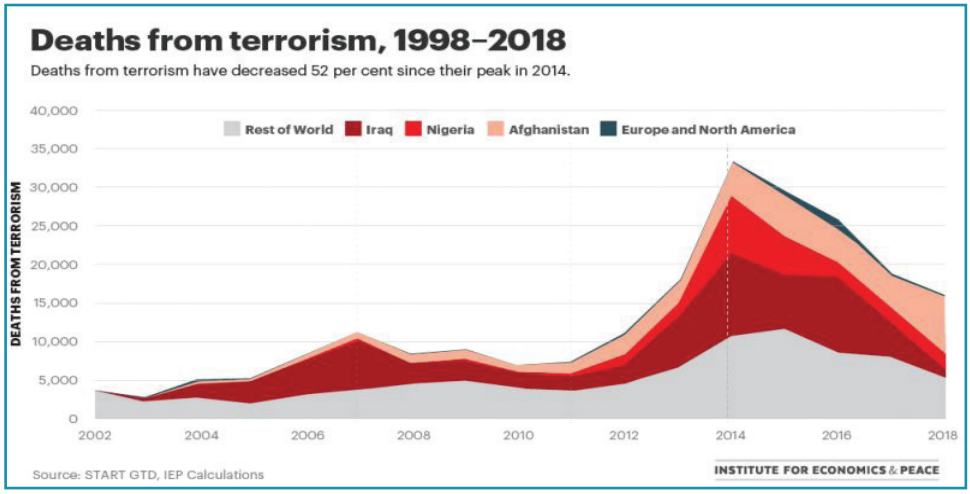

وتكشف الخريطة التالية خسائر «داعش» الميدانية[2]:

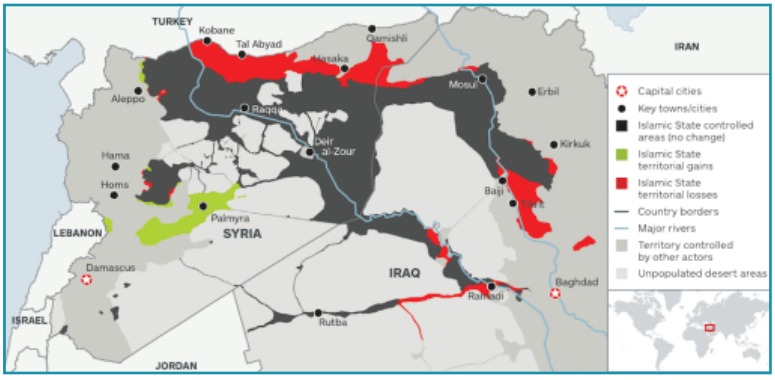

ISIS___Losses

(1) Global Terrorism Index – Vision of Humanity http://visionofhumanity.org/indexes/terrorism-index/

(2) مؤشر تراجع «داعش».. خريطة داعش الجديدة، عديد و معاقل التنظيم – المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 3 يونيو 2019.

ولعلّ طبيعة المعارك، وعدم فقه متطلبات المرحلة، والتوسُّع العددي والجغرافي غير المحسوب، والعزلة العلمية في صفوف التيار الجهادي العالمي، وفتح حروب فقهية وعقدية، وحملات إسقاط المرجعيات الجهادية الواحد تلو الآخر على غرار «أبي محمد المقدسي»، و«أبي قتادة الفلسطيني»، المنظرين الجهاديين البارزين الذين رفضا إعلان الخلافة، كانت أهم الأسباب في هزيمة تنظيم «داعش»[1].

وتشير النسب الإحصائية والأشكال التوضيحية السابقة في العام 2018، التي قد لا تختلف كثيراً في العام 2019، فضلاً عن المتغيرات المهمة التي رصدها التحليل للعام 2019 (مقتل البغدادي، انهيار دولة «الخلافة»)، إلى تحول جذري، لا يقل في دراميته عن صعودها السريع مطلع العام 2018، فهل تشي تلك المؤشرات والمتغيرات باقتراب أفول نجم «داعش» في المسرح «الإرهابي» العالمي؟

خيارات التنظيم المستقبلية

الخيارات الإستراتيجية

الخيار الأول: تكريس حُلم «داعش» في استعادة الدولة:

كشفت دار الإفتاء المصرية أسباب تحوُّل ليبيا إلى مركز ثقل محتمل لـ«داعش»، بدعوى أن التنظيم يسعى للتمدُّد في ليبيا للسيطرة على الهلال النفطي بها، خاصة بعد سيطرته المؤقتة على مدينة بن جواد عام 2016، ومحاولته الحثيثة للسيطرة على بلدة سدرة، التي تحوي الميناء النفطي الأهم وسط ليبيا، وأكد مرصد الفتاوى التابع لدار الإفتاء أن السيطرة على المناطق الغنية بالنفط في ليبيا هدف حيوي للتنظيم، خاصة بعد خسارته مناطق النفط بسورية والعراق؛ بُغية إيجاد بديل يؤمن الاحتياجات المادية للإنفاق على الأنشطة العسكرية، فليبيا، حسب المرصد، قد باتت محور ارتكاز محتمل للتنظيم، تخدمه الجغرافيا والثروات والظروف الأمنية وموازين القوى فيها؛ فالموقع

(1) القصة الكاملة لأسباب سقوط «خلافة» تنظيم الدولة في العراق وسوريا | نون بوست، شمس الدين النقاز، 9 أغسطس 2019.

الجغرافي لليبيا، والقريب من دول نيجيريا والكاميرون وتشاد، التي يتواجد بها تنظيم «بوكو حرام» التابع لـ«داعش»، يمثل ميزة إضافية للتنظيم توفر له الدعم العسكري والبشري اللازم لمواجهة الحكومة الشرعية في ليبيا، خاصة مع اتساع الحدود الليبية وامتدادها؛ ما يُسهل تدفق المقاتلين من دول الغرب الأفريقي إلى المعقل الجديد للتنظيم، فالموقع الجغرافي يمثل حجر عثرة أمام الجهود الأمنية لملاحقة بؤر التنظيم وخطوط إمداده[1]، وتعدّ منطقة بن جواد من المناطق ذات البعد الإستراتيجي الاقتصادي المهم، وتقع على بعد 600 كلم من طرابلس، ونحو 145 كلم إلى الشرق من مدينة سرت، التي فيها أكبر الموانئ النفطية المستخدمة لتصدير النفط الليبي عبر سواحل البحر الأبيض المتوسط[2]، وهي إحدى المساحات الواسعة والمهمة التي تشكلها منطقة الهلال النفطي الممتدة من أجدابيا وسرت[3] وصبراتة[4].

وإحياءً لخيار «تاريخي-جغرافي»، أشارت تقارير أمنية أمريكية إلى تركيز تنظيم «داعش» على المسرح الأفغاني، فيما يُعدُّ الملعب اليمني من الخيارات الجغرافية المثالية للتنظيم؛ لاعتبارات تتشابه نسبياً مع الخيار-الجغرافي الليبي.

ويقتضي هذا الخيار تدفق أعداد من المقاتلين من الجبهات الأخرى للعاصمة المحتملة للدولة البديلة، فضلاً عن انشقاقات جديدة لأجنحة تتبع للقاعدة لتعلن مبايعتها لدولة «الخلافة»، ناهيك عن الرهان على استقطاب التنظيم عناصر جديدة وتجنيدها.

ومن أبرز إشكاليات هذا الخيار: تحدي العلاقة مع القاعدة بافتراض حدوث مواجهات صراعية دامية؛ وتوفّر زخم عسكري-ميداني مضاد يمتلك الشرعية القانونية والقدرات العسكرية ويرحب باستهداف التنظيم وينافسه على الثروات والموارد الطبيعية، ومقاومة

(1) أسباب تحول ليبيا إلى مركز ثقل لـ«داعش»، 12 يناير 2016 (داعش والجهاديون).

(2) يضم الميناء 4 مراسٍ مجهزة لسفن الشحن مع 19 خزاناً نفطياً عملاقاً بسعة تصل إلى 6 ملايين برميل من النفط الخام.

(3) أشارت آخر التقديرات من إدارة معلومات الطاقة الليبية إلى أن حوض سرت يحتوي على نحو 80٪ تقريباً من إجمالي احتياطيات النفط في ليبيا بنحو 45 مليار برميل من النفط وتمثل تقريباً 90٪ من إجمالي إنتاج البلاد من النفط كما يحتوي على أكثر من 23 حقل نفط كبيراً و16 حقلاً عملاقاً، واحتياطي يتعدى 100 مليون برميل وأكثرها يتعدى 500 مليون برميل من احتياطي النفط وبعضها يصل إلى المليارات.

(4) كيف يبحث تنظيم داعش عن أسس دولة الخلافة في ليبيا؟ آمنة ألقابسي، المركز الأوروبي العربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات.

«الحركات الإسلامية المعتدلة»، وإشكالية الحفاظ على الدولة بعد إقامتها في محيط دولي وإقليمي من الأجواء العدائية (الدرس العراقي-السوري).

الخيار الثاني: رأب الصدع مع القاعدة (وحركة طالبان) لإقامة الدولة

قد يبدو هذا الخيار مضحكاً للوهلة الأولى، بعد التاريخ الدامي للصراع بين تنظيم «داعش» والقاعدة»، لكن المحلل المتأمل لبعض المتغيرات التكوينية في جوهر العلاقة بين التنظيمين، فكرياً (الجذر الواحد)، وميدانياً (الانشقاق المتبادل ومبايعة الخصم)، قد يرى مشروعية منطقية تسمح بافتراضه، ولا يخفى ما لهذا الخيار من إمكانيات مفتوحة إيجابية للتحالف؛ باستثمار نجاح الهيكلية المتطورة لتنظيم «داعش»، مع القبول النسبي الأكبر لتنظيم «القاعدة» في الشارع الإسلامي ذي النزعة التي قد تنحاز للتطرف النسبي.

ومن أبرز إشكاليات هذا الخيار: الصعوبة البالغة في توفر الإرادة والرغبة في إحداث مصالحة تاريخية، فضلاً عن افتراض تطفيف داعش من نزعاتها الدموية وتمتعها ببراغماتية القاعدة النسبية، والمقاومة المفترضة للحركات الإسلامية المعتدلة للتحالف، وإشكالية الحفاظ على الدولة بعد إقامتها في محيط من الأجواء العدائية (الدرس الأفغاني).

الخيار الثالث: استمرار الوضع القائم (تأجيل حلم الدولة أو تعطيله)

وهو الخيار الأكثر واقعية بين الخيارات، وتأجيل حلم الدولة إلى حين تغيُّر الموازين العالمية والمعادلات الإقليمية، وقد يقارب هذا الخيار ما أقدمت عليه منظمة التحرير الفلسطينية أواخر العقد التاسع من القرن العشرين حين أعلنت الدولة الفلسطينية في المنفى التونسي دونما حيازة حقيقية ميدانية، أو أن يصار إلى تعطيل حلم الدولة عملياً كما صنعت الفرقة الإثني عشرية مع عودة الإمام الثاني عشر، الذي دخل نفقاً زمنياً ولما يؤذن له بالخروج منه منذ قرون حتى اللحظة!

ويدعم الواقع العسكري-الميداني هذا الخيار، فضلاً عن انخفاض الفاتورة التمويلية التي يُعاني منها الخياران الأولان، ناهيك عن تمرس داعش في تكتيكات حروب العصابات ذات الجدوى الأعلى في استنزاف خصومها؛ مع استمرار شقٍّ من شعارها المعلن الخاص بالتمدُّد والانتشار (وهو ما حرص البغدادي على إبرازه قبيل مقتله)، فجوهر الفكر «الداعشي» ينسجم مع واقعية هذا الخيار؛ بافتراض تعويض حلم الدولة بالتمدُّد، وهو خيار ينسجم مع الفكر المتطرف، الذي يصعب تقبله في الشرعية الشعبية، وإن سمحت به الشرعية الدولية بصمتها «المخجل» إزاء الأنظمة الدكتاتورية القمعية التي تتسلح بممارسات الواقع المفروض!

الترجيح بين الخيارات الإستراتيجية

لا يتعجل المحلل الحصيف في الوصول لاستنتاجات سريعة، فور توفر المؤشرات المؤقتة والمتغيرات المتسارعة بشكل محموم! فالمشهد الإرهابي أعقد من أن يوصف بسهولات حُكْميَّة، هي أقرب للوهم منها إلى التوصيف.

فالجداول والرسومات الإيضاحية السابقة تؤكد حضور طالبان في أفغانستان، على الرغم من احتلالها أمريكياً منذ العام 2001، وفي أفغانستان ذاتها نشأت القاعدة في أحضان طالبان، التي انشق عنها تنظيم «داعش» في العراق، ولئن تباينت التوجهات والنزعات التحليلية، بشقّيْها: الواقعي، ذي النزعة التجريبية الوثائقية (التاريخية)؛ والتآمري، ذي النزعة الاستنباطية، أو حتى تضادّت، في مسارات التحليل ومنعرجاته، فإنها لا بد أن تتفق على نتيجة/ نهاية واحدة: كارثية تحوّلات «داعش» الجغرافية.

انهار تنظيم «داعش» في العراق وسورية، لا شك في هذه المسلمة التوصيفية الأولى، لكنّ داعش «فكرةٌ» قبل أن تكون «دولة»؛ والأفكار كما الطاقة، تتحول من شكل إلى آخر، ومن جغرافيا إلى أخرى، وقد يغشاها سُبات طويل، لكنها ما تلبث أن تُفيق بعنفوان!

لن تتعجل «داعش» في إقامة دولة يصعب الدفاع عنها بمنظور القوة الحديثة، وقد تختار إستراتيجية استنزاف خصومها، مهما تعاظموا وتعدّدوا، حدث هذا من قبل مع

طالبان والقاعدة في أفغانستان، وجزئياً «قاعدة» الزرقاوي في العراق، وقد يحدث الآن مع داعش، ما لم تَسْعَ قيادة «داعش» لاستنساخ حلم دولة العراق وسورية في ليبيا أو اليمن، والنتيجة حتماً ستكون ذاتها: عنف دمويّ، وحصار، وقصف، ودمار، لنْ تختلف الجغرافيا في ليبيا عنها في العراق وسورية كثيراً كيْ تختلف النتائج.

إن صعود «داعش» السريع كان مؤذناً في جوهره بانهيارها السريع!

في الشرق الأوسط، حيث التجاذبات الدولية، والحراكات الشعبية، ليس للفكر المتطرف، غير المتجذر شعبياً، وغير المدعوم دولياً، وإن عَلَت دولتُه، مآلاً حتمياً سوى الانهيار السريع.. كدولةٍ.. لا كفكرة!

سيبقى التطرف، «ذئاباً منفردة»، أو مليشياتٍ و«جيوباً»، أو حتى جماعاتٍ وحركات وعصابات، بامتداد الإقليم، ويستحيل وأده، ما لم تتغير الأسباب التي دعت إليه فكرياً ونفسياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، قبل أن تتغير عسكرياً وأمنياً.

التوقعات المستقبلية في الأشهر القريبة القادمة[1]

- يتوقع أن تنجح «داعش» في الرد على مقتل البغدادي بسلسلة من العمليات الانتقامية المدوّية، في إقليم الشرق الأوسط.
- يتوقع أن تنفذ بعض عمليات التنظيم النوعية في عدة دول أوروبية.
- يرجح أن تعلن الولايات المتحدة الأمريكية عن نجاح تفكيكها لخلايا «إرهابية داعشية» على أراضيها، واعتقال عدد من «الذئاب المنفردة»، بين الفينة والأخرى.
- يُرجّح أن ترتفع وتيرة استهداف «داعش» لتركيا والعراق؛ لدورهما المحتمل في تسهيل قتل البغدادي، فضلاً عن اعتقال أفراد من عائلته.
- يرجّح أن تلجأ قوات التنظيم في ليبيا والعراق واليمن لإستراتيجية «الاستحواذ المؤقت وإعادة التموضع» على مناطق إستراتيجية؛ لإرباك خصومها، وتحقيق مكاسب

(2) هذه التوقعات كتبها الباحث أواخر عام 2019، وجعل لها مدى زمني قريب لا يتجاوز بضعة أشهر.

اقتصادية وعسكرية سريعة، ولتعويض نزيفها المالي.

- يتوقع أن تعلن «داعش» عن إنشاء فروع إقليمية جديدة «وهمية»، أو تضخيم بعض فروعها «الصغرى»؛ تحقيقاً لشعار التمدد، وتعويضاً لغياب الدولة.
- يتوقع أن ترتفع وتيرة استهداف التنظيم للمدنيين في دول أفريقية والعراق وتركيا.
- يتوقع أن ترتفع وتيرة محاولات استهداف قيادات التنظيم، بعد نجاح إستراتيجية «قطع رؤوس الأفاعي»[1] في الأعوام الأخيرة (العراق، أفغانستان، نيجيريا، اليمن، ليبيا)؛ إستراتيجية تفسر لجوء التنظيم لإخفاء قائده الحقيقي «خلف كنية هاشمية قرشية».
- يُتوقع أن ينأى تنظيم «داعش» عن إذكاء جذوة صراعه مع تنظيم «القاعدة» عسكرياً، مع ارتفاع وتيرة المواجهة فيما بينهما إلكترونياً وفي وسائط التواصل الاجتماعي.
- يرجح أن يسعى التنظيم لاستهداف رؤوس قيادات خصومه، رداً على استهداف قياداييه.
- يرجح أن يعاود التنظيم اللجوء لتكتيك «الخطف والفدية» والسطو؛ للإسهام في تعويض نزيفه المالي.

(1) إجمالي عدد قادة داعش أفغانستان الذين استُهدفوا منذ العام 2016 بلغ 399 قائدًا، من بينهم ٪71 قتلوا خلال عمليات متفرقة، و٪24 جرى اعتقالهم. «قطع رأس القيادة».. دراسة ترصد خسائر داعش في أفغانستان، أحمد سلطان، 16 سبتمبر 2019.

تفاعل الحركات الإسلامية المعتدلة مع المتغيرات الإقليمية والدولية

إعداد:

أ. فايز الجولاني

مجموعة التفكير الإستراتيجي – إسطنبول

مقدمة

بصفتها أحد اللاعبين المؤثرين على المستوى الإقليمي، تفاعلت الحركات الإسلامية المعتدلة مع المتغيرات الوطنية والإقليمية والدولية؛ تأثّراً وتأثيراً، وواجهت العديد من التحديات الداخلية والخارجية.

تحديات العقد الأخير:

واجهت الحركة الإسلامية المعتدلة عدداً كبيراً من التحديات في العقد الأخير، لعل أبرزها:

1 – إدارة علاقاتها مع التيارات الإسلامية الأخرى، التي وُفقت فيها إلى حدّ بعيد، عدا بعض استثناءات تعدَّدت أسباب الإخفاق فيها.

2 – مواجهة التطرف بجميع أشكاله وتياراته (فكرياً ومذهبياً وسلوكياً)، وقد تمثل التحدي الأبرز للحركة بالصعود السريع والواسع لتنظيم «داعش»، وتشويهه لعدد من المفاهيم التي يزخر بها الخطاب المعتدل للحركة الإسلامية منذ تأسيسها، وقد شهد العامان الأخيران (2018، 2019) انحساراً كبيراً لهذا الخطر في العراق وسورية، لا سيّما بعد انهيار «دولة الخلافة» المزعومة واندحارها في آخر معاقلها في سورية، بعد أن استنفدت أغراضاً أسهمت في تجذُّرها ونُموّها؛ مع بقاء الخشية قائمة من إعادة انبثاق خطر التنظيم في بيئات مُواتيةٍ أخرى.

3 – إدارة العلاقات مع التيارات العلمانية ذات التوجهات الوطنية، وقد تعرضت تلك العلاقات لتذبذب خلال العقد الأخير، في غير مشهدٍ سياسيّ، وأعقد تلك التجارب تجسّدت في مصر (بين الثورة والانقلاب) وبلاد الشام وتونس، وقد حققت الحركة الإسلامية في تونس نجاحاً مبهراً؛ قد يتكرر في الحالة الجزائرية.

4 – إدارة علاقاتها مع خصومها من التيارات والحكومات، ولعل أبرز الإشكاليات التي فرضتها سنن التدافع: الأزمات المالية، التي عانت الحركة من وطأتها مطلع الألفية الثالثة، بعد سلَّة القرارات التي سنَّها «جورج بوش» الابن، وبقي أميناً عليها من جاء بعده على سُدة الحكم في البيت الأبيض، علاوة على محاولات تصنيفها في قوائم الإرهاب الدولية؛ بتحريض مُعلن من بعض الدول العربية المندرجة في محور الثورة المضادة، حراكٌ لم يحظ بالتجاوب الدولي، إدراكاً من تلك القوى لإشكالية ذلك القرار على المستوى الخطابي/ القانوني الدولي، ولصعوبة إدارة المنطقة، ومواجهة التداعيات الناجمة عن ذلك القرار في آن واحد.

وقد أسهم ما واجهته الحركة الإسلامية، وبخاصة إبان مفاعيل الثورات المضادّة لـ «الربيع العربي»، في بروز ازدواجية في الطروحات بخصوص أساليب الإصلاح التي انتهجتها ثورات الربيع العربي: الحراك السلمي، والدفاع عن النفس (بحمل السلاح لمواجهة العنف الدموي الذي مورس ضد الثورة)؛ ما نجم عنه تباين في الآراء، أدى في نهاية المطاف لحدوث بعض الإشكالات، ويُحمد للحركة عدم انجرارها لمستنقع الحرب الأهلية في حالات عدة، على الرغم من «الضرائب المؤلمة» والمآلات الصعبة لسياسة «ضبط النفس» التي انتهجتها الحركة، بحكمةٍ تجاوزت قدرة «الكثيرين» على التحمل.

حصاد الثورات المضادة كان ثقيل الوطأة على كاهل الحركة الإسلامية، لكنه لم يثنها عن المُضي قدُماً حتى استكمال الثورات أهدافها، أو بعضاً منها على الأقل، كما لم يَثْنها عن الإسهام في مَشهدين من مشاهد الربيع العربي الجديد.

تفاعل الحركات الإسلامية المعتدلة مع المتغيرات الإقليمية والدولية في العام 2019

تعددت المتغيرات الإقليمية والدولية التي تم رصدها في التحليل الإقليمي، التي كان بعضها بالغ التأثير في مستقبل الأدوار التي مارستها الحركات الإسلامية المعتدلة في عموم إقليم الشرق الأوسط، وإنّ بدرجات متفاوتة للغاية فيما بينها، أما أهم تلك المتغيرات الإقليمية فهي:

أ- «ربيع» المغرب العربي:

شارك حزب النهضة التونسي في الانتخابات التونسية (التشريعية والرئاسية) بفعالية، وحصد 52 مقعداً في البرلمان التونسي «حزب الأغلبية»، على الرغم من فقدانه 17 مقعداً مقارنة بعدد المقاعد التي حازها في الانتخابات السابقة.

الحزب أو القائمة أو الائتلاف	الأصوات	%	المقاعد	+/-
حركة النهضة	561132	19,55	52	▼ 17
حزب قلب تونس	416004	14,49	38	▲ 38
الحزب الدستوري الحر	189356	6,60	17	▲ 17
حزب التيار الديمقراطي	183473	6,39	22	▲ 19
ائتلاف الكرامة	169651	5,91	21	▲ 21
حركة الشعب	129604	4,52	15	▲ 12
تحيا تونس	116582	4,06	14	▲ 14

وبانتظار ما ستنجم عنه محاولة تشكيل حكومة تونسية تحظى بثقة المجلس البرلماني، المشتت في توجّهاته، يُتوقع أن تبقى حركة النهضة أمينة على توجّهاتها التي اختطّتها منذ الموجة الأولى من الربيع العربي، من حيث حرصها على التعددية، وعدم إقصاء التيارات التي تتباين معها في توجهاتها الفكرية، وإثراء المشهد السياسي بالكفاءات الوطنية والخبراء في إدارة العلاقات مع القوى الخارجية التي تتربّص بالتجربة التونسية،

وتسعى لإجهاضها بقواها الناعمة.

فيما جددت «حركة مجتمع السلم» في الجزائر مبادرة التوافق الوطني، التي تنطلق من الحوار حول أفكارها مع الأحزاب السياسية والمنظمات بمختلف توجهاتها، ثم إيجاد عناصر التوافق وإعادة صياغتها بما يُرضي جميع الأطراف، ثم عرضها على الرأي العام، لتعميمها في مختلف ربوع الجزائر للوصول في النهاية إلى اختيار المرشح التوافقي لرئاسة الجمهورية.

واستمرت الحركة الإسلامية المغربية في الاضطلاع بمسؤولياتها السياسية التي نجمت عن شراكتها مع الملك في إدارة شؤون المغرب، على الرغم من صعوبة التحديات، وإشكالية تلك العلاقة السياسية «الفريدة» في سياق الموجة الأولى للربيع العربي، وفي هذا السياق؛ تجدر الإشارة إلى عدم استقبال الملك محمد السادس لوزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الذي زار المغرب بتاريخ 5 ديسمبر 2019.

وقد تداول عدد من وسائل الإعلام «الإسرائيلية» أن ملك المغرب رفض استقبال نتنياهو، رئيس الكيان الصهيوني، رفقة بومبيو، خاصة أن هذا الأخير قد التقى نتنياهو في البرتغال قبيل وصوله إلى الرباط، حسب تصريحات لمسؤولين أمريكيين؛ ما يرجح أن فرض التطبيع مع الكيان الصهيوني في إطار ما يعرف بـ «صفقة القرن» هو الذي كان يهيمن على أجندة وزير الخارجية الأمريكي خلال زيارته للمغرب، وفي هذا السياق؛ تم إلغاء الندوة الصحفية التي كانت مقررة في مقر وزارة الشؤون الخارجية، فيما حظي موقف المغرب الصارم إزاء خلفيات هذه الزيارة بإشادة عربية واسعة.

ب- الحراك الشعبي في لبنان:

شاركت «الجماعة الإسلامية» في الحراك الشعبي اللبناني بشكل فاعل، في التظاهرات كما في المبادرات السياسية، فقد طرحت الجماعة ما أسمته «خارطة الطريق» للخروج من الأزمة السياسية التي عصفت بحكومة سعد الحريري، بعد قرابة 8 أشهر من تشكلها، وأدت لفراغ حكومي فشلت كل محاولات الخروج من قُمقُمه، المتكرر خلال العقدين الأخيرين.

وتتلخص خارطة الطريق فيما يلي:

خوض مرحلة انتقالية مدتها 6 – 8 أشهر، يستمر خلالها الحراك الثوري بأشكال سلمية مناسبة، كهيئة رقابية لتنفيذ «خارطة الطريق» (تجمعات في الساحات في آخر الأسبوع إفساحاً في المجال لعودة الحياة الاقتصادية والمجتمعية لطبيعتها، مع إمكانية تطوير الفعاليات في حال المماطلة أو التقصير)، ويتم خلال تلك المرحلة: المحافظة على الدستور اللبناني وعدم تكريس أعراف جديدة؛ وتشكيل حكومة كفاءات مصغّرة، تُمنح صلاحية إصدار مراسيم تشريعية محصورة في قانون الانتخابات، والقوانين المرتبطة بإصلاح القضاء واستقلاله، والقوانين المرتبطة بمكافحة الفساد، وإحالة موازنة 2020 تشمل بنوداً إصلاحية تحد من الهدر وتكون خالية من الضرائب الإضافية، وقانون انتخابات يؤمن عدالة التمثيل ونزاهة الانتخابات، وقانون إصلاح القضاء واستقلاله ووقف العمل بالمحاكم الاستثنائية والعسكرية للمدنيين، وإقرار قوانين مكافحة الفساد (إطلاق عملية مكافحة الفساد من خلال الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والقضاء المستقل والأدوات الرقابية)، والقيام بإصلاحية اقتصادية – اجتماعية سريعة، وصولاً لإطلاق عملية بناء الهوية الوطنية من خلال تشكيل المجلس النيابي للهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية، ومن ثمَّ إجراء انتخابات نيابية مبكرة وفق القانون الجديد.

وهي خارطة تتسم بالواقعية الخطابية، لكنها تتحدى الإرث الطائفي المتجذر منذ اتفاق الطائف، الذي أسدل الستار على أحلك فترة في تاريخ لبنان الحديث؛ الحرب الأهلية، التي تركت في لاوعي اللبنانيين، على اختلاف طوائفهم، جروحاً لا تفتأ تنتأ كل حين، لدى ضعف الذاكرة لدى تيار أو طائفة تملك القدرة على «إشعال الدواليب» في الشوارع أنى اقتضت المصلحة الفئوية تعطيل الحياة اليومية، أو تجميد الدماء في الشرايين السياسية بقوة «الثلث الطائفي المُعطل»، حتى في أشد أسابيع الصيف اللبناني حرارة.

لقد سئم اللبنانيون من ألاعيب «الطائف»، سأَمَهُمْ منْ ذرائع «خرائط الطرق الطائفية»، و«حُكم السّفارات» الإقليمية والدولية، ورأوا أنه آن الأوان لإعادة النظر جذرياً في المعادلات السياسية حسب «خارطة للطريق» لا بوصلة لها إلا تراب وطنٍ يحكمه الداخل الوطني، ويُرتّب أولويّاته الخارجية وفق مصالحه الوطنية بتوازن دقيق.

جـ- الاتفاق التركي - الليبي:

خلط الاتفاق التركي – الليبي جميع الأوراق في الملف الليبي، في وقتٍ راهنت قوى الثورة المضادة على حسمه عسكرياً، باستهداف العاصمة طرابلس، مركز ثقل حكومة الوفاق الشرعية، مدعومةً أوروبيّاً (فرنسا، روسيا)، وإقليمياً (مصر، الإمارات، السعودية)، عقب صمود مشرف للقوى التي صنعت ربيع ليبيا «المختصر» جغرافياً، وما ستنجم عنه الأحداث في ليبيا لن تقتصر تداعياته على حدودها، وهو ما ترقبه دول الجوار، وبالأخص تونس والجزائر؛ فضلاً عن تنظيم «داعش»، لا سيما بعد انتقال جزء لا بأس به من ثقله للتراب اليمني، عقب فشل مشروعه في العراق وسورية؛ ما يخلق تحدياً نوعياً لدى كافة الأطراف المتصارعة والمراقبة غير بعيد.

د- وفاة الرئيس المعتقل محمد مرسي.. والأزمة في مصر:

لم تتعافَ الحركة الإسلامية من آثار دوائر عنف نظام السيسي واستهدافه الأمني المتواصل؛ ما أسهم في تحجيم فاعلية أدوارها في المشهد السياسي المصري، وعطل تبلور الأجندات السياسية، فاقتصرت الأنشطة على تحركات روتينية لا تتكافأ مع الواقع السياسي المصري، فضلاً عن غياب الفاعلية في إحداث نوع من التكامل الفاعل والمؤثر مع التيارات الفكرية الأخرى، المنضوية في «الخندق المفترض» للمعارضة المصرية.

وبعد وفاة الرئيس محمد مرسي، في يونيو 2019، نشبت خلافات حول تعريف ملامح المرحلة التالية، فبينما تمسك قسم من المعارضة باستمرار المطالبة بعودة الشرعية، رأى آخرون أن الشرعية انتهت بوفاة الرئيس.

وقد شاركت الحركة الإسلامية بالحراك الشعبي الذي دعا إليه الفنان ورجل الأعمال محمد علي، في 20 سبتمبر 2019، عقب نشر فيديوهات تفضح ممارسات السيسي الاقتصادية والسياسية، وحظيت بتفاعل واسع على الشبكة العنكبوتية الإنترنت.

هـ- الهجوم على «أرامكو» و«اتفاق الشركاء» في اليمن:

استهدفت الإمارات، عقب سيطرتها على عدن، تحجيم نفوذ حزب التجمع اليمني للإصلاح، عبر وكيلها في اليمن «المجلس الانتقالي الجنوبي»، الذي تربط رموزه والقبائل التابعة له من الجنوب علاقات ثأرية مع حزب الإصلاح، تمتد جذورها لفترة توحيد علي عبدالله صالح شطري اليمن قبل عقود خلت، الذي أدت الحركة الإسلامية دوراً فاعلاً ومؤثراً فيه، في ظل اتهامات توجهها الإمارات لحكومة الشرعية التي يقودها عبد ربه منصور هادي بتغوّل حزب الإصلاح في أطرها السلطوية.

أما الراعي السعودي لحكومة الشرعية فقد لزم الحياد المُريب طوال الفترة الماضية التي استهدف بها الحراك الجنوبي حزب الإصلاح، عبر اغتيال رموز مؤثرة فيه، فضلاً عن سياسة قضم مساحات السيطرة التي مارستها الإمارات على حساب الحكومة الشرعية، ولم يتحرك فور اندفاع المجلس الانتقالي للسيطرة على عدن؛ بُغية فرض خيار تقسيم اليمن (30 أغسطس).

نقطة التحول كانت الحدث المُدوي الذي بعثر أوراق السعودية وحليفها الإماراتي، وتمثل باستهداف الحوثيين لشركة أرامكو، وتوقف نصف القدرة النفطية السعودية؛ فعمدت السعودية إلى إعادة ترتيب أوراق التحالف، بعقد اتفاق بين حكومة هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي، الوكيل الإماراتي، بحيث تعود الأمور إلى مرحلة ما قبل سيطرة المجلس على العاصمة عدن، مع دور سعودي أكبر في إدارة العمليات العسكرية.

يصعب تخيّل أن يصفو ما تعكَّر من علاقات بين حزب الإصلاح وقوى التحالف الخليجي، في ضوء تنامي الشكوك «المقلقة» لمستقبل العلاقة بينهما، حال توصل السعودية لاتفاق سياسي مع الحوثيين، ما لم يتغير السلوك السعودي تغيراً جوهرياً تجاه حزب الإصلاح من جهة، والعناصر التكوينية للنسيج الاجتماعي – السياسي من جهة أخرى، بحيث يُبنى ذلك السلوك على المصالح الحقيقية للشعب اليمني ووحدة ترابه الوطني.

و- عملية «نبع السلام» وتشكيل «اللجنة الدستورية» في سورية:

ساهمت التوجهات الإسلامية في سورية وقوى المعارضة الثورية المدعومة من تركيا

في عمليات تطهير الشريط الشمالي السوري من القوى الكردية التي تصنفها تركيا ضمن الحركات الإرهابية؛ مستهدفة خلق ببيئة مواتية لعودة اللاجئين السوريين.

وعلى الرغم من مشاركتها السياسية الفاعلة، ضمن أطر المعارضة السورية، أحجمت الحركة الإسلامية عن المشاركة في اللجنة الدستورية؛ لاعتبارات عديدة، أبرزها استمرار موقفها من بقاء الأسد ونظامه «الدموي»، وإدراكاً منها لحقيقة موقف النظام وجوهر نظرته للمعارضة، ما سيُحيل حوارات «اللجنة الدستورية» إلى لقاءات عبثية بلا طائل.

ز- «حماس» تعزّز حضورها السياسي والشعبي وميزان الردع يتطوّر:

تمكّنت حركة «حماس» من تعزيز حضورها السياسي والشعبي خلال عام 2019، فيما تصاعد التوتر والانقسام بينها وبين قيادة حركة «فتح» والسلطة الفلسطينية، في حين واصلت «حماس» تطوير علاقاتها مع الفصائل الفلسطينية على المستويين السياسي والميداني، وشكّلت مسيرات العودة في قطاع غزة آلية تنسيق مهمة على المستوى الوطني، حيث واصلت الهيئة الوطنية لمسيرات العودة إدارتها للفعاليات الأسبوعية على حدود التماس مع الاحتلال، كما شكّلت غرفة العمليات المشتركة آلية تنسيق ميداني فاعلة في مجال إدارة المواجهة العسكرية مع الاحتلال، ونجحت حركة «حماس» في تعزيز قدراتها في مجال ردع الاحتلال عبر أدائها المميز في المواجهات التي خاضتها بكفاءة عالية؛ الأمر الذي قلّل من فرص اندلاع مواجهات شاملة بين الاحتلال والمقاومة في قطاع غزة على المستوى القريب.

وخلال ديسمبر 2019، سمحت السلطات المصرية لرئيس حركة «حماس» إسماعيل هنية بمغادرة قطاع غزة، حيث أسهمت جولته التي شملت، إضافة إلى مصر، كلاً من تركيا وماليزيا وإيران وسلطنة عُمان وقطر في تعزيز منظومة العلاقات الإقليمية للحركة، غير أن التحدي الأبرز الذي واجهته الحركة على هذا الصعيد كان مع السعودية التي شنّت حملة اعتقالات شملت أكثر من 50 شخصاً بعضهم أعضاء في الحركة والبعض الآخر من المتعاطفين معها، ولاحقاً حوّلت السلطات السعودية 14 منهم للمحاكمة بتهمة تحويل الأموال لدعم المقاومة.

حـ- حضور نقابي وشعبي مؤثر في الأردن ووثيقة للفكر السياسي:

أصدرت الحركة الإسلامية (جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي)، في 17 يونيو 2019، وثيقتها السياسية التي سعت من خلالها إلى تجديد فكرها السياسي وتعزيز الانفتاح والشراكة مع مختلف المكونات السياسية والمجتمعية، وقد حظيت الوثيقة باهتمام واسع من قبل مختلف الأوساط السياسية والإعلامية في الأردن، واعتبرت خطوة متقدمة.

وفي تطوّر لافت، نجح إضراب نقابة المعلمين، التي يقودها أعضاء في الحركة الإسلامية، في تحقيق إنجازات مطلبية مهمة لقطاع المعلمين الذين يشكلون شريحة واسعة من الجسم النقابي الأردني، وبعد شهر كامل من الرفض استجابت الحكومة الأردنية لمطالب المعلمين، وفي مقدمتها زيادة علاوة المهنة بنسبة 50 %، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الرصيد الشعبي للحركة الإسلامية، على الرغم من أنها نأت بنفسها رسمياً عن التدخل في مجريات الإضراب.

وعلى المستوى الشعبي، برز دور الحركة الإسلامية بشكل واضح في معارضة إجراءات تنفيذ اتفاقية الغاز بين الحكومة والجانب الإسرائيلي، وأدى نواب كتلة الإصلاح التي تمثّل الحركة (14 نائباً) دوراً مهماً في تشكيل رأي عام نيابي وشعبي رافض للاتفاقية، وعلى مدار أسابيع نظمت فعاليات شعبية احتجاجية واسعة تطالب بإلغاء الاتفاقية.

غير أن التحرك السياسي والشعبي الأقوى والأوسع جاء على خلفية إعلان خطة ترمب المعروفة بـ «صفقة القرن»، حيث شهد الأردن حالة إجماع شعبي على رفض الصفقة، عبرّت عن نفسها في احتجاجات أسبوعية متواصلة، وعزّز الموقف الرسمي الرافض للصفقة والمحّذر من تداعياتها على الأردن والقضية الفلسطينية من قوة الحراك الشعبي، ويشعر الأردنيون، على المستويين الرسمي والشعبي، بخطورة الصفقة على مستقبل الأوضاع في الأردن الذي يعيش فيه أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين خارج الأراضي الفلسطينية.

ط- «الانتخابات البلدية» وحزب العدالة والتنمية في تركيا:

خاض حزب العدالة والتنمية، الذي يرأسه الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان»، في العام 2019، غمار الانتخابات البلدية التركية، وعلى غير المتوقع، خسر الحزب بلدية إسطنبول، الأبرز بين بلديات تركيا، والأكثر رمزية؛ لارتباطها بصعود نجم خلفاء نجم الدين أربكان في المشهد التركي، في ختام العقد الأخير من القرن العشرين، وتطلب الأمر من منافسيه أن يتّحدوا، على الرغم من تناقضاتهم الجذرية (حزب الشعب الجمهوري الأتاتوركي وحزب الشعوب الديمقراطي الكردي! علماً بأن خطاب حزب الشعوب الكردي يتأسس على المظلومية الكرديّة التي أنتجها حزب الشعب، فيما يتأسّس خطاب الحزب الأوّل على الوحدة التركية التي لا تعترف بأعراق أخرى)[1].

56 % من البلديات التركية ستدار من حزب العدالة والتنمية، حسب أردوغان، الذي أكد بأن العدالة والتنمية فاز بالانتخابات (وحده أو في إطار التحالف) بـ16 بلدية كبرى، و24 بلدية مدينة، و538 بلدية قضاء، و200 بلدة[2].

(1) خاض حزب العدالة والتنمية غمار الانتخابات البلدية بالتحالف مع حزب الحركة القومية، الذي تحالف معه أيضاً إبان التصويت على التعديل الدستوري!

(2) بالأرقام.. تعرف على أبرز نتائج انتخابات تركيا، 1 أبريل 2019.

ولعل التحدي الأكبر الذي يتعيّن على حزب العدالة والتنمية أن يواجهه داخلي لا خارجي من منافسيه، فانسحاب أهم الأصوات المعارضة داخل الحزب كان من أهم المتغيرات التي عصفت بالحزب في الآونة الأخيرة، من نحو انسحاب الرئيس السابق عبدالله جُل، ورئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو، ووزير الاقتصاد الأسبق علي باباجان وآخرين، ويُتوقع لشعبيتهم أن تقضم من الخزان الانتخابي لحزب العدالة والتنمية في أيّ استحقاق انتخابي قادم، وإن كانت استطلاعات الرأي تظهر ضعف الحضور الشعبي للأحزاب التي شكلتها شخصيات خرجت من العدالة والتنمية حتى اللحظة.

أولويات للعام 2020

يمكن القول: إن الحركات الإسلامية المعتدلة استطاعت التكيّف بصورة إيجابية معقولة مع المتغيرات الكبيرة في العام 2019، كما أنها تشهد في العديد من الأقطار حالة تعاف مستمرة لاستعادة أو تعزيز حضورها في الساحات المختلفة، على الرغم من التراجعات التي حصلت في بعض الساحات ولا سيما في السودان.

ولعل من أبرز الأولويات في العام 2020 التي من شأنها أن تزيد من قدرة الحركات الإسلامية على تحقيق مزيد من التكيّف الإيجابي وتعزيز الحضور السياسي والشعبي:

1 – استثمار الموجة الثانية من حراك الشارع العربي بصورة حكيمة وعقلانية لا تفوّت الفرص المتاحة، وفي ذات الوقت لا تلحق الضرر بالثورات الشعبية نتيجة إضفاء صبغة حزبية فاقعة عليها قد تشكّل معوّقاً وعاملاً سلبياً.

2 – مواجهة صفقة ترمب وتداعياتها الخطيرة على فلسطين والمقدسات والأمة في ظلّ الهرولة الرسمية للانفتاح والتطبيع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، وبلورة مشاريع لتحصين الشعوب العربية من التأثر سلباً بموجة التطبيع الرسمي.

وقد لوحظ أن ردود الفعل الشعبية على المستوى العربي والإسلامي لم تكن في المستوى المأمول في التعبير عن رفض الصفقة وفي حشد الجهد الشعبي لمواجهتها، كما جاءت ردود الفعل عفوية وغير منظمة في غالب الأحيان؛ الأمر الذي يتطلب الاستدراك

وتنظيم الجهد بما يضمن مواجهة شعبية فاعلة للصفقة وتداعياتها على فلسطين والأمة.

ويقترح تشكيل إطار شعبي عربي جماعي لتنسيق الجهود في مواجهة الصفقة ولتحريك الشارع العربي والإسلامي لمواجهتها وللتصدي لعمليات الاختراق والتطبيع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، بحيث ينبثق عن هذا الإطار لجان فرعية على المستوى القُطري تنظّم الجهود الشعبية في كل دولة.

ومن المهم الحرص على ديمومة الفعل الشعبي الرافض للصفقة وللتطبيع مع الاحتلال، ومن شأن التركيز على قضية القدس عنواناً للتحرّك أن يسهم في زيادة حجم تفاعل شعوب الأمة، والحركات الإسلامية معنية بصورة أكبر، وهي الأقدر على الدفع باتجاه إطلاق الإطار الشعبي العربي المقترح وعلى تشكيل اللجان الشعبية القُطرية المنبثقة عنه.

3 – تحقيق المزيد من الانفتاح على القوى السياسية والمجتمعية على المستوى الوطني، بما يسهم في بناء وتعزيز الشراكات والتحالفات الوطنية، ومن المهم أن تبادر الحركات الإسلامية في كل قُطر لدعوة مختلف اللافتات السياسية والمجتمعية لتكريس مفهوم «الجماعة الوطنية» التي تلتقي على المصالح الوطنية العليا وعلى مواجهة التحديات والتهديدات والأخطار التي تتهدد الدولة وتعيق تطوّرها وتقدُّمها.

4 – تعزيز دور ملتقى العدالة والديمقراطية الذي يشكّل إطاراً تنسيقياً بين اللافتات الإسلامية المعتدلة، من أجل تحقيق خطوات عملية على صعيد الحوار مع أطراف دولية مؤثرة، بما يسهم في مواجهة الجهود التي تقودها دول الثورة المضادة للربيع العربي من أجل تشويه صورة الحركات الإسلامية المعتدلة وللتشكيك في الدوافع التي تقف وراء حراك الشارع العربي.

5 – استثمار نتائج قمة «كوالالمبور» الإسلامية[1]، بما يصلح أن يشكل أرضية لشراكات حقيقية، وبالأخص في مجال إرساء قيم الثقافة والحرية والعدالة؛ عبر طرح تصورات لإنشاء مؤسسات تحرص على بلورة التصورات الخطابية على أرض الواقع في الشارع العربي والإسلامي.

(1) ركز جدول أعمال قمة كوالالمبور على سبعة مجالات: التنمية الاقتصادية، والدفاع، والحفاظ على السيادة، وقيم الثقافة والحرية والعدالة، والتكنولوجيا الحديثة.

6 – مواجهة التداعيات السلبية لتطورات الوضع في السودان على صورة الحركة الإسلامية بصورة عامة عبر تحميلها تبعات أخطاء المرحلة السابقة، وكذلك تجاوز الانعكاسات السلبية التي لحقت بالحركة الإسلامية في السودان نتيجة التغييرات الكبيرة التي شهدتها الدولة وما لحق بالحركة من استهداف وإقصاء عن المشهد السياسي.

7 – البحث عن مقاربة سياسية تسهم في خروج المشهد المصري من حالة انسداد الأفق؛ على الرغم من إدراك التعقيدات الكبيرة التي تعترض ذلك، وبلورة آليات ذات كفاءة عالية لتنسيق جهود المعارضة المصرية، وتجاوز إشكالات الوضع الحالي.

المتغيرات الإقليمية والعالمية الفاعلة والمؤثرة

قراءة تحليلية إجمالية للمشهد الإقليمي

إعداد:

أ. فايز الجولاني

مجموعة التفكير الإستراتيجي – إسطنبول

جدول المتغيرات الإقليمية والعالمية الفاعلة والمؤثرة.. عام 2019

	المتغيرات الإقليمية والعالمية الفاعلة والمؤثرة			نوع المتغير من	النطاق الجغرافي إلى	فترة التأثير	
1	الموجات الثانية لـ «الربيع العربي - الإسلامي»		السودان	سياسي/ اقتصادي	السودان	13 ديسمبر 2018	17 أغسطس 2019
2		لبنان	سياسي/ اقتصادي	لبنان	17 أكتوبر	...	
3		العراق	سياسي/ اقتصادي	العراق	مطلع أكتوبر	...	
4		إيران	سياسي/ اقتصادي	إيران	15 نوفمبر	...	
5		الجزائر	سياسي/ اقتصادي	الجزائر	22 فبراير 2019	...	
6	تشكيل حكومة الحريري			سياسي	لبنان	31 يناير	
7	استقالة رئيس الوزراء الجزائري أحمد أويحيى			سياسي	الجزائر	11 مارس	
8	استقالة الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة			سياسي	الجزائر	26 مارس	
9	إضراب نقابة المعلمين			اقتصادي	الأردن	5 سبتمبر	6 أكتوبر
10	استقالة حكومة الحريري			سياسي	لبنان	29 أكتوبر	
11	استقالة حكومة عادل عبدالمهدي			سياسي	العراق	1 ديسمبر	
12	الثورات والثورات المضادة للموجة الأولى من «الربيع العربي»	تهديد ممرات الملاحة في مضيق هرمز		اقتصادي/ سياسي/عسكري	الخليج	13 مايو	13 مايو
13		انسحاب القوات الإماراتية من اليمن		عسكري	اليمن	مطلع يوليو	
14		استهداف أرامكو		عسكري/ اقتصادي	السعودية	14 سبتمبر	14 سبتمبر
15		الحوار المباشر بين السعودية والحوثيين		سياسي	اليمن	أكتوبر	...
16		عقد اتفاق بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي		سياسي/ عسكري	اليمن	5 نوفمبر	
17		تشكيل قيادة عسكرية موحدة لدول مجلس التعاون		عسكري	الخليج	ديسمبر	
18		توقيع اتفاق بين تركيا وحكومة الوفاق في ليبيا		عسكري/ عام	ليبيا	27 نوفمبر	
19		إقرار التعديلات الدستورية في مصر		سياسي	مصر	أبريل	
20		وفاة الرئيس السابق «المعتقل» محمد مرسي (أثناء محاكمته)		سياسي/ حقوقي	مصر	17 يونيو	
21		الاحتجاجات الشعبية		سياسي/ اقتصادي	مصر	20 سبتمبر	

22	«فقدان» تنظيم «داعش» آخر معاقله في العراق والشام (انهيار الخلافة)		عسكري	الشام والعراق	فبراير	...
23	عملية نبع السلام		عسكري	سورية	9 أكتوبر	17 أكتوبر
24	اغتيال أبوبكر البغدادي		عسكري	سورية	27 أكتوبر	
25	تشكيل لجنة دستورية سورية		سياسي	سورية	23 سبتمبر	
26	صدور قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين لعام 2019		سياسي/ حقوقي	سورية	21 ديسمبر	
27	بدء مرحلة التنافس على عقود «كعكة» إعمار سورية		اقتصادي/ سياسي	سورية		
28	استقالة رئيس الوزراء التونسي يوسف الشاهد		سياسي	تونس	15 أغسطس	
29	الانتخابات التشريعية والرئاسية (حزب «النهضة»، الرئيس قيس سعيِّد»)		سياسي	تونس	13،10 أكتوبر	
30	عقد «ورشة المنامة» برعاية أميركية		سياسي/ اقتصادي	البحرين	25 يونيو	26 يونيو
31	شرعنة وزير الخارجية الأمريكي بومبيو للاستيطان الإسرائيلي		سياسي/ حقوقي	فلسطين المحتلة/67	18 نوفمبر	
32	فشل تشكيل حكومة (ثلاثية الانتخابات) الانقسامات الإسرائيلية		سياسي	الكيان الصهيوني	2019	
33	تعيين قائم بالأعمال في السفارة الأردنية بدمشق (شرعنة نظام الأسد)		سياسي	الأردن	22 يناير	
34	التعديلات في حكومة الرزاز (الثاني والثالث)		سياسي	الأردن	يناير، مايو	مايو
35	رفض الأردن تجديد عقد تأجير الغمر والباقورة لـ «إسرائيل»		سياسي	الأردن	نوفمبر	
36	انسحاب قطر من منظمة «أوبك»		اقتصادي/ سياسي	قطر	يناير	
37	استقالة حكومة الشيخ جابر المبارك الكويتي		سياسي	الكويت	14 نوفمبر	

جدول المتغيرات العالمية الفاعلة والمؤثرة.. عام 2019

	المتغيرات العالميّة (2019)				
38	اغتيال حمزة بن لادن (نجل أسامة بن لادن)	عسكري	أفغانستان	تموز، 14 سبتمبر	
39	تصويت مجلس النواب «الكونجرس» على عزل ترمب	سياسي	أمريكا	18 ديسمبر 2019	
40	قمة كوالالمبور	سياسي/ اقتصادي/ عام	ماليزيا	(19-21) ديسمبر 2019	...
41	فيروس كورونا	صحّي	الصين	31 ديسمبر 2019	...

جدول المتغيرات الإقليمية والعالمية الفاعلة والمؤثرة.. عام 2020

	متغيرات إقليمية وعالميّة - العام 2020 (يناير، فبراير)				
1	اغتيال قاسم سليماني	عسكري	سورية	3 يناير 2020	
2	الإعلان الرسمي عن «صفقة القرن»	سياسي/ اقتصادي/ عام	فلسطين	28 يناير 2020	...
3	تصويت مجلس الشيوخ على عزل ترمب	سياسي	أمريكا	5 فبراير 2020	
4	العامل الانتخابي الأمريكي	سياسي	أمريكا	2020	...

جدول المتغيرات الإقليمية والعالمية السابقة

(ما قبل العام 2019).. الفاعلة والمؤثرة..

	متغيرات قبْليّة تأثيرها ممتد زمنياً				
1	تصفية جمال خاشقجي	سياسي	السعودية	2018	...
2	خروج أمريكا من الاتفاق النووي مع إيران	سياسي/ عسكري	إيران	8 مايو 2018	...
3	إقرار قانوني: زواج المسلمة بغير المسلم، والمساواة في الميراث بين الرجل والمرأة	اجتماعي	تونس	2017، 2018	...
4	تشكيل «الهيئة العامة للترفيه»، تعديل سنّ الزواج.. (تنفيذ رؤية 2030)	اجتماعي	السعودية	2017	...
5	«مسلسل/ قطار التطبيع» مع «إسرائيل»	عام	الخليج	2017	...
6	الأزمة الخليجية (حصار قطر)	عام	الخليج	5 يونيو 2017	...
7	قانون جاستا (قانون العدالة ضد الإرهاب)	سياسي/ اقتصادي	أمريكا	28 سبتمبر 2016	
8	التدخل العسكري الروسي الميداني في سورية	عسكري	سورية	30 سبتمبر 2015	...
9	تذبذب أسعار النفط العالمية	اقتصادي/ سياسي	العالم	1999، 2011	فبراير 2014
10	نشوء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)	عسكري	العراق والشام	2010	...
11	أزمة الرهن العقاري	اقتصادي	العالم	2007	...

المتغيرات الإقليمية.. قراءة وصفية

تقسم المتغيرات الإقليمية إلى متغيرات مستقلة/ سائدة وأخرى تابعة/ متنحية، وإلى متغيرات حادثة/ 2019، وأخرى قديمة/ مستمرة في تأثيرها الفاعل.

المتغيرات الإقليمية والعالمية في العام 2019، وعددها 41 متغيراً، تتوزع نوعياً إلى: عسكري: 8، عسكري/ سياسي: 1، سياسي/ عسكري: 1، سياسي/ حقوقي: 3، سياسي: 16، سياسي/ اقتصادي: 8، اقتصادي/ سياسي: 3، اقتصادي: 1، صحّي/ عام: 1.

نوع المتغيرات	عام	عسكري	عسكري/ سياسي	سياسي/ عسكري	سياسي/ حقوقي	سياسي	سياسي / ديني
الإقليمية (2019)	٠	6	1	1	3	15	0
العالمية (2019)	0	1	0	0	0	1	0
الإقليمية (2020)	0	1	0	0	0	0	0
العالمية (2020)	0	0	0	0	0	2	0
المجموع	0	7	1	1	3	18	
النسبة المئوية (٪)	0	17.7	2.2	2.2	6.7	40	
الإقليمية (2007-2018)	6	7	0	1	0	6	2
العالمية (2007-2018)	1	3	0	1	0	0	0
المجموع	7	10	0	2	0	6	2
النسبة المئوية (٪)	20	28.6	0	5.7	0	17	5.7

سياسي/ اقتصادي	اقتصادي / سياسي	اقتصادي	صحي/ عام	اجتماعي	أخرى	المجموع	
7	3	1	0	0	0	37	41
1	0	0	1	0	0	4	
1	0	0	0	0	0	2	4
0	0	0	0	0	0	2	
9	3	1	1	0	0	45	
20	6.7	2.2	2.2	0	0	100٪	
0	0	0	0	4	1	26	35
1	1	1	0	0	0	7	
1	1	1	0	4	1	35	
2.9	2.9	2.9	0	11.4	2.9	100٪	

تتوزع الدول والكيانات الإقليمية إلى: الهلال الخصيب (فلسطين، الأردن، سورية، لبنان، العراق)، الخليج العربي (السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، عُمان، البحرين، اليمن)، حوض المتوسط (مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، الدول الإسلامية (تركيا، إيران)، أخرى (بقية الدول العربية)، الكيان الصهيوني، «داعش».

تتوزع متغيرات العام 2019 (الـ41) مناطقياً إلى: الهلال الخصيب (5 دول): 16، الخليج (7 دول) 12 متغيراً، حوض المتوسط: 12، عالمي: 4.

تتوزع متغيرات العام 2020 (الـ4) مناطقياً إلى: بلاد الشام: 2، الخليجية (0)، حوض المتوسط: (0)، العالم: 2.

جغرافيا المتغيرات	الهلال الخصيب	الخليج	حوض المتوسط	تركيا إيران	الكيانات	عموم الإقليم	عالمياً	المجموع
2019	15	10	10	1	1	0	4	41
2020	2	0	0	0	0	0	2	4
المجموع	17	10	10	1	1	0	6	45
النسبة المئوية (٪)	37.7	22.2	22.2	2.2	2.2	0	13.3	100٪

«المتغيرات الإقليمية» في 2019.. قراءة تحليلية

- يرتبط 11 متغيراً إقليمياً بالموجة الثانية من الحراك الشعبي العربي – الإسلامي (من أصل 37 متغيراً إقليمياً فاعلاً ومؤثراً في العام 2019)؛ أي: ما يقرب من ثلث عدد المتغيرات الإقليمية تقريباً، فيما يرتبط 18 متغيراً إقليمياً بالموجة الأولى من الحراك الشعبي (الربيع العربي)، والثورات المضادة لها (مصر، سورية، اليمن، ليبيا، تونس)[1]، فيما ترتبط ثلاثة متغيرات بالقضية الفلسطينية، وثلاثة بالأردن، ومتغيران خليجيان. ويتضح مما سبق ارتباط ما نسبته 78 % من المتغيرات الفاعلة والمؤثرة إقليمياً بالموجة الشعبية الأولى «الربيع العربي» والثورات المضادة لها، وبالموجة الثانية للحراك الشعبي «العربي – الإسلامي»؛ ما يعكس صراعاً مستمراً للعام العاشر على التوالي، بين توجهين سائدين في المسرح الإقليمي: قوى التحرر الشعبي والإقليمي، والنظام العربي التقليدي.

حظيت الأزمتان السورية واليمنية بـ12 متغيراً إقليمياً؛ أي ثلث المتغيرات الإقليمية في العام 2019؛ وهي نسبة مرتفعة للغاية، تعكس تعقد هاتين الأزمتين، وتركز الاهتمام الدولي البالغ بهما (إقليمياً وعالمياً)، تسعة من تلك المتغيرات عسكرية الطابع، وقد كانت الأزمة اليمنية هي الأسخن من حيث احتمالات التصعيد الدولي، واندلاع حرب إقليمية – عالمية محدودة النطاق في جولتها الأولى؛ وقد تتسع دوائرها لتغدو شرارة حرب عالمية ثالثة، تأكل الأخضر واليابس.

تتَّسم بعض المتغيرات بالطابع الإشكالي، إنْ من حيث القوى الفاعلة والمؤثرة، أو لتعقد مساراتها المستقبلية الممكنة (السيناريوهات)، أو لضبابية عمق تأثيرها إستراتيجياً، أما أبرز المتغيرات الملتبسة من حيث القوى الفاعلة:

الحراك الشعبي السوداني (الخاسر الأكبر نسبياً: الحركة الإسلامية).

الحراك الشعبي اللبناني (الخاسر الأكبر نسبياً: المكوِّن الشيعي).

---

(1) ستة متغيرات من هذه المتغيرات الـ18 ترتبط بالأزمة اليمنية (من أصل 10 متغيرات خليجية)، وستة متغيرات بالأزمة السورية، واثنان بتونس (ثورة مضادة ناعمة/ بيضاء).

الحراك الشعبي العراقي (الخاسر الأكبر نسبياً: كتلة سائرون (بزعامة مقتدى الصدر)، وكتلة الفتح (بقيادة هادي العامري)، وائتلاف دولة القانون (التابع لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي)، واتحاد القوى العراقية (بزعامة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي)، والحزبان الكرديان التقليديان).

الحراك الشعبي الإيراني (الخاسر الأكبر نسبياً: النظام الإيراني).

تتَّسم الموجات الثانية لـ «الربيع العربي – الإسلامي» بغياب واضح للقيادات الفاعلة والمؤثرة في ديمومة الحراكات الشعبية، وبحكمة إدارتها لفضاءات الخطاب الشعبي والممارسات السلمية، وباتساع حجم المشاركين فيها.. تياراتٍ وأفراداً؛ ما يُعقِّد مهمة مواجهتها، وتتشابه ظروف ومآلات الحراك الشعبي في الجزائر (في الموجة الحالية) مع نظيرتها المصرية (في الموجة الأولى)، ويُؤمل في أن تَحول الحكمةُ في إدارة المشهد دون الانجرار في مستنقع شبيه بما آلت إليه الأوضاع في مصر.

المتغيرات الأهم والأخطر

تعتبر المتغيرات التالية: «استهداف شركة أرامكو»، «عملية نبع السلام»، «اغتيال قاسم سليماني»، «الاتفاق التركي – الليبي» من المتغيرات الأهم والأخطر، بعد المتغيرات الخمسة الرئيسة المتعلقة بالموجة الثانية من «الربيع العربي»؛ لإشكاليتها من جهة، وللأصداء والتداعيات الآنية، والارتدادات المستقبلية المتوقعة لها. أما متغير «صفقة القرن»، و«المشهد التونسي» المرتبط بانتخاب الرئيس قيس بن سعيّد في تونس، و«المشهد الجزائري»، فهي المتغيرات والمشاهد الأكثر ترشيحاً لأن ترتبط بها متغيرات مؤثرة خلال العام 2020. فيما يتوقع أن تستمر أهمية المتغيرات المرتبطة بالأزمات الناجمة عن الثورات المضادة لموجات الربيع العربي الأول «المُختطف»: الأزمة اليمنية والأزمة السورية، والأزمة الليبية.

القوى الأبرز التي مارست أدواراً إقليمية مؤثرة في 2019:

- **أمريكا** (ترمب).
- **تركيا** (أردوغان): تمكن الرئيس التركي من الإسهام في خلط الأوراق الإقليمية في المشهدين السوري والليبي، بشكل مؤقت على الأقل.
- **إيران:** تُعد من القوى الأعلى تصعيداً ومناكفة للنظام الخليجي التقليدي وأمريكا.
- **الإمارات:** تقود قطار التطبيع مع العدو الإسرائيلي، عبر مسلسل ممتد، منذ سنوات، بوتيرة تصاعدية[1].
- انحصرت أدوار أوروبا، التي تستحق وصفها بـ «الأقل حضوراً»، في الملفات التالية:
- **المشهد الجزائري:** المحاولة الالتفافية الفاشلة لفرنسا، والرامية لتمكين بديل للرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة، عقب استقالته إبان الحراك الجزائري الشعبي.
- **المشهد الليبي:** عبر دعم فرنسا (وروسيا) لحفتر.
- **المشهد السوري:** الموقف الأوروبي من عملية «نبع السلام»، وبخاصة ماكرون، وملاحقة مجرمي الحرب من نظام الأسد في أوروبا (بالتماهي مع قرار «قيصر»)، فضلاً عن تحرك خجول تمثل بطرح مبادرة للاعتراف بالدولة الفلسطينية؛ ردّاً على التصريحات الصادمة لوزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الخاصة بشرعَنة الاستيطان، التي تكاد أن تقضي على واقعية «خيار حلّ الدولتين»، الخيار الوحيد «الواقعي» من وجهة النظر الأوروبية، المتصادم مع توجهات ترمب وخياراته للقضية

(1) بلغت قوة العلاقة بين أبوظبي وتل أبيب درجة أن يهدد وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس، في ديسمبر 2019، إيران بـ «جبهة سعودية إماراتية أمريكية» حال تجاوزها «الخط الأحمر»، قائلاً: «لا يمكنني الخوض في التفاصيل، لكن لدينا مصالح مشتركة»! ومن جهته، كشف موقع «ميدل إيست آي»، في عام 2019، عقد لقاء أمني في عاصمة خليجية، أوائل ديسمبر 2018، جمع مدير جهاز «الموساد» وقيادة استخبارات كل من السعودية والإمارات ومصر، للتصدي لنفوذ تركيا وإيران، وإعادة تأهيل الأسد، وأوضح نتنياهو، في تغريدة كُتبت باللغة العربية على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، أنه «آن الأوان لتحقيق التطبيع والسلام»، وجاءت تعليقاً على تغريدة لوزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد، الذي شارك على حسابه مقالاً بعنوان «إصلاح الإسلام: تحالف عربي – إسرائيلي في طور التشكّل بالشرق الأوسط»، ويتحدث المقال عن «رسم خرائط جديدة للعقل المسلم، في الوقت الذي تتلاشى فيه الكراهية القديمة»، كما يتضمن المقال اعترافاً إماراتياً رسمياً بوجود كنيس يهودي في دبي.

الفلسطينية و»صفقة القرن»، التي رفضتها أوروبا؛ للسبب ذاته.

- **المشهد الخليجي:** موقف ألمانيا الرافض لعقد أي صفقة للأسلحة مع السعودية.
- لا يسجل أي دور بارز أو مؤثر للمنظمات الإقليمية والدولية: الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، المنظمات الإسلامية..
- **أما ملف المهاجرين**، الذي يُعد من الملفات الأشد حضوراً على المستوى الإنساني في العقد الأخير بعد المشهد العسكري والثورات المضادة لـ «الربيع العربي»، فقد شهد انفراجة تبشر بالتحول العكسي لمسارات الهجرة، عقب انتهاء عملية «نبع السلام» التركية، التي سعت للمساهمة في تدشين ذلك المسار المعاكس (للسوريين) نحو الشريط الشمالي السوري الخاضع للسيطرة التركية. فيما يتمثل الهدف الأهم للعملية العسكرية بدرء التهديد الكردي لتركيا، المرتبط بجماعات كردية تنْعتُها تركيا بـ «الإرهابية».
- انعقاد قمة كوالالمبور في ماليزيا أواخر ديسمبر شكّل تحوّلاً نوعياً، وأعطى مؤشرات إلى احتمال بلورة كتلة إسلامية وازنة من شأن قيامها أن يمثّل منعطفاً مهمّاً على صعيد إحياء فكرة الأمة الإسلامية، وأن يؤثر بشكل عميق في التوازنات الإقليمية القائمة، فالقمة التي شاركت بها دول إسلامية (منها: تركيا، وماليزيا، وقطر، وإيران)، سعت لاستثمار الثقل الإسلامي للتأثير في المعادلات الإقليمية والعالمية[1]، وقد سبق انعقادَها تبلورُ مبادرة ثلاثية بين تركيا وماليزيا وقطر لإنشاء 3 مراكز مالية عالمية، تشمل الدوحة وإسطنبول وكوالالمبور؛ لتغطية جميع المعاملات المالية الإسلامية حول العالم[2]، وقد تركز جدول أعمال قمة كوالالمبور في سبعة مجالات:

(1) يشكل المسلمون نحو ربع سكان العالم، في حين لا يمثلون سوى عُشر الثقل الاقتصادي العالمي؛ أما بالنسبة لتوازنات القوة السياسية فهم لا يحوزون إلا على ما هو أقل من 2% من هذه القوة، والفارق في الدخل بين أغنى الدول الإسلامية وأفقرها يتخطى حاجز 200 ضعف، وعلى الرغم من أن 59% من احتياطيات النفط، و58% من احتياطات الغاز الطبيعي في العالم توجد في البلدان الإسلامية؛ فإن هناك 350 مليون مسلم يكافحون من أجل العيش في ظل ظروف الفقر المدقع، أما نصيب المسلمين من الأموال المصروفة في قطاع الصحة العالمي فلا يتعدى ٪4، وفي الوقت الذي يبلغ فيه معدل الإلمام بالقراءة والكتابة حول العالم 82.5%، فإن هذه النسبة تنخفض في البلدان الإسلامية إلى نحو 70%، ويشكل المسلمون ما نسبته 94% من إجمالي من يلقون حتفهم في الصراعات الدائرة في العالم حالياً، ذلك أن الدول الإسلامية تشتري «ثلث الأسلحة» التي تباع عالمياً، وهي تستخدم هذه الأسلحة في حروب تدور فيما بينها.

(2) أطلقت قطر، في مارس 2019، أول منصة إلكترونية إسلامية لتبادل العملة الرقمية المدعومة بالذهب تحت اسم «آي-دينار» (I-DINAR)؛ وهي نتاج دراسات واجتماعات مكثفة بين مركز قطر للمال، ومجموعة «قاف» القابضة، ومؤسسة

التنمية الاقتصادية، والدفاع والحفاظ على السيادة، وقيم الثقافة والحرية والعدالة، والتكنولوجيا الحديثة.

وقد ووجه انعقاد قمة كوالالمبور باستياء ملحوظ من الأطراف المتضررة، حيث مارست السعودية ضغوطاً قوية على باكستان وإندونيسيا نجحت في تغييبهما عن القمة رغم أنهما كانتا من الدول التي أسهمت في التحضير لانعقادها.

شهد مطلع العام 2020 إشكالين عكّرا مسار العلاقات التركية – الروسية، يتصل الأول بمستقبل منطقة إدلب ومقتل جنود أتراك فيها على أيدي قوات نظام بشار الأسد والردّ التركي الميداني السريع (فضلاً عن التهديد باستهداف تلك القوات أنّى وُجِدَتْ إنْ تكرر استهداف جنود المراقبة الأتراك في إدلب)، فيما يرتبط الثاني بالدور الروسي الداعم لحفتر في ليبيا، الذي أدانته تركيا عبر تصريحات تصاعدية بدأت بالإعلام، وتصاعدت بتصريحات مباشرة لوزير الخارجية والرئيس أردوغان، لكنّ مسار العلاقات التركية – الروسية قد تجاوزت حالات إشكالية إبان عملية «نبع السلام» التركية (التوافق الكردي – السوري، ومحاولة خلق حالة من «الفوضى» تتزامن والعملية التركية؛ لخلط الأوراق في ظل صمت أمريكي، ما يخلق ظرفاً مُواتياً لاندلاع شرارة الفوضى)، فضلاً عن الحدث الإشكالي الأبرز الذي تمثل بإسقاط الأتراك للطائرة الحربية الروسية فور عبورها الأجواء التركية، يشي ما سبق بارتفاع احتمال تجاوز الإشكالين المشار إليهما آنفاً.

تُشير المتغيرات الخاصة بالمشهد السوري (التي يتبناها هذا التقرير) لاقتراب القوى الفاعلة من نهاية «النفق العسكري»، وارتفاع منسوب واقعية الخيار السياسي؛ فالمتغيرات التالية: قرار الانسحاب الأمريكي من سورية، المتماهي مع وعود ترمب الانتخابية، المتعلقة بانسحاب القوات الأمريكية «الفاعلة» ميدانياً من عموم الدول المأزومة في الإقليم، فضلاً عن نتائج عملية «نبع السلام» التركية، وتضافراً مع العقوبات الاقتصادية الحازمة أمريكياً وأوروبياً لنظام بشار، وإقصاء العقبة الأبرز إيرانياً «قاسم سليماني» (مهندس

«Ibadah Inc» الماليزية. وتعد منصة «آي-دينار» رمزاً إلكترونياً قائماً على أساس تبادل العملة الرقمية، حيث يتم دعم قيمتها الأولية البالغة ديناراً واحداً مقابل غرام واحد من الذهب، أي أنها ليست عملة رقمية فحسب، بل لها مقابل عيني حقيقي من الذهب.

قمة الدول الخمس.. هل تؤسس لأقوى تكتل إسلامي ومرحلة جديدة؟ | الخليج أونلاين، 19 ديسمبر 2019.

التدخلات الإيرانية في العراق وسورية)، وفقدان تنظيم «داعش» آخر معاقله في العراق والشام (انهيار الخلافة)، واغتيال زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي؛ تُمثِّل مُتغيرات دالّة على اقتراب القوى الأكثر تأثيراً في الحالة السورية، من تباشير الحلول السياسية؛ ما لم تختلط الأوراق في المشهد السوري مجدداً.

لم يُحسن «رادار الدبلوماسية» السعودي التقاط إشارات المتغيرات المتلاحقة خليجياً بشكل مبكر: التهديد الإيراني لممرات الملاحة في مضيق هرمز (في 13 مايو)، وانسحاب القوات الإماراتية من اليمن (مطلع يوليو)، بعد أن أوكل مهامه العسكرية والأمنية لـ «المجلس الجنوبي الانتقالي».

بُعيد الهجوم العسكري المدوي على شركة أرامكو (في سبتمبر)، وإعلان الحوثيين وقف إطلاق النار من طرف واحد تمهيداً للحوار السياسي؛ نشطت الدبلوماسية السعودية، لينعقد للمرة الأولى حوار مباشر بين السعودية و«الحوثيين» (في أكتوبر)، وليعقبه الاتفاق الذي توصلت إليه السعودية بين حكومة «الشرعية اليمنية» و«المجلس الانتقالي الجنوبي» (مطلع نوفمبر)؛ تنقية للأجواء وتصليباً لقوات التحالف اليمني وإعادة ترتيب أولوياته.

حراكٌ «دبلوماسيٌّ» سعوديّ تزامن مع الحسم العسكري الذي راهن عليه الإماراتيون في ليبيا (على الرغم من الحراك «الأممي الدولي» الضاغط باتجاه الخيار السياسي منتصف العام 2019 وفي خواتيمه).

- شكلت نتائج الانتخابات التونسية الرئاسية (13 أكتوبر) مفاجأة من العيار الثقيل، عقب الفوز المدوي للمرشح الرئاسي قيس سعيّد، الذي رفض الحصول على المخصصات التمويلية التي تمنحها الدولة للمرشحين زهداً بـ «أموال الشعب» على حد تعبيره! وبالتزامن معها، ظهرت نتائج الانتخابات النيابية (10 أكتوبر)، التي منحت حزب النهضة فرصة تاريخية لممارسة دور بارز في المشهد التونسي القادم؛ على الرغم من تناقص نسبته التمثيلية مقارنة بانتخابات سابقة (حاز 52 مقعداً مقارنة بـ69 مقعداً في انتخابات العام 2014)؛ كونه الكتلة الأكبر تمثيلياً، ليحوز لقب «حزب الأغلبية» ضمن الكتل البرلمانية التي شهدت تراجعاً مدوياً لمنافس النهضة الرئيسي حزب «نداء تونس» (حاز 3 مقاعد فقط مقارنة بـ86 مقعداً في المجلس السابق!)، لكن

العقبة الكؤود لاكتمال الحلم التونسي، المتجسد بثالوث الحكم الانتخابي: الرئاسة، البرلمان، الحكومة، تتمثل بالصعود المدوي أيضاً لشعبية حزب «قلب تونس» الذي نال لقب «حزب الأقلية» بعد أن حصد 38 مقعداً، ويترأسه المرشح الرئاسي نبيل القروي، الذي سُحِق أمام قيس سعيّد في الانتخابات الرئاسية في الجولة الثانية الحاسمة، ويُتوقع أن يمارس دور «بيضة القبانة» في أي ميزان تصويتي على أي تشكيلة حكومية يقودها حزب النهضة لنيل الثقة من مجلس برلماني يوصف بـ «المشتّت»[1].

حصاد الثورات المضادة كان ثقيل الوطأة على كاهل الحركة الإسلامية، لكنه لم يثنها عن المُضي قدُماً حتى استكمال الثورات أهدافها، أو بعضاً منها على الأقل، كما لم يَثْنها عن الإسهام في مَشهدين من مشاهد الربيع العربي الجديد (اللبناني والجزائري)؛ والتزمت الحياد في المشهدين العربيين الآخرين (السودان، العراق).

(1) الانتخابات التشريعية التونسية: حركة «النهضة» تتصدر النتائج و«قلب تونس» يحل ثانياً، فرانس 24، 10 أكتوبر 2019.

المشهد الاقتصادي الإقليمي

العوامل المؤثرة في المشهد الاقتصادي الإقليمي

الأزمات التي تعاني منها اقتصاديات دول الموجة الأولى من موجات «الربيع العربي»: تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسورية. وفيما عدا تونس ومصر، ما تزال الدول الثلاث الأخرى في حالة احتراب عسكري، تخف وطأتها تارة وتشتد تارة أخرى.

موجات الربيع العربي الثانية في خمس دول: السودان، الجزائر، العراق، لبنان، إيران؛ وهي دولٌ تأسّس حراكها الشعبي على أزمات اقتصادية تتصف بالصعوبة.

معاناة دول «مجلس التعاون الخليجي» من استنزاف رباعي «طويل الأمد»، واستنزافين متأرجحين:

«الأزمة اليمنية»: تقدر تكلفة الحرب حسب مجلة «التايمز» بـ72 مليار دولار سنوياً (360 مليار دولار في 5 سنوات). فيما قدرت «فورين بوليسي» التكلفة في الأشهر الستة الأولى فقط بـ725 مليار دولار! فضلاً عن «فاتورة» الدعم الإماراتي لخليفة حفتر.

«حصار قطر»: لا تقل الخسائر المباشرة للدول الخليجية عن عشرات المليارات، حسب التقديرات الرسمية.

«التهديد الإيراني»؛ ما يسبب ارتفاع وتيرة الإنفاق العسكري (تُقدر الميزانية العسكرية السعودية بـ83 مليار دولار سنوياً؛ أي خُمس الموازنة العامة).

«الرعاية الثورية» لمصر من السعودية والإمارات! ما يُتيح لمصر أن تُطفف من غلواء أزماتها الاقتصادية المتلاحقة منذ قدوم السيسي، وقدر إجمالي المساعدات السعودية والإمارتية والكويتية لمصر، في الفترة الأولى من حكم السيسي عقب الانقلاب.

تهاوي أسعار النفط: تقدر خسائر الخليج بسببها حتى مطلع العام 2015 بنحو 300 مليار دولار.

- ابتزاز ترمب للسعودية والإمـارات لقاء الدعم السياسي والأمني إزاء «المخاطر الإقليمية والدولية» (قانون جاستا): أبرم ترمب في زيارته الشهيرة للسعودية عقداً لشراء أسلحة بنصف تريليون دولار، فضلاً عن وعود باستثمار 600 مليار دولار في أمريكا، ويشار إلى أن رأس المال السعودي الإجمالي العالمي يفوق الـ10 تريليونات دولار، فيما انخفض احتياطيها النقدي الأجنبي من 737 مليار دولار (يوليو 2014) إلى 478 مليار دولار (يوليو 2017)[1].

الحرب الاقتصادية بين أمريكا والصين.

استمرار مفاعيل «أزمة الرهن العقاري» في عام 2007، بعد أن تبخرت فقاعة رأس المال العالمي الافتراضي، وكان يقدر بـ600 تريليون دولار، لينكمش إلى حجمه الحقيقي الحالي المقدر بـ61 تريليون دولار (10 % من الافتراضي قبل الأزمة).

(1) بالدولار.. خسائر السعودية بحرب اليمن في عامها الرابع، الجزيرة.نت، 27 مارس 2018.

المؤشرات الاقتصادية العربية

Total Government Gross Debt				إجمالي الدين الحكومي الإجمالي			
(Percent of GDP)				(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)			
Country	Average	2016	2017	2018	Projections		الدولة
	15–2000				2019	2020	
Algeria	23.8	20.5	27.3	38.3	46.1	49.2	الجزائر
Bahrain	30.6	81.3	88.2	94.7	101.7	106.9	البحرين
Djibouti	...	45.7	47.9	48.0	47.4	45.8	جيبوتي
Egypt	82.1	96.8	103.2	92.7	84.9	83.8	مصر
Iraq	103.7	64.3	58.9	49.3	51.1	51.8	العراق
Jordan	83.1	93.8	94.3	94.4	94.6	94.1	الأردن
Kuwait	12.8	10.0	20.7	14.7	15.2	17.4	الكويت
Lebanon	...	146.1	149.0	151.0	155.1	161.8	لبنان
Libya	...	...	...	...	...	...	ليبيا
Mauritania	...	77.4	75.9	82.9	78.5	79.3	موريتانيا
Morocco	57.7	64.9	65.1	65.0	65.3	64.5	المغرب
Oman	11.8	32.7	46.4	53.4	59.9	63.9	سلطنة عمان
Qatar	31.2	46.7	49.8	48.6	53.2	48.0	دولة قطر
Saudi Arabia	34.6	13.1	17.2	19.0	23.2	28.4	السعودية
Somalia	...	...	...	...	...	...	الصومال
Sudan	92.4	128.4	159.2	212.1	207.0	212.8	السودان
Syrian Arab Republic	...	...	...	...	...	...	سورية
Tunisia	49.7	62.3	70.6	77.0	74.4	78.7	تونس
United Arab Emirates	11.5	20.2	20.0	19.1	20.1	20.3	الإمارات
Yemen	49.8	79.6	84.3	64.8	56.3	56.8	اليمن
Arab World	41.1	44.9	45.7	44.1	46.9	49.6	الإجمالي العربي
West Bank and Gaza	26.6	35.6	35.4	36.6	37.3	37.3	الضفة الغربية وغزة

.Sources: National authorities; and IMF staff estimates and projections

المصدر: صندوق النقد الدولي

General Government Fiscal Balance				فائض أو عجز الموازنة العامة			
(Percent of GDP)				(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)			
Country	Average	2016	2017	2018	Projections		الدولة
	15–2000				2019	2020	
Algeria	1.7	-13.4	-8.6	-7.5	-13.2	-9.9	الجزائر
Bahrain	-2.0	-17.6	-14.2	-11.9	-8.0	-8.1	البحرين
Djibouti	-2.7	-8.3	-4.5	-2.9	-1.5	-1.7	جيبوتي
Egypt	-8.2	-12.0	-10.6	-9.5	-7.6	-7.1	مصر
Iraq	-3.9	-13.9	-1.6	7.9	-2.4	-3.5	العراق
Jordan	-6.5	-3.7	-3.7	-4.8	-3.4	-3.2	الأردن
Kuwait	27.0	0.3	6.3	8.7	6.7	3.8	الكويت
Lebanon	...	-8.9	-8.6	-11.0	-9.8	-11.5	لبنان
Libya	-2.5	-113.3	-43.0	-23.6	-28.9	-32.3	ليبيا
Mauritania	-16.9	-0.5	0.0	3.3	0.0	0.4	موريتانيا
Morocco	-4.1	-4.5	-3.5	-3.7	-3.7	-3.3	المغرب
Oman	6.5	-21.3	-14.0	-7.9	-6.7	-8.4	سلطنة عمان
Qatar	10.1	-5.4	-2.9	5.3	7.0	6.9	دولة قطر
Saudi Arabia	5.8	-17.2	-9.2	-5.9	-6.1	-6.6	السعودية
Somalia	...	...	...	...	...	...	الصومال
Sudan	-2.2	-4.4	-6.5	-7.7	-5.4	-11.1	السودان
Syrian Arab Republic	...	...	...	...	...	...	سورية
Tunisia	-3.2	-6.2	-5.9	-4.6	-3.7	-2.8	تونس
United Arab Emirates	6.6	-2.0	-1.4	1.2	-1.6	-2.8	الإمارات
Yemen	-3.5	-9.3	-5.3	-6.3	-6.9	-7.2	اليمن
Arab World	4.0	-11.4	-6.4	-2.9	-4.4	-4.9	الإجمالي
West Bank and Gaza	-20.8	-8.0	-8.1	-7.3	-7.5	-7.9	الضفة الغربية وغزة

.Sources: National authorities; and IMF staff estimates and projections

المصدر: صندوق النقد الدولي

Consumer Price Inflation				تضخم أسعار المستهلك			
(Year average; percent)				(متوسط السنة ؛ النسبة المئوية)			
Country	Average	2016	2017	2018	Projections		الدولة
	15–2000				2019	2020	
Algeria	3.8	6.4	5.6	4.3	2.0	4.1	الجزائر
Bahrain	1.7	2.8	1.4	2.1	1.4	2.8	البحرين
Djibouti	...	2.7	0.6	0.1	2.2	2.0	جيبوتي
Egypt	4.7	13.8	29.5	14.4	11.4	8.4	مصر
Iraq	12.8	0.5	0.1	0.4	-0.3	1.0	العراق
Jordan	3.6	-0.8	3.3	4.5	2.0	2.5	الأردن
Kuwait	3.2	3.5	1.5	0.6	1.5	2.2	الكويت
Lebanon	2.5	-0.8	4.5	6.1	3.1	2.6	لبنان
Libya	5.3	25.9	28.5	9.3	4.2	8.9	ليبيا
Mauritania	5.5	1.5	2.3	3.1	3.0	3.4	موريتانيا
Morocco	1.6	1.6	0.8	1.9	0.6	1.1	المغرب
Oman	2.4	1.1	1.6	0.9	0.8	1.8	سلطنة عمان
Qatar	4.2	2.7	0.4	0.2	-0.4	2.2	دولة قطر
Saudi Arabia	2.1	2.0	-0.9	2.5	-1.1	2.2	السعودية
Somalia	...	...	...	...	...	...	الصومال
Sudan	16.3	17.8	32.4	63.3	50.4	62.1	السودان
Syrian Arab Republic	...	...	...	...	...	...	سورية
Tunisia	3.7	3.6	5.3	7.3	6.6	5.4	تونس
United Arab Emirates	4.1	1.6	2.0	3.1	-1.5	1.2	الإمارات
Yemen	12.0	21.3	30.4	27.6	14.7	35.5	اليمن
Arab World	3.9	4.9	6.9	6.0	3.3	4.8	الإجمالي
West Bank and Gaza	3.4	-0.2	0.2	-0.2	0.5	0.9	الضفة الغربية وغزة

.Sources: National authorities; and IMF staff estimates and projections

المصدر: صندوق النقد الدولي

Exports of Goods and Services (Billions of U.S. dollars)				صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)			
Country	Average 15–2000	2016	2017	2018	Projections 2019	2020	الدولة
Algeria	50.3	32.5	37.7	44.4	38.8	37.9	الجزائر
Bahrain	20.0	23.8	26.7	30.2	29.7	30.2	البحرين
Djibouti	...	2.6	4.1	4.5	4.8	5.2	جيبوتي
Egypt	35.5	34.8	37.1	47.3	53.6	61.8	مصر
Iraq	58.4	56.3	74.5	98.7	92.4	91.8	العراق
Jordan	9.7	13.6	14.3	15.1	16.1	17.3	الأردن
Kuwait	67.3	52.1	61.8	79.8	72.8	71.2	الكويت
Lebanon	16.1	19.1	19.2	19.6	21.0	22.1	لبنان
Libya	...	...	...	...	...	...	ليبيا
Mauritania	1.5	1.7	2.0	2.1	2.4	2.4	موريتانيا
Morocco	21.9	34.4	38.8	43.1	45.4	48.5	المغرب
Oman	31.1	31.0	37.0	46.2	44.6	44.8	عمان
Qatar	63.9	72.5	85.2	102.6	99.8	95.3	دولة قطر
Saudi Arabia	228.3	200.8	240.0	312.6	281.5	264.0	السعودية
Somalia	...	1.1	1.0	1.2	1.3	1.4	الصومال
Sudan	6.1	4.6	5.9	5.0	4.2	4.7	السودان
Syrian Arab Republic	...	...	...	...	...	...	سورية
Tunisia	17.2	17.0	17.7	19.5	18.6	19.1	تونس
United Arab Emirates	207.3	360.6	384.1	388.7	400.1	415.1	الإمارات
Yemen	6.9	1.0	1.0	1.5	2.0	2.4	اليمن
Arab World	836.2	959.5	1087.9	1262.1	1229.0	1235.2	الإجمالي
West Bank and Gaza	1.2	2.4	2.7	2.9	2.8	2.9	الضفة الغربية وغزة

.Sources: National authorities; and IMF staff estimates and projections

المصدر: صندوق النقد الدولي

Imports of Goods and Services (Billions of U.S. dollars)				واردات السلع والخدمات (مليار دولار)			
Country	Aver-age 15–2000	2016	2017	2018	Projections 2019	Projections 2020	الدولة
Algeria	39.4	60.2	60.1	60.0	60.2	58.7	الجزائر
Bahrain	15.9	21.1	23.9	27.0	26.4	26.8	البحرين
Djibouti	...	2.8	4.3	4.2	4.9	5.3	جيبوتي
Egypt	46.2	66.9	68.8	73.5	78.6	86.2	مصر
Iraq	55.1	70.0	69.8	80.7	95.8	95.5	العراق
Jordan	15.4	21.7	23.0	22.8	23.6	24.5	الأردن
Kuwait	31.3	52.6	56.3	63.2	65.3	67.4	الكويت
Lebanon	23.3	31.2	32.3	33.3	33.8	34.9	لبنان
Libya	...	...	...	...	...	...	ليبيا
Mauritania	2.1	2.5	2.8	3.3	3.4	3.8	موريتانيا
Morocco	30.5	45.1	49.3	55.4	56.7	59.3	المغرب
Oman	21.1	31.2	35.0	35.3	36.1	37.2	عمان
Qatar	29.1	63.5	62.2	65.8	66.7	67.9	دولة قطر
Saudi Arabia	142.6	198.1	202.0	210.5	218.3	223.0	السعودية
Somalia	...	4.2	4.6	4.7	4.9	5.1	الصومال
Sudan	8.0	8.9	9.8	8.2	7.9	8.0	السودان
Syrian Arab Republic	...	...	...	...	...	...	سورية
Tunisia	20.3	22.8	23.8	25.6	24.4	24.5	تونس
United Arab Emirates	168.5	310.4	318.1	307.7	321.0	342.1	الإمارات
Yemen	8.3	7.4	7.8	9.2	10.2	8.9	اليمن
Arab World	652.9	1020.7	1053.9	1090.4	1138.2	1179.0	الإجمالي
West Bank and Gaza	4.6	7.6	8.1	8.7	8.5	8.8	الضفة الغربية وغزة

.Sources: National authorities; and IMF staff estimates and projections

المصدر: صندوق النقد الدولي

Nominal GDP				الناتج المحلي الإجمالي الإسمي			
(Billions of U.S. dollars)				(مليار دولار)			
Country	Aver-age –2000 15	2016	2017	2018	Projections 2019	Projections 2020	الدولة
Algeria	133.9	160.0	167.4	173.8	172.8	178.6	الجزائر
Bahrain	21.2	32.3	35.4	37.7	38.2	39.3	البحرين
Djibouti	1.4	2.6	2.8	2.9	3.2	3.4	جيبوتي
Egypt	178.8	332.5	236.5	249.6	302.3	353.0	مصر
Iraq	109.6	175.2	195.5	224.2	224.5	232.7	العراق
Jordan	20.9	39.3	40.8	42.3	44.2	46.4	الأردن
Kuwait	104.0	109.4	119.5	141.6	137.6	139.6	الكويت
Lebanon	...	51.2	53.4	56.4	58.6	60.5	لبنان
Libya	45.1	18.5	30.6	41.0	33.0	34.1	ليبيا
Mauritania	3.4	4.7	4.9	5.2	5.7	5.9	موريتانيا
Morocco	77.4	103.3	109.7	118.5	119.0	124.5	المغرب
Oman	47.2	65.5	70.6	79.3	76.6	78.7	عمان
Qatar	97.2	151.7	166.9	191.4	191.8	195.2	دولة قطر
Saudi Arabia	450.0	644.9	688.6	786.5	779.3	783.3	السعودية
Somalia	4.0	4.2	4.5	4.7	5.0	5.2	الصومال
Sudan	...	55.6	45.9	34.3	30.9	33.7	السودان
Syrian Arab Republic	...	...	...	...	...	...	سورية
Tunisia	36.9	41.8	39.8	39.9	38.7	39.6	تونس
United Arab Emirates	249.1	357.0	377.7	414.2	405.8	414.0	الإمارات
Yemen	24.1	28.1	24.6	27.6	29.9	23.0	اليمن
Arab World	1675.8	2377.8	2415.1	2671.1	2696.8	2790.8	الإجمالي
West Bank and Gaza	7.4	13.4	14.5	14.6	14.4	14.6	الضفة الغربية وغزة

.Sources: National authorities; and IMF staff estimates and projections

المصدر: صندوق النقد الدولي

Real GDP Growth				نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			
(Annual change; percent)				(التغيير السنوي؛ النسبة المئوية)			
Country	Average –2000 15	2016	2017	2018	Projections 2019	Projections 2020	الدولة
Algeria	3.7	3.2	1.3	1.4	2.6	2.4	الجزائر
Bahrain	4.9	3.5	3.8	1.8	2.0	2.1	البحرين
Djibouti	4.3	6.9	5.1	5.5	6.0	6.0	جيبوتي
Egypt	4.3	4.3	4.1	5.3	5.5	5.9	مصر
Iraq	11.0	15.2	-2.5	-0.6	3.4	4.7	العراق
Jordan	4.9	2.0	2.1	1.9	2.2	2.4	الأردن
Kuwait	4.4	2.9	-3.5	1.2	0.6	3.1	الكويت
Lebanon	...	1.6	0.6	0.2	0.2	0.9	لبنان
Libya	-6.4	-7.4	64.0	17.9	-19.1	0.0	ليبيا
Mauritania	4.5	1.8	3.1	3.6	6.6	5.9	موريتانيا
Morocco	4.5	1.1	4.2	3.0	2.7	3.7	المغرب
Oman	3.7	4.9	0.3	1.8	0.0	3.7	سلطنة عمان
Qatar	10.7	2.1	1.6	1.5	2.0	2.8	دولة قطر
Saudi Arabia	4.1	1.7	-0.7	2.4	0.2	2.2	السعودية
Somalia	...	2.9	1.4	2.8	2.9	3.2	الصومال
Sudan	3.0	2.9	1.7	-2.2	-2.6	-1.5	السودان
Syrian Arab Republic	...	...	...	...	...	...	سورية
Tunisia	3.5	1.3	1.8	2.5	1.5	2.4	تونس
United Arab Emirates	4.9	3.0	0.5	1.7	1.6	2.5	الإمارات
Yemen	1.0	-9.4	-5.1	0.8	2.1	2.0	اليمن
Arab World	4.9	3.8	1.3	2.4	1.9	3.3	الإجمالي
West Bank and Gaza	3.4	4.7	3.1	0.9	-1.6	0.5	الضفة الغربية وغزة

.Sources: National authorities; and IMF staff estimates and projections

المصدر: صندوق النقد الدولي

General Government Total Expenditure and Net Lending				الإنفاق الحكومي العام الكلي وصافي الإقراض			
(Percent of GDP)				(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)			
Country	Aver-age –2000 15	2016	2017	2018	Projections 2019	2020	الدولة
Algeria	36.1	42.0	41.1	40.8	43.9	38.3	الجزائر
Bahrain	23.2	13.4	13.8	16.0	18.3	17.8	البحرين
Djibouti	23.5	24.2	23.6	23.9	23.1	21.7	جيبوتي
Egypt	33.3	32.3	32.3	30.2	28.1	27.4	مصر
Iraq	53.2	40.7	34.6	32.0	43.9	43.0	العراق
Jordan	35.6	28.9	29.4	30.9	30.3	30.2	الأردن
Kuwait	39.1	53.8	51.9	49.4	53.5	54.7	الكويت
Lebanon	...	28.2	30.4	31.5	31.2	34.4	لبنان
Libya	62.3	145.1	94.8	86.9	114.5	111.0	ليبيا
Mauritania	112.2	28.5	28.1	27.1	26.4	27.1	موريتانيا
Morocco	30.2	30.5	30.0	29.8	29.9	29.9	المغرب
Oman	40.0	50.8	46.4	45.5	43.6	43.4	سلطنة عمان
Qatar	30.4	40.1	33.5	29.6	30.1	29.6	دولة قطر
Saudi Arabia	33.4	38.7	33.3	36.6	39.0	37.6	السعودية
Somalia	...	...	...	...	...	...	الصومال
Sudan	...	...	...	...	...	...	السودان
Syrian Arab Republic	...	...	...	...	...	...	سورية
Tunisia	26.5	28.9	30.4	30.7	32.5	31.8	تونس
United Arab Emirates	25.0	30.9	30.6	30.1	31.0	31.2	الإمارات
Yemen	33.2	17.7	9.1	12.1	15.4	15.3	اليمن
Arab World	33.4	37.4	34.7	34.9	37.0	36.1	الإجمالي العربي
West Bank and Gaza	42.6	34.4	33.2	30.6	30.4	30.9	الضفة الغربية وغزة

.Sources: National authorities; and IMF staff estimates and projections
المصدر: صندوق النقد الدولي

Total Gross External Debt				الدين الخارجي الإجمالي			
(Percent of GDP)				(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)			
Country	Average –2000 15	2016	2017	2018	Projections 2019	Projections 2020	الدولة
Algeria	14.4	2.4	2.6	2.3	2.2	3.0	الجزائر
Bahrain	113.3	183.6	181.2	187.4	192.9	193.9	البحرين
Djibouti	...	62.9	70.5	71.4	70.5	68.4	جيبوتي
Egypt	22.8	18.3	41.3	37.4	32.3	31.5	مصر
Iraq	149.9	37.1	35.6	30.6	32.2	32.7	العراق
Jordan	89.2	66.3	69.6	69.1	72.3	73.0	الأردن
Kuwait	29.8	38.9	45.0	41.2	45.5	48.2	الكويت
Lebanon	...	182.0	189.4	191.1	195.7	207.0	لبنان
Libya	...	...	...	...	...	...	ليبيا
Mauritania	...	89.1	86.8	83.1	78.0	77.7	موريتانيا
Morocco	29.2	34.7	33.2	31.7	32.5	31.9	المغرب
Oman	39.1	67.8	91.0	94.0	105.6	112.4	سلطنة عمان
Qatar	63.8	127.2	99.6	101.6	107.6	102.7	دولة قطر
Saudi Arabia	13.4	24.6	27.7	28.1	30.4	32.3	السعودية
Somalia	...	105.3	103.3	99.5	...	...	الصومال
Sudan	82.1	123.3	155.4	206.9	203.7	211.9	السودان
Syrian Arab Republic	...	...	...	...	...	...	سورية
Tunisia	55.6	72.9	84.2	97.2	92.7	97.5	تونس
United Arab Emirates	42.5	70.8	73.5	69.7	72.6	72.8	الإمارات
Yemen	29.3	22.4	28.2	21.5	18.9	24.9	اليمن
Arab World	36.1	48.8	53.5	52.3	53.6	54.6	الإجمالي العربي
West Bank and Gaza	14.2	12.3	10.4	11.0	10.7	10.7	الضفة الغربية وغزة

.Sources: National authorities; and IMF staff estimates and projections
المصدر: صندوق النقد الدولي

Gross Official Reserves				الاحتياطيات الرسمية الإجمالية			
(Billions of U.S. dollars)				(مليار دولار)			
Country	Average 15-2000	2016	2017	2018	Projections 2019	Projections 2020	الدولة
Algeria	107.0	112.9	96.1	78.6	56.6	38.0	الجزائر
Bahrain	3.4	2.4	2.6	2.2	2.3	2.4	البحرين
Djibouti	...	0.4	0.6	0.4	0.4	0.4	جيبوتي
Egypt	21.2	17.1	30.7	43.5	43.9	41.4	مصر
Iraq	42.1	45.5	49.4	64.7	61.0	58.9	العراق
Jordan	9.0	15.5	15.6	14.6	16.4	17.5	الأردن
Kuwait	18.0	31.2	33.5	37.3	39.0	40.3	الكويت
Lebanon	19.7	40.2	40.6	36.5	31.7	30.2	لبنان
Libya	66.6	64.3	70.8	78.4	73.4	73.2	ليبيا
Mauritania	0.3	0.8	0.8	0.9	1.1	1.2	موريتانيا
Morocco	17.9	25.1	26.2	24.4	25.0	25.9	المغرب
Oman	9.3	20.3	16.1	17.4	16.4	16.4	عمان
Qatar	16.4	31.7	14.9	30.5	47.5	45.1	دولة قطر
Saudi Arabia	344.0	533.6	493.8	494.1	489.8	468.1	السعودية
Somalia	...	...	...	...	...	...	الصومال
Sudan	1.3	0.7	0.7	0.9	0.6	0.5	السودان
Syrian Arab Republic	...	...	...	...	...	...	سورية
Tunisia	6.3	5.9	5.6	5.2	5.7	6.0	تونس
United Arab Emirates	39.3	85.4	95.4	99.5	113.4	120.7	الإمارات
Yemen	4.8	0.8	0.6	0.4	1.0	1.7	اليمن
Arab World	718.9	1033.9	994.0	1029.5	1025.3	988.2	الإجمالي
West Bank and Gaza	...	...	...	...	...	...	الضفة الغربية وغزة

.Sources: National authorities; and IMF staff estimates and projections

المصدر: صندوق النقد الدولي

التقرير الإستراتيجي لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إعداد:

أ. فايز الجولاني

مجموعة التفكير الإستراتيجي - إسطنبول

الملخص التنفيذي

شهدت الفترة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية تراجعاً حاداً في معدلات النمو لدول المنطقة، التي يمكن اعتبارها بداية السقوط في دوامة الهبوط، التي لم تستطع دول المنطقة الخروج منها حتى الآن، ودعمت ثورات الربيع العربي حالة التراجع الاقتصادي، لا سيما في ظل نجاح موجة الثورات المضادة واستمرارية عدم الاستقرار بالمنطقة.

تسيطر النظرة التشاؤمية على توقعات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين الحالي والقادم، ويعزو ذلك التشاؤم إلى استمرار هبوط أسعار النفط والانكماش الأكبر من المتوقع في إيران، غير أن هذا التوقع الإجمالي يحجب التفاوت الكبير بين البلدان، فعلى سبيل المثال، تواصل مصر أداءها الاقتصادي القوي في صورته العامة.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي ثاني منطقة شابة في العالم، حيث تقل أعمار 60 % من سكانها عن 30 عاماً، وخلال السنوات الخمس القادمة، سيبلغ أكثر من 52 مليون شخص جديد سن العمل، منهم أكثر من 27 مليوناً على الأقل سيبحثون عن فرص عمل.

سجّلت بطالة الشباب في المنطقة المعدّلات الأعلى في العالم على مدى أكثر من 25 عاماً، وقد نتج هذا الازدياد المطرد من سلسلة من الأزمات التي عصفت بالمنطقة، ومن

بينها الأزمة المالية في عام 2008، والثورات الشعبية في عام 2011، والصراعات المسلّحة الناجمة عنها، وانخفاض أسعار النفط في عام 2014.

تشغيل الشباب في المنطقة يقوم على التمييز بين الجنسَين، فبينما حقّقت الشابات في المنطقة مكاسب لافتة في التحصيل الدراسي على مدى العقود الخمسة الماضية، لم تُترجَم هذه النجاحات في زيادات شبيهة في سوق العمل رغم كل ما روج عن تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً.

أحد التحديات التي أدت إلى تراجع أرصدة المالية العامة بصورة حادة في معظم بلدان المنطقة هي أعباء الديون الداخلية والخارجية، التي أدت إلى تقلص الهوامش الوقائية المالية، وكلها كانت نتيجة للآثار السلبية من اجتماع عوامل انخفاض النمو، والصدمات التي شهدتها أسعار النفط، وتزايد الاحتياجات إلى الإنفاق، وخاصة في البلدان المتأثرة بالانتفاضات العربية.

في ظل السعي نحو الانضباط المالي، ينبغي التركيز على الإجراءات المالية التصحيحية الداعمة للنمو، كما ينبغي ترشيد النفقات الدورية للإبقاء على موارد مالية للإنفاق الرأسمالي والاجتماعي، خاصة أغراض الرعاية الصحية والتعليم وشبكة الأمان الاجتماعي، التي يمكن أن تساعد على تخفيف التوترات الاجتماعية، وإحلال الاستقرار في دول المنطقة.

سيصحب انخفاض أسعار النفط نوبات من التقلب، ومع استمرار تباطؤ وتيرة الضبط المالي، سيشكل ذلك عبئاً على أرصدة المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط. وفي الوقت نفسه، هناك مؤشرات تفيد بأن الإنفاق الحكومي قد يعجز عن مواصلة دفع النمو مثلما كان يفعل حين كانت أسعار النفط ومعدلات الاستثمار مرتفعة والبيئة الخارجية قوية.

واصلت نسب الدين العام ارتفاعها في بلدان المنطقة خلال السنوات الأخيرة، فثلثا البلدان تتحمل ديناً عاماً لا يقل عن 70 % من إجمالي الناتج المحلي؛ وهو ما أدى إلى ارتفاع مصروفات الفوائد، والحد من الحيز المالي المتاح، ومزاحمة المصروفات الأخرى ذات الأولوية العالية، كما أنه يهدد بالوصول إلى مخاطر الوصول إلى مرحلة المديونية

الحرجة؛ مما يجعل بلدان المنطقة أكثر عرضة لتباطؤ آفاق النمو، واستدامة حاجاتها نحو المزيد من الاقتراض خلال الفترة القادمة

يعيش 29 مليون طفل؛ أي واحد من بين كل أربعة أطفال، بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في حالة فقر، محرومين من الحد الأدنى من بعض الضروريات الأساسية في الحياة، مثل التعليم والسكن اللائق والغذاء الصحي والرعاية الصحية الجيدة.

نمط التقدم المُحرز في معدلات الفقر في بلدان المنطقة اقتصر في معظمه على تلك الفئات من الأفراد والأسر التي تقع على مقربة من خط الفقر (تلك الفئات التي تتمتع تباعاً بقابلية العبور إلى منطقة اللافقر مقارنة بغيرها من الفئات).

لا يزال الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أهم شريك تجاري في العالم بالرغم من انخفاض أسعار النفط، وسجلت المنطقة أعلى نمو للصادرات (4 %) نظراً لقطاع النقل الجوي المزدهر وتحسن السياحة وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

تشكل الصادرات النفطية ما يقارب 70 % تقريباً من جملة الصادرات السلعية لدول المنطقة، وهو ما يعني فشل الدول المنتجة في تنويع إنتاجها، وتجويده بما يمكنها من المنافسة في الأسواق الدولية، ويرجع هبوط تلك النسبة إلى 56 % فقط عام 2016 إلى هبوط أسعار النفط؛ وبالتالي هبوط مجمل الصادرات السلعية، وليس إلى تعظيم الصادرات السلعية غير النفطية.

توزيع أحجام شركات التصدير في المنطقة يشير إلى ضعف حرج في القمة، فالمنطقة تضم شركات رائدة، لكنها تفتقر إلى فرق من المصدرين على الطراز العالمي، ومن ثم فقد فشلت بلدان المنطقة في رعاية مجموعة من المصدرين الرواد، ومن ثم لا تستطيع أن تتحرك بالقوة التي ينبغي لها، وهذه السمات الخصوصية لدول المنطقة إنما تعكس مزيجاً من عوامل هيكلية وأخرى ناجمة عن السياسات الاقتصادية بها.

مقدمة

ترزح دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحت أعباء وتداعيات ثقيلة، نتجت عن الحروب والصراعات السياسية التي تشهدها المنطقة منذ عدة سنوات، وقد أثرت تلك الأزمات على الأداء الاقتصادي لتلك البلدان التي باتت اقتصاداتها على حافة هاوية سحيقة؛ بعد أن غرقت شعوبها في الفقر والبطالة والديون، وأضحي غالبيتها على شفا كارثة اقتصادية محققة.

وبالطبع تتفاوت حدة الأزمة الاقتصادية بين بلدان تلك المنطقة، فبينما توجد تسع دول هي الأكثر تضرراً بسبب ارتباطها المباشر بالصراعات العسكرية والتوترات السياسية في المنطقة، أو بسبب فساد منظومتها الحكومية وهدر ثرواتها، توجد بعض الدول الأخرى ذات الأداء الجيد، ولكن لا تزال الصورة الاقتصادية العامة للمنطقة كما وصفها التقرير الصادر عن البنك الدولي، في 11 أكتوبر 2019، «اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتعرض لمخاطر سلبية ملموسة».

كما خفض البنك الدولي، في هذا التقرير، توقعاته لمعدل النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 0.6 % العام الحالي 2019، مقابل 1.2 % العام الماضي، وذلك نزولاً عن 0.8 % توقعها في شهر سابقاً.

وأرجع البنك، في تقريره، تلك النظرة المتشائمة إلى هبوط أسعار النفط والانكماش الأكبر من المتوقع في إيران بعد العقوبات الدولية الأخيرة والمظاهرات الداخلية الكبيرة، وذكر أن الآفاق الاقتصادية للمنطقة عرضة لمخاطر سلبية ملموسة، وعلى الأخص منها تفاقم المصاعب الاقتصادية العالمية وتصاعد التوترات الجيوسياسية.

ويحاول هذا التقرير رصد وتحليل الأحوال الاقتصادية العامة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من خلال تتبع أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لتلك المجموعة من البلدان، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو:

يشير الناتج المحلي الإجمالي إلى مجموع ما تنتجه الدول من سلع وخدمات خلال العام، كما يشير معدل النمو إلى الزيادة أو النقص في هذا الإنتاج بين الأعوام المختلفة.

وتوضح بيانات الجدول رقم (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 2001–2018 الاتجاه الهابط باطراد لمعدل النمو بداية من عام 2006 وحتى عام 2018، حيث لم يتجاوز المعدل 4 % خلال كل تلك السنوات.

ومن الجدير بالإشارة أن الفترة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية وبداية من عام 2012 شهدت تراجعاً حاداً في معدلات النمو لدول المنطقة، التي يمكن اعتبارها بداية السقوط في دوامة الهبوط، التي لم تستطع دول المنطقة الخروج منها حتى الآن، فبعد أن بلغ معدل النمو حوالي 6 % عام 2006 تراجع إلى 3.95 عام 2012، ليستمر في التراجع بعد ذلك ليبلغ حده الأدنى 1.6 % عام 2017، ليتعافى جزئياً إلى 2.4 % في عام 2018.

بالطبع أثر هذا التراجع سلبياً على تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه خلال الفترة 2001–2018 الذي توضحه بيانات الجدول رقم (2)، حيث تذبذب هذا النصيب خلال الفترة من 2001 وحتى 2011، بينما أخذ اتجاهاً متراجعاً بقوة بعد عام 2012، حيث تراجع من 8.895.1 دولار للفرد في عام 2012 ليبلغ أدناه بحوالي 7.264.1 دولار للفرد في عام 2016، ليتحسن نسبياً بعد ذلك في عامي 2017 و2018 حيث بلغ 7.422.0 و8.057.0 دولار للفرد على الترتيب.

وتشير البيانات السابقة إلى عدم قدرة اقتصادات دول المنطقة على التعافي من صدمة الأزمة المالية العالمية، ثم جاءت مرحلة ثورات الربيع العربي التي أحدثت زلازلاً في المنطقة برمتها لا تزال توابعه متلاحقة حتى يومنا الحاضر لتعمق تلك التراجعات، كما شكل تراجع أسعار النفط وعدم قدرته على التعافي عاملاً سلبياً مهماً في هذا التراجع بصفة عامة، مع الأخذ في الاعتبار التأثير الإيجابي لأسعار النفط المنخفضة على بعض الدول مثل مصر والأردن.

أما عن التوقعات المستقبلية، فتسيطر النظرة التشاؤمية على توقعات المؤسسات

الدولية لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين الحالي والقادم، ويعزو ذلك التشاؤم إلى استمرار هبوط أسعار النفط، والانكماش الأكبر من المتوقع في إيران.

وفي هذ السياق، يشير صندوق النقد الدولي[1] ويؤكد الشكل أدناه، أنه من المتوقع أن يظل النمو واهناً في البلدان المصدرة للنفط مقارنةً بعام 2018، فبالرغم من التحسن الطفيف الذي يُتوقع أن يحققه النمو في مجلس التعاون الخليجي من 2 % في عام 2018 إلى 2.1 % في عام 2019، فإن الهبوط الحاد في النشاط الاقتصادي الإيراني (بمقدار 6 %) تأثراً بإعادة فرض العقوبات الاقتصادية يقود إلى معدل نمو لا يتجاوز 0.4 % في عام 2019 بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة.

كما يُتوقع أن يتباطأ النمو في البلدان المستوردة للنفط من 4.2 % في عام 2018 إلى 3.6 % هذا العام، انعكاساً لتباطؤ الاقتصاد العالمي وعوامل أخرى محلية.

غير أن هذا التوقع الإجمالي يحجب التفاوت الكبير بين البلدان المستوردة للنفط، فعلى سبيل المثال، تواصل مصر أداءها الاقتصادي القوي في صورته العامة، بينما يؤثر ضعف النمو في إيران بصورة سلبية على معدل النمو الإجمالي في المنطقة.

ومن ناحية أخرى، يجب التنويه إلى أن زيادة الأنشطة غير النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية والإمارات والبحرين والكويت وعُمان وقطر)، وخاصة في مجال الإنشاءات،

نمو واهن

من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في بلدان المنطقة المصدرة والمستوردة للنفط في 2019

(نمو إجمالي الناتج المحلي %)

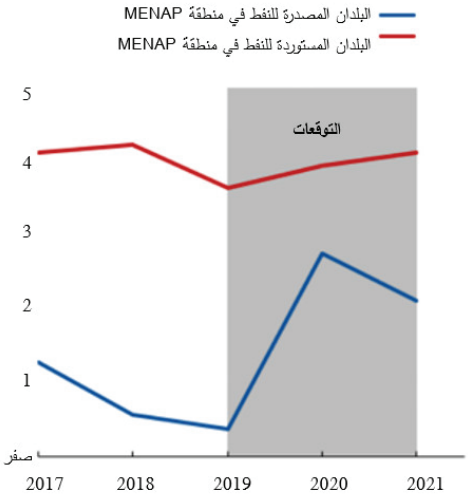

المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

صنـــدوق النـقـد الدولـــي

(1) صندوق النقد الدولي: بلدان في دائرة الضوء، مايو 2019.

قد عوضت جزئياً الأثر السلبي للانكماش الاقتصادي في إيران على متوسط معدلات النمو بالمنطقة ككل[1].

ومما سبق، يمكن التأكيد أن من أهم التطورات الأساسية التي ستشكل آفاق الاقتصاد في المنطقة هي تقلبات أسعار النفط الذي انخفض بمستويات غير مسبوقة منذ صدمات النفط في عام 2014–2015، وقد يستمر هذا الاتجاه العام للانخفاض وسط أجواء عدم اليقين المحيطة بالتوترات التجارية العالمية، والعقوبات المفروضة على إيران، وإستراتيجية الإنتاج التي قررتها مجموعة «أوبك بلس»، وكذلك لوجود العديد من المخاطر الأخرى التي تواجه المنطقة، ومنها مخاطر الجغرافيا–السياسية، وبواعث القلق الأمنية، وعدم اليقين المحيط بالأوضاع المالية العالمية.

في هذا الصدد، صرح نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فريد بلحاج[2]: «نفذت بلدان المنطقة إصلاحات جريئة لاستعادة الاستقرار في الاقتصاد الكلي، لكن معدل النمو المتوقع أقل من المطلوب وغير كاف لخلق فرص عمل للسكان ممن هم في سن العمل الذين تزداد أعدادهم بشكل سريع، لقد حان الوقت للقيام بإجراءات قيادية شجاعة وبعيدة النظر لتعميق الإصلاحات، وإزالة العوائق أمام المنافسة، وإطلاق العنان للإمكانات الهائلة التي يتمتع بها 400 مليون شخص في المنطقة بوصفهم مصدراً للطلب الجماعي الذي يمكن أن يحرك النمو والوظائف».

وفي الدول العربية، فبعد عامين متتاليتين من الانكماش، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2017 إلى 3.8 %، وبلغ معدل النمو 0.7 % في البلدان العربية المصدرة للنفط، 3.1 % في باقي الدول العربية.

ويوضح الشكل أدناه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة بالدولار الأمريكي خلال الفترة من عام 2001 وحتى 2017.

(1) البنك الدولي.

(2) البنك الدولي يخفّض توقعات النمو لمنطقة الشرق الأوسط.

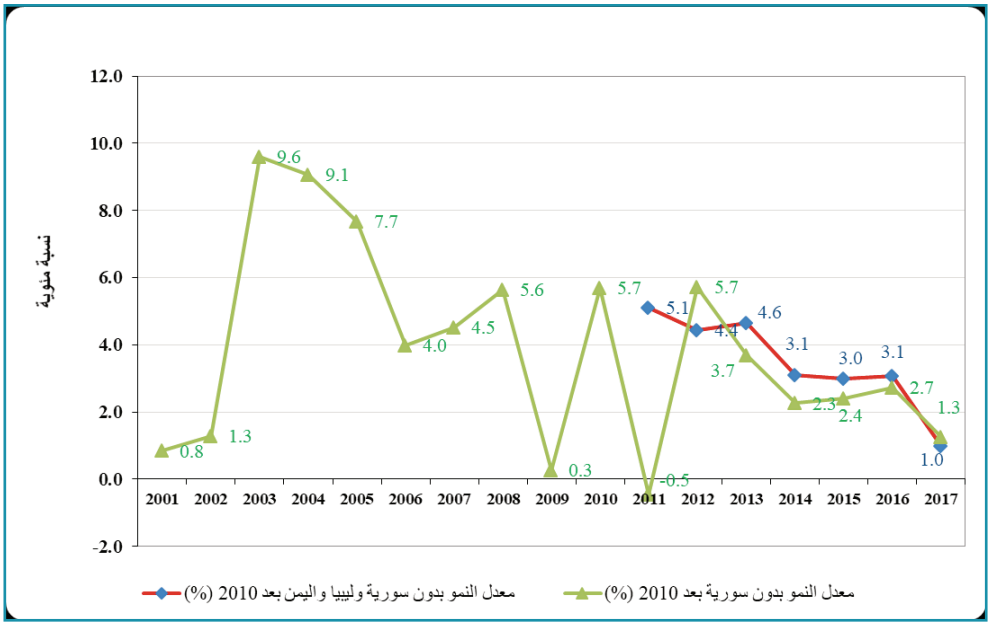

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير العربي الموحد، 2018، ص23.

ويوضح الشكل السابق تراجعاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية من 2.7 % عام 2016 إلى 1.3 % عام 2017، وحتى بعد استبعاد اليمن وسورية وليبيا، فقد تراجع معدل النمو في مجموع الدول العربية من 3.1 % عام 2016 إلى 1 % عام 2017.

بشكل عام، عكس الأداء الاقتصادي للدول العربية انحسار استخدام الإنفاق الحكومي لدفع عجلة النمو الاقتصادي، نتيجة لارتفاع عجز الموازنات العامة والمديونيات الخارجية، وكذلك الظروف الداخلية لبعض الدول، التي أجلت إمكانية العودة إلى الأفق الاقتصادي للدول العربية ما قبل عام 2011، ويمكن القول بتشابه الظروف الاقتصادية والسياسية بين مجموعة الدول العربية ومجموع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى حد كبير في الأثر السلبي على النمو الاقتصادي.

ثانياً: البطالة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

سجّلت بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعدّلات الأعلى في العالم على مدى أكثر من 25 عاماً[1]، وقد نتج هذا الازدياد المطرد من سلسلة من الأزمات التي عصفت بالمنطقة، ومن بينها الأزمة المالية في العام 2008، والثورات الشعبية في العام 2011، والصراعات المسلّحة الناجمة عنها، وانخفاض أسعار النفط في العام 2014 التي أثّرت في التحويلات المالية والهجرة إلى بلدان الخليج.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي ثاني منطقة شابة في العالم، حيث تقل أعمار 60 % من سكانها عن 30 عاماً، وخلال السنوات الخمس القادمة سيبلغ أكثر من 52 مليون شخص جديد سن العمل، منهم أكثر من 27 مليوناً على الأقل سيبحثون عن فرص عمل[2].

قدّر تقرير للبنك الدولي عدد الوظائف التي ينبغي لاقتصادات المنطقة خلقها بحوالي 97 مليون وظيفة جديدة بين العامَين 2000 و2020 بهدف تلبية حاجات تشغيل سكّانها المتزايد عددهم بسرعة كبيرة لا سيما الشباب منهم[3].

وقد فاقم من حدّة العوامل السابقة تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتقييد الحرّيات السياسية وتضاؤل فرص الاغتراب، وجميعها عوامل هيكلية تصعب مواجهتها بدون برامج تنموية وخطط إستراتيجية، افتقدتها هذه الدول حتى الآن، وهو ما تسبب في استمرار معدّلات بطالة الشباب العالية في المنطقة حتى الآن.

وعلى الرغم من الاختلافات الجوهرية في الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن بطالة الشباب تشكّل تحدّياً في جميع دول المنطقة، وتشير بيانات الجدول رقم (3) إلى تطور معدلات البطالة

(1) تحدّي تشغيل الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نظرة جديدة وإعادة تأطير: مركز بروكنجز، واشنطن، فبراير 2019

(2) صندوق النقد الدولي: لفرصة للجميع تشجيع النمو والشمول في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، سلسلة دراسات إدارات الصندوق، 2018.

(3) The World Bank، MENA Development Report، 2004

وبطالة الشباب في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 2001–20018، حيث تراوحت متوسطات معدلات البطالة في المنطقة بين 9.5 % إلى 12.5 % تقريباً خلال الفترة المذكورة، وتلاحظ تزايد المعدل إلى أقصاه في السنوات الخمس التالية مباشرة للأزمة المالية العالمية، ثم عاد المؤشر إلى متوسطه الطبيعي بعد ذلك.

تشكل نسبة بطالة الشباب الواقع في الفترة العمرية بين 15–24 عاماً نسبة كبيرة وشبه ثابتة في دول المنطقة خلال تلك الفترة، حيث تُشكل معدلاً يبلغ 26 % تقريباً من جملة العاطلين، ورغم تناقص هذا المعدل إلى 22.5 % في المتوسط في الأعوام الأربعة السابقة للأزمة المالية العالمية، إلا أنه سرعان ما عاود الارتفاع بعدها إلى المتوسط العام للفترة، ليستمر أعلى عن المعدل العالمي البالغ 13 % خلال كل فترة الدراسة.

تشغيل الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعد قائماً على التمييز بين الجنسَين، فبينما حقّقت الشابات في المنطقة مكاسب لافتة في التحصيل الدراسي على مدى العقود الخمسة الماضية، لم تُترجَم هذه النجاحات في زيادات شبيهة في سوق العمل رغم كل ما روج عن تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، حيث بلغ معدل البطالة بين الإناث أقصاه في عام 2002 بواقع 18.2 %، ثم تراجع بعد ذلك ليستمر في حدود 17 % في المتوسط طيلة فترة الدراسة.

هذا المعدل المرتفع بين الفتيات يمكن اعتباره المكون الرئيس لمعدل البطالة الكلي، لا سيما عند مقارنته بمعدل البطالة بين الذكور الذي بلغ في أقصاه 10.8 % من جملة العاطلين وذلك في عام 2002، تراجع ليبلغ 7 % في المتوسط طوال فترة الدراسة.

وبناء على ذلك، تفوق معدّلات بطالة الشابات في المنطقة معدّلات بطالة الشبّان بنسبة 80 %، مقارنة بفجوة بين الجنسَين متوسّطها 20 % عالمياً[1]، ويعني ذلك أنّ احتمال دخول الشابات سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقلّ بكثير من نظيراتهنّ في مناطق أخرى من العالم، وعندما يرغبن العمل يجدن صعوبةً أكبر في العثور على وظيفة مناسبة[2].

(1) قاعدة بيانات إحصاءات منظّمة العمل الدولية، 2018.

(2) تحدّي تشغيل الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نظرة جديدة وإعادة تأطير، مرجع سابق.

وتؤثّر عملية الانتقال المتأخّر للشباب إلى مرحلة العمل في مسارات أخرى في الحياة، بما فيها الزواج وامتلاك منزل والمشاركة المدنية، وقد سُمّي هذا التأخر بمرحلة «الانتظار» (waithood)، وهي تسمية تعكس مضيعة قدرات الشباب وإمكانياتهم[1]، وهو الأمر الذي يولد العديد من المشكلات الاجتماعية المترتبة على ذلك.

في ظل غياب فرص العمل شكلت الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن حلاً للشباب، غير أنّ تلك الهجرة وفي ظل ندرة الفرص على المستويات القومية لم تقدم الحل الناجع للمشكلة؛ حيث معدّلات البطالة بين الشباب أعلى في المناطق المدنية في جميع بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي لها بيانات متاحة[2]، ولذلك قُدّر صافي الاغتراب بين العامَين 2000 و2015 من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء بلدان الخليج) حوالي 8.4 مليون شخص، ويُعدّ هذا العدد من بين الحصص السكّانية الأعلى في العالم[3].

النزوح ومغادرة عدد من الشباب المنطقة بأسرها أيضاً، أو النزوح ضمن المنطقة، وكلاهما مرتفعٌ بصورة كبيرة، وبشكل أساسي من الشباب الوافدين من البلدان التي يكثر فيها العمّال والساعون إلى فرص اقتصادية في الخليج، أو السكّان اللاجئين الهاربين من الصراعات إلى البلدان المجاورة.

أدت ندرة فرص العمل في القطاع الرسمي إلى زيادة الوظائف في القطاع غير الرسمي الذي يُقدّم بشكل عام منافع وحماية أقلّ، حيث ارتفعت معدّلات تشغيل الشباب في القطاع غير الرسمي لتصل إلى 80 % في فلسطين ومصر وتونس[4].

عظم من أزمة البطالة أنّ متوسّط نصيب شباب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

(1) Diane Singerman, «The Economic Imperatives of Marriage: Emerging Practices and Identities Among Youth in the Middle East,» Middle East Youth Initiative, Working Paper no. 6, September 2007, https://www.meyi.org/publication-the-economic-imperatives-of-marriage-emerging-practices-and-identities-among-youth-in-the-middle-east.html.

(2) قاعدة بيانات إحصاءات منظّمة العمل الدولية، 2018.

(3) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division Database, «World Population Prospects: The 2017 Revisionhttps://population.un.org/wpp/DataQuery

(4) Ralitza Dimova, Sara Elder, and Karim Stephan, «Labour market transitions of young women and men in the Middle East and North Africa,» International Labour Organization, November 2016, 39, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/publication/wcms_536067.pdf.

المنخرطين في المراحل الأولى من نشاط ريادي يبلغ 9.3 %، وهو أدنى من المتوسّط العالمي[1]، لا سيما في ظل استمرار صعوبة الحصول على التمويل لمشروعات الشباب.

وبالنسبة للبطالة في الدول العربية، فقدر متوسط معدلها عام 2017 بحوالي 15.4 %، وهو المعدل الأعلى بين أقاليم العالم الرئيسة، وبلغ عدد العاطلين عن العمل في نفس السنة 19.8 مليون عاطل، وتتصدر كل من مصر وسورية واليمن قائمة العاطلين عن العمل في الدول العربية[2].

عددت الدراسات العوامل التي أدت إلى ظاهرة بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمن ناحية العرض[3]: زادت موجة التزايد السكّاني من الضغوط على سوق العمل في أوائل التسعينيات والألفية الجديدة، كما أن الأنظمة التعليمية الضعيفة لم تتواكب مع سوق العمل، وكذلك شكل النقص في أنظمة المعلومات المتعلّقة بسوق العمل وفي الموارد المخصصة للإرشاد الوظيفي للباحثين عن عمل عائقاً أمام الحصول على الحصول على الوظائف، كما واجهت الإناث في المنطقة مجموعةً إضافية من العوامل ساهمت في إقصائهنّ الاقتصادي، بما فيها التمييز والمعايير الاجتماعية المتحفّظة.

يتسبب نقص المهارات وعدم اتساقها مع متطلبات سوق العمل، إلى جانب عدم كفاءة أسواق العمل في تحميل تكاليف إنتاجية كبيرة على الشركات بما يحد من قدرتها على المنافسة بفعالية وتوليد المزيد من فرص العمل، ولا يزال التحصيل العلمي ونتائج التعلم في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة عند مستويات منخفضة مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى.

إن رفع كفاءة الإنفاق على التعليم الذي يوفر المهارات المطلوبة في القوى العاملة ويزيد

---

(1) Ayman Ismail, Thomas Schøtt, Abbas Bazargon, Dana Dudokh, Hamad Al Kubaisi, Majdi Hassen, Ignacio de la Vega, Nihel Chabrak, Abier Annan, Mike Herrington, and Penny Kew, «GEM Middle East and North Africa

(2) صندوق النقد العربي: التقرير العربي الموحد، 2018، ص43.

(3) لمزيد من التفاصيل:
Matthew Groh, David McKenzie, Nour Shammout and Tara Vishwanath, «Testing the Importance of - Search Frictions, Matching, and Reservation Prestige Through Randomized Experiments in Jordan,» Institute for the Study of Labor (IZA), Discussion Paper no. 8518, October 2014, http://ftp.iza.org/dp8518.pdf

الإنتاجية ويولد النمو الأكثر عدالة، كما أن إصلاح القواعد التنظيمية تزيد مرونة سوق العمل وتيسر تنمية القطاع الخاص.

أمّا من ناحية الطلب[1]، فاستمرار القطاع العام في تقديم المنافع والأمن الوظيفي جذب الشباب وشجعهم على اللهث وراء وظائف آخذة في التضاؤل، كما أدّى الروتين والبيروقراطية ومنافسة الدولة للقطاع الخاص الرسمي إلى تقييد قدرته على خلق وظائف بأعداد كافية، كما أدّت المحسوبية الواسعة النطاق إلى قيام شركات ضخمة عديمة الكفاءة لا تهتم بتوظيف العمّال الأكثر كفاءة لتحقق الأرباح.

وأخيراً، فبحسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي يمكن القول: إنّ عدم قدرة اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على خلق ما يكفي من فرص العمل يشكّل العامل الأهمّ وراء معدّلات بطالة الشباب المرتفعة وعدم عثورهم على وظائف في المنطقة[2].

ثالثاً: المالية العامة

تواجه بلدان منطقة الشرق الأوسط تحديات مالية جسيمة وسط أجواء من تقلب أسعار النفط وضعف النمو والصراعات، وأفضى ضعف مؤسسات المالية العامة إلى افتقار الإنفاق إلى الكفاءة من عدة أوجه، وارتفاع الدين وتزايد العجز في عدد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[3].

وتشير بيانات الجدولين رقمي (4) و(7) إلى رصيد المالية العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي بلغ في المتوسط خلال الفترة 2000–2013 حوالي 3.2 %، ثم بدأ في التراجع إلى قيم سالبة بعد ذلك ليبلغ 3.3-%،

---

(1) لمزيد من التفاصيل:
European Bank for Reconstruction and Development, European Investment Bank, World Bank Group, «What's Holding Back the Private Sector in MENA? Lessons from the Enterprise Survey,» 2016, https://www.enterprisesurveys.org/reports/~/media/GIAWB/EnterpriseSurveys/Documents/Misc/MENA-Business-Climate-2016.pdf.

(2) The World Bank, «Doing Business 2018: Reforming to Create Jobs,» 2018, https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/28608

(3) صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد الإقليمي، أكتوبر 2019

و10.7– %، و5.3– % أعوام 2014، و2015، و2016 على الترتيب، ويعود هذا التحسن في الأساس إلى طفرة أسعار النفط التي بدأت في العام 2014، ومن المتوقع أن يبلغ 6.6– %، و5.9– % على الترتيب في عامي 2017، و2018 على الترتيب.

وينطبق نفس التحليل السابق تقريباً بالنسبة لرصيد المالية العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المصدرة للنفط، حيث كان متوسط هذه النسبة خلال الفترة من عام 2000 وحتى عام 2013 حوالي 2.4 %، ثم تحول بعد ذلك إلى قيم سالبة، حيث بلغ 3.9– %، و8.6– %، و9.3– % خلال الأعوام 2014، و2015، و2016 على الترتيب، بينما من المتوقع أن تبلغ 5.7– %، و4.6– % عامي 2017، و2018 على الترتيب، ويعود هذا الانخفاض في نسب رصيد المالية العامة في السنوات الأخيرة إلى التراجع الكبير في أسعار النفط، لا سيما في ظل اعتماد هذه الدول عليه كمدخول رئيس للمالية العامة.

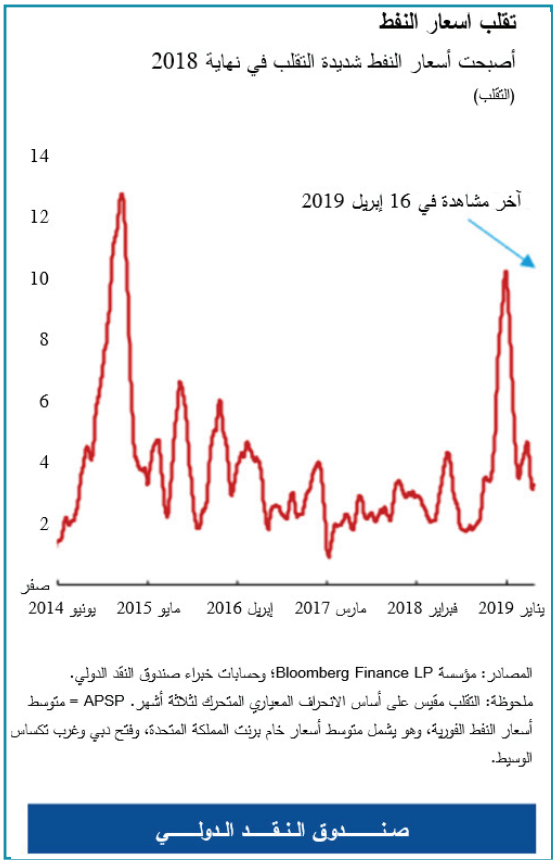

ويوضح الشكل بدء انخفاض أسعار النفط من منتصف عام 2014 واسترداده لبعض من قيمته في بداية عام 2019، ثم معاودته الانخفاض بعد ذلك وحتى الآن.

عموماً يمكن القول: إن أحد التحديات التي أدت إلى تراجع أرصدة المالية العامة بصورة حادة في معظم بلدان الشرق الأوسط منذ بدء الأزمة المالية العالمية هي أعباء الديون الداخلية والخارجية، التي أدت إلى تقلص

الهوامش الوقائية المالية، وكلها كانت نتيجة للآثار السلبية من اجتماع عوامل انخفاض النمو، والصدمات التي شهدتها أسعار النفط، وتزايد الاحتياجات إلى الإنفاق، وخاصة في البلدان المتأثرة بالانتفاضات العربية.

ويحد الدين العام المرتفع والقدرة على تحمل أعباء خدمته من الخيارات المتاحة لصانعي السياسات المالية، لا سيما في ظل الحاجة إلى تعويض أثر انخفاض الطلب الخارجي على النمو في الأجل القصير، ويترك ذلك حيزاً مالياً محدوداً لتحسين البنية التحتية، والاستثمار في الصحة والتعليم، وبناء شبكة أمان مستدامة، وجميعها ضرورية لدعم النمو على المدى المتوسط وتخفيف التوترات الاجتماعية[1].

وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل السعي نحو الانضباط المالي لإعادة بناء الهوامش الوقائية، ينبغي التدقيق والتركيز على الإجراءات المالية التصحيحية الداعمة للنمو، كما ينبغي ترشيد النفقات الدورية للإبقاء على موارد مالية للإنفاق الرأسمالي والاجتماعي، خاصة أغراض الرعاية الصحية والتعليم وشبكة الأمان الاجتماعي، التي يمكن أن تساعد على تخفيف التوترات الاجتماعية، وإحلال الاستقرار في دول المنطقة.

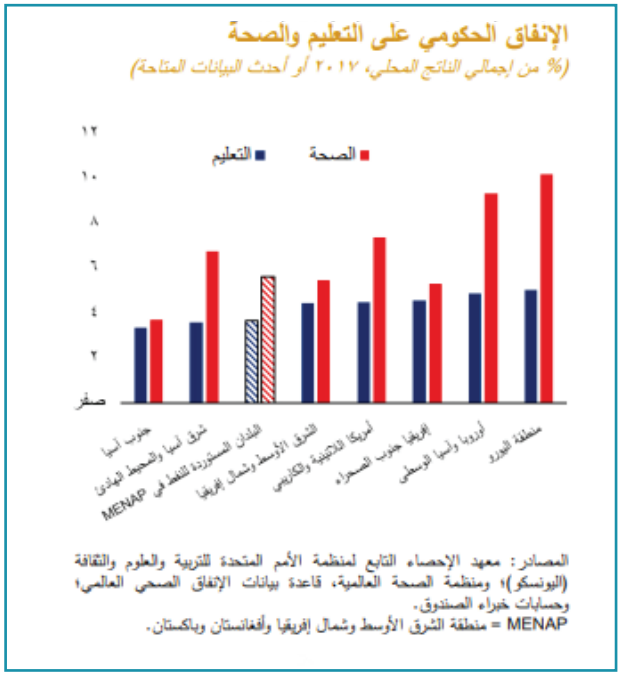

ويوضح الشكل البياني أعلاه أن إجمالي إنفاق بلدان المنطقة على التعليم والصحة أقل من إنفاق معظم مناطق العالم ما عدا أفريقيا جنوب الصحراء وشرق آسيا.

ويوصي صندوق النقد الدولي في هذا الإطار

(1) ماثيو غيرتنر وعاطف شودري وجوهر أباجيان: مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، أبريل 2019، ص22.

بإحلال التحويلات الاجتماعية الموجهة للمستحقين محل الدعم الذي يعود بالنفع بشكل غير متناسب على بعض شرائح السكان، على سبيل المثال؛ دعم الوقود في السودان وتونس والدعم المتبادل للكهرباء في الأردن، كما يوصي بإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة في كل من مصر وإيران لزيادة فعالية الإنفاق العام[1].

وبالنسبة للبلدان التي يكون فيها مستوى تحصيل الضرائب منخفضاً (تونس، والجزائر، السودان)، يوصي بإلغاء الإعفاءات المشوهة؛ وفرض الضرائب على شرائح السكان الأكثر ثراء، مثل فرض ضرائب على الممتلكات والثروة؛ وتوسيع القاعدة الضريبية، والحد من العمل في القطاع غير الرسمي[2].

وإجمالاً كذلك يمكن القول: إن بلدان المنطقة تعاني من انخفاض مستوى شفافية الميزانية مقارنة بغيرها من البلدان المصدرة للنفط، وإن هذه المقاييس لم تتحسن في كل من الجزائر والعراق وقطر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة بين عامي 2012 و2017، مقارنة بتحسن مستويات شفافية الميزانية بصورة ملموسة في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات الأخيرة، وإن كانت مستوياتها منخفضة نسبياً[3].

سجلت معظم بلدان المنطقة المصدرة للنفط مستويات متدنية للغاية من الإيرادات الضريبية، وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى تراجع إيراداتها الكبيرة من الموارد النفطية، وتعاني النظم الضريبية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المستوردة للنفط من ضعف طبيعتها التصاعدية والتعقيد الناتج عن تعدد الإعفاءات الضريبية، مما يزيد من صعوبة إدارة الضرائب[4].

سيصحب انخفاض أسعار النفط نوبات من التقلب، ومع استمرار تباطؤ وتيرة الضبط المالي، سيشكل ذلك عبئاً على أرصدة المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط، وفي الوقت نفسه، هناك مؤشرات تفيد بأن الإنفاق الحكومي قد يعجز عن مواصلة دفع النمو مثلما كان يفعل حين كانت أسعار النفط ومعدلات الاستثمار مرتفعة والبيئة

(1) ماثيو غيرتنر وعاطف شودري وجوهر أباجيان: مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، ابريل 2019، ص24.
(2) نفس المرجع السابق.
(3) صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد الإقليمي، أكتوبر 2019.
(4) صندوق النقد الدولي: نفس المرجع السابق.

الخارجية قوية[1].

وتؤكد هذه العوامل مجتمعة ضرورة استئناف الضبط المالي مع الحفاظ على النمو، مما يساعد على حماية الاقتصادات من تذبذبات أسعار النفط السريعة والكبيرة وعلى إعادة بناء الحيز المالي بصورة تدريجية.

ونظراً للقيود الكبيرة التي تكبل السياسات، وخاصة سياسات المالية العامة، فإن حاجة البلدان أصبحت أكثر إلحاحاً لإجراء إصلاحات تحقق النمو بقيادة القطاع الخاص وبصورة تعود بالنفع على الجميع، ويعني هذا تشجيع بيئة داعمة للنمو الاحتوائي بإمكانها جذب الاستثمار، وهو مجال تأخرت فيه البلدان المصدرة والمستوردة للنفط عن ركب نظرائها[2]، ويشير الشكل التالي إلى مستويات الاستثمار المنخفضة في بلدان المنطقة.

بناء القطاع الخاص

وجود القطاع الخاص ضروري للتوسع الاقتصادي في مختلف أنحاء المنطقة. غير أن مستويات الاستثمار الخاص لا تزال شديدة الانخفاض.

(متوسط الفترة 2000–2018، % من إجمالي الناتج المحلي)

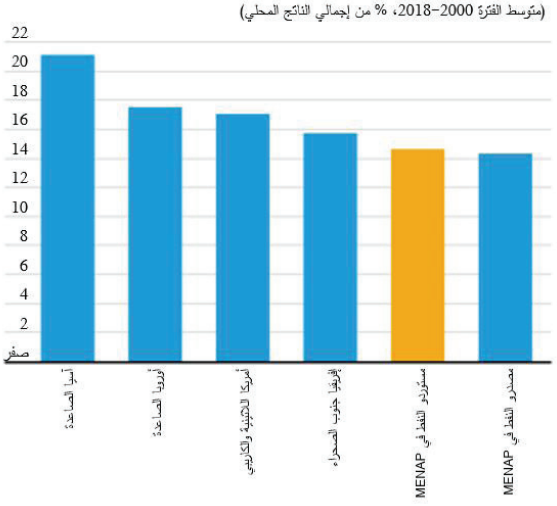

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي*؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

صنـــدوق النـقـــد الدولـــي

وعموماً، فبرغم الجهود التي بذلت مؤخراً لضبط الأوضاع في مختلف بلدان المنطقة، فإن مواطن ضعف المالية العامة قد أصبحت أكثر حدة، وأدى هذا الأمر إلى تعرّض كثير من البلدان لمخاطر أجواء عدم اليقين الخارجية، بما فيها تلك المرتبطة بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي والتوترات التجارية، ووقوعها تحت ضغوط محلية نتجت عن التباطؤ

(1) نفس المرجع السابق.

(2) صندوق النقد الدولي: فاق الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، مايو 2019

المتوقع في معدلات النمو، والحاجة إلى الحفاظ على العدالة بين الأجيال.

ويمكن المساعدة على تخفيف مواطن الضعف المذكورة بمرور الوقت من خلال تحسين شفافية المالية العامة، ووضع أطر للمالية العامة متوسطة الأجل تتسم بالمصداقية، وتقوية الإدارة المالية العامة، وتعزيز عمليات تحصيل المشتريات، والتحول نحو اعتماد قواعد للمالية العامة.

المساءلة أمر حاسم لدولة تؤدي وظائفها أداء جيداً، إن خلق ثقافة «القيمة مقابل المال» في الإدارة العامة يساعد في بناء الثقة مع المواطنين، وهي تبدأ بالبيانات والقياس والإفصاح لوضع دراسات تشخيصية قوية تتسم بالشفافية، وحالما تقطع السلطات التزاماً واعياً، فمن شأن آليات مثل حلقات استقاء المعلومات التقييمية أن تسمح للإدارات العامة أن تحدد بسرعة قضايا الجودة مع تعزيز التحسينات واستدامتها[1].

رابعاً: الديون العامة

تواجه بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المستوردة للنفط وغير المستوردة له مستويات عالية من الديون العامة، التي أصبحت تكاليف خدمتها أحد مصادر الضغوط الحادة على المالية العامة للدولة، لا سيما في ظل اضطرار سياسات المالية العامة لمسايرة الالتزامات الدورية، واضطرارها إلى اللجوء للاقتراض داخلياً وخارجياً لتلبية تلك الالتزامات.

وقد واصلت نسب الدين العام ارتفاعها في بلدان المنطقة خلال السنوات الأخيرة، رغم الجهود المبذولة لضبط أوضاع المالية العامة، فقد زادت نسب الدين بمقدار 20 % من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط منذ عام 2008، مع تحمل ثلثي البلدان ديناً عاماً لا يقل عن 70 % من إجمالي الناتج المحلي، وهو مستوى يرتبط بزيادة مخاطر الوصول إلى مرحلة المديونية الحرجة[2].

(1) البنك الدولي: اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أكتوبر 2018، ص40.

(2) آفاق الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان في خمسة رسوم بيانية.

ويبين الرسم البياني أدناه، أن مستويات الدين في بعض البلدان، مثل مصر والأردن ولبنان، تتجاوز 80 % من إجمالي الناتج المحلي، مما يضيق الحيز المالي المطلوب لتلبية الاحتياجات الضرورية في مجالي البنية التحتية والإنفاق الاجتماعي، ويعرض الاقتصادات لظروف مالية أقل إيجابية. ويؤكد هذا ضرورة استمرار الضبط المالي المراعي للنمو من أجل إعادة بناء هوامش الأمان وتعزيز الصلابة[1].

مستويات مديونية مرتفعة

تواجه البلدان المستوردة للنفط ضغطا مستمرا على ماليتها العامة، إذ إن الدين العام في كثير منها أصبح الآن أعلى من المستويات الموصى بها.

(% من إجمالي الناتج المحلي)

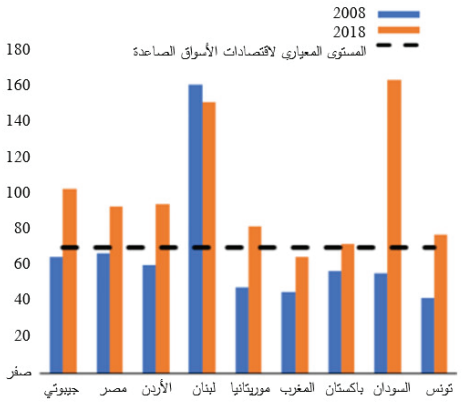

المصادر: السلطات الوطنية، صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد الإقليمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: بيانات جيبوتي وموريتانيا تتضمن الدين العام والمضمون من الحكومة. واختصارات البلدان المستخدمة مستمدة من رموز البلدان التي وضعتها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO).

صنـــدوق النـقـد الدولـــي

وقد أدت زيادة الاقتراض في بلدان المنطقة إلى ارتفاع مصروفات الفوائد، والحد من الحيز المالي المتاح، ومزاحمة المصروفات الأخرى ذات الأولوية العالية، ويوضح الشكل أدناه ارتفاع مصروفات الفائدة في بلدان المنطقة، ويظهر أن مصر ولبنان كانتا أعلى دول المنطقة ارتفاعاً في ذلك.

وارتفع إجمالي رصيد الدين العام (الداخلي والخارجي) بقيمته المطلقة في الدول العربية المقترضة المتوفرة عنها بيانات بنحو 6.1 % ليصل إلى حوالي 658.5 مليار دولار بنهاية عام 2017، مقارنة بحوالي 620.4 مليار دولار بنهاية عام 2016، لترتفع بذلك نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 99.8 في عام 2016 إلى نحو 116.5 في عام 2017.

بالنسبة للرصيد القائم للدين العام الداخلي، فقد ارتفع بنسبة 3.9 % ليصل إلى حوالي 417.8 مليار دولار في عام 2017، مقارنة بحوالي 620.4 مليار في عام 2016.

(1) نفس المرجع السابق.

على صعيد الدول العربية المقترضة فرادى، فقد تباينت أوضاع المديونية العامة في عام 2017، فبينما سجلت خمس دول ارتفاعاً في مديونيتها العامة بلغ 38.4 مليار دولار، سجلت دولتان انخفاضاً بلغ 2.7 مليار دولار، وجاءت موريتانيا كأكثر الدول اقتراضاً تلتها كل من مصر ولبنان والعراق.

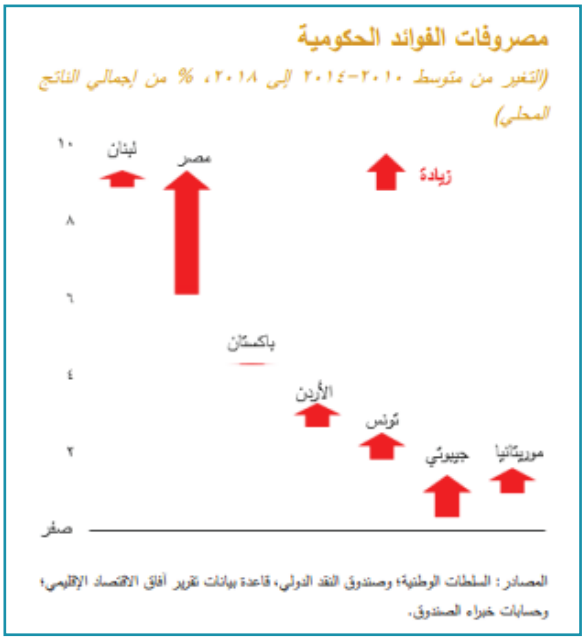

أما بالنسبة للديون الخارجية في دول المنطقة، فتوضح بيانات الجدول رقم (5) زيادتها من 169 مليار دولار في عام 2008 إلى 321 مليار دولار بنهاية عام 2018، وتشكل الديون طويلة الأجل النسبة الأكبر من هذه الديون، حيث بلغت 138 مليار دولار عام 2008 بما يشكل 81% من إجمالي الدين الخارجي لهذا العام، كما بلغت 252 مليار دولار في عام 2018 بنسبة 78.5 % من إجمالي الدين الخارجي لعام 2018.

وعموماً يمكن القول: إن العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتحمل مبالغ كبيرة لخدمة الديون بالعملة الأجنبية، مما يجعلها أكثر عرضة لتباطؤ آفاق النمو وتقلب الأسواق المالية واستدامة حاجاتها نحو المزيد من الاقتراض خلال الفترة القادمة، ورغم أن الضغوط المباشرة على التدفقات المالية العالمية قد خفت حدتها في الفترة الأخيرة، فلا تزال الأوضاع المالية العالمية تتسم بعدم اليقين، ومن المرجح أن تكون أقل دعماً بكثير مما كانت عليه خلال السنوات العديدة الماضية.

ويقارن الشكل أدناه بين تطور أرصدة الديون الخارجية في مناطق العالم المختلفة، ويظهر أنه رغم زيادة القروض الخارجية المتدفقة إلى بلدان المنطقة خلال فترة الدراسة

فإنها لا تزال أقل من نظيراتها في مناطق العالم الأخرى.

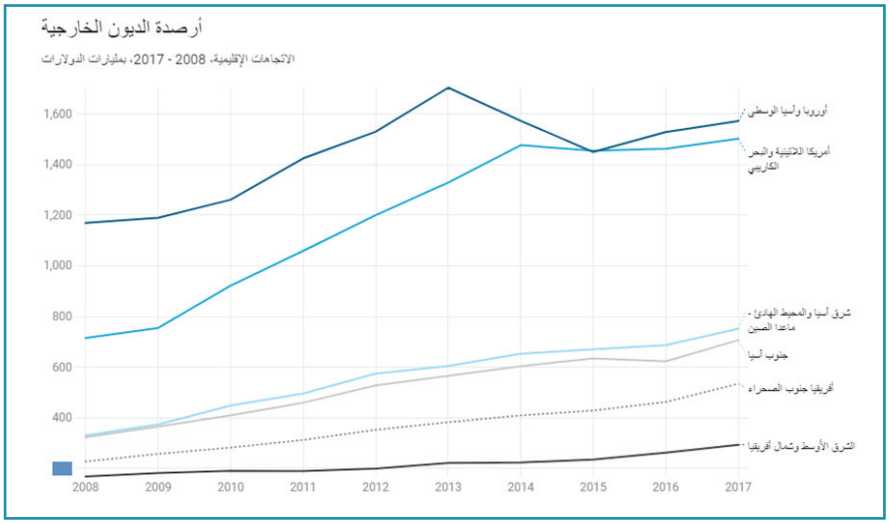

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق اقتصادية، أكتوبر 2018.

ارتفع إجمالي الدين الخارجي في ذمة البلدان العربية المقترضة بنسبة بلغت 10.1

% في عام 2017، مقارنة بزيادة بلغت 12.6 % في عام 2016، وزادت المديونية العامة الخارجية للدول العربية من 233.3 مليار دولار في عام 2016 إلى 256.7 مليار دولار بنهاية عام2017[1].

تعود الزيادة في المديونية إلى لجوء عدد من الدول المقترضة إلى الاقتراض الخارجي لتلبية الاحتياجات التمويلية المتمثلة في تمويل عجز الموازنة العامة المرتفع، وتمويل عجز موازين المدفوعات.

وبالنسبة للديون في الدول العربية، تشير بيانات الجدول رقم (6) إلى ارتفاع نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المقترضة في عام 2017 بحوالي 4.3 نقطة مئوية، حيث وصلت إلى نحو 31 % مقارنة بحوالي 26.7 % في عام 2016، ويعود ذلك إلى تسارع تنامي الدين العام الخارجي بنسبة 10.1 % مقارنة بنمو

(1) صندوق النقد العربي: التقرير العربي الموحد، 2018، ص182.

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الذي بلغ 3.8 % خلال نفس العام[1].

خامساً: الفقر في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تمتد المشكلات المترتبة على الفقر إلى ما هو أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، ولذلك فإن مظاهر الفقر تشمل الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة إلى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات، كما أنها تعزز الإقصاء الاجتماعي، وفقدان الثقة بالنفس، وإيذاء كرامة الإنسان.

ويجمع الخبراء أنه لا يوجد مؤشر واحد بمفرده يمكنه قياس وكشف حالة عدم المساواة والفقر التي تعانيها المجتمعات، واعتباره الدليل الكافي والشافي، وبذلك يجب أن تتعاضد مجموعة من المؤشرات في قياس الفقر ومنها «مؤشر التنمية البشرية»، و«مؤشر جيني القياسي» الذي يقيس توزيع دخل ثروة البلدان، إضافة إلى مجموعة المؤشرات العددية المعتادة.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم أن النمو الاقتصادي يعد المحرك الرئيس للحد من الفقر حول العالم، لكن مع تباطؤ النمو فإن تآكل مستويات معيشة الطبقة الوسطى قد يضيف الكثيرين لصفوف الفقراء.

ومن خلال قراءة الأرقام الواردة في الجدول رقم (7) والشكلين (1) و(2) حول مؤشرات الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 2001–2018، يمكن استنتاج أن معدلات الفقر المدقع تقلصت بصفة عامة خلال فترة الدراسة، ورغم أن المنطقة قد شهدت زيادة في عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، فإن مستويات الفقر المدقع ظلت منخفضة، لكن هناك تفاوتاً كبيراً في القدرة على الحد من الفقر بين دولة وأخرى، كما أن معدل استفادة الطبقات الأدنى من ثمار النمو الاقتصادي في دول المنطقة جاء مخيباً للآمال.

(2) نفس المرجع السابق، ص185.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي ارتفع فيها معدل الفقر المدقع بين عامي 2011 و2015 (الشكل 1)، إذ ارتفع هذا المعدل من 2.7 % في عام 2011 إلى 5 % في عام 2015، مما أدى إلى مضاعفة عدد الفقراء المدقعين ليصل إلى 18.6 مليون يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (الشكل 2)[1].

ترجع تلك الزيادة في أعداد الذين سقطوا تحت خط الفقر المدقع -خلال الفترة المشار إليها سلفاً -في الأساس إلى الصراع في سورية واليمن، الذي كان المحرك الرئيس لارتفاع تلك المعدلات بالمنطقة، حيث ارتفع معدل الفقر المدقع في سورية من صفر تقريباً إلى أكثر من 20 %، في حين زاد في اليمن بأكثر من الضعف ليصل إلى 41% في عام 2015 [2].

طبقاً لدراسة أجرتها منظمة يونيسف عام 2017، فإنه يعيش 29 مليون طفل؛ أي واحد من بين كل أربعة أطفال، بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في حالة فقر، محرومين من الحد الأدنى من بعض الضروريات الأساسية في الحياة، مثل التعليم والسكن اللائق والغذاء الصحي والرعاية الصحية الجيدة، وقالت يونيسف: إن معظم الدول حققت تقدماً للحد من مستوى الفقر، إلا أن عدد الأطفال الفقراء ما زال مرتفعاً، كما تشهد الدول التي تخوض نزاعات على أرضها تراجعاً حاداً لما تم تحقيقه من مكاسب في العقود السابقة[3].

تصدرت اليمن قائمة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأكثر جوعاً، وفقاً لمؤشر الجوع العالمي لعام 2019، الذي أعلنته منظمة «إغاثة جوعى العالم» الألمانية، مشيرة إلى أن عدد الجوعى في اليمن يتصاعد بشكل مقلق.

يصل عدد اليمنيين الواقعين تحت خط الفقر المحلي إلى 12.8 مليون بنسبة تصل إلى 48.6 % من إجمالي عدد السكان، بينما يقع تحت خط الفقر الدولي نحو 4.9 مليون بنسبة 18.8 % وذلك وفقاً لآخر الإحصاءات في عام 2014.

وفقاً للأمم المتحدة، فإن آلاف اليمنيين قضوا جوعاً خلال السنوات الخمس الماضية

(1) قياس معدل الفقر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحديث البيانات والتحديات المتبقية، مدونات البنك الدولي.
(2) نفس المرجع السابق.
(3) ربع أطفال الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقراء.

معظمهم من الأطفال وكبار السن، في ظل بقاء ملايين منهم تحت خطر المجاعة وانتشار الأمراض خاصة في العاصمة صنعاء، وسط الظروف الإنسانية والصحية المأساوية التي يعانون منها.

الشكل 1. معدلات الفقر المدقع عند خط الفقر 1.90 دولار للفرد يوميا وفقا لتعادل القوة الشرائية لعام 2011 في مختلف المناطق في عامي 2011 و 2015، %

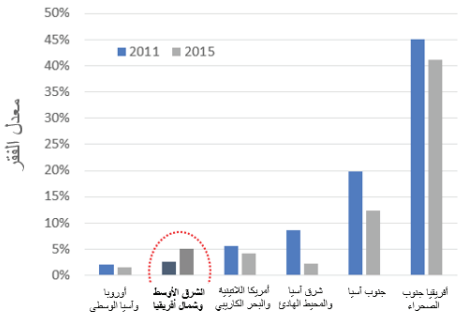

الشكل 2. معدلات الفقر المدقع والعدد المطلق للفقراء المدقعين عند مستوى 1.90 دولار للفرد يوميا وفقا لتعادل القوة الشرائية لعام 2011 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

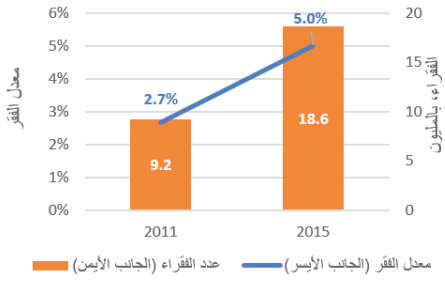

المصدر: تقرير الفقر والرخاء المشترك 2018: حل معضلة الفقر. البنك الدولي.

ملاحظة: تستند الأعداد الإقليمية إلى تقديرات قُطرية مرجحة بعدد السكان. وتُوضع "تنبؤات حالية" لمعدلات الفقر في البلدان بدون استخدام مسح استقصائي في الفترة المرجعية استنادا إلى منهجية "الصف line-up methodology"، ويرد ذلك أدناه بمزيد من التفصيل.

– أصدرت الأمم المتحدة تقريراً عن الاحتياجات الإنسانية في سورية لعام 2019[1]، ذكرت فيه أن 83 % من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، كما أن 33 % من السكان في سورية يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وقدَّر التقرير أن 11.7 مليون سوري بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية المختلفة، كالغذاء والمياه والمأوى والصحة والتعليم، وأوضحت البيانات أن العدد الأكبر من المحتاجين للمساعدات يتواجدون في حلب، تليها ريف دمشق، ثم إدلب، وأن عدد المحتاجين للمساعدة في أماكن يصعب الوصول إليها يبلغ أكثر من مليون سوري.

– كما أشار التقرير إلى أن نحو 100 ألف طفل يعانون من نقص غذائي حاد، وهو رقم قابل للازدياد إذا لم يتم تقديم مساعدات عاجلة، كما بيَّن ارتفاع أعداد النساء الحوامل

(1) تقرير الأمم المتحدة عن الاحتياجات الإنسانية في سورية لعام 2019. تقرير أصدره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في سورية.

والمرضعات اللواتي يعانين من سوء التغذية الحادة بنسبة 100 %.

ويشير تقرير البنك الدولي الصادر عـام[1]2018، إلى تفاوت نسب الفقر بين دول المنطقة خلال فترة الدراسة، حيث بلغ عدد السكان المصريين القابعين تحت خط الفقر المحلي إلى 34 مليوناً، بنسبة مئوية تصل إلى 32.5، وذلك حسب آخر الإحصاءات التي أجريت في عام 2018 [2].

بينما بلغ عدد السكان القابعين تحت خط الفقر المحلي في جيبوتي إلى 201.9 ألف شخص بنسبة تصل إلى 21.1 %، وذلك وفقاً لآخر الإحصاءات في عام 2017، أما على مستوى خط الفقر العالمي، فإن عدد السكان يصل إلى 201.9 ألف شخص أي نحو 22.5 % من إجمالي عدد السكان.

بلغت نسبة السكان القابعين تحت خط الفقر في العراق المحلي إلى 18.9 % من إجمالي عدد السكان، أما بالنسبة لخط الفقر الدولي، فإن النسبة تصل إلى 2.5 %، وذلك وفقاً لآخر إحصاء في عام 2012.

وصل نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر المحلي في تونس إلى 15.2 % من إجمالي عدد السكان، فيما تصل النسبة إلى 2.0 % فيما يخص خط الفقر الدولي.

وصل نسبة السكان القابعين تحت خط الفقر المحلي في الأردن إلى 14.4 %، فيما تصل النسبة إلى 0.1 % فقط من حيث خط الفقر العالمي، وذلك وفقاً لآخر إحصاءات أجريت في عام 2010.

بلغت نسبة السكان القابعين تحت خط الفقر المحلي في المغرب إلى 4.8 %، فيما تصل النسبة إلى 1.0 % فيما يخص خط الفقر الدولي.

أما في إيران، وبسبب غياب الإحصاءات الدقيقة لتكتم الحكومة على الأرقام، فإن عملية إحصاء القابعين تحت خط الفقر المحلي غير متاحة، ولكنه وطبقاً للبنك الدولي، فيوجد نحو 195 ألفاً؛ أي 0.2 % من إجمالي عدد السكان يقبعون تحت خط الفقر الدولي.

وقد أعلن مركز الإحصاء الإيراني أن التقديرات لمعدل الفقر في عام 2017 تشير إلى

(1) البنك الدولي، تقرير»حل معضلة الفقر»، أكتوبر 2018

(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر: بحث الدخل والإنفاق، فبراير 2019.

أن حوالي 16 % من سكان إيران تحت خط الفقر المطلق، وحتى 21 مارس 2018 سيكون حوالي 23 – 40 % تحت خط الفقر[1].

من ناحية أخرى، أدى الاحتلال الإسرائيلي إلى إفقار الأراضي الفلسطينية وتعريض سبل كسب العيش للخطر بسبب الحصار والإجراءات العقابية ضد السلطات الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

عموماً تصل نسبة الفقر في غزة والضفة إلى 29.2 % فيما يخص خط الفقر المحلي، فيما تصل نسبة من هم تحت خط الفقر الدولي إلى 1.0 %.

أخيراً، لفتت اجتماعات المنتدى السياسي رفيع المستوى التابع للأمم المتحدة والمنعقد في عام 2017[2] إلى التحذير من كون نمط التقدم المُحرز في معدلات الفقر في بلدان المنطقة ربما يُضاهي «نمط الفاكهة الدانية» (الفاكهة القريبة التي يسهل قطفها)، حيث اقتصر الجزء الأعظم من ذلك التقدم على تلك الفئات من الأفراد والأسر التي تقع على مقربة من خط الفقر (تلك الفئات التي تتمتع تباعاً بقابلية العبور إلى منطقة اللا فقر مقارنة بغيرها من الفئات).

كما حذر من عدم «النهوض بمستوى القاع»، وذلك ضمن جوانب التقدم المُحرز حتى الوقت الراهن، وهو ما يُشير إلى إخفاق الجهود الرامية إلى الحد من الفقر في الارتقاء بكافة مستويات الدخل، حيث واصلت مستويات دخول الفئات الأشد فقراً الثبات عند ذات المستويات العامة، بينما تخلف آخرون عن ركاب التقدم.

سادساً: التجارة الخارجية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

تؤكد مجموعة كبيرة من الشواهد أن التجارة لها تأثير كبير وثابت على النمو والدخل، وقد ركزت العديد من الدراسات على القنوات التي تؤثر التجارة من خلالها على النمو الاقتصادي، وتشير النتائج إلى أن البلدان عادة ما تنمو أسرع عندما يكون هيكل صادراتها أكثر تنوعاً، وتعمل على تحسين جودة صادراتها، وتندمج أكثر في

(1) مركز الأبحاث في مجلس شورى النظام يعترف: 40٪ من سكان إيران يعيشون تحت خط الفقر.

(2) المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، يوليو 2017

سلاسل القيمة العالمية[1].

ووفقاً لأحدث تقرير لمنظمة التجارة العالمية، فلا يزال الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أهم شريك تجاري في العالم، بالرغم من انخفاض أسعار النفط، وقد سجلت دول المنطقة صادرات بقيمة 765.8 مليار دولار، وواردات بقيمة 665.2 مليار دولار في عام 2016، وسجلت المنطقة أعلى نمو للصادرات (4 %) نظراً لقطاع النقل الجوي المزدهر والسياحة وخدمات تكنولوجيا المعلومات خلال عامي 2016 و2017[2].

وتشير بيانات الجدول رقم (9) إلى تطور الصادرات وأهم مكوناتها لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 2002–2018، وتبين تلك البيانات ما يلي:

تزايدت قيم صادرات السلع والخدمات بصورة كبيرة بعد ارتفاع أسعار النفط عام 2004 حتى بلغت 1.79026 مليار دولار عام 2012، آخذة في التناقص الطفيف بعد ذلك على إثر تراجع أسعار النفط بنهاية عام 2014، لتبلغ 1.34702 مليار دولار عام 2017.

على الرغم من هذا التزايد، فإن معدل نمو صادرات السلع والخدمات تراجع بشدة بين بداية الفترة ونهايتها، فبينما كان هذا المعدل أكثر من 13 % عام 2003، تراجع بعد ذلك إلى حدود 7 % حتى عام 2010، ثم هبط إلى 1 % و2 % عامي 2013 و2014 على الترتيب، ثم أصبح معدل النمو 13 % عام 2017، ومن المتوقع أن يبلغ 9.6 % عام 2018.

أخذت صادرات السلع مساراً متأرجحاً خلال فترة الدراسة، حيث انخفضت من 3.02769 مليار دولار عام 2002 إلى 1.56961 مليار دولار عام 2012، ويدل ذلك على عظم مساهمة قطاع الخدمات في مكون الصادرات لدول المنطقة خلال هذه الفترة، ثم تزايدت بعد ذلك حتى بلغت 9.98708 و9.19191 مليار دولار عامي 2015 و2916 على الترتيب، ويعود هذا التزايد في الأساس إلى تزايد أسعار النفط، ثم تناقصت بعد ذلك بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط إلى 1.06049 و1.27818 مليار دولار خلال عامي 2017 و2018 على الترتيب.

تشكل الصادرات النفطية ما يقارب 70 % تقريباً من جملة الصادرات السلعية لدول المنطقة طيلة فترة الدراسة، وهو ما يعني فشل الدول المنتجة في تنويع إنتاجها، وتجويده

(1) منظمة التجارة العالمية: آفاق الاقتصاد الإقليمي أكتوبر 2017، ص1.

(2) منظمة التجارة العالمية: الشرق الأوسط يتصدر في مجالات أحجام الاستيراد والتصدير العالمية.

بما يمكنها من المنافسة في الأسواق الدولية، ويرجع هبوط تلك النسبة إلى 56 % فقط عام 2016 إلى هبوط أسعار النفط؛ وبالتالي هبوط مجمل الصادرات السلعية، وليس إلى تعظيم الصادرات السلعية غير النفطية.

تحسنت الصادرات الصناعية كنسبة من جملة الصادرات السلعية تحسناً طفيفاً خلال الفترة، حيث تزايدت مساهمتها من حدود 17–18 % بين عامي 2000–2013 حتى بلغت 21 % و23 % عامي 2016 و2017 على الترتيب.

وفقاً للبيانات المتاحة، فقد تزايدت الصادرات التكنولوجية كنسبة من جملة الصادرات السلعية لدول المنطقة بصورة جيدة بعد ذلك، حيث شكلت 3.7 % عام 2011، ثم تزايدت لتشكل 4.5 % و4.95 % عامي 2016 و2017 على الترتيب، ومن المتوقع أن تبلغ 7.9 % عام 2018، وعلى الرغم من هذا التضاعف، فإن الأرقام تشير إلى حجم التحدي التكنولوجي الذي تعانيه دول المنطقة الذي من المتوقع أن يكرس المزيد من تبعيتها للخارج خلال العقد القادم، وسينعكس ذلك في صورة المزيد من مدفوعات الواردات ذات المكون التكنولوجي المرتفع.

وقد حافظت دولة الإمارات على مكانتها المتقدمة على خارطة التجارة العالمية وحلت في المركز 15 عالمياً، بعد أن جاءت في المركز 20 عالمياً عام 2015، متقدمة بذلك 4 في الصادرات السلعية خلال عام 2017، لتتبوأ الصدارة عربياً وشرق أوسطياً ومتجاوزة كلاً من روسيا وإسبانيا وسويسرا، كما تقدمت الدولة مرتبة واحدة في الواردات السلعية لتصبح في المركز 18 عالمياً، بينما حلت في المركز الـ19 في قائمة الدول المستوردة للسلع، وبقيت محافظة على مكانتها كأهم سوق للصادرات والواردات السلعية على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول العربية[1].

أفاد تقرير منظمة التجارة العالمية حول إحصاءات التجارة الدولية الصادر عام 2018 بأن الإمارات حققت في عام 2017 نمواً في الصادرات السلعية مقارنة بعام 2016 بنسبة 20.4 %، مقابل 10.7 % نسبة النمو العالمي المحققة في الصادرات السلعية، و18 % نسبة نمو صادرات الشرق الأوسط السلعية خلال الفترة نفسها، وتعد النسبة التي حققتها

(1) منظمة التجارة العالمية، تقرير إحصاءات التجارة الدولية الصادر عام 2018.

دولة الإمـارات أعلى نسبة تم تحقيقها ضمن أهم 15 دولة مصدرة في العالم، وبذلك حافظت الإمارات على مكانتها ضمن أهم 20 دولة مصدرة عالمياً، بدءاً من عام 2007 حتى اليوم، وأصبحت الأولى عربياً منذ عام 2013.

وفيما يخص تجارة الخدمات، ذكر التقرير أن دولة الإمارات حققت في عام 2017 نمواً في الصادرات الخدمية 7.5 % مقارنة مع عام 2016، وبقيمة وصلت إلى 70 مليار دولار مقابل نمو في واردات الدولة من الخدمات 1.9 % خلال الفترة نفسها، وبقيمة وصلت إلى 84 مليار دولار، أما على الصعيد العالمي؛ فازدادت صادرات العالم الخدمية 7.4 %، وواردات بنسبة 6.5 % خلال الفترة نفسها.

وعموماً، توضح البيانات أنه في حين كانت مناطق العالم الناشئة الأخرى تشهد ازدهـاراً، ظل أداء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث الصادرات الكلية ضعيفاً طوال العقدين الماضيين[1].

ويشير ذلك بوضوح إلى أن ميزان المخاطر لا يزال مائلاً نحو التطورات السلبية، حيث تلقي التوترات التجارية العالمية بظلالها على آفاق النمو لدى أهم الشركاء التجاريين، وتزيد من احتمالات عزوف المستثمرين عن المخاطرة في الأسواق الصاعدة، وتحديداً؛ فإن الحصة الكبرى من صادرات البلدان المستوردة للنفط في المنطقة إلى الصين والاتحاد الأوروبـي والولايات المتحدة تعرض هذه البلدان (على سبيل المثال الأردن وموريتانيا والمغرب وباكستان وتونس) إلى مخاطر التطورات السلبية بسبب انخفاض النمو، كذلك فإن الاعتماد الشديد على السياحة يعرض بعض البلدان (مصر، الأردن) إلى مخاطر تباطؤ النمو العالمي[2].

ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الصادرات في المنطقة إلى 7 % في عام 2019، و5.6 % في عام 2020، وهو ما يرجع أساساً إلى انخفاض الطلب لدى أهم الشركاء التجاريين، وبينما يتوقع أن يظل معدل نمو الصادرات مرتفعاً في مصر (مع استمرار التعافي من الصدمة التي تعرضت لها السياحة في وقت سابق والإنتاج الجديد من الغاز الطبيعي) –وأن

(1) البنك الدولي: الحاجة إلى رواد: تشجيع الصادرات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
(2) ماثيو غيرتنر وعاطف شودري وجوهر أباجيان: مرجع سابق، ص20.

يتحسن في الأردن (السياحة وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق نتيجة فتح الحدود الرئيسة والاتفاقيات التجارية مع الاتحاد الأوروبي)، وموريتانيا (ارتفاع صادرات الحديد الخام والذهب)– من المتوقع أن يتباطأ نمو الصادرات في بلدان أخرى في المنطقة[1].

وقد خلصت دراسة مهمة للبنك الدولي[2] إلى أن النتيجة المحورية هي أن توزيع أحجام شركات التصدير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يشير إلى ضعف حرج في القمة، فالمنطقة تضم شركات رائدة (فرادي على قمة جبل التوزيع) بأحجام تناظر ما لدى غيرها من المناطق، لكنها تفتقر إلى فرق من المصدرين على الطراز العالمي يحيطون به ويحاكون شركات القمة.

كما خلصت نفس الدراسة إلى أن المصدرين الذين يشكلون 1 % على القمة أصغر كثيراً، في المتوسط، من الشركات القائمة في المناطق الأخرى، ومن ثم فقد فشلت بلدان المنطقة في رعاية مجموعة من المصدرين الرواد، وهو ما يسهم إسهاماً حيوياً في نجاح التصدير في غيرها من المناطق، فصغر حجم هذه الشركات يعني أن شركات الصدارة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تستطيع أن تتحرك بالقوة التي ينبغي لها، وأن هذه السمات ذات الخصوصية بشركات التصدير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إنما تعكس مزيجاً من عوامل هيكلية وأخرى ناجمة عن السياسات، فأحدها هو الرفع المفرط لسعر الصرف وهو الأمر المعروف على نطاق واسع، وهناك أيضاً المزيج القاسي التنافسي من أسواق الاتحاد الأوروبي الذي يقع على أعتاب هذه المنطقة، إلى جانب البيئات المحلية الضعيفة المقيدة، ما يخلق فجوة هائلة يجب القفز فوقها.

في جانب الواردات، تشير بيانات الجدول رقم (10) إلى تطور الواردات ومكوناتها في دول المنطقة خلال الفترة 2002–2018، وتوضح تلك البيانات تراجع واردات الدولة من السلع خلال عام 2017 مقارنة مع عام 2016 بنحو 1.1 %، فيما ازدادت واردات العالم السلعية 10.7 % وازدادت واردات الشرق الأوسط بنسبة 1.1 % خلال الفترة ذاتها.

كما تناقصت واردات السلع والخدمات بصورة كبيرة خلال الفترة، فبعد أن بلغت

(1) ماثيو غيرتنر وعاطف شودري وجوهر أباجيان: مرجع سابق، ص22.

(2) ميليز جود وكاروالين فرويند: الحاجة إلى رواد تشجيع الصادرات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي، 2015، ص 1.

9.78577 مليار دولار عام 2010، تناقصت إلى 1.26345 مليار دولار عام 2017، ومن المتوقع أن تبلغ 1.35524 مليار دولار عام 2018.

انعكس هذا التناقص ليشكل معدل نمو سالب في بعض الأحيان لتلك الواردات، لا سيما في عامي 2015 و2016، ثم أصبح موجباً بقيمة 5.9 % عام 2017، وعموماً لا يعكس هذا التناقص في جملة الواردات من السلع والخدمات إلا تقشفاً في الإنفاق العام للدول، وتحسن بسيط الناتج المحلي، ولعل ذلك ما يفسر العودة إلى قيم النمو الموجبة للواردات، وكذلك تزايد نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حتى بلغت 40 % تقريباً في الأعوام الأخيرة من فترة الدراسة.

تزايدت واردات السلع بنسب كبيرة خلال العقد الأول، حيث كانت 2.38684 مليار دولار عام 2002، ثم تزايدت إلى 9.88873 مليار دولار عام 2012، ثم حافظت على هذا المستوى المرتفع بعد ذلك تقريباً لتبلغ 9.25854 و9.53456 مليار دولار في عامي 2017 و2018 على الترتيب.

شكلت واردات السلع الصناعية كنسبة من الواردات السلعية حوالي 70 % في المتوسط خلال العقدين الماضيين، وهو ما يعكس عدم وجود أي تحسن يذكر على الإنتاج الصناعي لتلك الدول خلال الفترة، ووفقاً للبيانات المتاحة؛ تزايدت نسبة الواردات التكنولوجية إلى جملة الواردات السلعية لتبلغ 7.4 % عام 2014، في مقابل 5.6 % عام 2002، وهو ما يعكس عدم الاهتمام بالتصنيع والتكنولوجيا الوطنية لدول المنطقة.

تراجعت واردات الوقود كنسبة من جملة الواردات السلعية في العقد الثاني من فترة الدراسة إلى أقل من 7 %، في حين بلغت أقصاها 10 % بنهاية العقد الأول، وهو ما يعكس بعض التحسن في الاكتفاء الذاتي منها، بينما شكلت واردات الطاقة كنسبة من إجمالي استخدام الطاقة رقماً سالباً في معظم السنوات، وهو ما يشير إلى وجود الفوائض الإنتاجية القابلة للتصدير.

عموماً يمكن القول حول مساهمة التجارة الخارجية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العملية التنموية: إن تلك البلدان لم تحقق نجاحاً كبيراً في النموذج التنموي القائم على الاحلال محل الواردات أو النموذج الآخر المتوجه نحو التصدير، وأسفر ذلك

عن دخول اقتصاداتها في حالة ركود وارتفاع معدلات البطالة لا سيما بين الشباب، ولربما حان الوقت الآن أن تنتهج بلدان المنطقة مساراً مختلفاً، وتركز على تسخير قوة الطلب المحلي الجماعي لديها لتعزيز التنمية الاقتصادية[1].

فبالنسبة لبلدان المنطقة، فإن قوة الطلب المحلي هي الأساس في التحول من نحو اقتصادات السوق الحر، وهو ما يتطلب الانفتاح والاندماج المتزايد مع دول العالم اندماجاً في الاقتصاد العالمي أو حتى العمل على إنجاح التكتلات الإقليمية، لا سيما في ظل 400 مليون نسمة من السكان، والتوقع بتضاعف السكان بحلول عام 2050.

ولإطلاق العنان للتكامل المحلي والإقليمي، لا بد أن تزيل بلدان المنطقة حوائط المصالح المكتسبة فيها، ويمكن أن يعني ذلك من الناحية العملية إنشاء أجهزة رقابية لتشجيع المنافسة، ومن الممكن أن يحول إطلاق العنان للطلب الإقليمي الذي يصاحبه إصدار لوائح تنظيمية مستقلة تشجع المنافسة وتكافح الممارسات المناهضة للمنافسة دون استمرار تحكم الأقلّية، وتلك الكيانات الاحتكارية من أصحاب النفوذ الذين يتحكَّمون في الغالب في محاولات التحرُّر والإصلاح، والنتيجة المؤسفة هي تشويه فكرة الإصلاح في أذهان المواطنين[2].

(1) رباح أرزقي: تغيير نموذج التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مدونات البنك الدولي، 2019/10/19
(2) نفس المرجع السابق.